سلســـلة محكمــة التاريخ
– ٣ –

مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢

دراســـة تاريخيـــة وثائقيـــة

تأليف
الدكتور محمود متولي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كليــة الآداب – جامعة المنيــا



١٩٨٠



٢١ شارع كامل صدقي بالفجالة
ت : ٩١٦٠٧٦ – القاهرة

سلسلة محكمة التاريخ
- ٣ -

مصر والحياة الحزبية والنيابية
قبل سنة ١٩٥٢

دراسة تاريخية وثائقية

تأليف
الدكتور محمود متولي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب - جامعة

١٩٨٠

دار الثقافة للطباعة والنشر
٢٩ شارع كامل صدقي بالفجالة
ت : ٩١٦٠٧٦ - القاهرة

إهداء

إلى بنى وطنى ....

إلى روح أبى ....

إلى قلب أمى ....

إلى أبنائى وزوجتى ....

أهدى هذا العمل المتواضع مؤكداً : —

أن الآلام المريرة تبنى الأمم إذا وعت وتعلمت

وأن نار المحن لاتحرق الأوطان وإنما تساعد على نضوجها

وأن الصدمات لاتحكم الروح ولكن تكسر أغلالها وتحررها

وأن وسط الظلام الكثيف ينبثق شعاع الأمل وتبعث الثقة فى النفس .

م ٢٠٢

تصدير

— ١ —

تعتبر الحياة النيابية والتى قوامها الانتخابات الحزبية هى جوهر النظام الديمقراطى . . . والنظام الديمقراطى هو أقل نظم الحكم عيوبا وأكثرها إحساسا بمشاكل الجماهير ، كما أن هذا النظام أصبح حتمية تاريخية تسعى الشعوب إلى تطبيقه .

ومهما قيل عن مساوىء النظام الحزبى وعن مخاطر تعدد الأحزاب فإنها هى الضمان الوحيد للحوار العقلى وسماع صوت الأقلية والقضاء على جموح الأغلبية والتصدى للديكتاتورية الفردية وحكم الأوتوقراطية . ولاشك أن التنافس الحزبى الشريف يؤدى إلى التطور ويعطى الفرصة للتقدم .

وليس فى الامكان التفكير فى الديمقراطية وتطبيقها بشكل سليم إلا من خلال المفاهيم الحزبية ، ومهما يقال فى بعض البلدان — وبصفة خاصة النامية منها — عن الفساد الحزبى فإنه لايمكن أن تنكر أو نتنكر للدور الذى يمكن أن تلعبه الأحزاب فى مجال الحياة السياسية ولدينا شواهد كثيرة على أنه طالما هناك مؤسسات جماهيرية واعية ورأى عام مستنير فإن الأحزاب يمكن أن تؤدى دورها بأمانة ولصالح المجتمع .

ويعرف عالم الاجتماع الأمريكى « روبرت ماكيفر » إلى أن الحزب السياسى عبارة عن هيئة منظمة تسعى لمساندة بعض المبادىء وتدعيمها . ويذهب « بنيامين كونستان » إلى أن الحزب هو إتحاد أشخاص يعتنقون نفس المبادىء السياسية

بينما يرى « أوستن رنى » أن الحزب عبارة عن جماعة منظمة ذات استقلال ذاتى تقوم بتعيين مرشحيها وتخوض المعارك الانتخابية على أمل الحصول على المناصب التنفيذية والهيمنة على الأنشطة الحكومية وخططها . وهناك رأى آخر ينادى به « إيدموند بيرك » وهو أن الحزب يتمثل فى مجموعة من الناس إتحدوا فيما بينهم للعمل بجهودهم المشترك على تحقيق الصالح العام وفقاً لمبدأ معين يتفقون عليه جميعا فيما بينهم .

ومصطلح الحزب السياسى ظهر إلى الوجود فى القرن التاسع عشر عندما ظهرت فكرت الحكومة النيابية وأصبحت الأحزاب السياسية تمثل جوهر النظام الديمقراطى الأوربى (أوربا الغربية) والولايات المتحدة الأمريكية .

ولعل الدوافع الأساسية التى تؤدى إلى نشأة الأحزاب السياسية إختلاف الناس فيما بينهم من حيث المصالح الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الاختلاف والتمايز فى الأفكار والعادات والتقاليد والقيم والمبادىء . يضاف إلى هذا ذلك الفراغ الموجود بين الهيئة الناخبة والهيئة الحاكمة فى المجتمع .

وأنواع الأحزاب السياسية أما طبقية أو عقائدية أو فكرية وتنتشر هذه بصفة خاصة فى بلدان العالم الحر أى المؤمنة بالفردية والتى تعرف باسم الليبرالية . وتعدد الأحزاب فى الدول المتقدمة لايؤدى إلى أى مخاوف وظاهرة صحية أما فى الدول النامية فان ظاهرة الحزب الواحد أو تعدد الأحزاب تخلق مناخ غير صحى لحركة التطور والتقدم .

والحزب السياسى هو مؤسسة متكاملة الأركان متعددة الوظائف متميزة الأهداف ولها جهاز إدارى كامل وهيئة موظفين دائمين والحزب له قيادة وقواعد وبالتالى فأى حزب ليس له انصار من كافه طبقات الشعب أقرب إلى الجماعة السياسية منه إلى الحزب السياسى بمفهومه العلمى .

والحزب له وظائف محدودة إن أحسن إستخدامها سواء أكان داخل الحكم

أم خارجها ، يحدث التطور فى المجتمع ، من هذه الوظائف، الوظيفة التعليمية حيث أن الحزب ومؤسساته يعتبر بمثابة مدرسة للتربية السياسية لأعضائه يضاف إلى هذا أن الحزب بمثابة جهاز للمعرفة والأعلام بما ينشر فى صحيفته ومن خلال ممارسته للعمل السياسى والتربوى يستطيع الحزب أن يبنى لنفسه قراعد ارتكاز بحيث تصبح عملية الولاء لمبادىء الحزب عملية مقدسة الجميع يكرسون انفسهم للدفاع عنها .

كما أن الحزب يعمل على تمكين كافة الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بأسلوب منظم حيث يؤدى هذا إلى متانة الروابط بين الناخبين والسلطة الحاكمة ويقوم الحزب وهو فى كرسى السلطة بتطبيق مبادئه التى انتخبته من أجلها الهيئة الحاكمة ، أما وهو خارج الحكم فان وظيفة الحزب تصبح الرقابة على أعمال أجهزة الحكم من خلال ممارضة جادة ونقد بناء وطرح الحلول البديلة .

ويقسم علماء السياسة الأحزاب السياسية إلى أربعة أقسام هى أحزاب الأشخاص حيث يقوم الحزب مستندا إلى شخصية زعيم تكتسح كافة أجهزة الحزب وعادة ماتكون الديمقراطية غير ممثلة فى أجهزة مثل هذا الحزب ونشاطه ورسم خططه والولاء له شخصيا وهى عادة ما تكون فى الدول المستقلة حديثا حيث تتعلق الجماهير بشخصية الزعيم والذى سرعان مايدخل للعمل السياسى عن طريق مؤسسة حزبية يستطيع من خلالها أن يمارس الحكم ويتربع على كرسى السلطة وعادة مالاتوجد أية أحزاب أخرى مع تواجد هذا الحزب وحتى أن وجدت تصبح ضعيفة البصمات والتأثير .أما النوع الثانى فهو نظام الحزبين حيث يسود فى المجتمع حزبان رئيسيان يتبادلان الحكم والسلطة وأن كان هذا لا يمنع وجود مجموعة أخرى من أحزاب صغيرة الحجم قليلة العضوية ضعيفة الأثر ويتضح ذلك فى المملكة المتحدة (بريطانيا) حيث يوجد حزب العمال البريطانى

وحزب المحافظين ، كما تظهر هذه الصورة فى الولايات المتحدة حيث يسود الحزب الجمهورى والحزب الديمقراطى .

أما النوع الثالث فهو نظام الحزب الواحد وهو تعبير عن النظام الشمولى حيث يكون هناك حزب قائد يملك السلطة من خلال انتخابات ولكن لا يتغير هذا الحزب وقد يقود الحزب الواحد جبهة وطنية وقد تكون هناك أحزاب أخرى يسمح بوجودها ولكن هذه الأحزاب الأخرى تؤمن بفلسفة الحزب الكبير وتنضم معه فى جبهة واحدة وقد تمثل بشخص أو أثنين فى الجهاز التنفيذى للدولة ونظام الحزب الواحد لايوجد إلا فى الدولة المؤمنة بالماركسية والمتشددة فى تطبيقها ولكن فكرة الجبهة والتآلف بقيادة الحزب الرئيسى أو القائد بدأت تنتشر بشكل مثير . . . يحدث هذا فى دول أوروبا الشرقية كما يحدث فى بعض البلدان العربية مثل ظاهرة حزب البعث فى سوريا والعراق .

بقى أن نقول أن النوع الرابع هو نظام تعدد الأحزاب وهذا لايعنى وجود حزبين قويين وإنما أيضاً توجد مجموعة من الأحزاب تجعل حصول أى من الحزبين على نسبة الأغلبية المقررة للحكم مستحيلة ومن ثم لابد من حدوث الائتلاف بين أحد الحزبين وبين حزب أو أكثر من الأحزاب التى تلعب فى الساحة السياسية .

التقسيم السابق من وجهة نظرنا هو تقسيم من حيث الشكل أما من حيث الموضوع فهناك التقسيم الأيدلوجى للأحزاب من حيث كونها أحزاب رأسمالية أو أحزاب إشتراكية أو أحزاب شيوعية وذلك من حيث البرنامج الذى تؤمن به أو الفكر الذى تدافع عنه . كما أن هناك الأحزاب الطائفية وهى تلك الأحزاب المؤمنة بالدين المسيحى مثلا أو الدين الإسلامى وهناك الأحزاب الفئوية مثل أحزاب

العمال أو الفلاحين أو التجار أو الملاك ... والأحزاب الطائفية يمكن أن يطلق عليها الأحزاب الدينية أما الأحزاب الفئوية فيمكن أن يطلق عليها الأحزاب الطبقية .

والحزب بالمفهوم العلمى جمعية عمومية تضم كافة الأعضاء ومجلس إدارة قد يسمى أمانة عامة ثم هيئة مكتب قد تسمى المكتب السياسى. وفى بعض الأحيان يسمى مجلس الإدارة اللجنة المركزية . والحزب قد يضم نوعيات متعددة من الجماهير أو قد يكون قاصراً فى العضوية على فئه محددة .

ولكل حزب مالية خاصة به، أحد مصادرها الأساسية إشتراكات لأعضاء وتبرعات بعض عناصره ثم المعونات التى قد يقبلها الحزب طبقاً لما هو منصوص عليه فى برنامجه وقد يحصل الحزب على تمويل له من خلال مشاريعه التى قد يقوم بها ، فهناك أحزاب تقوم ببعض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها أو لأعضاء مجتمعها مما يساعدها على تنفيذ أهدافها .

وكل حزب يرتكز على مجموعة عن العناصر الأساسية يمكن أن نحددها فى النقاط التالية :ـــ

١ ـــ جماعة عن الناس ينضمون بصورة إختيارية إلى الحزب وبدون ضغط عليهم، سواء أكان هذا الضغط فى شكل مجاملة أو نفاق أو خوف أو إجبار لأن على ذلك ستترتب إيجابية العضو فى الإيمان بمبادىء الحزب ونشرها والعمل على الدفاع عنها .

وهناك بعض الآراء التى تقول أن حجم العضوية لا يجب أن يقلل من وظيفة الحزب أو دوره وإمكانية تواجده على المسرح السياسى ، ولكننا نؤكد أنه كلما كبر حجم العضوية وأحسن تنظيمها وقيادتها كلما أعطى ذلك للحزب فرصة

للوصول إلى السلطة ويعنى ذلك إمكانية تطبيق مبادئه وفى ذات الوقت كبر حجم العضوية يعنى أن مبادىء الحزب مقبوله عن الشعب فلا يعزل سياسيا كما أن العضوية تعنى عدم معاناة الحزب لأى أزمات مالية ولكن شريطه أن تكون هذه برغبة ذاتية وطواعية وإختياراً .

٢ ـــ الركيزة الثانية هى توافق وتناسق برنامج الحزب مع الواقع الاجتماعى والاقتصادى دون أن يعنى ذلك القناعة بما هو موجود والإبقاء عليه بل يجب أن يحوى البرنامج على تطلعات نحو التغيير من أجل التطور والتقدم ومزج الأصالة بالمعاصرة .

٣ ـــ الركيزة الثالثة وجود برنامج للحزب يمثل أيديولوجية واضحة ويعمل الحزب وأفراده على الدعوة لهذا البرنامج وذلك لن يكون إلا بخلق صفوة وكادر يقود الركيزة المذكورة بأسلوب واستراتيجية لكسب أكثر الانصار لهذه الأيدلوجية من فئات الشعب المختلفة .

٤ ـــ الركيزة الرابعة تمتع الحزب وكوادره وقياداته بالعمود التنظيمى الذى يعطى لهذا الحزب القدرة على توصيل إتجاهات الرأى العام للقاعدة إلى القيادة وكذلك أوامر القيادة إلى القواعد الشعبية ويمكن القيادة من حشد جماهيرها والارتباط الدائم بها .

٥ ـــ الركيزة الخامسة هى القيادة الواعية للحزب ،والقيادة المثقفة المتطورة هى الضمان الوحيد لدفع الحزب إلى السلطة . وبدون قيادة واعية يمكن من خلالها تجميع عناصر الحزب وقواعده لا يمكن للحزب الوصول إلى السلطة .

٦ ـــ الركيزة السادسة للمعنى الحزبى هى الوصول إلى السلطة فالسلطة للحزب هى التى تعطيه الفرصة للتأكيد على أن برامجه قابلة للتطبيق وتعطيه العون للوفاء بالتزاماته نحو الشعب المؤمن ببرامجه .

إن الحرية لا يمكن أن تتوفر بدون الديمقراطية . . . والديمقراطية لا يمكن أن توجد بدون الحياة النيابية . . . والحياة النيابية لا يمكن أن تصبح ذات معنى بدون تواجد الأحزاب السياسية . ومهما يقال فى نقد الشكل الديموقراطى للدولة فيلوح لى أنه لاجدال فى أنه يجبر الحكومة على الاهتمام بحاجات الناس البسطاء بطريقة يستحيل تحقيقها فى ظل أى شكل آخر .

وأنا أرى أن الشعب الذى يريد أن يكون حراً يجب أن يكون قادراً على إختيار حكامه فى فترات دورية محدده . وذلك لسبب بسيط وهو أنه لاتوجد أى وسيلة أخرى يمكن بها أن تلقى حاجاته — كما يحس بها فعلا — أى اهتمام مناسب . فالشرط الجوهرى لمنح السلطة هو أنها لا يجب أبداً أن تكون دائمة ، وحين تكون كذلك فإنها تتوقف عن الاهتمام بالأغراض التى تتداول من أجلها ولايفكر إلا فى سعادة أولئك الذين يمارسونها . . . ولقد كان هذا هو تاريخ الملكية والارستقراطية على وجه الخصوص . فالسلطة التى لاتخضع للحساب تحول الناس الذين يجب أن يكونوا هدفا فى حد ذاتهم إلى مجرد أدوات . أما الحكومة المسئولة فى أى ديموقراطية فهى تعيش دائما تحت تهديد هزيمة مقبلة وهو ما يضطرها إلى إرضاء أولئك الذين يعهد إليها بمصائرهم .

إن أى مجتمع تسوده عدم المساواة لابد وأن ينكر الحرية وبالتالى دون أن يدرى يدفع إلى الصراع الطبقى . . . والمجتمع الغير متساوى يعيش دائما فى خوف . وهذا كله يؤدى إلى عدم الاستقرار وفقدان الطمأنينة لدى المواطن .

إن كل دراسة للحرية هى دعوة للتسامح وكل دعوة للتسامح هى تأكيد لحقوق العقل . والخطر الأكبر الذى يواجه أى مجتمع دائما هو رغبة أولئك الذين يسيطرون على مقاليد الأمور فى المجتمع للإبقاء على كل شىء ساكن . وأن الابتعاد عن طريق العقل كأسلوب لتحقيق الاقتناع هو دائما دليل على الرغبة

على كل شيء ساكن . وأن الابتعاد عن طريق العقل كأسلوب لتحقيق الاقتناع هو دائما دليل على الرغبة فى حماية الظلم وحينما نوفر إحترام العقل تصبح الحرية جديرة بالدفاع عنها . واحترام الحرية هو وحده الذى يمكنه أن يعطى لحياة الناس معنى ولقيمة الوجود ثمن .

مصر الجديدة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٩ .

محمود متولى

مقدمة

ليس سهلا على مؤرخ أن يطرح فى كتاب واحد قصة كفاح الشعب المصرى من أجل إرساء قواعد الفكر الديموقراطى فى مصر... ولذلك فإن هذه المحاولة جهد متواضع عاهدت نفسى أن تتضمن سلسلة كتبى التى وضعت لها عنوانا هو « سلسلة محكمة التاريخ » وقد صدر منها حتى الآن كتابان . الأول بعنوان « مأساة العصر فى تاريخ مصر » يحكى قصة اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وهو دراسة علمية اعتمدت على الوثائق والتى كانت تنشر لأول مرة ... أما الكتاب الثانى فقد كان عن « حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ » وهو أيضا بحث وثائقى عالجت فيه ذلك الحادث الغامض وكان الجديد الذى قدمه هذا الكتاب هو إعتمادى لأول مرة على ما جاء فى الدوريات وكان لى شرف أن أكون أول من تعامل مع هذه الدوريات بالنسبة لهذا الحدث .

وقد قوبل الكتابان بالترحاب من الأوساط العلمية ...

والآن أتقدم بكتابى الثالث ضمن هذه السلسلة وهو عن الحياة الحزبية والنيابية فى مصر ، والجديد فى هذا الكتاب هو أنى أتقدم لأول مرة بنشر وثائق الأحزاب المصرية قبل سنة ١٩٥٢ برامجها وهيئاتها التأسيسية ، كما أنى نشرت فى هذا الكتاب المذكرة التحليلية الخاصة بقرار حل الأحزاب على يد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

ويضم الكتاب أربعة فصول أساسية الأول حول الحياة النيابية والثانى حول الأحزاب المصرية ، أما الثالث فهو عن ثورة ٢٣ يوليو وصدامها مع الأحزاب والفصل الرابع حول برامج الأحزاب كدراسة وثائقية تعمدت فى

بعضها أن أعلق عليها وتركت القارىء فى البعض الآخر أن يفهم من هذه البرامج ما يريد .

ولم أحاول قط - كعهدى دائما - أن أصدر حكما بالاعدام على كل ما كان قبل الثوره ... كما أنى كنت حريصا على أن أدلل أن شعب مصر لم يسكت لحظة عن مقاومة ظالميه وأن هذا الشعب ظل يناضل حتى توج نضاله بقيام ثورته العظمى فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

ولم أتعرض لمرحلة ما بعد الثورة ... لأن ذلك من ناحية خارج عن موضوع الدراسة ، وفى ذات الوقت لأن الحياة النيابية فى عهد الثورة والفكر الديموقراطى فى حاجة إلى دراسة خاصة أتعشم أن أصدرها فى وقت لاحق حيث سيكون الكتاب الخامس ضمن سلسلة « محكمة التاريخ » أما الكتاب الرابع فإنه سيكون بإذن الله عن موضوع « الاغتيالات السياسية فى تاريخ مصر المعاصر قبل سنة ١٩٥٢ » .

والظاهرة الجديرة بالملاحظه فى هذا الكتاب أنى تعمدت ألا أضع له أية هوامش ولا يعنى ذلك أنى لم أرجع إلى مجموعة من الدراسات والأبحاث والكتب والوثائق المنشورة لانجاز هذا الكتاب ولكنى فضلت أن يكون الكتاب قريبا من ميدان التخصص وفى ذات الوقت لأن الموضوع يهم الرأى العام المصرى والكثيرين من غير المختصين عليها لذلك فضلت أن يكون الأسلوب مبسطا ورصدت مجموعة من المراجع التى عدت إليها فى نهاية الكتاب وهى ذبيليوجرافيا، كاملة وكشاف للمراجع والمصادر التى إعتمدت عليها .

ومصر منذ الفتح العربى لم تشارك بأبنائها فى حكم نفسها حيث أبعد المصريون عن جهاز الحكم والادارة وتعاقبت على مصر بعد الفتح العربى دول وعهود كلها فى ظل الفكرة الإسلامية حيث إختفت الروح القومية والنعرة الوطنية

وأصبحت القومية الدينية هي المسيطرة ورغم ما حدث بعد الفتح العربى فى بلدان كثيرة إلا أن الدور الذى لعبته مصر فى التاريخ الإسلامى سجل لها إضافة جديدة ليس فقط فى دفاعها عن الإسلام بل وصد التتار والإنتصار على الصليبيين.

ولكن المصريين عانوا كثيرا بعد تدهور الحكم الأيوبى حيث حكمها بعد ذلك المماليك وجاء الحكم العثمانى ولم يقم هذا الحكم بأى تغيير جوهرى فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حيث أبقى الحال على ما هى عليه . ولكنه ابتدع أسلوبا سياسيا جديدا للحكم بهدف الحفاظ على ألا تحدث حركات انفصالية من جانب بعض الحكام ، ورغم حكم السيادة العثمانية إلا أن الحكم الحقيقى حتى قدوم الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ كان فى يد العصبية المملوكية الموجودة فى مصر.

ويحاول الكثيرون أن يدمغوا الحكم العثمانى بأنه سبب التأخر الذى حدث لمصر منذ أن فتحها السلطان سليم الأول سنة ١٥١٧ م . ولكن الواقع التاريخى يقول أن الأوضاع كانت متدهورة فى كافة المرافق الحيوية فى بلادنا وأن العثمانيين لم يفعلوا أكثر من تجميد الموقف ، إلا أنهم زادوا الموقف سوءا نتيجة للعزلة التى فرضوها على مصر عن التيارات الحضارية المحيطة بها . واقتصرت علاقة الدولة العثمانية مع المصريين على تحصيل الضرائب . وظلت الأوضاع كذلك إلى أن جاءت الحملة الفرنسية فى عام ١٧٩٨ . وكان أهم ما أتى به نابليون هو تلك التجربة الفريدة والتى أراد أن يغرى بها المصريون حتى يرضوا بحكمه ، تلك التجربة هى زرعه للبذور النيابية لمصر ... فنابليون كان أول حاكم أجنبى حاول أن يوهم المصريين على أنهم قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم ولما بادر نابليون بوضع أفكاره موضع التطبيق فوجىء بالوليد الذى يريد أن يفرض عليه الوصاية يشب عملاقا ... كيف كان ذلك ؟

قبل الإجابة على هذا السؤال علينا أن نؤكد أن الشعب المصرى خلال فترات حكمه عن طريق الغزاة كان لا يتباطأ فى انتهاز كل فرصة للثورة ضد الظلم

والشعب المصرى منذ الفتح العربى لم يعتبر أى دولة حكمته فى ظل الدين الإسلامى دولة غازية .... وإلا كان حساب الشعب المصرى معها عسيراً ... ورغم ذلك لم يكن الشعب خاملا وكان قادة الرأى العام يتمثلون فى رجال الدين وعلماء الأزهر. ويحكى لنا المؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرتى كيف أن الشعب المصرى ثار فى سنة ١٧٩٥ — أى قبل قدوم الحملة الفرنسية بثلاث سنوات — ضد الحاكمين المملوكين مراد بك وإبراهيم بك ، وكانت هذه الثورة ضد المظالم التى قاسى منها الشعب وقاد الجماهير مشايخ الأزهر واضطر المملوكان إلى الإستجابة لمطالب الشعب ويحلو لبعض المحللين السياسيين والمراقبين أن يقولوا أن تلك الثورة أدت إلى صدور وثيقة كعهد أعظم وحجة شرعية سجلت وبمقتضاها تعهد كل من مراد بك وإبراهيم بك ألا يحكما إلا بالعدل وأن يسيرا فى الناس سيرة حسنة وأن يسهرا على راحة الرعية وألا تفرض ضريبة إلا بعد موافقة زعماء الشعب وأن تكون الشريعة الإسلامية هى أساس الحكم .. ويشبه البعض هذه الوثيقة على أنها أول « ما جانا كارتا » فى حياة المصريين (تشبها بالعهد الأعظم الذى حصل عليه نبلاء إنجلترا سنة ١٢١٥ م من الملك جون الثانى) .

أى أن المبالغة فى أن الحملة الفرنسية أيقظت المصريين من سبات عميق لا يجب أن ننساق وراءها لأن مصر كانت تموج بالثورة قبل قدوم الحملة الفرنسية . ولكن لا يجب أن ننكر أن الفرنسيين ساهموا بنقل جزء من أفكارهم التى حملوها معهم وهى أفكار الثورة الفرنسية وأثروا على المجتمع المصرى إلى حد ما وأبرز هذا التأثير هو تأثر بعض المثقفين المصريين فى ذلك الوقت بالثقافة الفرنسية والتى أصبحت تكاد تكون متصلة من خلال عصر محمد على . والإرهاصات النيابية التى وضع بذورها نابليون تبدأ بتلك الجمعية التأسيسية التى كونها نابليون من ١٨٠ عضواً منهم ٢٧ من القاهرة ، ١٨ من المنوفية ، ١٨ من الشرقية ومن بقية المحافظات والمديريات المصرية ٩ لكل منها . وقد مثل فى داخل هذه الجمعية ثلاث فئات ، الفئة الأولى هى رجال الدين والعلماء والمشايخ ، والفئة الثانية من التجار والفئة الثالثة من

الأعيان وكبار مشايخ البلد. وطلب نابليون من هذه الجمعية التأسيسية وضع تصوراتها بالنسبة لما يسمى الديوان العمومي ودواوين الأقاليم ووجهة نظرها بالنسبة لقضايا الضرائب والمواريث والقضاء ونظام الحكم في مصر وفوجىء نابليون بأن الوعي القومي لدى المصريين أكبر بكثير مما كان يتصوره.

حيث أن الجمعية التأسيسية رأت أن تكون برلمانا لمصر كلها يمثل فيه مندوبين عن برلمانات الأقاليم وبدأت المخاوف تحيط بنابليون والذى وضع فى ذهنه أن تكون الفكرة النيابية فى مصر مجرد شكل لأنه يستحيل أن يتنازل عن سلطانه وإنتكست إرهاصات الحياة النيابية بعد اجتماع الديوان الوطنى العمومى الأول فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٧٩٨ بيوم واحد والسبب نشوب ثورة القاهرة الأولى فى اليوم التالى مباشرة وعطلت الحياة البرلمانية فى مصر لمدة شهرين ولكنها أعيدت مرة ثانية فى ٢١ ديسمبر سنة ١٧٩٨ ولكن بأكثر قيوداً.

ويجىء عصر محمد على حيث تتمثل صورة الحكم الأوتوقراطى على أشدها وتسقط آمال المصريين فى المشاركة فى الحكم بعد أن شرد محمد على الزعامات الشعبية وقضى على قيادات الرأى العام. ثم يمر حكم إبراهيم سريعا ويأتى عباس الأول ويعقبه سعيد باشا وتظل الأمور ساكتة إلى أن يأتى عصر اسماعيل لتدخل مصر مرحلة جديدة من تاريخها ولكن غفلة إسماعيل وقصر نظره والذى كانت أمامه فرصة ذهبية بسبب نشوب الحرب الأهلية الأمريكية وإرتفاع أسعار القطن المصرى فكان بقدرته تسديد كل ديون مصر ولكنه ظن أن مدة الحرب ستطول ومن هنا كانت صدمته قاسية عندما إنتهت الحرب الأهلية الأمريكية فجأة سنة ١٨٦٥ مما أوقعه من جديد فى حبائل المرابين وبراثن البنوك الخاصة ولما زادت الأزمة المالية تفاقا رأى الإستعانة بالأعيان من المصريين ليساعدوه فى محنته وهكذا بدأت فكرة تشكيل برلمان مصرى وتكون فعلا أول برلمان مصرى سمى مجلس شورى النواب اجتمع لأول مرة فى نوفمبر سنة ١٨٦٦ ولكن إنتكست التجربة ولم تأخذ مداها لأن إسماعيل كان يريدها لصالحه فلما بدأت

مقاومة المجلس لأغراضه وتطلع المجلس إلى منحه سلطات فعلية وحق مراقبة الميزانية والمسئولية الوزارية . واضطر إسماعيل إلى إصدار قرار بحل مجلس النواب فى يناير ١٨٧٩ ولكن رفض المجلس تنفيذ الأوامر وإجتمع المجلس وأصدر فى ٢ أبريل سنة ١٨٧٩ ما يسمى باللائحة الوطنية وهذه اللائحة كانت ثورة فى الوعى النيابى المصرى حيث كانت تحوى مطالب قوية منها أن يحصل المجلس على سلطات فعلية ثم طالبت اللائحة أن يكون للمجلس حق مراقبة الميزانية وفى نفس الوقت طالبت اللائحة بالمسئولية الوزارية أمامه .

ولكن كانت المؤامرة الأوروبية تتربص لمصر ولذلك كانت موافقة إسماعيل على مطالب اللائحة الوطنية سبباً فى تدخل إنجلترا لدى الباب العالى والذى انتهز الفرصة لإعادة مصر إلى حظيرة السيادة العثمانية خاصة بعد أن كان إسماعيل قد حصل على فرمان سنة ١٨٧٣ وهو الفرمان الشامل الذى أعطى إسماعيل لقبا متميزاً ونوعاً من الإستقلالية الذاتية ولكن تجربة الحكم النيابى التى بدأت فى مصر سنة ١٨٦٦ قبل أن توجد أية صورة للحكم النيابى فى الدولة العثمانية . دافعا أساسيا لكى يقلق السلطان الجديد عبد الحميد الثانى خاصة بعد أن دمر عبد الحميد الدستور العثمانى ونفى مدحت باشا أبو الدستور وحل المجلس النيابى العثمانى بعد تجربة قصيرة لم تكتمل العام .

من هنا وجد عبد الحميد الثانى الفرصة سانحة لضرب أكثر من عصفور بحجر واحد وفعلا صدر فرمان فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٧٩ بعزل إسماعيل وتولية إبنه محمد توفيق باشا مكانه وغادر إسماعيل مصر إلى إيطاليا منفيا عن بلاده بعد أن حاول ولكنه فشل فى أن يجعل مصر قطعة من أوربا . وبمجىء توفيق تدمر التجربة النيابية وتدخل مصر فى أحداث الثورة العرابية والتى ينتهى موقفها بفشلها وبوقوع مصر تحت الإحتلال البريطانى لتبدأ مرحلة شكلية من الحكم النيابى ويظل الأمر كذلك حتى الحمايه على مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٤ وتنتهى الحرب لتبدأ أحداث ثورة سنة ١٩١٩ ثم يصدر تصريح ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى يعطى

مصر شكل الإستقلال دون جوهره حيث كانت السيادة البريطانية واضحة تماما وجنود الإحتلال موجودين داخل الديار المصرية ثم تصبح معاهدة سنة ١٩٣٦ هي أساس العلاقة بين مصر وبريطانيا ولكن تجيء حادثة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ لتثبت أن الإستقلال الذى منح مصر بمقتضى هذه المعاهدة كان مجرد سرابا .

والصفحات التالية تركت التفاصيل الدقيقة لبعض المجالس النيابية واهتمت بالشرح والتحليل للمفاهيم الحزبية التى سادت مصر واسرار اللعبة السياسية التى حكمت من خلالها .

وتعتبر مرحلة ما قبل ثورة سنة ١٩١٩ بالنسبة لتكوين الأحزاب فى مصر فترة فاصلة للحياة الحزبية المصرية . وقد وصل عدد الأحزاب التى تكونت قبل سنة ١٩١٩ حوالى إثنى عشر حزبا بعضها يمكن أن نطلق عليه أحزاب الأشخاص إقتصرت على أفراد لا يصلوا إلى صورة الزعامة وكان عدد أفراد الحزب فى بعض الأحيان لا يتجاوز أصابع اليد ، والبعض الآخر قام بشكل طائفى مثل الحزب المصرى الذى كان قاصراً فى عضويته على المسيحيين والبعض الثالث كان يمثل الطبقية مثل حزب النبلاء الذى قصر على الجالية التركية الشركسية فى مصر، وكذلك بعضها قام على أساس أيديولوجى تجاوزا مثل الحزب الإشتراكى المبارك والحزب الجمهورى والبعض كان يمثل كبار الملاك مثل حزب الأمة والبعض الأخير كان يمثل أحزاب السراى والقصر وبالطبع . وجد أهم هذه الأحزاب جميعا وهو الحزب الوطنى . ولكن كل هذه الأحزاب لم تشارك فى الحياة النيابية فى مصر ... بل رغم قيام أجهزة شكلية للحياة النيابية مثل شورى القوانين ومثل الجمعية العمومية والجمعية التشريعية لم يكن لهذه الأحزاب أى تمثيل داخلى فيها.

وقد مثل حزب مصطفى كامل (أى الحزب الوطنى) خلال مرحلة ما قبل ثورة سنة ١٩١٩ الحزب الجماهيرى الأول وحزب الأغلبية والحزب الذى كانت تخشاه سلطات الإحتلال .

وقبل سنة ١٩١٩ كانت الجرائد تنشأ أولا ثم تبدأ حول كل جريدة

لشأة حزب خاص بها ، كما وأن الحياة النيابية لم تعتمد على الأحزاب في إختيار أعضائها بل أن بعض النواب أصبحوا فيما بعد نيابتهم أعضاء في أحزاب مختلفة ولكن كان الإنفصال بين الأحزاب والحياة النيابية في ذلك الحين ظاهرة واضحة.

أما بعد ثورة سنة ١٩١٩ فقد بدأت مجموعة من الأحزاب كان أبرزها حزب الوفد الذى أصبح حزب الأغلبية ورغم ذلك لم يحكم خلال الفترة من سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٥٢ إلا عشر سنوات فقط وكانت حوله مجموعة من الأحزاب بعضها إنسلخ عنه والبعض الآخر تكون مستقلا من الأصل والدراسة التالية تضم دراسة أحزاب الفترتين ما قبل ثورة سنة ١٩١٩ وما بعدها وهى مجموعة حزبية تصل إلى أكثر من عشرين حزبا كما تضم عرض للحياة النيابية المصرية .

أمل أن أكون قد وفقت في إضافة جهد متواضع للمكتبة العربية ... وعلى الله قصد السبيل ؟

دكتور محمود متولى

القسم الأول

مصر والحياة النيابية قبل سنة ١٩٥٢

مصر والحياة النيابية قبل سنة ١٩٥٢

لكل شعب شخصيه ذاتية ينفرد بها عن غيره من الشعوب . . وتعتمد هذه الشخصية على مقومات متعددة ولذلك من الصعب استيراد نظام معين لتطبيقه على شعب معين بحجة أن هذا النظام قد نجح فى بلد آخر وأن شعب هذا البلد قد تقدم فى ظل هذا النظام . . ذلك لأن نقل نظم سياسية أو إجتماعية أو إقتصادية دون مراعاة الظروف التاريخية أو الاطار الذاتى لمكونات المجتمع يعتبر ضياع للانسان ونزعه من جذوره وأصالته والقائه فى خضم تيار التقدم فى شكل إدعاء مظهرى ان تكون له إلا نتائج سلبية وعكسية فى ذات الوقت . .

ومن هنا تصبح هناك حقيقة تاريخية لابد من فهمها وهى أن الذين يحلمون بتطبيق النموذج الديمقراطى الانجليزى فى بلدنا على أساس أن الديمقراطية الانجليزية هى أرق أنواع الديمقراطيات فى العالم . . هؤلاء واهمون ولا شك . . لأن إطار الديمقراطية الانجليزية لايصلح إلا للانجليز فقط . . بظروفهم السياسية وتكوينهم التاريخى . . كما أن من ينادون بأن نحيا على تراث أثينا فى الديمقراطية بحجة أنها المثل الأعلى للحياة السياسية والسعادة البشرية . . هؤلاء أيضاً لم يعرفوا كيف كانت أوضاع أثينا وأنها ظاهرة لا يمكن أن تنجح أو تتكرر إلا فى بلاد الأغريق فحسب . . بل وفى أجزاء فقط من هذه البلاد . أيضاً هؤلاء الذين يودون أن يروا النظام الأمريكى فى صورته الليبرالية مطبق فى بلادنا . . لم يحاولوا فهم هذا المجتمع الأمريكى وسماته وخصائصه وأن ذلك مستحيل التطبيق فى بلادنا ليس فقط لإختلاف — الإنسان بل وأيضا لعدم وجود نفس البيئة ونفس التراث وذات القيم التى تحكم المجتمع هنا وهناك . .

ولا شك أن ارتباط المصريين بنهر النيل وما ينتج عن ذلك من وجود علاقة ذات خصائص معينة مع أجهزة الحكم . ثم ظروف المجتمع المصرى نفسه ببعض المتعلقات التى تحاول أن تقضى عليها ولم نستطيع حتى الآن بل أنها تتعقد جيلا وراء جيل دون إيجاد حلول حاسمة لها رغم كافة الوعود التى منحت من حكام وحكومات من سنوات وسنوات . من ذلك مشكلة الفقر والجهل والمرض .. ثم العادات المتأصلة فينا والعقيدة الدينية المؤمنين بها كل ذلك يجعل لنا نموذجا خاصا بنا .. صحيح أن القماش قد يكون مستورداً وأيضا الترزى أجنبيا ولكن أن لم تكن فى النهاية البدلة على مقاس من يلبسها فانها ستصبح أضحوكة لمن يلبسها .. مهما كان نوع القماش ومهما كان الأجر الذى دفع فى تفصيلة .

ولا نطالب هنا بأن تصبح الحياة البرلمانية المصرية نظاما توفيقيا لنظم متعددة وأفكار مستوردة . نطالب أن يتفق ما نريد مع ما نؤمن به وأن ينسجم مع كل ما نتمناه حتى لا يصبح الرقى أو التشبه مجرد سراب نسعى إليه شكلا دون أن نحقق من ورائه الأهداف العليا الذى خلقت من أجله .

من هنا تتضح إطارات الفكر الديمو قراطى لنا وأرجو ألا تكون ذات فلسفة أو تفسير على أنها ذات مغزى أو قد تخضع لنقد باطنى أو يقول البعض فى النهاية أنى أسعى إلى أن تفرض الوصاية بشكل معين على حياتنا البرلمانية .. كلا هذا ما أرفضه بتاتا وما أحارب ضده كلية وجزئية . ولكن كل ما أسعى إليه من عرض أن نخرج سويا حكام ومحكومين بتنظير إطار سياسى معين لحياتنا البرلمانية نبقى من الماضى كل ما هو إيجابى ونرفض كل ما هو سلبى .. ونسعى لفتح النوافذ على شتى الأفكار العالمية دون — حساسية ودون خوف ما دام ذلك سوف يساعدنا على تخطى حواجز التخلف التى تعوق تقدمنا ..

الفصل الأول

الحملة الفرنسية وبداية الحياة البرلمانية

... السؤال الأول الذى سوف نطرحه ونجيب عليه فى هذا الفصل هو .. متى عرفت مصر الحياة البرلمانية .. أو بمعنى آخر الحياة النيابية .. أو بشكل ثالث متى شارك المجتمع المصرى فى اختيار مندوبين عنه لتمثيله فى أية مؤسسات وشارك هؤلاء المندوبين فى صنع القرارات السياسية أو الإجتماعية أو الإقتصادية .. أو شاركوا الحاكم فى سلطانه .. ؟

.. الحقيقة التاريخية تقول أن مصر ظلت بعيدة .. بالنسبة لتاريخها الحديث والمعاصر عن الحياة البرلمانية حتى مجيء الحملة الفرنسية على مصر .. حيث بدأ نابليون بونابرت لأول مرة فى إشراك المصريين أنفسهم فى إتخاذ بعض القرارات .. وإن كان لم يعمل بمعظمها فى ذلك الحين .. خوفا من المصريين .. فتلك هى إرهاصات الحياة النيابية فى مصر وهى أول لبنة فى البناء البرلمانى .. والذى لم يلبث وأن أصيب بنكسة فى عهد محمد على بعد أن أصبح هو الحاكم المطلق لمصر .. ورغم أنه من سخريات القدر أن الشعب المصرى .. من خلال زعمائه .. هو الذى اختار محمد على حاكما عليه .. هذا الإختيار كان فى حد ذاته ثورة على النظام المتبع والذى كان السلطان العثمانى قد وضعه لحكم مصر .. فلقد كانت جرأة الشعب المصرى هذه أول سابقة من نوعها فى تاريخ الإمبراطورية العثمانية ..

نابليون والحياة النيابية ..

ويخطىء الكثير من المؤرخين عندما يتجاوزون إرهاصات الحياة البرلمانية المصرية وذلك عندما لا يتذكرون محاولات بونابرت فى مصر .. ونحن لا نتجاوز الواقع إذا قلنا أن بذور الحياة النيابية فى شكل تمثيل بعض العناصر من الشعب

المصرى .. بدأت فعلا فى أيام الحملة الفرنسية .. ورغم كل ما يقال عن هذه الحملة إلا أنها فى الواقع كانت صدمة كهربائية للشعب المصرى جعلته يفيق من سبات عميق ومن عزلة قاتلة فرضها عليه العثمانيون ونحن لا نتعرض هنا لمواقف الشعب المصرى من الحملة والدور البطولى الذى قامت به الجماهير فى التصدى لها .. وثورات الشعب المصرى ضد الغزاة الفرنسيين ذلك يخرج عن نطاق هذه الدراسة ولكن ما يمس الحياة النيابية هو الذى سنتعرض له بالبحث والتمحيص ..

ومع ذلك لا يصح تاريخيا أن تطلق على المؤسسات التى كونها نابليون بأنها مجالس نيابية .. ولكنها كانت بمثابة « مرافق استشارية » وهى تسمية نعنيها .. والمرفق هنا يعنى أنها وجدت لخدمة الحاكم .. ولم توجد لخدمة الشعب .. وإن كان ذلك لا يعنى أنها لم تقم بأى جهد ولم تقدم بعض المفيد .. كما أن كلمة استشارى تعنى أن قراراتها كانت مجرد توصيات لا قيمة لها . ومن حق الفرنسيين أن يأخذوا بها أولا « فهى مجرد شكل غلف النظام ليس إلا » ومن الجدير بالذكر أن قصر وجود الحملة الفرنسية والصراع القائم بين المصريين والفرنسيين جعل من المستحيل لمثل هذه التجربة أن تؤتى ثمارها .. كما أن نابليون لم يكن جاداً فى اشتراك المصريين معه فى القرار وإنما كان ذلك كمحاولة من جانبه لضمان وقوف المصريين فى صف الحملة الفرنسية (١٧٩٨ — ١٨٠١) ضد المماليك ..

عند قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر كان عدد سكانها لا يتجاوز الملايين الثلاثة. وانقسم المجتمع المصرى الخالص — ونقصد بذلك البعيد عن الترك والمماليك — إلى طبقات ثلاث هى العلماء ورجال الشرع وكان لهم تأثير عظيم فى نفوس الشعب وكانوا هم قادة الفكر فيها ولهم الزعامة الأدبية والسياسية ومع أنهم كانوا يمثلون الفئة المثقفة إلا أننا تجاوزا نسميهم طبقة العلماء لأن وضعهم فى ذلك الحين وسمات سلطانهم يجعلنا نقول إنهم فعلا كانوا يكونون طبقة قائمة بذاتها . وثانى طبقة هى الملاك والتجار وهؤلاء نجحوا فى اختراق طوق بعض العثمانيين واختلطوا بهم وتزاوجوا معهم سويا .. ثم هناك طبقة الفلاحين والتى كان يتكون منها الشطر الأعظم من المجتمع ..

وبالطبع لم تمنح طبقة الفلاحين أية حقوق تمثيلية منذ فجر الحياة النيابية بمعنى إنهم لم يدخلوا أية برلمانات .. ولكنهم كانوا يمثلون من الطبقتين السابقتين .. ولا شك أنه كانت فى المدن مجموعة من الذين يعملون يدويا سواء صناع أو رؤساء حرف أو حمالون أو خدم أو غير ذلك من المهن . ويقدر المسيو « جومار » أحد علماء الحملة الفرنسية ومهندسيها الذين وفدوا مع نابليون أن عدد سكان القاهرة فى ذلك الحين كان حوالى ٢٦٣٫٠٠٠ نسمة ..

جاء نابليون وفى ذهنه خطة سياسية إزاء الشعب المصرى .. أعلن عنها بأنه يرمى إلى إنشاء « حكومة أهلية » يكون النفوذ فيها للمصريين وأظهر ذلك فى منشوره الأول الذى أذاعه باللغة العربية وقد كان ذلك يوم ٢ يوليو سنة ١٧٩٨ يوم أن احتلت الحملة الفرنسية الإسكندرية ..

وبعد أن دخل نابليون القاهرة فى ٢٤ يوليو اجتمع العلماء والمشايخ وأعلن لهم نيته فى إنشاء ديوان من كبار العلماء والأعيان بغرض « تدبير الأمور والنظر فى راحة الرعية وإجراء الشريعة » ويقول المؤرخ المصرى المعاصر للحملة الفرنسية « عبد الرحمن الجبرتى » أن نابليون تشاور مع العلماء وطلب منهم انتخاب عشرة من المشايخ للديوان وفعلا تم إختيارهم على النحو التالى :

الشيخ عبد الله الشرقاوى . الشيخ خليل البكرى . الشيخ مصطفى الصاوى . الشيخ سليمان الفيومى . الشيخ محمد المهدى . الشيخ موسى السرسى . الشيخ مصطفى الدمنهورى . الشيخ أحمد العريشى . الشيخ يوسف الشبرخيتى . الشيخ محمد الدواخلى .

وقد تألف هذا الديوان كما هو واضح من مصريين أصليين من أهالى البلاد . ورغم أن الجبرتى مشهود له بالثقة فى تاريخه إلا أن عبد الرحمن الرافعى يقول بأن النص الفرنسى الخاص بتكوين الديوان أوضح أسماء مختلفة شيء ما عن الأسماء التى أوردها عبد الرحمن الجبرتى كما أن عدد الأعضاء طبقا للنص الفرنسى كانوا تسعة وليس عشرة .

والأسماء التي أوردها المنشور الفرنسي حول تكوين الديوان (صدر هذا المنشور في ٢٥ يوليو سنة ١٧٩٨) هي المشايخ السادات ، الشرقاوي ، الصاوي ، البكري ، الفيومي والعرايشي وموسى السرسي ، السيد عمر نقيب الأشراف ، محمد الأمير .

وقد طلب منهم نابليون أن يجتمعوا في الساعة الخامسة مساء من ٢٥ يوليو سنة ١٧٩٨ ليختاروا من بينهم رئيساً لهم وسكرتيراً (من غير الأعضاء) وأن يعينوا إثنين من الكتبة والتراجمة يعرفان الفرنسية والعربية ..

وظائف الديوان

وكانت وظيفة الديوان كالآتي :

١ — حق تعيين بعض الجنود لإدارة البوليس .

٢ — حق مراقبة الأسواق وتموين مدينة القاهرة .

٣ — الإهتمام بالصحة العامة وبالذات بالنسبة لدفن الموتى بعيداً عن القاهرة.

ولكي يقوم الديوان المذكور بعمله تقرر تكوين لجنة من ثلاثة للمهمة الثانية وأخرى مثلها (من أعضاء الديوان لهاتين اللجنتين) .

كما تقرر أن يجتمع هذا الديوان يومياً ابتداء من الظهر وأن يظل ثلاثة أعضاء منه بصفة مستمرة في حالة تواجد دائم بمقر الديوان .

ولكن من الجدير بالذكر أن نابليون كان يضع حرساً فرنسياً وتركيا على باب الديوان كما أن نابليون عين مراقبين فرنسيين لمراقبة أعمال الديوان هما الجنرال بر تييه رئيس أركان حرب الحملة والجنرال ديبوى حاكم القاهرة .. ويظهر الهدف واضحا من وظيفة الديوان الحقيقية وهي ألا يعمل أحد من هؤلاء المشايخ شيئا ضد الجيش الفرنسي ولا يحرضون الأهالي على الثورة أو التمرد .

ولكن لن ندخل في جدول تاريخي حول أصدقاء الروايتين وهل الأعضاء كانوا تسعة أم عشرة ولكن المهم بالنسبة لنا هنا أن نابليون أصدر أمراً بتشكيل هذا الديوان وأن الديوان فعلا تكون من المشايخ والعلماء المصريين الأصلاء .

ومع ذلك فان الديوان لم تكن له أية سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور وكان مقر الديوان قريبا من الرويعى .(أحد الأحياء المعروفة فى القاهرة) .

ولم يلبث نابليون أن عمم نظام «الديوان القاهرى» فى مديريات القطر المصرى حيث أصدر أمراً فى ٢٧ يوليو سنة ١٧٩٨ بأن يشكل فى كل «مديرية من مديريات القطر المصرى» ديوان من سبعة أعضاء يسهرون على مصالح المديرية ويعرضون عليه كل الشكاوى التى تصل إليه ويمنعون إعتداء القرى بعضها على بعض وعلى أعضاء الديوان مراقبة الأشخاص السيء السيرة ومعاقبتهم والإستعانة على ذلك بالقوات التى تحت أمرة القواد الفرنسيين وإرشاد الأهالى إلى ما تقتضيه مصلحتهم .

وإلى جانب ديوان القاهرة ودواوين الأقاليم إذ بنابليون يدعو لإنشاء مايسمى « بالديوان العام » تميزاً له عن ديوان القاهرة وقد دعا لعقد إجتماع مع أعيان العاصمة والأقاليم فى ٥ أكتوبر وكان حريصا فى اختياره لهؤلاء الأعضاء الجدد فى الديوان العام أن يكونوا لهم نفوذاً بين الأهالى ويتمتعون بكفاءة وحاصلون على قسط وافر من التعليم وكان الديوان العام هو أول برلمان لمصر تجاوزا فى العصر الحديث .

وقد تشكل هذا الديوان من مندوبين من القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط والبحيرة والغربية والمنصورة والشرقية والمنوفية والقليوبية والجيزة واطفيح وبنى سويف والفيوم والمنيا وجرجا .

وقد مثل كل مديرية بـ ٩ أشخاص منهم ٣ علماء و ٣ تجار و ٣ من الأهالى (مشايخ بلد ورؤساء عربان) وكان لكل من الشرقية الضعف فى الممثلين . أما القاهرة فقد مثلت بثلاث أضعاف .

المرحلة الثـانية

ذكرنا فى السطور السابقة بداية الحياة النيابية فى مصر . . وقلنا أن أول صورة شبه برلمانية بدأت فى عصر الحملة الفرنسية حيث قام نابليون بإيجاد ما يسمى « الديوان » وهو نموذج مصغر لبرلمان نيابى ولو أن نابليون لم يمنح الفرصة لهذا الديوان يمارس اختصاصات تشريعية بالمعنى الحقيق . كما أن السلطة الحقيقيـة كانت فى يد السلطة العسكرية للحملة الفرنسية .

إلا أن هذا الديوان الذى ضم نوعيات من مندوبى مشايخ الأزهر والعلماء وكذلك التجار والأهالى كان فرصـة لأول مرة جعلت المصريين يفهمون معنى الحـكم البرلمانى فهم شاركوا فى حكم أنفسهم — تجـاوزا — بعد فترة طالت أكثر من ألفى سنة حيث كانوا مبعدين تماما عن السلطة وعن المشاركة فى إتخاذ القرار السياسى لبناء مستقبل وطنهم .

وإذا كان الديوان الذى أقامه نابليون قـد تفرع إلى ثلاثة صور لاشراك المصريين — كما سبق وأن قلنا فى الحلقة الأولى — على النمط التالى :

ديوان عام يضم مندوبين من القاهره والأقاليم ، ديوان القاهرة يضم نواب عن القاهرة ، دواوين للاقاليم .

إذا كان هذا هو النظام شبه النيابى والذى سبق وأن سميناه بالنظام الشكلى إلا أننا لا ننـكر أنه كان بداية إرهاصات الحياة البرلمانية فى مصر .

وقد يظن كثيرون أن رجال الديوان لم يحاولوا القيام بواجباتهم أو التوسع فى اختصاصاتهم التى حددتها لهم منشورات نابليون أو التوجيهات التى كان ينقلها

المندوبين الفرنسيين الذين كانوا قد عينوا بأمر بونابرت لمراقبة جلسات الديوان ورفع تقارير بذلك إليه .

إذا كان البعض يظن ذلك فان حقيقة مادار من مناقشات داخل الديوان كان يؤكد استعداد المصريين لتقبل فكرة الحكم النيابى خاصة وأن نابليون قام بتشكيل ديوان فرعى من الديوان العام يسمى الديوان الخصوصى ضم أفضل علماء مصر فى ذلك الحين . وهو مايشبه ديوان النظار أو مجلس الوزراء .

والعلماء ومشايخ الأزهر كانوا هم فى ذلك الحين قادة الرأى العام المصرى وكانوا على أفق واسع من الدراسة والمعرفة وكانوا يملكون من الشجاعة الأدبية مايجعلهم يواجهون الحكام لمنع أى ظلم يقع على الشعب .

ولم يكن ذلك بفضل الحملة الفرنسية والتى لاشك أنها كانت صدمة كهربائية للشعب المصرى الذى كان فى سبات عميق نتيجة للعزلة التى فرضت عليه من جانب العثمانيين ولكن كان العلماء قبل مقدم الحملة يمثلون تيارا واعيا وقوة قيادية .

وكتابات المعاصرين خلال الحكم العثمانى المملوكى تؤكد وجهة النظر هذه .

فنجد أنه فى ١٧٩٥ (أى قبل قدوم الحملة بثلاث سنوات) تشتد مظالم المماليك على يد مراد وإبراهيم مما جعل الجماهير تلجأ إلى علماء الأزهر الذين يقودون الشعب فى ثورة عارمة حتى يجبروا مراد بك وإبراهيم بك أن يكفا عن المظالم وأن يمنعا جنودهما من السلب والنهب وإلا يقوما بفرض ضرائب أو أتاوات إلا بعد استشارة زعماء الشعب من رجال الدين والعلماء ومشايخ الأزهر .

ولم يكتف العلماء بذلك بل أخذوا مايشبه التعهد على المملوكين (مراد بك وإبراهيم بك) بما اتفقوا معهما عليه ويحلو لبعض المؤرخين والمفكرين المعاصرين أن يسموا هذا التعهد باسم العهد الأعظم المصرى أو الماجنا كارتا) المصرى تشبها بما حدث فى إنجلترا فى ١٢١٥ عندما ثار النبلاء ضد الملك جون الثانى

وأجبروه على كتابة عهدا أعظم بالا يظلم أو يفرض ضرائب بغير موافقتهم وكان هذا الفرمان أساس الحرية الشخصية والمدنية والسياسية فى أوربا فيما بعد .

ولكن رغم أن نابليون أثار بدعة فى الحياة السياسية للمصريين بإنشائه هذه الدواوين إلا أن الديوان العام والذى كان يمثل — تجاوزا — برلمانا لكل المصريين لم يلبث هذا البرلمان أن تعطل بعد خمسة عشر يوما من تشكيله ذلك أن هذا الديوان « تكون فى ٥ أكتوبر ١٧٩٨ وعند نشوب ثورة القاهرة الأولى ضد نابليون ظل معطلا لمدة شهرين حتى أجبر نابليون على إعادته » .

عودة الديوان :

أدرك نابليون أن حكم الطغاة لايدوم وأن الديكتاتورية قد تبدأ بداية طيبة ولكنها تنتهى نهاية سيئة . وأدرك أيضاً ان الشعب المصرى ذو سمات خاصة وليس من السهل حكمه بالحديد والنار . . وأن هذا الشعب إن كان يستسلم فى بعض المواقف إلا أن صبره لا يستمر طويلا . . وأن هذه الشعب أيضاً إذا ثار فياويل الحكام الظالمين من غضبته لكل ذلك وبعد أن انقبضت نفوس الناس أكثر من وطأة الارهاب الفرنسى وكسدت الأسواق خاف نابليون من إنفجار الشعب المصرى ومن ثم رأى ضرورة عودة الديوان لأنه تبين ألا سبيلا لحكم الشعب دون وساطة زعمائه .

وكان نابليون يأمل عندما عطل الديوان أن يتعود المصريون إتصال علاقتهم مباشرة بالسلطات الفرنسية ولكنه لاحظ أن شعور العداء والكراهية لا يزال يطفى ويزداد كل يوم فعزم من ثم على الرجوع إلى برنامجه القديم وإعادة الهيئة النيابية المصرية . ولم يشأ أن يفهم الشعب أنه مكره على إعادة الديوان ولأنه قد إعادة من ضغط واضطرار فاجتهد فى أن يصبغ عمله بصبغة الكرم والسخاء حتى يعتقد المصريون أن الحياة النيابية منه ومنحة ولكنه اخطأ السبيل فى فهم الشعب المصرى رغم أنه أول من علمه الدرس الأول فى الحياة النيابية .

وقام نابليون بتشكيل الديوان من هيئتين :

الديوان العمومى وكان يسميه الديوان الكبير والديوان الخصوصى وكان الديوان العمومى مؤلف من ستين عضو عينهم نابليون ليمثلوا كافة طبقات الشعب المصرى وكان تشكيله كالآتى :

١٤ من العلماء والمشايخ

٢٦ من التجار والصناع

١١ من رجال العسكرية

٢ من شيوخ القرى

٤ من الأقباط

٣ من الأجانب

ومع ذلك فان هذا الديوان الكبير كان يمثل حقيقة القاهرة فقط ولم يكن يمثل كافة المديريات المصرية .

وكان هذا الديوان الجديد له حق إنتخاب رئيسة وأثنين من السكرتيريين . وكان يجتمع بناء على دعوة حاكم القاهرة وقد اجتمع فعلا هذا الديوان فى يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٧٩٨ .

ومن المهم أن ندرك أن التجار داخل الديوان كانوا يمثلون بمندوبين من كافة أنواع التجارة فهناك نواب عن تجار إليها والبن أشهرهم أحمد المحروقى وأحمد محرم وهناك مندوب عن تجار السكر وتجار العطارة وتجار النحاس والصاغة والجواهرجية وتجار الورق وتجار الورق وتجار الأقمشة وتجار الدخان وتجار الصابون . . ومع ذلك فان الديوان العمومى كان لايجتمع كثيراً بل انتقلت كافة المهام النيابية . . أن جاز لنا القول . . إلى الديوان الخصوصى الذى تشكل من ١٤ عضوا .

ويلاحظ على الديوان الخصوصى أنه مثل العلماء والتجار والأقباط والأوروبيين وقد انتخب هذا الديوان الشيخ الشرقاوى والشيخ المهدى سكرتيراً . كانت رواتب أعضاء الديوان الخصوصى والعاملين فيه كالآتى : رئيس الديوان مائة ريال فى الشهر وباقى الأعضاء ثمنين ريالا والمترجم ٢٥ ريالا والحارس ستين بارة والحاجب ١٥ بارة شهريا .

ولقد فرض نابليون إرادته على أعضاء الديوان الخصوصى وكان يضع من قبله مراقبين لجلساته وكان الديوان ينعقد يوميا للنظر فى مصالح الجماهير والمواطنين وقضايا حوائج الرعايا .

ولكن الشعب المصرى لم يخدع فى مثله فقد شعر الشعب أنهم أداة فى يد الحاكم وبالتالى لم يحظ الكثير من أعضاء الديوان إلا بازدراء من الشعب . . لأن هذا الشعب يقدر المخلصين ويعرف جيدا كل المنافقين الذين يحيطون بالحاكم ويحاولون تسهيل مهمته ولقد اتهم الشعب أعضاء الديوان بموالاة الفرنسيين وغزوا مسلكهم هذا إلى ما كان ينالهم من المزايا المادية والادبية ومع ذلك فان الديوان قام بدور هام فى إدارة كافة الشئون المتعلقة بالشريعة وحماية العادات المرعية والتقاليد المصرية . . وأسند اليه أيضاً حماية الأمن العام فى القاهرة من خلال تعيين بعض العناصر العسكرية كشرطة فى كافة مناطق القاهرة . ولكن أهم عمل قام به نابليون بالنسبة لاختصاصات الديوان أنه أعطى الديوان حق اختيار قاضى قضاة مصر . . فكيف حدث هذا .

الديوان الوطنى
واختيار قاضى قضاة مصر

لما جاء نابليون إلى مصر ترك قاضى القضاة العثمانى كما هو ، ولكن حدث وأن أنضم هذا القاضى إلى الاتراك خلال حملة نابليون على سوريا وحاول التشجيع

على الثورة ضد نابليون خلال غيابه فى حملته على الشام . ولكن الجنرال دوجا وكيل نابليون فى القاهرة والمعين قائمقام له ، عين ابن القاضى العثمانى بدلا منه، وكان يدعى « ملازدة » ولكن نابليون عند عودته لم يرق له ذلك ، ومن ثم طلب من أعضاء الديوان اختيار قاضى قضاة جديد بعد أن سجن « ملازدة » إلا أن أعضاء الديوان فى البداية رفضوا إختيار قاض وتوسطوا لدى نابليون للافراج عنه .ولكن نابليون صمم على اختيار قاض جديد ورضى أن يفرج عن القاضى المسجون .

وأصبح الشيخ أحمد العريشى أول مصرى يتولى منصب قاضى قضاة مصر بالانتخاب السرى الذى حاز ستة عشر صوتا مقابل خمسة أصوات نالها أقوى المرشحين ضده وهو الشيخ مصطفى الجداوى . .

وأرسل نابليون إلى حكام المديريات أن يبلغوا دواوين الاقاليم نبأ انتخاب الشيخ العريشى لمنصب قاضى قضاة مصر .

وبعد مغادرة نابليون مصر وتولى كليبر شئون الحملة الفرنسية ،أعاد تشكيل الديوان ولكن بنفس العدد إلا أنه من الواضح أن شخصية نابليون كان لها تأثيرها على الديوان أما كليبر فلم يقابل بترحاب . . وكان كليبر يشعر بهذا ولذا قال يصف الحالة فى عهد قيادته :

« أن مصر بالرغم من السكون الظاهرى الذى شملها لاتعتبر إلا مذعنة لحكم قوى ، والشعب المصرى موزع الفكر قلق على مصيره ، ولا يرى فينا مهما فعلنا إلا أعداء ملكه وماله ، وقلبه متجه دائماً إلى الأمل فى حدوث الانقلاب الذى يتوقعه » .

ولم تلبث القاهرة أن ثارت وقتل كليبر وأغلق الأزهر وتعطل الديوان

وتولى « مينو » وحاول أن يتظاهر بالاسلام وتزوج من رشيد واعاد تكوين الديوان من جديد إلا أنه جعله ديوانا واحدا بعد أن كان ديوانا عموميا ، وديوانا خصوصياً وأصبح عدد أعضاء الديوان فى عهد « مينو » تسعة أعضاء فقط كلهم من المسلمين وظل الشيخ عبد الله الشرقاوى رئيساً ، والشيخ المهدى سكرتيرا إلا أنه أضاف السيد على الحمامى إلى الديوان الجديد ،وكان صهر الجنرال مينو وقد دخل الشيخ عبد الرحمن الجبرتى الديوان فى عصر مينو . أما الخمسة الباقون فهم المشايخ سليمان الفيومى ومحمد الأمير ومصطفى الصاوى وخليل البكرى وموسى السرس . وقد عين مينو لتسجيل محاضر الديوان اسماعيل الخشاب والذى كان من ادباء ذلك العصر . ورغم أن مينو حاول زيادة اختصاص الديوان إلا أننا لا نجد له سلطة حقيقية فسلطته كانت محدودة وتبين من التجربة أنه لا حول له ولا قوة ..

الفصل الثانى

الحياة النيابية منذ عهد محمد على

إذن يمكن أن نقول أن الديوان كان تجربة شبه نيابية فى حياة الشعب المصرى بعد حرمان طويل من المشاركة فى إصدار القرار السياسى أو الاهتمام الايجابى بما حدث حوله وكانت الحملة الفرنسية علامة تاريخية بارزة فى حياة التاريخ المصرى الحديث . وليس فقط بما قدمته من آفاق جديدة لبعث اليقظة فى مصر بل وأيضاً لما جاءت به هذه الحملة من أفكار جديدة نبعت أصلا عن أفكار الثورة الفرنسية وكان للديوان الوطنى الذى انشأه « بونابرت » رغم شكلية وجوده . ورغم كونه مجرد مرفق استشارى لاسلطان له ولاقوة حقيقية فى اتخاذ أى قرار سياسى، إلا أن هذا الديوان كان أول تجمع شبه نيابى فى حياة الشرق الاوسط بأكمله والذى لم يكن يعرف إلا الحاكم المطلق والملك أو السلطان الذى يحكم بلا قيود أو دستور . .

وبلا جدال فإن الشعب المصرى عقب الحملة الفرنسية أثبت أنه قد استوعب بدائية الدرس الديمقراطى وصمم على ألا تعود الامور سيرتها الأولى وإلا تصبح مصر كما كانت إقطاعية عثمانية ومن هنا اختار الشعب المصرى حاكمه . . وكان ذلك معجزة فى سماء السياسة فى الشرق الأوسط فى ذلك الحين وحتى الآن لم تثر خيالات الكثير من المؤرخين ولم تعط هذه المحاولة حقها فى التسجيل التاريخى . .

ومع أن موضوع اختيار محمد على حاكما على مصر . . لا يدخل فى نطاق هذه الدراسة إلا أنه لن يضيرنا القول بانه إذا كانت الحياة النيابية تعنى أن ينتخب الشعب ممثلين عنه يدافعون عن حقوقه ويتصدون لرفع الظلم عنه ويرشدونه ويوجهونه ويصلحون من أمره فإن اختيار الشعب لحاكمه هو أروع صور

الديمقراطية ومن هنا فاننا ستتعرض باختصار لحركة الجماهير لاختيار محمد على حاكما على مصر . .

فعقب خروج الحملة الفرنسية على مصر بقيت بها أربع قوى تتصارع لكى تظل مصر في قبضتها فالانجليز كان لهم حوالى ٢٠٠٠٠ جندى والاتراك كان لهم حوالى ٤٠٠٠٠ جندى أما المماليك فقد كان تعدادهم ٤٠٠٠ مملوك فقط وهذه التقديرات أوردها عبد الرحمن الجبرتى مؤرخ الأحداث لتلك الفترة . ولقد عاشت مصر فى الفترة منذ خروج الحملة الفرنسية إلى ولاية محمد على أقسى فترة فى تاريخ حياتها . . فلقد اساءت القوة العثمانية والقوة البريطانية والمماليك إساءة لاتغتفر للشعب المصرى . لقد قبضوا على المشايخ وصادروا المتاجر وفرضوا الضرائب على الأهالى واعتدوا على الأعراض . . وانتشر السلب والنهب وهاجموا المراكب فى النيل ، وهجرت القرى وكسدت كافة المرافق الاقتصادية ، وحاول العثمانيون إستعادة مصر كما كانت من أيالات الدولة . ولكن الانجليز حاولوا الاحتفاظ بمصر لانفسهم وفى سبيل ذلك تحالفوا مع المماليك وحاول الانجليز التدخل لصالح المماليك لتعود أوضاعهم ولكن الباشا العثمانى كان مزودا باوامر من السلطان سليم الثالث بابعاد المماليك عن السلطة إلا أن الظروف الدولية اضطرت انجلترا للجلاء عن مصر بناء على معاهدة « أميان » بينها وبين فرنسا حيث جلت انجلترا عن مصر فى ٢٧ مارس سنة ١٨٠٢ .

وبدأت الحرب بين الأتراك والمماليك فى مصر عقب خروج انجلترا ومن خلالها ضاق الشعب ذرعا وأستمر القتال بين المماليك والاتراك مدة سنتين وانتصر خلالها المماليك وبدأوا يمارسون سيرتهم الأولى فى إهانة الشعب المصرى ونهبه وسلبه . وهنا ثار الشعب المصرى بقيادة زعمائه من مشايخ الأزهر حيث رفضت الجماهير دفع الضرائب بل لقد وصل الأمر بهم أنهم وقتلوا جامعى الضرائب وبدأت حرب الشوارع بين المصريين وبين المماليك وحاصروا قصر عثمان البرديسى وحطموه فى ١٢ مارس سنة ١٨٠٤ وهرب البرديسى من القاهرة .

واتجهت ثورة الشعب نحو الجند الالبان وهنا كان محمد على يستعد ليلعب دوره التاريخى حيث كان يراقب الأحداث منذ قدومه إلى مصر ضمن الفرق التركية التى جاءت لاخراج الحملة الفرنسية ، وكان يشغل منصب نائب قائد الفرقة الاسبانية التركية وقد بدأ يتقرب للزعامات الشعبية وأوضح أنه ضد فرض الضرائب . وفى البداية اختاره الشعب من خلال مشايخ الأزهر قائمقام الوالى العثمانى ،حيث كان الوالىهو خورشيد باشا .وبدأتشعبية محمد على تنمو وبدأ السلطانالعثمانى يدرك عاقبة ذلك الأمر .فاصدر قراره بأن يعود محمدعلى إلى مسقط رأسه ، مما سببجزءاً فى القاهرة ، وأضرب الشعب المصرى احتجاجاً على ذلك ، مما أجبر السلطان على التراجع عن قراره . ونجح محمد على فى ابعاد المماليك عن مصر إلى الصعيد ولكن خورشيد الوالى العثمانى بدأ هو وجنوده بالكثير من الأفعال التى ضايقت المصريينمثل فرض العقوبات على المدنالمصرية الكبرى وفرض الاتاوات والغرامات إلى حد أنه جمع الضرائب لسنة مقدما . ولم يكنأمامالشعبإلا حلواحد هو الثورة وفعلا قامتثورةضخمةضد الوالى العثمانىخورشيد باشا فىمايو سنة١٨٠٥ ،وأجبرالمصريون خورشيد علىأنيترك ولاية مصرواجتمع مشايخ الأزهر حيثأعلنوا محمد علىحاكما علىمصر .وأجبر السلطان سليم الثالث على الاعتراف بذلك . .

ورغم ما قيل عن محمد على من استبداد إلا أننانصر أنه كان مستبدامستنيرا نعم مستنيراً رغم اعتراضات بعض المفكرين من أمثال الدكتور لويسعوض الذى أنكر عليه صفة الاستنارة . .

المهمأنه فىنهاية الأمرأصدر الباب العالى (أى السلطانالعثمانى)فرمانا بتعيين محمد على واليا على مصر فى ٩ يونيو سنة ١٨٠٥ خضوعاً لارادة المصريين . .

محمد على والتنظيمات شبه النيابية

على غرار الديوان الخصوصىالذىأنشأ فىعهد نابليون أنشأ محمد علىما يسمى بمجلس الحكومة ولكن بينما كان الديوان الخصوصى فى عهد نابليون معظمة

من المصريين فان مجلس الحكومة فى عهد محمد على لم يضم مصريا واحداً . ولاشك أن ذلك كان يعود إلى خوف محمد على من المصريين كمشاركين معه فى الحكم . كما أن حبه للحكم الاستبدادى المنفرد جعله يحاول التخلص من أصحاب الفضل عليه واحداً وراء الآخر . فهو لم يحفظ الجميل لمشايخ الأزهر بل بدأ يوقع بينهم وبدأ يسلب منهم سلطانهم على الشعب تدريجيا . .

ولكن محمد على نصب على كل قرى مصر مشايخ من المصريين لانه أدرك أنهم أولى بالقيام على شئون الادارة من الأجانب الذين لا يخلون من نزعات التشيع الجنسى . .

أما بالنسبة لدواوين الاقاليم التى كان قد أنشأها بونابرت فى أقاليم مصر من المصريين لتقوم بالادارة المحلية وكانت تشكل من ثلاثة شرائح الثلث الأول يضم الملاك والثانى من التجار والثلث الثالث من المشايخ والعلماء . . بالنسبة لهذه الدواوين فان محمد على استغنى عنها . . نعم أن محمد على بهذا استطاع أن يجهض تجربة الحملة الفرنسية ، وذلك خوفا من المصريين حتى لا يتطلعوا إلى الاستقلال أو الحكم الذاتى أو الحياة الدستورية كما يقول كلوت بك فى كتابه « لمحة عامة إلى مصر » .

إن محمد على لم ينس قط أن الشعب المصرى عندما بايعه من خلال زعمائه الدينيين لم يفوضوا اليه السلطة المطلقة ، وإنما اختاروه واليا « بشروطنا » وهذه الشروط التى إشترطها قادة الشعب وتعهد محد على باحترامها هى كما جاءت فى كتاب عبد الرحمن الجبرتى :

« تم الأمر بعد المعاهدة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والاقلاع عن المظالم وإلا يفعل أمراً إلا بمشورته ومشورة العلماء وأنه متى خالف الشروط عزلوه » أى أنه كانت هناك شروط ثلاثة أساسية لولاية محمد على :

١ ـــ إحترام القانون .

٢ ـــ الحكم بالشورى .

٣ ـــ تمثيل الارادة الشعبية التى تملك تنصيب الولاة كما تملك عزلهم إذا خرجوا على حكم القانون وحكم الشورى .

وإعلان هذه الأركان الثلاثة وقبول محمد على لها كان بمثابة إقامة نظام جمهورى رياسى فيه نواة الحياة الدستورية النيابية .

ولكن محمد على ضرب بكل هذه الشروط عرض الحائط ، وبدأ يشتت الزعامة الشعبية إما بالترغيب أو التهديد . وكان مقدمة ذلك أن أصدر أمرا فى ٩ أغسطس سنة ١٨٠٩ بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الأشراف ونفيه إلى دمياط وقال الجبرتى فى هذا الصدد :

« شيعه الكثير من المتعممين وغيرهم يتباكون حوله حزناً على فراقه » ولكن بعد ثلاثة وثلاثين يوما فقط أى فى ١٢ سبتمبر من نفس العام كتب المشايخ « عرضحالا » فى حق عمر مكرم بأمر من محمد على لارساله إلى الباب العالى قادحين فيه بما لم يرتكبه قط . وبنفى عمر مكرم تقلص نفوذ المشايخ تماما . »

مجلس المشورة

حكم محمد على مصر حتى سنة ١٨٢٩ منفرداً تماماً بعد أن صفى له الجو بنهاية عهد سيطرة العلماء . وكون الديوان العالى والذى هو بمثابة مجلس وزراء وكان يسمى فى بعض الاحيان مجلس القلعة أو ديوان الخديوى ولم يشرك فيه أحداً من المصريين ولكن فى سنة ١٨٢٩ أنشأ محمد على مايسمى مجلس المشورة أو الشورى وكان هذا المجلس يتألف من كبار موظفى الحكومة ومن العلماء والذوات أو الأعيان وكانت له مهام محددة هى النظر فى مسائل الادارة والتعليم والأشغال العمومية . . أى أنه مجلس ناقص الاهداف والوظائف فقد قصرت

مهامه على السياسة الداخلية فقط دون السياسة الخارجية وفوق ذلك فان مهمته كانت استشارية فقط ليس إلا وكان الوالى (محمد على) يأخذ برأيه أو لا يأخذ فهو حر . . وكان هذا المجلس ينعقد مرة واحدة فى السنة . ومن الجدير بالذكر أن هذا المجلس كان محرما عليه النظر فى الشئون المالية ولكن محمد على أيضاً لم يلبث أن أنشأ مجلساً ثانياً يمكن أن نسميه تجاوزاً بمجلس الشيوخ . . ذلك المجلس أنشأه محمد على تحت اسم .

المجلس العالى

أنشىء المجلس العالى فى سنة ١٨٣٤ وكان يتكون من نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء واثنين من التجار واثنين من الأعيان عن كل مديرية من مديريات مصر السبع فى ذلك الحين .

ثم عاد محمد على مرة أخرى فانشأ مجلسا ثالثا هو :

المجلس العمومى

وكانت وظيفة هذا المجلس النظر فى شئون الحكومة العامة . ولكنه كان مقيد السلطة أيضاً ، إذ أن محمد على اشترط أن تعرض قراراته على هيئة أخرى هى المجلس الخصوصى أو الخصوص . فاذا وافق المجلس الخصوصى على قرارات أو بمعنى أدق توصيات المجلس العمومى عرضت على الباشا ليأمر بتنفيذها . لو وافقت هواه ومزاجه الخاص . وقد أنشىء هذا المجلس فى عام ١٨٣٧ .

ومن وجهة نظرنا أنه رغم تعدد هذه المجالس، إلا أنها فى الواقع لا يمكن أن أن نطلق عليها بحال من الأحوال صفة المجالس النيابية فقد كانت مسلوبة السلطة تماماً إذ أن الباشا كان هو مصدر كل السلطات .

ولكن الواقع أيضاً يقتضينا القول أن هذه المجالس كانت بمثابة مدارس

تدريبية للمفاهيم الديمقراطية ظهرت آثارها فيما بعد ، حيث كانت تدور فيها الكثير من المناقشات وتختلف فيها الآراء .. ومع ذلك فلا يجب أن ننسى أن المجلس العالى الذى كونه محمد على ترك لشيخ الجامع الازهر أن يختار العضوين الممثلين للعلماء كما ترك لكبير تجار العاصمة أن يختار العضوين الممثلين للتجار وكان رئيس هذا المجلس عبدى شكرى بك أحد خريجى البعثة العلمية الأولى إلى فرنسا وقد تلقى « عبدى » تعليما فى الادارة والحقوق كما يلاحظ أيضاً أن مدة عضوية النائبين عن التجار والعلماء وأعيان المديريات ستة ثم يختار بدلا منهم .

كما أن مجلس المشورة يمكن أن نسميه نواة لنظام شورى وكان يرأسه إبن الباشا الأكبر إبراهيم . وكان عدد أعضاء هذا المجلس ١٥٦ عضوا منهم ٣٣ من كبار الموظفين والعلماء يضاف لهم ٢٤ من مأمورى الاقاليم و٩٩ من كبار أعيان القطر المصرى .

ولاشك أن هذا المجلس كان أفضل من الديوان العمومى الذى أنشأه نابليون حيث أن ديوان نابليون كان قاصراً فى ممثليه . . كما سبق وأن قلنا . على أعيان وتجار القاهره ولكنه كان يشبه الديوان العام فى عهد الحملة الفرنسية .

وقد ضم هذا المجلس بعض المصريين وناقش بعض قضايا التعليم ومما يلفت النظر أن أول قرار له فى أولى جلساته كان اعداد مكتب لتعليم كتبة الديوان اللغة العربية والتركية كما قرر جعل أعمال السخرة بالمناوبة بحيث يتناوب أهل كل بلد العمل اسبوعا بعد أسبوع . كما بحث فى عقاب الموظفين والعمد الذين تمتد يدهم إلى الرشوة أو سلب أموال الاهالى فقرر الزامهم برد ما يأخذونه ومجازاتهم بالعقوبات الشديدة ..

إن التاريخ الحق يقتضى منا تصحيح الأخطاء وليس من العدل أن تختلف كتابة التاريخ باختلاف العهود والحكام . . ولذا نحن حريصون دوما على قول الحقيقة من أجل مستقبلنا وليس ارضاء لأحد. وعندما يفقد شعب ما ذاكرته يجب أن نعالجه بدقة وحرص لأنه ربما لو اطلع على الحقيقة قد تسوء حالته . . ومسئولية الباحثين والكتاب الغوص فى الماضى لايجاد المعانى الايجابية لدفع حركة المجتمع دوما إلى الأمام ..

وتاريخ الشعوب لا يسير على وتيرة واحدة .. ولا يتجمد عند قالب معين ولكنه يحيا ويتغير بتغير القوى والعوامل والمؤثرات التى تصنعه وتحفر له الطريق. وتاريخ الشعوب ليس مجرد قصص وحكايات واحداث وروايات . . ولكن التاريخ أعمق من ذلك ألف مرة . فالتاريخ كله منحنيات ومنعطفات ومعادلات معقدة متشابكة والعبرة ليست بمجرد سرد أحداث التاريخ .. ولكن العبرة بمن يستطيع أن يفك رموز حركة التاريخ ويحل شفرتها . . وليس المهم أن نرى أحداث التاريخ ونرويها ولكن المهم أن نرى وندرك ما هو وراء حركة التاريخ... كيف يمكن أن نحكم على عقول الشعوب . . وأن نحدد ملامحها المميزة . . ان سلوك الشعوب وأعمالها وخبراتها وتجاربها هى أبسط مراجع القياس.. ودراسة مسار تاريخ الشعوب هى أهم وأدق مراجع القياس . . ومن يتعلم من الماضى لا يهزمه المستقبل وإنها حقا لوصمة عار حقا أن نتجاهل حقائق التاريخ .. فالتاريخ ومها كانت وقائعه ليس فيهما يخجل إلا الضعفاء والبؤساء الذين تقاعسوا عن أداء دورهم من أجل بلدهم وكانوا سلبيين رغم مناداة أوطانهم لهم ..

ولعلى بهذا القول أكون قد أجبت على سؤال يتبادر إلى أذهان القراء .. ما الذى يجعلنا نحتكم إلى الماضى .. وأليس من الأولى أن نعالج مشاكل الحاضر..

وما قيمة أن ندرس ما كان وأليس الاولى أن نتعرف على ما سيكون .. أقول لهم ان الحركة الايجابية لها أصول وفروع والبناء بدون أساس ليس إلا وهم فى الخيال.. سرعان ما يسقط أمام أى اهتزاز وما لم نتعلم عن حياتنا النيابية ونضالنا فى سبيل الديموقراطية لن يمكن ان نبنى لأنفسنا الاطار العادل والجاد لبرلمان واع .. فاهم لدوره .. ولأعضاء قادرين على الدفاع عن مصلحة الوطن قبل مصلحتهم .. مدركين لما عليهم من مسئولية مقدرين لحكم التاريخ عليهم .. هذا الحكم الذى لن يرحم كل متخاذل يمالىء أو ينافق .. وهناك دائما حكمة تقول ان الشعوب لا يمكن أن تحصل على الحرية طالما هى لا تريد أن تدفع ثمن الحرية وضريبة الحرية ..

وبمحاولة تحليلية لما سبق وان تعرضنا له نقول أن الحملة الفرنسية كانت أكثر تقدمية فى اشراك المصريين فى الحكم فيما سمى « بالديوان الوطنى » ولقد وضح ان محمد على قتل الزعامة الشعبية وشرد زعيمها وفرق بين قادتها .. إلا انه كان يؤمن بأن الشعب المصرى فى حاجة إلى وصاية من نوع خاص ، ولذلك فانه كون مجلسا فى سنة ١٨٢٤ ضم عناصر من الأتراك الجراكسة ومن بعض المصريين الذين كانوا يتولون مناصب المأمورين وقد وصل عدد هؤلاء ٢٤ مأمورا . وقد أصدر محمد على لائحة لهذا المجلس أوضحت اختصاصاته، والتى تركزت فى الشئون الداخلية دون الأمور المالية وبعدت عن المسائل الخارجية . وقد سبق أيضا وان قلنا انه لما ثبتت فائدة هذا المجلس لمحمد على بدأ يهتم باشراك مجموعة أخرى من المصريين حيث أصدر أمره إلى المديرين « باحضار شيخين من ذوى الحية » ممن يفهمون الكلام ويتقنون العمل من شيوخ أخطاط كل قسم وارسالهم إلى القاهرة للتذاكر معهم فى مصالح الأقاليم » ، وقد وصل عدد هؤلاء المشايخ ٤٨ شيخا . وقد ضمهم محمد على إلى المجلس العالى . ثم أوضحنا أن محمد على أنشأ فى سنة ١٨٢٩ ما يسمى بمجلس المشورة وكان عدد أعضائه (١٥٧ عضوا) منهم

٩٩ شيخا من الأعيان عن سائر القطر وكذلك ضم المجلس ضمن أعضائه (٣٣ عضوا من الموظفين والعلماء) ولكن كما أوضحنا ان هذه المجالس كانت أجهزة معاونة للحاكم تلتزم بأوامره وتنفذ مطالبه ورغباته فقد جاء في لائحة مجلس المشورة التي وضعت في سنة ١٨٣٠ انه ينبغي على الأعضاء أن يسعوا في تحصيل رضا أوامر ولي النعم .. الذي هو سبب تشريفهم وينقادوا لكل امتثال لانفاذ ارادته السنية .

وقلنا أيضا ان محمد على في أواخر أيام حكمه أنشأ مجلسين يمكن أن يسميا تجاوزاً مجلس نواب ومجلس شيوخ .. أما عن المجلس الأول فقد كان يسمى المجلس العمومي الذي يقوم ببحث ما تحيله اليه الحكومة من الشئون أما المجلس الثاني فكان يسمى المجلس الخصوصي وكانت وظيفته سن القوانين أو بمعنى أدق وضعها في صيغتها التشريعية لتصبح نافذة المفعول .

ومع ذلك فاننا بعد تسجيل صورة الحياة شبه النيابية في عهد محمد على ومجالسه الثلاثة لنا مجموعة من الملاحظات لن نوردها الآن وإنما ستكون في الختام التحليلي للدراسة حتى تعم الفائدة العلمية .. والآن كيف أصبحت عليه صورة الحياة النيابية في عصر خلفاء محمد على حتى مجيء الاحتلال البريطاني .

عقب الحياة الطويلة الحافلة لمحمد على ونتيجة للصدمات الكثيرة التي ألمت به. خاصة بعد تحطيم آماله في سنة ١٨٤١ بمقتضى اتفاقية لندن أصبحت مصر وراثية في حكم أسرته وظل محمد على يحكم حتى سنة ١٨٤٨ حيث توعكت صحته فتولى ابنه ابراهيم باشا حكم مصر ولكن المنية وافت ابراهيم باشا في أول نوفمبر عام ١٨٤٨ ومن ثم تولى عباس باشا حيث كان أكبر أبناء العائلة وعباس هذا هو ابن طوسون باشا ابن محمد على ولكنه لم يستمر في الحكم إلا خمس سنوات فقط حيث توفى

سنة ١٨٥٤ (تولى الحكم فى ديسمبر ١٨٤٨ وتوفى فى يوليو ١٨٥٤) وقيل انه قتل بأيدى غلمانه . وقد امتاز عصر عباس بالغموض حيث انتشرت فى عهده الجاسوسية انتشارا مخيفا فصار الرجل لا يأمن على نفسه من صاحبه أو صديقه وكان النفى إلى السودان من الأمور الشائعة فى عهد عباس الأول . وفى عهد عباس بدأ النفوذ الانجليزى يظهر وكانت هناك صداقة تربط بينه وبين المستر « مرى » القنصل البريطانى فى مصر وقتذاك . وكانت له لديه كلمة مسموعة ولم يعرف السبب الحقيقى لهذه المنزلة سوى ان الملوك والأمراء المستبدين ليس لهم قاعدة مستقرة ولا تصدر أعمالهم عن برنامج أو تفكير بل يتبعون الهوى فى كثير من أعمالهم .. ذلك كان تفسير بعض الباحثين ولكن الواقع اننا يمكن أن نفسر ذلك على أساس ان عباس أراد صداقة بريطانيا لأنه كان يعرف الدور الحقيقى الذى لعبته فى تحطيم آمال جده ، يضاف إلى هذا انه كان يريد أن يستعين ببريطانيا .. ضد تركيا التى بدأت تحاول التدخل فى شئون مصر بشكل كبير كما انه من المحتمل أن عباس كان يريد الاستعانة ببريطانيا لتغيير نظام وراثة العرش ..

المهم ان قصر فترة حكم عباس الأول وكذلك شخصيته المعقدة جعلت فكرة الحكم النيابى لا تخطر على باله .. خاصة وانه أغلق كافة المجالس التى كان قد أنشأها جده . وبوفاة عباس يتولى محمد سعيد باشا عمه وهو ابن محمد على (كان عباس قد ولد سنة ١٨١٣ بينما ولد سعيد سنة ١٨٢٢ م) ورغم ان سعيد باشا لم يحاول انشاء أى مجالس نيابية إلا انه كان له الفضل فى تحريك ما كان يمكن أن نسميه فى ذلك الوقت باسم القومية المصرية حيث اهتم بالفلاح وفى عهده صدرت اللائحة السعيدية الخاصة باصلاح أحوال الفلاحين . كما انه اهتم ببث الروح القومية داخل الجيش المصرى وبذل جهده لترقيته من الناحيتين المادية والمعنوية . ولكن كان أسوأ ما فى سعيد ضعف ارادته وقلة حزمه وخضوعه للأجانب ووقوعه فى براثن الديون . فهو وإن كان قد ساهم فى تطوير بعض الأوضاع إلا أنه أوجد بموافقته على مشروع قناة السويس بشروط فرديناند

ديليسبس ثغرة كبرى نفذ منها الأجانب وتحطم على صخرتها المصريون .

ولم يكن عهد سعيد يحمل فى طياته أى وجود حقيقى لأية حياة نيابية . .
وظلت مصر كذلك حتى تولى اسماعيل باشا (توفى سعيد باشا فى ١٧ يناير سنة ١٨٦٣) .

ولقد خدمت الأقدار اسماعيل إذ انه لم يكن هو وريث العرش .. بل كان هناك أخوه أحمد ولكن هذا الأخير غرق فى النيل ومن ثم أصبح الدور على اسماعيل (اسماعيل هو ابن ابراهيم باشا) وكان اسماعيل هو أول من أحدث انقلابا فى نظام الحكم فى مصر سواء من حيث نظام وراثة العرش حيث جعلها لأكبر أنجال الوالى بعد أن كانت لأكبر أنجال عائلة محمد على ، أو من حيث أنه هو الذى حاول أن يجعل مصر قطعة من أوربا .. ومن هذا المدخل أراد أن يكون لمصر مجلسا نيابيا شبيها بتلك المجالس النيابية الموجودة فى أوربا .

ولكن من الجدير بالذكر ان اسماعيل لم يكون مجلس النواب ، حبا فى تمثيل الشعب فى شئون الحكم ، وإنما جاءت نشأة نظام شورى النواب نهاية محاولات عدة أراد بها تحقيق مراميه المالية والادارية على أساس الاستناد إلى طبقة واحدة هى طبقة الملاك من خلال كسب ثقتهم بتمثيلهم بجانبه .. أى ان النظام النيابى الذى أنشأه ، اسماعيل لم يكن تمثيلا شاملا لكل الشعب ، بل كان قاصرا على من ظنهم أصحاب المصلحة الحقيقية وبمعنى آخر اقتصر التمثيل على طبقة السادة دون الشعب ..

وكان اسماعيل هو أول من أدخل نظام العمد فى القرى والأرياف وقد كانت للقرى المصرية بمقتضى التقاليد الموروثة حق اختيار رئيس لها من بين سكانها يسمى شيخ القرية .. وكان هذا الشيخ يمثل حلقة الاتصال بين الفلاحين والحكومة وكانت له سلطات ادارية واسعة فى قريته مستمدة من وظيفته ومن مركزه الاجتماعى فى القرية التى كان زعيما أبويا لها . ولما جاء اسماعيل أبقى

على هؤلاء ثم جعل بجانبهم فئة جديدة من الملاك الكبار تسمى العمد تضطلع بنفس الغرض وبالرئاسة عليهم .

وكان تعيين العمد كتعيين المشايخ قائما على تخير الحكومة لاقوى العناصر الريفية نفوذا وثراء مع قصر وظيفة الشياخة على من يلى هؤلاء فى المركز الاجتماعى بين الفلاحين .

ومن خلال الريف .. بدأت فى عصر اسماعيل تجربة متقدمة جداً . . تجربة لها قيمتها ولكنها للاسف لم تستمر من بعده .. نعم من خلال الوضع الجديد للعمد والمشايخ فى عصر اسماعيل بدأت بذور الحركة النيابية وهذه التجربة لم لم تناقش من جانب الكثير من المؤرخين أو الباحثين .

فقد كان الفلاحون يجتمعون فى بقعة فسيحة بجوار القرية وبحضور ناظر القسم ثم يقسمون أنفسهم إلى مجموعات تبعاً للمرشحين الذين يريدون انتخابهم ثم يدلون بأصواتهم علانية وبعد تعدادها يعتبر أكثر المرشحين حصولا على الأصوات معينا فى المنصب الذى رشح له سواء عمدة أو شيخ قريةوإذا اعترض ناظر القسم .. يعاد عندئذ الانتخاب .

اليست هذه بلا مبالغة صورة للديموقراطية المباشرة وألا تستحق أن نفخر بها .. ولماذا نحاول أن نتنكر لها .. أنها أول بذور للديموقراطية الشعبية فى الريف المصرى .. وياليت العمد والمشايخ والمحافظين وما بينهم من رؤساءالقرى والمدن تصبح مناصب كل هؤلاء بالانتخاب ..

ولقد توسع اسماعيل بعد سنة واحدة من تولية الحكم فى تكوين مجالس محلية لكل اقليم فى مصر (قسم اسماعيل القطر المصرى إلى ثلاثة أقسام وهى مصر الشمالية ومصر الوسطى ومصر الجنوبية وقد حوت هذه الأقسام على ١٤ مديرية ثمانى محافظات وكان هناك ٧ مديريات فى الوجه البحرى وثلاثة فى مصر

الوسطى وأربع فى مصر العليا وقسم المديريات إلى مراكز والمراكز إلى أقسام والاقسام إلى نواح) .

ويحاول البعض أن يربط أهداف اسماعيل فى جمع الضرائب وزيادة قبضته فى الحكم وبين محاولته هذه الصورة من إشراك بعض عناصر الشعب معه . . ونحن وان كنا نوافق بتحفظ على هذا الاتجاه إلا أنه ولا شك فان الوليد يكبر والبداية كانت هذه الصورة المتواضعة لتدريب المصريين وعندما أتيحت الفرصة للنواب الشعبيين أثبتوا كفاءتهم فى تحمل كامل المسئولية فى المشاركة فى الادارة والحكم والتشريع . . وأن لم يظهر ذلك بصورة واضحة فى المجالس النيابية فى عهد اسماعيل إلا أنه ظهر فى عهد من أتى من بعده وهو الخديوى توفيق والآن نتكلم عن :

نشأة نظام شورى النواب :

كانت الأزمة المالية هى الاطار الذى تولدت داخله فكرة انشاء مجلس شورى النواب فى عهد الخديوى اسماعيل . . ورأى الخديوى أنه لو تمكن من ضمان سيطرته على الملاك فى الريف والاتصال المباشر بنوابهم أو ممثليهم فانه سيخرج من أزمته المالية من خلالى وقوف هؤلاء بجانبه . . وقد كان التفكير جزئياً فى استشارة هيئات الأعيان فى كل مديرية للقواعد التى رأت الحكومة وضعها لنظام الضرائب وكانت أول أشارة لعزم اسماعيل تكوين مجلس شورى به ضد أفكاره ويدعم موقفه المالى ما جاء فى رسالة لقنصل بريطانيا فى ذلك الوقت مستر (ستانتون) إلى وزير الخارجية البريطانية تحمل رقم ٨٦٠ فى سبتمبر سنة ١٨٦٦ حول جوهر أهداف النظام الذى كان اسماعيل يفكر فى الشائه قال القنصل :

« أنبأنى الخديوى بأن رغبة سموه تتجه قريبا إلى دعوة رؤساء ومشايخ البلاد إلى اجتماع يعقد بالقاهرة يستهدف منه أن يعرض عليهم بيانا للمركز

المـــالى للبلاد والالتزامات التى تعاقدت عليها الحكومة المصرية بقصد استشارتهم فيما يتعلق بالوسائل الواجب اتخاذها لمساعدة الحكومة فى مواجهة هذه الالتزامات .

أى أن هدف الخديوى الحقيقى كان انقاذ نفسه من المحنة التى يواجهها من خلال اشراك ممثلين . . عن طبقة معينة هى التى تملك وتسيطر للشعب فى مجلس يضمهم لكى يصبحوا ملتزمين ومشتركين معه فى تحمل المسئولية فى حل هذه الأزمة .

وفى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ أعلن الخديوى عن تكوينه هيئة منتخبة من الملاك فى صورة « مجلس شورى مصر ينتخب أعضائه الأهالى »

وهكذا فإن مصر بدأت بحق عصراً جديدا من حياتها فى سنة ١٨٦٦ ومهما كانت عيوب هذا المجلس الجديد إلا أنه كان يعتبر طفرة حقيقية فى ظل الظروف القائمة وكان أول صيحة فى الشرق الأوسط جعلت مصر بحق رائدة فى حقل الحياة النيابية بالنسبة للمنطقة التى تعيش فيها .

وقد وضعت لهذا المجلس لائحتان ، الأولى عرفت باسم اللائحة الأساسية وكانت مكونة من ١٨ مادة مشتملة على بيان سلطته وطريقة انتخابه وموعد اجتماعه والثانية سميت اللائحة النظامية وهى أشبه ما تكون لائحة داخلية للمجلس وكانت مكونة من ٦١ مادة تنظم عمل المجلس وأسلوب المناقشة وكيفية اختيار الرئيس والوكيل وهكذا ..

ومع ذلك فانه احقاقا للحق التاريخى لم يكن لهذا المجلس أيضا (مجلس شورى النواب) سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور وهو وأن كان يصدر قرارات فى أى موضوع إلا أنها لم تزد عن كونها توصيات ترفع إلى « جناب الخديوى » وهو وحده الذى يملك الكلمة الأخيرة بالنسبة لها ، يضاف إلى هذا أنه لم تحدد اختصاصات المجلس بشكل حاسم . كما أن الكثير من مواده

كانت غامضة . ومع ذلك فإن المجلس كان نواة طيبة لحياة نيابية مستقبلة لولا الظروف التى ألمت بمصر نتيجة للاحتلال البريطانى . .

عدد أعضاء المجلس وشروط الانتخاب :

كان مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل يتكون من ٧٥ عضوا ومدة انتخابهم ثلاثة سنوات ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخهم وكذلك جماعات الأعيان فى كل من القاهرة والاسكندرية ودمياط .

كان لكل مديرية عدد من النواب يختلف حسب تعداد هذه المديرية وكان للقاهرة ثلاث نواب والاسكندرية نائبان ولدمياط نائب واحد .

أما من حيث الشروط التى وضعت للناخبين فهى أن يكون الناخب عمدة أو شيخ بلد أو من الأعيان . وبالنسبة للمرشحين فقط اشتراط أن يكون مصريا ومن ذوى الأهلية ولا تقل سن المرشح عن ٢٥ سنة وأن يكون حسن السير والسلوك ولم يسبق طرده من وظائف الحكومة بحكم ولم يسبق أن صدرت ضده أيه أحكام أو أشهر وافلاسه .

ومن الجدير بالذكر أنه لم يوضع شرط بالنسبة للقراءة والكتابة » بل نص على أن ذلك لا يجب أن يكون إلا بعد انتخاب ستة مجالس نيابية أى أنه منحت فرصة ١٨ سنة ثم بعد ذلك لا يدخل مجلس شورى النواب إلا من كان يعرف القراءة والكتابة .. وقد حددت هذه المدة على أساس أنها تكفى لنشر التعليم فى البلاد والقضاء على الأمية وبالنسبة للناخب اشترط أن يكون شرط القراءة والكتابة بعد ثلاثين سنة من انتخاب أول مجلس نيابى .

أى أنه فى عصر اسماعيل كان لا يمنح حق الانتخاب إلا من كان يعرف القراءة والكتابة وحددت لذلك فترة انتقالية . . فهل يطبق ذلك الآن . . أم أن الحقوق السياسية أصبحت مجرد حقوق تتفاخر بها الدول النامية دون

أن تعى حقا بجوهرها . . وهل يمكن لمجتمع به ٧٠ ٪ لايعرفون القراءة والكتابة أن يفهم جوهر الحياة النيابية ويملك فيه العضو حرية الاختيار .

وتقرر أن يتم انتخاب كل نواب مديرية فى عاصمتها وأن الفرز يتم تحت إشراف لجنة من المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى (أى ما يشبه رئيس النيابة اليوم) وقاضى المديرية . .

أما من حيث اجتماعات المجلس فقد تحدد أن تكون لمدة شهرين فى السنة تبدأ من منتصف ديسمبر وتنتهى فى منتصف فبراير .

وحدد اللائحة أن يكون أول اجتماع لأول مجلس فى القاهرة أن تعقد جلساته بصفة سرية . . وكانت هذه هى إحدى المواد المقيدة لفكرة ومعنى الحياة النيابية . . وقد أعطى للخديوى الحق فى حل المجلس وقتما يشاء أو تقصير مدة انعقاده . . كما أن الخديوى كان له وحده الحق فى تعيين مجلس شورى النواب ووكيله وأنه ليس من حق المجلس أن يبدى رأيا فى هذا الشأن .

وإذا ما ألقى الخديوى خطبته فى المجلس . فعلى المجلس أن يقدم جوابه عنها بكتاب لايقطع فيه بشىء من الأمور التى يقتضى نظرها المجلس :

ولكن كانت هناك بعض الجوانب البيضاء فى تكوين المجلس منها أن المجلس كان يكون لجانا فى داخله من بين أعضائه وكان من أعمال هذه اللجان فحص صحة عضوية النواب وكان للمجلس توقيع عقوبات على من يتخلف من الأعضاء بدون عذر عن حضور الجلسات وكان الأعضاء أثناء انعقاد المجلس يتمتعون بشىء من الحصانة النيابية فلا ترفع عليهم دعوى جنائية فى أثناء الانعقاد إلا إذا ارتكب أحدهم جريمة قتل .. وكانت القرارات تؤخذ بطريقة علنية وبالأغلبية وكانت هناك قواعد تنظيمية للعمل داخل المجلس فلا يسمح للعضو بالكلام إلا إذا حصل على الاذن من رئيس المجلس الذى يرأس الجلسة وكان المجلس يحترم رأى الأقلية ويصغى لأقوالها وملاحظاتها كما كان على أعضاء المجلس

أن يحضروا الجلسات « بملابس الحشمة اللائقة » ولا يجوز لأى عضو نشر مناقشات المجلس أو طبعها إلا باذن من الرئيس وإلا كان عرضة للجزاء الذى يوقعه عليه المجلس .

ولاشك أن ذلك كان بداية للحياة النيابية .. ولم يكن مجلسا نيابيا بالمعنى الحقيقى ولو أعطى المجلس سلطة حقيقية لكانت مصر قد انقذت نفسها مما حل بها .. ولكن كيف يكون ذلك وشهوه الحكم تسيطر على الحكام ..

ومع ذلك فلقد جاء هذا المجلس على أساس أنه منحة من الحاكم وكان نفوذه شكليا وقد جاء المجلس بعد انتخابه ممثلا لطبقه الأعيان وحدها ، ولم يكن ممثلا لكل الشعب وقد افتتح هذا المجلس فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ وكان انعقاده فى القلعة وقد رأس مجلس شورى النواب اسماعيل راغب باشا فى دورة انعقاده الأول .

ومن المهم أن ندرك أن لجان المجلس لم تكن لجانا لقطاعات إنتاجية أو خاصة ببحث مهام معينة مثل لجنة الصحة أو لجنة التعليم أو لجنة العلاقات الخارجية الموجودة فى مجالسنا الحالية ولكنها كانت لجانا إقليمية بمعنى أنه كانت هناك لجنة للشرقية ولجنة للمنيا ولجنة لأسيوط وهكذا ..

وقد انتهى دور الإنعقاد الأول للمجلس فى ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ ولم يتناول الاعضاء فى أعمال المجلس إلا الإصلاحات المحلية أما المسألة المالية التى كانت تشغل الأفكار فى ذلك الحين لم يتعرضوا لها كما أنهم لم يطلبوا الاطلاع على ميزانية للدولة للتباحث فيها .. ولكن رغم ذلك .. فان نظرة محايدة على المجلس وعلى الدور الذى قام فى ذلك الوقت فى ضوء الإشارات الخضراء التى كانت تمنح له .. يمكننا أن نحكم عليه أنه كان بداية طيبة لابأس بها فى الحياة النيابية المصرية من حيث نشأتها الحقيقية .

الخديوى إسماعيل والحياة النيابية

وصلنا فى الصفحات الماضية إلى القول بأنه خلال حكمى عباس وسعيد لم تر مصر تطورا يمكن التحدث عنه بالنسبة للحياة النيابية ؛ إلا أنه بولاية إسماعيل باشا دخلت مصر طورا جديداً فى حياتها النيابية وتكون أول مجلس شبه نيابى، إلا أنه لم يكن الدافع لذلك هو رغبة إسماعيل فى الحكم الديموقراطى أو إيمانه بمجلس يشاركه الحكم ويتحمل معه مسئولية إتخاذ القرار السياسى ، ذلك كان بعيداً تماما عن ذهن الخديوى من ناحية لطبيعة ظروف العصر التى كانت تعيشها مصر بل والشرق بأكمله ومن ناحية أخرى لميل إسماعيل إلى الحكم المطلق وكراهيته الشديدة للمعارضة .

إلا أنه فى عهد إسماعيل تستجد مجموعة من العوامل السياسية الداخلية والدولية تجعله يحاول فى حركة تمثيلية أن يقيم مجلسا نيابيا على النسق الاوروبى؛ وأنه استعار شكل الفكرة من الأسلوب الفرنسى ولكن فى عهد الملكية المطلقة وحاول الخديوى إسماعيل أن يجد من خلال مظهرية الحضارة الأوربية التى حاول أن يدخلها فى مصر سندا فى أن يدعى أن هذا المجلس اطار حقيق لحكمه البعيد عن الفردية ولكن، لم تكن لائحة المجلس إلا أثباتا لأن هذا المجلس كان منحة من الخديوى ، كما أن كافة سلطات المجلس كانت استشارية وكان بيد الخديوى وحده أن يجعلها قابلة للتنفيذ أو يحيلها إلى متحف الذكريات .

إلا أن الوليد الذى حاول إسماعيل أن يخلقه ويكونه سرعان ماشب عن الطوق وخرج عن الوصاية وأعلن العصيان .. وبعد أن مارس المجلس سلطات مقيدة حيث كان مجرد مرفق حكومى .. إذ به بعد ثلاث سنوات فقط يبدأ فى ممارسة

سلطات نيابية لم تكن فى حسبان الخديوى مما أدى إلى تصادم بين سلطة الحاكم وإرادة الشعب التى كان يمثلها هذا المجلس .

ومع ذلك فان المسائل التى طرحت على مجلس شورى النواب فى دورة انعقاده الأولى ، أثبتت أن أعضاء المجلس كانوا متمكنون من الوعى مالو أتيحت لهم الفرصة لخدموا بلدهم بحق ، من ذلك طلب المجلس الغاء نظام السخرة فى العمل ومن ذلك أيضاً مناقشة قضايا التعليم فى مصر ، وكان من ضمن التوصيات التى اتخذها المجلس فى هذه الدورة أنه يجب أن تقام مدرسة فى كل مديرية وأن تكون المدارس قريبة من السكك الحديدية وأن تفتح المدارس أبوابها للجميع من مسلمين وأقباط تحت سن الرابعة عشرة بدون مصروفات ، وأن تقدم للفقراء من الطلبة أغذية وملابس وأن تتولى كل مديرية دفع مصروفات التعليم لهؤلاء الطلبة ، بل لقد طالب المجلس بتشجيع المواطنين فى مصر على تعضيد المدارس بتقديم تبرعات تساعد المدارس على الاستمرار فى تأدية مهمتها .

وإذا كنا نكرر أن الهدف الأساسى لتفكير اسماعيل فى إقامة هذا المجلس هو مساعدته فى الحصول على القروض لأنه كان من الصعب أن يبدو كملك دستورى أو بطل ديموقراطى . . وأن أعمال هذا المجلس كانت مجرد نصائح دون أن يكون لها قوة تشريعية إلا أن التجربة فى حد ذاتها كانت مدرسة للديموقراطية وللحياة النيابية ، ويكفى أن نذكر أن رفاعة رافع الطهطاوى اشاد باسماعيل لاتخاذه هذه الخطوة الجريئة .

وقد عقدت دورة المجلس الثانية فى ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ وانتهت فى ١٨ مايو من نفس العام واهتمت هذه الدورة بالمشكلة الزراعية وبدأ المجلس يناقش فى هذه الدورة المشكلة المالية أيضاً ، ولكن اسماعيل المفتش كذب على المجلس (كان اسماعيل صديق المشهور باسم المفتش يحضر جلسات المجلس بصفة مستمرة مندوبا عن الخديوى اسماعيل لأنه كان مقربا منه وكان يشغل مركز ناظر الداخلية ،

كذب حيث قال أن دخل مصر قد تجاوز مصروفاتها إلى حد كبير . . ومن التناقض العجيب أن اسماعيل المفتش طلب فى نهاية المناقشة زيادة الضرائب بواقع السدس . . ولم يعترض المجلس على ذلك .

أما الدورة الثالثه للمجلس فقد عقدت من أول يناير سنة ١٨٦٩ واستمرت من ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩ حتى ٢٣ مارس سنة ١٨٦٩ أيضاً . وهنا تغير الموقف قليلا فالى جانب البيانات الخاطئة التى ألقيت من النظار حول أحوال القطر، وما يخص وزاراتهم ، نجد أن أعضاء المجلس يهتمون ببعض مصالحهم الخاصة ولكن المجلس حاول الاهتمام بتخطيط المدن والقرى وحفر وصيانة الترع ومع كل ذلك فان المجلس خلال دورته الأولى والثانية والثالثة كان طوع بنان الخديوى ورجاله . وفى خلال دورتى المجلس سنة ١٨٦٨ ، سنة ١٨٦٩ عين عبد الله عزت رئيسا للمجلس وعندما أجريت الانتخابات للبرلمان الجديد فى نهاية ١٨٦٩ وأفتتحت الدورة الجديدة فى أول فبراير سنة ١٨٧٠ استمرت حتى مارس من نفس العام أعيد تعيين عبد الله عزت أيضاً رئيسا لهذه الدورة . وكان الجديد فى هذه الدورة أنه لما عرضت ميزانية الحكومة اعترض بعض النواب على بعض فقراتها ولكن للاسف لم يكن الاعتراض إلا على بعض فقرات غير الهامة مثل ماخص بعض المديريات أكثر من الأخرى .. وفى الدورة الثانية لبرلمان سنة ١٨٦٩ اختير أبوبكر راتب رئيسا للدورة.. وفى هذه الحكومة ناقش المجلس بعض الاصلاحات الخاصة بالمسائل الزراعية والقضائية وطالب المجلس بالغاء ضريبة المواشى التى كانت قد فرضت هذا العام (١٨٧١) ورضخت الحكومة للطلب . . ولما شعرت الحكومة أن المجلس بدأ يتطاول على بعض المسائل . . لم يعقد المجلس سنة ١٨٧٢ ولكن لم يلبث المجلس أن عقد دورته من ٢٦ يناير إلى ٢٤ مارس ١٨٧٣ وأوقفت بعد ذلك الحركة النيابية حتى أجريت انتخابات جديدة فى سنة ١٨٧٦ وقد دعى المجلس لدورة غير عادية وكان مقر الانعقاد طنطا . . وبدأت هذه الدورة فى ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦ وكان الخديوى يريد من المجلس أن يساعده

فى جمع ضرائب المقابلة . . وهنا بدأت المعارضة تعلو تدريجيا ضد النظام الحاكم حيث نجد أن النائب عثمان الهرميل يعترض على طلب الخديوى ويطلب من الحكومة فى كلمات محددة واضحة أن تقدم بيانا مفصلا عن سياستها المالية فى الماضى والمستقبل والحاضر .

والسؤال الآن لماذا نبتت هذه المعارضة وكيف ظهرت بهذه الصورة الصريحة؟ الواقع أن سنة ١٨٧٧ كانت منعطفا فى تاريخ حرية الفكر فى مصر . . ففى هذا العام حدثت الحرب الروسية التركية لأنها كانت تهدد سلامة الامبراطورية العثمانية وبالتالى مصر التى كانت ترى فى سيادة الدولة الاسمية ضمانة لها ضد كل اعتداء اجنبى . . وكان لظهور مجموعة من الصحف الأهلية الأثر فى تحريك أول رأى عام مصرى . . ولاشك أن ظهور الصحافة ساعد على تكوين الرأى العام فى مصر وجعله عاملا جديداً يعتد به فى السياسة العامة وكان من سخرية الاقدار أن اسماعيل هو الذى شجع الصحافة الأهلية فى مصر للاستفادة بها لمحاربة التدخل الأجنبى ولكن هذه الصحافة سرعان ما انقلبت عليه لأنها اعتبرته المسئول الأول من خلال سياسته الرعناء وبالذات المالية فى جر هذا النفوذ إلى مصر . . وقد اشتدت سحب المعارضة نتيجة لثلاثة عوامل أساسية مرتبطة بعضها ببعض .

أولها وقوع الإدارة المصريه فى قبضة الأجنبى على أثر تعيين المراقبة الثنائية فى سنة ١٨٧٦ ثم تعيين وزيرين أوربيين فى سنة ١٨٧٨ مما أدى إلى ثورة الرأى العام وزيادة حدة النعرة القومية تجاه هذا الوضع المخجل لكرامة مصر .

ثانيها — إنتشار البؤس والقحط والموت فى البلاد على أثر هبوط النيل هبوطاً كان مصحوبا بالخراب فى سنة ١٨٧٧ وفيضانه الذى أغرق المساكن والمزوعات فى السنة التالية سنة ١٨٧٨ وكانت الدول الأوربية رغم ذلك تطالب بفوائد ديونها ولجأت فى هذا إلى استخدام اقسى الوسائل لجباية الضرائب .

ثالثها — القضاء على سلطة الخديوى المطلقة وتقليص سلطاته حيث كانت

أوربا تندد بها تمهيدا للاستيلاء عليها تحت ستار الاصلاح . . . وقد سقطت هيبة إسماعيل نتيجة لتشهير الاجانب بسوء سلوكه ومن خلال هذه العوامل كانت اتجاهات المثقفين المصريين تتلاحم مع سوء الأوضاع داخل الجيش المصرى وزاد من قيمة هذا التفاعل وجود الأثر الفكرى لجمال الدين الأفغانى وتلمذة محمد عبده . وبدأت الصحافة المصرية الوليدة تنقل صوراً من قيام الحركات والنظم الدستورية فى أوربا ، وقد صدر مرسوم فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ قرر مبدأ المسئولية الوزارية وقضى على حكومة الفرد فكان ذلك تحولا خطيرا ومنعطفاً تاريخياً فى الحياة البرلمانية المصرية . والواقع أن المجلس النيابى فى ٢ يناير سنة ١٨٧٩ انقلب إلى برلمان رغما عن القواعد الضيقة التى قام عليها .

وتتضح الصورة السابقة عندما حاول رياض باشا وزير الداخلية حل المجلس بحجة انتهاء دور انعقاده فلقى من المجلس مظاهرة غير منتظرة إلى درجة أن جريدة « التيمس » اللندنية فى ١٦ أبريل ١٨٧٩ قالت « لم يعد مجلس النواب المصرى موضع سخرية واحتقار فان أعضاءه قد أثبتوا أنهم على جانب من الاستقلال وأن عبد السلام المويلحى زعيم المعارضة فى المجلس طالب بتحويل الحكومة المطلقة إلى حكومة مسئولة فعلا وليس شكلا لسلطات المجلس .

ولكن تطور الحركة الوطنية فى مصر وانضمام الخديوى إسماعيل إليها فى محاولة لمواجهة الدول الاجنبية التى بدأت تحيك له الدسائس فى استنبول فوجئت بصدور فرمان سلطانى بعزل اسماعيل وتوليه توفيق بدلا منه . ورغم فرح الشعب بتوديع الاقدار الحزينة التى ألمت به إلا أن مصر لم تكن تعلم مايخبئه لها الزمن وما ستأتى به الأيام . ذلك أن عهد توفيق كان هو عهد الخيانة والمرارة والشقاء والألم وانتهى بالاحتلال البريطانى لارضنا المقدسة . .

وقبل أن ندخل فى الكلام عن التشكيلات التى قام بوضعها الاحتلال

البريطانى لنا هنا عدة ملاحظات حول موقف الحياة البرلمانية فى عهد اسماعيل وأوائل حكم توفيق :-

أولا : جاء فى مشروع اللائحة الاساسية (المادة السادسة) الذى وضعه محمد شريف باشا فى يناير سنة ١٨٨١ الخاص بمجلس شورى النواب أن كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم القطر المصرى لا عن الجهة التى انتخبته فقط . .

ثانيا : إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل منهما على رأيه ولم يستعف الخديوى النظارة « فللحضرة الخديوية » أن تأمر بفض مجلس النواب وإذا صدق المجلس الثانى على رأى المجلس الأول الذى ترتب الخلاف عليه ينفذ الرأى فورا . .

ثالثاً : كان العضو فى المجلس يتقاضى مائة جنيه مصرى فى السنة مقابل مصاريف انتقاله .

رابعاً : لم تكن المداولة فى المجلس صحيحة إلا إذا كان حاضراً فيه ثلثا أعضائه على الأقل وإلا كانت المداولة لاغية ، ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة وكل قرار يترتب عليه مسئولية النظار لا يجوز صدوره إلا بالاغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة .

خامساً — كان الجزاء ثلاثة أنواع . الأول الاخطار والثانى تقبيح مخالفة النظام والثالث الاخراج من المجلس والمنع من الحضور ثلاث جلسات . .

سادساً — كان المجلس ينتخب ثلاثة من أعضائه تعرض اسماؤهم على الخديوى فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام . .

سابعاً — لم يكن يسوغ لأحد من النواب أن يستنيب عنه غيره لابداء رأيه . .

أما الملاحظة السابعة والأخيرة فقد كانت تعبر عن تقدمية المجلس حيث نص المجلس فى لائحته الأساسية ألا تجتمع للعضو المنتخب بجانب نيابته وظيفة ملكية أو جهادية وإذا وقع الانتخاب على أحد المستخدمين فلا يقبل نائبا إلا بعد استعفائه من وظيفته .

الفصل الثالث

الحياة النيابية فى عهد الاحتلال البريطانى

والآن نتكلم عن الأوضاع النيابية التى حاولت بريطانيا من ورائها تمييع الحركة الوطنية والنيابية ... فى ظل الاحتلال تفقد الدولة سيادتها وتصبح أية تنظيمات مجرد لافتات لا تساوى أكثر من محاولات مظهرية تتصارع فيها عناصر معينة وفى ذات الوقت رغم صورية هذه الانظمة إلا أن المستعمر عادة ما يستخدمها ليضفى على قراراته الشرعية حيث يمكن أن يقال أن ممثلى الشعب قد وافقوا عليها وهم فى الحقيقة مجبرين على هذه الموافقة ..

ومن هذا المنطق يمكننا أن ندرك أن كافة التنظيمات شبه النيابية التى أسسها الانجليز فى مصر خلال تواجدهم كانت مجرد مرافق الدولة وأجهزة تابعة للمعتمد البريطانى يحركها كيفما شاء . وقد ظن الكثير من الباحثين بحسن نية أن الخديوى كان يملك بعض السلطات على هذه الأجهزة .. بينما الواقع أن الخديوى نفسه كان ألعوبة فى يد الانجليز . . ومع ذلك فان الانجليز حاولوا دائما إدارة مصر من خلف الستار . . وليس أصدق على قولنا من أن التنظيمات التى وضعها المحتل البريطانى كانت بعيدة تماما عن الروح النيابية وعن الفكرة البرلمانية من أن بعض المصريين فى سنة ١٩٠٦ طلبوا من اللورد كرومر المعتمد البريطانى « منح مصر مجلسا نيابيا يشارك الحكومة فى سن القوانين واللوائح ويراقب تنفيذها . .

وهكذا كان الانجليز سببا فى دحر الديمقراطية المصرية ، وفى قتل الحياة النيابية أسوة بكل الذى صنعوه لمصر . ومن يقرأ تقرير اللورد دوفرين (الذى كان سفيرا لانجلترا فى الاستانة عاصمة الامبراطورية العثمانية ، الذى انتدبته

بريطانيا لوضع أسلوب لنظام الحكم فى مصر فور احتلالها . هذا التقرير كتبه دوفرين فى ثلاثة شهور (من ٧ نوفمبر ١٨٨٢ حتى ٦ فبراير ١٨٨٢)، حيث رفعه إلى اللورد « جرانفيل » وزير خارجية بريطانيا آنئذ ، من يقرأ هذا التقرير يشعر بحقيقة نوايا بريطانيا نحو القضاء على فكرة الحكم النيابى فى مصر بقوله : ـ

« أن الحكم الاستبدادى ضرورة لبقاء سلطتنا فى مصر . . وأن الحكم البريطانى يزول إذا كان للشعب جمعية نواب ينوبون عنه » . بل أن اللورد « دوفرين يحاول أن يبرر الغاء مجلس شورى النواب المصرى على أساس أن الشعب المصرى لازال قاصراً وأنه إذا منح الحرية فسوف يسىء فهمها وأن ذلك سيعطل الاصلاحات التى تنوى بريطانيا القيام بها . وينتقد اللورد « دوفرين » الحياة النيابية فى مصر قبل قدوم الانجليز بقوله : ـ

لقد توهم كثيرون أن تشكيل مجلس للنواب يستلزم الحرية القانونية مع أن هذا المجلس لم يوجد فيه من ينوب عن إحتياجات السواد الأعظم من الشعب ومقتضيات طباعهم وميولهم » . . ويستمر دوفرين فى قوله « لقد كان مجلس شورى النواب » السابق مؤلفا من أرباب العقارات ومن الاغنياء من أهالى المدن ومن مشايخ القرى . . أعنى من أناس لا يكترثون بمصالح الفلاح بل يجتهدون فى تعطيلها والاضرار بها » . .

ولكن نسى اللورد « دوفرين » أن بريطانيا فى تشكيلها للهيئات التى أسستها أعتمدت على هؤلاء الأعيان وأولاد الذوات واعتبرتهم أصحاب المصالح الحقيقية المرتبطتين فى مصلحتهم بوجود الاحتلال . .

كما نسى « دوفرين » أيضاً أن الاستبداد يقتل بذور الحرية ويجعل الأرض التى يعيش فيها غير صالحة للانبات بتاتا . ويعلل « دوفرين » فى تقريره الذى ظل

الأساس الذى حكمت به مصر خلال الوجود البريطانى فيها ، يعلل اتخاذة خطوة الغاء المجلس النيابى المصرى فى الاتى : -

« أنى أخشى أن النظام النيابى - يقصد فى مصر - مهما كان محكا لايقويهم على إثبات استقلالهم من جهة الرأى فى الانتخابات بالنظر لتعودهم على الخضوع والاذعان وتسلط الجهل عليهم وإحاطتهم بالمؤثرات الرديئة . . ولا يخفى أن مشايخ القرى قد اعتبروا إلى الآن أنهم لسان حال أهالى بلادهم ومندوبيهم مع أنه بالحقيقة قل أن يكون لهم حق فى الاتصاف بتلك الصفة والقيام بالوظائف المذكورة . . ويعتبر أغلبهم من الظالمين لمن هم تحت سلطتهم وهم الذين يعرفون أكثر من غيرهم من يمكنهم جر المنفعة من أهالى قراهم . .

ورغم أن بعض ماجاء فى فقرات هذا التقرير صحيح إلى حد ما ، ولكن لم يكن هذا ليبرر الخطوة التى اتخذتها بريطانيا فى الغاء المجلس النيابى وإقامة هيئات لاقيمة لها تحمل زوزا وبهتانا شبهة الفكرة النيابية . . .

الوضع التنظيمى والتمثيلى خلال فترة الاحتلال البريطانى فى مصر :

صدر مرسوم بالغاء مجلس شورى النواب وقانونه وتقرر فى مايو سنة ١٨٨٣ تشكيل المجالس التالية : -

(١) جمعيات القرى وهى تؤلف من نواب دوائر الانتخاب الذين ينتخبون ممن توفرت فيهم شروط الانتخاب من الاهالى .

(٢) مجالس المديريات وهى تختلف فى عدد أعضائها مابين أربعة وخمسة فى المتوسط . . وينتخبون من مشايخ القرى ، وكانت مجالس مديريات الجيزة وبنى سويف والمنيا وقنا وأسنا والقليوبية تتشكل كل منها من أربعة أعضاء ، أما مجالس مديريات المنوفية والدقهلية والشرقية فكانت تتشكل كل منها من ستة

أعضاء بينما الغربية ثمانية أعضاء وأسيوط سبعة والبحيرة وجرجا خمسة أما الفيوم فان مجلس مديريتها كان من ثلاثة أعضاء . .

وكان سن العضو فى مجلس المديرية لا يقل عن ٣٠ سنة ويشترط معرفته بالقراءة والكتابة وأن يدفع ضريبة قدرها خمسون جنيها سنويا على الأقل . . كما كان لا يجوز انتخاب موظفى الحكومة الملكيين أو العسكريين الذين تحت السلاح لعضوية مجالس المديريات . . .

٣ مجالس فى عهد الاحتلال

١ — مجلس شورى القوانين ٢ — الجمعية العمومية

٣ — الجمعية التشريعية . . .

توقفنا فى السطور الماضية عند الحديث عن المجالس النيابية التى أنشأها الاحتلال البريطانى بديلا عن مجلس شورى النواب الذى كان قائما فى عهد اسماعيل وذكرنا منها المحليات وهى مجالس القرى والمديريات . .

والآن نتحدث عن المجالس الرئيسية التى نشأت فى ظل الاحتلال البريطانى وهى مجلس شورى القوانين ، والجمعية التأسيسية ، ثم الجمعية التشريعية.

ويلاحظ أنه بينما سمح للعمد والمشايخ أن يجمع أحدهم بين وظيفته ووظيفة عضو فى مجلس المديرية ولكن لا يجوز الجمع بين إحدى الوظيفتين المذكورتين عضو فى مجلس شورى القوانين أو فى الجمعية العمومية . وكانت وظيفة هذه المجالس الرئيسية تقرير الضرائب فوق العادة التى قد تحتاجها الحكومة . وأول هذه المجالس هو : —

(١) مجلس شورى القوانين كان مؤلفا من ٣٠ عضوا منهم ١٤ معينون بواسطة الحكومة والآخرون منتخبون بواسطه مجالس المديريات ، وكان لهذا المجلس رئيس ووكيلان واحد الوكيلين بالانتخاب (ضمن المنتخبين بينما الوكيل الثانى والرئيس من الأعضاء الدائمين المعينين بواسطة الحكومة) . .

وكانت مدة العضو المنتخب فى مجلس شورى القوانين ست سنوات وكان يجوز إعادة انتخابهم على الدوام . ومن الجدير بالذكر أن المراجع والوثائق البريطانية أكدت أن عدد هذا المجلس كان ٢٨ عضوا ولم يكونوا ثلاثين

عضواً . كما قالت بعض المراجع التاريخية وكانت جلسات المجلس المذكور سرية. وكان المجلس يجتمع مرة كل شهرين .

(٢) الجمعية العمومية وكانت مؤلفة من ٨٢ عضوا منهم ٤٦ منتخبون ، والباقى معينون على أساس ٢٨ عضوا لمجلس شورى القوانين ، هيئة النظار المكونة من ستة أعضاء وكانت القاهرة والغربية كل منها تمثل بـ ٤ أعضاء منتخبين (وبالنسبة للغربية كان يخصص عضو لطنطا) وبالنسبة لكل من الشرقية والبحيرة والإسكندرية والدقهلية وأسيوط كانت تمثل كل منهم بثلاثة أعضاء (وكان يخصص للمنصورة عضو وكذلك لبندر أسيوط ضمن نصيبهما فى العضوية) وقد مثلت دمياط ورشيد والسويس وبورسعيد والعريش والإسماعيلية كل منهم بعضو واحد (مع ملاحظة أن السويس وبورسعيد كان لهما عضو واحد معا) وقد مثلث كل من القليوبية والجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وجرجا وإسنا وقنا كل منهم بعضوين إثنين فقط لا غير ..

وكانت الجمعية العمومية تجتمع مرة فى كل سنتين ، وكانت جلساتها سرية كجلسات مجلس شورى القوانين تماما وعن اختصاصات هذه الجمعية أنه لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية إلا بعد عرضه على الجمعية وإقرارها عليه ».

وقد علق « دوفرين » على هذه التنظيمات التى اقترحها بقوله :

« ورب قائل يقول أن هذا النظام لا يشمل المبدأ البرلمانى من حيث هو فى الواقع ونفس الأمر حيث أن حقيقة المجلس العمومى (يقصد الجمعية العمومية) ومجلس التشريع (يقصد مجلس شورى القوانين) هما إلى جانب التشريع أقرب منها إلى جانب الإستشارة فنجيبه أنه قل من يذهب إلى أن مصر وصلت الآن إلى درجة يتأتى معها إنشاء حكومة ديمقراطية محضة » ..

وهكذا اعترف « دوفرين » بحقيقة التشكيلات التى أقامها ونسى سعادته أن فى مصر قبل مجىء الإحتلال كان يوجد تنظيم نيابى وإن هذا التنظيم .. وإن كانت

تشوبه بعض النقائص — كان من الممكن لو نما فى ظروف طبيعية لوصل بمصر إلى مرحلة الديموقراطية المتكاملة إلى حد ما .

ومع ذلك فإن هذه التشكيلات حملت فى طياتها بذور النضال ضد المستعمر — ليس من كل أعضائها على درجة واحدة — فنجد فى شهر مارس سنة ١٩٠٧ ترفع الجمعية العمومية إلى مجلس النظار مذكرة تطالبه فيها بضرورة إنشاء المجلس النيابى ، وظل مجلس النظار لا يفكر فى الرد على هذه المذكرة حتى شهر فبراير سنة ١٩٠٨ حيث رد فى اليوم الثامن من الشهر المذكور بالتالى :—

« ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشغل الآن فى توسيع اختصاص مجالس المديريات » وقد كان هذا الرد يحق إهانة لمصر وللمصريين مما جعل الزعيم محمد فريد يحاول أن يعبأ الرأى العام ضد الوزراء وفعلا أعد الحزب الوطنى عرائض لتقديمها إلى الخديوى (عباس حلمى الثانى) يطلب منه « إنشاء المجلس النيابى » وقد طبع الحزب عشرات الآلاف من هذا الطلب ، ووزعها على أعضائه وأنصاره والمصريين كافة فى جميع الجهات للتوقيع عليها . وقد كان لهذه العرائض التى وقعها كافة المصريين دور هائل فى البلاد وكانت أكبر دعاية للدستور وللمطالبة بعودة المجلس النيابى ..

ولكن الإحتلال أحبط هذه المحاولة بعضده فى ذلك الخديوى ، الذى قابل اتساع الحركة بالفتور خاصة بعد أن قدم الحزب الوطنى عرائض موقع عليها بحوالى ٦١ ألف توقيع ولم يلبث السير الدون جورست المعتمد البريطانى فى عقب هذه الحركة أن صرح فى المقطم (فى أكتوبر سنة ١٩٠٨) قائلا « إن إدخال النظامات النيابية إلى البلاد قبل أن يجىء أوانها يؤدى لامحالة إلى رد فعل يذهب بآمال الذين يتمنون أن تعطى مصر إستقلالها الداخلى .. وإن التفكير فى مجلس نيابى بمصر يحدث إنقلابا . وأن هذا ضرب من الحماقة والجنون .. وقد احتج

الحزب الوطنى بزعامة محمد فريد على هذا الحديث وأكد محمد فريد أن مصر أكثر استعداداً وأهلية لحكم نفسها بنفسها من كثير من الأمم الأوروبية ..

وقد وصل صدى حركة المطالبة بالدستور إلى مجلس شورى القوانين فاجتمع يوم السبت ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ وأثيرت مسألة المجلس النيابى داخله ولكن الأعضاء لم يتفقوا على رأى.. ولم يكن ذلك إلا بوازع من الإنجليز والخديوى (الذى كان يتوهم بعد سياسة المهادنة التى اتبعتها معه بريطانيا أن إنشاء مثل هذا المجلس سوف يقلص سلطاته ويحاسبه على تصرفاته) .. ولم يتفق مجلس شورى القوانين إلا على نبذ الفكرة من أساسها ولكن للتاريخ وافق عشرة نواب على إنشاء المجلس النيابى فوراً .. ولكنهم كانوا أقلية .. وماذا تفعل الأقلية .. حتى ولو كانت تحمل صوت الحق والحرية — إزاء ديكتاتورية الأغلبية ..

وهكذا يمكننا أن نؤكد أن النظام الذى وضعته بريطانيا كان مجرد مسرحية سياسية إذ أن مجلس شورى القوانين مجرد مجلس استشارى بحت، وليس له أية سلطات فعلية . وليس أدل على ذلك من أن المجلس كان فى حالة رفض الحكومة الأخذ برأيه أن يطالبها فقط ببيان أسباب الرفض دون أن يكون له الحق فى مناقشة هذه الأسباب .. كما أن رأى الجمعية العمومية لم يكن نهائياً وكان للخديوى حق حلها فى أى وقت شاء ..

لقد كانت السلطة الحقيقية فى يد المعتمدين البريطانيين ، وكان المعتمد البريطانى يعين مستشارين إنجليز فى الوزارات المختلفة فى يدهم وحدهم السلطة . وبذلك عاد الحكم المطلق إلى مصر وباشره السفير البريطانى . وقد استمر هذا الشكل من هذه التنظيمات الواهية بعد أن تولى عباس حلمى الثانى (عقب وفاة والده الخديوى توفيق سنة ١٨٩٢) وقد تعقدت الأمور بين المعتمد البريطانى وبين الخديوى الجديد مما جعل هذا يمالىء الحركة الوطنية التى تزعمها الحزب الوطنى . ولكن لم تلبث الأمور أن عادت إلى حالتها بعد أن خلف السير الدن غورست المعتمد

السابق اللورد كرومر (أى أن غورست جاء بعد كرومر) والذى ظل ملكا غير متوج على مصر منذ إحتلالها فى سنة ١٩٠٧ حيث أجبر على الإستقالة بعد حادث دنشواى ..

ولكن غورست لم يعمر طويلا فخلفه اللورد كتشنر الذى رأى أن الحركة الدستورية فى مصر آخذه فى النمو وأن النقمة على الإحتلال أصبحت شديدة فسارع بتعديل النظام النيابى لتهدئة الرأى العام وذلك بالغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وأصدر قانون نظامى جديد يقضى بإنشاء الجمعية التشريعية وذلك فى سنة ١٩١٣ (يوليو).

كانت هذه الجمعية تتكون من ٨٣ عضوا منهم ١٧ معينين و ٦٦ عضوا منتخبين بواسطة الأهالى وكانت الحكومة تقوم بتعيين رئيس الجمعية واحد الوكيلين من بين الأعضاء المعينين وتقوم الجمعية بانتخاب الوكيل الثانى من بين الأعضاء المنتخبين وكانت مدة العضوية ست سنوات ، ولكن كان للحكومة حق حل الجمعية التشريعية فى أى وقت على أن تجرى انتخابات جديدة فى خلال ثلاثة شهور (كان الوضع السابق فى خلال ستة شهور) ..

وكان لا يجوز إصدار قانون ما لم يؤخذ رأى الجمعية التشريعية ، كذلك كان محظوراً ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية إلا بعد موافقتها على ذلك وكانت الجمعية تستشار فى أمور الدولة الآتية :

١ — أى دين عمومى .

٢ — كل مشروع عمومى متعلق ببعض المديريات .

٣ — تقدير ضرائب الأطيان .

وقد بررت الحكومة تحديد هذا العدد من المعينين ليمكن تمثيل الطوائف والعقائد التى تتكون منها الأقليات .. كالأقباط الذين خصصت لهم أربعة مقاعد والتجار إثنين والأطباء إثنين والمثقفين إثنين والمهندسين واحد والمهتمين بالشئون الإجتماعية واحد ..

ونص القانون الأساسى على أن يستبدل ثلث الأعضاء كل سنتين المنتخبين والمعينين ومن الجدير بالذكر أن هذه المادة الأخيرة قد نقلت عن لائحة مجلس الشيوخ الأمريكى .

وكانت إجتماعات الجمعية التشريعية علنية وعامة (عكس الوضع فى التنظيمات السابقة) ولكن كانت الجمعية أيضاً لا تملك مناقشة الحقوق المدنية أو الدين العام أو أى ارتباط مع العالم الخارجى خاصة بمصر ..

وقد حدد الاقتراع غير المباشر كوسيلة لإجراء الإنتخابات أو ما يمكن أن نسميه على درجتين ومن ذلك الحين كان عدد المسجلين فى جدول الإنتخابات حوالى مليونين . وكان كل خمسين صوتا إنتخابيا فى سن العشرين لهم الحق فى إنتخاب عضو يبلغ من العمر ثلاثين عاما أو أكثر ويقوم هذا العضو بالإشتراك فى إنتخابات أعضاء الجمعية التشريعية ..

أما عن عضو الجمعية نفسه فكان ينبغى أن يكون فوق الخامسة والثلاثين ومتعلما ويدفع ضريبة .. ولكن من الجدير بالذكر أنه رغم حماس المصريين فى المطالبة بالدستور وبوجود مجلس نيابى ،إلا أنه فى الإنتخابات والتى حددت فى فى يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٣ لم يذهب إلى صناديق الإنتخابات سوى ١٥ر٣٩ ٪ من مجموع الناخبين وكانت نسبة من حضروا الإنتخابات فى القاهرة ٩ر٦٩ ٪ وفى الإسكندرية ٤ر٩٨ ٪ ولا نستطيع أن نجد تفسيراً لقلة عدد الناخبين إلا لإعتقاد الناس أن هذه المجالس صورية ولا قيمة لها أو أن الإحساس بالإنتماء الوطنى لم يكن قد تعمق إلى حد بعيد أو إلى الجهل الذى سيطر على عقول الناس بحيث أفقدهم معنى الإلتزام السياسى ، وجعلهم لا يدركون أهمية حقوقهم السياسية .. وقد يكون ذلك نوعا من المقاومة السلبية .

يضاف إلى هذا أنه لم يكن لأى المرشحين فى إنتخابات الجمعية التشريعية أى نوع من البرامج السياسية ولكن كل مرشح استنده لفوزه على العصبيات العائلية ..

ولكن سعد زغلول الذى رشح نفسه خالف هذه القاعدة وقدم برنامجا للاصلاح شمل عدة نقاط أهمها تصحيح الإختلالات داخل المحاكم وفرض التعليم لجميع لجميع الطبقات وتشريع قانون لحرية الصحافة وأيضاً إصلاح حالة طبقة الفلاحين بإعطائهم أسعارا أعلى للقطن وغيره من المنتجات كذلك أعلن سعد زغلول فى برنامجه الإنتخابى أنه سيحاول إستصدار تشريع قانون يحتم النظافة العامة والإضاءة ورصف الشوارع فى القاهرة . وكانت هذه أول سابقة فى الإنتخابات فى مصر كما هو الحال فى الأسلوب الأوروبى ، كذلك فعل « مرقص سميكه » فقد قدم برنامجها مثل سعد زغلول ولكنه لم يكن على نفس مستواه .. وقد انتخب سعد زغلول وكيلا للجمعية التشريعية عن المنتخبين .ولا شك أن الجمعية التشريعية كانت أهم نسبيا من التنظيمات السابقة التى ابتدعها المحتل وقد عين أحمد مظلوم رئيساً للجمعية التشريعية . .

ولا شك أن الجمعية قامت بدور أكثر فاعلية من المنظمات السابقة رغم أن إختصاصها لم تزد كثيراً عن السابق من المجالس ، ويعزى ذلك أن عدد المنتخبين الذين كانوا يقومون بالتمثيل النيابى فيها أكبر وأوضح حيث كان عدد المعينين أقل يمثلون مجموعة صغيرة مشاربها مختلفة كان من المستحيل تآلفها .ومن ثم استسلمت للمجموعة المنتخبة . .

وقد إنعقدت الجمعية التشريعية أول مرة فى يناير سنة ١٩١٤ وانتهت دورتها الأولى فى يونيو من نفس العام على أن يكون إنعقادها الجديد فى نوفمبر ١٩١٤ ولكن شاءت الأقدار أن تمهد أموراً فلم تلبث أن خيمت سحب التوتر الدولى على سماء السياسة العالمية حيث نشبت الحرب العالمية الأولى وتنحاز تركيا إلى ألمانيا وتنتهز بريطانيا الفرصة لتحقيق أمل طال إشتياقها إليه وهو إعلان ضم مصر إلى بريطانيا إذ يتخذ مجلس البلاط البريطانى فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٤ قرارا بضم مصر إلى الممتلكات البريطانية ولما كان لابد وأن تستشير بريطانيا حلفاءها فى الحرب فى هذه الخطوة قبل إعلانها رسميا فانها قدعرضت الأمر على كل من روسيا وفرنسا

اللتان رحبتا بكل شدة بهـذا الاتجاه نظير مكاسب لها على حساب الامبراطورية العثمانية ولكن بريطانيا تراجعت أمام رغبات الدب الروسى ... الاستحواز على البسفور والدردنيل مقابل أن تضم بريطانيا مصر إلى ممتلكاتها .. وكان لابد لبريطانيا أن تتراجع .. الا أنها لم تلبث أن أعلنت حمايتها على مصر فى ديسمبر ١٩١٤ وخلعت الخديوى عباس حلمى الثانى الذى كان قد سافر فى صيف هذا (وهو من أنجال الخديوى اسماعيل) العام إلى تركيا .. وقد ولت إنجلترا بدلا منه حسين كامل تحت لقب السلطان حسين كامل .. وفى ظل هذه الظروف تأجل إجتماع الجمعية التشريعية من زمن لآخر ثم أجلت إجتماعاتها إلى أجل غير مسمى حتى نهاية الحرب . وبانتهاء الحرب تحركت الحركة الوطنية المصرية لتبدأ عصراً جديداً فى حياة النضال المصرى . ومن ثم تدخل منعطفا جديدا فى حياتنا السياسية حيث تنشب ثورة الجماهير المصرية وثورة كل المصريين (ونقصد به ثورة الشعب المصرى فى سنه ١٩١٩) لتوضع عقبها الحياة النيابية السليمة والأصلية موضع إختبار ويتكون أول برلمان مصرى عقب إصدار دستور سنة ١٩٢٣ وذلك سيكون موضوع الفصل التالى ..

الفصل الرابع

البرلمان المصرى الاول عقب ثورة ١٩١٩

• لماذا أصبح الملك فؤاد قوة مضادة للبرلمان

كانت فترة الاحتلال البريطانى لمصر جزءا من أحلك فترات تاريخها.. عاشت فيها مصر تجتر الآلام والجراح بل ان كل ما أحاط بمصر بعد ذلك من نكبات ومن مآسى كان السبب فيه الاحتلال البريطانى بما ابتدعه من أساليب لحكم المجتمع وبما استطاع أن يزرعه فى قلوب البشر من نفاق ومن خوف ومن أنانية والتهازية وحب التملق للسلطة من أجل الوصول إلى شىء يبغى تحقيقه . ولقد تعلمنا من أيام الاحتلال شعبا وحاكمين الأمية الحضارية والأمية السياسية ونقصد بالأمية الحضارية ذلك العبث بالقيم الإنسانية وإلغاء سيادة الدستور ، والتدخل لصالح الأقلية والوقوف فى وجه حكم الشعب وتأييد الحكم المطلق لقاطن قصر عابدين.

ولقد ظل الحكم البريطانى لمصر دون صوت معارض فى العشر سنوات الأولى ولكن بعد سنة ١٨٩٢ بدأت روح التمرد ضد الاحتلال تظهر تدريجيا حتى وصلت قمتها فى سنة ١٩٠٦ . وبانتهاء عصر كرومر الذى ظل الحاكم بأمره لمصر فترة تزيد على العشرين عاما بل وقاربت الربع قرن يدخل الاحتلال عهدا لا قبل له به .وازداد وعى المصريين بتكوين مجموعة من الأحزاب المصرية وان لكن غير قادرة على تحمل المسئوليه إلا ان الانجليز بدأوا يغيرون من سياسة التشدد إلى سياسة اللين والمبالاة تارة للشعب المصرى وأخرى للخديوى وذلك فى دائرة المصلحة البريطانية وحدها .

وإذا كانت قضية الديمو قراطية والحياة النيابية هى الضحية الأولى للاحتلال البريطانى فان مشكلة وجود مجالس شكلية كانت أشد فتكا بالمصريين عن وجود حكم ديكتاتورى مباشر ، وذلك ان الاهتمام بالشكل دون الجوهر يؤخر الشعب عن الحصول على حريته ويطيل من أمد النضال ويزيد من عدد الضحايا .

هذا ما فعله الاستعمار البريطانى بنا ، أعطانا شكل الحيـاة النيـابيـة وسلب جوهرها واحتفظ بكل السلطة فى يده وعندما كاد يحس بالتذمر كان يعطى الوعود ويسمح ببعض الجزئيات من الحريات ثم يعود إلى افتعال ظروف يسمح لنفسه فى ظلها بسلب ما منحه بل وفوق ذلك يزداد تسلطا وطغيانا ..

وبعد أن كانت مصر تسير فى طريق التطور النيابى الحقيقى تدريجيا ، جاء الاحتلال فقضى على التجربة نهائيا تحت حجة ان الشعب المصرى فى حاجة إلى مرحلة من النضوج ليصل إلى ادراك الحياة النيابية وفهمها والعمل على المحافظة عليها . .

قتل الحياة البرلمانية :

ولا شك ان ارهاصات الفكرة النيابية التى جاءت مع قدوم الحملة الفرنسية ثم قتلها على يد محمد على لمدة ربع قرن منذ خروج الحملة الفرنسية ، ثم بداية انتباه محمد على — رغم انه كان حاكم أوتوقراطيا — إلى أهمية اشتراك بعض العناصر المصرية معه فى بعض القرارات الاجتماعية والإدارية بحيث تشكل مجلس المشورة سنة ١٨٢٩ من كبار أعيان البلاد وبعض العلماء وكبار موظفى الحكومة ووصل عدد أعضاء هذا المجلس ١٥٦ عضوا منهم ٩٩ عضوا منتخبا من كبـار الأعيـان والباقى بالتعيين طبقا لوضعهم الوظيفى .. ساعد على تـكوين مجلس جديد على يد محمد على سنة ١٨٣٧ أكثر قدرة بدلا من المجلس القديم إلا ان الحياة النيابية قتلت مرة أخرى لمدة ثلاثين سنة حتى بداية تـكوين أول مجلس نيابى إلى حـد ما يمكن أن نسميه برلمانا مصريا ـ فى سنة ١٨٦٦ خلال حكم الخديوى اسماعيل.

ولا شك ان افتتـاح المجلس الأخير فى يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ كان يمكن أن يعطى لمصر إضافة فى تجربة الحكم النيابى لولا ان الظروف الداخليـة والخارجية تعاونت على وأد التجربة بعد فترة لم تزد على خمسة عشر عاما وهى سنوات قصيرة إذا ما قيست فى عمر الشعوب ..

وبمجىء الاحتلال البريطانى ينتهى كل شىء . وكانت نظرة الاحتلال إلى فكرة الدستورية فى مصر على أساس « ان النظام الدستورى لا يستقر فى أرض إلا إذا نما فيها ببطء وتدرج مع الزمن وخصوصا فى بلد كمصر ليس فيه أثر للحرية الدستورية » ..

وهكذا شطب الاحتلال من التاريخ المصرى سنوات طوال مارس فيها حكم نفسه وأثبت فيها وجوده واكتشف ذاته . ومن يدرس الحيـاة النيابية المصرية فقط منذ سنة ١٨٦٦ حتى سنة ١٨٨٢ (أى قبل دخول الاحتلال البريطانى إلى مصر) يستطيع بالعساف أن يستنبط إلى أى مدى حدثت قفزات نيابية فى حياة الشعب المصرى خلال ستـة عشر عاما فقط استطـاع مجلس شورى النواب أن يحصل على مكانة ضخمة قبل السلطة وقبل الرأى العام المصرى ..

اسباب النكسة :

وكان الاحتلال البريطـانى أول الأسباب الحقيقية لنكسة التطور النيـابى المصرى وللانجازات التى كان قد حققهـا الشعب المصرى . ويظهر ذلك فى ان الانجليز منعوا الاختصاص التشريعى عن المجالس شبه النيابية التى كونوهـا ، وجعلوها مجرد مرافق استشارية . وأصبح نظام الحكم مطلقا ظاهريا فى يد الحاكم الشرعى وواقعيا فى يد سلطات الاحتلال .. وأخذ الاحتلال فى تكوينه مجالسه بطريقة الانتخاب على درجتين بل وفى بعض الأحيان ثلاث درجات ومزج بين التعيين والانتخاب .

ولكن من الجدير بالذكر ان الشعب المصرى ذكى بالفطرة ويملك القدرة على النضال من واقع تاريخه ، ذلك ان الكثيرين يظنون ان من مثلوا الشعب كانوا مجرد أدوات يحركها الخديوى والانجليز كما شاءوا — ونحن وان كنا نعترف بأن هذا كان حال أغلبية الأعضاء — إلا ان بعض العناصر الوطنية ظهرت داخل هذه المجالس ورفعت صوتها عاليا ضد سلطات الاحتلال ولكن لم تكن الصحافة الوطنية على انتشار واسع لتمكن أن تعطى الرأى العام المصرى فكرة عما يدور ، كما أن صوت المعارضة كان يظهر فى فترات الجفاء بين سلطات الاحتلال والخديوى ..

نذكر من الأمثلة على ذلك أن مجلس شورى القوانين رفض مناقشة مشروع ميزانية سنة ١٨٩٣ لأنها قدمت إلى المجلس فى وقت متأخر . . وعند مناقشة ميزانية سنة ١٨٩٤ انتقد تقرير اللجنة ثقل الضرائب المفروضة على الأهالى . وأن مرتبات الأجانب تمثل عبئا على الميزانية إذا ما قورنت بالمرتبات الوطنية . واعترض المجلس أكثر من مرة عند مناقشة الميزانية على مصروفات جيش الاحتلال ، كما لا يجب أن ينسى التاريخ ان مجلس شورى القوانين رفض مد امتياز قناة السويس ولما حاول رئيس النظار دعوة الجمعية العمومية أملا فى الحصول على موافقتها رفضت الجمعية العمومية بإجماع الأصوات عدا العضو « مرقص سميكة » ..

ولكن عندما يدرس المؤرخون حقبة الاحتلال البريطانى لا يجب أن يتناولوا الجانب السيء فقط ، حيث مرارة اليأس خيمت على أحلامهم وإنما يجب عليهم ألا ينسوا أن مصر خلال تلك الفترة قد قدمت أعظم زعمائها الذين أحبوا وطنهم حبا أسطوريا وجاهدوا من أجله وضحوا فى سبيل مبادىء مقدسة آمنوا بها وناضلوا ضد هذا الاحتلال رغم صعوبات الطريق وأشواك الظروف التى أحاطت بهم ، لأن التاريخ يسمى دائما وراء الحقيقة وهو الذى سيكشفها للناس مهما طال عليها الأمد .ونقصد به الزعيم الشاب مصطفى كامل .

وقد بقيت لنا نظرة موضوعية حول الاحتلال البريطانى فى مصر وهى اننا مسئولون إلى حد ما عما يحدث لنا — وبالذات زعامات هذا البلد التقليدية لأنه لولاها ما سلمنا بالكثير من مطالب الانجليز - وكأننا فى لحظة من غفلة موكب التاريخ قد وجدنا راحة للضمير فى أن نعلق كل ما أصابنا على الاستعمار وأن هذا الاستعمار هو الذى تسبب فى كل تسيب أصابنا وأصاب أخلاقنا .. ونحن لا نعفى أنفسنا مما أحاق بمصر على يد الاحتلال .. لأن مصرنا فى تلك الفترة كانت فى حاجة إلى بنيان أخلاقى واجتماعى واقتصادى قادر على تكوين حائطا صلبا يستطيع أن يواجه الاستعمار ويفوت عليه أغراضه ..

توسيع السلطات الاستشارية :

المهم أن المستعمر البريطانى فى آخر عهده بالحياة النيابية فى مصر قبل نشوب الحرب العالمية الأولى رأى من خلال « كتشنر » الذى تولى منصب المعتمد البريطانى اثر وفاة سير الدون جورست فى ١٢ يوليو سنة ١٩١١ وكانت ظروف توليه مهام منصبه فى وقت اشتدت مهاجمة الحركة الوطنية للخديوى والنظار وسلطات الاحتلال ، وبالنسبة للحياة النيابية رأى كتشنر توسيع السلطات الاستشارية الممنوحة لمجلس شورى القوانين وللجمعية العمومية مع ضمهما فى مؤسسة واحدة هى التى عرفت باسم الجمعية التشريعية ولكن كتشنر حرص على تضم هذه الجمعية الجديدة كبار الملاك والذين أطلق عليهم اسم « أصحاب المصلحة الحقيقية » ..

وقد انعقدت الجمعية التشريعية من ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ إلى ١٧ يوليو من نفس العام وكان كتشنر يأمل أن يجدها أداة طيعة ولكن خاب ظنه حيث انقسمت الجمعية التشريعية إلى قسمين :

* قسم يمثل الأغلبية وكان مناصرا للحكومة وقد ضم هذا القسم الأشخاص المعينين وكان عددهم ١٥ .

* أما القسم الثانى فهو يمثل الأقلية وقد قام الفريق الأخير بدور المعارضة وكان منهم سعد زغلول ونجح سعد زغلول فى قيادة هذه المعارضة إلى درجة ان كتشنر فكر فى حل الجمعية والغاء قانونها . ولكنه وجد انها أصلح للاحتلال لأنها أداة ضغط على الخديوى للحد من سلطاته .

وقد صدر أمر عال وقعه حسين رشدى رئيس مجلس النظار نيابة عن الخديوى الذى كان سافر إلى الاستانة منذ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ . وكان الخديوى قد أعطى سلطاته كاملة لرئيس نظاره ،ونظر لنشوب الحرب صدر الأمر بتأجيل دورة الجمعية التشريعية إلى أول يناير سنة ١٩١٥ .

تأجيل الانعقاد :

وباعلان بريطانيا الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وما أعقب ذلك من خلع الخديوى عباس حلمى الثانى وتولى السلطان حسين كامل بدلا منه، أصدر السلطان حسين عدة أوامر عالية متعاقبة - بناء على اوامر الانجليز - بتأجيل انعقاد الجمعية التشريعيه وكان آخر تلك الأوامر بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، حيث اجلت اجتماعاتها إلى أجل غير مسمى ..

وظل الوضع على هذا ومصر مقيدة بأغلال الاحتلال البريطانى ،وكان الحزب الوطنى بعد وفاة زعيمه مصطفى كامل ثم مغادرة محمد فريد مصر إلى الخارج وظروف الحرب العالمية الأولى وفرض الحماية على مصر فى حالة يرثى لها، كل هذه الأسباب أصابت الوطن بحالة من الشلل ولم يرتفع صوت يعارض سلطات الاحتلال إلا ما يعرف فى تاريخ مصر باسم « ثورة الرديف » والتى قامت سنة ١٩١٦ واعترضت على سياسة انجلترا لسوق الفلاحين والعمال إلى ميدان الحرب واستعبادهم للرديف المصرى - العساكر الاحتياطى للجيش - بشكل لا انسانى مما أدى إلى ثورتهم ، ولكن سرعان ما قضى عليها وظل الحال كذلك حتى تحرك سعد زغلول عقب ان وضعت الحرب أوزارها ، وتقابل سعد زغلول مع

عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى مع السير « وينجت » المندوب السامى البريطانى وذلك يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ للمطالبة برفع الحماية على مصر والسماح لوفد مصر بالسفر للمشاركة فى مؤتمر الصلح المعقود فى فرساى — إحدى ضواحى فرنسا — لعرض قضية مصر ومطالبها فى الحرية والاستقلال .

وباختصار رفض المندوب السامى السماح لهم بالسفر لأنه لا صفة لهم ، فبدأت عملية جمع التوقيعات على عرائض لتوكيل سعد وزملائه نيابة عن الأمة المصرية — وتمر الأحداث سريعا . . حيث ينفى الانجليز سعد زغلول فتنفجر ثورة الشعب العظمى فى سنة ١٩١٩ وتبدأ مصر طريقا جديدا ينتهى باعلان من جانب واحد هو تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والذى به ألغيت الحماية على مصر ومنحت مصر استقلالا مشروطا بأربعة تحفظات هى : —

١ — تأمين المواصلات للامبراطورية البريطانية . .

٢ — الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبى . .

٣ — حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات . .

٤ — مسألة السودان .

وقد أبلغ اللورد « اللنبى » هذا التصريح إلى السلطان أحمد فؤاد (والذى كان قد تولى الحكم بعد وفاة السلطان حسين كامل) .

ولا شك ان صدور هذا التصريح رغم ما شابه من قصور وعيوب إلا انه فتح المجال أمام مصر لعلاقات خارجية مع المجتمع الدولى بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة ، وفى المجال الداخلى لصدور دستور تحكم به ينص على إنشاء نظام نيابى جديد . وقد صدر الدستور المصرى فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ ، وقد وضعته لجنة مكونة من ثلاثين عضوا كان يرأسها حسين رشدى وضمت نوعيات من كافة فئات المجتمع من رجال القانون والعلماء ورجال الدين والأعيان وأصحاب الأموال

ومهما قيل حول دستور سنة ١٩٢٣ من تناقض فى الاراء ، حيث يقول البعض انه كان منحة من الملك فؤاد وان الذى وضعه كان لجنة حكومية تشكلت بأمر من الملك إلى درجة ان سعد زغلول سماها لجنة الأشقياء ، أو الرأى الذى يقول ان الدستور احتوى نصا صريحا يقول ان الأمة مصدر السلطات فهو ليس منحة ، ورأى ثالث يقول انه فرض على الملك نتيجة لأوضاع معينة خارجة عن ارادة الحاكم وانه استرداد لأوضاع توقفت بسبب الاحتلال البريطانى .

الدستور - هل منحة ؟

إلا ان وجهة نظرنا هى ان الدستور من الناحية الشكلية كان منحة ولكن من الناحية الموضوعية كان نتيجة للتطورات السياسية والظروف الاجتماعية التى كانت تمر بها مصر آنئذ والتى كان مطلب الحياة النيابية أحد المطالب الرئيسية للمجتمع المصرى كله بكافة قطاعاته لاحساس الشعب المصرى بضرورة المشاركة فى اتخاذ القرارات التى تمس مستقبله والتى طال الشوق اليها للاحساس بالمعنى الحقيقى للديموقراطية ..

ومما لا شك فيه أن صدور دستور ١٩٢٣ كان خطوة وعلامة صحيحة على طريق الحياة النيابية المصرية وتطورها ، كما دلت على ذلك انتخابات أول برلمان مصرى على أساس حزبى بعد سنوات طويلة من المعاناة من مجالس شكلية ومن تحكم اوتوقراطى من ساكن قصر عابدين ومن انفراده بالحكم هذا إلى جانب التحكم فى كل شىء من جانب المعتمد البريطانى أو المندوب السامى فيما بعد ..

وهكذا من خلال تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى اعترف باستقلال شكلى لمصر .. وبصدور دستور وطنى فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ تدخل مصر مرحلة جديدة من حياتها تتفق وشكل هذا الاستقلال الجديد ويتحول « الوفد المصرى » إلى حزب الهيئة الوفدية برئاسة سعد زغلول وتجاوره أحزاب أخرى على الساحة السياسية المصرية ولكن ليست فى قوته أو شعبيته ، ولأول مرة

فى تاريخ مصر تبدأ انتخابات حزبية من خلال برامج أحزاب تكوين أول برلمان مصرى بالمعنى الحقيقى إلى حد ما لفكرة الحياة النيابية وذلك فى سنة ١٩٢٤

ملاحظات ضرورية :

ولكن حيث ذلك البرلمان يعتبر حدا فاصلا بين ثلاث مواقف سابقة وبين مرحلة متغايرة ومن ثم يحسن أن نتوقف لنستجمع بعض الملاحظات الضرورية :ـــ

* أولا ملاحظات حول الحياة النيابية قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ :ـــ

(ا) لقد حكمت الحياة النيابية قبل ثورة ١٩١٩ وبمعنى أدق قبل نشوب الحرب العالمية الأولى لظروف خارجة عن ارادة النواب وفى الوقت ذاته لم تكن هذه الحياة النيابية بالمعنى الحقيقى لفكرة البرلمانية ..

(ب) ان التشكيلات التى استحدثها المستعمر البريطانى تماما كتلك التى ابتدعها المستعمر الفرنسى فى فجر القرن التاسع عشر ، كانت مجرد أدوات لتثبيت حكمه ولكن الواقع والتاريخ ان العلماء ومشايخ الأزهر أدوا دورهم بشكل رائع فى عهد الحملة الفرنسية عكس النواب فى عهد الاحتلال البريطانى إلا بعض الاستثناءات .

(جـ) لم يكن عهد محمد على أو عباس أو سعيد عصر تقدم أو تطور للحياة النيابية إلا ان ذلك لم يمنع من ان الفكر الذى تكون من خلال البعثات التى أرسلها محمد على إلى أوروبا كان سببا فى احداث صورة التغير الذى ظهر فى عصر اسماعيل .

(د) يلاحظ ان الكثيرين من النواب خلال هذه المرحلة كانوا لا يدركون المعنى السليم للنيابة عن الأمة ، إلى درجة انه يحكى ان شريف باشا عند تكوين أول برلمان نيابى فى عصر اسماعيل قال للنواب ان العمل النيابى جرى على عادة وجود نواب على اليمين يؤيدون الحكومة وآخرون يجلسون على اليسار يعارضون الحكومة وترك المجلس وخرج على أساس ان بعض النواب سيجلسون على اليسار

يعارضون الحكومة ، وترك المجلس وخرج على أساس ان بعض النواب سيجلسون على اليسار ، ولكن عند عودته فوجىء بأن كل النواب يتكدسون على الجانب الأيمن ولما سألهم لماذا . قالوا وهل يتجرأ أحد على مخالفة رأى أفندينا .. نعم ، لقد كان الكثير من النواب فى تلك الحقبة يتمتعون بالعمى السياسى وينطبق عليهم القول السياسى الحديث انهم يدخلون فى نطاق جماعة « موافقون . . موافقون ما دام هذا يرضى ولى النعم . وعسى أن يتذكر اننا وقفنا معه ولا يكون جحودا. يقوم بحل المجلس فور تحقيق أغراضه » .

(هـ) كانت الحياة النيابية السابقة بعيدة عن الشكل الحزبى — رغم تكون مجموعة من الأحزاب مؤخرا فى مصر بعد سنة ١٩٠٧ بصفة خاصة — فلم تكن الانتخابات تقوم على أساس حزبى ولا على أساس شعبى بل على أساس وظيفى فعضوية المجالس البرلمانية السابقة على برلمان سنة ١٩٢٤ كانت قاصرة على قطاع معين من الشعب وكان للعنصر الأجنبى — أو الخليط من المصرى والأجنبى - التركى أو الشركسى حيازة الكثير من المقاعد النيابية ..

(و) لقد كان الكثير من قادة الحياة النيابية فى عصر ثورة سنة ١٩١٩ ممن تربى فى تشكيلات الاستعمار البريطانى ولكن ظروف العصر فرضت عليهم الثورية والتقرب للجماهير نتيجة لواقع الشعب وظروف الثورة ..

(ز) كانت قاعدة التعيين هى السائدة فى معظم التشكيلات شبه النيابية التى عاصرتها مصر قبل ثورة سنة ١٩١٩ ولم يكن لجموع الشعب الحقيقى من عمال وفلاحين أى تمثيل بالمرة ..

* ثانيا — ملاحظات حول الحياة النيابية بعد صدور دستور ١٩٢٣ : —

ويمكن تقسيم هذه الملاحظات إلى عدة بنود أيضا : —

(أ) كان دستور ١٩٢٣ يحمل خطا رئيسيا وهو اتساع قوة السلطة التنفيذية وذلك كان يعني في الجانب الآخر ضياع حقوق الافراد وانتهاك مقدسات الشعب في ان الأمة مصدر السلطات ..

(ب) كان دستور ١٩٢٣ تحقيقا نموذجيا للخريطة الاجتماعية التي وضع في ظلها .. وضعه أصحاب السلطة من الأثرياء وتحت سيطرة الحكومة وفي ظل نفوذها ولذلك خرج يؤكد التفكير المثالي التقليدي حيث كانت تسيطر فيه الملكية على الحياة النيابية ..

(جـ) صحيح ان الدستور فتح باب الأمل للتغيير في المستقبل ولكن لم يعط فرصة قط لكي يطبق تطبيقا سليما بل تكاتفت عليه مجموعة من العوامل لهدمه .

(د) وطبقا للدستور كان البرلمان المصري ينقسم إلى مجلس شيوخ ومجلس نواب .. وكان خمسا مجلس الشيوخ يعينون بواسطة الملك من خلال الوزارة والثلاثة أخماس الباقين ينتخبون بواسطة الشعب. وكانت مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنوات ويتم تغيير نصف المجلس كل خمس سنوات . وكان الملك هو الذي يعين رئيس مجلس الشيوخ اما نائبا الرئيس فينتخبان وكانت سن عضو مجلس الشيوخ لا تقل عن ٤٠ عاما .

أما مجلس النواب فكان كله بالانتخاب وسن العضو ٣٠ عاما وعضوية المجلس خمس سنوات وكان كل ستين الف شخص ينتخبون عضوا ومن حق المجلس اختيار رئيسه ونائبي الرئيس .

سلطات الملك :

* ثالثا — من ناحية البرلمان كانت سلطات الملك واسعة على الحياة النيابية — بحيث رغم كل ما شاهدناه من حياة النيابية أن نقول — ولكن بتحفظ — ان البرلمان المصري في العهد السابق قبل الثورة كان هيئة استشارية ولقد كان هدف القوى التي أعطت الملك هذا النفوذ هو ان يصبح بصفة استمرارية قوة مضادة للبرلمان

ولقد أثبتت وقائع الأحداث النيابية فى مصر ان البرلمان بلا خبرة يمكن أن يكون العوبة فى يد ملك ماكر .

انتخابات سنة ١٩٢٤ :

ولقد دخل مع حزب الوفد حزبان آخران هما الحزب الوطنى وحزب الأحرار والمستقلون وكانت النتيجة ان اكتسح حزب الوفد حيث نجح من مرشحيه البالغ عددهم ٢١٩ نجح منهم ١٧٩ اما حزب الأحرار الدستوريين فقد رشح ١١٢ نجح منهم ٢٠ أما الحزب الوطنى فقد رشح ٤٢ نجح منهم ٧ أما المستقلون فقد رشحوا ١٠٧ ونجح منهم فقط ٥ أشخاص وهكذا فاز حزب الوفد بالأغلبية الساحقة إذ حصل على ٨٤٫٩٪ من عدد مقاعد مجلس النواب أى ١٧٩ مقعدا من ٢١١ مقعدا

ولقد بلغ من نزاهة هذه الانتخابات والتى جرت فى عهد وزارة يحيى باشا ابراهيم ان رئيس الوزارة التى أجرتها رسب أمام مرشح حزب الوفد وقد قدم يحيى باشا ابراهيم إلى الملك فؤاد استقالته فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ ونوه فى كتاب الاستقالة بنزاهة عملية الانتخابات وكان صادقا فى ذلك حيث قال : —

« ولما تمهد السبيل لانفاذ الدستور جرت الحكومة فى اجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام وأحاطت الانتخابات فى جميع أدوارها بالضمانات الكاملة لتحقيق حرية الاراء إلى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ويسعد الوزارة أن تكون مقرونة بمظاهر الارتياح والرضا العام » ..

وقد جرت انتخابات الشيوخ فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ ولم تتدخل الوزارة فى الانتخابات وكانت وزارة سعد زغلول قد تشكلت فى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٤ بصفته زعيم حزب الوفد الذى فاز بالأغلبية وفاز المرشحون الوفديون أيضا فى مجلس الشيوخ وظن الشعب ان الأمر قد أصبح بناصيته وان سيادة الأمة قد تحققت فعلا وان الطريق مفتوح لحياة دستورية ونيابية سليمة ..

ولكن كان ذلك وهما وسرابا .. إذ سرعان ما وضحت الحقيقة حيث كان أعداء الثورة لا يزالون يتربصون بها .. وكان أعداء الدستور والحياة النيابية يتحينون الفرصة لكى ينقضوا على برلمان الشعب . وكى يقضوا على الحياة البرلمانية . فبعد الانتخابات فى يناير ١٩٢٤ واكتساح الوفد المعركة اكتساحا لم يسبق له مثيل تركزت كتلة الشعب تركيزا واضحا فى الوفد وزعيمه سعد زغلول وكان البرلمان الأول الذى عقد فى سنة ١٩٢٤ أول مظهر نظامى لبروز سلطة الشعب كقوة مؤثرة فى الحكم بل القوة الوحيدة التى لها حق الحكم وكان هذا تطورا عميقا دل على ان الشعب أضحى على الرغم من كل القوى التى حاربته ووقفت دونه هو صاحب السيادة فوق هذه الأرض .

ولكن هل استرد الشعب كامل حريته ، وأصبحت حقا الأمة مصدر السلطات وهل أصبح كل شىء ممهدا لقيام حكم برلمانى صحيح قوامه الشعب الاجابة قطعا لا .. أما التساؤل فهو لماذا .. السبب انه كانت توجد سلطة الاحتلال يمثلها المندوب السامى البريطانى حيث يحميه الجنود البريطانيون .. يضاف إلى هذا انه كان يوجد عدد من الموظفين الانجليز يحتلون المناصب الحساسة فى مصر ويستندون فى تصرفاتهم لا إلى القوانين واللوائح التى تحدد اختصاصات وظائفهم ولكن إلى القوة الناجمة من قيام الاحتلال والتحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كما كانت هناك طبقة كبار الملاك من المصريين الذين كانوا عملاء للسراى وخدما للانجليز فى معظم تصرفاتهم .

الفصل الخامس

الثورة المضادة للحياة البرلمانية

قلنا فى الصفحات الماضية أن الحياة النيابية كانت تتويجا لكفاح طويل دام فترة تربو على النصف قرن حتى تحقق لمصر أول مجلس نيابى حقيقى جرى فى ظل انتخابات حرة بلغ من درجة حريتها أن رئيس الوزراء الذى أجرى هذه الانتخابات رسب فيها أمام أحد المرشحين الوفديين وكان يمكن له أن يستغل وضعه على رئاسة الوزراء فى تزوير الانتخابات على الأقل لينجح هو .

ولم ترض بعض الأوساط عن دستور سنة ١٩٢٣ واعتبرته ثوبا فضفاضا للديموقراطية لا تستحقها الجماهير المصرية وكم كانت هذه الأوساط تتمنى ألا ينجح حزب الوفد فى حيازة أغلبية مقاعد مجلس النواب والشيوخ . ولكن خاب فألهم ومن ثم تربصوا بالحياة النيابية حتى نجحوا فى النيل منها من خلال ما يمكن أن نسميه بالثورة المضادة ضد الحياة البرلمانية .

وعاش دستور سنة ١٩٢٣ فى قفص حديدى مسجون حتى أفرج عنه ضغط الجماهير ووحدة الأحزاب حتى يعود إلى الحياة مرة أخرى فى سنة ١٩٣٥ .

ولم يعش أول برلمان مصرى بعد ثورة ١٩١٩ أكثر من ٨ شهور بعدها حدثت الثورة المضادة حيث عطل البرلمان ثلاث مرات فى مدة سبع سنوات تقريبا ثم ألغى الدستور واستبدل بآخر هو دستور اسماعيل صدقى المعروف باسم دستور سنة ١٩٣٠ . ذلك الدستور الذى أثار احتجاجا إجماعيا لأنه قيد سلطة الأمة وأعطى الملك صلاحيات مطلقة للحكم .

لقد افتتح أول مجلس نيابى فى مصر بعد ثورة ١٩١٩ فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤

وانقضت دورته الأولى وحدد لإفتتاح الدورة الثانية فى يوم الأربعاء ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ولكن لم تستمر هذه الدورة سوى ١٢ يوما فقط حيث صدر قرار بحل مجلس النواب فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ حيث استقالت وزارة سعد زغلول عقب اغتيال السردار فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (والسردار هذا هو حاكم عموم السودان السير لى ستاك والذى كان قائد الجيش المصرى فى ذلك الوقت) :

ومع ذلك فإن الكثير من المؤرخين يتناسون أن الكثير من القوى المضادة كانت تتربص بالدستور قبل حادث السردار ، وليس أدل على رأينا هذا من أنه عند افتتاح الدور الثانى للبرلمان فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ كان سعد زغلول فى مقابلة مع الملك فؤاد فى الساعة الواحدة ظهرا يقدم له استقالته وفى مساء نفس اليوم أعلن استقالته لمجلس النواب وعلل ذلك بأن صحته لا تتحمل الحكم ولكنه فى الواقع كان يخفى الأسباب الحقيقية وراء استقالته ، والتى لم يلبث أن أفصح عنها بقوله أن هناك مشاكل داخلية وكذلك دسائس تحيط بوزارته وكان يقصد بذلك موقف القصر والسراى من وزارته . وكان أحد الأسباب التى دعت إلى غضب سعد زغلول هو تعيين الملك فؤاد لحسن نشأت وكيل وزارة الأوقاف وكيلا للديوان الملكى دون أخذ رأى الوزارة خاصة وأنه كانت تحيط بحسن نشأت بعض الشبهه حول اتصالات كانت بينه وبين قتلة السردار .

وبعد رفض مجلس الشيوخ برئاسة زيور باشا ووكيليه أحمد زكى أبو السعود باشا وعلوى بك الجزار استقالة سعد حينئذ وطالبوا الملك بأن يبقى سعد وكذلك رفض أحمد مظلوم باشا رئيس مجلس النواب ووكيليه حمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبة بك الوكيل الثانى . وكان أن عدل سعد عن استقالته فى ١٧ نوفمبر ولكن جاء حادث السردار فأنهى الموقف تماما بالنسبة للحياة البرلمانية فى مصر حتى سنة ١٩٣٦ .

رفض سعد مطالب اللورد اللنبى التى وجهها إلى وزارته فى شكل إنذار بريطانى واحتج البرلمان فى مساء ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، ولكن ذلك لم يكن

ليفيد شيئا أمام التربص الذى كان يريده الملك بالحياة النيابية وأمام رغبة بريطانيا فى طرد وزارة سعد زغلول من الحكم وتشكلت وزارة جديدة برئاسة زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ وقتئذ ـ والذى اشتهر فى التاريخ بأنه صاحب وزارة انقاذ ما يمكن انقاذه ، وقد أصدرت الوزارة فور تشكيلها قرارا بوقف جلسات البرلمان يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ثم فى ٢٤ ديسمبر لم تلبث أن أصدرت مرسوما بحل مجلس النواب حيث تقرر فى نفس المرسوم أن تجرى انتخابات جديدة لمجلس جديد فى ٦ مارس سنة ١٩٢٥ ..

وزاد الأمور تعقيدا ان زيور أصدر قرارا بعودة نظام الانتخابات على درجتين بعد أن كان البرلمان قد ألغاه وأصدر قرارا بأن يكون الانتخاب مباشرا.

وأجريت هذه الانتخابات ودخلها أربعة أحزاب هى حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وحزب الاتحاد والمستقلون ورشح حزب الوفد ١٨٦ عضوا فاز منهم ١١٣ أى بنسبة (٥٣٫٦٪) ورشح حزب الأحرار الدستوريين ٧٨ نجح منهم ٤٠ أى بنسبة (١٩٪) أما الحزب الوطنى فقد رشح ٢٤ نجح منهم ١٩ أى بنسبة ٣٫٢٪ أما حزب الاتحاد (أنشىء حزب الاتحاد فى شتاء سنة ٩٢٥ برئاسة يحى باشا ابراهيم لمقاومة حزب الوفد وكان ضمن من ساهموا فى انشائه ليكون حزب القصر حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى آنئذ وقد اشترك الحزب المذكور فى انتخابات سنة ١٩٢٥ وقدم مجموعة من المرشحين وكان يأمل أن تكون له الأكثرية ليؤلف الحكومة الجديدة ولكن فشل الحزب ذريعا (حزب الاتحاد تقدم بـ ٨٧ مرشحا نجح منهم ٣٦ أى (٨٫٢٪) أما المستقلون فقد تقدم منهم ٦٤ ولكن نجح منهم ٢٤ أى بنسبة (٤٫١٠٪) .

وهكذا فاز حزب الوفد بالأغلبية فى هذا المجلس الجديد .وقد اجتمع المجلس الجديد يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ واستمر اجتماعه فقط لمدة ٩ ساعات ثم صدر قرار بحله فى ذات اليوم وهو أقصر مجلس نيابى فى تاريخ مصر بل فى تاريخ العالم

كله تقريبا .. وإذا ما حاولنا تبين أسباب حل هذا المجلس بهذا الأسلوب لوجدنا ان السبب فى ان المجلس أصر على ممارسة حقوق الشعب الدستورية وانتخب سعد رئيسا للمجلس ثم أصر على أن يتولى الوزارة ولكن وقفت له الثورة المضادة بالمرصاد .

ومع ذلك فقد كانت الأوضاع الجديدة لا تنسجم مع ما رآه زعماء الانقلاب. إذ ان البرلمان المصرى لم يلبث ان اجتمع من تلقاء نفسه فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ تنفيذا لحكم الدستور واستند أعضاء البرلمان فى ذلك إلى المادة ٩٦ من الدستور التى كانت تقضى بأنه « يدعو الملك البرلمان إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور .

ولكن كانت الحكومة قد استعدت لهذا الموقف ولذلك حشدت قوات من الجيش ومن البوليس حول دار البرلمان لمنع الأعضاء من الدخول .. إلا أن اليأس لم يطرق أبدا قلوب النواب الشجعان فاجتمعوا فى نفس الموعد فى فندق الكونتننتال يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ منذ الساعة التاسعة صباحا وقرر الحاضرون بالاجماع : —

أولا — الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح .

ثانيا — قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة (٦٥ من الدستور (وكانت تنص على انه إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل فإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة) ..

ثالثا — اعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء ..

رابعا — نشر هذه القرارات فى جميع الصحف .

وقد وقع جميع الأعضاء على هذه القرارات .. ولكن الوزارة لم تكترث بقرار مجلس النواب وزاد الطين بلة ان زيور باشا لطخ تاريخه السياسى بأن سلم واحة جغبوب المصرية إلى ايطاليا .. ووقع الاتفاقية الخاصة بذلك فى غيبة البرلمان . وقد احتج اعضاء المجلس على ذلك ولكن ما من سميع أو مجيب ..

وعدلت وزارة زيور قانون الانتخابات ولكن العمد اضربوا عن تنفيذ قانون الانتخابات الجديد وعن تسليم الدفاتر ..

وأجريت انتخابات سنة ١٩٢٦ حيث دخلها حزب الوفد بـ ١٩٢ عضوا نجح منهم ١٧١ أى ما يعادل ٨١٪ من مقاعد المجلس أما حزب الأحرار الدستوريين فقد رشح ٧٣ نجح منهم ٢٩ أى ما يعادل ١٣ر٧٪ أما الحزب الوطنى فقد تقدم ١٩ نجح منهم ٥ أى ما يعادل ٢ر٤٪ أما حزب الاتحاد فقد رشح ٧٥ لم ينجح منهم إلا واحد فقط أى ٥ر٪ أما المستقلون فقـــد رشحوا ٥٢ نجح منهم ٥ أى ما يعادل ٢ر٤٪ .

وهكذا اثبت الشعب ولاءه واخلاصه لحزب الوفد ونجح الوفد نجاحا ساحقا فى هذه الانتخابات . ولكن فى تلك الاونة بدأت الجماهير تناضل وتدعو الى اتحاد الزعماء ضد القصر وضد حزب الاتحاد وفعلا حدث التآلف بين الاحزاب الوطنية الكبرى حيث تكونت فى سبيل الوطن جبهة وطنية طالبت بعقد مؤتمر وطنى . وظهر الزعماء الثلاثة سعد زغلول وعدلى يكن وعبد الخالق ثروت من اجل مصر والتصدى لاعداء الديموقراطية وفى وحدة متكاملة .

واجتمع المؤتمر الوطنى بمصر يوم الجمعة ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ بحديقة منزل محمد محمود باشا بشارع الملكى وقد دعى إليه أعضاء مجلس النواب المنتخب فى مارس سنة ١٩٢٥ وأعضاء المجلس الأول الذين لم ينتخبوا فى المجلس الأخير

وأعضاء مجلس الشيوخ ثم أعضاء مجلس ادارة الأحزاب المؤتلفة وأعضاء مجالس المديريات والهيئات النيابية الأخرى والوزراء السابقون وبلغ عدد أعضاء هذا المؤتمر حوالى ١٠٩٧ عضوا ورأس المؤتمر سعد زغلول .

وأصدر المؤتمر القرارات التالية : —

١ — تأييد الأحزاب المؤتلفة فى الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بالتصرفات التى صدرت منها مخالفة للدستور ..

٢ — دعوة الأمة فى الدخول فى الانتخابات على حسب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (قانون الانتخاب المباشر) وان يهتم كل موظف وكل فرد بالقيام بواجبه فى التعجيل بهذه الانتخابات واتمامها لتعود أمر الحياة النيابية التى حرمت منها طويلا ..

٣ — يجب تأليف وزارة موثوق بها من الأمة وينعقد البرلمان ولحين ذلك يجب وقف أى اجراء تشريعى .

وقد أذعنت الحكومة لقرارات المؤتمر واستصدرت يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٦ مرسوما باجراء الانتخابات طبقا لأحكام قانون الانتخاب المباشر وانتهى الأمر باجراء انتخابات سنة ١٩٢٦ واتفقت الأحزاب المؤتلفة على عدم التناسب ونجح حزب الوفد بأغلبية ساحقة ورضى سعد زغلول برئاسة مجلس النواب وترك رئاسة الوزارة إلى عدلى يكن . حتى لايتسبب فى أزمة إذ أن المستعمر والملك كانا يرفضان أى وزارة يرأسها سعد زغلول . واجتمع البرلمان يوم ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ برئاسة حسين رشدى رئيس مجلس الشيوخ وحضر الملك جلسة الافتتاح وتلا عدلى باشا خطاب العرش حيث جاء فيه : —

« اعتزمت حكومتى أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة كما اعتزمت تقوية النظام الدستورى وتثبيت أصوله وتوطيد تقاليده .. »

واجتمع مجلس النواب وانتخب سعد باشا رئيسا ومصطفى النحاس وويصا واصف وكيليه .

ولكن خيم على مصر حادث حزين هو بوفاة زعيمها الوفى سعد زغلول فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٧ وتولى مكانه فى زعامة الوفد مصطفى النحاس .

وكان ان استقالت وزارة عدلى يكن وتكونت أول وزارة ائتلافية شارك فيها الوفد ورأسها النحاس ولكن لم تلبث الدسائس أن حيكت ضدها فاضطر إلى تقديم استقالته وتولى الوزارة محمد محمود باشا الذى أعلن تعطيل الدستور ثلاث سنوات قابلةللتجديد .وأصبح يسمى اليد الحديدية ورغم انه كان من أبطال الائتلاف وضد طغيان الرأى إلا انه كان ارستقراطيا من نوع خاص . . . وفشل محمد محمود فى مباحثاته مع بريطانيا ووجد من الداخل مقاومة له لتعطيل الدستور فاضطر للاستقالة فى ٢ اكتوبر ١٩٢٩ واختير عدلى يكن رئيسا للوزارة حيث تكونت وزارة انتقاليةوأجريت فى عهد هذه الوزارة انتخابات جديدة فى سنة ١٩٢٩ دخلها حزب الوفد بحوالى ٢٢٨ مرشحا نجح منهم ٢١٦ أى ما يعادل (١ر٩٣٪) وهى أكبر نسبة حصل عليها حزب الوفد فى أى انتخابات نزيهة أجريت فى مصر وكأن الشعب بذلك قد كافأ الحزب على اخلاصه للقضية الدستورية وللحياة النيابية كما رشح حزب الأحرار الدستوريين ٢٢ مرشحا فاز منهم ٥ أعضاء فقط أى (٢ر٢٪) أما الحزب الوطنى فقد رشح ١٢ فاز منهم ٤ أى ما يعادل (٧ر١٪) أما حزب الاتحاد (حزب السراى)فقد رشح ١٧ لم ينجح منهم أحد أما المستقلون فقد رشحوا ٢٨ نجح منهم ٧ أى ما يعادل ٣٪ .

وبناء على ذلك تألفت وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس ولكن فشل فى المفاوضات بينه وبين «هندرسن» وزير الخارجية البريطانية سنة ١٩٣٠ والذى كان يعود إلى تمسك النحاس بوحدة مصر والسودان إلا أن انجلترا كانت ترفض ذلك ودعا هذا إلى استقالة وزارة النحاس فى ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠ حيث تولى السلطة

اسماعيل صدقى فكان وجوده نكبة على الحياة البرلمانية المصرية ولطمة للحياة النيابية ولمعركة الحرية فى مصر .

وكان اسماعيل صدقى يحمل رأيا خاصا قبل دستور سنة ١٩٢٣ والذى لم يلبث أن ألغاه ووضع دستورا جديدا هو دستور سنة ١٩٣٠ والذى قيدت فيه سلطة الأمة واتسعت فيه سلطة الملك والسلطة التنفيذية على حساب الشعب وأجريت انتخابات فى سنة ١٩٣١ فى ظل الدستور الجديد قاطعها حزب الوفد ولكن شارك فيها للاسف الشديد بقية الأحزاب ومنها الحزب الوطنى .

فقد تقدم حزب الشعب الذى أسسه صدقى سنة ١٩٣٠ بحوالى ١٣٧ مرشحا نجح منهم ٨٤ أى ما يعادل ٥٦٪ كما ان حزب الاتحاد (حزب السراى) قد رشح ٥٨ نجح منهم ٤٠ أى ما يعادل (٣٦٫٧٪) أما الحزب الوطنى فقد رشح ١٤ نجح منهم ٨ أى ما معادل ٣٫٥٪ وكانت سقطة أن يشارك الحزب الوطنى هذه المؤامرة رغم تاريخه النضالى ورصيده الوطنى ، كما تقدم المستقلون بـ ٦٣ مرشحا نجح منهم ١٨ أى ما يعادل ١٢٪ .

وظل اسماعيل صدقى يتربع على عرش السلطة تساندة الحراب البريطانية حتى أجبر فى النهاية على الاستقالة بعد عهد اسود من الظلم والديكتاتورية عانت منه جماهير الشعب المصرى . وخلفته وزارة عبد الفتاح يحيى الذى قدم استقالته بعد عام واحد ثم خلفته وزارة محمد توفيق نسيم والتى استصدرت أمرا ملكيا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ بابطال العمل بدستور سنة ١٩٣٠ وحل البرلمان الذى قام على أساسه.

ولكن لم يصدر أى قرار بخصوص دستور جديد وتصاعدت الحركات النضالية الشعبية ضد حكمه ..

ولما كثر القيل والقال فى قضية الدستور أذاع محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ (وهو اليوم الذى كان بمثابة عيد الجهاد الوطنى) بيانا مطولا يشرح قصة الصراع الدستورى حيث قال : ـــ

« ما كان فى مقدورنا الغاء دستور واحياء مكانه فور الوقت أو بتعبير آخر اجراء الهدم والبناء فى آن واحد لانه لما أتيح لنا الغاء دستور سنة ١٩٣٠ وما ترتب عليه كان أهم ما تصبو إليه الخواطر وقتئذ وما كان الوقت يتسع لوضع دستور جديد فى الحال أو احياء دستور سنة ١٩٢٣ الذى كان قد الغى من أربع سنوات والذى كان الغاؤه لغرض مقصود وقصد معمود ولذلك اكتفينا عند الغاء دستور سنة ١٩٣٠ بالاحتفاظ بمبادىء الدستور الأساسية وباستبقائها لنسير عليها ونتبعها وقررنا فى آن واحد وفى نفس الأمر الملكى رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية ما يأتى : —

أولا — انه إلى أن يستبدل النظام المذكور بنظام آخر يجب أن يتحقق استمرار قيام نظام الدولة على المبادىء الأساسية التى لا يزال يعمل بها منذ انشاء النظام الدستورى فى مصر .

ثانيا — أن نتمشى فى حكمنا على المبادىء الأساسية الدستورية منذ انشاء النظام الدستورى فى مصر .

ثالثا — أن يظل شكل الدولة وميزاتها ومصدر السلطات وتوزيعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما هى منذ ادخال النظام الدستورى فى مصر .

رابعا أن يظل نظام وراثة العرش وحالة الخديوى السابق كما قررها الأمر الملكى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٨٢٢ .

خامسا أن تعرض المراسيم بقوانين التى تصدر طبقا لهذا الأمر على البرلمان الجديد فى دور انعقاده الأول فان لم تعرض يبطل العمل بها فى المستقبل .

سادسا — إلى أن ينفذ الأمر الملكى بوضع النظام الدستورى الذى يحل محل نظام سنة ١٩٣٠ والذى أبطل بتولى جلالة الملك السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التى خص بها البرلمان والسلطة التنفيذية ويباشرها بواسطة مجلس الوزراء وعلى مسئوليتهم طبقا لمبادىء الحرية والمساواة .

وهكذا ثبت لدى الشعب أن وزارة نسيم حاولت أن تمسك العصا من النصف، وأن تلغى دستور سنة ١٩٣٠ ارضاء للشعب وأن تبقى السلطة التشريعية والتنفيذية فى يد الملك . ولكن الشعب المصرى لم يرضه هذا الموقف فعقدت الجماهير مؤتمرا عاما فى سنة ١٩٣٥ أكدت انها لا ترضى أن تحكم مصر بلا دستور يحمى حقوق رعاياها ، كما أنها لا ترضى عن تنقيح دستور سنه ١٩٢٣ بشكل رجعى وإنما تطالب بعودة الدستور الأخير كما هو .. وبناء على هذا فان الملك فؤاد قد خضع لارادة الشعب ووافق على عودة دستور ١٩٢٣ ولكن بريطانيا أبدت رغبتها فى تأجيل عودة دستور ١٩٢٣ وأبدى المندوب السامى وجهة نظره فى أن مصلحة مصر تقضى أن يكون شكل الدستور الجديد موضوع بحث . وفى ذلك الوقت حدث فى سماء السياسة المصرية ما زاد من مخاوف الملك فؤاد حيث كانت سياسة بريطانيا فى طريقها للتغير نظرا لضباب العلاقات الدولية ومن ثم رأى الملك فؤاد الأول أن من المصلحة أن تعود الحياة الدستورية بناء على دستور ٢٣ لأن التدخل البريطانى سوف يعمل على تقليص سلطة الملك .

ومن الجدير بالذكر أن نسيم باشا تقابل مع المندوب السامى البريطانى حيث أبلغه هذا الأخير وجهة نظر بريطانيا حول المسألة البرلمانية المصرية كالآتى : —

١ — انه ليس هناك أحد يعترض على اعادة الحياة الدستورية فى الفرصة الملائمة .

٢ — انه من شأن الحكومة المصرية أن تدرس المسألة الدستورية من جميع وجوهها وأن تبحث عن شكل للدستور الجديد يلائم حاجات مصر الحقيقية على أن ينفذ فى الفرصة الملائمة .

٣ — انه من شأن الحكومة أن ترسم وسيلة وضع الدستور ويفضل أن يكون ذلك بواسطة لجنة تشمل إن أمكن عناصر من جميع الاحزاب .

كانت عودة دستور سنة ١٩٢٣ على غير رغبة الملك أو الانجليز أو الوزارة

وإنما هي الظروف التي جعلت ذلك ممكن التحقيق ، كما أن رصيد الجماهير من النضال كان خير ذخر لاجبار كل الهيئات والسلطات المتحكمة على عودة هذا الدستور .

ولكن ثورة الطلبة سنة ١٩٣٥ والتي لم تلبث أن شاركتهم فيها كافة فئات الشعب هي التي أجبرت الحكومة والملك وبريطانيا بلا مواربة على اقرار عودة دستور سنة ١٩٢٣ وكان الفضل في تنظيم هذه الثورة وتزعمها حزب الوفد المصرى

وكان يوم الخميس ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ هو يوم الاضراب العام في القاهرة والذى شمل جميع الطبقات وفي مقدمتها نقابة المحامين الأهليين والشرعيين والصحافة المصرية فامتنعت عن الصدور كما أضربت متاجر القاهرة الوطنية . أما طلبة المدارس من الذكور والاناث فقد شاركوا في المظاهرات مما اضطر الحكومة إلى اغلاقها كما أضرب طلبة الجامعة المصرية فعطلتها الحكومة أيضا . . . ولم يلبث أن ارتفعت الاصوات لوحدة الزعماء والأحزاب وجمع الكلمة على أساس أن هذا الاتحاد هو خير سلاح تشهره مصر في وجه الانجليز وفي وجه الديكتاتورية الملكية .

ولم يلبث مستشارو محكمة استئناف مصر أن وقعوا بيانا بالاحتجاج على وقف اصدار الدستور أرسلوه إلى رئيس الوزراء محمد توفيق نسيم ولكن لم يكن بسهولة أن ترضى القوى الاتوقراطية في مصر الممثلة في الملك وحاشيته وأيضا في رئيس الوزراء اصدار قرار العودة إلى العمل بدستور سنة ١٩٢٣ . ولكن الطلبة .. وقود الثورة في كل عهد .. قابلوا رئيس حزب الوفد واقترحوا عليه الاتفاق مع الأحزاب الأخرى .

وأيدت جموع المصريين هذا السعى نحو الاتحاد . حتى تألفت الجبهة الوطنية نهائيا يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ وكان من العوامل التي عجلت في تأليفها الخطبة

الثانية التى خطبها السير « صموئيل هور » وزير الخارجية البريطانية فى المسألة المصرية مساء ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ محاولا إزالة التأثير السىء الذى تركته خطبته الأولى فى نفوس المصريين (وكانت خطبته الأولى خاصة برأى بريطانيا فى أنها ترفض عودة دستور ٢٣ وأن الشعب المصرى لا يحب دستور سنة ١٩٣٠) ولم يكن التصريح الثانى إلا تأكيدا أن الانجليز يعارضون عودة دستور ٢٣ رغم كل ما وقع من حوادث . ومن ثم كان لا بد وأن تتجدد المظاهرات وتعود الاضطرابات على أشدها مما جعل الدعوة إلى تكوين الجبهة الوطنية لكل الأحزاب أمر لامفر منه .

الجبهة الوطنية وانتصار الإرادة الشعبية : —

فى الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ اجتمع فى منزل محمد محمود باشا الدكتور أحمد ماهر ومكرم عبيد والدكتور حافظ عفيفى والدكتور محمد حسين هيكل وأمين يحيى للنظر فى تقريب مسافة الخلف بين الأحزاب وتأليف جبهة وطنية متحدة وبعد البحث والمداولة اتفقوا على تأليف جبهة وطنية تنحصر مهمتها فى المطالبة بالآتى : —

١ — إعادة دستور سنة ١٩٢٣ .

٢ — تعقد معاهدة مع انجلترا على أساس مشروع النحاس — هندرسن .

وعرضت هذه القرارات على الأحزاب فأقرتها كلها ووافقت على تأليف لجنة تمثل الأحزاب كلها فتضع كتابا إلى جلالة الملك تطلب فيه إصدار دستور سنة ١٩٢٣ وترسل كتابا آخر للمندوب السامى .

وجاء فى كتاب عودة الدستور ما يأتى : —

« أنه ما من مخرج من هذه المحنة أو علاج حاسم لها إلا بأن يعود إلى الامة فورا دستورها الصادر فى سنة ١٩٢٣ » .

وأفادت الجبهة الوطنية أن عودة الحياة الدستورية تعني استقرار نظام الحكم ، وقد رفع هذا النداء إلى الملك فؤاد كل من مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى ، محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، اسماعيل صدقى رئيس حزب الوفد السعدى ، حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ، حافظ عفيفى .

وكان ذلك بداية الانتصار الرائع ضد قوى الثورة المضادة التى صادرت الحياة البرلمانية وأوقفت العمل بالدستور وفعلا حانت ساعة الخلاص واجبرت انجلترا على أن تصرح بأنها لا تعارض عودة دستور سنة ١٩٢٣ بلا قيد ولا شرط وصدر القرار الملكى بذلك . . ودخلت مصر عهدا جديدا . ظنت معه الجماهير أنها سوف تحقق ما تريد من أمن للمواطن ورقى للوطن ومن ديموقراطية للحكم ودستور يحمى حقوق الانسان ومشاركة من الجماهير فى اتخاذ القرار السياسى . . ولكن لم تأت الرياح بما تشتهى السفن . . ماذا حدث وكيف كانت الحياة النيابية بعد عودة دستور سنة ١٩٢٣ ذلك هو موضوع السطور القادمة .

الفصل الخامس

الحياة النيابية وتطور الفكر الديموقراطى

قبل سنة ١٩٥٢ كان أشد ما يؤلم الانسان مشهد تلك الخطوات المتعثرة المترددة التى كانت تخطوها الديموقراطية المصرية فى ذلك الطريق الذى كادت تسده سدا تلك الأثقال والعوائق التى ألقيت فيه على يد الجهل بأولويات مبادىء علم السياسة ، وعلى يد الأحقاد والأهواء . . التى بلغ من خدتها وشدتها فى نفوس بعض الساسة أن أفقدتهم — حتى فى ساعات المحن — روح التعاون وهى روح النظام البرلمانى ، إذا ذهبت عنه ذهب أو اضطرب .

كما كان يمزق القلب ألما بوجه خاص مشهد تلك المساوىء والمفاسد التى تشوب جو الانتخابات النيابية لدينا ، تلك المفاسد التى أدت فى النهاية إلى فساد النظام النيابى وحفرت له قبره .

لقد كان أسوأ ما فى الحياة النيابية — قبل ثورة سنة ١٩٥٢ — نظم وقوانين الانتخابات المتعددة والتى ظلت حائرة بين الانتخاب على درجتين — وفى بعض الأحيان ثلاث درجات — وبين الانتخاب المباشر .

ولا شك أن كل كلام عن حرية الانتخابات فى ظل قوانين جائرة ، وأحكام عرفية ، وأمية متفشية بين أغلبية الناخبين،وسيطرة استعمارية وتحكم ديكتاتورى

من جانب القصر . . كل هذا إذا أضفنا إليه تكالب الزعامات السياسية للوصول إلى الحكم . . كل هذا جعل « حرية الانتخابات » تجد لها مكانا فى عالم بعض العقول ولكن ليس لها فى عالم الحقائق مكان .

مواضع النقد :

وتدور فى الذهن عدة أسئلة « من البداية » حول أهم مواضع النقد التى توجه إلى نظام الانتخاب المصرى ؟ .

من وجهة نظرنا أن ذلك يشتمل على عدة أمور : —

أولا : أنه كان يقرر الانتخاب العام الذى يشمل حتى الأميين . .

ثانياً : أنه أخذ بمبدأ الأغلبية دون نظام التمثيل النسبى للاقليات السياسية .

ثالثاً : أنه كان يحرم النساء حق الانتخاب .

رابعاً : أنه أخذ بطريقة الانتخاب الفردى دون طريقة الانتخاب بالقائمة .

ومهما قيل عن أن الحقوق السياسية — إحدى الحقوق المقررة فى الدستور لكل مواطن فإنه يجب أن ندرك أن أى حق لا بد وأن يمارس على الوجه الأكمل ، والحد الأدنى لفهم الطريق السياسى لإختيار ممثلينا فى المجالس النيابية هو : أن يكون الناخب مثقفا . . والحد الأدنى لهذه الثقافة هو : معرفة الناخب للقراءة والكتابة ، وذلك حتى تكفل حسن اختيار الناخبين لأولئك الذين سوف يقومون بسياسة شئون البلاد — ثم أنه بغير هذا الشرط (شرط معرفة القراءة والكتابة) لا يمكن أن تتحقق سرية التصويت — التى تشترطها عادة قوانين الانتخاب — وإذا فقد التصويت سريته فقد الانتخاب حريته ففى ميدان الانتخاب لا حرية بلا سرية .

وفى فرنسا مثلا نجد أحد كبار أساتذة الفقه الدستورى المسيو بارتلمى — وهو أحد وزراء العدل الفرنسيين سابقا كما أنه كان عضوا بالمجمع العلمى الفرنسى جعل فى مقدمة الانتقادات التى يوجهها إلى نظام الانتخاب الفرنسى إغفاله النص على حرمان الأميين .

والأمى الجاهل أكثر الناس خوفا من الحكومة ، وأكثر العناصر انقيادا للدعاية ، ولقد كان الجهل والخوف قديما من أكبر أسباب تغيب الناخبين عن التصويت فى الانتخابات .

وكان سعد زغلول يقول :

« أن عدم معرفة القراءة والكتابة يجعل الناخب الأمى على العموم فى مستوى أحط من الناخب المتعلم ، إذ يصعب عليه الوقوف على المصلحة العامة ، وعلى حركة الأحزاب ، وتقدير كفاءات الرجال ومعرفة نزعاتهم السياسية » .

وفى يناير عام ١٩٤٧ أثار هذه المشكلة بالبرلمان المصرى عضو مجلس الشيوخ أحمد رمزى بك ، حيث تقدم باقتراح بمشروع قانون لإدخال بعض إصلاحات على نظام الانتخاب ، يرمى أهمها إلى قصر الانتخاب على المتعلمين (أى الملمين بالقراءة والكتابة) من الذكور والإناث على السواء .

أن الناخب فى الحقيقة قاض يحكم بين إثنين أو أكثر من المرشحين للنيابة ، ولكى يطلب منه سلامة الحكم . لا بد من توافر الفهم ، فمن المعروف بديهيا أن من لا يملك القدرة على القراءة والكتابه لا يستطيع التمييز أو الفهم ، فالأمى لا رأى له .

لقد أدى جهل الناخبين إلى أحداث خطيرة فى تاريخ مصر النيابى ، نذكر من ذلك ، انتخابات عام ١٩٣٧ حيث حضر أفراد يعرفون أسماء المرشحين ، وآخرون ينتخبون المحافظ ، وغيرهم يفوضون الرأى لرئيس اللجنة ، ثم هناك من

صوتوا لرئيس الحكومة . . رغم أنه لم يكن مرشحا فى نفس الدائرة . . هذا إلى جانب أن الأميين تحكمهم العصبية والقبلية والعاطفية أكثر من العقلانية .

ورغم ما يظن البعض أن التفرقة بين الأمى والمتعلم فى منح الحقوق السياسية ومباشرتها يعتبر تفرقه لسيادة الأمة وفصلا بين عناصرها ، إلا أن النتائج المترتبة على ترك الجهلة متحكمين فى مصير الأمة عاقبة أسوأ إذا ما قيس بفكرة التفرقة بين الجاهل والمتعلم .

ولكن .. كيف تواجه هذه المشكلة فى حياتنا النيابية ، والأمية تستفحل يوما بعد آخر داخل مجتمعنا ، كما أنه لن يصدر أى قانون انتخابى لحرمان الأميين من حقوقهم السياسية فذلك يعد بمثابة رجوع للوراء لا مسايرة لسنة التقدم والرقى ، كما أنه ليس من الأمور الثابتة أن من يعرف القراءة والكتابة يصبح أكثر قدرة من الأمى على معرفة أحوال البلد السياسية وعلى تقدير المرشحين ، كما أن حرمان الأميين من حق الانتخاب لا يتفق مع المبدأ الديموقراطى .

الحل هو : مواجهة قضية محو الأمية وبسرعة .. ولتكن هذه فرصة أيضاً لمحو الأمية السياسية إلى جانب منح الإنسان القدرة على التفكير من خلال القراءة والانضمام للاحزاب والانتماء للوطن .

وإذا ما حاولنا أن نبحث عن السر أو البواعث الحقيقية التى تدفع البعض فى مصر إلى الدفاع عن مبدأ المساواة بين الأميين والمتعلمين فى مباشرة الحقوق السياسية نقول السبب يعود إلى اتجاهين :

الاتجاه الأول — وهو يضم رجالا سياسيين ، يرون أن هيئة الناخبين إذا كانت أغلبيتها من الأميين — فإن ذلك ما يكفل لهم فى المعركة الانتخابية الفوز المضمون .

أما الاتجاه الثانى — فهو يشمل رجالا من رجالات الفكر السياسى أو

القانونى ، وهؤلاء قابعون فى أبراج عاجية ، لا ينظرون إلى النتائج العملية الواقعية لتطبيق هذا النظام أو ذاك ، بل يفكرون بصدد أنظمتنا الدستورية كما كان يفكر فلاسفة القرن الـ ١٨ فى القارة الأوربية بصدد الديموقراطية التى لم يكونوا رأوها أمامهم تطبق فى بلد من البلاد .

وأعضاء الفريق الثانى تستحوذ على عقولهم عادة نزعة التقليد لأحدث الأنظمة التى أخذت بها البلاد الغربية ، وهم بذلك لا يدركون اختلاف البيئة الإجتماعية والتقليدية .

ونزعة التقليد هذه كما يفسرها عبد الرحمن بن خلدون — ظاهرة من ظواهر تقليد الضعيف للقوى ، وهى ولا شك أخطر النزعات التى تهدد أنظمتنا الدستورية وتفسد عقولنا السياسية .

بل لقد وصل الأمر بمن كانوا مسئولين عن الحياة النيابية فى مصر ، أن مصر سبقت انجلترا بالأخذ بنظام الانتخاب العام (أى غير المقيد بشرط بنصاب مالى أو شرط تعليم) بنحو خمس سنوات — ولو أنه كان انتخابا غير مباشر (بأكثر من درجة واحدة) ذلك كان قانون الانتخاب للجمعية التشريعية عام ١٩١٣ . كما أن انجلترا لم يتقرر فيها النظام الانتخابى العام المباشر إلا منذ عام ١٩١٨ أى قبل أن تأخذ مصر بهذا النظام بست سنوات فحسب .

بين مصر وانجلترا :

ولكن رغم كل ذلك فهناك فرق كبير بين التطبيق الديموقراطى فى انجلترا ومثيله فى مصر .

أول الأمور الضرورية للنهوض بالروح الديموقراطية كما يقول الدكتور تشارلس واطسن المدير السابق للجامعة الامريكية بالقاهرة : إنما هو الالمام بالقراءة والكتابة .. ونحن ننتظر من الديكتاتورية أن تتسامح فى هذا الشرط

وقد ننتظر أن تشجع الجهل والأمية فيصبح الفرد لين العريكة بيد أنه يبعد أن يتصور أن تؤدى الديموقراطية رسالتها فى بيئة أفرادها أميين : —

ولكن ذلك إذا أرادت هيئتنا الحاكمة أن تبنى مستقبل الديموقراطية لمجتمعنا عليها أولا أن تواجه مشكلة محو الأمية بشكل جدى وبأسلوب واقعى فلا ديموقراطية بين مجتمع جاهل ، إذ أن مثل هذا المجتمع هو الأداة الطبيعية لخلق الديكتاتور ولنشأة نظام حكم الفرد الذى لا سلطان فوق سلطانه والحاكم مدى الحياة .

الواجبات المفروضة :

أول واجب من الواجبات المفروضة الآن على أولئك الذين يملكون ناصية الأمر فى دول العالم الثالث أن يوالوا الديموقراطية ويتعهدوها بالتربية والتعليم ، وأن يوقظوا فيها معتقداتها الدينية من جديد ، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، وأن يطهروا أخلاقها مما عاق بها من شوائب ، وأن ينظموا حركتها ويحلوا المعرفة بالعلوم السياسية محل عدم الخبرة ، والشعور بالمصلحة الحقيقية محل النزعات الفطرية العمياء ، وأن يلائموا بين الزمان والمعاصرة والأصالة والتحضر بالمادة والروح وأن يكيفوا الأوضاع بصورة جديدة .. فما أشد حاجتنا إلى علوم سياسية جديدة تصلح لعالم جديد .

ومع ذلك فهذا أقل ما تفكر فيه .. ومع أننا وسط تيار سريع يسبقنا فيه غيرنا ، إلا أننا نتصنت ونركز أنظارنا على بعض الأنقاض التى ما زلنا نراها ملقاة على الشاطىء الذى غادرناه ، مبصرين بطريقتنا إلى الأمام عما قد يؤدى بنا إلى وهم الصعود ولكن نحو الهاوية .

ثانيا — يجب أن ندرك أن التقدم لا يأتى مصادفة ومن غير توجيه .. واحتكار السلطة دون إشراك أصحاب المصلحة الحقيقية فى بناء مستقبلهم كفيل

فى النهاية بعدم اقتناع الجماهير بجدوى الإصلاح وبالتالى تصبح السلبية صفة متلازمة معهم لأنهم لم يدعوا للمشاركة فى جنى الثمار بحجة أنهم لم يساهمــــوا فى بذر البذور .

ومن هنا لا بد من إعداد هذه الجماهير لأن تتولى حكم نفسها بنفسها ، بدلا من العمل على فرض الوصاية عليها ، فما لا شك فيه أن الحكومة الديموقراطية هى التى يحكم فيها الرأى العام ولا يمكن أن يكون الرأى العام مستنيرا بلا مناقشة حرة من كل جانب إذ أنه لا بد من سماع رأى الأقلية .

ثالثا : أن الثورة الديموقراطية لا يمكن أن تحدث فى المجتمع من غير أن يحدث معها تغيير فى العادات والأخلاق وهو ذلك التغيير المطلوب حتى تكون هذه الثورة مفيدة حقا . .

أن الناس لا يفسدون بممارستهم القوة ، وهم يتحطون ويذلون بالتزامهم عادة الطاعة والأذعان ولكنهم يفسدون بممارستهم لقوة يعلمون أنها غير مشروعة ويتحطون ويذلون بانصياعهم لحكم يعتبرونه مغتصبا وظالما .

لقد احتفظ الكثير منا بالأمور التى كان يتعصب لها أجداده ويتحيزون ، من غير أن يحتفظ بما كان لهم من إيمان ، واستبقى جهلهم ، من غير أن يراعى ما كان لهم من فضائل واتخذ مذهب الأثرة أساسا لكل أفعاله من غير أن يفهم ذلك العلم الذى هو أساس استخدام هذا المبدأ ، فكانت أنانية لا تقل عما كان عليه من قبل اخلاصه للاخرين .

ولا أذكر أن شيئا فى التاريخ أولى بالشفقة والرثاء من تلك المشاهد التى تجرى الآن تحت سمعنا وبصرنا ، فكأن الرابطة الطبيعية التى تربط آراء الإنسان بأذواقه ، وتربط أفعاله بمبادئه قد انفصمت ، ويبدو أن الإنسجام الذى كان

يراعى دائماً بين مشاعر الناس وآرائهم قد زال الآن ، وأن قوانين التمثيل الأخلاقى قد أصبحت فى خبر كان .

ركائز الديموقراطية :

ويجب أن نتذكر أن الفضيلة الوحيدة التى تبنى الديموقراطية على ركائز ثابتة هى الإيمان والعلم دون تجاوز من أحدهما على الآخر .

وأنى أقر أنه ما زال بيننا كثيرون من المؤمنين المتحمسين كل التحمس للدين ، والذين تشبعت نفوسهم بالأفكار المتصلة بالحياة الأخرى فيسارعون إلى مناصرة قضية الحرية الإنسانية من حيث هى مصدر كل سمو خلقى . فالدين الذى أعلن على الملأ أن الناس جميعهم متساوون فى نظر القانون . ولكن ظروفا وأحداثا تآمرت تآمراً غريبا . . فوجد هذا الدين نفسه قد تورط فى وقت ما واتصل بالنظم التى تعمل الديموقراطية على القضاء عليها ،حتى أنه كثيرا ما رفض المساواة التى يحبها وجعل يلعن قضية الحرية بوصفها خصما له ، وهى تلك القضية التى كان يمكن أن يبارك جهودها لو أنه تحالف معها .

وإلى جانب هؤلاء الرجال المتدينين أرى رجالا اتجهت أنظارهم إلى الأرض بدلا من أن تتجه إلى السماء . هؤلاء هم أنصار الحرية لا بوصفها مصدر أنبل الفضائل فحسب ، بل لأنها أيضا أصل لكل المزايا الثابتة . . أنهم يودون مخلصين أن يحصلوا على تأييد سلطانها ، وأن ييسروا وصول نعمها لبنى الإنسان . فكان طبيعيا أن يسارع هؤلاء الأنصار إلى الإستعانة بالدين ، فهم لا بد يعلمون أن الحرية لا يمكن أن تقوم بغير مراعاة للأخلاق الطيبة . وأن الأخلاق الطيبة لا يمكن أن تقوم من غير إيمان . ولكنهم رأوا الدين فى صفوف خصومهم ، فكان هذا حسبهم ، فبعضهم يهاجمونه جهارا ، والباقون يخشون أن يدافعوا عنه .

ويجب أن ندرك بوعى أن القوانين أعجز من أن تعيد الحياة إلى الإيمان الذى خبأ فى قلوب الشعب ، ولكنها تستطيع أن تستثير فى النفوس الاهتمام

بمصائر البلاد ومقدراتها . فعلى القوانين أن توقظ فى الناس حافز الوطنية وتوجهه ، وهو ذلك الحافز الغامض الذى لا يغادر القلب البشرى أبدا . فاذا ما ربط بأفكار الحياة وبانفعالاتها وعاداتها اليومية ، فقد يستقر ويتحول إلى عاطفة قوية معقولة . وليس معنى هذا أن تقول إن أوان القيام بهذه التجربة قد فات ، فالأمم لا تشيخ كما يشيخ الأفراد ، فكل جيل من أجيالها شعب جديد مستعد لقبول عناية المشرع ورعايته .

انواع جديدة للعلاج :

ولما كان العالم السياسى من حولنا يتغير الآن ويتطور فقد صار أما على دول العالم الثالث أن تعمل على إيجاد أنواع جديدة من العلاج للادوار الجديدة . وأن تضع حدودا واضحة لسلطات الحكومة قبل الشعوب تكون هذه الحدود واضحة تماما ومرئية وثابتة ومستقرة وأن تمنح لكافة الأفراد بلا تمييز حقوقهم السياسية بما فيها حرية الصحافة وحرية المعرفة وحرية الرأى والحق فى الحصول على حرية الإرادة وحرية الاختيار . .

وذلك لن يكون إلا بتوزيع السلطات واستقلالها فى نفس الوقت الذى لا يجعلها متناقضة ومتعارضة وغير منسجمة فى أداء وظيفتها .

والحياة البرلمانية لا بد من إرساء قواعدها على أسس حزبية وقواعد انتخابية تبعد عن الأهواء والانتهازية والقبلية والتعصبية والعائلية التى تعطى للمجاملة حقوقا على حساب المصلحة العامة .

ولا بد من الإهتمام بقطاع الشباب فى عملية الإنتخابات والإهتمام بقانون الإنتخابات وضمانات نزاهته وحياده هو حجر الزاوية فى نجاح الشعب فى اختيار ممثليه الحقيقيين فى البرلمان .

ولا شك أن الانسان يتركه فى كفاح متصل ومستمر لا آخر له مع ذلك الشقاء العقلى الذى يحبط بناسوف يحطم ذلك الانسان لأن أن الله لم يميز شعبا على الآخر إلا بالأعمال الجيدة ومسلوك الحكام لصالح شعوبهم .

من أجل هذا فإن الطريق لحياة ديموقراطية جوهرها برلمان يدافع عن الشعب ويمثله تمثيلا صادقا .. برلمان يملك حرية المعارضة والتأييد ليس فقط أمل الجماهير والمثقفين بل إنه حلم الأجيال التى لم تولد بعد .

أن الحياة البرلمانية تعنى وجود دستور يهتم بحق الشعب كله وبرخائه . وهذا لن يكون إلا من خلال شعب واع مثقف .. له صحافته الحرة وأجهزة أعلامه التى تعطيه ولا تلقنه ، تبنيه ولا تجعله قوالب مصبوبة جامدة الفكر .

الفصل السادس

الحياة النيابية فى مصر أمام محكمة التاريخ قبل سنة ١٩٥٢

التاريخ يسعى دائما وراء الحقيقة وهو الذى سيكشفها للناس مهما طال عليها الأمد . ولقد أثبت التاريخ أن الديموقراطية تنمو فقط حيث تتضاءل أخطار وصعاب الحياة الانسانية إلى درجة أقل . . كما يثبت التاريخ أن المساواه هى المبدأ الحيوى للديموقراطية وأن قيمة الفرد وكرامته هما حجر الزاوية للقول بأن هناك حقا مجتمعا ديموقراطيا .

والحكم الديموقراطى هو الحكم المنحاز للحرية ، والذى يسعى إلى حماية وصيانة حقوق الشعب . . ولا شك أن الشعب المصرى لم يتمتع رغم مظهرية ما يقال بأى نوع من الحكم الديموقراطى والنيابى يدافع عن آماله وتطلعاته .

ومن المهم أن نذكر أنه ما من كلمة استخدمت فى البلاد النامية على نحو أسوأ من استخدام هذه الكلمة ولكن ما من كلمة لها مغزى عميق مثلها .

وإذا ترجمنا المثل الأعلى للديموقراطية إلى الواقع كان معناه نظاما اجتماعيا لا تكون فيه الحياة كلها بالنسبة إلى تسعة أعشار الناس صراعا انتحاريا من أجل الحياة ولا يستحق فيه خير ما فى الروح من مقومات لمد الجسد بالقوت وإنما يعترف فيه بالأخوة البشرية وبأن الوطن كائن حى كل فرد عضو فيه . . ويمكن وصف أسلوب الديموقراطية فى إيجاز بأنه يعنى الاعتراف بالكرامة الانسانية . نعم الديموقراطية تعنى أن يكون الفكر حرا والعمل حرا والعبادة حرة . . هذه المعانى كلها لم تكن موجودة فى التطبيق العملى للفكر النيابى فى مصر ولكنها كانت موجوده فى أعماق هذا الشعب ولا تزال .

ولقد كان هدفى من هذه الدراسة هو البحث عن مرفأ المعانى الصادقة والقيم المثالية لجذور الديموقراطية المصرية . . لأن التاريخ وعاء لحركة الانسان على الارض يمثل امتدادا لا ينقطع بين الماضى والحاضر والمستقبل — والماضى حصة من الأخطاء يجب أن تكون نصب أعيننا دائما حتى لا نكررها . . وما من عصر من عصور التاريخ جميعا خلا من الأخطاء . وليس من شك أن ما كان صالحا فى الماضى لا يشترط أن يكون صالحا للحاضر أو المستقبل ، وذلك بسبب اختلاف الصور الزمانية المتعاقبة أما من الناحية المكانية فنحن بحاضرنا وماضينا ومستقبلنا وطن واحد وأمل واحد حقق بعض من سبقونا بعض المنجزات ويحقق البعض الاخر الذين يعاصروننا وأملنا أن يحقق ما تبقى من آمال أولئك الذين سيأتون من بعدنا . . ولكى يعرف أبناء مصر المستقبل ما تحقق وما لم يتحقق ولماذا نجحنا وما سر فشلنا وما ينبغى وما لا ينبغى لا بد أن يكونوا على دراية بالحقيقة التاريخية كلها حتى يبدأوا المسيرة وهم على صواب وبأقدام ثابتة .

والشعب المصرى على مدار التاريخ يملك من الشخصية ما يجعل كل مؤرخ مهما كانت نزعاته ينحنى فى إعجاب لكفاحه الطويل . . ورغم الصعوبات التى واجهت هذا الشعب قبل حكامه إلا أن لحظات الحساب كانت عسيرة قبل هؤلاء الحكام .

وفى مواجهة الطغاة استشهد الآلاف من أبناء هذا الشعب ، لم يتقاعسوا عن النضال فى مواجهة المستبدين ولم يرهبهم وعيد الطغاة . . وكان شرف الموت فى سبيل تحقيق الحياة الدستورية سمة ميزت المصريين خلال عهد ما قبل الثورة وذلك من أجل حياة حرة نظيفة خالية من الديكتاتورية والإستغلال والسيطرة والطبقية .

وفى خلال صراعه الطويل لتأكيد ذاته كان الشعب المصرى منكوبا فى دساتيره ولم يكن أى منها قط قادرا على حماية مستقبل هذا الشعب أو دفعه نحو الديموقراطية الحقيقية .

ملاحظة تاريخية شاذة

وفى هذا لدينا ملاحظة تاريخية شاذة فى تاريخ بلدنا أن كل دستور يصدر فى مصر يكون متخلفا عن الدستور الذى سبقه ويعطى صلاحيات للسلطة التنفيذية على حساب حقوق الجماهير وعلى حساب السلطة التشريعية . ذلك كان الوضع بالنسبة للاعلان الدستورى الذى صدر سنة ١٧٩٥ ثم بالنسبة لقانون النظام الذى سنه محمد على ثم دستور سنة ١٨٨٢ ثم يجىء دستور سنة ١٩٢٣ ثم دستور سنة ١٩٣٠ وهكذا .

والبعض يعيب على المجتمع المصرى تخلفه . ولكن من يدرس تاريخ هذا المجتمع يدرك أنه ظل غارقا فى الصراع ضد الحكم الديكتاتورى وضد الاحتلال تارة وضد النفوذ الاقطاعى تارة أخرى فكيف يتفرغ شعب لبناء نفسه وهو فى حالة صراع دائم ونضال مستمر ضد أعدائه الذين تعمدوا ألا يتركوا له فرصة للبحث عن ذاته أو بناء مستقبله .

وعلى عكس ما يظن الكثيرون فان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كان أكثر من قيد على استقلال مصر إلى درجة أن « توينبى » المؤرخ العالمى البريطانى الشهير قال بأن التحفظات التى جاءت فى تصريح ٢٨ فبراير « حدت من استقلال مصر فهوت بسيادتها إلى أقل مستوى المتلكات البريطانية » ورغم أن دستور سنة ١٩٢٣ كان دستورا ضيق الآفاق بالنسبة لسلطات الشعب وآماله . إلا أن ذلك لم يعجب جلالة الملك فؤاد ولا السلطات البريطانية ولا السلطة البريطانية ولا الزعامات التقليدية وبالرغم من أن المادة ٢٣ من الدستور المذكور كانت تنص على أن « جميع السلطات مصدرها الأمة » إلا أن المادة ٢٤ نصت على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب .

ولقد كانت سيطرة انجلترا واضحة على السياسة الداخلية المصرية وكان الملك لا يستطيع تشكيل وزاره إلا بعد استشارة السفارة البريطانية وكانت

الزعامات المصرية فى مواقف لا تحسد عليها فهى مجبرة على إرضاء الملك وفى خوف من غضب الانجليز وفى قلق واضطراب من حكم الشعب عليها .

ظواهر هامة :

ولكن رغم كل ذلك حفلت الحياة النيابية المصرية برجال آمنوا بوطنهم ووقفوا أمام الطاغية وتحدوا الطغيان فلم تنسام أمتهم ولا شعبهم وهكذا معظم الناس يموتون دون أن يدخلوا القبور وأقلهم لا يموتون ولو دفنوا فى القبور .

والسطور التالية تحليل موضوعى لحقيقة الحياة النيابية ، ما لها وما عليها الإيجابيات والسلبيات .. الجوانب المضيئة .. وتلك المظلمة ونبدأ بالكلام عن عدة ظواهر فى تاريخ حياتنا النيابية : —

الظاهرة الأولى عن الانتخابات أخطر ظاهرة فى الإنتخابات المصرية هى نسبة الناخبين التى تدلى بأصواتها فى انتخابات سنة ١٩٤٥ بلغ الذين أعطوا أصواتهم فى العاصمة ٤٤١ و ٢١ وفى الانتخابات التى سبقتها سنة ١٩٤٢ كان عدد الذين صوتوا فى القاهرة ٣٩٦ و ١٢ ناخبا بينما كان عدد المقيدين يزيد عن ٣٦٠ ألف ناخب أى أن أقل من ٥ ٪ كانوا يمارسون حقوقهم السياسية .

والظاهرة الثانية هى سلبية المثقفين والعناصر الواعية تجاه أى انتخابات مصرية

والظاهرة الثالثة أن كل المعارك الإنتخابية فى مصر معارك شخصية فردية ، حتى لو جرت فى ظل الحزبية . ويكفى أن تلقى نظرة على اللافتات أو الإعلانات فلا تجد فيها إلا صورة المرشح ثم مجموعة من الفضائل ترفعه إلى مصاف الملائكة وهى أوصاف يخلعها هو على نفسه ولم يعرفها الناس عنه من قبل وكلها أوصاف عائمة ومن حسن حظ المرشحين أن القانون لم ينص على معاقبة الذى يدعى لنفسه صفة ليست له فى إعلانات الانتخابات .

ولو قارنا الظاهرة الثالثة بأية معارك أخرى لكنا نجد مثلا أن القسم الرئيسى

من الدعاية الإنتخابية تقوم به الأحزاب وأن الإعلانات تدعوك إلى انتخاب المرشح الديموقراطى : . أو المرشح الوطنى . . لأن المهم المادى " التى يمثلها المرشح ويرتبط بها وينتمى إليها وليست مجموعة الصفات — والتى غالبا ما تكون خالية ولا أساس لها من الصحة — التى يتحلى بها المرشح .

أما الظاهرة الرابعة التى كانت تميز المعارك الإنتخابية فهى الدور الذى يلعبه المال سواء فى اختيار الحزب لترشيح س أو ص من المرشحين ، أو المبالغ التى تصرف على الدعاية أو الإنفاقات التى تصرف على الناخبين . . فالمال كان يلعب دور البطولة بينما المرشح كان بمثابة كومبارس . . ومن كان يدفع ثمنا أعلى للناخب كان هو الذى غالبا ما يفوز وهى حقيقة مؤلمة ولكنها حقيقة مع الأسف الشديد .

أما الظاهرة الخامسة فهى العصبية والقبلية التى كانت تسود المعارك الإنتخابية أما البرامج فتتقهقر لتصبح فى المركز الثانى بل فى المركز الرابع أو الخامس . . وهذه الظاهرة بلا استثناء كانت متفشية فى كل من الوجه البحرى والقبلى وتركزت فى الأرياف والقرى بصفة خاصة .

ووصل الأمر بالتحزب فى بعض المجالات الإنتخابية أننا سمعنا شعارات غريبة منها مثلا . لو رشح الوفد حجرا لانتخبناه » وهى صورة مأساوية للحياة النيابية فى مصر ما قبل الثورة . فكأن الوعى قد فقد فى مصر إلى درجة أن المواطنين كانوا منافسين وراء الوفد بلا أدنى معارضة . . أو رأى . . أو فهم ووصل الأمر بالأستاذ أحمد حسين أن طبع فى أحد منشوراته يقول : —

« لا كرامة للمواطنين بغير أحمد حسين » . لا نجاح لمصر بغير أحمد حسين » لا مجلس نواب بغير أحمد حسين » ورغم الدور الذى لعبه أحمد حسين فى يقظة الوعى الثورى فى مصر ورغم اعتقادى أنه كان على رأس حزب متطور إذا ما قيس بصورة بقية الأحزاب إلا أن ما أريد أن أقوله أنه لا كانت للمواطنين كرامة ،

ولا نجحت مصر ، ولا كان لها مجلس نواب ، إذا كان توافر هذا كله لها . . رهينا بشخص . . أيا كان إسمه . . وأيا كان عمله . . وأيا كان مركزه أو موقعه .

لقد كان موسم الإنتخابات فى مصر — ولا زال إلى حد ما — هو موسم الحصاد لقسم الإعلانات وموسم الحصاد للناخبين .

أما الظاهرة السادسة فهى أنه لم يكن للمبادىء أو البرامج أثر فى الدعاية ولا كلمة عنهما عند الناخبين ولذا لستغرب رغم الحياة النيابية فى مصر ووجود برلمان أن مصر ،ظلت فى ظلم وجهل وعرى وجوع .. حريات مكبوتة .. كرامات مهدرة . غلاء فاحش لعامة الشعب .. انين من ذوى الدخل المحدود .. لقد كانت حقا الواجهة مغرية ولكنها كانت تخفى وراءها ما لا نستطيع إلا أن نبكى لأجله .

أما الظاهرة السابعة فهى تهجم الزعامات بعضها على بعض عقب كل انتخاب أو قبل تشكيل برلمان جديد .. صحيح أنه حدثت بعض الإتحادات بين زعامات الأمة وكانت هذه بسبب ضغط الرأى العام والشباب بالذات ، وكان لذلك أثره فى تحقيق بعض الإنتصارات ، نذكر من ذلك اتحاد الزعماء سنة ١٩٢٦ والذى أدى إلى أن وزارة زيور تجبر على تقديم استقالتها ، ثم اتحاد سنة ١٩٣٥ والذى أدى إلى عودة دستور سنة ١٩٢٢ . ثم اتحاد سنة ١٩٤٦ والذى أدى إلى عرض قضية مصر على الأمم المتحدة وإلى تكوين لجان ثورية أقلقت الإحتلال البريطانى. ولكن كل ذلك كان استثناء فى سير الحياة السياسية عامة والنيابية بصفة خاصة .

ولقد كان أشهر تعبير أطلق على حكومة صدقى باشا سنة ١٩٣٠ ما وصفه بها محمد حسين هيكل رئيس حزب الاحرار الدستوريين حيث قال عنها « أنها حكومة لا ترضى بها أمة من البغايا » وأطلق مكرم عبيد باشا على النحاس باشا على النحاس باشا فى جريدة الكتلة إسم « السير مصطفى النحاس » متهكما على

الزعيم الوفدى بأنه أقرب للمصالح الإنجليزية . وردت صحف الوفد تصف مكرم عبيد باسم « ابن دميانة » .

ومن أغرب الظواهر فى حياتنا النيابية ما حدث من وفاة أو اغتيال داخل البرلمان .. ففى يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ افتتح البرلمان وانعم الملك على حسن صبرى باشا رئيس الوزراء بالوشاح الأكبر من نيشان محمد على ، وكانت أمنية حسن صبرى أن ينال هذا الوشاح وبعد أن نال هذه الأمنية سقط حسن صبرى وهو يلقى خطاب العرش أمام البرلمان وبحضور الملك ومات فى التو واللحظة. وحسن صبرى هذا كان وفديا ثم أصبح عضوا فى مجالس الشيوخ حتى وصل إلى منصب نائب لرئيس المجلس وكانت أمنيته أن يصبح وزيرا ورأى أن أقصر الطرق إلى ذلك هو التقرب إلى القصر وفعلا عين فى وزارة عبد الفتاح يحيى فى منصب وزير المالية وظل يتقلب فى مناصب الوزراء حتى أصبح فى عام ١٩٤٠ رئيسا للوزراء .

كما قتل الدكتور أحمد ماهر عندما كان يعبر البهو الفرعونى الذى يربط بين مجلس الشيوخ والنواب وبذلك كان أول رئيس وزراء يغتال داخل البرلمان المصرى ..

الحياة النيابية قبل الثورة :

أما الظواهر الأخرى للحياة النيابية فى مصر ما قبل الثورة فيمكن تركيزها فى الآتى : —

١ — غلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية فلم يحدث أن سحب برلمان الثقة من الوزارة وهكذا فإن التجربة المصرية كانت على النقيض للمبادىء البرلمانية حيث كانت الوزارة تختار وتخضع البرلمان وليس العكس .

٢ — نقص نسبة الذين يشاركون فى الإنتخابات إلى المقيدين فى السجلات

مع وجود إقبال على هذه الإنتخابات وقت اشتراك حكومة إدارية أو محايدة في تسيير دفة الإنتخابات ففى انتخابات سنة ١٩٢٤ كانت نسبة من شاركوا في هذه الإنتخابات ٩٦ ٪ من عدد الناخبين المسجلين رسميا ثم تناقصت سنة ١٩٢٦ حتى وصلت إلى ٦٤ ٪ واستمر التناقص حتى وصل إلى ٥٩ ٪ فى انتخابات سنة ١٩٣٨ ثم تدهورت حتى أصبحت ٥٤ ٪ فى انتخابات سنة ١٩٤٥ إلا أنها ارتفعت نسبيا سنة ١٩٥٠ لتصل إلى ٦١ ٪ .

٣ — كانت صورة الحياة النيابية من حيث استكمال الشكل الديموقراطى قبل قدوم الإحتلال البريطانى أفضل بكثير بعد حدوث هذا الاحتلال فلو تتبعنا تطور الهيئات النيابية والبرلمانات المصرية لوجدنا مجلس شورى النواب يستمر من ١٨٦٦ إلى سنة ١٩٦٩ أما الهيئة النيابية الثانية فقد كانت من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٨٧٣ أما الهيئة النيابية الثالثة فقد كانت من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٨٧٩ وإذا كانت كل هيئة نيابية قد أكملت مدتها القانونية وهى ثلاث سنوات فانه تم أيضا لكل هيئة عقد ثلاث أدوار انعقاد ويلاحظ أن الحياة النيابية خلال تلك الفترة قد تعطلت من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٨٧٦ .

ثم يحى مجلس شورى النواب المصرى سنة ١٨٨١ حيث تنتخب الهيئة النيابية الأولى وىمارس دورة الإنعقاد الأولى من ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ حتى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ ثم نكبة الإحتلال البريطانى حيث تشكل المجالس الشكلية والتى تمثلت فى مجلس شورى القوانين والذى استمر حتى سنة ١٩١٣ (منذ سنة ١٨٨٣) أى لمدة ثلاثين عاما وكانت مدة الهيئة النيابية خلال تلك الفترة خمس سنوات وعقدت الهيئة النيابية الأولى سبعة أدوار واستمرت الهيئة النيابية الأولى من ٢٤ نوفبر سنة ١٨٨٣ حتى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ والهيئة النيابية لمجلس شورى القوانين عقدت ست دورات بدأت منذ فبراير سنة ١٨٩٠ حتى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٥ أما الهيئة النيابية الثالثة فقد عقدت ست دورات انعقاد بدأت

منذ فبراير سنة ١٨٩٠ حتى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٥ أما الهيئة النيابية الثالثة فقد عقدت ست دورات انعقاد بدأت من أول فبراير سنة ١٨٩٦ حتى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠١ أما الهيئة النيابية الرابعة فقد بدأت دورة انعقادها فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٢ وعقدت ست دورات بدأت فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٨ وانتهت فى ٣١ مايو سنة ١٩١٣ .

وخلال تشكيل مجلس شورى القوانين وانعقاد هيئته النيابية كانت هناك الجمعية العمومية بهيئاتها. وقد عقدت الجمعية العمومية ٥ هيئات نيابية وكل هيئة نيابية عقدت ثلاث دورات وكانت مدة استمرار كل هيئة أربع سنوات (بينما كانت مدة هيئة مجلس شورى القوانين خمس سنوات) .

ويمكننا مجاوزا أن تعتبر أن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية يمثلان برلمان أحدهما له شكل المجلس النيابى ،والثانى له شكل مجالس الشيوخ ثم تتشكل الجمعية التشريعية والتى عقدت فقط دورة واحدة واستمرت منذ ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ حتى ١٧ يونيو سنة ١٩١٤ .ونظرا لظروف الحرب رأت الحكومة تأجيل انعقاد الدور الثانى للجمعية وصدر مرسوم بذلك فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ثم توالت المنشورات المؤجلة لإنعقاد الجمعية .

وهكذا قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ تم تشكيل ٣ هيئات برلمانية فى عهد اسماعيل ثم تشكلت هيئة برلمانيه فى عهد الثورة العرابية ثم ٦ هيئات فى عهد الإحتلال أى أنه قبل عصر الاستقلال كان هناك عشرة هيئات برلمانية قد انتخبت أو اختيرت .

برلمانات ما بعد دستور ١٩٢٣ :

أما بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ فقد تشكلت أيضاً عشر برلمانات لم يكمل أى برلمان منها مدته القانونية الدستورية فالهيئة النيابية الأولى التى مارست عملها

١٥ مارس سنة ١٩٢٤ عقدت دورتين فقط الأولى انتهت فى ١٠ يوليو سنة ١٩٢٤ ،والثانية بدأت فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ،واستمرت اثنى عشر يوما أى حتى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وفى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، وفى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ صدر مرسوم بحل مجلس النواب .

أما البرلمان المصرى الثانى بعد الدستور فقد اجتمع فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ ولكن صدر قرار حل هذا البرلمان فى نفس اليوم وبعد ٩ ساعات من انعقاده .

أما البرلمان المصرى الثالث فقد اجتمع فى ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ وعقد ثلاث دورات انتهت فى ٢٨ يونيو ١٩٢٨ حيث صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمانى لمدة شهر ثم صدر مرسوم بحل البرلمان فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ .

أما البرلمان المصرى الرابع فقد اجتمع فى ١١ يناير سنة ١٩٣٠ ، وعقد دورة واحدة انتهت فى ١٧ يونيو من نفس العام وفى ٢٢ يونيو صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ،وفى ١٢ يوليو صدر مرسوم بحل البرلمان وهكذا كنا دوما نرى أنه يسبق حل البرلمان قرار بتأجيل اجتماعاته لمدة شهر .

أما البرلمان الخامس والذى انتخب فى ظل دستور سنة ١٩٣٠ الذى أصدرته حكومة صدقى باشا . هذا البرلمان عقد أربع دورات عادية بدأت فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ ،وظلت حتى ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤ ،ولكن لم يكمل مدته التشريعية ففى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ صدر مرسوم بحل البرلمان .

أما البرلمان المصرى السادس فقد عقد ثلاث دورات عادية ودورتين غير عاديتين ،ولكن لم يستمر هذا البرلمان أكثر من سنتين حيث عقدت دورة الانعقاد العادية الأولى فى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ وانتهت دورة الإنعقاد العادى الثالث فى ٣ يناير سنة ١٩٣٨ وفى ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ صدر مرسوم بحل مجلس النواب .

ولقد كان أبطال الانقلاب الدستورى فى مصر شخصيات سياسية رغم ماضيها

إلا أنها أساءت إلى الشعب المصرى وإلى الحياة النيابية رغم أنها قد تكون حسنة النية أو مؤمنة بأن التطور الفجائى الد ،وقراطى للشعب سوف يضره ونخص بالذكر من هؤلاء السياسيين أحمد زيور باشا ، محمد محمود باشا ، اسماعيل صدقى باشا أما البرلمان المصرى السابع فقد عقد خمس دورات عادية بدأت فى ١٢ ابريل سنة ١٩٣٨ وانتهت فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ ودورة انعقاد غير عادى فى أكتوبر سنة ١٩٣٩ وقد صدر قرار بحل مجلس النواب سنة ١٩٤٢ (٧ فبراير) .

أما البرلمان المصرى الثامن فقد عقد ثلاث دورات عادية ابتداء من ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢ وانتهت فى ٩ أغسطس سنة ١٩٤٤ وإلى جانب هذه الدورات فقد عقد دورة انعقاد غير عادى فى سبتمبر سنة ١٩٤٣ ولكن لم يلبث أن صدر قرار بحل مجلس النواب فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٤ .

أما البرلمان المصرى التاسع فقد عقد خمس دورات عادية بدأت فى ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ وانتهت فى ٨ أغسطس سنة ١٩٤٩ كما عقد دورة غير عادية فى أكتوبر ١٩٤٥ وهذا البرلمان المصرى التاسع هو أول برلمان بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ يكمل مدته القانونية والدستورية كما أنه كان البرلمان الوحيد الذى لم يصدر قرارا بحله

أما البرلمان المصرى العاشر فقد عقد ثلاث دورات عادية بدأت فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ وانتهت فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢ وعقد هذا البرلمان دورة انعقاد غير عادى فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وانتهت فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

دور مجلس الشيوخ :

أما عن مجلس الشيوخ المصرى فقد عقد بعد تكوينه فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ خمسة أدوار عادية انتهت فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٨ ثم صدر قرار بحل مجلس الشيوخ لأول مرة فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٢٨ وتكون مجلس شيوخ جديد عقد أولى دوراته فى ١١ يناير سنة ١٩٣٠ وظل طبقا لمدته عشر سنوات يتجدد نصفهم كل خمس سنوات وعقد مجلس الشيوخ المصرى دورته الثانية والعشرين العادية والتى بدأت فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ وكان من المفروض أن تنتهى فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢ لولا قيام ثورة ٢٣ يوليو .

ولم تسجل مصر طوال حياتها النيابية الديموقراطية إلا ثلاثة انتصارات هى الانتصار فى معركة الغاء الإمتيازات الأجنبية والانتصار فى معركة الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى فى السودان والانتصار فى عودة دستور سنة ١٩٢٣ ..

ولم يكن الشعب بعيدا عن هذه المعارك بل كان هو مؤججها وأول من ضحى فى سبيلها كما كان هو الذى قدم القرابين على مذبحها حتى تنجح وتحقق أهدافها عدا ذلك كله فان الحياة النيابية فشلت فى حماية المواطنين من الغلاء ومن ارتفاع الأسعار وفشلت فى تحديد الملكية الزراعية وحل المشكلات الاجتماعيه وفشلت أكثر من ذلك فى تدبير حماية الوطن من الاستعمار وحماية المواطن من الاستغلال ..

وهكذا يمكننا أن نقول أن مصر شاهدت عشرين ، برلمانا منتخبا قبل ثورة ٢٣ يوليو عشرة قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ ، عشرة بعد صدور هذا الدستور وإذا ما أضفنا لتاريخنا الشكلى النيابى فى عصر الحملة الفرنسية وقت أن كون نابليون الديوان الوطنى ثم أشكال المجالس التى حاول محمد على أن يكونها وأن يستعين بها الحكم البلاد لتأكد لنا بعد كل ذلك أن الديموقراطية المصرية جذور تعود إلى سنوات بعيدة فى أعماق التربة المصرية .

الفصل السابع

عوامل انهيار الحياة النيابية

بعد عرض السطور السابقة من هذه الدراسة نطرح عدة أسئلة عن هل حقا عاشت مصر حياتها النيابية بلا قلاقل أو أزمات ؟ . وهل تركت الشعب حرية ممارسة حقوق الديمو قراطية ؟ وهل وقف الشعب موقف المتفرج من التلاعب باقداره والعبث بقدسية الدستور الذى تكررت الاعتداءات عليه ؟ .

وللاجابة على هذه التساؤلات نقول .. أن ما حدث بعد الثورة من تجاوزات السلطة ومن اعتداءات على كرامة الإنسان ومن تحكم لمراكز القوى ومن انتهاك لسيادة القانون ومن سيطرة الطبقة الجديدة التى نبتت مع حكم العائلات . . كل هذا جعل الكثيرون يترحمون على أيام ما قبل الثورة ، ويقارنون بين الدور الذى كان يلعبه حقا البرلمان فى الماضى . . ولكن لم تكن الحياة النيابية فى مصر قبل الثورة الا صورة مشوهة للمعنى النيابى ولم تتمتع البلاد بأى نوع من الحكم الديموقراطى .. ولكن للحق وللتاريخ لم يقف الشعب المصرى موقفا سلبيا تجاه ما يدور من حوله . بل أن الدماء الطاهرة الزكية اريقت فى ساحة الدفاع عن الدستور .. ولا يجب أن ننسى فى هذا الصدد ما حدث فى انتخابات سنة ١٩٥٢ حيث قامت حركة العمد فى انحاء كثيرة من المملكة المصرية آنئذ وكانت أهم مراكز القطر المصرى التى اضرب كل عمدها هى مركز بنى مزار — التابع لمديرية المنيا — وقد رفض هؤلاء العمد استلام كشوف الانتخابات لأنهم أحسوا أنها مفروضة عليهم وأن معظمها لا يمثل وجه الحقيقة ، ولقد قد قبض على هؤلاء العمد وقدموا للمحاكمة حيث تولى الدفاع عنهم وليم مكرم عبيد ، كامل البندارى ، محمود عزمى ، رمزى

وهبى ، محمد على باشا ، أحمد بك مصطفى ، توفيق .وس وصليب سامى وعبد العزيز فهمى ، زكى فيلبون ، محمد محمود جلال .. وقد انضم مشايخ القرى إلى العمد فى هذه الحركة ، كما حوكم عمدة المحلة الكبرى نعمان باشا الأعصر ، ومحمود بك الصاوى عمدة بلدة « الكنيسة » مركز طنطا الذى كان أول عمدة يصدر عليه حكم الحبس بسبب امتناعه عن تسلم دفاتر الانتخابات .

ولقد كان ضمن النصوص الجيدة فى تكوين المجلس النيابى على عهد اسماعيل هو ارتباط القانون الانتخابى بالتعداد السكانى وعدم جواز انتخاب الداخلين فى السلك العسكرى .. وكان المجلس لا ينعقد جلساته إذا غاب ثلث اعضائه وكان العضو الذى يتغيب أكثر من ثلاث مرات بدون عذر مقبول تسقط عضويته وينتخب غيره فورا .

وكان لا يجوز لعضو المجلس أن يجمع بين عضوية أكثر من لجنة واحدة .

وهكذا يمكننا أن نقرر أن الكثير من الحياة النيابية كان يضم سطورا مضيئة فى تاريخنا ولذا فانه ليس من المصلحة أن نسير وراء الدعوة التى تحاول هدم معالم الماضى بحجة أن هذا الماضى كله كان سوءا أو سلبيا أو فاضحا أو مخجلا .. ويتعللون فى ذلك بأن هذا سوف يتيح لهم فرصة البناء الجديد .. ولكن هؤلاء ينسون أو بمعنى أدق يتناسون أن هذا البناء الجديد إذا تم بهذه الطريقة فسوف يكون بناء على انقاض .. انقاض أمة واشلاء شعب جريح ينكر عليه سنوات نضاله وحياة كفاحه .

ارادة الشعب :

وللمعرفة فان ماضينا فى النصف الأول من القرن العشرين لم يكن كله ظلما ولا ظلاما لقد كانت ارادة الشعب فى هذا الماضى أقوى من الظلم وكان اشعاع الفكر عليه أقوى من الظلام . ومن خلال هاتين القوتين إرادة الشعب واشعاع

الفكر ولدت الديموقراطية المصرية . ولدت وكانت تنمو فى قلوب الشعب أكثر مما فى قلوب السلطة .

ولقد كانت هذه الديمقراطية الشعبية البحتة أمانا للفرد وضمانا للمجموع بين كل عناصر الطغيان .

ومما يؤسى له أن الباحثين وقفوا فى الديموقراطية عند باب واحد من أبوابها هو باب الحكم على أساس النظرية التقليدية للديموقراطية القائلة أنها حكم الشعب بالشعب لكن ذلك لم يحقق لمصر تماما .. كان الشعب المصرى سجينا فى ديموقراطيته لكنه فى ذات الوقت كان حرا فى أعماقه . ولقد كانت جناية ثورة ٢٣ يوليو على الشعب المصرى خلال حكم مراكز القوى أنها قتلت الحرية داخل أعماق هذا الانسان وأشعرته بالاغتراب فوق أرض وطنه .

لقد كان النظام الملكى بكل أدواته سببا فى تعطيل الحياة النيابية، وقتل الفكرة الديموقراطية فى مصر بسبب تطلع ساكن قصر عابدين إلى السلطة الديكتاتورية وجشعه إلى الحكم بغير رقيب فلقد قام الملك بمخالفة الدستور وتعطيله وإقالة حكومات الأغلبية فى معظم الأحيان .. وكانت أغلب الانتخابات التى أجريت فى مصر قبل الثورة خاضعة للتزوير وظلت الأصوات الخاصة بالناخبين تبـــاع وتشترى وبالذات فى المناطق الريفية ..

ففى عهد الملك فؤاد (١٩٢٢ — ١٩٣٦) مع عدم نسيان أنه كان سلطانا منذ سنة ١٩١٧ عقب موت حسين كامل ثم أصبح ملكا بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢) عطل الدستور ثلاث مرات .. وبعد سبع سنوات فقط من صدور الدستور عاشت مصر بلا دستور حتى جاء دستور سنة ١٩٣٠ ، الذى زاد من سلطات الملك قبل نواب الشعب وارادة الأمة . وخلال الفترة البرلمانية التى عاشتها مصر منذ سنة ١٩٢٤ (٥ مارس ١٩٢٤ افتتاح أول برلمان مصر) وحتى سنة ١٩٥٢ (يونيو) الغاء آخر البرلمانات المصرية . . خلال تلك الفترة لم يكمل أى

برلمان من البرلمانات المصرية العشرة التى تشكلت مدته الدستورية باستثناء برلمان سنة ١٩٤٥ .

ولم يحدث أن قدمت وزارة استقالتها لأنها لم تحصل على ثقة البرلمان أو لأن البرلمان سحب الثقة منها .

ولعبت الادارة (من خلال الحكومات الفردية وحكومات الاقلية) إلى جانب الملك وحاشيته دوراً رئيسياً فى توجيه السياسة البرلمانية وتعطيل مواد الدستور مستندين إلى الأحكام العرفية وقوانين الطوارىء . . وكان أصدق تعبير يمكن أن يطلق على مصر فى ذلك الحين أنها كانت دولة بوليسية يحكمها ديكتاتور متخفى ومع ذلك كانت تملك برلمانا .

انتخابات ١٩٥٠ :

ولقد دخل انتخابات سنة ١٩٥٠ ستة أحزاب مصرية كان أولها حزب الوفد الذى تقدم بـ ٢٩٦ مرشحا نجح منهم ٢٢٦ وكانت نسبة المقاعد التى حصل عليها ٧٠٪ أما حزب الأحرار الدستوريين فقد تقدم بـ ١٠٨ مرشحا فاز منهم ٢٧ أى بنسبة ٨٪ من المقاعد أما الحزب الوطنى فقد تقدم بـ ١٦ مرشحا فاز منهم ٦ أى بنسبه ٢٪ أما الحزب السعدى فقد تقدم بـ ١٧٠ مرشحا وكانت هزيمته نكراء إذ نجح منهم فقط ٢٨ أى بنسبة ٩٪ أما حزب الكتلة فقد تقدم بـ ٢٩ مرشحا وكانت النتيجة أن لم ينجح أحد . ولذلك نعتبر أن انتخابات سنة ١٩٥٠ كانت بمثابة حكم الاعدام لحزب الكتلة . وقد تقدم الحزب الاشتراكى بثلاث نواب نجح واحدا فقط . أما المستقلون فقد تقدموا بـ ٣٤٥ مرشحا نجح منهم ٣١ أى بنسبة ١٠٪ وكان اجمالى من تقدم من المرشحين ٩٧٧ مرشحا نجح منهم ٣١٩ ولقد كانت الموضوعات التى فجرت داخل هذا البرلمان من الضخامة بحيث لا تتسع لها صفحات هذا البحث فلقد أثيرت فيها قضية الأسلحه الفاسدة ، والتشريعات

المكبلة للصحافة وقوانين الغاء المعاهدة المصرية البريطانية ولا شك أن هذا البرلمان كان رغم قصر مدته أعظم البرلمانات المصرية وأكثرها حركة إلى حدما .

والحق والتاريخ ، فان حزب الوفد — فى بداية تشكيله — كان يقود الحياة البرلمانية قيادة سليمة ولعل خير ما قدمه حزب الوفد لنجاح الحركة النيابية صهر عنصرى الأمة من مسيحيين وأقباط وليس أدل على ذلك من تراجع نسبة الاقباط فى مجالس النواب المصرية بتراجع نفوذ الوفد وشعبيته وغلبة الاتجاه الرجعى فى الانتخاب . ففى سنة ١٩٢٤ كان عدد أعضاء المجلس ٢١٤ عضوا وصل عـــدد الأقباط منهم إلى أكثر من ٦٥ عضوا ، أما فى سنة ١٩٣٠ فقد بلغ عدد الأعضاء ٢٣٥ وصل عدد الأقباط منهم ٢٣ وفى سنة ١٩٤٢ كان عدد الأعضاء ٢٦٤ عضوا وصل عدد الأقباط ٢٩ أما فى سنة ١٩٥٠ فقد كان الأعضاء ٣١٩ عضوا بلغ عدد المسيحيين ١٠ أعضاء .

وقد جاء فى خطاب سعد زغلول زعيم الوفد إلى الملك فؤاد بمناسبة قبول سعد تشكيل وزارته الأولى ، « لقد لبثت الأمة زمانا طويلا وهى تنظر إلى الحكومة نظرة الطير الصائد لا الجيش القائد ، وترى فيها خصما قديرا يدبر لها الكيد لا وكيلا أمينا يسعى لخيرها وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيراً سيئاً فى إدارة البلاد وعاق كثيراً من تقدمها .

ولقد كان برلمان مصر الأولى وهو أول برلمان وفدى ، نموذجاً رائعاً لقلعة نموذجاً رائعا لقلعة ديمقراطية تمثل الحياة النيابية فى مصر . ويعتبر هذا البرلمان هو البرلمان الأم لكل البرلمانات التى أتت بعد ذلك فى الشرق الأوسط وقد أجريت الانتخابات لهذا البرلمان وكانت نزيهة بشكل لم يسبق له مثيل لدرجة أن رئيس الوزراء الذى أجرى الانتخابات رسب فيها .

وافتتح البرلمان يوم السبت الموافق ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وكان يوما رائعاً فى تاريخ مصر إلى درجة أن أمير الشعراء أحمد شوقى أشاد بهذا اليوم فى أبيات خالدة حيث قال :

مصر إذا ما راجعت أيامها

لم تلق للسبت العظيم مثيلا

البرلمان غـــدا يمد رواق

ظلا على الوادى السعيد ظليلا

قل للشباب اليوم بورك غرسكم

دبت القطوف وذللت تذليلا

ولقد كان من حسن حظ مصر أن كان الرئيس الذى أشرف على بدء الحياة الدستورية لمصر هو سعد زغلول الذى كان مؤمنا بالديمقراطية وسيادة الأمة والبرلمان.

ورغم أن هذا البرلمان الوفدى لم يستمر انعقاده فى دورته الأولى أكثر من أربعة أشهر إلا أنه فى هذه المدة القصيرة تعددت جلساته فعقد مجلس النواب ٦٩ جلسة كما عقد مجلس الشيوخ ٣٩ جلسة وكان أهم القرارات التى أصدرها حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال من الميزانية وضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية، وسحب المبلغ المودع فى بنك انجلترا من الاحتياطى ووضع نظام يجعل العملة المصرية مستقلة عن العملة البريطانية، وتأليف لجنة لوضع مشروع قانون التعليم الاجبارى وإنشاء ديوان المحاسبة وبيع أكبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار المزارعين... وبرهن النواب والشيوخ على استقلالية فى الرأى وكانوا يحكمون.

عوامل انهيار الحياة البرلمانية

ومع كل ذلك فإن المحلل السياسى المحايد يدرك تماما أن الحياة البرلمانية قبل سنة ١٩٥٢ خضعت لمجموعة من العوامل أثرت فيها وأدت إلى انهيارها.

أول هذه العوامل هو عدم وضوح الفكر الديموقراطى لدى القائمين على تطبيقه وبالتالى أدى هذا إلى ارساء الكثير من المفاهيم الخاطئة للصورة النيابية

سواء من ناحية الناخب أو المرشح . وأدى عدم هذا الوضوح إلى إتاحة الفرصة للعناصر الديكتاتورية أن تسيطر وتجد المجال أمامها فسيحا لتحكم انفرديا

أما ثانى هذه العوامل فهو الرغبة الملكية السامية فى التطلع نحو الحكم الأوتوقراطى . . أى الحكم المطلق . . . وكان الملك فؤاد يحتقر الصفات الأخلاقية للسياسيين المصريين وفى لقاء له مع « دافيد كيللى » المستشار البريطانى بمقر المندوب السامى فى سنة ١٩٣٤ قال فؤاد :

« أن المصريين لايناسبهم الحكم البرلمانى ... ومصالح الانجليز فى مصر استراتيجية وأنا أقدر من أحافظ عليها ، فلم لا تتركونى أحكم مصر بالطريقة التى أريدها لأنى أعرف واتقن هذه المهمة ... ولا تتدخلوا فى شئون مصر الداخلية وأنا مستعد لأن أترك لكم جميع المصالح الاستراتيجية » ووجد الملك فؤاد - تماماكما وجد من بعده الملك فاروق — بعض الزعامات التى التى تساعده على الحكم الديكتاتورى. ذلك أن دستور صدقى سنة ١٩٣٠ أعطى الملك صلاحيات واسعة وسلطات تكاد تكون مطلقة . كما أن محمد محمود إرضاء الملك عطل الدستور وحكم بالإرهاب ، وعندما أجرى إسماعيل صدقى انتخابات سنة ١٩٣١ قاطعها الوفد وتمكن صدقى من تزويرها لحصل حزبه المعروف باسم حزب الشعب على الأغلبية فى مجلس النواب .

وخلال فترة العشر السنوات التالية لإقرار دستور سنة ١٩٢٣ جدت على مصر أمور . حيرت المراقبين والمؤرخين ولم تتمتع قط بأى استقرار سياسى حيث كانت تتلاعب بها الأقدار وترك الاحتلال الموقف بصفة مؤقتة للصراعات الداخلية حيث نسى الزعماء القضية الرئيسية وهى تحقيق الجلاء ، وسعوا إلى الوصول إلى كراسى الحكم أو المناداة بالدستورو التشدق بالحكم النيابى .

ورغم تعهد بريطانيا منذ سنة ١٩٣٠ أنها لن تتدخل فى شئون مصر الداخلية إلا أن سير « برسى لورين » المندوب السامى فى مصر أرسل برقية إلى وزارة

الخارجية البريطانية فى سنة ١٩٣٤ يقول فيها ظلت سلطة الملك فى مصر تحطم أية محاولة لإرساء قواعد الديموقراطية أو التوسع فى سلطة الشعب ولكن لا يعنى ذلك أن الجماهير وقفت ساكنة أو أن بعض الزعامات تقاعست عن أداء واجبها ... ذلك أن التاريخ بالمرصاد للطغاة كما أن الشعوب تسلك سبيلها رغم أنف المستبدين بها . . فسعد زغلول تصدى رغبة الملك تعيين ٢/٥ مجلس الشيوخ وأصر على أن ذلك يتم من خلال مجلس وزراء الملك . كما كان لمصطفى النحاس بعض المواقف المشهودة قبل الملك فاروق للحد من أوتوقراطيته.

المعارضة أيام فاروق :

وفى هذا البرلمان وجدت المعارضة ولم تكن من جانب الأحزاب الأخرى فقط بل لقد كانت من جانب الوفديين أيضا . . وفى بعض المسائل الهامة خذل نواب الحكومة حكومتهم وأصروا على قراراتهم التى كانت بوحى من ضميرهم .

لقد دافع الشعب المصرى عن جذور الديموقراطية وظل يرعاها رغم حكم الطغاة . وكانت هناك ديموقراطية فطرية رغم كل الحركات المضادة . وظل الشعب يناضل حتى انتصر فى النهاية فقد كان ذلك هو حكم المنطق والتاريخ.

لقد هز استهتار الملك ضمير الشعب بالسخط وأخذ هذا السخط طريقه إلى قاعة مجلس النواب فوقف بعض أعضاء المجلس — وكانوا قلة بالطبع — يندون بما يحدث من رأس الدولة وحاشيته نذكر من هؤلاء النائبين الشابين اذ ذاك فى (برلمان ١٩٤٥) الدكتور نور الدين طراف والمهندس الزراعى ابراهيم شكرى

على أن شيئا أخطر من هذا التنديد قد ظهر فى مجلس الشيوخ . . حيث تقدم محمد خطاب بمشروعه لتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا للفرد . وكان هذا

الاقتراح بمثابة قنبلة ألقيت فى مجلس الشيوخ إلى درجة أذهلت الجميع فلم يعترض أحد على الاطلاق ولكن فى ذات الوقت لم يوافق عليه أحد .

وبقيت هذه الصرخة التقدمية معلقة دون الرفض أو القبول كعلامة على الطريق . . وقد أراد عضو الشيوخ الدستورى جلال فهيم باشا أن يحصل مشروع زميله على حق الحياة فتقدم بمشروع أكثر فاعلية وهو أن يكون نصاب الملكية الزراعية بالنسبة للاسرة خمسمائة فدان بشرط أن يتم التطبيق على كل أسرة على حدة بعد وفاة مورثها .

ولقد كان مشروع جلال فهيم ذكيا ومن الصعب معارضته ، ولكن القصر الملكى كان خبيثا فقد وجد الحل لينصرف جلال فهيم عن مشروعه بأن عينه وزيرا حتى تشغله شواغل الوزارة عن موقف الدفـــاع عن مشروعه الذى لم ير النور .

ولقد كان للمثقفين والعلماء دور بارز فى الحياة النيابية قبل الثورة وكان تعديل جداول الانتخابات يتم سنويا حيث كانت تشكل لجنة خاصة تعيد فحص هذه الدوائر وتحذف الموتى وتقيد المطلوب قيدهم ومن أصبح لهم حق الانتخاب .

ووضعت القوانين المشددة لمنع التزوير حيث وصل الأمر لضمان حيدة الانتخابات أن نص قانون الانتخاب أن المكلف بأخذ أوراق الانتخاب أو تعدادها أو فتحها إذا أخفى شيئا منها أو أضاف إليها أو بدل فيها أو قرأ غير المكتوب يعاقب بالغرامة والحبس ولكن ذلك لم يطبق قط وكان مجرد كلام نظرى .

وكان من يأخذ أو يعد بأنه يأخذ رشوة أو هدية ليعطى رأيه أو ليمتنع عن عن إعطاء الرأى يعاقب بالغرامة أو الحبس وكذلك من يجبر ناخبا على انتخاب مرشح معين يعاقب بالحبس أو الغرامة ..

تلك كلها صور مضيئة للحياة النيابية فى مصر ما قبل الثورة . . وكانت وظيفة النيابة لا تجتمع مع أية وظيفة مدنية أو عسكرية . وإذا وقع الانتخاب على أى من موظفى الحكومة فلا يقبل نائبا إلا بعد استعفائه من منصبه، كما كان لا يجوز الجمع بين منصب العمده أو شيخ البلد وبين وظيفة عضو فى مجلس الشورى (شورى القوانين) أو الجمعية العمومية ولكن كان يجوز الجمع بين احداها وبين وظيفة عضو فى مجلس المديرية .

وكان عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها . ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التى تعينه توكيله بأمر على سبيل الإلزام . وكان للمرشحين الحق دائما فى الدخول إلى قاعة الانتخابات ، كما كان العضو المنتخب يتقاضى مرتبا سنويا أشبه بمكافأة قدرها ٤٨٠ جنيها أى فى حدود ٤٠ جنيها فى الشهر وكان يستثنى من ذلك الوزراء ووكلاء الوزارات البرلمانيين ، فهم لا يتقاضون شيئا .

غياب النواب عن الجلسات :

ومن جانب الاشعاعات المضيئة لدى الحياة النيابية السابقة كانت المسئولية تحترم وكانت نسبة الغياب ضئيلة والغياب بدون عذر كان ظاهرة غير معروفة على الاطلاق . ولكن رغم ذلك بقيت أمامنا مشكلة صياغة الحكم النهائى على التجربة النيابية فى مصر .

والحق أن مصر عاشت فى أمس الحاجة إلى زعامات وطنية بالمعنى الحقيق لمقاييس الزعامة فابتداء من فترة الثلاثينات لم يكن بين زعماء مصر من استطاع أن ينسى نفسه ليذكر واجبه ولا من استطاع أن ينسى حزبه ليذكر وطنه .

ولم يكن بين زعامات مصر من ملك الاستعداد النفسى لايجاد حل لكل مشكلة أو من كان ذا قدرة على التنبؤ بالحوادث قبل وقوعها حتى يتسنى له التأهب لمواجهتها بحنكة ودراية والحقيقة اننا إذا كنا نجد فى زعامات مصر قبل الثورة من آمنوا بالسياسة كانوا فاقدى الحس الشعبى . . ولم يكن هناك ايمان بالمبادىء

بقدر ما كان هناك دفاع عن المصالح . ولعل الصبر هو صفة لم يتحل بها أى سياسى مصرى سابق . مع أن صفة الصبر من أهم الصفات التى يتعين على رجل الدولة أن يتحلى بها .ويروض نفسه عليها إذ لامفر له من انتظار الوقت المناسب وترقب الفرصة الملائمة والبعد عن التسرع والعجلة ما استطاع إلى ذلك سبيلا . وثمة عامل ثان يتوقف عليه النجاح فى حلبة السياسة . لم يعرفه ايضا زعماؤنا . لكى يحسنوا التصرف. إذ من الخير لرجل الدولة ألا يحرك قطع الشطرنج معتمدا على ما يتوقعه من حركات خصمه فمن الجائز أن يخيب ظنه فيكون فشله ذريعا . أن رجل الدولة أشبه بشخص يرتاض فى غابة كثيفة فهو يستطيع السير ولكن يتعذر عليه تعرف المكان الذى يخرج منه إلى السهل المنبسط ولذلك يجدر به أن يسير فى الطريق الواضحة المعالم إن لم تكن به رغبة فى أن يضل هذا الطريق.. أن مهمة السياسى التى لم يدركها الكثير من سياسى العهد الماضى هى مقصورة على التساؤل فى جميع الأحوال عن الاجابة على سؤال يطرح نفسه وهو :

ما هى الفوائد التى تعود من وراء هذا الشىء على بلادى .. ؟ لقد كانت الحياة النيابية فى مصر ما قبل الثورة رغم بعض المكاسب التى حققتها فى سلسلة دائرية من الخوف .. حيث كان الانجليز يخيفون مجلس النواب والطلبة يخيفون مجلس النواب والملك يخيف مجلس النواب والموظفون يخيفون مجلس النواب .

ووصل الأمر ببعض أعضاء البرلمان إلى أنهم كانوا مستائين من عملهم النيابى فقد قال طراف على باشا أحد أعضاء مجلس الشيوخ « لم أعمل شيئا مطلقا إذ لافائدة من العمل .. وكل ما هنا لك أنى تعلمت كثيرا فى أثناء عملى فى المجالس النيابيـة » .

ويقول عضو آخر فى مجلس الشيوخ وهو حسين الجندى بك :

« لافائدة ترجى من حكومات هذا العهد سواء فاوضت أو التجأت إلى الهيئات الدولية لأنها حكومات أقلية ضعيفة لايسندها الشعب » .

لم يستفد الشعب شيئا :

نعم وبلا مبالغة .. لقد كان في مصر قبل الثورة حكم نيابي .. ولكن شعب مصر لم يستفد من هذا الحكم شيئا على الاطلاق وكان يمثل العمال فئة كبار الملاك والرأسماليين .. وبذلك يمكن أن نصل إلى النتيجة الاولى لهذا الحكم بأن مصر حكمت فعلا في ظل الوضع النيابي لصالح نفر من النواب الذين تاجروا .. وانى أعني الكلمة تماما .. بنفوذ النيابة وجعلوا لكل مسمى أو وساطة ثمنا في قائمة الأسعار .. كان الحكم النيابي لصالح الانصار والمحاسيب الذين فازوا بامتيازات وعطايا ما كانوا ليحصلوا عليها إلا بفضل نفوذهم في ظل هذا الحكم الذي ادعى البعض أنه كان حكما نيابيا سليما وحكما ديموقراطيا صحيحا .

لقد كان الحكم النيابي لصالح طائفة من رجال المال والأعمال الذين استغلوا علاقاتهم برجال الحكم لكى يحصلوا على ما يريدون ، ولكى يتهربوا من دفع الضرائب ، ولو كان في مصر في ذلك الحين معهد احصائي لاتجاهات الرأى العام لأوضح هذا المعهد أن الحكم النيابي قبل الثورة لم يعد على شعب مصر بشيء والذين استفادوا من هذا الحكم لم يزيدوا عن نسبه ١٠٪ كان منهم على الاكثر ٧٪ من الأغراب على هذا الشعب .

وكانت دار المندوب السامى تبعث بمذكرات الشكاوى التى كانت تصلها دون رجوع الرقابة وتستحث المصالح على الرد عليها .. ووصل الأمر إلى أن يصير الأجنبي هو الذى ينتظر منه الزعماء الفرج ، وهو الذى يملى ارادته فى التعيين والعزل والدستور قائم والبرلمان موجود .

أن أول نقد يمكن أن يوجه إلى الحياة البرلمانية قبل ثورة سنة ١٩٥٢ هو تطاحن الأحزاب لاعلى تحقيق أمانى الأمة بل على كراسى الحكم » .

ومع كل ما سبق ومهما قيل فى عيوب الحكومات النيابية فهى خير وأصلح من أى نوع من الحكومات الأخرى .

ذلك أن أية أمة بلا برلمان يحميها ويوضح حقوقها وحقوق حاكمها تصبح مهضومة عديمة الأهلية بعيدة عن الحضارة غير موثوق بها من العالم المتمدين .

ولاشك أن ما حدث أصبح ملكا للتاريخ . . وكل شيء تاريخي يستطاع كتابته بصدق إذا تبع الكاتب وحي ضميره .

بقيت كلمة أخيرة . . وهي أن الحياة النيابية وسيلة وليست غاية . . وسيلة لتحقيق الرفاهية والعدالة . . أمل الإنسان المصري الذي تاق إلى تحقيقه خلال مراحل نضاله الطويل ولن تصل إلى ذلك إلا بتضحية كل منا من أجل مصلحة الجميع .

القسم الثانى

الأحزاب السياسية المصرية قبل سنة ١٩٥٢

الأحزاب السياسية المصرية قبل سنة ١٩٥٢

مقدمة تاريخية :

سقطت الأحزاب المصرية فى مصر بصورة فعلية فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ عندما احترقت القاهرة ، ولم يعد لها وجود ثابت فى حياة المجتمع المصرى حيث تأكد أنها كانت أعجز من أن تسيطر على الموقف أو أن تتصدى لديكتاتورية فاروق أو سيطرة الحاشية الملكية المحيطة به .. وإذا كان حريق القاهرة يعنى أن القوى الاستعمارية والرجعية لم تعد تستطيع أن تحكم بالأساليب القديمة ولم تعد تستطيع أن تحتفظ بسلطتها أو بما بقى من سلطتها إلا بصدمة كبرى ودراما مأساوية فى التاريخ المصرى المعاصر .. ولقد جاء حريق القاهرة ليطمن حركة الكفاح الوطنى فى القتال . وكان يعنى أن كل التنظيمات الوطنية والثورية القائمة وكل الايديولوجيات والإتجاهات السائدة أعجز من أن تقنع وتعبىء الأغلبية العظمى للجماهير وتقودها إلى معركة تحرير كاملة ..

وخلال فترة الكفاح الشعبى عقب الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ وضح أن حزب الأغلبية قد تعثر فى قيادة الجماهير وعجز عن قيادة المعركة أو فهم طبيعتها وتبعاتها وكان هذا غير مستغرب منها بحكم مصالحها ونشأتها وتاريخها . بل فوق ذلك لقد عجزت القيادات الشابة داخل حزب الوفد أن تقوم بالمهمة أو أن تدرك روح العصر ومسئوليات الواجب الوطنى ..

وفى ذات الوقت عجزت قيادات أحزاب الأقلية .. تلك الأحزاب التى

ظلت منذ قيامها وعلى اختلاف اتجاهاتها تنمى على حزب الأغلبية تهاونه، وأحيانا تخبطه وخيانته . لم تستطع هذه الأحزاب أن تتضامن فيما بينها رغم أن كثير من الفرص كانت مواتية لها لتحقيق ذلك ..

وإزاء ذلك القصور فى تحمل المسئولية — وازاء فشل النظام كله — تقدم بضعة شباب من الجيش — تلك المؤسسة الوحيدة التى إحتفظت بكيانها بفضل تنظيم داخلها هو تنظيم الضباط الأحرار — قاموا بانقلاب خاطف ذلك المسرح الاستعمارى وقلاع الرجعية التى تحكمت فى مصر لسنين طويلة وأطاحت بها فى مجموعها لأنها كانت نموراً من ورق — فى زمن قصير نسبيا وسهل عليها ذلك لأن النظام القديم أحرق كل الجسور بينه وبين القاعدة الشعبية ودمر الأمل فى نفس الإنسان المصرى وفتح السجون والمعتقلات لأحرار هذا الوطن .

ولقد كان هذا الإنقلاب الخاطف حتمية تاريخية قام بها هؤلاء الثوار .. الذين اذهلهم ما حدث فى الاسماعيلية يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ وماحدث فى اليوم التالى فى القاهرة فى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ — لقد كان تنظيم الضباط الأحرار يعد نفسه — للثورة منذ حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ واتفق أن تقوم الثورة عام ١٩٥٥ وذلك بعد اكتمال تنظيماتها العلنية داخل الجيش أولا ثم بين القواعد الشعبية ثانيا مع وجود برنامج مفصل لها إلى جانب نظرية متكاملة فى الحكم والادارة .

تلك كانت هى خطة ثوار يوليو ولكن تتابع الحوادث ، وانهيار المقاومة البطولية للشعب فى القتال وتصفيتها على يد الوزارات الادارية التى حكمت مصر بعد حريق القاهرة ، إلى جانب إفلاس التنظيمات السياسية القائمة .. ثم الصدام بين الملك والجيش فى ظل وزارة حسين سرى قبيل قيام الثورة بأيام معدودة جعل هؤلاء يخشون المستقبل وكان ضرورة وطنية أن يتقدموا لانقاذ مصر وشرفها من

ذلك الخطر الذى أصبح وشيكا أن يهدد كل شىء ويقضى على الأمل فى نفوس الجماهير . .

ونظرا لما عاناه الشعب من مأساة . . فإنه هرع بكل طبقاته وفئاته للالتفاف حول الحركة الجديدة وقام بتأييدها لأن الثورة كانت تمثل حلما عميقا فى ضمير هذا الشعب طال انتظار تحقيقه .

وإزاء ذلك كله فانه كان طبيعياً بعد التفاف الشعب والتحامه بالجيش وتأييده له فى حركته أن تحول هذا العمل العظيم إلى ثورة حقيقية كاملة هى ثورتنا الخالدة والرائدة التى استكملت استخلاص وجودها بعد مرور سنوات عليها حتى أصبحت لها ملامح خاصة بها ، ثم جددت شبابها بما حدث فى مايو سنة ١٩٧١ .

ولكن الأجيال الجديدة — لم تعرف لماذا أفلس النظام السابق على الثورة — لماذا لم تستطع التجربة الحزبية أن تنجح فى قيادة مجتمعنا وما الذى عاق أحزاب ما قبل الثورة عن تحمل رسالتها وأداء دورها — بحيث أصبحت قيدا على التطور وسدا أمام العدالة الاجتماعية — وكان حتما أن تذهب لأن ما ينفع الناس يمكث فى الأرض أما الزبد فيذهب جفاء .

وفى هذه الدراسة التاريخية نفتح ملف الأحزاب — أحزاب ما قبل سنة ١٩٥٢ — بموضوعية وسلبية مجردين من كل الدوافع إلا الفهم الواعى لحركة التاريخ من أجل بناء مجتمعنا خاليا من السلبيات قدر ما نستطيع . . بلا معوقات إلى حد ما .. وحتى نتعلم من التجربة ولا نقع فى نفس الأخطاء . . وأول سؤال يدور فى الأذهان حول التجربة الحزبية فى مصر قبل أن نخوض فى التجربة بكافة أبعادها هو :

هل كل أحزاب ما قبل ثورة ٢٣ يوليو يمكن أن نطلق عليها اسم الحزب بالمعنى الدقيق وبالمعنى السياسى المتفق عليه ؟

هنا يجب قبل أن نطرح التصور العلمى لفكرة الحزب أن نقول أن محاولة المقارنة بين أحزاب أوربا وأحزاب الدول النامية — أو المتخلفة سياسيا حقا — مقارنة ظالمة لأن الاطار التاريخى لتكوين الأحزاب الذى ننقل عنه أو أخذنا منه سبقنا بمراحل كثيرة سواء فى الحصول على الاستقلال أو فى إرساء دعائم وتقاليد الديموقراطية لم نحصل عليها نحن إلا بعد التجربة الأوربية بعدة قرون . وعلى هذا فان الكثير من المؤرخين أطلقوا على معظم الجماعات السياسية فى مصر اسم أحزاب وذلك تجاوزا وإنما فى الواقعية العلمية هى بعيدة كل البعد عن المعنى الحزبى ..

ولكن ما هى القواعد العلمية لتكوين الأحزاب ؟

لقد وضع علماء السياسة شروطا لبناء الأحزاب أولها أنها تنبع من القاعدة الشعبية ، وثانيها أنها تعبر عن مصلحة مشتركة ، وثالثها أنها تهدف الصالح العام بما يعنى حمايته تطورها وتقدمها بالطرق المشروعة ، ورابعها أنها تلتزم للوصول للحكم باتباع القواعد الشرعية لذلك .. وأخيراً فانها تدعم الوجود الدستورى من خلال الدفاع عن الدستور بما يحويه من حقوق للانسان واعتراف بالحريات فى الرأى العام والتعبير والعقيدة ..

والحقيقة أن الأحزاب لا يمكن أن يكون لها وجود فعلى إلا إذا كانت ناطقة بلسان لن يعتد به من الأمة معبرة عن رأى فريق غير قليل من أبنائها .. وإلا كانت تشكيلها وعملها أشبه بالاشباح الخشبية التى تكون على شكل انسان يراد بها التعزير أكثر مما يراد بها التغيير ..

ومن الصعب أن تقسم صور الأحزاب على أساس التطرف أو الاعتدال .. كما أنه من الصعب أن نقسمها إلى الشرائح الطبقية لانه لم توجد طبقة واحدة إلا وتتعدد داخلها شرائح من طبقات أخرى فكل نظام اجتماعى مهما كانت القيود

المفروضة على عنصرية الطبقة وتعصبها تسمح طبقا للظروف الاقتصادية بخروج افراد منها أو دخول آخرين اليها ..

ولكن اصطلح بصفة مبدئية على تقسيم بعض الاحزاب طبقا لمواقفها .. ثم تبعا لبرامجها وأسلوب عملها .. الا ان ذلك يختلف باختلاف نظريات الحكم المطبقة والنظم السياسية المفروضة ..

وحول التجربة الحزبية في مصر توجد بعض الملاحظات لابد من ذكرها :

أولا : اننا يجب ان ندرك ان التنظيمات الحزبية او السياسية فى اى من بلدان العالم لا تنشأ من فراغ وانما عادة ما تظهر الى حيز الوجود نتيجة لتغيرات اجتماعية وتطورات فكرية ومصر لم تشذ عن القاعدة فى تكوين احزابها .

ثانياً : أن معظم الجماعات السياسية فى مصر ارتبطت بشخصية الزعيم أو القائد وأنه عادة ما يكون هذا الزعيم أو القائد أنانيا لا يحاول خلق أجهزة من حوله أو يجعل له نائبا يعايشه ويفهم فلسفته ، وأن ذلك كان يصيب الأحزاب السياسية بضربات قاصمة لعدم عودة صورة الزعيم .. كما قد يشل الحركة السياسية لعدم إيمان الحزب بالقيادة الجديدة وأن كانت هناك بعض الاستثناءات إلا أن ذلك يكاد يكون القانون العام الذى حكم الزعامات المصرية — من ذلك مثلا سعد زغلول زعيم الوفد كانت تبعد بينه وبين من خلفه فى زعامة الحزب مراحل كثيرة .. وإن كان مصطفى كامل قد اشرك معه محمد فريد إلا أن حافظ رمضان الذى رأس الحزب الوطنى بعد ذلك كانت بينه وبين مصطفى كامل مراحل كثيرة ... وحسن البنا زعيم جماعة الإخوان ومرشدها العام كانت قياداته وريادته للجماعة من القوة والسيطرة بحيث لا يمكن أن نقارن بها وضع المرشد الجديد الهضيبى ، وغير ذلك من الأمثلة الكثير .

ثالثا : أن الديموقراطية فى ظل مجتمع ما قبل ٢٣ يوليو كانت تعانى من

جهل الناخبين وهذا وحده جعل عملية الانتخابات صورية وغير مطابقة للكثير مما يريده الشعب ، فكثير ما خدعت الجماهير فى الانتخابات وغالبا ما زورت هذه الانتخابات . وإذا تعلل البعض بأن الأمية السياسية أخطر من أمية القراءة والكتابة نقول أن هذا لغو يتشدق به المتحذلقون فى ظل شعارات جوفاء تضر الشعب أكثر مما تنفعه وعلى هذا الأساس فإن الحزبية فى مصر لم تجد فرصتها لإفراز الحزب الصادق لأن الأمية عاقت هذا الاختيار وليس أدل على ذلك من أن الذين شاركوا فى الاقتراع الخاص بانتخابات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية (وهما الهيئتان التشريعيتان الصوريتان اللتان سمح بهما الاحتلال) التى تمت سنة ١٩٠٨ بلغت فى القاهرة ١ر١ ٪ ممن لهم حق الاقتراع ٧ر١ ٪ فى الاسكندرية أما فى الأرياف فقد ارتفعت النسبة عن ذلك بكثير حيث وصلت فى بعض مدن الوجه البحرى ٥ر٢ ٪ وفى بعض مدن الوجه القبلى ٣ر٢ ٪ ولا يعنى ذلك أن أن الريف كان يهتم بهذه الواجهة السياسية وإنما يمكن أن يفسر ذلك بأن اللعب بالانتخابات كان يجد فرصة فى الأرياف كما قد يدل على مدى سيطرة الأعيان على أهل الريف .

كانت لا بد من المقدمة التاريخية لفتح ملف الأحزاب السياسية وقد وضعنا الأسس فيها لمعالجة هذا الموضوع مؤكدين أنه لكى نعرف تاريخنا وماذا حدث فيه لا بد من النقد الحيادى والتقييم الموضوعى والتحليل العلمى لأن ذلك وحده فقط هو الطريق الذى يوصلنا إلى فهم حاضرنا وماذا نفعل به وإلى التنبؤ بمستقبلنا وكيف نسلك الطريق إليه .

وقد قلنا أيضا أن عقدة الخوف لا يجب أن تسيطر علينا فى إبراز الايجابيات فلا يمكن أن توجد حياة مطلقة فى إيجابيتها ولا توجد حركة للتاريخ دون أن يصحبها سلبيات .

وقد عرفنا أيضا أنه بنشوب حريق القاهرة بدأ الضباط الأحرار داخل

القوات المسلحة يفقدون صبرهم ومنذ تلك اللحظة فكروا فى القيام بعمل إيجابى وآثروا أن يصرعوا الفساد قبل أن يصرعهم ،وأن يحطموا الطغيان قبل أن يحطمهم، خاصة بعد ذلك الصدام الذى تعرض له مجلس إدارة ناديهم من حل وتشريد لأعضائه . . وتوقفنا إلى أنه يجب أن تقسم مرحلة التكوينات الحزبية فى مصر إلى قسمين القسم الأول الأحزاب المصرية قبل تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ والقسم الثانى الأحزاب التى تكونت بعد هذا التاريخ وسوف نبدأ بالكلام عن القسم الأول . . أى الأحزاب المصرية التى تشكلت فى مصر قبل صدور الدستور المصرى سنة ١٩٢٣ .

ومرة أخرى نؤكد أن المقارنة لأى حدث تاريخى يجب وأن تكون فى إطار كل عصر لفهم الواقع الذى عاش فيه هذا الحدث والظروف التى أحاطت به . . وإلا أصبح التحليل خطأ سياسيا وديماجوجية علمية . . أو بمعنى أدق تحريفا للتاريخ وتشويها لحركته ومسيرته .

عادة ما يطلق المؤرخون على الحزب الوطنى الذى تكون عام ١٨٧٩ على أنه أول الأحزاب المصرية فى تاريخ مصر السياسى ونحن لا نوافقهم على ذلك إذ أنه كان أقرب إلى جبهة وطنية منه إلى حزب بالمعنى المتفق عليه علميا . . ذلك أن هذا الحزب وإن كانت له أهداف عامة عكست آمال الشعب فى طلب الإصلاح إلا أنه افتقد التنظيم اللازم ووسائل الإتصال التى تجعله قادرا على التحكم وعلى السيطرة فى جماهيره وبالتالى فقد قدرته على التوجيه وقت أن كان فى حاجة إلى تأييد الجماهير .

ولقد قام هذا الحزب على أكتاف مجموعة من الضباط العرابيين وكان هدفهم من تكوينه مقاومة النفوذ الأجنبى والحقيقه والتاريخ أنهم لم يطلقوا على أنفسهم إلا إسم « جمعية » وكانت تعمل بطريقة سرية وبقيت أسماء الأعضاء سرية وفى طى الكتمان ولكن انضم إلى هؤلاء الضباط مجموعة من المدنيين نذكر منهم

الحاج سيد اللوزى . حسن راسم باشا ومحمد راتب باشا ومحمد بك راضى وعبد السلام المويلحى بك ولطيف سليم باشا وسعيد بك نصر ومحمود بك العطار وحسن باشا الشريعى (المنيا) أما عمر لطفى باشا ومحمد شريف باشا (على عكس ما يظن بعض الباحثين) فلم يكونا عضوين فيه ولكن كانا على اتصال به.

ومع ذلك فإنه يجب أن نذكر أن الإرتباطات الشخصية كانت ذات تأثير كبير فى استمرار الصبغة السياسية للحزب . وقد انضم للحزب فور تأسيسه بعض المشايخ الدينيين مثل السيد على البكرى والشيخ الخلفاوى والشيخ العدوى، ومع ذلك فإن العضوية داخل الحزب لم تكن ثابتة وقد رأس الجناح العسكرى من الحزب أحمد عرابى . كما رأس الجانب المدنى محمد حليم باشا .

ومن وجهة نظرنا أن القيمة التاريخية للحزب ، أنه كان مؤلفا من مجموعة العسكريين والمدنيين . وقد نشر الحزب برنامج تحت عنوان اللائحة الوطنية فى ١٢ أبريل سنة ١٨٧٩ (١٠ ربيع الأول سنه ١٢٩٢) فى بيت إسماعيل راغب باشا — وقد وقعها عن الذوات والأعيان راغب باشا وعن أعضاء مجلس شورى النواب أحمد رشيد باشا وعن العلماء والتجار السيد على البكرى وعن العسكريين راتب باشا . وهذا البرنامج شارك فى الموافقة عليه شيخ الإسلام وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود . وكانت المراكز الاجتماعية لمن وقعوا عليه كالآتى والذين بلغ عددهم ٢٢٧ عضوا :

٩٣ ضابطا أى بنسبة ٢٨ر٤٤ ٪

٧٢ موظفا مدنيا ومتقاعدين أى بنسبة ٢٢ر٢ ٪

٦٠ من العلماء والهيئات الدينية بنسبة ١٨ر٣٥ ٪

٦٠ عضوا بمجلس شورى النواب بنسبة ١٨ر٣٥ ٪

٤٢ من الأعيان والتجار أى بنسبة ١٢ر٨٤ ٪

ولم يلبث الحزب أن وضع أول بيان فى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ وقد وقع هذا البيان عن العسكريين الضابطين على الروفى ومحمود سامى البارودى ، وعن المدنيين سلطان باشا ومحمد شريف باشا وعمر لطفى باشا واسماعيل يسرى باشا . وفى هذا البيان أعلن رسميا عن تكوين ما يسمى « الحزب الوطنى المصرى » وكان هدف البيان انقاذ مصر من الإفلاس . وأكد البيان على حق المصريين جميعا فى الحرية ونادى البيان بأهمية الدعوة للاصلاح وتنظيم التعليم . . ولكن الحزب لم يستقر على برنامجه للعمل الدائم إلا فى ديسمبر سنة ١٨٨١ واستعان الحزب فى صياغة برنامج ليكون على النسق الأوربى للاحزاب بالانجليزى . « ولفريد سكاون بلنت » والذى كان صديقا لمصر ولزعماء الحزب وراجع البرنامج فى خطوطه الأخيرة الشيخ محمد عبده وسليمان أباظة ومحمود سامى البارودى . وكانت النقاط الأساسية فى البرنامج هى :

١ — أن الحزب الوطنى سيظل يحترم مكانة السلطان طالما توجد الامبراطورية العثمانية ولكنه سيقاوم أى محاولة للعودة بمصر إلى عصر الباشوات الأتراك .

٢ — سيبقى الحزب على ولائه للخديوى توفيق طالما يرعى العدل ويحافظ على وعوده التى أعطاها فى سبتمبر سنة ١٨٨١ (ويقصد الحزب بذلك هذه الوعـــود التى حصل عليها الجيش والشعب فى مظاهرة عابدين الكبرى فى سبتمبر ١٨٨١) .

٣ — يوافق الحزب على الاتفاق المالى والديون المصرية ، مع مراعاة أن هناك عدة تعديلات واصلاحات يمكن إجراؤها بدون عنف — يجب أن تتم فى التصرفات والاجراءات الأجنبية

٤ — أن الحزب الوطنى قد وضع كل آماله بين يدى الجيش المصرى الذى خفض إلى ١٨ ألف منذ أن قرر حماية مصالحه ضد طبقة الحكام من سلالة الأوتوقراطية ويقصد بذلك العناصر التركية الشركسية .

٥ — الحزب الوطنى حزب سياسى وليس حزبا دينيا .. وبالرغم من أن دينه الاسلام فهو يحمى الأقباط واليهود ويعتبر الجميع سواسية وأمام القانون.

٦ — الحزب يرغب فى إعادة بناء البلاد معنويا وثقافيا بتوظيف مصادره الخاصة عن طريق احترام القانون ونشر التعليم والتمسك بالحرية السياسية .

ولكن الحزب لم يناقش شروط العضوية ولا أسلوب الانضمام إليه ولم يأت فى البيان شيئا عن موارده المالية كما أنه لم يناقش أيضا من أية المشكلات الاجتماعية والتى كانت مطلبا ملحا فى ذلك الوقت رغم أنها لم تكن ظاهرة على السطح فى ذلك الوقت .

وإذا كان عام ١٨٧٩ شاهد تكوين الحزب الوطنى المصرى والذى قد يطلق عليه أحيانا من جانب بعض الباحثين إسم « الحزب الأهلى » أو « الحزب الوطنى القديم » فإن ظروف العصر فرضت عليه أن تتضمن بعض أفكاره الكثير مما نعارضه اليوم .. ولكن يجب أن نفهم موقفه فى ظل أحاط به من قيود ومن تدخل أجنبى فى ذلك الحين .

من هذه الأهداف أن الحزب لم يطالب أن تصبح كافة المصريين بين أيديهم بل سعى أن يكون ذلك تدريجيا . كما أن الحزب ناشد مساعدة انجلترا وفرنسا على إخضاع الأجانب فوق أرض مصر للضرائب ولقوانين البلاد ما داموا يخضعون لمثل هذا الوضع فى البلدان الأخرى واعترف الحزب بالديون على مصر ورغم أنه برر ذلك باحترام القانون الدولى ، إلا أن الحزب أكد أن أموال هذه الديون لم تصرف لمصلحة مصر « بل صرفت لمصلحة حاكم ظالم »

ولكن للحزب أيضا نظرة إيجابية لا بد وأن نشيد بها فقد جاء فى البرنامج التفصيلى للحزب :

١ — يطالب الحزب بحرية المطبوعات بطريقة ملائمة وتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة .

٢ — يؤمن الحزب بالمساواة بين الأجناس فى الحقوق والواجبات .

٣ — يؤكد الحزب أن تدخل أمراء الجهادية فى الشئون السياسية أمرا مؤقتا وأنه بمجرد فتح مجلس النواب سوف يعود الجيش إلى ثكناته .

٤ — اطلاق الحرية السياسية والتى تعتبر حياة الأمة وأن الحزب يطالب بالحكم الشورى وأن اسماعيل باشا لم يتمكن من الظلم والاستبداد إلا بسبب سكوت المصريين .

٥ — مقاومة كل من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية .

ولكن كان الحزب حسن النوايا فى انجلترا وبترحيبه باستمرار المراقبة الاوروبية حتى تتصلح الاحوال المالية لمصر . ولكن إحقاقا للحق فإن الحرب أكد أنه يوجد خلل فى هـــذه المراقبة سواء من ناحية جسامة المرتبات أو سوء التصرف .

ولكن بقدوم الاحتلال البريطانى وانحياز المدنيين أعضاء الحزب لصف الخديوى توفيق وخيانة بعض هؤلاء المدنيين للقضية المصرية ثم تشريد العرابين كان حتما أن ينتهى الحزب وبذلك قضى على صفحة مجيدة فى تاريخ مصر لولا الاستعمار لكانت قد تطورت وانتجت صورة حزب متكامل بالمعنى السياسى والعلمى للحركة الحزبية .

وظلت مصر عاجزة فى الاستمرار فى العمل السياسى بسبب التنظيمات التى وضعها الاحتلال حتى جاءت سنة ١٩٠٧ أى أن مصر ظلت حتى ربع قرن بلا أية تنظيمات حزبية .. إلا أن ذلك لم يكن يعنى أن الساحة الشعبية تعانى فراغا سياسيا طوال هذه المدة .. لأن روح المقاومة فى هذا الشعب لم تمت

قط وبالتأكيد راية النضال بين هذا الشعب ستظل خفاقة تحارب الظلم والفساد والطغيان مهما كانت قوى الطغيان .

إلا أنه يجب أن نذكر قبل أن ننتقل إلى عام الأحزاب في التاريخ المصرى المعاصر وهو عام ١٩٠٧ أن نذكر شيئا عن جمعية سرية تكونت فى سنة ١٨٧٩ أى معاصرة لتكوين الحزب الوطنى الاول وقد اتجهت هذه الجمعية لأن تكون حزبا سياسيا ولكن لم يقدر لها الاستمرار هذه الجمعيه تسمى :

جمعية مصر الفتاة :

وقد بدأت فى الاسكندرية فى سنة ١٨٧٩ وتشكلت من المثقفين ويقال أن فكرتها كانت منقولة عن الجمعية الوطنية المشهورة فى إيطاليا والتى كانت تسمى « إيطاليا الفتاة » .

ورئيس هذه الجمعية لم يعرف حتى الآن ولكن كان نائب الرئيس يدعى محمد أمين وكان يعمل رئيسا لمحكمة أسيوط . كما أن سكرتير هذه الجمعية أو كما كان يدعى وقتذاك كاتم أسرار الجمعية هو محمود واصف . وقد انضم إلى هذه الجمعية الوطنى المشهور عبد الله النديم والذى أصبح بفضل تمكنه من بيانه خطيب الثورة العرابية . وقد أصدرت هذه الجمعية صحيفة خاصة بها سميت « مصر الفتاة » وقد صدرت هذه الجريدة أولا بالفرنسية ثم بعد ذلك صدرت باللغة العربية وكان موقف هذه الجمعية متشددا ضد النفوذ الأجنبى فى مصر . وكانت مقالات أديب اسحق وعبد الله النديم فى جريدة مصر الفتاة هجوما ساحقا على النظام الحاكم فى مصر .. وميزة هذه الجمعية أنها ضمت الكثير من الشباب المصرى وقدمت الجمعية مشروعا تمهيدا لاعلانها رسميا كقواعد لتكوين حزب سياسى وقد ضم هذا البرنامج نواحى جديدة لم يتعرض لها الحزب الوطنى . ووصفت « مصر الفتاة » أحوال الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية بأنها بالغة السوء وأنهم يلاقون صعوبات جمة فى دوائر القضاء الادارى

والحكومى فى مصر وأن تركهم فريسة للاجانب للاستيلاء على أراضيهم يجب أن يواجه من جانب الدولة بالحماية .

وقد جاء فى البرنامج المعلن لهذه الجمعية أن مأساة مصر تعود إلى :

١ — تجميع كل القوة السياسية والتشريعية والتنفيذية فى يد فرد واحد وكانت تقصد بذلك ديكتاتورية الحاكم وتسلطه .

٢ — افتقار التنظيم القانونى فى العلاقة بين الحاكم والمحكومين .

٣ — الإفتقار إلى الحماية والإدارة الحسنة القضائية .

٤ — عدم كفاية التعليم العام .

ووضعت الجمعية برنامجا للعمل السياسى والإقتصادى تضمن النقاط التالية :

(أ) فصل السلطات الحكومية وتحديد المسئولية الوزارة .

(ب) تأكيد المساواة بين المواطنين أمام القانون .

(جـ) تحقيق الحصانة الحرية الشخصية والأمن وحرية الدين والصحافة .

(د) إعادة تنظيم الجيش وفرض قانون الخدمة العسكرية .

(هـ) ضمان الدين المصرى العام ووضع قانون ثابت للضرائب وإصلاح جمعها .

(و) إقامة حياة نيابية مستقلة بسلطات ثابتة للشعب وانتخابات حرة .

وفى ديسمبر سنة ١٨٧٩ طبع شباب الحزب «مصر الفتاة» كتيبا خاصا بحرية الصحافة قدموه إلى الخديوى توفيق حيث هاجموا مكتب الصحافة ومراقبة الأنباء التى كانت مفروضة على حرية النشر فى مصر . ولكن أعضاء هذه الجمعية لم يلبثوا أن انسلخوا منها تدريجيا حيث انضموا إلى الحزب الوطنى خاصة بعد أن تركها عبد الله النديم ومحمد أمين ومحمود واصف أنشط عناصرها

ولم يدر بخلد هؤلاء أن تعدد المؤسسات الحزبية خير لمصر وطريق لتعدد الآراء وأن الاندماج يسهل ولكن النتائج أصعب وأقسى على حركة الوطن نحو تحقيق أهدافه وحريته .

كما سبق وأن قلنا أن المقاومة ضد الإحتلال لم تتوقف لحظة واحدة ، ولكن ظلت المؤسسات الحزبية لا تجد المناخ المناسب للظهور . كما أن قبضة الإحتلال كانت شديدة ، ولم تكن من مصلحتها السماح بأى تجمعات سياسية حزبية . إلا أن الواقع السياسى فرض ظهور مجموعة من الأحزاب وفى شكل متدفق . . . وكان ذلك فى عام ــ ١٩٠٧ حيث تكونت خمسة أحزاب دفعة واحدة . .

وفى السطور القادمة سنحدد هذه الأحزاب لترتيبها الزمنى فى التشكيل وأهم برامجها ومواقفها من قضايا الساعة فى ذلك الحين .

ضمت الصفحات السابقة مجموعة من الأفكار حول الحزبية فى مصر ومفهومها وبداية نشأة هذه التنظيمات وقد وضح أن الحزب السياسى فى تعريفه هو أداة يستعملها الشعب التعبير عن أمانيه ويستطيع من خلالها أن يحقق هذه الأمانى .

كما أننا قلنا أن الحزب السياسى هو وحدة معقدة ، فهو منظمة اجتماعيه سياسيه لها جهاز إدارى كامل وهيئة موظفين دائمين كما أن لها أنصار عديدين بين أفراد الشعب ينتمون إلى بيئات وفئات ولهم عادات مختلفة ولعل هذا التباين بين أفراد الشعب هو الذى يدفع بهم إلى الانتماء إلى الأحزاب .

ووضح أن القيادة والكادرات لازمة لكل حزب سياسى لأن الحزب يهدف دائما إلى الاستيلاء على القوة السياسية . ولا شك أن السعى الدائم من قبل الحزب للاستيلاء على السلطة هو الذى يحقق الرابطة القوية بين أنصار الحزب العاملين .

والحزب لا يتمكن من تحقيق أهدافه إلا عن طريق الإستيلاء على الحكم ، أو الاشتراك فيه مع غيره من الأحزاب أو عن طريق الحصول على قدر من التأييد الشعبي يسمح له بالضغط على السلطة الحاكمة وفى سبيل الحصول على هذه السلطة يقوم الحزب بأعمال ترمى أساسا إلى تحقيق هذا الهدف .

وأكدت أن الدافع على تكوين الأحزاب السياسية فى الأنظمة الديموقراطية الحديثة يعود إلى إحساس الهيئة الناخبة بوجود فراغ فى علاقتها بالهيئة الحاكمة . فالهيئة الناخبة تتكون من ملايين الأفراد المختلفين فى درجة الذكاء الأخلاق والمعرفة السياسية والمصلحة الاقتصادية . ولهذا فهم فى حاجة إلى أداة تجمع بينهم وتبلور أهدافهم ، وتمدهم بالوسيلة التى تسهل عليهم مهمة الإنتقادات لتصرفات أفراد الهيئة الحاكمة ومحاولة الضغط عليها لتغيير سياستها .

فالأحزاب السياسية هى التى تقدم للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولى الوظائف النيابية والإدارية ، وهى التى تقدم لهم البرامج السياسية والطرق السليمة لتنفيذها كما تمدها بالوسائل الفعالة لتقدم أعمال الحكومة . والشعب بطبيعته غير قادر على القيام بهذه الأعمال .

الوظيفة النموذجية للحزب :

والوظيفة النموذجية للحزب فى المجتمع يمكن أن تتلخص فى الآتى :

١ — يعمل الحزب كمنظمة تعليمية فيقـــدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية بالطرق المبسطة الواضحة التى توقظ فيه الوعى السياسى .

٢ — يشجع الحزب على تحقيق الوحدة القومية إذ هو يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الأفراد أو الجماعات كما يعمل على التهوين من شأن الاختلافات الشخصية أو المصلحية أو الطبقية مع إعلاء شأن كل ما يرمى إلى تنمية المصالح المشتركة .

٣ — يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة مما يقوى روابط الهيئة الناخبة بالهيئة الحاكمة .

٤ — يقوم الحزب وهو خارج الحكم بمهمة الرقابة على أعمال الهيئة الحاكمة

٥ — يهيىء الحزب للشعب فرصة لإختيار نوابه وحكومته من بين مرشحين متنافسين والاختيار بين السياسات المتباينة .

٦ — وجود أحزاب متنافسة تمكن الشعب من الاقتصاص من الحكام الفاسدين الخاملين ومكافأة الصالحين المجدين ويظهر ذلك بصفة خاصة حيث يوجد نظام الحزبين وحيث يتقيد النائب داخل البرلمان ببرامج ومبادىء وأهداف حزبه ، أما فى حالة تمسك النائب بحريته وعدم تقيده بمبادىء حزبه . فان مسئولية الحزب وزعمائه أمام الشعب لا تكون محددة المعالم .

وقد علمنا أن للاحزاب وسائل تنفذ بها برامجها لخصناها فى الوسائل السياسية وهى تشتمل على ثلاثة عناصر هى التمثيل النيابى والمناقشة والاشتراك فى الأعمال الادارية والقضائية .

ولو أننا حاولنا مقارنة صورة التكوين الحزبى فى مصر بالمفهوم الحزبى الشائع لوجدنا أنه من الظلم السياسى أن نطلق على كثير من التنظيمات التى تكونت فى مصر أنها توضع تحت المفهوم الحزبى وإنما هى أقرب إلى جمعيات سياسية منها إلى تنظيمات حزبية .

ومع ذلك فانه نظرا لظروف مصر والتخلف الذى عاشت فيه ، وقسوة الاحتلال واستحالة تواجد الفرصة لتكوين أحزاب سياسية متكاملة فقد جاز لنا أن نسمى التكوينات التى نشأت فى ذلك الوقت بأحزاب سياسية .

عام الاحزاب :

ولقد كان عام ١٩٠٧ فى مصر هو عام الأحزاب بحق حيث وجدت خمسة أحزاب مرة واحدة هى :

الحزب الوطنى الحر والذى سمى فيما بعد باسم حزب الأحرار وكان يتزعم الحزب محمد وحيد بك الأيوبى . ثم الحزب الجمهورى المصرى برئاسة الصحفى محمد غانم ثم حزب الأمة برئاسة حسن باشا عبد الرازق وقد تكون فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧ — ثم حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية وقد تزعمه الشيخ على يوسف فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧ ثم هناك الحزب الوطنى الذى تزعمه مصطفى كامل وهو أقوى هذه الأحزاب جميعا وألصقها بالجماهير وأهمها والذى كان يحوى برنامجا اجتماعيا لصالح طبقة العامة من الشعب .

وفى سنة ١٩٠٨ تكون الحزب المصرى ٢ سبتمبر سنة ١٩٠٨ بزعامة اخنوخ فانوس من بعض أثرياء الأقباط الموالين للاحتلال . وفى يوليو سنة ١٩٠٩ تكون حزب العمال برئاسة الصحفى محمد أحمد حسن وكان يتشكل من الطبقة العاملة من المصريين . ثم هناك الحزب الاشتراكى المبارك الذى تكون برئاسة دكتور حسن فهمى جمال الدين بك . كذلك لا يجب أن ننسى « حزب النبلاء » الذى تكون فى أكتوبر سنة ١٩٠٨ .

وإذا كان حزب مصطفى كامل يحتاج إلى دراسة كاملة بالمقارنة إلى أهمية الدور الوطنى الذى يلعب فى حياة مصر السياسية فإن هذه الصفحات لن تضم الكثير من المعلومات عنه[1] سوى أن لجنته كانت تتكون من ٣٠ عضوا وأنه

---

(١) يمكن الرجوع إلى الفصل الخاص بالوثائق لمعرفة المزيد عن هذه الأحزاب وهياكلها التنظيمية .

ضم بعض المسيحيين وكان ينادى بالعمل من أجل طرد بريطانيا وألا مفاوضة إلا بعد الجلاء . وأن مصر للمصريين ولكن وفاة زعيمه فى العام التالى لتكوينه أدى إلى طعنة قاتلة للحزب ولو أن محمد فريد واصل جهاد مصطفى كامل فى الزعامة إلا أن محمد فريد لم يستمر كثيرا فى المسرح السياسى حيث اضطر إلى الخروج من مصر تحت ضغط الظروف السياسية مهاجرا إلى الخارج وقاد الحزب من هناك.

أما عن الأحزاب السياسية التى تكونت فى مصر بعد ثورة ١٩١٩ فهى تتلخص فى الأحزاب التالية .

حزب العمال الاشتراكى الشيوعى المصرى بزعامة محمود حسنى العرابى . وقد تشكل فى سنة ١٩٢١ كما تكون حزب شيوعى مصرى آخر فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ وأن كان هناك فرق بين الحزبين الاول حزب تكون بصورة شرعية ولكن بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ أصبح أى تنظيم شيوعى محرم تماما ومن ثم فإن التنظيم السياسى الثانى كان تحت الارض وغير شرعى .

ويمكن أن نقسم التنظيمات الحزبية فى مصر ما قبل الثورة إلى :

أحزاب نسائية هى حزب بنت النيل السياسى والحزب النسائى الوطنى والحزب النسائى السياسى .

ثم هناك مجموعة الأحزاب الدينية وهى حزب الله (شباب سيدنا محمد) وحزب الآخاء والإصلاح الاسلامى وحزب الإخوان المسلمين . .

ثم هناك أحزاب الاقلية ونقصد بذلك أنها كانت أقلية إذا ما قيست بحزب الأغلبية نذكر منها الحزب السعدى والذى انفصل أصلا كجناح عن حزب الوفد وذلك بخروج أحمد ماهر والنقراشى منشقين ومنشقين على حزب الوفد وكونوا حزبا لهم سمياه الهيئة السعدية .

وحزب الكتلة الوفدية بزعامة مكرم عبيد الذى ظل سكرتيرا لحزب الوفد

لمدة ١٥ عاما (١٩٢٧ — ١٩٤٢) ثم انفصل فى سنة ١٩٤٢ وكون حزبه الجديد وسماه الكتلة الوفدية وقد أطلق عليه شعار « الوفد مطهرا » .

ثم حزب مصر الفتاة والذى أصبح يسمى الحزب الاشتراكى الإسلامى ثم حمل إسم الحزب الاشتراكى فقط منذ سنة ١٩٤٩ .

وإلى جانب ذلك وجدت أحزاب شكلتها السراى لتكون أداة لها أحدها هو حزب الشعب والآخر هو حزب الاتحاد الأول تكون سنة ١٩٣٠ والثانى سنة ١٩٢٦ .

١٧ حزبا قبل الثورة :

وقد وصل عدد أحزاب ما قبل الثورة ١٧ حزبا بعضها حمل الأفكار الاجتماعية والبعض الآخر حمل الأفكار الاشتراكية والثالث كان يحمل الفكر الليبرالى واقتصرت عضويتها على كبار الملاك والرأسمالية بأجنحتها المتعددة .

لقد كان هناك حزب الأحرار الدستوريين وحزب الفلاح الاشتراكى وحزب العمال ثم حزب النيل الديموقراطى وحزب العمال والفلاحين .

ولكن أهم الأحزاب التى تكونت فى مصر ما قبل الثورة هو حزب الوفد والذى كان يطلق عليه إسم « الهيئة الوفدية » وقد رأس الحزب فى بداية تكوينه سنة ١٩٢٣ بصفته هيئة سياسية سعد زغلول ولما توفى سعد فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ تشكل الحزب برئاسة مصطفى النحاس وسكرتارية « مكرم عبيد » ثم تولى السكرتارية بعد خروج مكرم من الحزب فؤاد سراج الدين .

وحزب الوفد كان يمثل حزب الأغلبية وظل الحزب أقوى الأحزاب وكانت لجانه متغلغلة فى الريف والمدن .

وقد كان الوفد فى صراع دائم بين القصر والاحتلال ولكنه بعد سنة ١٩٤٢ بدأ خطأه الأكبر فى عمالاة الاحتلال ثم بدأ يهادن السراى . وقد أنشأ الوفد فرق القمصان الزرق ليقاوم قوى المعارضة ولكنها سرعان ما تحولت إلى كيان

سياسى مشترك مع الوفد الذى كثيرا ما استخدمها لإرهاب مناوئيه وكان من أثر ذلك كبت تبادل الرأى فى حزب الوفد .

ولن يتسع لنا أن نضع كافة هذه الأحزاب المصرية بتحليل موضوعى .. ولكننا سنحاول تناول مجموعة الأحزاب التى قد تكون غريبة على المسامع .. حزب الأمة ، الحزب الاشتراكى المبارك ، حزب الفلاح المصرى ، حزب مصر الفتاة .

أما الإخوان المسلمين بصفتها أقوى الجماعات الدينية فسوف نتناولها فى ملف خاص بها .

وفيما يلى عرض لأهم هذه الأحزاب وبرامجها . .

أما الحزب الوطنى الحر والذى أسسه محمد وحيد بك الأيوبى فى ٥ يوليو سنة ١٩٠٧ وقد غير إسمه إلى حزب الأحرار فى سنة ١٩٠٨ — فقد كان الحزب يؤمن بأن إنشاء المجلس النيابى فى مصر سابق لأوانه — وكان هذا الحزب يهاجم حزب مصر الفتيد وتقصد به الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل واتجاه حزب الأحرار كان انجليزيا وقد انضم إليه محمد بك نشأت ولشر الحزب برنامجه فى ٢٦ يوليو عام ١٩٠٧ والواقع أن هذا الحزب كان أول الأحزاب المصرية التى نشأت على سطح الحياة السياسية المصرية . وكان هذا الحزب رد فعل عكسى لحزب مصطفى كامل . ومن مخازى هذا الحزب أنه كان يحتفل بيوم الاحتلال البريطانى ولم يكن لهذا الحزب قواعد شعبية وفى الحقيقة يمكن أن نطلق عليه أنه كان حزبا فرديا ضم مجموعة من الأشخاص الانتهازيين الذين أرادوا التقريب للخديوى وللانجليز وحتى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٠٨ لم يزد أعضاء الحزب عن عشرين عضوا . ولم يكن للحزب مصدر لتمويل سوى تبرعات رئيسه كما لم يكن هناك اشتراكات للحزب فى عضويته .

ومن الجدير بالذكر أن هذا الحزب أصدر صحيفة كانت تسمى صحيفة

الأحرار ، وقد صدر أول عدد منها فى ١٥ مارس سنة ١٩٠٨ وكانت تصدر أسبوعيا ولم هناك يوم معين لصدورها . وقد انتهى هذا الحزب فى أغسطس عام ١٩١٠ حين حوكم رئيس الحزب وقضت المحكمة بسجنه لمدة شهرين بسبب اتهامه بتبديد بعض الأموال .

أما الحزب الجمهورى المصرى فقد أسسه محمد غانم فى سنة ١٩٠٧ وقد كان يعمل صحفيا وضم مجموعة من المثقفين المتأثرين بالفكر الليبرالى وبالذات الثقافة الفرنسية وكان الحزب ينادى باسقاط أسرة محمد على كما ندد باستبدادها بالمصريين .

كما طرح الحزب بعض الأفكار الإجتماعية والسياسية وقد نشر أفكاره فى صحيفة الأخبار وكان ضمن ما قاله مؤسس الحزب .

أن الحكومة الجمهورية أقرب الحكومات إلى مبادىء العدل والانصاف وأكثرها مراعاة لكرامة الانسان وكان عدد أعضاء الحزب قليلا ولا يتجاوز عدد الأصابع وقد هاجم الحزب أسرة محمد على وانفاقاتهم والإسراف الذى يقومون به فى خارج مصر فى ملاهى باريز وملاعب مونت كارلو فى كازينوهات القمار . ولكن سرعان ما اختفى الحزب المذكور لأن ظروف المجتمع المصرى لم تكن لتسمح بانتشار هذه الأفكار فى ذلك الحين .

أما « حزب الأمة » فقد كان يرأسه حسن باشا عبد الرازق وأعلن عن تأسيسه فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧ وكان يعبر عن مصالح الأعيان وقد ذهب إلى الاعتدال فى مواجهة المحتلين بالتعليم وترقية الزراعه مع عدم إغفال الصناعة والتجارة كما نادى الحزب بالاعتماد على الدولة المحتلة فى جميع شئوننا المادية والأدبية .

أما « الحزب الاشتراكى المبارك » فقد أسسه الدكتور حسن فهمى جمال الدين فى سنة ١٩٠٩ وقد حوى برنامجه على أهداف إصلاحية تضمنت تحسين أحوال

الفلاحين ومنح معاشات للعجزة والمرضى منهم وإقامة علاقة طيبة بينهم وبين الملاك الكبار وكان برنامج الحزب يتكون من ١٣ مادة ، طالب في المادة الحادية عشرة منها من الحكومة أن تقيد نفوذ العمد ونادى بتدخل الحكومة في أى خلاف ينشب بين كبار الملاك الزراعيين وبين الفلاحين . ولكن الحزب وجد معارضة قوية لأن المفاهيم الاشتراكية كانت غير واضحة . كما أن الحزب اعتبر نصيرا للفلاحين ومبادئه كانت ثورة اجتماعية ضد كبار الملاك ولم يجد الحزب جريدة تتبنى آراءه ومن ثم مات الحزب في المهد خاصة وأن قواعده الإعلامية والجماهيرية لم تكن على نطاق شاسع .

أما « الحزب الدستورى » فقد تكون في فبراير سنة ١٩١٠ وقد تزعم هذا الحزب « ادريس راغب » ولم تطل حياة الحزب طويلا فقد إنتهى في سنة ١٩١١ وكان هدف الحزب وبرنامجه تقوية الصداقة بين مصر والانجليز فهو من الأحزاب الطفيلية وقد اعتمد الحزب على بعض الصحف بنشر أفكاره مثل صحيفة المحروسة وصحيفة المؤيد ، وقد نشر هذا الحزب تصوراته للحياة النيابية والبرلمانية التي كان ينشدها لمصر حيث طالب بتكوين مجلس نواب ومجلس أعيان ووضح موالاة هذا الحزب للخديوى تماما .. وطالب الحزب ببعض المطالب نذكر منها أن التعليم حر على اختلاف درجاته وأن المطبوعات حرة ولا تقيدها إلا القوانين العامة .

أما « حزب مصر الفتاة » فقد بدأ كجماعة سياسية تكونت في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ وقد رأسها أحمد حسين المحامى وضم في عضويته فتحى رضوان وابراهيم طلعت ونور الدين طراف وابراهيم شكرى وقد كانت هيئته التأسيسية في البداية تتكون من ٢٢ عضوا ، وقد تولى السكرتارية العامة الحرب عندما تشكل مجلس إدارة الحزب كان يضم ممثلا عن كل مديريات القطر وعين ابراهيم شكرى نائبا للرئيس وضم الحزب الكثير من المهنيين مثل المهندسين والمحامين والمدرسين كما ضم الحزب بعض التجار مثل محمد حلمى الغندور

وضم الحزب بعض المسلمين والمسيحيين سويا وكان شعار الحزب فى البداية . الله . الوطن . الملك وفسر هذا الشعار على أساس أنه يجب أن نعبد الله وأن نعلى كلمته . يجب أن نقدس الوطن ونفنى فى سبيل مجده .. يجب أن نعظم الملك وأن نلتف حول عرشه .

وأعلن الحزب أن غايته ، أن تصبح مصر فوق الجميع امبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الاسلام .

وحدد الحزب برمجا فى الزراعة والصناعة والتجارة والتطور العلمى وفى الدين وفى الأسرة وفى الصحة العامة وفى التأمين الاجتماعى ولخص أحمد حسين وسيلة الحزب لنشر مبدئه فى الايمان والعمل وصاغ مبادىء عشرة لكى يصبح المواطن جنديا وعضوا فى « مصر الفتاة » وختم الحزب بيان البرنامج الخاص به بقوله :

« فمن شاطرنا فهو منا ومن ليس منا فهو علينا » وتتضمن برنامج الحزب العمل على توحيد البلاد العربية بازالة الحواجز الجمركية وتوحيد الجنسية والمساواة فى الحقوق والواجبات بالنسبة للعرب وتكوين جيش عربى موحد وانتهاج سياسة خارجية واحدة يشرف على توجيهها مجلس أعلى بالتساوى عددا من المندوبين عن سائر البلاد العربية .

وكان للحزب موقف شجاع عند انحراف الملك والوفد كما كان له دور كبير فى توعية الجماهير وكان لجريدة الحزب « مصر الفتاة » أولا ثم « الاشتراكية » الأثر الكبير فى تهيئة الرأى العام المصرى المدنى والعسكرى القيام بالثورة .

ولا شك أن الحزب كان دفعة جديدة للقيم الإنسانية والمفاهيم الاشتراكية خاصة بعد أن تحول اسمه إلى الحزب الاشتراكى فى سنة ١٩٤٩ .

وعقب حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ اتهم زعيم الحزب الاشتراكى

بأنه حرض على حريق القاهرة واتهم هو وبعض رجال حزبه بالتدبير لهذا الحريق وسجن وكاد أن يصدر عليه الحكم ليكون كبش الفداء .. ولكن شاء الله أن تعاد محاكمته فى ظل الثورة ويفرج عنه .

أما عن « حزب الفلاح المصرى » فقد بدأت الدعوة لإنشائه فى أكتوبر سنة ١٩٢٩ من أحد المثقفين المصريين وهو «اسماعيل مظهر» وكان «اسماعيل مظهر» ذكياً فقدم طلبه هذا إلى مصطفى النحاس حتى يضمن تأييد الوفد لنشأة هذا إلى مصطفى النحاس حتى يضمن تأييد الوفد لنشأة هذا الحزب ولنشر الحزب أهدافه فى مجلة « المصور » الأسبوعية وقد جاء فى خطاب تأسيس هذا الحزب أن أن هناك مبررات اجتماعية واقتصادية تدعو لوجوده حماية للفلاح المصرى والثروة الزراعية المصرية وكان ضمن ما جاء فى هذا الخطاب :

« أن الأحزاب السياسية وشيكة البقاء قصيرة الأعمار . إذا قيس بقاؤها بأعمار الأمم ومثلها فى هذه الناحية كمثل عمر الفرد بالقياس إلى الحزب » .

وقد نادى هذا الحزب بالمساواة بين الناس فى فرص الحياة . وطالب بتحديد الملكية للارض الزراعية ، وزيادة نسبة صغار الملاك كما نادى بانشاء المصانع والمعامل برؤس أموال مصرية وشركات مصرية بحتة . ولعل أهم ما نادى به الحزب هو « إلغاء الحروب والحض على كراهيتها » وغرس روح الآخاء الشعوبى بين الأمم وطالب الحزب بمحاربة المبادىء البلشفية . والحقيقة التاريخية تؤكد أن هذا الحزب حزبا راديكاليا اجتماعيا يبحث عن البناء الحقيقى للانسان وطالب بالاصلاح الاجتماعى على أساس أنه لم يكن مجرد أمل بل واجب على الحكومة أن تؤديه .. وأكد الحزب فى برنامجه ضرورة تحسين الحالة الصحية للفلاحين والعمال وضرورة إلزام أصحاب الأطيان ببناء مساكن تتوفر فيها الشروط الصحية للفلاحين وتنظيم القرى على القواعد الصحية الحديثة كما نادى الحزب بالتوسط بين أصحاب الأطيان والفلاحين فى إبان اشتداد الأزمات المالية .

وإلى جانب ذلك طالب الحزب بحماية ماء النيل والعمل على جعل سياسة الماء خاضعة لحكومة مصر وافية بحاجة البلاد أولا كما طالب الحزب بتهيئة المهاجر الزراعيه للفلاحين وعلى الأخص فى السودان .. وباختصار كان الحزب بدا اجتماعية لنقل الفلاحين إلى وضع إنسانى وحضارى جديد يعتمد على أسلوب التطوير والتقنية ويكفى أن نضع هذه الأسس التى نادى بها الحزب لنعرف إلى أى مدى كان يمثل قيمة سياسية واجتماعية واقتصادية للوطن لو اتيحت له الفرصة كاملة لتطبيق مبادئه :

١ ــ نادى الحزب بتحريم بيع الأراضى لغير المصريين إلا لأجل محدود وسن قانون بذلك .

٢ ــ نادى الحزب بسن قانون بتحريم إنشاء الشركات الأجنبية الانتاجية إذا لم يحتفظ بنصف أسهمها على الأقل للمصريين .

٣ ــ تلقين الفلاح المصرى معنى الاستقلال فى الرأى والشجاعة على إبدائه وطرق الدفاع عن حقوقه وتحبيب الحرية إلية وغرس مبادىء الفضيلة فى نفسه . وقد هوجم حزب « الفلاح المصرى » من بقية الأحزاب ولم يجد الفرصة لإعلان هذه المبادىء إلا فيما بعد بعشر سنوات . ولكن أعلن أحمد كامل قطب المحامى بتبنيه للفكرة فى سنة ١٩٣٨ وسماه حزب الفلاح الاجتماعى والاقتصادى وفى ديسمبر ١٩٣٨ أعلن الحزب رسميا وكانت لجنته الإدارية تتكون من ١٢ عضوا . ولكن الحزب لم يحاول الخروج إلى القواعد الريفية وشعر الوفد أنه منافس له . ومن ثم بدأت العناصر المؤيدة للحزب تنفرط تدريجيا وأصبحت مبادىء الحزب مجرد ذكرى فى متحف التاريخ .

أوضحت السطور السابقة مجموعة الأفكار الأساسية حول الحزبية فى مصر ونشأة تنظيماتها والدوافع إلى تكوينها والوظيفة النموذجية للحزب . والآن نتناول موقف الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ من المشاكل والقضايا القومية .

ولقد كان من الضرورى أن نستعرض هذه المواقف قبل أن نجيب على السؤال الذى طرحناه فى الحلقة السابقة وهو .. كيف سقط حزب الوفد قبل ١٩٥٢ ؟

اولا : موقف الاحزاب المصرية من مشكلة تحديد الملكية الزراعية :

لقد كان موقف الأحزاب المصرية من مشروع تحديد الملكية الذى قدمه النائب محمد خطاب مخجلا ومزريا (وكان مشروع محمد خطاب يطالب بتحديد الملكيات الزراعية الكبيرة فى حدود خمسين فدانا) طالبت المادة الأولى من هذا المشروع أن من يمتلك خمسين فدانا أو أكثر عليه أن يتنازل عن الفائض عنها إلا أن هذا الحكم لا يسرى على الأراضى الزراعية المنقولة إلى الافراد بطريق الإرث ورغم أن المشروع لم يكن حاسما لحل الأزمة الزراعية وسوء توزيع الملكية إلا أن موقف الأحزاب كان المعارضة الشديدة .

ورغم أن محمد خطاب كان عضوا فى الحزب السعدى إلا أن حزبه لم يؤيده مما اضطر « محمد خطاب » إلى تقديم استقالته من الحزب السعدى فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٥ .

أما حزب الوفد فقد وقف معارضا أيضا ولم يكن ذلك إلا انعكاسا لمصالح كبار الملاك الزراعيين الذين كانوا أعضاء فى داخل الحزب نذكر منهم فهمى ويصا وسراج الدين ومحمد الوكيل والبدراوى أما حزب الأحرار الدستوريين فقد كان ضد المشروع من البداية إلى النهاية . وكان يؤمن بأن الضرائب التصاعدية يمكن أن تكون بديلا . وحزب الكتلة الوفدية كان منساقا وراء بقية الأحزاب أما الحزب الوطنى فقد كان يحذر من تكدس الثروات ولكنه فى ذات الوقت لم يأخذ موقفا حاسما تجاه المشروع رغم أنه كان أكثرها مطالبة بحلول مشاكل الفلاحين والعمال .

ثانيا : موقف الاحزاب المصرية من المشكلات الاقتصادية :

لقد تركزت المشكلات الاقتصادية فى مصر فى الغلاء وارتفاع الأسعار (التضخم النقدى) الذى كان يعنى انخفاض قيمة الجنيه المصرى ، إلى جانب ضعف القدرات الانتاجية سواء للعامل أو الفلاح المصرى ، ثم الفساد الإدارى والسمات التى تميز بها المجتمع المصرى فى ذلك الحين مثل الرشوة والمحسوبية والانتهازية .. لقد تركزت المشكلة الاقتصادية فى مصر فى ما يمكن أن نسميه حكم العائلات واللاتى لم يزد عددها عن ثلاثين عائلة مثل عائلة اللوزى وعائلة ويصا وعائلة الوكيل وعائلة عبود وعائلة أمين يحيى وعائلة فؤاد سراج الدين وعائلة البدراوى . . وغيرهم . . كانت هذه العائلات تحصل على أكثر من ٢٥ ٪ من الدخل القومى . . ولم تنجح أية حكومة حزبية فى التصدى للمشكلات الاقتصادية بحلول جذرية ولقد فضح مكرم عبيد أسلوب حزب الوفد . . رغم أنه كان أخف الأحزاب ضررا — فى الفساد الإدارى فى البيان المشهور الذى — يعرف فى تاريخ مصر باسم الكتاب الأسود والذى ضم سبعة فصول تحكى عن حقيقة الانتهازية والمحسوبية والاستثناءات . . إلى غير ذلك .

ولكن أهم ملحوظة بالنسبة للاحزاب المصرية السابقة على الثورة أنها لم تجد أية برامج اقتصادية تواجه حل مشكلات الجماهير .

وباستثناء بعض التطورات التى دخلت مؤخرا وبالذات بعد الأربعينات على برامج هذه الأحزاب ظلت تهدف إلى شيء واحد فقط هو أن تعمل على الوصول إلى كرسى الحكم وبمجرد أن تصل إلى السلطة تنسى وعودها للشعب وتحدد إطار العمل فى إرضاء السيد الجالس فى قصر عابدين ومجاراة الاحتلال بطريق السباق نحو من يفوز بهذا الرضا السامى لساكن قصر الدوبارة حيث توجد السفارة البريطانية .

وباستثناء الحزب الاشتراكى الاسلامى .. والذى كان يحمل من قبل إسم

مصر الفتاة — وبعض مبادىء الحزب الوطنى .. وبعض خطب الزعماء التى تحاول جذب تأييد الشعب دون تطبيق فعلى لها .. وإن بقية الأحزاب بعدت تماما — عن عمد أو عن حسن نية — عن مواجهة مشكلات المجتمع الاقتصادية والتى كانت تعنى بالنسبة للجماهير إعادة توزيع الثروات بصورة أفضل .. توفر الحاجات الضرورية للشعب .. القضاء على مشكلة البطالة اوفر فرص العمل لكل مواطن بما يتفق وكفاءته .. ضمان حد الكفاف للشعب المصرى بوضع حد أدنى للاجور بالنسبة للفلاح والعامل .

ثالثا : موقف الاحزاب المصريه من افكار الحرية والديمقراطيه .

كان من الصعب أن تتحمل الأحزاب فوق طاقتها بأن تقود الديمقراطية فى مجراها الصحيح لأن اللعبة السياسية كانت فى ذلك الوقت قسمة بين القصر وبين الأحزاب وبين الاحتلال وكان القصر حريصا على التمسك بالديكتاتورية إلى أبعد حد واستغل فى هذا الوقت أحزاب الأقلية . ومن المنطلق كانت أحزاب الأقلية (الهيئة السعدية — الأحرار الدستوريون — الكتلة الوفدية) دمى فى يد مولانا يحركها كما يشاء .

ولم تحاول أى من هذه الأحزاب النضال ضد مولانا أو ضد الاحتلال لتثبيت معالم الديمقراطية والتى كانت فى ذلك الحين مقيدة بعدة قيود مثل قصر حق الانتخابات على من يدفع ضريبة معينة ولم تشارك جموع العمال والفلاحين فى الحركة السياسية .. ولكنها استخدمت كأدوات لها .. وحرموا من حق المشاركة العملية فى صياغة أى قرار خاص بالوطن وإذا كانت هناك من صورة للحرية فهى حرية طبقية قاصرة على طبقة واحدة هى طبقة الأغنياء والاقطاعيين والرأسماليين بأجنحتهم المتعددة .

ولقد ظلت فكرة الحرية والديمقراطية مشوشة ولا حدود لها إلا الحقوق التى وردت فى الدستور ولكن حتى هذه كثيرا ما داسها السادة دون ما احترام

وإذا كان حزب مصر الفتاة (الحزب الاشتراكى فيما بعد ثم جماعة الاخوان المسلمين قد تبينا بعض الأفكار المدافعة عن حرية الشعب إلا أنهما لم يصلا إلى السلطة لتطبيق أفكارهما .

ولقد كانت هناك فى حياه حزب الوفد سقطة كبيرة عندما تقدم أحد نوابه وهو المحامى « اصطفان » ببعض المشروعات الخاصة بتقييد حرية الصحافة وذلك حماية للاسرة المالكة وحتى الآن لم يستطع أحد تفسير الأسباب التى أدت بالحزب إلى ضرب حرية الصحافة بهذه الكيفية . ولكن تصدى الشعب لهذه القرارات ووقفت الصحافة تدافع عن حريتها . بل أن بعض نواب حزب الوفد وقفوا ضد حزبهم حتى اضطر الحزب إلى سحب التشريعات المخجله .

وإذا كانت حياة مصر قد تأثرت فى ظل الشهوة حول كرسى الحكم من جانب الأحزاب وإذا كانت المجالس النيابية قد تعرضت للحل . وإذا كان الدستور نفسه قد تعرض للالغاء وصدر دستور آخر بدلا منه هو دستور سنة ١٩٣٠ وبدأت السلطة الديكتاتورية للجهاز التنفيذى .

وقوى نظام البوليس السياسى وبدأت مصر تحكم بالحديد والنار . وافتتحت المعتقلات وصودرت الحريات .. ومع ذلك باحقاقا للحق — فان الموقف فى ظل حكومة حزب الوفد كان أخف وطأة عما يكون عليه الحال فى ظل أية حكومة مؤتلفة من أحزاب الأقليات .

رابعا : موقف الاحزاب المصرية من قضية الجلاء والاستقلال :

باستثناء حزب واحد هو الحزب الوطنى والذى كان يطالب بالجلاء قبل المفاوضات وبأن ذلك هو الموقف الصادق لكى يتم التفاوض والتباحث بين دولتين مستقلتين .. أما كون دولة تحتل أرض دولة أخرى وتجرى بينهما مفاوضات فلا شك أن الدولة التى تحتل أرض الدولة الأخرى سيكون لها الغلبة والصوت الأعلى فى المفاوضات ومن منطلق مبدأ القوة والأمر الواقع حتما ستحصل على أكبر مكاسب لها فى ظل مرحلة التفاوض .

ولذلك تمسك الحزب الوطني بأنه لا مفاوضة إلا بعد الجلاء أما بقية الأحزاب الأخرى فقد كانت تطلب المفاوضات كأسلوب سلمي لطلب الجلاء عن مصر . وكان هذا الأسلوب لا يتطرق قط إلى فكرة الكفاح المسلح ، ومع ذلك فمنذ بداية نشأة الحياة البرلمانية الحزبية على أرض مصر واجراء الانتخابات لأول برلمان مصري بعد اعلان مصر ملكية مستقلة عقب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ منذ هذا التاريخ وكافة حكومات مصر ابتداء من حكومة سعد زغلول سنة ١٩٢٤ حتى حكومة نجيب الهلالي سنة ١٩٥٢ كان التفاوض هو الأمل للحصول على الاستقلال. ولكن انجلترا كانت تحطم المفاوضات على صخرة السودان التي كانت تتمسك بها مصر تماما . ايمانا بأن شعبي مصر والسودان يربطهما الوادي المقدس . . ومنذ مفاوضات سعد زغلول — رمزي ما كدونالد وحتى مفاوضات أحمد نجيب الهلالي.. رالف ستيفنسون .. فان كافة الأحزاب لم تخرج عن هذه النمطية .. وعندما تأكد للشعب والجماهير المصرية ان اسلوب المفاوضات ليس هو الوسيلة المجـــدية . . كسرت الجماهير في الضغط على حزب الوفد لالغاء معاهدة ١٩٣٦ التي كانت تربط بين مصر وبريطانيا والتي ثبت من مجال تطبيقها ان لبريطانيا كانت اليد العليا وبعد أن أثبت حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ من ان الاستقلال الذي تتمتع به مصر كان مجرد سراب ووهم وان الخليفة أباحت لنفسها الحق في ادارة شئون مصر كأنها مستعمرة لها . رأى الشعب الضغط على حكومة حزب الوفد لالغاء هذه المعاهدة وفعلا ألغيت معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .. ألغاها حزب الوفد تحت ضغط الجماهير وإلحاح الشعب وإضراب الشباب المصري وأعلن هذا الالغاء في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ وبعدها بدأت مرحلة الكفاح المسلح من أجل تأكيد حق مصر في الحرية والاستقلال وانها جديرة بحصولها على سيادة حقيقية غير مزيفة . ولكن لم تكن الظروف موانية لتأكيد الكفاح الشعبي كما أن حزب الوفد لم يأخذ في الاعتبار كافة المطلوبات والامكانيات لنجاح الكفاح المسلح في القنال .. وعقب حريق القاهرة عاد أسلوب المفاوضات مرة أخرى ..

وإذا كانت المواقف الحزبية فى حاجة إلى تحليل عام بالنسبة لمواقفها تجاه بعض القضايا الأخرى مثل قضية العروبة وقضية العلاقات المصرية الافريقية والنظرة للارتباط بالأحلاف أو الكتلة الغربية - الا اننا نرى ان تكون الحلقة الأخيرة هى الاطار التحليلى للدور الذى لعبته الأحزاب فى الحياة السياسية المصرية . ولكن قبل هذا لابد وان نتكلم عن أهم الاحزاب السياسية المصرية ونقصد به حزب الأغلبية .. ذلك الحزب الذى حمل فى وقت من الأوقات راية النضال الوطنى .. ليس كهيئة حزبية بقدر ما كان هيئة شعبية .. وبعد ان كان حزب الوفد هو حزب الديمقراطية وحزب الشعب الحقيقى المعبر عن صوته وبعد أن وقف حزب الوفد يبدأ صلبة قوية تحمى الجماهير وتتكلم باسمها . . فجأة يبدأ الحزب فى الانهيار ابتداء من عام ١٩٤٢ وتصل صورة الحزب إلى قمة المأساة عندما يهادن السراى والملك .. وعندما ينفصل عن قواعده الجماهيرية والشعبية بسبب سيطرة بعض العناصر الاقطاعية عليه .

جدول بأسماء الأحزاب وتاريخ تأسيسها
وزعمائها واتجاهاتها السياسية والفكرية منذ عام ١٩٠٧ حتى ١٩٥٢

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	الزعيم أو المؤسس	اتجاهات الحزب
الحزب الوطنى الحر أصبح يسمى (حزب الأحرار)	يوليو ١٩٠٧ (٥)	محمد وحيد بك الايوبى	سمى بحزب الأحرار فى ١٨ مارس سنة ١٩٠٨
حزب الأمة	سبتمبر ١٩٠٧ (٢١)	حسن باشا عبد الرازق	كان عدد أعضائه المؤسسين ١٢٠ عضوا
حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية	ديسمبر ١٩٠٧ (٩)	الشيخ على يوسف	
الحزب الوطنى	ديسمبر ١٩٠٧ (٢٧)	مصطفى كامل	كانت اللجنة الادارية للحزب تضم ٣٠ عضوا منهم واحد فقط قبطى
الحزب الجمهورى المصرى	ديسمبر ١٩٠٧ (٢٨)	الصحفى محمد غانم	

أحزاب ما بعد عام ١٩٠٨ وحتى قيام ثورة ١٩١٩

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	الزعيم أو المؤسس	اتجاهات الحزب
الحزب المصرى	٢ سبتمبر ١٩٠٨	اخنوخ فانوس	طائفى مسيحى
حزب العمال	يوليو ١٩٠٩	الصحفى محمد أحمد	اشتراكية معتدلة
الحزب الاشتراكى المبارك	١ أكتوبر ١٩٠٩	دكتور حسن فهمى جمال الدين	إشتراكية متطرفة

أحزاب ما بعد ثورة ١٩١٩ :

أحزاب ذات ميول اشتراكية ولها برامج مختلفة :

نذكر منها : حزب الفلاح الاشتراكى — حزب النيل الديموقراطى — والفلاحين ونضيف لها :

إسم الحزب	تاريخ التأسيس	الزعيم أو المؤسس	اتجاهات الحزب
حزب العمال الاشتراكى الشيوعى المصرى	سنة ١٩٢١	محمود حسنى العرابى	اشتراكى شيوعى
حزب الفلاح المصرى	١٩٣٨	أحمد كامل قطب المحامى	اصلاحى اجتماعى
الحزب الشيوعى المصرى	ديسمبر ١٩٤٩	دكتور فؤاد مرسى	شيوعى تماما

أحزاب نسائية كونتها المرأة ببرامج نسائية وكانت عضوية الرجال مباحة :

إسم الحزب	تاريخ التأسيس	الزعيم أو المؤسس	اتجاهات الحزب
حزب بنت النيل السياسى	١٩٤٦	دكتورة درية شفيق	دفاع عن المرأة وحقوقها
الحزب النسائى الوطنى	١٩٥٠	مجموعة من سيدات مصر	» » » »
الحزب النسائى السياسى	١٩٥٢	مجموعة من سيدات مصر	» » » »

أحزاب القصر وهى حزبان وضعت نفسها فى خدمة السراى نذكر منها :

إسم الحزب	تاريخ التأسيس	الزعيم أو المؤسس	اتجاهات الحزب
حزب الشعب	١٩٣٠	إسماعيل صدقى	زيادة سلطة القصر على حساب سلطة الشعب
حزب الاتحاد	١٩٣٦	مجموعة من كبار الموالين للسراى	زيادة سلطة القصر على حساب سلطة الشعب

الأحزاب الدينية :

إسم الحزب	تاريخ التأسيس	الزعيم أو المؤسس	اتجاهات الحزب
جماعة الإخوان المسلمين	١٩٢٨	حسن البنا ثم الهضيبي	اتجاهات بالدين الإسلامى وأن الحكم بأصول القرآن والشريعة والسنة .
حزب الله (شباب سيدنا محمد)	١٩٣٤	جماعة مشايخ العلماء	» » » »
حزب الآخاء والإصلاح الإسلامى	١٩٣٦	» » » »	» » » »

ثم أحزاب اشتراكية إسلامية هى :-

إسم الحزب	تاريخ التأسيس	الزعيم أو المؤسس	اتجاهات الحزب
حزب مصر الفتاة (الحزب الاشتراكى)	١٩٣٢	أحمد حسين	اشتراكية جماهيرية إسلامية

الأحزاب الليبرالية :

اسم الحزب	تاريخ التأسيس	الزعيم أو المؤسس	اتجاهات الحزب
حزب الأحرار	١٩٢٢	عبد العزيز فهمي دكتور محمد حسين هيكل	كبار الأعيان وضم عدد من المثقفين .
حزب الوفد	١٩٢٢	سعد زغلول ثم مصطفى النحاس	من كافة فئات الشعب
الهيئة السعدية	١٩٣٧	دكتور أحمد ماهر محمود فهمي النقراشي	على نفس مبادىء الوفد ولكن بدون قيادة النحاس
الكتلة الوفدية	١٩٤٣	وليم مكرم عبيد	على نفس مبادىء الوفد ولكن بدون وجود الفساد الداخلي فيه .

كان ماضينا صفحات حية فى نضال الجماهير نبض بها قلب مصر . . ولم تكن مرحلة ما قبل ١٩٥٢ كما يتصور الكثيرون ظلاما سياسيا ولقد أثبت المنصفون أن الشعب كان بريئاً من كافة السلبيات التى لطخت تاريخنا وأعاقت تقدمنا فى طريق تطورنا . ولم يكن العيب فى النظام بقدر ما كان فى الحكام .

ومن يدرس التاريخ المصرى بحياد فى مرحلة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو يستطيع من خلال الوثائق أن يؤكد أن مصر عانت وتألمت وقاست وتعذبت من الحزبية ومن حكم الأغلبيه التى عجزت عن حل مشاكلنا الاجتماعية ومواجهة قضايانا الاقتصادية مما جعل الثورة حتمية لا مفر منها وإلا سقطت مصر فريسة للصراع الطبقى الدموى وواجهت مواقف لا قبل لشعبها بها .

وإذا كانت التيارات السياسية التى تحكمت فى مجتمع الثورة حاولت أن تتجنب أى فكر سياسى جامد فى إطار نظرية معينة فلعل ذلك يعود إلى اضطراب وتضارب الفكر السياسى فى مصر ما قبل الثورة لأن هذه الاتجاهات السياسية التى عاشت فيها مصر قبل الثورة فى ظل الملكية كانت نوعا من أنظمة ونماذج غريبة على مجتمعنا . ولم تنجح أى منها فى التصدى لقضايانا وإيجاد الحلول الجذرية لما كنا نعانى منه .

وإذا ما تركزت صورة الحكم فى شرعية الفكر الليبرالى المنقول عن الديمقراطية الغربية فى ظل مجموعة من الأحزاب . . فإن حزب الأغلبية هو الحزب الذى فاز بالكثير من هذه الدراسات ولكنها جميعها كانت أما متحيز معها أو متحيز ضدها والبعض منها حمل الشكل العلمى المنصف لها ولكن فى النهاية لم توجه تلك الدراسات المطلوبة لتضع الحزب أمام محكمة التاريخ بما له وما عليه .

ولقد كانت هناك مجموعة من الأحزاب تؤمن بنفس الاتجاه الليبرالى مثل حزب الهيئة السعدية وحزب الكتلة الوفدية وحزب الأحرار الدستوريين إلا انها كانت تقف على بعد خطوات ومسافات طويلة من حزب الوفد الذى كانت له مواقع فى معظم ريف مصر ومدنها وهذه كانت ميزة فى حزب الوفد إذ أنه تغلغل فى كافة أجزاء القطر المصرى ولكن الارتباط بين الجماهير وحزب الوفد كان يعود أصلا إلى فكرة تكوين الوفد كهيئة وطنية أكثر منه هيئة حزبية ..

وإذا كان سعد زغلول قد نجح فى قيادة حزب الوفد كقيادة للامه أكثر منها كصورة لحزب سياسى فان الأحداث أثبتت ان الزعامة التى خلقت معه لم تستطع أن تحفظ للوفد مزاياه .. بل نسفته من الداخل وقضت عليه من الخارج أيضا .. خاصة بعد أن اختلطت فى قيادة حزب الوفد زعامة النحـــاس وسيطرة فؤاد سراج الدين .

الوقف حتى ١٩٤٢

فالواقع ان حزب الوفد كان حتى سنة ١٩٤٢ حزبا له أخطاء البشر ولكنها قد تجد سبيلا إلى الغفران اما منذ ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ — باجماع الكثير من المؤرخين — فقد تحولت أخطاؤه إلى فظائع لا عهد للشعب المصرى بها ولا يقبل وطنى بوجوب نسيانها وغفرانها .

ففى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ تحول حزب الوفد من هيئة تساهم بعملها — خطأ أو صوابا — فى جو السياسة المصرية إلى جماعة سياسية يسيطر عليها مجموعة من الأشخاص تحكم اطار حركتهم ومطامعهم وأهوائهم ظهر ذلك عندما خرج الوفد عن جماهيره وانحاز إلى القصر ليكون عونا فى استبداده وديكتاتوريته ..

وإذا كنا حقا منصفين للتاريخ يجب أن نقرر ان حادث ٤ فبراير حدد مرحلة فاصلة فى تاريخ الوفد كما ان دخول فؤاد سراج الدين وتحوله من حزب الأحرار

الدستوريين إلى الوفد كان بداية النهاية الحقيقية للحزب .. وأحست الجماهير ان ثقتها بدأت تنهار فى حزب الوفد وان سيادة المهادنة تجاه القصر كانت لطمة تاريخية شوهت تاريخ الوفد إلى الأبد ..

ولعل من تنسيق القدر لحوادث التاريخ أن يقترن هذا التطور فى تاريخ الوفد بعد أيام معدودة بضم فؤاد سراج الدين إلى وزارة ٤ فبراير حيث قفز سعادته على الأثر إلى عجلة الزعامة الوفدية ليختطفها من يد رئيسه حيث استولى على سكرتارية الحزب ..

وتأبى سياسة ٤ فبراير إلا أن تستفتح العهد الوفدى السراجى بذلك الموقف الذى أخجل الجماهير فتنكست رأسها وانتفضت صاغرة يوم وقف النحاس باشا إذ ذاك تحت العلم البريطانى بميدان قصر النيل بجوار السفير البريطانى الشهير « اللورد كيلرن » وذلك للمشاركة فى استقبال القوات البريطانية احتفالا بيوم الامبراطورية البريطانية فى قلب العاصمة المصرية .

وقد وطد هذا الموقف المخزى الأليم صداقة النحاس بالسفير البريطانى . الحاكم الحقيقى لمصر حينئذ . فشوهدا بعد قليل فى صورة فوتوغرافية ظهر فيها النحاس إلى جانب السفير وقد استند اليه وتعلقت بذراع السفير حرم الزعيم .. ولما ترددت جريدة الأهرام فى نشر الصورة طالب الزعيم بنشرها فى الصفحة الأولى .

حادث ٤ فبراير

وإذا كان حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ من الحوادث التى ظلت غامضة لفترة طويلة فى التاريخ المصرى المعاصر إلا ان نتائج الحادث كانت أخطر مما توقع حزب الوفد نفسه إذ انهارت قيادة وشعبية حزب الوفد ولم يكن مجىء حزب الوفد للحكم فى يناير ١٩٥٠ بأغلبية كبيرة (٧٠٫٨٪ من المقاعد النيابية) إلا

لأن الشعب كان قد سئم ما حدث خلال السنوات الست من سنة ١٩٤٤ حتى سنة ١٩٥٠ فلقد وقعت الجماهير ضحية الكثير من الأحداث والفضائح وظن الشعب أنه ربما لو عاد حزب الوفد لتغير الموقف ولكن ذلك كان تفاؤلا فى غير موضعه وإذا كنا من موقع المسئولية التاريخية نود أن نقول ان تبعة ٤ فبراير أوسع دائرة مما أراد الكثيرون أن يحصروها . حيث حاول كل من المشاركين فيها أن يبرىء نفسه منها ولكن التهمة يشتركون جميعا فى صنع مأساتها .. كل بقدر ما كان له من قوة وأثر .. إلا اننا لا نعفى حزب الوفد وزعيمه من مسئولية ما حدث خاصة لو علمنا من مصدر موثوق به ان النحاس كان يعلم بفحوى الانذار البريطانى قبل تقديمه رسميا إلى القصر حيث كان أحمد حسنين على علم بهذا الانذار وأرسل هذا بدوره رسولا للنحاس قابل مكرم عبيد ثم قابل النحاس نفسه الذى أكد له انه لا يرى غضاضة فى تولى حزب الوفد الحكم حتى ولو كان ذلك بناء على أوامر الانجليز لأن رجال الوفد قد تعبوا ولأن الوفد حريص على الحكم ليحمى نفسه ورجاله .. وهكذا يصبح السؤال الذى يدور فى أذهان الكثير من الباحثين وهو .. هل كان النحاس يعلم بالانذار البريطانى قبل أن يتسلمه فاروق بطريقة مسرحية على يد السفير البريطانى وعلى يد قائد القوات البريطانية بمصر « ر . وستون » وبصحبتها ٣٠ جنديا تم اختيارهم بدقة ..

تصبح الاجابة واضحة .. ويصبح سقوط حزب الوفد فى براثن الاستعمار البريطانى حقيقة تاريخية وقع فيها فى ظل حرصه على الوصول إلى السلطه بأى ثمن.

وإذا كان الكتاب الاسود الذى كتبه مكرم عبيد سكرتير الوفد السابق يحمل الكثير من المبالغات إلا أنه بلا شك حمل جزءا من الحقيقة عن مأساة حزب الوفد فى الفترة من ٤ فبراير ١٩٤٢ إلى ٨ اكتوبر سنة ١٩٤٤ .

على أن القدر القاسى أبى على مصر إلا أن تشهد فصلا آخر من حلقاته المشئومة: لو تفرغ له المؤرخون لأمكنهم أن يصدروا عن الكثير من أيامه كتابا اسود تبدأ صفحاته من ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ لينتهى إلى النهاية العظيمة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ يوم أن احترقت القاهرة باستثناء معركة الغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

اليوم الأخير
(حريق القاهرة)

ففى ذلك اليوم الأخير من حكم الوفد .. كان وزير الداخلية فؤاد سراج الدين — يجلس فى مكتبه بالداخلية بعد منتصف النهار ينتظر موثقى العقود محتفظا ببرود دمه وهدوء أعصابه وراحة ضميره ليوقع على عقد شراء عمارة ضخمة من رجل يبيع فى الوقت نفسه عمارة أضخم لوزارة الأوقاف ليحول ثمنها إلى الخارج كل هذا والنار تندلع فى قرابة ألف مكان فى العاصمة والنفوس تفيض بالقلق والأسى والدماء تسيل حارة .. والوطنيون يقفون حيارى أمام ذلك المستقبل المظلم والجماهير تائهة ضالة لا تعرف إلى أين تسير .. وماذا ستفعل بهم يد القدر .

وفى وزارة سنة ١٩٥٠ أيضا حدث التصادم بين وزارة الشعب وبين مجلس الدولة حيث اقترح بعض السادة الأعضاء استصدار مرسوم بوقف العمل بقانون مجلس الدولة ٢٤ ساعة فقط وذلك لكى يتخلصوا من رئيس المجلس وفى فبراير سنة ١٩٥٠ تثبت الوثائق التاريخية ان هناك محضر جلسة للجمعية العامة للمجلس يتهم وزارة الوفد بمحاولة الاطاحة برئيسه وقد حضر هذه الجلسة وحيد رأفت وتولى القيام بأعمال السكرتارية على على منصور المستشار بمحكمة القضاء الادارى وقد وقع التقرير سليمان حافظ وعلى على منصور وأكد مجلس الدولة ان مطالبة رئيس مجلس الدولة بالتنحى عن منصبه بهذه الطريقة مخالفة صريحة للقانون واعتداء على استقلال المجلس لا تقره الجمعية وتعهد إلى رئيس المجلس أن يتخذ من الاجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله كما تطلب اليه أن يبلغ هذا القرار إلى وزير العدل .

وفى موقف آخر لحكومة الوفد سنة ١٩٥٠ يتضح لنا إعتداء فؤاد سراج الدين على الدستور وسيادة القانون حيث هدد رئيس مجلس الشيوخ قائلا :

« لقد اعترض من اعترض وقاطع من قاطع وصفق من صفق .. ولكن شيئا واحدا أحسست به وأنا فى مقعدى .. هو ان هذا الكرسى قد اهتز اهتزازا عنيفا » وكان يوجه كلامه إلى رئيس المجلس الدكتور محمد حسين هيكل لأنه سمح بحرية

الرأى تحت قبة مجلس الشيوخ .. وفعلا استصدرت وزارة الوفد فى ١٧ يونيو ١٩٥٠ مرسوما بتعيين زكى العرابى رئيسا لمجلس الشيوخ فى مكان الدكتور هيكل فكان ذلك سابقة خطيرة وذلك قبل انتهاء مدة رئاسته للمجلس وهو اعتداء مس الحياة الدستورية فى روحها .

وقدمت وزارة الوفد دليلا ضد نفسها مما شكك فى الأغلبية التى حازتها فى انتخابات يناير سنة ١٩٥٠ ذلك انها قامت بمراجعة جداول القيد التى تمت فى شهر ديسمبر عام ١٩٥١ واكتشفت الوزارة فى هياكل الجداول أنواعا متعددة من التلاعب الغريب ، ففى مديرية المنيا قرية عدد سكانها ١٢٠٠ بين ذكور واناث وأطفال وجدت جداول انتخابها تشمل ٢٥٠٠ ناخب أى ان الانتخاب كان يتم بنسبة ٢٠٠ ٪ وفى قرية أخرى بلغ تعدادها ١١٠٠ نسمة تبين ان عدد الناخبين فيها ٣٢٣٠ أى بنسبة ٣٠٠ ٪ وفى بلدة ثالثة من نفس المديرية عدد السكان فيها ١٢٠٠ وعدد الناخبين ١٢٥٠ أيضا أى أن جميع ذكور واناث وأطفال هذه البلدة لهم بطاقات انتخابية .. أما فى مديرية جرجا فقد تبين حسب الكشوف الرسمية وبمراجعة الأسماء فى الجداول وفقا لما تم فى ديسمبر ١٩٥١ تبين أن نسبة الناخبين فيها وصلت إلى ٥٠ — ٦٠ ٪ من عدد السكان بينما الاحصاءات الرسمية للانتخابات لا تزيد فى أى بلد على ٢٥ ٪ على الأكثر كما تبين من الكشوف ومن مراجعة الجداول ان مئات من المتوفين ما زالت أسماؤهم مدرجة فيها ولهم تذاكر انتخابية تسلمها بعض الأهالى بأسماء هؤلاء المتوفين .. فهل لا زال المؤرخون يصرون على حقيقة نتائج الانتخابات فى العهود السابقة ..

ترشيح من يدفع

وفى خطاب لكامل اسماعيل محمود السنبسى عضو الهيئة الوفدية والذى رشح فى انتخابات مجلس الشيوخ عن دائرة قوص كتبه بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٥٢ إلى النحاس باشا كشف به أسلوب حزب الوفد فى ترشيح أنصاره .. وقد جاء فى هذا الخطاب

« ان مقامكم الرفيع ترون ألا يرشح الوفد إلا كل ذى ثراء يمكنه أن يدفع لكم ما ابتدعتم له اسم « الواجبات » حتى لقد سمحت لنفسك اليوم ان تطالبنى بمبلغ الألفى جنيه السابق ارتباطى بهما عن الترشيح السابق ومثلها للترشيح الجديد وإلا كنت « نصابا » كما تقول رفعتكم فى غير تحرز وحاشى أن أقبل هذا الوصف الدنىء المزرى فما كنت نصابا وما كنت سارقا لى أرى فى تصرف رفعتكم معى ومع كل المرشحين نوعا من ابتزاز الأموال بلا حق وبلا ذمة » .

وقد حضر واقعة سب السلبسى مصطفى نصرت وابراهيم فرج وعبد اللطيف محمود ومحمد لمؤم وقد حاول بعض أعضاء حزب الوفد الذين شهدوا الواقعة تكذيب الرسالة وتحت ضغط من النحاس نشروا تكذيبا فى الصحف ولكن جاء فى التكذيب ما هو أكثر فضيحة إذ تضمن العبارة التالية ..

« ان الوفد لا يرشح شخصا يقدم له شيكا ليس له رصيد فى البنك » .

ولا تنسى صفحات التاريخ الموقف المزرى من حزب الوفد تجاه تقييد حرية الصحافة ولا زال السر الغامض فى موقف النائب الوفدى « اسطفان باسيلى » بالنسبة لتبنيه مشروعات قيود الصحافة ونحن نطالبه الآن بأن يتكلم ويجلى السر الغامض .. [فهو عضو فى مجلس الشعب ولازال على قيد الحياة] .

ولا ينسى الشعب ما حاولته حكومة الوفد من اصدار « قانون الاشتباه السياسى » والذى حدد للمعارضة دورا لا تخرج عنه وقيد الرأى الآخر . ولكن حكومة حزب الوفد وجدت معارضة قوية حتى من داخل صفوفها واهتزت جماهير الشعب اهتزازا بصحافتها وسجلت الصحافة بما فيها الصحافة الوفدية الهوة السحيقة جدا بين الحكومة الوفدية وبين شعور ونبض النضال الشعبى المصرى وسعيه نحو الحرية والديمقراطية ..

ولعل أكبر الفضائح التى لحقت حزب الوفد دون أن يدرى أحد هو افراد الرأى العام فضيحة الملايين الثلاثة التى صرفت للمليونير محمد فرغلى تاجر القطن

المشهور . وذلك نظير قطن يورده ليوغوسلافيا على أن تقوم يوغوسلافيا بتوريد صفقة ذرة للحكومة المصرية واعترض زكى عبد المتعال وزير المالية على هذه الصفقة التى تمت وبدون ضمان ،وقد تمت هذه الصفقة بناء على أوامر فؤاد سراج الدين .. ورغم اعتراضات مجلس الدولة على الصفقة فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٥١ إلا أن البنك الأهلى كان قد صرف الشيك لسعادة فرغلى باشا ، كما أن البواخر التى تحمل القطن غادرت الاسكندرية فى نفس اليوم الذى تم فيه صرف الشيك ثم كان أن امتنعت يوغوسلافيا عن تصدير الذرة إلى مصر ورفضت رد الملايين الثلاثة للحكومة كما أن حكومة الوفد لم تبذل جهدا دوليا لمطالبة يوغوسلافيا برد المبلغ.

ولقد كان لإستقالة زكى عبد المتعال من وزارة المالية فى أغسطس سنة ١٩٥٠ سراً خطيرا .. هذا السر هو معارضته للقرار الذى أزيد أن تتخذه وزارة المالية لحماية المضاربين فى البورصة ويكفى لمن يهتم بالتاريخ الاقتصادى أن يدرس القرارات المتناقضة التى أصدرها فؤاد سراج الدين بالنسبة لسعر القطن ليعرف إلى أى مدى كان سراج الدين يتلاعب بأسعار القطن لصالح عناصر معينة ..

ولقد ثبت أن عبد اللطيف محمود باشا وزير زراعة الوفد فى حكومة سنة ١٩٥٠ كان يضارب فى البورصة أثناء توليته الوزارة وأنه ربح أكثر من خمسين ألف جنيه من المضاربات .. وبمجرد تصدى الوزير لأى عمل تجارى كان يعتبر مخالفا للدستور طبقا للمادة ٦٤ والتى كانت تنص على أنه :

« لا يجوز للوزير أن يشترى أو يستأجر شيئا من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجالس إدارة أية شركة ولا أن يشترك اشتراكا فعليا فى عمل تجارى أو مالى .. ولن تنسى صفحات التاريخ أن فؤاد سراج الدين اشترى الباخرة سودان ليبيعها لحوم النحاس ولتتحول من باخرة عامة إلى باخرة خاصة ، ولقد شاركت أسرة الوكيل فى السيطرة على جزء من أراضى الدولة وأسرة فؤاد سراج الدين كان لها نصيب فى السيطرة والنفوذ .» .

أما عن الاستثناءات التى منحتها حكومة الوفد .. فقد كانت لحساب المنطق الحزبى ولم تكن قط لحساب المصلحة العامة .. ولم تقف سياسة الاستثناءات الوفدية للموظفين المحظوظين عند الحدود الدنيا وحدها بل تعدتها أيضا إلى أعضاء البعوث فى الخارج على صورة كادت تنقلب إلى فضيحة دولية فى العالم الخارجى، فقد كانت قد تألفت لجنة فى وزارة الشئون الاجتماعية من شفيق غربال وكيل الوزارة وجميع المديرين العاملين بمصالح الوزارة لإختيار مبعوثى الوزارة من الموظفين الأكفاء إلى الأمم المتحدة وانتهت هذه اللجنة من اختيار المبعوثين مراعية الكفاءة المطلقة ثم أبلغت هؤلاء المبعوثين باختيارهم .. ولكن بعد أسبوعين تكونت لجنة أخرى وغيرت الأسماء التى وضعتها اللجنة الأولى لحساب الأقارب والأصهار .

ولن نعدد الأسباب التى أدت إلى سحب الثقة من حزب الوفد على يد الجماهير التى آمنت به فقد كانت كثيرة .. ولا يستقيم أن نذكر سلبيات الحزب دون أن نتكلم عن الفضائح الضريبية بل لقد وصل الأمر بشيخ الأزهر الشيخ عبد المجيد سليم فى حديث صحفى له أن قال « ترى غيرنا يعطى ويزاد له الكيل والأزهر يكال له الحرمان وزاد على ذلك بقوله .. فى كل يوم نرى الإسراف فى الميزانية أنا لا أريد للعلماء أن يأكلوا ديوكا رومية .. ولكن أريد لهم الخبز فقط .. وكانت مكافأته عن ذلك أن الوفد أقاله من منصبه .

ولا زال الدور الذى لعبه محمود البدينى الياور الخاص لفؤاد سراج الدين فى يوم السبت الأسود (٢٦ يناير ١٩٥٢) عند نشوب حريق القاهرة غامضا وقد تناوله تقرير النائب العام باللوم على أنه لم يحسن التصرف .. وكان المذكور قد ترقى استثناء فى مارس ١٩٥٠ وما زال يرقى حتى عين وكيلا لمحافظة القاهرة متخطيا بهذا التعيين حوالى ٢١٥ ضابطا وكافة رجال الإدارة المدنيين .

ولا شك أن أسلوب فؤاد سراج الدين فى فرض الرقابة على التليفونات

لا يعلمه الكثير من المؤرخين ولم يكن ذلك قاصرا على أعداء الوفد بل أيضا على بعض وزراء — وصحفى حزب الوفد نفسه . . وقد جاء ذلك فى شهادة لنجيب الهلالى وزكى عبد المتعال وغيرهما وكان ذلك فى صيف عام ١٩٥١ خلال محاكمة الصحفى « على أمين » بتهمة القذف فى حق وزير الداخلية وكان على أمين قد أتهم فؤاد سراج الدين بوضع رقابة على التليفونات .

إن الحزب تحول منذ حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ من هيئة تساهم بعملها — خطأ أو صوابا — فى مجريات السياسة المصرية إلى جماعة سياسية يسيطر عليها مجموعة من الأشخاص انحازوا كلية إلى القصر والاستعمار ليكونوا عونا لهما على الاستبداد والدكتاتورية وكانت للحزب فى ذلك ممارسات عدة أدت إلى سحب الجماهير لثقتها من حزب الوفد . إلى أن كان السبت الأسود يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، حيث لعب فؤاد سراج الدين خلال هذه الفترة دورا مشبوها لغرض فى نفسه .

لقد كان فؤاد سراج الدين يسعى إلى أكثر من أن يكون مجرد وزير فى حزب الوفد . . كان يسعى إلى أن يكون زعيما للوفد — وقد تأكد ذلك المقربين من حوله عندما اعترض على أن يتولى النحاس وزارة سنة ١٩٥٠ ولما اكتشف النحاس ذلك عاقبه بأنه لم يختره فى الوزارة . وسافر سراج الدين إلى الاسكندرية إلا أنه لما وجد أن النحاس لن يتراجع بدا هو نفسه يرسل الرسل للنحاس لينفى الشائعات من حوله ولولا تقربه من جديد للنحاس باشا لما كان قد دخل التشكيل الجديد . . وكان فؤاد سراج الدين لا يريد لأحد من زعامات الوفد أن يسيطر على النحاس . ونجح سراج الدين فى أن يحل محل مكرم عبيد ولكنه لم يكن يملك نفس كفاءته ولا أسلوبه الخطابى ولا القدرة على التأثير على سامعيه .

ورغم محاولات سراج الدين تبرير موقفه فى حريق القاهرة إلا أنه يتحمل الكثير من المسئولية وسوف يقف المؤرخون أمام الكثير من علامات الاستفهام بالنسبة لهذا الحدث . . ولكننا من خلال الوثائق أيضا لا يمكن أن ننفى فؤاد

سراج الدين من مسئوليته عن أحداث اليومين الأخيرين فى حياة وزارة حزب الوفد . . ونقصد بهما يومى ٢٥ يناير و ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

ففى يوم ٢٥ يناير كان فؤاد سراج الدين يقضى الساعات فى محل الجواهرجى « الياكيم » ينتقى المجوهرات ثم ذهب إلى مباراة لكرة القدم بينما كان جنود البوليس يقتلون قتلا فى الاسماعيلية .

أما فى يوم ٢٦ يناير فلم يذهب سعادة الوزير إلى مكتبه إلا فى الساعة الحادية عشرة لم يمكث بمكتبه أكثر من ثلاث ساعات قضى جانبا كبيرا منها فى شراء وتوثيق عقد شراء العقار رقم ٢٣ تبع قسم عابدين مساحته ٩٣٢ مترا مربعا و ٢٠ سنتيمترا مربعا مكونا من دور أرضى به ستة دكاكين وخمسة مساكن وستة أدوار علوية كل دور به ستة مساكن وغرف للغسيل . وكان البائع جورج عويضة ابن جان سليمان وعمره ٥٨ سنة وهو بريطانى الجنسية وقد ثبت ذلك كله فى محضر من سجلات الشهر العقارى بحدد انتقال محمود شوقى مدير عام مصلحة الشهر العقارى إلى وزارة الداخلية فى يوم السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ وجاء فى المحضر أن ثمن الأرض ٨٠ ألف جنيه والعقد بنمرة توثيق ٩٠٨ سنة ١٩٥٢ ومن الجدير بالذكر أن صاحب العمارة كان قد اشتراها فى سنه ١٩٤٤ بمبلغ خمسة وثمانين ألف جنيه وإذا ما قسنا ارتفاع الأراضى لوجدنا العقار يساوى فقط فى ثمن الأرض ما يزيد على مائة ألف جنيه على أساس أن المتر فى هذه المنطقة كان يقدر حينئذ بحوالى ١٢٥ جنيها .

ولقد أثبت تقرير النائب العام أن حسين صبحى وبدوى خليفة وابراهيم أمام ووحيد شوقى أكدوا تقصير الوزير كما أثبت أيضا تقرير الامن العام فى ذلك الوقت أن مدير الأمن العام نبه فؤاد سراج الدين إلى الحوادث قبل وقوعها بمذكرة مكتوبة . وثبت من تقرير النائب العام أنه كانت لجنود بلوكات النظام شكوى من وقف صرف بدل الطواف إليهم ولكن سراج الدين أشر عليها

عليها بالحفظ ولم يصرف هذا البدل إلا بعد وقوع التمرد وثبت أيضا من تقرير النائب العام أن فؤاد سراج الدين لو لم يعدل عن طلب نزول الجيش (اتصل فؤاد سراج الدين فى نحو الساعة الواحدة بعد الظهر بالفريق محمد حيدر القائد العام فى يوم ٢٦ يناير طالبا منه نزول الجيش للمحافظة على النظام ثم عاد فى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر من نفس اليوم أى بعد ساعة من الطلب الأول واتصل بحافظ عفيفى رئيس الديوان الملكى وقال له أن البوليس قابض على زمام الأمور تماما وأنه عدل عن طلب الجيش) لو لم يعدل لما حدثت حرائق فى ١٥ محلا وصلت بلاغاتها إلى المطافىء الساعة الثانية والنصف بعد الظهر وحرائق فى محلين فى شارع آخر أبلغت عنهما المطافىء فى الساعة الثانية والدقيقة ٤٠ بعد الظهر ولما حصلت الحرائق فى ثمانية محال بجانب فندق شبرد أبلغت إلى المطافىء فى الساعة الثالثة والنصف ولما حدثت الحرائق فى ٢٤ محلا أبلغت حوادثها إلى المطافىء فى الساعة الرابعة تماما .

هكذا كانت سقطات حزب الوفد . . كانت خطايا ولم تكن أخطاء . . . وكان الصراع حول السلطة . . من أجل المنصب . . . وخسرت مصر الكثير وفقد الشعب رايته بعد أن ظهرت نظرية سراج الدين فى حزب الوفد وهى مهادنة القصر انبثاقا من أن كل الأحزاب تحاول إظهار الولاء لجلالة مولانا فلماذا يتخلف حزب الوفد عن بقية الأحزاب ، ولا يظهر أنه ليس أقل ولاء من بقية الأحزاب لساكن قصر عابدين .

لهذا كان حتما أن يسقط حزب الوفد وينتهى وجوده الحقيقى . . صحيح أن للحزب الكثير من الإيجابيات وننكر على أنفسنا أن نظلم الحزب وشبابه ما قاموا به من أجل مصر ، ولكن ذلك بالتأكيد كان قبل ٤ فبراير ١٩٤٢ وصحيح أنه يجب ألا ننسى للحزب صلابته فى مفاوضاته مع الانجليز وتمسكه بالسودان ولا ننسى له أيضا إلغاءه معاهدة ١٩٣٦ ، كما لا ننسى له أيضا مجانية التعليم الابتدائى وأن يصبح العلم حق لكل مواطن كالماء والهواء . .

ولكن الحزب طعن الديموقراطية باقامته لديكتاتورية الأغلبية كما أن الحزب تولى الحكم على أسنة رماح الإنجليز سنة ١٩٤٢ يضاف إلى ذلك قيوده على الصحافة وتصدى الشعب له ثم مهادنته للقصر ثم الفساد الذى صحب أيام حكمه ثم الاستثناءات) ثم الصراع بين أشخاصه على التسابق للولاء نحو الملك وخضوع الكثيرين منهم لنزواتهم والسعى نحو التسلط والثراء .

كل ذلك أنهى حياة الحزب السياسية ودوره القائد وضاعت ثقة الجماهير بعد أن أصبحت كراسى النيابة عن الأمة محلا للمهارسة أو المزاد . وبعد أن أصبح اشتغال بعض عناصر الوفد بالسياسة نوعا من التجارة المربحة ومصدرا من مصادر الايراد بلا استحياء . . ففقدت مصر عظمتها وهيبتها لأن هيبة مصر كانت ولا زالت رهينة بصلاحها وصلاح جهاز الحكم فيها .

لقد أصبحت مصر فى ظل حكم الوفد فى أيامه الأخيرة مرتعا للمحسوبية وصارت وظائف الدولة مرتعا للاصهار والأقرباء والأنصار ونظام كهذا كان حتما لا بد وأن يسقط لأن لغضب الشعب حدود ولثورة الجماهير نهاية للسكوت .

وفى النهاية فان الحساب الختامى يؤكد أن محاكمة حزب الوفد أمام محكمة التاريخ وأمام ضمير الشعب تثبت أنه أذنب وأن خطاياه لن يغفرها له الوطن . . وما من أمة غضت نظرها على الفساد إلا تضعضعت قواها وانحلت عراها — والحكم الذى يبحث عن المنفعة للحكام دون الشعب حتما سينتهى بضياع الحكام ولكن لن يضيع الشعب لأنه قادر على الاستمرار ولنا تساؤل هام هو .

هل كان حزب الوفد وحده هو المتهم والمذنب . . الوحيد فى قفص الإتهام .
بالطبع نقول لا . .

لقد شاركه الكثير من الأحزاب الأخرى فى الإفساد السياسى . .

الفساد السياسي والاحزاب : —

سوف نقف مشدوهين عندما نتذكر الماضي بحلوه ومره . وما أصعب الذكريات على أولئك الذين لا يزالون يعيشون بعقلية الماضي متجمدين لا يريدون التحرك إلى الأمام ولا يودون أن يعيشوا ظروف عصرهم . ووضح خلال السطور أنى أخطو على طريق من الشوك ولكننى قط لم أحاول أن أزرع اليأس . . لقد كانت بحق رحلة البحث عن الحقيقة . . مؤمنا بأنها أى الحقيقة هى التى ستبقى وتسطع للاجيال والتاريخ مهما حاول أحد طمسها .

ولقد كانت رؤيتى للتجربة الحزبية المصرية تنبع من منطلق الرؤيا الوطنية المصرية غير متحيز أو مرتبط بيمين أو يسار . بشرق أو بغرب وذلك حرصا منى على عدم تشويه التاريخ ومسخ الحقائق والدرس الذى نخرج منه حول التجربة فى مصر يصل بنا إلى النقاط التالية :

أن مصر قبل الثورة لم تكن كما مهملا ولا شعبا ميتا ولا حركة ساكنة ، بل كانت بها جماهير تحيا وتناضل وتقاتل وتموت بشرف دفاعا عن حريتها وكرامتها وضحت كثيرا فى سبيل وطنها . . وكان الولاء لمصر موجودا خلال تلك الفترة ولم يكن أبدا مفقودا حتى فى أحلك اللحظات التى حكمت فيها البلاد بلا دستور أو شرعية من القانون أو تقاليد برلمانية والقول بغير ذلك جناية فى حق الشعب وإهدار لكيانه . . مهما كانت التعللات أو حسن النوايا .

الثالوث الفاسد :

أن المناخ الذى عاشت فيه التجربة الحزبية كان محكوما بقيود أقوى من إمكانيات هذه الأحزاب . . فقد كان هناك القصر . . وكان هناك الاحتلال . . وكانت هناك صور الانتهازية السياسيه . . وفى ظل هذا كله كان من الصعب على أى حزب أن ينفذ برنامجا أو يخوض معركة هو نفسه غير مستعد لها . . ولكن لا يعنى ذلك أن نقول أنه كان حتمية الخط السياسى الحزبى لمصر أن تسلك

الأحزاب هذا الطريق ولم يكن هناك بديل عنه لقد كان أشرف لهذه الأحزاب أن تنسحب من مسرح الحياة السياسية . ولكنها كانت تتكالب على السلطة بأى ثمن وفى ظل كل القيود كانت ترضى لنفسها أن تكون أداة فى يد القصر والاحتلال .

وأى محاولة لفرض الديكتاتورية على الشعب بحجة أنه قاصر وغير رشيد كما ادعى بذلك إسماعيل صدقى ثبت فشلها — كما أن الجماهير كانت تسخر من كافة القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية والقيود المفروضة على الحريات .. ونجحت هذه الجماهير فى قيادة موكب الحركة الوطنية وقت أن تبين لها عجز الحركة الحزبية عن القيام بذلك . حدث ذلك فى ثورة الشباب سنة ١٩٣٥ .. وتكرر هذا أيضا فى سنة ١٩٤٦ ثم حدث للمرة الثالثة سنة ١٩٥١ عقب إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٩ .

لقد كان الشعب شجاعا وأدرك إفلاس الأحزاب فى مواجهة مطغيان ومحاربة الاحتلال فتقدم لحمل الراية وبينما كان السادة الكبار فى مكاتبهم يمرحون كانت ضحايا الشعب من الشهداء تقدم على مذبح الحرية فى سبيل الجلاء والاستقلال تسقط فرادى وجماعات فى ساحة النضال فى القتال أى أنه رغم اعترافنا بالمناخ القاسى الذى عاشت فيه مصر إلا أننا لا يمكن أن نعفى الأحزاب من مسئوليتها فى تدعيم هذا المناخ ولو تضامنت الأحزاب لما وجدت ديكتاتورية الملك ولو تخلت الأحزاب عن انتهازيتها للوصول إلى الحكم لعجز الاحتلال عن تسيير دفة الأمور ولآمن بعظمة هذا الشعب وكنا قد اختصرنا سنينا طويلة من رحلة الآلام التى سرنا فيها لحين جاءت لحظة المخاض لميلاد الثورة ..

تميزت سيطرة القصر على التجربة الحزبية بأنها تمت من جانب رؤساء الديوان الملكى والمقربين من القصر من أمثال على ماهر وأحمد حسنين وحسن نشأت وحافظ عفيفى وكل منهم لعب دوره بدهاء شديد فوق المسرح السياسى المصرى .. إلى جانب مجموعة من الأفراد مثل كريم ثابت والياس اندراوس

أما بقية الحاشية من الخدم الخصوصيين وغيرهم فهم وإن كان لهم تأثير على مولانا السابق إلا أن التاريخ ربما عن ذكرهم ولكن ذلك لا يمنع من فهم تأثيرهم .. ولكن للحقيقة والتاريخ نقول .

لم تعدم أحزاب ما قبل الثورة من عناصر وطنية داخلها حاربت وعارضت الزعامات التقليدية وكانت هذه العناصر تهدف للعمل الإيجابى المشفوع بالرؤيا الوطنية الواعية ولا نبالغ إذا قلنا أن بعض منها شارك فى الإعداد بالكلمة وبالرأى فى تجهيز المجتمع المصرى وتهيئته للثورة ..

الديمقراطية المزيفة :

رغم الديمقراطية المزيفة فى مجتمع ما قبل ٢٣ يوليو ورغم الشعارات التى كانت ترفع دفاعا عن الدستور فإن أهم ميز تلك الفترة وخاصة فى بعض المراحل الزمنية التى كان يتولى فيها الحكم بعض الشخصيات الواعية كنا نجد احتراما لحقوق الانسان وحرية للسلطة القضائية وإذا كنا نعترف بأن البوليس السياسى ارتكب كل الموبقات ضد الأحرار وافتقد المواطن كل معانى القيم والمثل والمبادىء .. إلا أن ما حدث فيما بعد الثورة خاصة من لصوص الثورة جعل المواطن المصرى يتوق إلى رؤية الماضى كحلم . ويعود متمنيا بعقله الباطن أن يعود الماضى بآلامه وشقائه خير من الحاضر بآماله ورخائه — بلا جدال فإن المواطن المصرى فى مجتمع ما قبل الثورة افتقد الصدق والحرية والشرف والأمن والطمأنينة فى الكثير من الأجهزة التى كانت تحكمه وعاش فى مأساة استغلال من جانب الاقطاع والاحتلال والقصر ولكن بقى لديه الأمل فى التعبير وكان هذا الأمل وحده علاجا روحيا له بمجرد التفكير فيه يسعده ويطمئنه .. وزاد المصائب إنهيار حزب الوفد .

لقد بدأ حزب الوفد حزبا جماهيريا يعتمد على كل الشعب مؤيدا من المثقفين والعمال ومن الفلاحين والأثرياء .. أى معتمدا على قاعدة عريضة من المواطنين وظل كذلك حتى سنة ١٩٤٢ ثم أتت سنة ١٩٥١ بعرضه قوانين قيود الصحافة وتكبيل الآراء الحرة وخلال المرحلتين عاش الوفد خاضعا لسيطرة فئة معينة

ودخلته مجموعة من الاقطاعيين ضربته من الداخل وتصارعت للسيطرة على رئيسه . كما يبدو أن انتهازية بعض العناصر داخله لتحقيق مكاسب شخصية لهم على حساب الوطن والمواطنين أفقدت الحزب توازنه .

وختم الوفد أيامه بمهادنة السراى والاحتلال فكان حتما عليه أن يفقد شعبيته وبالتالى يفقد شرعيته ثم يصبح لا مبرر لوجوده أيا كانت الدعاوى التى ظنت أنه قادر على الاستمرار فى قيادته لجماهيرنا المصرية وينبغى التأكيد على أن دور زعيم الوفد كان أبرز من أى تنظيم أو علاقات تنظيمية داخل الحزب ويحلو لبعض المؤرخين أن يسموا ذلك بنظرية الزعامة الوفدية .. ولعل من سخريات التاريخ ومفارقاته الغريبة أن الحزب الذى دافع عن الديموقراطية والدستور لم يكن ديموقراطيا فى تنظيمه الداخلى والواقع أن تنظيمات الوفد لم تمكن لديها من القوة أو الثورية ما يمكنها من الدخول فى معركة مع القصر أو الانجليز لفترة طويلة ولكن هذه التنظيمات تمرست بأعمال الاضطرابات والقيام بالمظاهرات وهى ذات طابع وقتى قصير .. وهكذا يمكن القول بأن حزب الوفد اعتمد على مشاعر الجماهير التلقائية أكثر من اعتماده على قوة تنظيماته .

السلبية والاساليب السليمة :

كذلك عزل الوفد نفسه عن أية اتصالات بحركات التحرر الوطنى فى كل من آسيا وأفريقيا ومن ثم كان كفاح الوفد ضد الانجليز معزولا عن الكفاح العربى من ناحية وعن حركات التحرر العالمية من ناحية أخرى ، إلى جانب الأسلوب السلبى من خلال المفاوضات والذى كان يعنى حتما أن المستعمر لن يفرط ولن يوافق على منح مصر ما تريد لأن الاستعمار أيا كانت صوره لا يفهم إلا لغة واحدة هى لغة الرصاص ولا ينحنى إلا للغة القوة .. ويكفى أن نقول أن الاستعمار البريطانى جن جنونه لحركات الكتائب الفدائية فى القنال ونضالهم ضده .. تماما كما حدث فى تاريخنا القريب عندما انحنى العالم لإرادتنا بعد معركة رمضان ١٩٧٣ وبدأ يسمع لنا .

يضاف لكل ذلك أنه مهما كانت تعلات الوفد لتبريره حادث ٤ فبراير بأن ذلك كان حماية للديمقراطية ضد الفاشية والنازية .. إلا أن التسليم المطلق من جانب الوفد للانجليز أثار الشعور الوطنى ضد الوفد . ولم يكن ذلك حبا فى السراى ولا شك أنه إذا قيس الموقف بالحساب المادى فسنجد أن الوفد خسر كثيرا بسبب موقفه فى حادث ٤ فبراير .

برامج هزيلة بعد ١٩٣٦ :

بقى أخيرا أن نقول أنه لم يكن للوفد بعد سنة ١٩٣٦ أى برنامج اجتماعى تقدمى كبديل للكفاح فى سبيل الاستقلال يبرر وجوده .. صحيح أن بعض مؤتمرات الوفد حاولت ولكنها تمخضت عن برامج هزيلة لا تحقق الآمال الطموحة للجماهير .. ولهذا كله لم يكن غريبا أن يسقط حزب الوفد كهيئة جماهيرية وأن يزداد اليأس فى نفوس الجماهير التى كانت تتطلع إلى قيادته فتخيب أملها وخاصة بعد أن تسربت إلى داخله عناصر إقطاعية أمثال فؤاد سراج الدين والبدراوى عاشور وعائلة الوكيل تلك العناصر التى أبعدت قيادة الوفد الأصيلة عن قواعدها الجماهيرية .

وإذا كانت أنانية حزب الوفد قد ظهرت فى بعض الاستثناءات التى منحت لبعض أعضائه وإذا كان الكثير من الإقطاعيين والرأسماليين قد كسبوا من وجود الوفد فى الحكم عن طريق التهرب من الضرائب أو من خلال الصفقات التى كانت تعقد .. إلا أن الكثير من المؤرخين يتناسون البرقية المشهورة التى أرسلها النحاس باشا بصفته رئيسا للوفد إلى مجلس الأمن وإلى السكرتير العام للامم المتحدة خلال نظر القضية المصرية أمامها أعلن النحاس باشا فى هذه البرقية أن الحكومة المصرية التى رفعت دعوى مصر أمام مجلس الأمن لا تمثل مصر وأنها لا تمثل غير الأشخاص الذين تتألف منهم وأنها بذلك لا تملك التحدث باسم مصر ولا التصرف فى سياسة مصر الخارجية وأن شكوى مصر الممثلة فى حكومة النقراشى لا تعبر تعبيرا صحيحا عن مطالب الشعب ..

أحزاب بلا قواعد :

وأما لو حاولنا التطرق إلى محاكمة مجموعة الأحزاب الأخرى فإننا نبدأ بحزبى الإتحاد وحزب الشعب وقد وضح من عرضنا فى السطور السابقة أنها كانت من أحزاب القصر تمثل فلسفته فى الحكم وكانت أحزابا بلا قواعد شعبية فحزب الإتحاد انضم إليه عدد من كبار ضباط الجيش الذين وصلوا إلى رتبهم العالية من تحت السلاح كما انضم إليه السياسى على ماهر وقد كان رئيسه يحى ابراهيم والداعية لتكوينه حسن نشأت أما حزب الشعب فقد كان يتزعمه إسماعيل صدقى ولا شك أن تقييم هذه الأحزاب التى كانت تابعة للقصر تماما ارتبطت أيضا بالإحتلال وكانت سمتها البيروقراطية ونظريتها للشعب أنه قاصر ويجب الحد من سلطاته الممنوحة له فى الدستور — ولذا كان طبيعيا أن تضرب الحياة البرلمانية والدستورية فى مصر . وقد أطلق سعد زغلول على حزب الإتحاد إسم حزب الشيطان ولم تعمر هذه الأحزاب طويلا حيث استمرت على سطح الحياة السياسية لفترة قصيرة لم تتجاوز السنوات الخمس ونصت علنا فى برامجها على أنها وجدت للمحافظة على حقوق العرش وهى من وجهة نظرنا أحزاب فوقية حكم عليها بالموت قبل أن تولد ..

أما حزب مصر الفتاة فقد كان حزبا طموحا آماله أكبر من قدراته ،وارتبط بشخصية الزعيم الفرد وحاول أن يلعب دورا من خلال الشباب ولكنه لم يستقر على إطار معين خلال فترة وجوده على سطح الحياة السياسية وقد وقف الحزب ضد الشيوعيين وأعلن أن الشيوعية تضرب كل ما هو جميل وأن نفس الوضع ينطبق على الاشتراكية المتطرفة .

أما الحزب الوطنى فقد كان رصيده جماهيريا خلال فترة تواجد مصطفى كامل والذى لم يعمر أكثر من سنة بعد إعلانه الحزب وبتولى محمد فريد زعامة الحزب لعب الحزب دورا جديدا ولكنه قصير .إذ أن محمد فريد سرعان ما ترك الساحة

المصرية لظروف خارجية عن ارادته وبذلك حرم الحزب من قيادته ولكن الحزب نجح فى نقل القضية خارج مصر والدعوة لها إلا أن تأثيره فى الحياة المصرية أصبح بعد تشكيل حزب الوفد ضعيفا . وكان من أخطاء الحزب عدم مقاطعته الانتخابات التى أجراها صدقى فى سنة ١٩٣٠ أسوة ببقية الأحزاب التى قاطعت عهد صدقى — كما أن الحزب اشترك فى جميع الوزارات التى تولت الحكم .. إلا أن الكثير من أعضاء الحزب الوطنى كانت غير راضية على تكالب حافظ رمضان رئيس الحزب على هذه المشاركة وضمت عضوية الحزب عناصر ظلت مخلصة لمبادىء مصطفى كامل حريصة على قيمه ومثالياته .

لا مفاوضة الا بعد الجلاء :

لقد رفع الحزب شعار .. لا مفاوضة إلا بعد الجلاء .. وكان محقا فى ذلك على أساس أن التفاوض يجب أن يتم بين إرادات طليقة حرة من كل قيد وأن الاحتلال الانجليزى يجعل مصر غير حرة فى التعبير عن إرادتها .. وقد ردد الحزب عن البديل فى حالة عدم قبول الانجليز ذلك بأن هذا يتم عن طريق إجبار الانجليز على الجلاء وكان الحزب يقول أننا نعرف أن القوة تتطلب السلاح وأن الذى يفهم قيمة السلاح يعرف الطريق إليه ،وأن الثوار فى كل العالم يتسلحون .. وقد حرص الحزب من جانبه على التواجد فى الساحة الوطنية متصديا لتمثيل الشعب .. ومع ذلك فإن الحزب حاول فى نطاق مفاهيم زعامته الجديدة والتى لم ترق أبدا إلى زعامة مصطفى كامل أو محمد فريد .. أن يكون لها دور .. أى دور إلا أن التاريخ المصرى لا ينسى دور الحزب الوطنى فى قيادة البعث المصرى فى مرحلة كانت كلها مليئة بالظلام والضباب ..

ويكفى أن نقول أن الحزب الوطنى اتجه بكل ثقله إلى جميع المسلمين والأقباط كزعماء متفاهمين فى حزبه وهو نفس ما نجح فيه حزب الوفد خلال تواجده وكان مصطفى كامل يقول لا يمكن التفرقة بين المسلمين والأقباط . أما عن حزب

الأحرار الدستوريين فقد كان أداة فى يد القصر فى بعض المواقف كما أنه لم يكن حزبا جماهيريا قط ، وقد ضم طبقة المتعالين من مثقفى الأمة ذوى التعليم الغربى ولذلك فإنه كان منفصلا ذهنيا وطبقيا عن الشعب وكان الحزب يوافق على مهادنة الاستعمار البريطانى ورغم أن الحزب فى بعض مبادئه عبر عن بعض المفاهيم الاجتماعية إلا أنها كانت صبغا مبهمة وغامضة . لقد كان حزب الأحرار الدستوريين يضم الأغنياء وأصحاب الأراضى وبعض الارستقراطيين من سلالة العائلات التركية وكان على اتصال دائم بالقصر .

لقد تحالف القصر والاحتلال على خلق حياة حزبية هزيلة تبعها بالتالى حياة نيابية مزيفة ويكفى لندرك هذه الأمور أن نقول أنه فى الفترة منذ صدور دستور سنة ١٩٢٣ — وحتى قيام الثورة فى سنة ١٩٥٢ أى فى مدة ثلاثين سنة توالت على مصر عشرة برلمانات (طبقا لهذا الدستور كان البرلمان يتكون من مجلسين أحدهما للنواب منتخب بأكمله والثانى للشيوخ ثلاثة أخماس بالانتخاب والباقى بالتعيين لم يستكمل أى منها دورته كاملة باستثناء برلمان واحد وأن أحزاب الأقلية لعبت دورا فى مساعدة القصر على التلاعب بالدستور وعلى إفساد نظام الحكم وذلك من خلال وضع نفسها فى خدمة سيدها .

وخلال الجزء الأكبر من الحياة النيابية لمصر لم يتمتع حزب الوفد إلا بفترات قصيرة وكانت أطول مدة هى التى جاءت على يد الانجليز ونقصد بها وزارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ والتى ظلت حتى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ثم الوزارة الأخيرة له يناير ١٩٥٠ وحتى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . تلك الوزارتان هما أكبر وزارات حزب الوفد عمرا وبعد ذلك تولى حزب الوفد خمس وزارات كانت فى مجموعها ٤ سنوات أى أن مدة حكم حزب الأغلبية خلال فترة ما قبل الثورة كانت ما يقرب من ٨ سنوات ثم حكم بالإئتلاف مع حكومات أخرى حوالى سنتين

أى أن كل المدة التى شارك فيها بالحكم خلال ثلاثين عاما تقريبا هى حوالى عشر سنوات . وذلك رغم أنه كان يمثل أغلبية الشعب .

التعدد بلا توازن :

أما القصر فقد حكم من خلال أحزاب الأقلية حوالى ١٩ عاما وبالتالى فقد كانت له الغلبة أى أن النظام الحزبى لتجربة ما قبل الثورة اتسم بالتعدد لكنه تعدد لم يحمل معنى التوازن .

ويمكننا من المنطلق السابق أن نقول أن الأحزاب المصرية فى مجتمع ما قبل الثورة كانت فى مجملها أحزاب شخصية ولم تكن أحزاب اجتماعية لها برامج بالمعنى الواسع للمفاهيم السياسية . باستثناء البعض القليل منها .

الصحافه الحزبيه :

ورغم كافة المعوقات التى أحاطت بالعمل السياسى فى مصر ما قبل الثورة إلا أن ـــ هناك شيئا هاما يحمد للاحزاب وهى الصحافة الحزبية التى لعبت دورا هاما فى الحوار السياسى واستطاعت أن تخلق جوا من التنافس الحزبى .. وساعد نمو الصحافة الحزبية إلى جانب الصحافة المستقلة على نمو الرأى العام المصرى والذى كان عاملا أساسيا فى التأثير على التيار الحزبى رغم أن هذا التيار لم يستطع أن يجذب إليه الرأى العام .

وإذا كان من المعلوم فى أبجديات السياسة بأن الزعماء والساسة هم الذين يقودون الأمة إلا أن الشعب المصرى شذ فى تاريخه عن هذه القاعدة .. ذلك أنه منذ نهاية الحرب العالمية الأولى والشعب المصرى هو الذى كان يقود الزعماء .. فلا شك أن ذلك الشعب هو الذى دفع بالأحزاب والحكومات المختلفة إلى أن تخرج بالقضية المصرية من مجرد مشكلة بين مصر وبريطانيا إلى مشكلة عالمية والرأى العام المصرى هو الذى أدى إلى عرضها على مجلس الأمن كما أن الرأى العام

المصرى هو الذى أجبر الوفد على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وهذا الرأى العام هو الذى كان وقود المظاهرات .. وهو الذى حارب الانجليز فى القناة .. كما أن هـــذا الرأى العام هو الذى أسقط فاروق بفترة طويلة وقبل أن يسقط على يد الثورة .. وكم تحمل هذا الرأى العام خلال طريقه الملىء بالأشواك مطالبا بالتحرر من الظلم والاستعباد والطغيان .

والرأى العام المصرى هو الذى طالب بوحدة الزعامات الحزبية قبيل عقد معاهدة ١٩٣٦ وهو نفسه الذى أجبر السراى على عودة دستور سنة ١٩٢٣ ولعل دراسة تاريخ الأحزاب فى مصر فى الفترة من سنة ١٩٢٣ وحتى سنة ١٩٥٢ يؤكد الدور الذى لعبه شعب مصر حتى كاد أن يغرق فى أليم المتلاطم الأمواج الذى أحاط به والذى كان فى واقعه أعلى من وعى الأحزاب وكم طويت الروح الحزبية وتناست الأحزاب خلافاتها تحت مطارق الرأى العام المصرى لتحقيق الهدف الأسمى وهو جلاء المستعمر عن أراضينا .

الشعب هو الدرع القوى :

ولكن لا يجب أن ننسى أن هذا الشعب بما كان يملك من حس وطنى صادق كان يثور أيضا ويتمرد على الأحزاب عندما لا تعجبه سياستها أو خطواتها أو انتهازيتها للوصول إلى كرسى الحكم . ورغم أن الكفاح كان طويلا ومريرا إلا أن سفينة هذا الشعب ستظل عاتية تتكسر الأمواج على دروعها القوية الواحدة تلو الأخرى وستمضى السفينة تشق طريقها قدما .

وأخيرا نقول أن حركة التاريخ حوار مستمر بين الأجيال المتعاقبة .. وعلى أبنائنا أصحاب الحق فى هذا الوطن أن يعلموا أن الماضى لا يجب أن يكون قاضيا للحاضر حتى لا يضيع المستقبل . وعليهم أن يدركوا أن أجمل الزهور لم تتفتح بعد وأن أسعد الايام رغم الجراح التى تغطى أجسادنا ستتحقق بالامل والإيمان والإصرار على حماية حقوقنا وأداء واجباتنا بصدق ورجولة مؤكدين

أن البحث عن الحقيقة مسئولية يجب أن ندافع عنها مهما تحملنا من ألوان الحرمان والتعذيب لنتخلص من السلبيات ونعمق الإيجابيات دون عقد أو خوف من المجهول ودون أن تهن عزائمنا أو تتزعزع عقيدتنا إذ أنه على قدر أهل العزم تؤتى العزائم .. مؤكدين فى النهاية أن النضال الجماهيرى حلقة متصلة متكاملة من خلالها نزرع الانتماء والولاء لمصرنا وحتى تظل أرواحنا ثرية بأرق النبض البشرى .

وبعد عرضنا السابق نبدأ فى تأريخ حركة الصدام بين ثورة ٢٣ يوليو والأحزاب السياسية المصرية فور قيام هذه الثورة والسبب الذى من أجله قامت الثورة بحل هذه الأحزاب أو رواسب الماضى والخوف من المستقبل الذى حدد علاقة رجال الثورة بهذه الأحزاب .

القسم الثالث

ثورة ٢٣ يوليو وحل الأحزاب المصرية

ثورة ٢٣ يوليو وحل الأحزاب المصرية

قامت ثورة ٢٣ يوليو ولم يكن لديها برنامج محدد للحكم وكانت النية متجهة نحو تسليم الحكم إلى الأحزاب . كما أعلن ذلك على لسان قادة الثورة .

وفى ذلك الوقت كان رجالات الأحزاب يغازلون رجال الثورة .. فعقب طرد الملك وفى تمام الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ٢٦ يوليو ذهب بعض زعماء الأحزاب إلى ثكنات مصطفى باشا برمل الاسكندرية حيث اتخذتها قيادة الثورة مقرا لها وقابلوا القائد العام ليعبروا له عن تمنياتهم للثورة بالتوفيق والنجاح وكان هؤلاء هم :

أحمد لطفى السيد — ابراهيم عبد الهادى — محمد حسين هيكل — بهى الدين بركات — أحمد خشبة — طه السباعى — أحمد عبد الغفار — رشوان محفوظ — ابراهيم دسوقى اباظة — أحمد على علوبة — محمود محمد محمد — عبد السلام الشاذلى .

وهم يمثلون السعديين والدستوريين والمستقلين .

وذهب مكرم عبيد لتهنئة القائد العام بالنيابة عن حزب الوفدية .

وكان مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى يصطاف فى أوروبا فبادر بالعودة إلى مصر وعاد ومعه فؤاد سراج الدين فى منتصف الساعة من صباح يوم ٢٧ يوليو وقابلا القائد العام .

كما ذهب عبد الرحمن الرافعى وفكرى أباظة باسم الحزب الوطنى ..

وفى منتصف ليلة ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢ أذاع القائد العام بيانا دعا فيه

الأحزاب والهيئات إلى تطهير صفوفها كما فعل الجيش وأن تعلن الأحزاب براجها محدودة واضحة المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره .

ولكن هذه الدعوة لم تقابل من الأحزاب مقابلة جدية ، وظنت الأحزاب أن ثورة ٢٣ يوليو ما هى إلا إنقلاب عسكرى محدود المدى ، قصير العمر ، وأنه لايلبث أن تطوى صفحته فتعود سيرتها الأولى من التطاحن على مقاعد الحكم واحتراف السياسة . وحمل على ماهر رئيس وزراء مصر فى ذلك الحين على الأحزاب وطالب بضرورة تطهيرها .

وقال على ماهر فى هذا الصدد :

« أن النظام البرلمانى لم يستطع خدمة البلاد لتأثره بمناورات الأحزاب التى تستهدف مصالحها الخاصة » .

كما صرح فى حديث له « بأن الأحزاب تكون قوة تركيز للوحدة القومية ولكن الأحزاب الحالية فى مصر هى قوة تركيز للتدخل الأجنبى وأننا أوضحنا للاحزاب القواعد الصحيحة التى يجب أن تقوم عليها ، فاذا لم تنفذها ولم يعملوا بها فاننا نفرضها عليهم » .

وفى يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٢ أذاع على ماهر بيانا خطيرا حمل فيه على الأحزاب حملة شعواء ، وقال أن الشعب يضيق ذرعا بالأحزاب وأن الخصومة الحزبية وصلت إلى حد الجريمة وأن الحياة البرلمانية لن تتطهر إلا بتطهير الاحزاب وقال على ماهر أيضا :

« أن الأحزاب بوضعها الراهن مقضى عليها ، فاما تنظيم وازدهار واما زوال وانهيار » .

ولكى تعطى الثورة فرصة للاحزاب لمراجعة نفسها وإعداد براجها فقد أذاعت بيانا بأنها بصدد اجراء الانتخابات فى فبراير سنة ١٩٥٣ وطالب البيان

بالتطهير الجدى للاحزاب حتى يمكنها التقدم للانتخابات والمشاركة فى الحياة الديمقراطية الصادقة فى مصر .

ولكن الأحزاب لم تفكر جديا فى تطهير نفسها ، كما ظلت تنتظر الفرصة المواتية للوثوب إلى الحكم على أساس أنه ليس أمام رجال الثورة من طريق غير استدعاء رجال الأحزاب بما لهم من خبرة فى شئون الحكم والسياسة .

ومن هنا فإن الأحزاب أخذت تتظاهر بقبول دعوة التطهير وبدأت تنشر بعض من أفكارها بعبارات براقة جوفاء . . وبدأت الصورة الأولى لتمثيلية الاحزاب التطهيرية فى شكل حركة مسرحية من داخل حزب الوفد المصرى الذى قرر فى ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ فصل ١٢ عضوا من أعضاء الهيئة الوفدية اتضح أنهم أعضاء ثانويين ولم يكونوا هم المقصودين بدعوة التطهير وكان هؤلاء الأعضاء الأثنى عشر المفصولين هم :

من الوزراء السابقين : عبد اللطيف محمود ـ حامد زكى ـ حسين الجندى .

ومن الشيوخ والنواب : أحمد قرشى ـ أحمد عثمان حزاوى ـ شحاته متولى ـ سليمان عبد الفتاح ـ أمين المغربى ـ عبد الرحيم مكاوى ـ يحي محمد مصطفى ـ حسن السيد فوده ـ مهنى امام قرشى ـ مهنى شريف قرشى .

وقد تلا فؤاد سراج الدين سكرتير عام الوفد قرار فصل هؤلاء الأعضاء .

وأعقب ذلك بيان الحزب السعدى فى ٢٨ أغسطس بأن إبراهيم عبد الهادى رئيس الحزب تنحى عن رياسته وأن حامد جوده تنحى عن وكالة الحزب . .

كما قررت لجنة الحزب الرئيسية وقف صدور صحيفة الأساس التى كانت لسان حال الحزب السعدى . .

وألفت لجنة الحزب لجنة مؤقتة لمكتب الحزب برئاسة محمود غالب تمهيدا لرئاسته للحزب .

ونشر ذلك البيان فى صحيفة الحزب قبل توقفها . وقد أبلغ بعض أعضاء مجلس إدارة الحزب القائد العام لثورة ٢٣ يوليو فى نفس اليوم وأبلغوه ما صدر من قرارات . وقد توجه مندوب القيادة فى مساء ٢٨ أغسطس إلى نادى الحزب السعدى (نادى سعد زغلول)وقابل ابراهيم عبد الهادى حيث شكر له موقفه فى التنحى عن رئاسة الحزب .

ولكن لم تلبث أن ظهرت حقيقة حركة التطهير فى الحزب السعدى إذ أن حامد جودة ما لبث أن أعلن أنه لم يتنح عن وكالة الحزب ثم تنصل ابراهيم عبد الهادى بعد ذلك عن تنحيه هو أيضا .

أما عن حزب الأحرار الدستوريين فقد صرح رجاله بأنهم ليسوا فى حاجة إلى التطهير .

وعندئذ أدركت قيادة الثورة أن الأحزاب غير جادة فى موقفها وصرح القائد العام :

« أنه من المحتمل أن يصبح تدخل الجيش أمرا ضروريا إذا فشلت الأحزاب السياسية فى تطهير نفسها وأن ابعاد عناصر الفساد شرط جوهرى للعودة إلى حكومة برلمانية أمينة » .

وقال متحدث باسم القيادة :

« الجيش سيتدخل وقت اللزوم إذا لم يتم تطهير الأحزاب على الوجه الأكمل أن الجيش لا يهزر وحينما قال أنه سيمضى فى معركة التطهير ذلك أنه كان يعنى ما يقول بل أن النتيجة الحتمية لعدم السير فى التطهير بأسلوب جدى وصحيح هى حل الأحزاب .

وهكذا كانت البداية الأولى للتفكير فى حل الأحزاب كرد عليها إذا لم تقم بالاستجابة للتطهير الجدى .

لقد وضح من خطابات رجال الثورة فى ذلك الحين ومن اجتماعات مجلس قيادة الثورة أن نية رجال الثورة لم تكن القفز إلى الحكم وإنما كان الهدف الحقيقى هو إعادة الحياة النيابية الحقة .

قانون تنظيم الاحزاب السياسيه :

وفى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية وقد نص هذا القانون على أن — المقصود بالحزب السياسى كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تشتغل بالشئون السياسية للدولة الداخلية منها أو الخارجية لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم .

وقضى القانون بأن من يرغب فى تكوين حزب سياسى عليه أن يحيط بذلك وزير الداخلية بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وأن يشفع هذا الكتاب ببيان نظام هذا الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية .

وجاء فى القانون أنه لوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب فى خلال شهر من تاريخ إخطاره وفى حالة الاعتراض يعرض الأمر على محكمة القضاء الإدارى ، ليفصل فى جلسة تحدد بعد أسبوعين من وقت تقديم الاعتراض .

وألزم القانون الأحزاب بأن تودع أموالها فى مصارف ليتم الصرف منها .

ونصت المادة ١٦ من هذا القانون على أن الأحزاب القائمة عند العمل بهذا القانون عليها أن تعيد تكوينها وفقا لأحكامه .

وقضى القانون بعقاب الأمناء على أموال الحزب ، بالحبس إذا تخلفوا عن إيداع أمواله فى المصارف العمومية عن خمسة عشر يوما من تاريخ العمل به .

وحظر على رئيس الحزب أو أعضاء مجلس إدارته أن يكون أيهم عضوا مديرا أو عضوا منتدبا فى مجلس إدارة شركة من الشركات المساهمة التى تكفل لها الحكومة مزايا خاصة .

وتنفيذا لهذا القانون تقدم إلى وزير الداخلية ١٧ حزبا لإشهارها سياسيا .

والملاحظة العامة أن برامجها تكاد تكون واحدة ، ومعظمها كان قائما على الأشخاص لا على المبادىء . وفى ذلك الوقت قدم الوفد إخطاره ضمن الاحزاب حيث جعل مصطفى النحاس رئيسا فخريا له . وبذلك تنحى عن رئاسة الوفد الفعلية وقدم عبد السلام فهمى جمعه إخطار إعادة تكوين الوفد إلى وزير الداخلية.

وكذلك قدم الإخوان المسلمون إخطارا عن جماعتهم فى البداية كحزب سياسى. ولكن الثورة أقنعتهم أنه ليس من مصلحتهم الإندماج فى العمل السياسى وأن من مصلحتهم — كما نصحهم رجال القيادة — أن يظلوا كما هم جماعة دينية فذلك أفضل لمستقبلهم . وكان هذا التحذير يعنى نية رجال الثورة تجاه حل الأحزاب .

وقبل أن ندخل فى الكلام عن الاحزاب التى قدمت برامجها وتقسيمها طبقا لنوعياتها الطبقية والعقائدية نتكلم عن قضايا الأحـــزاب التى أثيرت فى ذلك الحين :

قضية حزب الاحرار الدستوريين :

اعترض وزير الداخلية فى ذلك الوقت سليمان حافظ على ابراهيم دسوقى . أباظة سكرتير عام حزب الأحرار الدستوريين .

ولكن هذه القضية انتهت أثناء نظر الدعوى وذلك بسبب وفاة ابراهيم دسوقى.

قضيه حزب الوفد المصرى :

اعترض سليمان حافظ أيضاً على الرياسة الشرفية لمصطفى النحاس لحزب الوفد وكذلك اعترض على عبد الفتاح الطويل أحد الأعضاء البارزين فى حزب الوفد وكان حجة وزير الداخلية أن تواجد هؤلاء يعتبر مخالفا لقانون تنظيم الأحزاب .

وظلت القضية حتى يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ أمام القضاء الإدارى حيث أنهى قانون حل الأحزاب الدعوى تلقائيا .

قضية الحزب الوطنى :

فى نوفمبر سنة ١٩٥١ طلب الحزب الوطنى إلغاء الحزب المسمى بالحزب الوطنى الجديد الذى كونه فتحى رضوان واختصم الحزب الوطنى فى هذه القضية سليمان حافظ وزير الداخلية وفتحى رضوان وسميت هذه القضية قضية الإغارة على الحزب الوطنى ، وقد ترافع فيها محمد زكى وعبد الرحمن الرافعى عن الحزب الوطنى وكانت أولى الجلسات أمام القضاء الإدارى بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وقد أيد مفوض مجلس الدولة وجهة نظر الحزب الوطنى وجاء فى مذكرته أن على المحكمة أن تمنع الغاصب من استعمال اللفظ البارز فى الإسم .

وظلت القضية تتأجل حتى تقرر النطق بالحكم فى جلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ ولكن الخصومة انتهت بجلسة ١٦ يناير لصدور قانون حل الأحزاب السياسية المصرية . .

قانون حل الأحزاب السياسية :

فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ أذيع إعلان من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش إلى الشعب المصرى ندد فيه بالأحزاب القديمة وكيف أنها أفسدت أهداف ثورة ١٩١٩ وأرادت أن تسعى سعيها ثانية بالتفرقة ، ولم تتورع بعض العناصر عن الاتصال بدول أجنبية وتدبير ما من شأنه الرجوع بالبلاد إلى حالة الفساد السابقة بل الفوضى المتوقعة مستعينة بالمال والدسائس فى ظل الحزبية المقيتة .

وأعلن القائد العام حل الأحزاب وإنهائها منذ ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ وبذلك أصبحت تنظيمات غير مشروعة .

كما تقرر مصادرة جميع أموالها لصالح الشعب وإعلان قيام فترة انتقال لمدة ٣ سنوات تنتهى فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ حتى تتمكن من إقامة حكم ديمقراطى دستورى سليم .

وتنفيذا لهذا صدر فى ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ مرسوم بقانون بحل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها .

وقد طبق قانون حل الأحزاب على الأحزاب جميعها واستثنيت جماعة الإخوان المسلمين وقد كان ذلك ولا ريب محاباة لها لأنها كانت هيئة سياسية بكل معانى الكلمة وكان لها نشاط واسع النطاق خاصة وأنه سبق لها أن نفذت قانون تنظيم الأحزاب فقدمت أخطارها إلى وزارة الداخلية بإعادة تكوينها كحزب سياسى وقال رؤساؤها فى أخطارهم أنه إذا اشتغل الاخوان بسياسة مصر الداخلية والخارجية فإنما يشتغلون بأمر الإسلام وينزلون على حكم الدين وأن الاسلام لا يفرق بين الدين والدولة ولا يفصل بين الدنيا والآخرة وإنما هو دين ودولة وعبادة وقيادة وقال حسن الهضيبى المرشد العام للاخوان المسلمين « أننا لن نتخلى عن السياسة لأنها جزء من ديننا » .

ولكننا كما سبق وأن قلنا أن رجال الثورة طلبوا من الإخوان المسلمين سحب أخطارهم على أساس أنهم جماعة دينية وأن استمرارهم بهـــذا لن يخضعهم لقانون الحل .

وحول المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية نبدى الملاحظات التالية :

المادة الأولى خاصة بتعريف الحزب السياسى حيث تقول أنه — كل جمعية أو جماعة أو حزب منظم يشتغل بالشئون السياسية للدولة الداخلية منها أو الخارجية لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم .

وأخرج المرسوم المذكور الجماعات الدينية أو الثقافية أو الاجتماعية من نطاق الأحزاب .

وفى المادة الثانية من القانون تقرر أنه للمصريين الحق فى تكوين الأحزاب السياسية وأنه لكل مصرى الحق فى الانتماء لأى حزب سياسى .

وجاء فى المادة الثالثة ضرورة إخطار وزير الداخلية قبل تكوين الحزب السياسى بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وأن يرفق هذا الكتاب نظام الحزب وبيانا بأعضائه المؤسسين وبموارده المالية .

وقد تقرر فى المادة الرابعة أن يشمل نظام الحزب بصفة خاصة ما يأتى :

أولا : ما يسعى الحزب لتحقيقه من أغراض محددة تتعلق بشئون الدولة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية . . داخلية أو خارجية .

ثانياً : الوسائل العملية التى رسمها الحزب لتحقيق أغراضه .

ثالثا : بيان اختصاصات الجمعية العمومية للحزب والرئيس ومجلس الادارة وطريقة تأليف الهيئات الأخرى وتعيين الأعضاء ذوى الوظائف . ونظام الاشتراكات وموارد الحزب المالية الأخرى وقواعد الانتساب له والفصل منه والانفصال عنه .

وجاء فى المادة الخامسة أنه من حق وزير الداخلية الاعتراض على تكوين الحزب وأن يقدم الاعتراض إلى محكمة القضاء الادارى — ويحدد رئيس المحكمة فيه على وجه الاستعجال .

أما فى المادة السادسة فإنها قررت أنه إذا لم يعترض وزير الداخلية على تكوين الحزب فى خلال شهر من إخطاره بذلك أو إذا اعترض ورفضت المحكمة اعتراضه فإن الحزب يدعو جمعيته العمومية لانتخاب الرئيس وأعضاء

مجلس الادارة . . وتتولى الجريدة الرسمية بناء على طلب وزير الداخلية وعلى نفقة الحزب نشر نظام الحزب نشر نظام الحزب وأسماء الرئيس وأعضاء مجلس الادارة ولا يجوز للحزب أن يباشر نشاطه قبل تمام هذا النشر .

وقد جاء فى المادة السابعة أن يكون انتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الادارة بطريق الاقتراع السرى لمدة يعينها نظام الحزب لا تزيد على ثلاث سنوات .

وحددت المادة الثامنة أنه لا يجوز أن يدخل أو يبقى فى الحزب عضوا مؤسسا أو عاملا فيه أو منتسبا له :

١ — من لم يدرج اسمه فى جداول الانتخاب .

٢ — من حكم عليه فى جريمة مخلة بالشرف .

٣ — من نسب إليه عمل من أعمال استغلال النفوذ ولو لم يكن وزيرا عند اتيانه هذ العمل أو نسب إليه الحصول على كسب غير مشروع وأقيم الدليل فى الحالين على ذلك أمام محكمة القضاء الادارى .

٤ — من تقاضى بسبب غير مشروع أجراً أو مكافأة أو نحوها من دولة أجنبية أو من هيئة منظمة تعمل لحساب دولة أجنبية .

وفى المادة التاسعة اشترط أنه لا يجوز لرئيس الحزب وكذلك لأحد من أعضاء مجلس الادارة أن يكون مديرا أو عضو مجلس إدارة أو خبيرا أو مستشارا فى شركة من الشركات المساهمة التى تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الاعانة أو الضمان أو التى ترتبط مع الحكومة بعقد من عقود الاحتكار أو الأشغال العامة أو الالتزام بمرفق عام .

وقررت المادة العاشرة أنه يجب إيداع أموال الحزب فى مصرف باسم الحزب ولا يجوز الصرف منها إلا طبقا لما يقرره نظامها .

وأنه على الحزب أن يعرض على الجمعية العمومية فى اجتماعها الدورى بيانا عن إيراداته ومصادرها ومصروفاتها ورصيده فى المصرف .

وفى المادة الحادية عشر حظر على الحزب :

١ ـــ تملك العقارات (غير المكان الذى يخصص له مقرا أو فروعا) .

٢ ـــ لا يجوز أن يقوم الحزب بتشكيلات تشبه التشكيلات العسكرية .

ونظمت المادة الثانية عشر كيفية تعديل نظام الحزب حيث حددت أنه :

(أ) لا يجوز تعديل نظام الحزب إلا بقرار من الجمعية العمومية وبحضور ثلثى الأعضاء وبأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين ما لم ينص النظام على نصاب أو أغلبية أكبر .

(ب) أن التعديل لا يكون نافذا إلا بعد إخطار وزير الداخلية بكتاب موصى عليه وبعلم الوصول وينشر التعديل فى الجريدة الرسمية قبل أن يصبح نافذا . .

وجاءت المادة الثالثة عشر تقرر أنه من حق وزير الداخلية وكل ذى شأن أن يعترض على إخلال الحزب بحكم من الأحكام السابقة ، وأن يطلب حل الحزب أو وقف نشاطه ، أو إسقاط عضوية أحد أعضائه أو تصحيح الوضع الخطىء ويرفع الاعتراض إلى محكمة القضاء الادارى وتفصل فيه المحكمة على وجه الاستعجال .

وطلب من كل حزب قائم أن يودع أمواله فى مصرف معين ويخطر بذلك وزير الداخلية عن تواجدها وعن أموالها وإلا آلت أموال الحزب الى وجوه الخير التى يعينها وزير الشئون الاجتماعية .

وقد نشر هذا القانون بالوقائع المصرية فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢-١٩ذى الحجة سنة ١٣٧١ بالعدد ١٣١ مكرر .

وكان قد صدر بقصر عابدين بأمر هيئة الوصاية المؤقتة (محمد عبد المنعم - محمد بهى الدين بركات ــ محمد رشاد مهنا) ووقع عليه رئيس مجلس الوزراء فى ذلك الوقت محمد نجيب وطولب كل من وزير الداخلية فى ذلك الوقت (سليمان حافظ) ووزير العدل أحمد حسن (ووزير الشئون الاجتماعية محمد فؤاد جلال) بتنفيذ كل ما يخصه فى شأن هذا القانون .

وقد أصدر وزير الداخلية فى ذلك الوقت فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ أن تشكل لجنة من السيد / محمود متولى نور وكيل الوزارة المساعد رئيساً .

الأعضاء :

اللواء المحلى محمود جبر	وكيل الوزارة المساعد
اللواء المحلى محمد محمود الباجورى	مدير عام ادارة عموم الأمن العام
السيد ابراهيم حبيب	مدير عام ادارة التفتيش العام والتحقيقات
الأستاذ ابراهيم جاد الحق سويلم	وكيل ادارة عموم الأمن العام المساعد

كما تقرر أن يتولى سكرتارية اللجنة البكباشى أحمد رأفت النحاس مدير ادارة المباحث العامة .

وتقرر أن تقدم اللجنة تقريرا الى وكيل الوزارة الدائم نتيجة بحثها خلال عشرة أيام من تاريخ وصول الاخطار .

وقد بررت حكومة الثورة موقفها بالنسبة لاصدار المرسوم بالقانون المذكور ٧٩ السنة ١٩٥٢ فى مذكرة تاريخية تفسيرية صحبت اصداره نوجز أهم سماتها فيما يلى :

١ ــ أن حكومة الثورة حريصة من البداية على توفير أسباب الحياة الديموقراطية لشعب مصر العظيم وهى لذلك تعمل على تطهير مختلف الهيئات

والمؤسسات والجهات من العناصر الفاسدة وتصحيح الأوضاع الخاطئة التى قام عليها العهد الماضى .

٢ — الرأى العام المصرى شعر بأن الحياه النيابية فى عهد ما قبل الثورة لم تؤد رسالتها على وجهها الصحيح نتيجة اضطراب نظم الأحزاب السياسية وخلو هذه النظم من برامج واضحة تبين فيها الأغراض المحددة التى تسعى لتحقيقها والوسائل العلمية التى ترسمها لتحقيق أغراضها .

٣ — ساعد على فساد النظام الحزبى اغفال الأحزاب وضع نظم داخلية تسير عليها وتلزمها حتى يمكن أن تصبح بمثابة برلمانات صغيرة تناقش فيها سياسة الدولة بصراحة وحرية ويكفل فيها لمختلف الآراء مطلق الحرية فلا تطغى أقلية على أغلبية ولا يتحكم فرد فى حزب .

٤ — اقتصرت الأحزاب على التلويح بالقضية المصرية فى دعايتها دون أن تبين الوسيلة العلمية السريعة لحلها

٥ — أعرضت الأحزاب عن الشئون الداخلية مكتفية بعبارات عامة مبهمة بعيدة كل البعد عن رسم برامج واضحة تحاسب عليها الأحزاب اذا ما وليت الحكم فإن حادت عنها فقدت الثقة فيها ،وحيل بينها وبين كراسى البرلمان وبالتالى مناصب الحكم كى يتاح للحزب العامل النشيط مكان الصدارة والحكم الى أن يتنكب بدوره عن أداء رسالته وتتكشف عدم صلاحيته .

٦ — تفشت فى الأحزاب روح الانتهازية التى امتدت عدواها الى من بيدهم تصريف أمور الحزب الى غيرهم ممن هم دون طبقتهم وانعكست مرآة ذلك على الأداة الحكومية وعلى بعض الأفراد مما زعزع الثقة فى نظام الحكم وفى التمثيل النيابى الى درجة أن نادى البعض بديكتاتورية رشيدة بدلا من حكم نيابى فاسد .

٧ — حرصا من حكومة الثورة على الحياة النيابية النظيفة فإنها طالبت الأحزاب أن تقوم بتطهير نفسها بنفسها وتتطور تبعا للعهد الجديد متخلصة من أدران الماضى .

٨ — أن الثورة تؤمن أن الحياة النيابية ما زالت هى السياج الواقى من دكتاتورية جامحة تطوق بالحريات وبالآراء وبالمعتقدات ، وأنه من الواجب أن تحاط هذه الحياة النيابية بكل ما يعززها ويكفل لها سبل النجاح والانتاج .

إلا أن الأحزاب لم تستطع أن تنسى وتتناسى ما حدث ، كما أنها لم تستوعب العهد الجديد على حقيقته ومن ثم فإلى جانب أن البرامج التى تقدمت بها كانت أقرب إلى عبارات الإنشاء منها إلى التخطيط السياسى يضاف أن مجموع الأحزاب التى تقدمت والتى وصل عددها ١٧ حزبا كانت تسيطر عليها ذات القيادات القديمة كما أنه وضح أن حركة الدعوة لتطهير الأحزاب بنفسها لنفسها من الداخل أدى إلى نوع من التنافس والكيد الكثير داخل هذه الأحزاب بحيث كان يتخذ قرار ويعلن عن حركة تطهير يتلوها قرار آخر وانقسام جديد وعودة القديم . وكل ذلك أكد للقائمين على أمور الثورة أن استمرار التواجد الحزبى على ما هو عليه يشكل عبئا محسوبا على الجماهير بلا داع أو مبرر .

ومن ثم رؤى أنه لا بد من اتخاذ إجراء حازم وسريع فصدر المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ وهو الخاص بحل الأحزاب السياسية . .

وتقرر أن تؤول أموال الأحزاب السياسية المنحلة إلى الجهات التى يعينها مجلس الوزراء . .

كما تقرر أن يحظر على أعضاء الأحزاب السياسية المنحلة والمنتمين إليها القيام بأى نشاط حزبى على أية صورة كانت أو أى نشاط سياسى من أى نوع .

وعين مندوب خاص من وزارة المالية والاقتصاد لتسلم أموال الأحزاب المنحلة وتصفية ما يتطلب الأمر تصفيته منها .

وتقرر فى المادة السادسة من هذا المرسوم بقانون حظر تكوين أحزاب سياسية جديدة كما ألغت هذه المادة المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية .

وهكذا وضعت ثورة ٢٣ يوليو حدا لمفاسد أكثر من ثلاثين عاما من الفوضى الحزبية فى مصر . لا يعيب عليها قصورها فى تحقيق ما كانت تأمل فيه الجماهير فحسب بل أكثر ما يعيب عليه فيها هو تكالبها نحو الحكم ثم تطاولها على الشعب إلى جانب خنوعها وخضوعها للانجليز ثم تركها الحبل على الغارب للسراى تفعل ما تريد وتشوه سمعة مصر .

إلا أننا لا يمكن أن نفصل بين الظروف السياسية التى حكمت مصر وبين العمل الحزبى ذلك أن انجلترا كانت مسيطرة ومتحكمة وكان كل شىء فى مصر يكاد يقع فى متناول ذراعها الطويلة المعتمدة على القوة العسكرية — ولكن إذا كانت بعض الأحزاب المصرية قد حرصت على أن تكون فى خدمة السراى فإن بعض الأحزاب أيضا وضعت نفسها فى خدمة الشعب ومن هنا فإن الثورة ارتكبت خطأ كبيرا حينما ساوت بين الأحزاب وفى ضربة قاضية ألغت النظام الحزبى . ولكن لحسن الحظ أن ذلك التصحيح عاد على يد أنور السادات حيث أعطى تقييما صحيحا لحزب مصطفى كامل ومحمد فريد وعبد الرحمن الرافعى وفكرى أباظة . وهو الحزب الوطنى ذلك الحزب المتميز الذى وقف بمفرده ونجح فى هيكله فى تحقيق الكثير لدرجة أنه ثار على رئيسه حينما اشترك فى إحدى وزارات القصر (كان هذا الرئيس وقتئذ محمد حافظ رمضان) كذلك الحزب الاشتراكى وهو حزب أحمد حسين .

لقد كان أمام ثورة ٢٣ يوليو أن تقوم بعمل حاسم لكى تستيقظ الأحزاب ولكن ذلك كان فى حاجة إلى ربع قرن تمر بها مصر بالحكم الفردى لتعرف مزايا النظام الديمقراطى المستند إلى الرأى الآخر، واقتضى ذلك تضحيات جسيمة حتى صـــدر قرار جديد بتكوين الأحزاب فى مصر فكان ذلك نصر رائع للديمقراطية .

ولكن لاشك أن الديموقراطية ليست مجرد شعارات ترفع وإنما تأكيد قيمها بالممارسة الفعلية والسماح لحرية الرأى الآخر وهذا هو الاختبار الحقيقى للتطبيق الديموقراطى الحالى فى مصر .

مرسوم بقانون رقم ۱۷۹ لسنة ۱۹٥۲

بتنظيم الأحزاب السياسية

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

هيئة الوصاية المؤقتة

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور :

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور ،

رسمت بما هو آت :

(المادة الأولى)

فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالحزب السياسى كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تشتغل بالشئون السياسية للدولة الداخلية منها أو الخارجية لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم .

ولا يعتبر حزبا سياسيا الجمعية والجماعة التى تقوم على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية .

(المادة الثانية)

للمصريين الحق فى تكوين الأحزاب السياسية . ولكل مصرى الحق فى الانتماء لأى حزب سياسى .

(المادة الثالثة)

على من يرغب فى تكوين حزب سياسى أن يخطر بذلك وزير الداخلية بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . وعليه أن يشفع بهذا الكتاب نظام الحزب وبيانا بأعضائه المؤسسين و بموارده المالية .

(المادة الرابعة)

يشمل نظام الحزب على وجه خاص ما يأتى : —

أولا — ما يسمى الحزب لتحقيقه من أغراض محددة تتعلق بشئون الدولة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية ، داخلية أو خارجية .

ثانيا — الوسائل العملية التى رسمها الحزب لتحقيق أغراضه .

ثالثا — بيان اختصاصات الجمعية العمومية للحزب والرئيس ومجلس الإدارة وطريقة تأليف الهيئات الأخرى وتعيين الأعضاء ذوى الوظائف ونظام الاشتراكات وموارد الحزب المالية الأخرى وقواعد الانتساب له والفصل منه والانفصال عنه .

(المادة الخامسة).

لوزير الداخلية أن يعترض على تكوين الحزب لمخالفة حكم من أحكام هذا القانون ويقدم الاعتراض إلى محكمة القضاء الإدارى فى إحدى دوائرها الخاصية . ويحدد رئيس المحكمة لنظره جلسة لا يجاوز موعدها أسبوعين من وقت تقديم الاعتراض وتفصل المحكمة فيه على وجه الاستعجال .

(المادة السادسة)

إذا لم يعترض وزير الداخلية على تكوين الحزب فى خلال شهر من إخطاره بذلك أو اعترض ورفضت المحكمة الاعتراض دعيت الجمعية العمومية للحزب لانتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة . وتتولى الجريدة الرسمية بناء على طلب

وزير الداخلية وعلى نفقة الحزب نشر نظام الحزب وأسماء الرئيس وأعضاء مجلس الادارة . ولا يجوز أن يباشر الحزب نشاطه قبل تمام هذا النشر .

(المادة السابعة)

يكون انتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الادارة بطريق الاقتراع السرى لمدة يعينها نظام الحزب لا تزيد على ثلاث سنين .

(المادة الثامنة)

لا يجوز أن يدخل أو أن يبقى فى الحزب عضوا مؤسسا أو عاملا فيه أو منتسبا له :

(ا) من كان من الذكور لم يدرج اسمه فى جداول الانتخاب .

(ب) من حكم عليه فى جريمة مخلة بالشرف .

(جـ) من نسب إليه عمل من أعمال استغلال النفوذ ولو لم يكن وزيرا عند اتيانه هذا العمل أو نسب إليه الحصول على كسب غير مشروع وأقيم الدليل فى الحالين على ذلك أمام محكمة القضاء الادارى .

(د) من تقاضى بسبب غير مشروع أجرا أو مكافأة أو نحوها من دولة أجنبية أو من هيئة أو منظمة تعمل لحساب دولة أجنبية .

(المادة التاسعة)

لا يجوز لرئيس الحزب ولا لأحد من أعضاء مجلس الادارة أن يكون مديرا أو عضو مجلس إدارة أو خبيرا أو مستشارا فى شركة من الشركات المساهمة التى تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الاعانة أو الضمان أو التى ترتبط مع الحكومة بعقد من عقود الاحتكار أو الاشغال العامة أو الالتزام بمرفق عام .

(المادة العاشرة)

يجب ايداع أموال الحزب فى مصرف باسم الحزب . ولا يجوز الصرف منها إلا طبقا لما يقرره نظامها .

وعلى الحزب أن يعرض على الجمعية العمومية فى اجتماعها الدورى بيانا عن إيراداته ومصادرها ومصروفاته ورصيده فى المصرف .

(المادة الحادية عشرة)

يحظر على الحزب تملك عقارات غير المكان الذى يخصصه مقرا له ولفروعه ولا يجوز له أن يقوم بتشكيلات تشبه التشكيلات العسكرية .

(المادة الثانية عشرة)

لا يجوز تعديل نظام الحزب إلا بقرار من الجمعية العمومية ، بحضور ثلثى الأعضاء وبأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين ، ما لم ينص النظام على نصاب أو أغلبية أكبر .

ولا يكون التعديل نافذا إلا بعد اخطار وزير الداخلية به بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ونشر التعديل فى الجريدة الرسمية على الوجه المبين فى المادتين الخامسة والسادسة .

(المادة الثالثة عشرة)

لوزير الداخلية ولكل ذى شأن أن يعترض على اخلال الحزب بحكم من الأحكام المتقدمة ولو أن الاخلال كان قائما وقت تكوين الحزب ، وأن يطالب على حسب الأحوال حل الأحزاب أو وقف نشاطه أو اسقاط عضوية أحد أعضائه أو تصحيح الوضع المخطىء .

ويرفع الاعتراض إلى محكمة القضاء الادارى فى إحدى دوائرها الخماسية وتفصل فيه المحكمة على وجه الاستعجال .

(المادة الرابعة عشرة)

تسرى أحكام هذا القانون على الأحكام القائمة عند العمل به .

(المادة الخامسة عشرة)

يودع الأمين على أموال كل حزب قائم عند العمل بهذا القانون خلال خمسة

عشر يوما من تاريخ العمل به جميع هذه الاموال أحد المصارف ويخطر وزير الداخلية بمقدارها وبالمصراف الذى أودعت فيه خلال اسبوع من تاريخ الايداع

وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس .

(المادة السادسه عشرة)

تعيد الأحزاب القائمة عند العمل بهذا القانون تكوينها وفقا لأحكامه . وعليها أن تتقدم بالاخطار المنصوص عليه فى هذا القانون خلال شهر من وقت العمل به . وفى هذه الحالة يستبق الحزب ما كان له من مال .

فاذا انقضى هذا الميعاد دون أن يقوم الحزب بالاخطار المتقدم الذكر ، أو قام به وقبلت المحكمة الاعتراض على تكوين الحزب ، آلت أمواله لوجوه الخير التى يعينها وزير الشئون الاجتماعية .

(المادة السابعه عشر)

على وزراء الداخلية والشئون الاجتماعية والعدل ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٧١ (٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢)

(محمد عبد المنعم)

(محمد بهى الدين بركات)

(محمد رشاد مهنا)

بأمر هيئة الوصاية المؤقتة

وزير الشئون الاجتماعية	وزير العدل	وزير الداخلية	رئيس مجلس الوزراء
(محمد فؤاد جلال)	(أحمد حسنى)	(سليمان حافظ)	(محمد نجيب)

مرسل إلى وزارة الداخلية لتنفيذه .

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب

قرار

فحص أوراق تشكيل الاحزاب السياسية المصرية

وزير الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية.

وبناء على ما عرضه علينا وكيل الوزارة الدائم :

قرر

١ — يقوم بفحص الاخطارات والبيانات التى تقدم إلى وزير الداخلية طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه لجنة تشكل على الوجه الآتى : —

السيد محمود متولى نور	وكيل الوزارة المساعد	رئيسا
اللواء المحلى محمود جبر	وكيل الوزارة المساعد	أعضاء
اللواء المحلى محمد محمود الباجورى	مدير عام إدارة عموم الأمن العام	
السيد ابراهيم حبيب	مدير عام إدارة التفتيش العام والتخصيصات	
الأستاذ إبراهيم جاد الحق سويلم	وكيل إدارة عموم الأمن العام المساعد	

٢ — يتولى سكرتارية اللجنة البكباشى أحمد رأفت النحاس مدير إدارة المباحث العامة .

٣ — تقدم اللجنة تقريرا إلى وكيل الوزارة الدائم بنتيجة بحثها خلال عشرة أيام من تاريخ وصول الاخطار .

٤ — على وكيل الوزارة الدائم تنفيذ هذا القرار ، ،

تحريرا فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢

وزير الداخلية

المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢

لمشروع المرسوم بقانون تنظيم الأحزاب السياسية

تحرص الحكومة الحاضرة على توفير أسباب الحياة الديمقراطية الصحيحة ، وهى لذلك تعمل على تطهير مختلف الهيئات والجهات من العناصر الفاسدة وتصحح الأوضاع الخاطئة التى قام عليها العهد الماضى ، وقد شعر الرأى العام بأن الحياة النيابية فى ذلك العهد لم تؤد رسالتها على وجهها الصحيح نتيجة إضطراب نظم الأحزاب السياسية وخلو هذه النظم من برامج واضحة تبين فيها الأغراض المحددة التى تسعى لتحقيقها والوسائل العملية التى رسمتها لتحقيق أغراضها . ومما ساعد على هذا الفساد أيضاً إغفال الأحزاب وضع نظم داخلية تسير عليها ، وتلزمها فتصبح بمثابة برلمانات صغيرة تناقش فيها سياسة الدولة بصراحة وحرية ويكفل فيها لمختلف الآراء مطلق الحرية فلا تطغى أقلية على أغلبيه ولا يتحكم فرد فى حزب واقتصرت الأحزاب على التلويح بالقضية المصرية فى دعايتها دون أن تبين السبيل العملية السريعة لحلها وأعرضت عن الشئون الداخلية مكتفية بعبارات عامة مبسطة بعيدة كل البعد عن ترسم برامج واضحة تحاسب عليها الأحزاب إذا ما وليت الحكم فان حادت عنها فقدت الثقة فيها وحيل بينها وبين كراسى البرلمان ، وبالتالى مناصب الحكم كى يحتل الحزب العامل النشيط مكان الصدارة والحكم إلى أن يتنكب بدوره عن أداء رسالته تتكشف عدم صلاحيته .

وقد ساعد على ذلك أن تفشت فى الأحزاب روح انتهازية سرعان ما امتدت عدواها ممن بيدهم تصريف أمور الحزب إلى غيرهم ممن هم دون طبقتهم وانعكست مرآة ذلك على الأداة الحكومية وعلى بعض الأفراد مما زعزع الثقة فى نظام الحكم، وفى التمثيل النيابى حتى لقد تلفت البعض بل نادى يديكتاتورية صالحة رشيدة بدلا

من حكم نيابى فاسد معتل ينخر فى عظام الأمة وبدلا من أن يسير بها قدما فى سبيل غايتها وآمالها فى ميدان السياسة الخارجية والداخلية إذا به يدفعها إلى الوراء أعواما طويلة .

لذلك لم يكن محيص وقد أعطيت الأحزاب فرصتها لتطهر نفسها بنفسها وتتطور تبعا للعهد الجديد متخلصة من أدران العهد الماضى ، إلى أن تمهد الحكومة إلى سن تشريع يقى الأحزاب مواطن الضعف التى لمستها البلاد . وذلك إبقاء على الحياة النيابية أن تتزعزع أو تضعف فيها الثقة إذ هى على ما فيها من عيوب مازالت السياج الواقى من دكتاتورية جامحة تطوح بالحريات وبالآراء وبالمعتقدات ، ووجب أن تحاط هذه الحياة النيابية بكل ما يعززها ويكفل لها سبل النجاح والانتاج .

وقد استجابت الحكومة إلى رغبات الرأى العام فعملت على علاج الأوضاع الحزبية القائمة باعداد المشروع المرافق الذى نص فى مستهلة على تعريف الحزب السياسى وروعى فى هذا التعريف وضع فيصل التفرقة بين الحزب السياسى وغيره من الهيئات أو الجامعات وهو سعى الحزب لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم وبذلك سد الطريق أمام الهيئات التى قد تستتر وراء أشكال صورية التهرب من أحكام هذا التشريع .

وقد حرص المشروع على تأكيد الحق المقرر فى القواعد الدستورية وهو حق المصريين فى تكوين الأحزاب السياسية والانتماء إليها . وطبيعى أن هذا الحق يكون استعماله على الوجه المبين فى القانون وهو مقصور على المواطنين الصالحين للاشتراك فى الحياة السياسية .

ثم نظمت الاجراءات الخاصة بتكوين الحزب السياسى فاشترط إبلاغ وزير الداخلية بذلك على أن يكون الابلاغ مصحوبا بنظام الحزب وبيان أعضائه

المؤسسين وبموارده المالية واجيز لوزير الداخلية أن يعترض على تكوين الحزب إذا كان فى ذلك مخالفة لحكم من أحكام القانون .

وقد فصلت المادتان ٥ و ٦ الاجراءات التى تتبع فى حالة اعتراض وزير الداخلية فأوجب المشروع عليه أن يقوم بعمل إيجابي هو الالتجاء إلى محكمة القضاء الادارى . فاذا لم يقدم وزير الداخلية إلى المحكمة اعتراضه على تكوين الحزب خلال شهر من إخطاره أو قدم اعتراضه ورفضته المحكمة اعتبر الحزب قائما ودعيت الجمعية العمومية لانتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الادارةونشر نظام الحزب وأسماء الرئيس وأعضاء مجلس الادارة فى الجريدة الرسمية وعندئذ يجوز للحزب أن يباشر نشاطه .

ونص فى المشروع على المسائل التى يجب أن يشملها نظام الحزب وبذلك عولجت أهم العيوب الموجودة فى معظم الأحزاب القائمة وهى قيامها على مبادىء عامة غير محددة وإغفالها توضيح الاغراض التى تسعى لتحقيقها وبيان الوسائل العملية التى ترسمها لتحقيق هذه الأغراض ولذلك نص على أن نظام الحزب يجب أن يشمل هذه المسائل كما يجب أن تبين فيه اختصاصات الجمعية للحزب والرئيس الادارة وطريقة تأليف الهيئات الاخرى وتعيين الأعضاءذوى الوظائف ونظام الاشتراكات وموارد الحزب المالية الأخرى وقواعد الانتساب له والفصل منه والانفصال عنه وبذلك يمكن تلافى قيام ديكتاتورية حزبية تجافى الأوضاع الديموقراطيه الصحيحة التى يجب توافرها فى داخل الأحزاب حتى يمكنها أن تحقق الغرض المرجو منها فى دعم الحياة البرلمانية الصحيحة .

ولهذه الأسباب نص على أن يكون انتخاب رئيس الحزب وأعضاء مجلس الادارة بطريق الاقتراع السرى على أن يكون ذلك لمدة مؤقتة لاتزيد على ثلاث سنين .

ولابعاد العناصر الفاسدة التى كانت السبب المباشر فى الانحراف ببعض الأحزاب

القائمة من الطريق القويم نص على أنه لايجوز أن يدخل أو أن يبقى فى الحزب من كان من المذكور لم يندرج اسمه فى جداول الانتخاب لأن المحرومين من مباشرة حق الانتخاب لايجوز لهم من باب أولى الإنتماء إلى الأحزاب السياسية أو الاشتراك فيها . أما النساء فليس لهن حق الانتخاب فى الوقت الحاضر فلم يشترط فيهن أن يكن مدرجات فى جداول الانتخاب . وأضيف إلى ذلك من حكم عليه فى جريمة مخلة بالشرف ومن نسب إليه عمل من أعمال استغلال النفوذ ولو لم يكن وزيرا عند إتيانه هذا العمل أو نسب إليه الحصول على كسب غير مشروع وأقيم الدليل فى الحالين على ذلك أمام محكمة القضاء الادارى إذ تبين أن هناك حالات ثبت فيها استغلال النفوذ أو الحصول على كسب غير مشروع ولكن لم يتيسر الحكم على مرتكبها بعقوبة فمثل هذا الشخص يجب ابعاده عن الاشتراك فى الحياة السياسية تنزيها لها عن وجود مستغلى النفوذ والحاصلين على كسب غير مشروع . كما حرم الإنتماء إلى الأحزاب من تقاضى بسبب غير مشروع أجرا أو مكافأة أو نحوها من دولة أجنبية أو من هيئة أو منظمة تعمل لحساب دولة أجنبية وهؤلاء أشد خطرا على كيان الدولة ممن سبق ذكرهم .

وقد حرص المشروع على أن يشمل الحكم السابق أعضاء الحزب المؤسسين والعاملين فيه والمنتسبين له . وبذلك تناول النص جميع الحالات التى ينتمى فيها الشخص إلى حزب معين حتى لايفلت من تطبيق هذا الحكم من ينتمى إلى الحزب بأية صورة كانت ولو كان منتسبا له .

وحتى يمكن إبعاد رؤساء الأحزاب وأعضاء مجالس إدارتها عن مواطن الشبهات نص على أنه لايجوز لهم أن يكونوا مديرين أو أعضاء مجالس إدارة أو خبراء أو مستشارين فى شركة من الشركات المساهمة التى تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الإعانة أو الضمان أو التى ترتبط مع الحكومة بعقد من عقود الاحتكار أو الاشغال العامة أو الالتزام بمرفق عام وقد وضع هذا النص

قياسا على الحالة المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة إذ حظرت على الوزراء والموظفين من درجة مدير عام فما فوق القيام بأى عمل من هذه الأعمال قبل انقضاء ثلاث سنوات من ترك الوزارة أو الوظيفة إذ أن الحكمة من هذا الحظر واضحة فى الحالين نظرا لأن رؤساء الاحزاب وأعضاء مجالس إدارتها هم الذين يتولون فى أغلب الأحوال مناصب الوزراء إذا ما ولى الحزب مقاليد الحكم .

ولقطع دابر الشائعات ولابعاد الأحزاب عن مواطن الشبهات رؤى النص على وجوب إيداع أموال الحزب فى مصرف باسم الحزب وأن يكون الصرف منها طبقا لما يقرره نظام الحزب حتى لاتختلط أموال الحزب بأموال بعض أعضائه فلا تتيسر رقابة باقى الأعضاء على الوجوه التى تصرف فيها أموال الحزب ولهذا السبب أيضا نص على ضرورة عرض بيان عن إيرادات الحزب ومصادرها ومصروفاته ورصيده فى المصرف على الجمعية العمومية فى اجتماعها الدورى .

ونظراً لأن الأحزاب السياسية ليس من غرضها القيام بعمليات تجارية أو تحقيق ربح معين لاعضائها فقد حظر عليها تملك عقارات غير المكان الذى يخصص مقرا لها ولفروعها . ولضمان المحافظة على الأمن العام حظر على الأحزاب أن تقوم بتشكيلات تشبه التشكيلات العسكرية لأن النظـــام الحزبى فى الدول الديموقراطية يهدف إلى تحقيق أغراضه وتولى مقاليد الحكم بالوسائل السلمية دون غيرهـا .

ولتعميم النظام الديموقراطى داخل الأحزاب وحتى لاتستبد اقلية ضئيلة بأغلبية أعضاء الحزب نص على أنه لايجوز تعديل نظام الحزب إلا بقرار من الجمعية العمومية بحضور ثلثى الأعضاء وبأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين وفى هذه

الحالة لا يكون التعديل نافذا إلا بعد اخطار وزير الداخلية ونشر التعديل فى الجريدة الرسمية .

ولضمان تنفيذ أحكام هذا التشريع رؤى أن يكون المواطنين رقباء على الأحزاب لوزير الداخلية ولكل ذى شأن أن يعترض على إخلال الحزب أحكام هذا التشريع ولو كان الاخلال قائما وقت تكوين الحزب وفى هذه الحالة يطلب حل الحزب أو وقف نشاطه أو اسقاط عضوية أحد أعضائه أو تصحيح الوضع الخاطىء ويكون ذلك بتقديم الاعتراض إلى محكمة القضاء الادارى لتفصل فيه على وجه الاستعجال .

ولتحقيق الغرض المرجو من هذا التشريع وحتى يزول كل شك فى تطبيق أحكامه نص على سريان هذه الأحكام على الأحزاب القائمة عند العمل به ونظمت الاحكام المؤقتة المترتبة على ذلك فالقيم الأمين على أموال الحزب عليه إيداع جميع أموال الحزب أحد المصارف خلال خمسة عشر يوما على أن يبلغ وزير الداخلية بمقدارها وبالمصرف الذى أودعت فيه خلال أسبوع من تاريخ الايداع .

وحتى تسارع الأحزاب القائمة إلى إعادة تكوينها طبقا لاحكام هذا التشريع والاسراع بالعودة إلى الحياة النيابية التى تقوم على أحزاب مطهرة قائمة على أسس ديموقراطية صحيحة نص على أن يستبقى الحزب ما كان له من مال إذا أعيد تكوينه خلال شهر فاذا انقضى هذا الميعاد دون أن يقوم الحزب بذلك أو قام به وقبلت المحكمة الإعتراض على تكوينه آلت أموال الحزب لوجوه الخير التى يعينها وزير الشئون الاجتماعية .

هذه هى الخطوط الرئيسية للتشريع المقترح وتأمل الحكومة أن يؤتى ثماره عاجلا وأن تتعاون مختلف طبقات الامة وأحزابها السياسية فى تنفيذ أحكامه .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة فيما وافق مجلس الوزراء عليه واتخذت الاجراءات اللازمه لاستصداره . » .

القسم الرابع

برامج الأحزاب المصرية

قبل سنة ١٩٥٢

الدراسة الوثائقية

الحزب الوطني الأول

أو (القديم)

برنامج الحزب

لم يتأكد حتى الآن من وضع برنامج الحزب ، هل هو أحمد عرابي ، أم هو المستر ولفرد سكاون بلنت ، أم الاثنان معا ، أي أنه لم توجد هيئة حزبية تضع برنامج الحزب .

برنامج الحزب لم يكن برنامجا بقدر ما كان مذكرة مرفوعة لرئيس الوزراء البريطاني في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

مبادىء الحزب الوطني القديم

أولا الحزب الوطني حزب سياسي لا ديني وهو يؤمن بالآتي :

١ — المحافظة على العلاقات الودية بين الحكومة المصرية والباب العالي .

٢ — تأييد الباب العالي في الحصول على أية معونات عسكرية من الدول الخاضعة له إذا تعرض جلالة السلطان لحرب أجنبية .

٣ — يحافظ الحزب على الامتيازات الوطنية التي حصل عليها الوطن من الدول العثمانية .

٤ — مقاومة كل من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية .

٥ — المحافظة على استقلال مصر الاداري

٦ — يعلن الحزب ثقته في دول أوربا وبالذات انجلترا للدافعية عنه .

٧ — الحزب يعمل على أن تحصل مصر على حريتها واحترامها .

٨ — الحزب يخضع للجناب الخديوى الحالى ما دامت :

(أ) أحكامه جارية على قانون العدل والشريعة .

(ب) إذا لم يعد إلى الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت مصر الذل .

٩ — يطالب الحزب بالحكم الشورى واطلاق عنان الحرية للمصريين ويؤكد الحزب أن اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد ألا سكوت المصريين .

ثانياً : آمال هذا الحزب معقوذة على إصلاح البلاد مادياً وأدبيا . ولا يكون ذلك ألا بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف وإطلاق الحرية السياسية التى يعتبرونها حياة للامة .

ثالثاً : الحزب فى تقدمه وعمله من أجل الحرية والاستقلال يعتمد على الله تعالى ومشايخ الأزهر يعضدون هذا الحزب بالتسامح الدينى .

رابعاً : يؤمن الحزب بالمساواة بين الأجناس فى الحقوق والواجبات ،

خامساً : يؤمن الحزب بالترحيب بالأجانب الموجودين فوق أرض مصر إذا ما خضعوا لقوانين البلاد ودفعوا الضرائب أسوة بأهلها .

سادساً : يؤمن الحزب وينادى بزيادة الجند فى الجيش إلى ١٨ ألف عسكرى

سابعاً : يؤكد الحزب أن تدخل أمراء الجهادية فى الشئون السياسية مؤقت وأنه بمجرد فتح مجلس النواب سوف يعود الجيش إلى ثكناته ولكن الآن فإن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد وهم حراس على الأمة التى لا سلاح لها .

ثامنا : يطالب الحزب بحرية المطبوعات بطريقة ملائمة

تاسعاً : يطالب الحزب بتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة .

عاشراً : الحزب يؤكد :

١ — أن استمرار المراقبة الأوربية هو الكفالة العظمى لنجاح رجاله في أعمالهم .

٢ — أنه رغم أن أموال الديون لم تصرف في مصلحة مصر بل صرفت في مصلحة حاكم ظالم لا يسأل عما يفعل إلا أنه لشرف مصر فان الحزب يقر ويعترف بهذه الديون على مصر .

٣ — هناك خلل في المراقبة سواء من ناحية جسامة المرتبات أو سوء التصرف .

الحادي عشر : الحزب يأمل في أن يكون الأمر تدريجيا بين المصريين .

الثاني عشر : يناشد الحزب أن تساعد انجلترا وفرنسا مصر على أن يخضع الأجانب فوق أرض مصر للضرائب والقوانين البلاد ما داموا يتمتعون بخيرها .

وفيما يلي صورة المذكرة التي قدمها المستر « ألفرد سكاون بلنت » نيابة عن العرابيين إلى المستر جلادستون رئيس الوزراء البريطاني في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١ .

والمذكرة تتضمن شرح للمبادىء السابقة — وهي بمثابة المذكرة التفسيرية لكل أهداف وبرنامج الحزب .

نص المذكرة

١ — يرى الحزب الوطنى محافظة على العلاقات الودية الموجودة بين الحكومة والباب العالى واتخاذ ذلك الباب ركنا يستند عليه ويعتقد أن جلالة السلطان عبد الحميد مولاهم وخليفة الله فى أرضه وإمام المسلمين ، لا يريد قطع هذه الصلات والعلاقات ما دامت الدولة العلية فى الوجود ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخارج وما تلزمه من المساعدة العسكرية إذا طرأت عليه حرب أجنبية وهذا بمقتضى القوانين والفرمانات الشاهانية ، كما يعتقد هذا الحزب أنه يحافظ على امتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ويقاوم من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية . أى من يريد سلب امتيازاتها ونسخ الفرمانات التى منحتها استقلالها الإدارى — وله ثقة بدول أوربا لاسيما انجلترا المدافعة عنه ويود أن تدوم هذه المحبة حتى يحصل على حرية مصر واحترامها .

٢ — هذا الحزب يخضع للجناب الخديوى الحالى وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جاريه على قانون العدل والشريعة حسب ما وعد به المصريين فى شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد قرن هذا الخضوع بالعلم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت مصر الذل ، والالحاح على الحضرة الخديوية لتنفيذ ما وعدت به من الحكم بالشورى واطلاق عنان الحرية للمصريين ويطلبون منها الاستقامة وحسن السلوك فى جميع الأمور وهم يساعدونه قلبا وقالبا ، كما أنهم يحذرونه من الاصغاء إلى الذين يحسنون إليه الاستبداد والاجحاف بحقوق الأمة ونكث المواعيد التى وعدت بانجازها .

٣ — رجال هذا الحزب يعترفون بفضل فرنسا وانجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة يعلمون أن استمرار المراقبة الأوربية هو الكفالة العظمى لنجاح أعمالهم مع قبولهم تلك الديون الأجنبية حرصاً على شرف الأمة وإن كانت تلك الأموال لم تصرف فى مصلحة مصر بل صرفت فى مصلحة حاكم ظالم

لا يسأل عما يفعل ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونهما ويثنون عليهما .

ثم أنهم يرون أن النظام الحالى لم يكن إلا وقتيا وإلا فإنهم يأملون أن يستخلصوا ماليتهم من أيدى أرباب الديون شيئا فشيئا حتى يأتى يوم تكون مصر فيه بيد المصريين . وهم لا يخفى عليهم شىء من الخلل الحاصل فى المراقبة ومستعدون لاذاعته فإنهم يعلمون أن كثيرا من المستخدمين فى قلم المراقبة لا يقدرون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب يوازى خمس راتب الأجنبى ، وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الإدارة ما دام هذا الاسراف الخارج عن الحد باقيا .

وهم يتعجبون من إعفاء الأجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيرها وإقامتهم فيها . ولكنهم لا يريدون مداركه هذا الاصلاح بقوة أو جفوة بل يقتصرون على إقامة الحجة . ويطلبون من فرنسا وانجلترا التبصر فى هذا الأمر فإنهما أخذتا على نفسيهما مراقبة المالية فهما مطالبتان بنجاحها باستخدام أهل الأمانة والاستقامة فيها لأنهما مسئولتان عن رفاهية مصر بعد أن نزعتا إدارة ماليتها من أهلها وتكفلتا بنجاحها .

٤ — رجال الحزب الوطنى يبعدون عن الأخلاط الذين شأنهم إحداث القلاقل فى البلاد أما لمصلحة شخصية أو خدمة للاجانب الذين يسوءهم استقلال مصر . وهؤلاء الأخلاط كثيرون فى البلاد ، بل هم معلومون للمصريين ولهذا اشتدت النفرة منهم .

والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية فى بلاد آلف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية فإن اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم

والاستبداد إلا سكون المصريين وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية فى هذه السنين الأخيرة فمقدوا حناجرهم على توسيع نطاق التهذيب وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس شورى النواب الذى انعقد الآن وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة وهذا كله لا يحصل إلا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله .

ويرى هذا الحزب أن مجلس النواب ربما أكره على الصمت كما حصل لمجلس الاستانة واستعين عليه بجعل المطابع آلة تصوب نحو آماله فيتكدر صفو الراحة ويحرم الأبناء من التعليم ولهذا فوض الأهالى أمرهم الى أمراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة فى النمو وليس فى عزمهم ابقاء الحال على ما هى عليه بل متى حصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة بعد أن فتح المجلس ، فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لا سلاح لها ولهذا يطلبون زيادة الجند الى ١٨ ألف عسكرى ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية .

٥ — الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى فإنه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتنا منضم اليه لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ويعلم أن الجميع اخوان وحقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء والمصريون لا يكرهون الأوروبيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجانب أو نصارى واذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس اليهم .

٦ — آمال هذا الحزب معقودة على اصلاح البلاد ماديا وأدبيا ولا يكون

ذلك ألا بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف واطلاق الحرية السياسية التى يعتبرونها حياة للامة .

وللمصريين اعتقاد فى دول أوربا التى تمتعت ببركة الحرية والاستقلال أن تعمهم بهذه البركة وهم يعلمون أنه لم تنل أمة من الامم حريتها إلا بالجد والكد فهم ثابتون على عزمهم آملون فى تقدمهم واثقون بجانب الله تعالى إذا تخلى عنهم من يساعدهم .

وهناك مجموعة من الملاحظات العامة حول تشكيل هذا الحزب :

١ ـ كان هذا الحزب بتكوينه نصفه علنيا ونصفه سريا .

٢ ـ تكون الحزب أولا من الضباط فى عام ١٨٧٩ وكان يسمى الجمعية السرية وكان الهدف الاساسى لها مقاومة النفوذ الأجنبى .

٣ - بقيت أعضاء الحزب فى طى السرية والكتمان .

٤ ـ انضمت إلى جانب مجموعة الضباط قيادات دينية لعل أشهرها « السيد البكرى »[1] كما انضمت إليه مجموعة من المدنيين ذوى الشخصيات العامة مثل اسماعيل راغب[2] ومحمد سلطان باشا (والذى أصبح رئيس لمجلس شورى النواب فيما بعد) ومثل مدير الشرقية سليمان أباظة باشا وحسن الشريعى مدير المنيا . كذلك انضم إلى الحزب الوطنى سنة ١٨٧٩ كل من عمر لطفى وشريف باشا كشخصيتين منتسبين[3] .

---

(١) كان رئيسا لمجلس شورى النواب ووزيرا سابقا .

(٢) كان من ضمن رجال الدين الشيخ العدوى أيضا والشيخ الخلفاوى .

(٣) كان من ضمن الشخصيات العامة حسن راسم باشا وجعفر مظهر باشا وشاهين باشا وكلهم كانوا أعضاء فى مجلس شورى النواب وكذلك اسماعيل سرى باشا

ثانياً :

أن الحزب لم يكن منظما وكانت كل ارتباطاته شخصية وظلت العضوية فيه غير مؤكدة وغير ثابتة أو مثبته فلم تكن هناك حركة تسجيل للعضوية .

ثالثاً :

أصدر الحزب بيان فى ١٣ أبريل سنة ١٨٧٩ أعلن فى هذا البيان عن برنامجه وسمى نفسه جمعية أو جماعة وسمى برنامجه « اللائحة الوطنية » وكانت هذه اللائحة تناقش أساسا المشكلة المالية والدستورية .

وطالبت لائحة الحزب أو برنامجه :

١ — ضرورة معارضة مشروع ريفرز ويلسون الذى كان يرمى إلى إعلان إفلاس مصر .

٢ — أن الدخل المصرى قادر على موازنة مصروفاتها وسد ارتباطاتها .

٣ — تعديل دستور مجلس شورى النواب .

٤ — أن تكون الحياة النيابية فى مصر على نمط الحياة النيابية فى أوربا .

٥ — مسئولية الوزراء أمام مجلس شورى النواب .

رابعاً :

رفعت صورة من البرنامج إلى الخديوى اسماعيل فأبدى موافقته على خطوطها وأمر بنشرها وترجمتها وإرسال صور منها إلى قناصل الدول الأجنبية .

خامساً :

فى إحصائية للمركز الاجتماعى عن الموقعين على برنامج الحزب تقول أنهم جميعاً كانوا ٣٢٧ توقيعاً منهم كالآتى : —

٩٣ ضابطا بنسبة	٢٨ر٤٤٪
٧٢ رسميا (موظف عمومى) بنسبة	٢٢ر٠٢٪
٦٠ عضوا بمجلس شورى النواب بنسبة	١٨ر٣٥٪
٤٢ أعيان وتجار بنسبة	١٢ر٨٤٪
٦٠ عضوا من العلماء والهيئات الدينية	١٨ر٣٥٪
٣٢٧	١٠٠٪

وكان يجمعهم شيء واحد هو درجة الثقافة وكان التمثيل الدينى عاما وكان هناك ممثلين للمسيحيين واليهود .

سادساً :

بعزل الخديوى اسماعيل انفرد الضباط بإدارة الحزب وعاد الحزب إلى السرية مرة أخرى وإن ظلت بعض العناصر المدنية من أعضاء الحزب تؤيد الحزب وتدعمه ولكن دون اشتراك فعال فى نشاطه كما كان الحال أولا .

وقد وضع بيان للحزب الوطنى المصرى فى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ وهذا البيان كان موقع عليه من على اروبى فقط ولكن شارك فى وضع هذا البيان مجموعة من المدنيين .

وقبل أن نذكر البيانات الرسمية للحزب المذكور يجب أن نذكر مجموعة من الزعامات البارزة فى هذا الحزب مثل محمد بك راضى واسماعيل راغب باشا وعبد السلام المويلحى باشا ولطيف سليم باشا ومحمود بك العطار وسعيد نصر باشا .

اللائحة الوطنية

فى اليوم العاشر من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٠ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩)

اجتمع الأحرار من الأعيان والنواب والعلماء والمأمورين بدار إسماعيل راغب باشا وكان فى مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن باشا راسم وجعفر باشا والسيد على البكرى والشيخ الخلفاوى والشيخ العدوى واتفقوا على وضع لائحة ضمنوها مطالبهم وسميت اللائحة الوطنية وهى تتضمن : —

أولا : مشروع تسوية مالية عارضوا به مشروع ريفرس ويلسن ويقوم على أساس أن ايرادات الحكومة تكفى مصروفاتها بما فيها أقساط الدين العامة بعكس مشروع الوزارة الذى كان يعد البلاد فى حالة إفلاس .

ثانياً : المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية فى أوربا وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه . وقد وقع المجتمعون على عريضة ضم إليها مشروع التسوية المالية واتفقوا على تقديمها إلى الخديوى .

وهاك نص العريضة التى قدم بها مشروع الميزانية فى اللائحة الوطنية : —

« صار اطلاعنا على المشروع المقدم من سعادة ناظر المالية (ريفرس ولسن) ووجدناه لا يوافق لوطننا فلاجل سد الخلل وتدارك الأمر قبل فواته فمن بعد المذاكرة بيننا رأينا وجوبا أن نقدم مشروعا حافظا لحقوق الأمة داخلا وخارجا مع احترام الشرائع المقدسة والقوانين المؤسسة . وها هو المشروع المذكور مرفق مع هذا ولكون هذا المشروع ما صار أعماله وتحريره إلا بعد حصول علم اليقين لدينا بأن إيرادات ر مصر هى كافية لسداد الديون المطلوبة من الحكومة حسبما هو موضح بالمشروع المذكور فلاجل ذلك نحن عن أنفسنا ونيابة عن أبناء وطننا صممنا جزما على بذل كل مجهودنا فى تأدية الحكومة وبذل كافة ما فى وسعنا وطاقتنا فى إجراء ذلك وقد صار ختم هذا إعلانا بتصديق ذلك وبأننا متحدون اتحادا تاما قولا وقولا وفعلا فى الاجراء .

تحريرا بمصر فى ١٠ ربيع الآخر سنة ٢٩٦ : (٢ أبريل سنة ١٨٧٩)

التوقيعات

أما طلب تعديل نظام مجلس شورى النواب فقد ختمت به اللائحة الوطنية وفيما يلي الخاتمة لهذه اللائحة فهي أول طلب إجماعي تقدم من زعماء الشعب بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب ووضع نظام دستوري على أحدث المبادىء العصرية : —

« فقد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلات ما هو مقتضى إجراؤه في تسوية إيرادات الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما توضح به بحيث أن الحضرة الخديوية تمنح شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق في كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار في بلاد أوربا وأما انتخاب أعضائه فيكون بموجب لائحته الموجود . إنما يلزم تعديلها بكيفية انتخاب النواب المماثلة له في أوروبا وبمعرفة مجلس النظار يصير تنقيح لائحة النواب الأساسية والنظامية وعند التمام مجلس النواب تعرض عليه . ومن بعد مذاكرته فيها وإقراره عليها تعرض للاعتاب الخديوية للتصديق عليها . أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بأمر الحضرة الخديوية والرئيس ينتخب النظار وبعد استصوابهم وقبولهم من طرف الحضرة الخديوية تتشكل هيئة النظارات التي تتكون منها هيئة مجلس النظار . وهذا المجلس يكون مفوضا تفويضا تاما في جميع إجراءاته ومسئولا أمام مجلس النواب في جميع إجراءاته المختصة بالداخلية والمالية ولزيادة تأمين الديانة (الدائنين) نطلب تعيين مفتشين أورباويين (ارقيبين) لايرادات ومصروفات المالية » .

وقد وقع على اللائحة الأشخاص البارزون في الهيئة الاجتماعية المصرية من الأعيان والذوات والعلماء والنواب والتجار والموظفين وضباط الجيش .

وبلغ عدد الموقعين عليها كما سبق ٦٠ من أعضاء مجلس شورى النواب ، ٦٠ من العلماء والهيئات الدينية وفي مقدمتهم شيخ الاسلام وبطريك الأقباط وحاخام الاسرائيليين ، ٤٢ من الأعيان والتجار ، ٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين ، ٩٣ من الضباط .

بيان الحزب الوطنى الاول ٤ ١٨٧٩

— كان بتوقيع على الروبى وكان البيان طويلا

— كان هدف الحزب الوطنى كما أوضح البيان انقاذ مصر من الإفلاس .

— أكد البيان حق المصريين جميعاً فى الحرية .

— شدد البيان على أهمية إصلاح وتنظيم التعليم .

— ندد البيان بالاتصالات الأجنبية مستنكرا تدخل الأجانب فى الإدارة المصرية .

— أعلن البيان فى النهاية أن واضعى هذا البرنامج من أعضاء الحزب يستعدون للظهور علنا تحميهم الحصانة الدبلوماسية وأن الديون ستدفع . ولكن الأملاك المصرية لن تمس أو ترهن .

وكان الجزء المالى من برنامج الحزب الوطنى يتضمن أربع نقاط : —

١ — الرجوع على الخزائن الخديوية والاستيلاء لكل أملاكه . ما عدا الخزينة الخاصة .

٢ — عودة دخل السكك الحديد إلى الخزينة المصرية .

٣ — تجميد ديون مصر لغاية ٤٠ ٪ على أن تعطى تعويضات لأصحاب الحق فيها .

٤ — تكوين لجنة مؤقتة من ثلاثة أعضاء تمثل القوى الدولية للدين . وعلى أن تكون اتصالاتهم بالحكومة محددة باتفاق وبدون الحاجة لمراجعة برنامج الحزب فإنه كان يتضمن رغبة المصريين العامة فى الاستقلال الذاتى ولقد أبديت هذه الرغبة القوية فى محاولة دفع الدين المصرى الذى لم يستطع الدائنون عليه . . فى الوقت الذى يهدف أحد بنوده الرئيسية إلى العودة إلى مصر فى تأمين صرف القروض .

النقاط الاساسية لبرنامج الحزب الوطنى الاول

١ — أن الحزب الوطنى سيظل يحترم مكانة السلطان طالما توجد الامبراطورية العثمانية . . ولكنه سيقاوم أى محاولة للعودة بمصر إلى عصر الباشوات الاتراك .

٢ — سيبقى الحزب على ولائه للخديوى توفيق طالما يرعى العدل ويحافظ على وعوده التى أعطاها فى سبتمبر ١٨٨١ .

٣ — يوافق الحزب على الاتفاق المالى والديون المصرية مع مراعاة بأن هناك عدة تعديلات واصلاحات يمكن إجراءها بدون عنف يجب أن تتم فى التصرفات والإجراءات الأجنبية .

٤ — أن الحزب الوطنى قد وضع كل آماله بين يدى الجيش المصرى الذى خفض إلى ١٨ ألف منذ ان قرر حماية مصالحه ضد طبقة الحكام من سلالة الاتوقراطية .

٥ — الحزب الوطنى حزب سياسى وليس حزب دينى وبالرغم من أن دينه الاسلام فهو يحمى الأقباط واليهود ويعتبر الجميع سواء سياسيا وأمام القانون .

٦ — الحزب يرغب فى إعادة بناء البلاد معنويا وثقافيا بتوظيف مصادره الخاصة عن طريق القانون ونشر التعليم والتمسك بالحرية السياسية .

الحزب الوطني - مصطفى كامل

ظهر زعيم الحزب الوطني في سنة ١٨٩٠ في فترة سادها أغلال في الروح المعنوية واستحوذ اليأس والقنوط على البلاد على أثر اخفاق الثورة العرابية واحتلال انجلترا لمصر سنة ١٨٨١ .

ظهر مصطفى كامل في فترة خيم على مصر جو من الخضوع والإستسلام بقى مضروبا عليها نحو عشر سنوات فنهض يدعو إلى الحرية والاستقلال . . فكانت دعوته غريبة عن الأذهان بعيدة عن الإفهام . ولكن وطنية مصطفى كامل كانت أقوى من الجيل الذي ظهر فيه . وأخذ يثابر على دعوته ويناضل عنها حتى استجابت لندائه الأمة، وكانت رسالته إلى مصر كصرخة الحياة المدوية في سكون النوم العميق .

لقد كانت رسالة الأمل بعد اليأس والحياة بعد الخمود والكرامة بعد الهوان والجهاد للحرية والإستقلال بعد الاستسلام للاحتلال والاستعباد .

ولد مصطفى كامل سنة ١٨٧٤ وظهرت وطنيته أول ما ظهرت سنة ١٨٩٠ حين كان لا يزال طالبا بالمدرسة الثانوية وعرف فيه على باشا مبارك وزير المعارف وقتئذ أنه الشاب الذي سيكون له شأن كبير فقال له « انك امرؤ القيس » وبشره أنه سيكون عظيما . وقد تحققت نبوءته . ودخل مدرسة الحقوق سنة ١٨٩١ واختارها لأنها مدرسة الكتابة والخطابة ومعرفة حقوق الأمم والأفراد .

وقد راسل الصحف وهو لا يزال طالبا وأنشأ مجلة (المدرسة) سنة ١٨٩٣ وهو طالب واتخذ شعارها (حبك مدرستك حبك أهلك ووطنك) . ثم نال شهادة الحقوق سنة ١٨٩٤ .

ثم جاءت سنة ١٨٩٨ ووقعت فيها حادثة فاشودة ، فصدمت الحركة الوطنية

صدمة زلزلت الأمل الذى أحياه مصطفى فى النفوس ، بدأت تلك الحادثة بتنزع فرنسا وانجلترا على المسألة المصرية وكان الظن أنها تنتهى بجلاء الانجليز عن مصر ولكنها انتهت على العكس بتراجع فرنسا ورسوخ أقدام الإحتلال فى وادى النيل وأعقبها ابرام اتفاق السودان بين مصر وانجلترا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ذلك الاتفاق الذى قضى على مركز مصر فى السودان .

ويأس المصريون وانصرفت نفوسهم وقتا ما عن الاستماع إلى النداء الوطنى . ولكن مصطفى كامل لم ييأس ولم يتراجع . بل استمر ماضيا فى جهاده رغم أنه فقد الأمل فى عدالة أوربا عامة . وفرنسا خاصة . وأنشأ اللواء سنة ١٩٠٠ واستمر يناضل على صفحات اللواء وفوق أعواد المنابر وفى صحف أوربا وأمريكا إلى أن جاءت سنة ١٩٠٤ فصدمت الحركة الوطنية نتيجة للاتفاق المعروف باسم الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا والذى بمقتضاه أقرت فرنسا الإحتلال الإنجليزى لمصر وتمهدت الأمور قل على انجلترا فيها وكان لهذا الإتفاق أسوأ الأثر فى نفوس المصريين ورأى أكثرهم أن الخير لهم فى مسالمة الإحتلال وكسب رضاه .

ولكن مصطفى كامل خالفهم واستمر فى طريقه يحمل علم الجهاد مناديا بالجلاء وضاعف جهوده وتجلت وطنيته فى روعتها حين عظمت هموم الوطن .

فى ذلك الوقت تأسس نادى المدارس العليا سنة ١٩٠٦ حيث اجتمعت صفوة الشباب المصرى المثقف وبدأت تتشبع بتعاليم مصطفى كامل . ثم جاءت حادثة دنشواى فى يونيو سنة ١٩٠٦ فحمل فيها مصطفى كامل على الإحتلال وسياسته . أشد الحملات مما أجبر كرومر على الرحيل عن مصر .

وانتشرت تعاليمه ومبادئه حتى سرت إلى طبقات الشعب كافة وظل مصطفى كامل يعمل ويكتب وفى سنة ١٩٠٧ أنشأ جريدتين يوميتين إحداهما بالفرنسية

هى « ليتنـدار اجبسيـان » والأخرى بالانجليزية « ذى اجبشيان استـاندارد » تدافعان عن حقوق مصر فى العالم الأوربى[1] .

وكل ذلك أجهد مصطفى كامل وعرض نفسه على طبيب عالمى مشهور فى فى باريس فنصحه بالترفق بنفسه والعناية بصحته وبألا يحملها فوق طاقتها لكنه لم يسمع لنصح أحد وسارع يسابق الزمن فى مهمته الوطنية فكانت أعظم سنوات نضاله هى سنوات ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ وأوائل سنة ١٩٠٨ .

وأخيرا ذوت زهرة شبابه فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ وسنه لم تتعد الرابعة والثلاثين من عمره .

ولولا روح مصطفى كامل وبعثه للحركة الوطنية لما كانت ثورة ١٩١٩ ولما كانت حركة الشعب المصرى العظيمة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى .

ويرتبط اسم مصطفى كامل ثم اسم محمد فريد بالحزب الوطنى أشد الارتباط ومن الضرورى أن نعرف أن مؤسس الحزب وروحه وشعلة نشاطه كان مصطفى كامل والذى يحسن قبل أن نتكلم عن حزبه أن نذكر نبذة قصيرة عن حياته :

ولد مصطفى كامل بمدينة القاهرة بحى الصليبة بقسم الخليفة يوم ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٤ وهو ابن على أفندى محمد أحد كبار المهندسين الضباط . ووالد مصطفى كامل يعود بأصوله الأسرية إلى بلدة كتامة الغاب من أعمال مركز طنطا عاصمة الغربية وكان جد مصطفى كامل يعمل بالتجارة .

وقد أنجب والد مصطفى كامل ٧ من البنين ، ٢ من البنات عن زوجتين وهم من الزوجة الأولى :

محمد أفندى على	(كان صيدليا بطنطا)
سليمان أفندى على	(تخرج من مدرسة الحقوق وعين بالمحاكم المختلطة)

---

(١) إلى جانب جريدة (اللواء) طبعا . التى كانت تصدر باللغة العربية واللغة الانجليزى واللغة الفرنسية .

حسن باشا واصف (وزير الأشغال السابق)

د . عبد الفتاح فتحى (طبيب من نوابغ خريجى مدرسة الطب)

ومن الزوجة الثانية أنجب :

على بك فهمى كامل

مصطفى كامل

والسيدة عائشة حرم عثمان صبرى (وهو والد ابراهيم صبرى سفيرنا السابق فى ألمانيا الغربية)

والسيدة نفيسة

حسن حسنى كامل

أما عن والدة مصطفى كامل فهى السيده حفيظة بنت اليوزباشى محمد أفندى فهمى وهى من جنة الحجر بالقاهرة (شارع الكومى) .

وقد توفى والد مصطفى كامل سنة ١٨٨٦ وكان مصطفى كامل فى مدرسة السيدة زينب وقد كفله بعده أخوه الأكبر حسن باشا واصف . أما والدته فقد توفيت فى سنة ١٩٠٧ .

وقد درس مصطفى كامل على يد الشيخ « أحمد السيد » كعادة أهل ذلك الزمان وبدأ يتعلم مبادىء القراءة والكتابة ويحفظ القرآن الكريم .

ولما بلغ السادسة دخل المدرسة الابتدائية بالصليبة ولكنه أكمل دراسته الابتدائية فى مدرسة السيدة زينب الابتدائية التابعة لوزارة الأوقاف .

وقد دخل المدرسة التجهيزية (الخديوية) سنة ١٨٨٧ ونال شهاده البكالوريا صيف سنة ١٨٩١ ودخل مدرسة الحقوق فى اكتوبر من نفس العام ونجح فى امتحان السنة الأولى والتحق بمدرسة الحقوق الفرنسية سنة ١٨٩٢ (اكتوبر)

وحصل على شهادة الحقوق من كلية تولوز فى نوفمبر سنة ١٨٩٤[1] .

وقد أبدى صورة الحماس الوطنى منذ صغره . كما أسس جمعية أدبية وطنية سماها « جمعية الصليبة الأدبية » وذلك خلال تواجده فى المدرسة الخديوية وضم لهذه الجمعية ٧٠ عضوا فى نحو ثلاثة أشهر .

وقد تجلت مواهبه الخطابية وهو بعد فى سن مبكرة وأول خطبة ألقاها كانت فى (فضل الجمعيات فى العالم) .

تاسيس الحزب الوطنى

كان يطلق على الحزب الوطنى اسم حزب الجلاء . والواقع أن اسم (الحزب الوطنى) يطلق منذ بداية ظهور مصطفى كامل على جماعة الوطنيين الذين ينادون بالاستقلال والجلاء .

وكان مصطفى كامل يعتبر هذا الحزب موجود منذ أن بدأ نشاطه الوطنى. وكانت الصحف الأوروبية تعبر عن أنصار مصطفى كامل بالحزب الوطنى .

ولكن لم يكن هناك حزب منظم له رئيس وأعضاء ومجلس ادارة .

ولكن الحزب كان موجودا بالفعل كفكرة وليس أدل على ذلك من ان مصطفى كامل كتب فى جريدة اللواء فى يوم ١٠ اكتوبر سنة ١٩٠٧ : —

« ان الحزب الوطنى المصرى الذى جعل أول مراميه وأسمى غاياته استقلال مصر ورد حقوقها اليها موجود فيها فعلا من ثلاثة عشر عاما مضت ، فهو وان

---

(١) فى السنة التالية تعرف مصطفى كامل على مدام جولييت آدم التى كانت من أعظم الشخصيات الفرنسية فى عالم الوطنية والسياسة والأدب ، وهى التى وضعت كتابا عن مصر سنة ١٩٢٢ أسمته « انجلترا فى مصر » وهو من أعظم ما كتب عن المسألة المصرية .

لم يظهر بشكل نظامى وبلائحة ولجنة ادارة قد ظهر بأعمال اتفق أعضاؤه على خدمة البلاد بكل قوة ، قاوم الاحتلال فى أوربا ومصر مقاومة شهدها كل المصريين والغربيين ، وارتبط بروابط أكيدة مع جملة من ساسة أوربا ، ولما حدثت حادثة (فاشودة) ضعفت همم بعض رجال الحزب ، كما انفصل عنه بعض أفراد لتمكن اليأس من قلوبهم وثبت فى موقفه من اعتقد أن فى نهضة الأمة بنفسها سلامتها وبلوغها كل مآربها » .

باختصار يكاد يكون هناك اجماع على ان الحزب الوطنى المصرى كان حقيقة موجودة لمدة ١٥ عاما .

وان لم يكن معلنا وليس أصدق على ذلك من قول محمد فريد فى هذا الصدد :ـ

« قضى رحمه الله (يقصد مصطفى كامل) خمس عشر سنة من حياته أى منذ كانت سنه ١٩ سنة فى تكوين الحزب الوطنى فابتدأ بأن جمع حوله بعض اخوانه المخلصين وكون منهم جماعة مخلصة له ولعمله » .

وفى سنة ١٩٠٠ فكر مصطفى كامل فى أن يجعل الحزب حزبا منظما مثل الأحزاب الأوربية وكتب فى عدد ٢ يوليو سنة ١٩٠٠ من اللواء مقالا بعنوان « حزب وطنى حر فى مصر » أعرب فيه عن أمنيته فى تأسيس هذا الحزب .

وقد ختم مقاله بقوله « هل يسمح لى الزمان بأن أرى فى مصر هذا الحزب الوطنى الحر الشريف المبادىء المتحد الأعضاء الناهض بالأمة إلى مراقى النجاح والفلاح ؟ انى أعرف ان اليائسين سيقولون ان (تأسيس حزب كهذا أمر محال) ولكن إذا كنت لا أيأس من خلاص لبلادى فمحال على أن أيأس من تحقيق هذا الأمر الجليل » .

وفى سنة ١٩٠٧ اعتزم تنفيذ فكرته بوضع نظام للحزب الوطنى وفى ذلك يقول مصطفى كامل فى لواء ١٠ اكتوبر « ولما كان لكل عمل وقت فقد جاء الوقت لأن يوضع للحزب الوطنى نظام تام يجمع كافة رجاله وأنصاره ومحبيه

الذين مضوا السنوات وهم يشاركون لنا فى العمل بكل أنواع المشاركة وانى من ساعة وصولى الاسكندرية فى ٧ اكتوبر ١٩٠٧ إلى هذه الساعة وكل واحد من رجال هذا الحزب وأبطاله الكرام يطالبون باعلان هذا الحزب .

ومن قبل أدلى مصطفى كامل فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٦ إلى محرر جريدة نيويورك هرالد New York — Herald بتصريح نقتطف منه ما يلى للدلالة على وجود الحزب الوطنى قبل اعلانه :

« ان الحزب الوطنى فى مصر يمثل الأمة بأسرها ورغبة هى رغبة الشعب بأسره وأهم رغباته تنحصر فى تحقيق الجلاء عن أرض الوطن دون احداث اضطراب فى الأمن ويعمل الانجليز جهد استطاعتهم لاحداث الاضطرابات فى البلاد فهم يدفعون المسلمين إلى كراهية المسيحيين وبالعكس » . وابتداء من سنه ١٩٠٧ طالب أعضاء الحزب .

يوضع هذا النظام بصورة نهائية حتى يتم التعاون بين جميع المخلصين لبلادهم المحبين لأمتهم المتشربين بمبادىء الشهامة والارادة والصدق والاقدام فتكون الخدمة أجل وأكبر والعمل أفيد وأعظم .

اعلان الحزب

فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ألقى مصطفى كامل فى الاسكندرية أكبر خطبة سياسية وطنية ألقاها فى حياته[1] جعلها بمثابة دعوة عامة إلى الانضمام إلى الحزب الوطنى واتخذ « الجلاء » مبدأ للحزب حتى صار أصبح تعريف له انه (حزب الجلاء) .

ألقى الخطبة فى جمع حافل وكبير بمسرح زيزينيا وحضر الاجتماع مجموعة من فضلاء القوم وذوى المكانة الأدبية ومجموعة من الشباب المثقف وبلغ عدد الحاضرين نحو ٧ آلاف وألقيت الخطبة فى منتصف الساعة التاسعة مساء حتى ضج المكان بالتهليل والتصفيق الشديد وهتفوا جميعا :

---

(١) استمرت الخطبة حوالى ساعة ونصف .

« لتحيا مصر ، ليحيا خدام الوطن « ليحيا الوطن » .

ولقد دعا الأمة فى خطبته إلى الإنضمام للحزب الوطنى [1] وقد تشكلت لجنة مؤقتة للتحضير لاجتماع الجمعية العمومية للحزب ووضع لائحة له تعرض على هذه الجمعية .

وإنهالت طلبات الإنضمام من كل جانب وعقدت أول جمعية للحزب بمصر يوم الجمعة ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ بدار اللواء وكان اجتماعا حافلا تمثلت فيه طبقات الأمة من أعيان ومزارعين ومحامين وتجار وأطباء ومهندسين وأرباب أعمال وصناع) .

وكان عدد الحاضرين ١٠١٩ (بناء على تذاكر الدعوة التى سلمت عند حضور الاجتماع .

وكان عدد المعتذرين ٨٤٦ (بناء على البرقيات التى وردت لمقر الاجتماع) .

وافتتح مصطفى كامل الجمعية العمومية بخطبة نوه فيها بوجود الحزب الوطنى من قديم [2] ثم أشار إلى ضرورة تنظيمه .

وقد تعددت ميادين الحملة الدعائية التى قادها مصطفى كامل للدعوة للحزب فى

---

(١) يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه عن مصطفى كامل(ص٢٦٢) أن خطبة مصطفى كامل التى ألقاها فى مسرح زيزينيا بمناسبة إعلان الحزب الوطنى هى أعظم وأقوى خطب الزعيم بل فى رأيه أنها أعظم خطبة فى مصر والشرق منذ أقدم العصور .

(٢) هناك رأى يقول أن الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل تأسس أولا عام ١٨٠٤ فى صورة جمعية سرية فى صالون « لطيف باشا سليم » أحد ضباط الجيش العرابى والذى كان أيضا من رجالات الحزب الوطنى القديم .

الصحافة حيث تم الدعوة للحزب فى صحيفة اللواء العربية والفرنسية والانجليزية كما تم طبع الآف من بطاقات طلبات العضوية للحزب .

وانتهى اجتماع الجمعية العمومية فى تمام الساعة السادسة مساء بعد أن اتخذت مجموعة من الإجراءات هى :

١ — قراءة لائحة الحزب مادة مادة وكان الحاضرون يبدون آراءهم فيها وبعد المناقشة صدقوا على نصها النهائى (١) .

تقرر أن يكون للحزب لجنة إدارية من ٣٠ عضوا .

٣ — تقرر أن تسمى الجمعية العمومية باسم المؤتمر الوطنى وأن يجتمع المؤتمر الوطنى فى شهر ديسمبر من كل عام بصفة عادية ويمكن دعوة المؤتمر لجلسة طارئة أو إستثنائية أو غير عادية .

٤ — يناقش المؤتمر الوطنى كافة المسائل الحيوية الخاصة بالقطر المصرى .

٥ — ينشأ نادى للحزب وفروع له بالأقاليم .

وانتخب الحاضرون فى الجمعية العمومية بالإجماع مصطفى كامل رئيساً للحزب الوطنى مدى الحياة (٢) .

اللجنة الادارية للحزب :

انتخب الحاضرون فى الجمعية العمومية عدد ثلاثين عضوا هم :

محمد بك فريد ـ محمود بك أنيس ـ محمود بك محرم رستم ـ على بك فهمى كامل على بك حشمت ـ يوسف بك ذهنى ـ محمود بك حسيب ـ اسماعيل بك لبيب ـ

---

(١) قرأ لائحة الحزب فى الجمعية العمومية فؤاد باشا سليم .

(٢) كان ذلك بناء على اقتراح تقدم به عضو الجمعية العمومية محمود بك أنيس حيث ألقى كلمة مجد فيها أعمال مصطفى كامل وجهاده فى سبيل مصر وأنه الذى يجب أن يقود الحزب ليحقق أهدافه والتى هى أهداف مصر .

محمد بك خلوصي ـ محمد بك رشوان ـ عبد الرؤوف بك السيوفى ـ يوسف بك حافظ ـ ابراهيم بك حفظى ـ عبد الله بك طلعت ـ على بك لهيطة ـ اسماعيل بك الملوانى ـ محمد بك عبد اللطيف ـ محمود بك فهمى حسين ، محمد حافظ رمضان باشا ، أحمد فائق باشا ، حسن حارس باشا ـ سيد باشا شكوى ـ على باشا آصف ـ عمر سلطان باشا ـ فؤاد سليم الحجازى باشا ، الأستاذ ويصا واصف (رئيس مجلس النواب سابقا) ، الدكتور حسين يسرى بك ، الدكتور أحمد فهمى الجيزى .

واللجنة الادارية تقرر أن تتكون بصفة مستمرة من ٣٠ عضوا إلى جانب الرئيس .

ومدة انتخابهما ثلاث سنوات .

وتنتخب اللجنة الادارية هيئة مكتب [1] لتنفيذ قراراتها وهذه الهيئة كانت تجتمع مرة فى كل أسبوع على الأقل . وفيما يلى رسم بيانى لتنظيمات الحزب .

---

(١) كانت هيئة المكتب تتكون من وكيلين للحزب وسكرتير وأمين للصندوق

شكل بيانى لهيكل الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل .

رئيس الحزب

اللجنة التنفيذية للحزب (هيئة المكتب) (ا) عدد أعضاءها أربعة إلى جانب الرئيس (ب) تجتمع مرة كل أسبوع على الأقل . (ج) تقوم بتنفيذ قرارات اللجنة الإدارية	تضم هذه اللجنة عدد ٢ وكيل ، أمين صندوق ، سكرتير
اللجنة الإدارية للحزب (ا) عدد أعضاءها ٣٠ عضوا إلى جانب الرئيس (ب) مدتها بالانتخاب فترة ثلاث سنوات . (ج) تجتمع مرة كل شهر على الأقل . (د) تنتخب اللجنة التنفيذية للحزب	اختارت هذه اللجنة لجان فرعية على مستـــوى الاقاليم
المؤتمر الوطنى للحزب (الجمعية العمومية) (ا) من جميع أعضاء الحزب المختارين عن فروع الحزب فى القاهرة والأقاليم . (ب) يجتمع فى ديسمبر من كل عام ويناقش المسائل الحيوية الخاصة بالقطر المصرى . (ج) تنتخب اللجنة الإدارية للحزب. (د) يرسم السياسة العامة للحزب ويراقب تنفيذها وفقا للمبادىء المعلقة .	، ينظر فى طلبات العضوية الجديدة ، يوافق على الميزانية

ولقد انتخبت أول لجنة إدارية للحزب هيئة المكتب طبقا للتشكيل التالى :
محمد بك فريد وأحمد فائق باشا وكيلين للحزب .

فؤاد باشا سليم سكرتيرا .

وعمر باشا سلطان أمينا للصندوق [1] .

وقداستقال سيد باشا شكوى ، عبد الرؤوف بك السيوفى من عضوية اللجنة الإدارية وانتخب بدلا منهما على بك المنزلاوى ، مصطفى بك الخادم المحامى .

وقد توفى مصطفى كامل بعد إعلان تأسيس الحزب بشهرين وتولى الراية بدلا منه محمد فريد كزعيم للحزب .

أغراض الحزب الوطنى كما جاءت على لسان مصطفى كامل [2] : —

١ — الحزب ليس حزبا سياسياً فقط بل هو حزب الأمة بأكملها .

٢ — التعليم لكل الطبقات حتى لايبقى مصرى جاهلا تحت سماء مصر .

٣ — الاستقلال للوطن .

٤ — الوفاق بين الأمة .

٥ — تقريب المسافة بين مصر وبين الشعوب الأخرى .

٦ — الحزب يسعى بأن المصرى إنسانا بأسمى معانى الكلمة والمصرى مقصود به ساكن المدينة وساكن القرية .

٧ — نهضة الفلاح المصرى والإهتمام به .

٨ — التمسك بالنظام الدستورى .

---

(١) فى ٤ فبراير ١٩٠٨ استقال عمر باشا سلطان من أمانة الصندوق مع بقائه فى عضوية اللجنة الادارية .

(٢) كما جاءت فى خطبة الافتتاح التى ألقاهامصطفى كامل فى الجمعية العمومية للحزب فى يوم الجمعة ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ بدار اللواء .

مبادىء الحزب الوطنى الأساسية المعلنة

تضمنت هذه المبادىء عشرة بنود هى :

أولا . استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالا تاما غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال .

ثانيا : إيجاد حكومة دستورية فى البلاد بحيث تكون السيادة للأمة وتكون الهيئة الحاكمة مسئولة أمام مجلس نيابى تام السلطة .

ثالثا : إحترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية التى ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون إحتراما لا يمس سيادة البلاد .

رابعا : تعهد الشعور الوطنى وتنميته والمحافظة على تضامن الأمة وإتحاد عناصرها .

خامساً : السعى فى تحسين الأحوال الصحية والعمل على ترقية الأحوال الاجتماعية .

سادساً : العمل على نشر التعليم فى جميع البلاد على أساس وطنى صحيح بحيث ينال الفقراء منه نصيبهم والحث على تأسيس معاهد العلم وإرسال الرسالات العلمية وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال .

سابعا : ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل مرافق الحياة .

ثامنا : نقد الأعمال الضارة بكل صراحة والإعتراف بالأعمال النافعة والتشجيع عليها وإرشاد الحكومة إلى خير الأمة ورغباتها والإصلاحات اللازمة لها .

تاسعا : المحافظة على روابط المحبة والصفاء بين الوطنيين والأجانب .

عاشرا : إحكام العلاقات الودية وتبادل الثقة بين مصر وجميع الدول الأخرى

صحافة الحزب الوطنى

فى أول إجتماع اللجنة الإدارية للحزب (أى لجنة الثلاثين) برئاسة الزعيم مصطفى كامل قررت اللجنة أن تصبح الجريدة الرسمية للحزب هى صحيفة «اللواء» وأن تكون وحدها الناطقة بلسان الحزب بالوطنى .

وخلال الفترة من سنة ١٩٠٧ حتى ١٩٠٩ كانت هناك جريدتان أخريتان تساعدان اللواء فى حمل رسالة الحزب هما : —

صحيفة اللواء التى تصدر باللغه الفرنسية « ليدار اجيسيان »

« « « « « الانجليزية « ذى اجيبشيان ستاندارد »

ثم توقفت الصحيفتان عن الصدور لظروف مالية .

وفى سنة ١٩١٠ أصبحت جريدة « العلم » هى الناطق الرسمى باسم الحزب ولعل أحد أسباب ذلك الخلاف الذى حدث بين زعيم الحرب الجديد (محمد فريد) وبين ورثة المرحوم مصطفى كامل .

ولكن اللواء ظلت وفية لمبادىء الحزب الوطنى وظلت ضمن حظيرة الصحف الناطقة باسمه .

ويمكن أن نضيف مجموعة من الصحف الأخرى والتى كانت تؤيد الحزب وتعبر عن مبادئه دون شيء ، يلزمها نحوه نذكر من هذه الجرائد الصحف التالية:

صحيفة الدستور (صدرت فى ١٦ نوفمبر ١٩٠٧ واختفت فى ١٩ ديسمبر ١٩٠٩) وكان صاحبها ورئيس التحرير فيها محمد فريد وجدى والذى كان أحد محررى جريدة اللواء .

وقد قال محمد فريد عنها انها إحدى صحف الحزب الوطنى فى أوائل عام ١٩٠٨ وظلت كذلك حتى احتفت عن الصدور لظروف مالية .

صحيفة القطر المصرى (صدرت فى ٢٤ أبريل ١٩٠٨ وامتنعت عن الصدور

فى يناير ١٩١٠) . وكان يرأس تحريرها أحمد حلمى أحد المحررين الكبار فى جريدة اللواء وكان رئيس تحريرها جريئا فى نقده . أما الصحيفه الثالثه فقد كانت وادى النيل وكانت تصدر فى الاسكندرية .

واستمرت من ٢ مايو ١٩٠٨ حيث أصدرها محمد الكلزة حتى ١٧ أبريل سنة ١٩١٢ ثم أغلقت تحت ضغط سلطات الانجليز رغم أنها كانت جريدة معتدلة إذا قيست بالصحف الأخرى المؤيدة للحزب الوطنى .

ولعل أهم صحيفة كانت تؤيد الحزب الوطنى هى صحيفة البلاغ المصرى وقد صدرت يوم ٩ يوليو سنة ١٩١٠ وأغلقت فى فبراير سنة ١٩١١ وكانت متطرفة وصاحبها هو اسماعيل بك شيمى أحد رجالات الحزب الوطنى البارزين ومن المهم أن ندرك أن الصحيفة المذكورة كانت تصدر فى قسمين الأول بالعربية والقسم الثانى بالفرنسية تحت عنوان La Depéche Egyptienne وهناك صحيفة أخرى أصدرها محمود حسيب تحت اسم ضياء الشرق أيدت الحزب الوطنى ولكنها لم تستمر أكثر من ٣٦ يوما وكانت تقلد صحيفة اللواء فى كل شىء .

وهناك صحيفة ذاتية أصدرها مجموعة من الكتاب الذين كانوا يعملون فى اللواء ولكنهم قاموا باضراب مما أجبر اللواء على فصلهم فقاموا فى ديسمبر سنة ١٩٠٨ باصدار صحيفة تسمى مصر الفتاة وكان رئيس تحرير هذه الصحيفة سيد على وقد توقفت عن الصدور فى ٥ أكتوبر سنة ١٩١١ بقرار إدارى يقضى بغلقها .

لائحة الحزب الوطنى المصرى

المادة الأولى : (اختير مصطفى كامل رئيسا للحزب مدى الحياة) .

المادة الثانية : فى حالة الوفاة تدعى الجمعية العمومية للانعقاد خلال العشرة أيام التى تلى الوفاه لانتخاب رئيس جديد بأغلبية الأصوات .

المادة الثالثة : يقبل عضوا فى الحزب كل مصرى يتمتع بسمعة طيبة .

المادة الرابعة : لا يمكن لعضو حزب آخر أن ينضم إلى الحزب الوطنى .

الماده الخامسة : كل طالب عضوية يرفع إلى اللجنة الإدارية التى من حقها قبوله أو رفضه .

الماده السادسه : للأعضاء حرية دفع المبالغ التى يرغبون التبرع بها فى صندوق الحزب

الماده السابعة : لكل عضو دفع إشتراك سنوى معين .

الماده الثامنة : تجتمع الجمعية العمومية مرة فى السنة فى شهر ديسمبر تحت اسم المؤتمر الوطنى .

المواد ١٠، ١١، ١٢ : تتكون اللجنة الإدارية من ٣٠ عضوا خلاف الرئيس وتجتمع مره فى الشهر وعليها أن تختار من بين أعضائها نائبين للرئيس وسكرتيرا وأمين صندوق .

الماده من ١٣، ١٤، ١٥ : تختار اللجنة الإدارية ثمانية من أعضائها من ضمنهم نائبين للرئيس والسكرتير وأمين الصندوق لتكوين اللجنة التنفيذية التى عليها مساعده الرئيس فى إنجاز المسائل الجارية وتنفيذ قرارات اللجنة الإدارية . وتجتمع اللجنة التنفيذية مره كل أسبوع على الأقل .

المواد من ١٦ إلى ٢٠ : تتناول ميزانية الحزب .

الماده ٢١ : إنشاء ناد بالقاهره يمكن أن تكون له فروع فى جميع المدن المصرية

الماده ٢٤ : تعقد اجتماعات اللجنة الادارية واللجنة التنفيذية فى نادى الحزب.

الحزب الوطني الجديد

فتحي رضوان وأصحابه

أولا – في المبادىء

١ — نحن نؤمن بأنه يجب أن تكون غاية كل مصرى أن يحرر وادى النيل من كل قيد يحد من سيادته ، أو إرادته أو وحدته .

وأن يعمل على إلغاء وإزالة كل المعاهدات والإتفاقات والقوانين الدولية والثنائية والداخلية التى تتنافى مع حرية وادى النيل أو وحدته أو سيادته .

٢ — ونحن نؤمن بأن أبناء وادى النيل هم الذين سيحررونه من جيوش الإحتلال ومن المعاهدات التى فرضت عليه بالقوة والاكراه أو بالخديعة والخيانة .

٣ — ونحن نؤمن بأنهم لن ينجحوا فى تحقيق هذه الغاية إلا إذا إتخذوا عندها وآمنوا بقضية الكفاح والتضحية .. وتسلحوا روحيا وماديا وقضوا على الدعوة للمهادنة أو إعتبار المفاوضة سبيل الاستقلال .

٤ — لذلك نحن نتعهد بأن نعمل لتقوم التربية الوطنية على الأسس التى وضعها مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى ، كما نطالب أن تكون جميع وسائل التربية والتثقيف فى خدمة هذه التربية . فيجب تبعاً لذلك أن يكون أصحاب الصحف التى تصدر باللغة العربية ورؤساء تحريرها ومحرروها من المصريين وكذلك المسئولون والمشرفون على الإذاعة والتمثيل والمدارس كما نطالب ألا يؤذن لغيرهم بشيء من ذلك إلا بشروط تكفل ولاءهم لمصر وإخلاصهم لها وتضامنهم مع شعبها .

ثانيا — فى السياسة الخارجية

١ — نحن نؤمن بأن الاستعمار واحتكار المواد الأولية، والتسابق على كسب الأسواق والنفط الاستراتيجية وإنشاء التكتلات . وإبرام المعاهدات الثنائية هى جرائم الحروب، التى تجر الويلات والخراب على الأمم والدول .

٢ — ولذلك فنحن نتعهد بأن نعمل لتكون مصر دائما ضد الاحتلال الأجنبى لأى بلد فى العالم وضد المعاهدات الثنائية وضد التكتلات الدولية .

ونطالب أيضاً أن تؤيد مصر المنظمات الدولية ما حرصت هذه المنظمات على تأدية رسالتها الإنسانية القائمة على إبطال الاستعمار وكفالة حق المصير وإزالة أسباب الحروب ومنع قيامها وتحقيق العدالة الدولية وعدم إحتكار الأسواق ومواد الإنتاج ومصادره .

٤ — وفيما عدا ما تقدم نطلب أن تقف مصر موقف الحيدة من كل نزاع دولى .

ثالثا — فى المحيط العربى الاسلامى

١ — نحن نؤمن بأن مصر والبلاد العربية فى المشرق والمغرب أسرة قديمة الروابط وأن الاستعمار فرق صفوفها، وأتلف وحدتها، وأعاقها عن خدمة الإنسانية، نحن نؤمن بأن هذه الاسر لن تستعيد وحدتها ولن تؤدى رسالتها إلا إذا التقت كلمة أبنائها على التحرر أولا من الاستعمار العسكرى والحربى والسياسى والإقتصادى والثقافى .

٢ — نحن نؤمن بأن على مصر أن تتعاون دائما مع الدول والشعوب الاسلامية فى جبهة لضمان رفاهية الإنسانية وتعاونها، ولاستئناف هذه الجبهة خدماتها الروحية والثقافية للعالم بأسره .

رابعا — فى الدستور

١ — نحن نؤمن بحق كل مصرى مهما كان دينه أو مركزه أو درجة ثروته

فى إبداء رأيه ، وإختيار عقيدته ومزاولتها ، وفى إنتخاب ممثليه إنتخابا حراً عن طريق التصويت السرى .

٢ — ونحن نؤمن بأن الدستور ما تضمنه من مبادىء لكافة الحريات هو قبل كل شىء عقيدة وإيمان ، لذلك نطلب ونتعهد أن نعمل على تأكيد حب الحرية وإحترام حق الغير فيها ، والإستعداد لمحاربة الظلم عند الأفراد والجماعات .

٣ — ونحن نؤمن بأن جوهر الدستور شعب يعرف حقوقه ويدافع عنها وسلطات موضحة الاختصاصات تلتزمها ولا تخرج عليها .

٤ — ولذلك نحن نتعهد بأن نعمل حتى تسن القوانين الرادعة للمعتدين على الدستور والمعطلين لاحكامه والخارجين عليه .

وحتى تلغى جميع القوانين التى لا تتمشى مع روح الدستور ونصه كقوانين الاجتماعات والمظاهرات والمطبوعات ، والجمعيات وسرية التحقيقات .

وحتى يعدل قانون الانتخاب وبحيث ينص على جعل الانتخاب واجبا وبحيث يحقق تمثيلا صحيحا وحتى تحدد نفقات الدعاية الإنتخابية .

٥ — نحن نطلب ونتعهد أن نعمل على تثبيت عدد دوائر الإنتخاب .

٦ — نحن نطلب ونتعهد أن نعمل على تحويل مصلحة السجون إلى مصلحة مدنية يشرف عليها أخصائيون فنيون من الأطباء وخبراء النفس والمربين .

٧ — على تحريم حجز الأشخاص أو حبسهم خارج السجون العامة والمركزية التى يتوفر فيها القدر المناسب من ضروريات الحياة وأسباب الراحة .

خامسا — فى اداة الحكم

نحن نؤمن بوجوب قيام حكومة نامية صالحة منتجة مؤدية لواجباتها قبل المواطنين قادرة على أن تكفل لهم عدلا ومساواة ، للموظفين أمنا واستقرارا ، وللوطن كرامة ومنعة .

ولذلك نحن نتعهد أن نعمل حتى :

١ — يكمل استقلال القضاء بإسناد تعيين القضاة ورجال النيابة وعزلهم ونقلهم وتأديبهم وكافة مايتصل بهم إلى مجلس القضاء الأعلى الذى ستكون قراراته نهائية لايطعن فيها إلا أمام مجلس الدولة .

٢ — يكون تعيين الموظفين وترقيتهم عن طريق مسابقات .

٣ — تستبدل بالأنظمة الإدارية والمالية الحالية نظم بسيطة واضحة ذات روح دستورية . خالية من التعقيد وأن تعين مع الزمن على قيام اللامركزية ، وتقوية الشعور بالمسئولية .

٥ — وليوضع لجميع الموظفين الفنيين كادر واحد يسوى بين من تلزم بينهم التسوية لتمتنع النظرة الطائفية ويبطل التعصب الطبقى .

٥ — وحتى تسن عقوبة الإعدام والأشغال الشاقة لجرائم الرشوة والمحسوبية والوساطة والاتجار بالنفوذ والكسب الحرام وليمنح ديوان المحاسبة ومجلس الدولة اختصاصا جنائيا ضمانا لتنفيذ ما يصدر منها من قرارات واحكام .

٦ — وحتى تدعم الهيئات الاقليمية مديرية كانت أو محافظة أو قرية بحيث ينمو مع الزمن وحسب الحاجة نصيبهم من الاستقلال الادارى والمالى عن السلطة المركزية ، وبحيث يكون تشكيلها مستندا إلى انتخاب حر .

سادسا - فى الاقتصاد

١ — نحن نؤمن بأن واجب الدولة الأول أن توفر لبنيها حياة كريمة يتمتعون فيها بإشباع ضرورياتهم من مأكل وملبس ومسكن وعلاج وبفراغ من الوقت للاستجمام وتجديد القوى والرياضة . ومستوى هذه الحياة يجب أن يتطور ويرتفع مع تطور الحياة الإنسانية وزيادة نصيب الإنسان من المتاع الذهنى والمادى .

٢ — ونحن نؤمن بأنه لايوجد فى قوانين الدولة ولا أنظمتها ، ولا وسائلها ولا أساليبها شىء مقدس . ما عدا مبادىء الحريات العامة وحقوق

الانسان فكل ما يعترض سبيل الدولة لاداء تلك الرسالة يجب أن يتطور ويعدل أو يلغى .

٣ — نحن نؤمن بأن المجتمع يجب أن يعيش أفراده وطوائفه وطبقاته بعضها مع بعض فى سلام وتعاون ومحبة .

ونحن نؤمن بأن سبيل هذا السلام والتعاون هو أن تضيق الفوارق بين الطبقات إلى أبعد حد . .

٤ — لذلك نحن نطالب بفرض ضريبة متجانسة تصاعدية على الدخل العام والتركات مع إلغاء كافة الضرائب النوعية .

نحن نطالب ألا تعتمد الدولة بصفة أساسية فى إعداد ميزانيتها على الضرائب غير المباشرة .

٥ — نحن نؤمن بأن الملكية وظيفة وليست امتيازا وأن العمل حق وواجب حق لكل مواطن ، فعلى الدولة أن توفره لرعاياها وأن تؤمن أفرادها عند البطالة غير المتعمدة . وواجب على الفرد يجب أن يؤديه مخلصا مستهدفا مصلحة وطنه ، وخير مواطنيه .

٦ — نحن نؤمن بأن الدولة يجب أن تخول حق تأميم ما تراه من المرافق ومصادر الثروة طبقا لمقتضيات الظروف الاقتصادية ، ولحماية الثروات القومية من الاستغلال الاجنبى مقابل تعويض عادل .

٧ — نحن نؤمن بأن الزراعة هى أساس الاستقرار الاقتصادى فى مصر ولذلك فنحن سنعمل لحمايتها لتوسيع رقعة الأرض المزروعة من المضاربة والمضاربين واستثمار الأموال فيها .

وسنعمل على أن تتدرج فى قصر الملكية الزراعية شيئا فشيئا على القائمين بزراعة الأرض فعلا أو المشرفين عليها إشرافا مباشراً .

وسنعمل أن يوضع حد أعلى للملكية الفرد الواحد .

٨ — نحن نؤمن بأن حماية وانهاض العامل الزراعى . هو العمود الفقرى فى حركة التحرير القومى والاجتماعى ، لذلك نحن نطالب بأن يوضع تشريع مرن متطور لتحديد علاقات المستأجرين والعمال الزراعيين مع الملاك .

ونطالب أن يكون للعمال الزراعيين حق تكوين النقابات أسوة بعمال الصناعة والعمال التجارية .

سنعمل على أن تشجع الصناعات الزراعية والمنزلية فى الريف وعلى نشر الملكية الزراعية وضم صغار الملاك فى هيئة جمعيات تعاونية .

٩ — نحن نؤمن بوجوب حماية الحركة النقابية وتدعيمها ولذلك نحن نطالب للعمال الحق فى الاضراب لأغراض مشروعة . وتكوين اتحادات عمالية .

١٠ — نحن نؤمن بالتعاون كمذهب اقتصادى واجتماعى كامل .. وكوسيلة لتقوية روابط المجتمع . ولحماية الفلاح من استغلال كبار الملاك ولاعانته على الانتفاع بأدوات الزراعة الميكانيكية .

ولذلك نحن نطلب كفالة الحكومة للتعاون وتعميمه ونشره فى القرى والمدن وجعله أساسا هاما من أسس الاقتصاد القومى .

١١ — نحن نؤمن بأن الدولة مسئولة عن حماية الطفولة والأمومة. ولذلك نطلب أن توفر للامهات فى أدوار الحمل والرضاع ما يلزم لهن ولأطفالهن من غذاء وراحة .

١٢ — ونحن نؤمن بأن الدولة مسئولة عن توفير الطمأنينة لأفرادها لذلك نحن نطلب أن توفر لهم معاشا مناسبا عند المرض والشيخوخة .

١٣ — نحن نؤمن بحاجتنا إلى سياسة تصنيع كاملة ، واسعة النطاق ، مدروسة . غايتها انشاء الصناعات الثقيلة واحياء صناعتنا القومية المندثرة ، والانتفاع بالنقد الزائد والأيدى العاملة الفائضة عن ضروريانها .

ولذلك نحن نطالب وضع سياسة صناعية للمستقبل ونطلب العناية بالتعليم المهنى والخبرة الفنية .

١٤ — نحن نطالب ونتعهد أن نعمل على قصر الملكيـــة العقارية على المصريين وحدهم .

سابعا : فى الجيش

١ — نحن نؤمن بأن الجيش هو عنوان أخلاق الأمة ، ومظهر تعاونهـا ، وثمرة صناعتها ، وزراعتها وتجارتها وانه درع البلاد وسيفها المشهر فوق الأعداء.

ونؤمن لذلك بأن الجيش لا يؤدى واجبه إلا إذا كان جيشا وطنيا خالصا لا يشرف عليه الأجانب أو الذين خدموا الأعداء .

ونؤمن بأنه لا يؤدى واجبه إلا إذا شملت البلاد فكرة صحيحة سليمة عن شرف الخدمة العسكرية وجلال التضحية فى ظل الجيش .

ونؤمن بأنه لا يؤدى واجبه إلا إذا كانت مصادره من الأسلحة قائمة داخل حدود الوطن .

٢ — لذلك نحن نطالب بأن يسرع حالا فى انشاء مصانع للاسلحة الصغيرة والكبيرة . بحيث تدخل كلها فى نطاق سياسة التصنيع العام للبلاد وبحيث تتسق هذه السياسة وتكملها .

ونحن نطلب أن تسن التشريعات التى تعاقب بالاعدام كل من يستغل الحرب فى جر المنافع الشخصية له ..

ونحن نطلب أن تسن التشريعات التى تحرم استخدام الجنود أو الضباط فى غير الأعمال العسكرية .

٣ — ونحن نطلب أن تكون التعيينات فى الجيش والترقيات والاحالة إلى الاستيداع وعلى المعاش بناء على قرارات مجلس أعلى مستقل دائم فى الجيش ويمثل لجميع الوحدات .

فى التعليم والثقافة

١ ــ نحن نؤمن بأن التعليم هو السبيل الأول لخلق مواطن صالح محب لخدمة الوطن . وقادر على التعاون مع المجموع ومدرك لواجباته ولحقوقه القومية والدستورية ومستعد للنضال لحرية بلاده ولدستورها وقوانينها وتقاليدها الشريفة .

٢ ــ لذلك نحن نطالب بأن يكون التعليم حقا لكل مواطن .

٣ ــ كما نطلب أن يكون هدف التعليم خلق مواطنين صحيحى الأبدان والعقول . سليمى العاطفة وان يقوى فيهم الوازع الخلقى ، ويشجعهم على الابتكار والتضحية وانكار الذات . ويحرك فيهم غريزة القتال .

٥ ــ كما نطلب العناية بتراثنا الثقافى وموالاة عرضه فى أحسن الصور مع ربطه بالثقافة العالمية .

٦ ــ كما نطلب أن يظفر التعليم العملى والفنى صناعيا كان أم زراعيا أم تجاريا بعناية الدولة وأن يتنوع بتنوع الأقاليم .

الختــام

ويعلن الموقعون على هذا أنهم يعتبرونه ميثاقا وعهدا . كما يعلنون أنهم يعلمون أن الوسيلة لانفاذه وتحقيقه . هى أن يجاهدوا بأنفسهم وبأموالهم بأن يضعوا أرواحهم وما تملك أيديهم رهينة لهذا البرنامج . ويدعون المواطنين أن ينضموا اليهم فى كفاحهم وأن ينشروا الدعوة له . ويثيروا فى النفوس الايمان به . ولتظلنا وترعانا عناية الله . وأرواح الشهداء الذين سبقونا إلى الكفاح من أجل استقلال الوطن العزيز . وحريته وكرامته .

رئيس الحزب الوطنى

فتحى رضوان

وقـد قام بالتوقيع نيابة عن الهيئة التأسيسية للحزب السـادة الآتى أسماؤهم : ـ

فتحى رضوان • دكتور نور الدين طـراف • مصطفى المنزلاوى محمود الحناوى • أحمد شوقى • أحمد محمد مرزوق • محمد المفلاوى • دكتور محمد صبرى منصور • ابراهيم أبو على • محمود محمـــد شاكر • محمود مكى • ويواقيم غبريال • على شنب حسين الناظر • دكتور عبد المنعم الشرقاوى • أحمد مختار قطب • محمد شمس الدين خفاجى • • محمد جمال الشرقاوى • محمود موسى السيد •

وقد تقـدم فتحى رضوان بهذا الحزب الى لجنـــة تنظيم الأحزاب التى تشكلت عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو وفيما يلى قـانون تنظيم الحـزب الوطنى الجـديد •

قانون

تنظيم الحزب الوطنى الجديد

الباب الأول ـ تكوين الحزب

المادة الأولى

يتكون الحزب الوطنى الجديد من الهيئات الآتية : ـــ

١ ـــ مجلس الإدارة

٢ ـــ لجان مركزية بالمحافظات وعواصم المديريات

٣ ـــ لجان فرعية بعواصم المراكز والأحياء بالمدن الكبرى

٤ ـــ شعب بالقرى وأجزاء الأحياء .

الباب الثانى ـــ مجلس الادارة

المادة الثانية

مجلس الإدارة هو أكبر هيئات الحزب فى تنظيمه الإدارى وجميع الهيئات الأخرى فى الحزب تابعة له ومنفذة لأوامره .

المادة الثالثة

يضع مجلس الإدارة سياسة الحزب العامة فى نطاق مبادئه الثابتة فى برنامجه المعتمد ويقرر رأى الحزب فى كل ما ينشأ من الحوادث ويرسم الخطط ويختار الوسائل لتنفيذ برنامج الحزب وتحقيق قراراته .

ويحدد علاقات الحزب بالهيئات الداخلية والخارجية الرسمية والأهلية ويشرف على نشاط الحزب فى القاهرة والأقاليم وعلى تأليف لجانه وشعبه وتنظيم الدعوة له ويشرف على إعداد المطبوعات والنشرات وعلى إصدار الصحف

والمجلات والدوريات وعلى عقد المؤتمرات فى مصر والخارج وإيفاد المندوبين فى القرى والأقاليم والعواصم الخارجية وإعداد المعسكرات والأندية والمحاضرات والندوات وكافة ما من شأنه توسيع نطاق الدعوة للحزب ومبادئه وقراراته بين كافة طبقات الشعب فى وادى النيل .

وهو الذى يعرض سياسة الحزب السنوية على الجمعية العمومية ويدافع عنها ويدعو الجمعية للانعقاد متى رأى ذلك .

المادة الرابعة

يؤلف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء على الأقل وخمسة وعشرين عضوا على الأكثر من الوطنيين المصريين أو السودانيين حسنى السمعة ومن الذين لهم سابقة جهاد أو خدمة عامة للبلاد أو للحزب ولا يقل سن الواحد منهم عن الخامسة والعشرين .

وتسقط عضوية ثلث أعضاء مجلس الإدارة كل ثلاث سنوات ، بطريق القرعة ، وتنتخب الجمعية العمومية بدلا منهم ، من الأعضاء الذين انقضت على عضويتهم ثلاث سنوات على الأقل والذين يرشحون أنفسهم بخطاب مسجل يرسل إلى الرئيس قبل ميعاد الجمعية العمومية بخمسة عشر يوما ، على أن تكون جميع اشتراكاتهم عن جميع المدد السابقة مسددة قبل هذا الميعاد بشهر على الأقل .

المادة الخامسة

أعضاء مجلس الإدارة عند صدور هذه اللائحة هم : الأساتذة فتحى رضوان (رئيس الحزب) والدكتور نور الدين طراف (سكرتير عام الحزب)ومصطفى المنزلاوى(أمين صندوق الحزب)ومحمود الحناوى(سكرتير عام مساعد) والدكتور محمد صبرى منصور وأحمد شوقى ومحمد على المغلاوى وأحمد محمد مرزوق ومحمود مكى ويواقيم غبريال ومحمود محمد شاكر ومحمد شمس الدين خفاجى ومحمد جمال

الشرقاوى وابراهيم أبو على والدكتور عبد المنعم الشناوى وعلى شنب ومحمود موسى السيد وحسين الناظر وأحمد مختار قطب .

المادة السادسة

لا يجوز ضم عضو جديد إلى الأعضاء الحاليين إلا بإجماع أعضاء مجلس الإدارة ويجب أن يرشح العضو الجديد قبل جلسة اختياره بشهر على الأقل ويثبت ترشيحه فى محضر الجلسة السابقة ويخطر الأعضاء بالترشيح فى جدول الأعمال المرسل إليهم ويجوز لمن يتخلف عن الحضور لعذر أن يبدى رأيه فى المرشح كتابة لرئيس المجلس .

المادة السابعة

لا يجوز أن يضم إلى هذا المجلس أى عضو منتسب إلى هيئة سياسية أخرى تسقط عنه عضويته فورا وبحكم القانون وبغير حاجة إلى صدور قرار .

المادة الثامنة

للأعضاء فيما عدا القيد المذكور فى المادة السابقة الحق فى ممارسة أى نشاط أدبى أو ثقافى أو اجتماعى أو رياضى بشرط أن يخطر العضو المجلس بالهيئات التى يساهم فى نشاطها وللمجلس مع ذلك أن ينبه على العضو بالإنفصال عن أية هيئة غير سياسية انضم إليها وذلك بقرار يصدر من ثلاثة أرباع أعضاء المجلس ، فإن لم يطع هذا التنبيه سقطت عنه عضويته فورا وبحكم القانون وبغير حاجة إلى صدور قرار آخر .

الباب الثالث — مكتب المجلس

المادة التاسعة

وينتخب المجلس كل ثلاث سنين من بين أعضائه رئيسا وسكرتيرا وأمينا للصندوق بطريق الاقتراع السرى فى يوم الجمعة الأول من شهر ديسمبر ويجوز أن ينتخب المجلس من أعضائه وكيلا أو وكيلين وسكرتيرا مساعدا وأميناً

للصندوق مساعدا ومن هؤلاء جميعاً يتكون المكتب التنفيذى للمجلس ، كما يجوز للمجلس أن ينتخب من أعضائه للوظائف الإدارية التى ينشئها بقرار منه بطريق الاقتراع السرى أيضا .

الباب الرابع — الرئيس

المادة العاشرة

الرئيس المنتخب حسب المادة السابقة هو : —

١ — ممثل الحزب لدى الكافة ولسانه عند الحكومات والهيئات .

٢ — وله حق التحدث عن الحزب وشرح سياسته والدفاع عنها والدعوة إليها .

٣ — يرأس مجلس الإدارة .

٤ — يرأس الجمعية العمومية .

٥ — يرأس اللجان المركزية والفرعية إذا حضر فيها .

٦ — عليه أن يوقع على جميع محاضر الجلسات مع السكرتير .

٧ — وعليه أن يوقع مع أمين الصندوق على جميع قرارات الصرف التى يأمر بها مجلس الإدارة .

٨ — وبإمضائه مع أمين الصندوق تودع الأموال فى الحسابات الجارية وتصرف منها .

٩ — ويؤول إليه عند غياب أى عضو من أعضاء المكتب اختصاصاته بغير حاجة إلى استصدار قرار من المجلس .

١٠ — وله أن يتعاقد بموافقة المجلس باسم الحزب فيما يلزم لأعمال الحزب من العقود .

المادة الحادية عشر

للرئيس الحق دائما فى دعوة المجلس إلى الاجتماع فى غير المواعيد وله عند تعذر اجتماع المجلس لظروف قاهرة أن يصدر ما يقتضيه الظرف من قرارات أو بيانات .

المادة الثانية عشر

إذا لم يقرر المجلس فى بداية السنة السياسية له اختيار وكيل أو وكيلين وغاب الرئيس ، تولى الرئاسة السكرتير العام للمجلس فإن غاب تولى عنه الرئاسة أكبر الأعضاء سنا ويرتبون فى بداية كل سنة بحسب السن فى كشف يودع فى السكرتارية .

الباب الخامس — السكرتير

المادة الثالثة عشر

يقوم السكرتير بحفظ جميع أوراق وسجلات ومراسلات المجلس ويتولى إعداد جدول الأعمال الخاص لكل جلسة وجدول الجمعية العمومية ويوجه الدعوات إلى الجلسات ويوقع عليها بامضائه ويضبط محاضر الجلسات فى سجل منظم ويعد سجلا خاصا بقرارات الحزب ثابتة فى محاضره ويشرف على جميع أعمال السكرتارية فى لجان الحزب ويتولى ابلاغ قرارات الحزب ونداءاته للهيئات والصحف ودور الإذاعة .

وعليه تنظيم وسائل النشر والطباعة وتنفيذ قرارات الحزب السياسية والإدارية وابلاغ المجلس أولا بأول عما تم فى التنفيذ وهو الصلة بين مجلس الإدارة ولجان الحزب وشعبه .

المادة الرابعة عشر

يجوز للمجلس عند بداية السنة السياسية انتخاب سكرتير مساعد وللسكرتير العام أن يستعين على مسئوليته بمن يشاء من أعضاء المجلس أو أعضاء الحزب .

الباب السادس — أمين الصندوق

المادة الخامسة عشر

أمين الصندوق هو الذى يحفظ جميع أموال المجلس من اشتراكات وتبرعات وأثمان مبيعات مما يمده الحزب من كتب أو شارات أو صور أو غير ذلك والأمين على دفاتر المجلس الحسابية المقيدة لكل ما يدخل فى خزانة الحزب من كتب أو شارات أو صور أو غير ذلك والأمين على دفاتر المجلس الحسابية المقيدة لكل ما يدخل فى خزانة الحزب من أموال وما يصرف منها على أن يقيد هذه الحسابات بالمستندات الصحيحة الواضحة وعليه إعداد ميزانية الحزب عن العام الحالى المنصرم الذى ينتهى فى ٣٠ سبتمبر من كل عام على أن تعرض على المجلس فى الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر ولأمين الصندوق الحق فى صرف عشرة جنيهات شهريا بلا إذن من المجلس فيما يجد من المصروفات على أن يطلب اعتماد ذلك الصرف فى أول جلسة من جلسات المجلس ولأمين الصندوق أن يطلب من المجلس انتخاب مساعد له أو ينيب هو وعلى مسئوليته مساعدين له .

الباب السابع — جلسات مجلس الادارة

المادة السادسة عشر

ينعقد المجلس مرتين كل شهر على الأقل بنادى الحزب بالقاهرة وتحدد مواعيد الانعقاد بقرار منه .

المادة السابعة عشر

لا تصح جلسات المجلس إلا إذا حضرها أغلبية أعضائه ، ويجب إخطار الأعضاء بتاريخ الجلسة بخطاب من السكرتير أو من الرئيس قبل انعقادها بثلاثة أيام على الأقل إذا لم يكن تاريخها قد تحدد فى جلسة سابقة أو لم تكن من الجلسات الدورية الشهرية التى يقرر المجلس انعقادها .

حزب العمال الاشتراكى الشيوعى لمصر

المواد :

أقرتها الجمعية الوطنية الأولى المنعقدة فى مدينة الاسكندرية .

(أ) أساس الحزب : الإسم المركز الرئيسى

١ — يؤسس حزب العمال الاشتراكى الشيوعى على المبادىء الآتية : —

(أ) جمع العمال سياسيا واقتصاديا فى حزب منتظم لمحو السلطة ولشرعية طرق الإنتاج والاستبدال بمعنى تغيير الرأسمالية الحاضرة إلى هيئة اشتراكية تنظر إلى مركز دكتاتورية البروليتاريا .

(ب) التفاهم الدولى والمجهود المشترك للعمال .

٢ — إسم الحزب هو : حزب العمال الاشتراكى الشيوعى لمصر والمركز الرئيسى فى الاسكندرية .

(ب) أعضاء الحزب :

٣ — ينتمى إلى الحزب كل شخص يوافق على المبادىء الأساسية فى برنامج الحزب ويقوم بالدقة بالاشتراطات المذكورة فى المواد وفى اللائحة الداخلية للحزب .

٤ — لا يستطيع الانتماء إلى الحزب أى شخص يخالف البرنامج أو النظام مخالفة جدية أو يعارض منافع الحزب .

٥ - يقبل الأعضاء فى الاجتماع العام لكل فرع أو باللجنة المركزية ويرفضون نفس هذه الهيئات .

وتحكم فى الاتهامات الموجهة إلى عضو ما بفرع من فروع الحزب أو باللجنة المركزية ويرفضون بنفس هذه الهيئات :

وتحكم فى الإتهامات الموجهة إلى عضو ما بفرع من فروع الحزب أو باللجنة المركزية أو بالمتهم نفسه - محكمة تؤلف فى الحزب .

٦ - للجان المحلية للفروع أو اللجنة المركزية وحدها حق اقتراح فصل عضو ما فى الحزب .

٧ - تتألف محكمة الحزب من سبعة أعضاء ثلاثة منهم ينتخبهم المتهم وثلاثة ينتخبهم العضو المقترح الفصل وتعين اللجنة المركزية رئيس المحكمة حين تقترح اللجنة المحلية الفصل أما إذا اقترحت اللجنة المركزية الفصل فتعين لجنة التحقيق الرئيس :

٨ - يقبل العضو المفصول بالجمعية العمومية فقط بعد اعتبار المادة الرابعة ويرسل هذا الطلب إلى اللجنة المركزية لشهر قبل موعد إجتماع الجمعية العمومية وتقرر الجمعية بعد سماع آراء الأعضاء الرئيسيين للمحل الذى بقى فيه العضو المفصول بعد فصله مر الحزب .

٩ - فى حالة موت العضو أو استقالته أو فصله تلغى حقوقه اللجنة المركزية ولجنة التحقيق واللجنة المحلية وفى جميع الفروع وأعضاء الحزب على العموم .

(جـ) نظم محلية :

١٠ - يعين فرع للحزب فى أى محل يزيد فيه عدد الأعضاء عن ١٥ وتنتخب فى الاجتماع العام للفرع اللجنة المحلية التى تدبر شئون الحزب فى ذلك المحل ويمكن فى المدن الكبيرة تقسيم الفروع إلى أقسام مختلفة فى أنحاء المدينة حتى تصبح مجهوداتها وحركاتها أكثر نفعا تحت إدارة اللجنة المحلية العامة .

١١ — تنتخب اللجنة المحلية كل عام بعد الجمعية العمومية ويكون الانتخابات بالاقتراع السرى فى فرع الحزب .

١٢ — إذا استقال عضو من اللجنة المحلية أو انتقل إلى محل آخر يحصل انتخاب جديد طبق المادتين ١٠ ، ١١ .

١٣ — ترسل اللجنة المحلية تقاريرها كل ثلاثة شهور إلى اللجنة المركزية وكذا المبالغ النسبية مما جمع إلى الخزينة المركزية التى تعين الجمعية العمومية محلها .

١٤ — تطلق يد اللجان المحلية فى المسائل الإدارية الاقتصادية أما فى المسائل الهامة كالمسائل السياسية أو الاجتماعية أو التى تتطلب مصاريف كبيرة فيجب على اللجان المحلية أن تأخذ برأى الاجتماع العام ثم تطلب مرافقة اللجنة المركزية

ويجب على اللجان المحلية أن تقدم تقريراً كل ثلاثة شهور عن أعمالها إلى — الاجتماع العام . وترسل قرارات وآراء الاجتماع العام إلى اللجنة المركزية .

١٥ — كل هيئة محلية تنتخب لجنة تحقيق محلية تؤلف من ٣ أعضاء .

١٦ — تنتخب اللجان المحلية ولجان التحقيق المحلية بعد الجمعية العمومية للحزب وتخطر اللجنة المركزية بأسماء وعناوين أعضاء لجان التحقيق المحلية بمجرد انتخابهم :

١٧ — تنتخب لجان التحقيق المحلية من اللجان المحلية كل على حدة وعلى اتصال مباشر باللجنة المركزية وهى مسئولية أمام الاجتماع العام الهيئات المحلية للحزب واللجنة المركزية :

١٨ — تراقب لجان التحقيق المحلية مجهودات اللجان المحلية وتشرف على سجلاتها وماليتها كل شهر فاذا رأت إخلالا أخطرت اللجنة المركزية وعقدت اجتماعا عاما من الهيئة المحلية حالا وبينت ما اكتشفت .

١٩ — تعين لجان التحقيق المحلية رؤساء المحاكم .

٢٠ — تمضى لجان التحقيق المحلية تقريرات اللجان المحلية المرسلة إلى اللجنة المركزية .

(د) الجمعية العمومية للحزب :

٢٢ — تدعو اللجنة المركزية كل عام الجمعية العمومية للانعقاد العادى ويجب أن تكون الدعوة قبل الموعد المحدد بشهرين على الأقل ناشرة كذلك البرنامج اليومى المؤقت واقتراحات الهيئات المحلية للحزب عن البرنامج اليومى لأعمال الجمعية العمومية يجب أن يقدم إلى اللجنة المركزية قبل الاجتماع بشهرين على الأقل وتنشر هذه اللجنة نفس الدعوة فى الجريدة الرسمية للحزب بشهر واحد على الأقل قبل الاجتماع .

٢٢ — الجمعية العمومية هى الهيئة المسيطرة على الحزب وتتركب من : —

(أ) من ممثلى الحزب الذين لا يزيد عددهم عن ٧ عن كل فرع .

(ب) من أعضاء اللجنة المركزية أصحاب الصوت الواحد .

(جـ) من أعضاء اللجنة المحلية أصحاب الصوت الواحد .

(د) من أعضاء الجماعات البرلمانية أصحاب الصوت الواحد وأعضاء اللجنة المركزية والمحلية والجماعات البرلمانية ممثلون لسان حال الحزب .

(هـ) من أعضاء اللجنة المركزية واتحاد العمال العام لمصر أصحاب الصوت الواحد (إذا كانوا متصلين عضويا ومتعاونون مع الحزب .

(و) يمثل عن كل اتحاد عمال (إذا كانوا متصلين عضويا ومتعاونين مع الحزب) — بصوت حاسم .

(ز) من المعينين مستشارين بواسطة اللجنة المركزية والذين لم ينتخبوا ممثلين من الجمعية أصحاب الصوت الحاسم ،

(ح) من ممثلى معاهد الحزب بصوت حاسم .

(ط) من ممثلى اتحاد الشبان وممثلى الجماعات المنسوبة لحزب وتفحص الجمعية العمومية أوراق تفويض الممثلين وتقر البرنامج اليومى .

٢٣ — شئون الجمعية :

(أ) لتحل المسائل الخاصة بالهيئة أو النظام أو الاقتصاد .

(ب) تفحص تقدير اللجان المركزية واللجان المحلية والجماعات البرلمانية .

(جـ) لتدبير المجهودات المستقبلة للحزب على العموم .

(د) لتقرر أيها من الاقتراحات .

(هـ) لتقرير الميزانية السنوية للحزب ،

(و) لتعين محل الاجتماع السنوى المقبل .

(ز) لإنتخاب أعضاء اللجنة المركزية واللجان المحلية وتعيين محلاتهم .

٢٤ — تعقد جمعية غير عادية :

(أ) إذا قررت ذلك اللجنة المركزية بالإجماع .

(ب) إذا قررت ذلك اللجنة المحلية .

(جـ) إذا اقترح ذلك الفروع .

٢٥ — ويعلن عن هذا الاجتماع الغير العادى ١٥ يوما قبل موعده على الأقل وينشر جدول الأعمال اليومية فى الجريدةالرسمية للحزبوتنشر اقتراحات الهيئات المحلية فى الجريدة نفسها قبل الاجتماع بخمسة أيام .

(هـ) اللجنة المركزية :

٢٦ — اللجنة المركزية هى الهيئة الإداريةالتى تنفذ باسم الحزب ويفصل بمقتضى مواد القوانين وقرار الجمعيات جميع قوانين الحزب وتتكون الجمعية المركزية من خمسة أشخاص من الأعضاء المواطنين فى الجمعية مدة سنة على الأقل

وينتخبوا كل سنة من الجمعيات العمومية بالاقتراع السرى وبعد انتخابات اللجنة المركزية ينتخب السكرتير وأمين الصندوق بواسطة الجمعية العمومية . وترشح الجمعية العمومية شخصين كاحتياطى ليتم عدد أعضاء اللجنة المركزية المركزية فى حالة استقالة أحد الأعضاء مثل انعقاد الجمعية العمومية للمرة الثانية .

٢٧ — وقد تمنح اللجنة المركزية مكافأة على خدماتها .

٢٨ — تسيطر اللجنة المركزية على شئون الجمعية وتراث الفروع واللجان المحلية وحالة كل عضو ويمثل جمعية وتراقب ممتلكات الفروع ولهذا السبب لها الحق فى تعيين أشخاص من الذين يشتغلون تحت رئاسة اللجنة المركزية كمراقبين وبعد انتهاء ثلاثة شهور تنشر اللجنة المركزية فى الجريدة الرسمية للجمعية إيراد الخزينة المركزية .

٢٩ — أعضاء اللجنة المركزية ينتسبون بحكم عضويتهم إلى الجمعية العمومية مباشرة .

(و) لجنة الاستعلامات :

٣٠ — تنتخب الجمعية لأجل مراقبة اللجنة المركزية والفروع وكذلك لفحص أى شكوى ضد اللجنة المركزية لجنة استعلامات تتكون من ثلاثة أعضاء وعضو احتياطى فى حالة استقالة عضو من أعضاء اللحنة الاستعلامية النظاميين وأعضاء لجنة الاستعلامات تخضع للجنة (العليا أيضا وتنسب مباشرة للجمعية العمومية) .

٣١ — وتنتخب لجنة الاستعلامات سكرتيرا ليعين حسب الظروف والأحوال تاريخ ومكان انعقاد لجنة الاستعلامات .

ويجب إرسال كل ما يتعلق بلجنة الاستعلامات إلى السكرتير الذى عليه أن أن يعلن فى الجريدة الرسمية للجمعية من الوقت المناسب عنوانه .

٣٢ — ويجب أن تراقب لجنة الاستعلامات الأعمال مرة كل ثلاثة شهور على الأقل .

٣٣ — وقد تنعقد لجنة مختلطة مركبة من اللجنة المركزية ولجنة الاستعلامات إذا اقترح أحدهما ذلك .

(ز) الجريدة الرسميه للجمعية :

٣٤ — للجمعية جريدة رسمية مركزية خاصة بها .

٣٥ — تعيين أو رفت مدير الجريدة من اختصاص اللجنة المركزية ولجنة الاستعلامات أما بقية المحررين فيعينوا أو يرفتوا بواسطة المدير بعد موافقة اللجنة المركزية .

٣٦ — فى حالة وجد نزاع بين محررى الجريدة أو فى حالة وجود أى شكوى من الفروع أو اللجنة المحلية أو الأعضاء تفصل فيها اللجنة المركزية ولجنة الاستعلامات .

ويجب أن يقدم الشكاوى بواسطة الجنة المركزية .

٣٧ — وتعين أيضا اللجنة المركزية أو ترفت أى شخص . فى الجريدة الرسمية أو الأشخاص الذين يشتغلون تحت سيطره اللجنة المركزية .

٣٨ — لا تصدر أى جريدة أو كتاب أو جرائد وقتية زمنية أو جرائد مصورة أو صور أو أى نوع من الطباعة سواء كانت صادرة من اللجان المختلفة أو من أعضاء الجمية العمومية إلا بعد استشارة وموافقة وتعليمات اللجنة المركزية وذلك إذا سمحت بذلك حالة الجمية .

(ح) الانتخابات :

٣٩ . ممثلى الجميات سواء كانوا من اللجان البرلمانية أو الاعتيادية أو

مستشارون .. الخ بحجة تعيينهم حسب أحكام الجمية العمومية ويكونوا تحت مراقبة وأوامر اللجنة المركزية التى لها فقط الحق فى من تنفذ قرار الجمعية .

٤٠ — فى حالة عدم إطاعة الوكلاء للأوامر اللجنة المركزية لها الحق بعد المداولة مع لجنة الاستعلامات فى إجراء اللازم ضدهم وقد يرفتوا من الجمعية إذا لزم الأمر ذلك وفى هذه الحالة يجب موافقة الجمعية العمومية ولكن يبقى هؤلاء الوكلاء خارج الجمعية حتى تنعقد .

(ط) اجتماع اتحاد الشبان والنساء :

٤١ — لأجل تسهيل انتشار بروباجندة الجمعية ولتدريب الشبان يمكن عمل الترتيبات اللازمة لذلك فى جمعيات اتحاد الشبان المختلفة فى الفروع بالنسبة للشبان الذين لم يحصلوا على الشروط اللازمة لإلتحاقهم بالجمعية .

وهذه الجمعيات تكون تحت مراقبة وتعليمات ممثل من اللجنة المحلية تعينه الجمعية العمومية .

٤٢ — وفى هذه الجمعيات بد موافقة اللجنه المركزية يمكن انعقادها بشكل لجان مركزية يستمد تعليماتها ووجهتها من اللجنة المركزية واللجنة المركزية لتلك — الجمعيات يراقبها ممثل من الجمعية العمومية ينتخب كل عام من الجمعية العمومية لهذا الغرض ويكون تحت مراقبة اللجنة المركزية :

٤٣ — ولأجل انتشار البروباجندة أيضا للجمعية العمومية ويمكن تكوين جمعيات للنساء — أيضا وتكون هذه الجمعيات خاضعة لقوانين خاصة تعتمدها اللجنة المحلية للفرع .

ويجب إدارة هذه الجمعيات جميعها فى جمعية مركزية لكل المحال بحسب أحكام جمعية اتحاد الشبان كنص المادة (٤٢) .

(ى) يوم أول مايو :

تحتفل الجمعية العمومية وكذلك لجنة اتحاد العمال المنبثقة للجمعية عضويا يوم أول مايو الذى يعتبر عيدا جماهيريا .

(ك) هناك لائحة داخلية تحكم الحزب وتجمعاته وبها توضيح للقوانين الأساسية التى تحكم دوائر الحزب .

وفيما يلى اللائحة الداخلية :

القوانين الداخلية

أعضاء الجمعية :

١ - إذا أراد شخص أن يكون عضو بالجمعية عليه أن يقدم طلبا بذلك إلى اللجنة المحلية للفرع الخارجى بالجهة الساكن بها الطالب وفى حالة عدم وجود فرع اللجنة المذكورة بتلك الجهة يمكن للطالب أن يقدم طلبه لأقرب فرع أو اللجنة المركزية مباشرة وعلى الطالب أن يوفق بطلبه توصية موقعاً عليها من عضوين من الجمعية مضى عليهما ستة شهور على الأقل .

٢ - بعد أن تجمع اللجنة المحلية جميع المعلومات الخاصة بالطالب المراد إلحاقه عضوا بالجمعية وبعد أن تتأكد بأنه حائز لجميع شروط المواد وأن عمره أكثر من ٢٠ سنة تقدم هذه المعلومات إلى أول انعقاد للجمعية للفصل فيها .

ولا يمكن تقديم أى طلب للجمعية إلا إذا مرت أولا على اللجنة المحلية .

٣ - إذا قبل شخص ليكون عضوا بالجمعية على اللجنة المحلية أن نعطيه كتاب العضوية ويقيد إسمه فى كشف الأعضاء . وتحصل منه رسوم التسجيل وتجرى معه باقى الإجراءات - اللازمة .

٤ - الأشخاص الذين لا يمكنهم الاشتراك كأعضاء دائمين بالجمعية بالنسبة

لحالتهم الاجتماعية تقيد أسماءهم مباشرة بواسطة اللجنة المركزية وتدفع إليها الأقساط الشهرية .

٥ — كل عضو بالجمعية له كل حقـــوقه وقد يرفت من الجمعية فى الأحوال الآتية : —

(أ) إذا أفشى سر مبادىء أو بروجرام أو شئون الجمعية .

(ب) إذا كانت أعماله غير مصلحية الجمعية أو إذا أوجب إخلال بين الأعضاء أو عرض الجمعية .

٦ — يعتبر العضو مستقيلا من الجمعية ويشطب إسمه من كشف الأعضاء فى الأحوال الآتية : —

(أ) إذا لم يقدم العضو إعتذار مقبول عن تخلفه عن حضوره لجلستين نظاميتين أو أربع جلسات غير اعتيادية .

(ب) إذا لم يدفع اشتراكه لمدة ٣ شهور بعد التنبيه عليه بذلك .

٧ — للجنة المركزية الحق فى فصل أى عضو أو شطب إسمه من الكشف بعد استشارة اللجنة المحلية أو الجمعية وبعد صدور قرار من الجمعية .

٨ — أى اقتراح يقدم بشأن فصل عضو من الأعضاء يمكن تقديمه أما بواسطة اللجنة المركزية أو اللجنة المحلية وفى هذه الحالة يجب تقديم الاقتراح للجنة المحلية العمومية للفرع — المنتسب إليه العضو ومن أسباب الاتهام .

٩ — لا يصح للجنة المحلية أن تقترح فصل عضو من الأعضاء الذين لهم امتيازات خاصة فى الجمعية العمومية أو من الأعضاء التابعين لمجلس النواب .

وفى هذه الحالة يجب أن يقدم اقتراح الفصل للجمعية العمومية للفحص والفصل بواسطة اللجنة المركزية أو بلجنة الاستعلامات المركزية .

١٠ — إذا اشتغل عضو من الأعضاء سرا ضد مصالح الجمعية ولم يتخذ الفرع المختص الإجراءات اللازمة ضده وإذا لفتت اللجنة المركزية نظر الفرع إلى ذلك ولم ينفذ كلامها . فيكون للجنة المركزية حينئذ الحق فى فصل العضو وطلب محكمة الجمعية للانعقاد للفصل فى ذلك .

١١ — إذا فصل عضو بدون وجه حق له الحق أن يحتج أمام اللجنة المركزية ضد إجراءات الفروع أو المحاكم قبل أن يمضى على الحكم بفصله ٣٠ يوما .

فإذا كان أمر الفصل فى العضو صدر من فرع من الفروع يصح للجنة المركزية أن تطلب من الفرع إعادة النظر فى أمر فصله .

١٢ — يمكن إعادة قبول أى عضو سبق فصله بمقتضى المادة ٨ والمادة ٣ .

١٣ — يجب على العضو أن يقوم بما يأتى : —

(أ) حمل كتاب العضوية الشخصى .

(ب) أن يودع بانتظام فى الخزينة المركزية اقسطات لا تقل عن ٢ جنيه .

(جـ) أن يحضر بانتظام فى كل جلسة نظامية أو غير اعتيادية للهيئة التابع لها الطالب .

(د) أن يقوم بباقى الأوامر الصادرة من االجنة المحلية .

(هـ) أن ينشر البروبوجاندة ويعلمها فى كل مكان وأن يقدم أعضاء جدد بقدر ما يمكنه .

(و) أن يوزع جرائد الجمعية وكذلك جميع مولفاتها .

(ز) أن يسلم مع باقى الأعضاء سلوكا حسنا وأن يبعد عن كل مجهود يفرضه أو يعرض للجمعية للخطر .

١٤ — إذا اختلف عضوان أو أكثر من أعضاء جمعية محلية واحدة يعرض أمرهم على جمعية عمومية مركبة من ثلاثة أعضاء ينتخبون بالوجه الآتى :

عضوان ينتخبهما المختلفان ومثل ينتخب من الجمعية المحلية إذا كان العضوان المختلفان ليس تابعين لها .

١٥ — لكل عضو الحق فى الاشتراك فى المناقشة التى تحصل فى الجمعيات المحلية وله أن يبدى ملاحظاته وآرائه فى كل مسألة .

المادة الثامنة عشر

تصح قرارات المجلس إذا صدرت بأغلبية الحاضرين من أعضائه فى جلسة صحيحة حسب المادة السابقة إذا كان القرار فى الأمور الإدارية الخاصة بإنجاز أعماله أو أعمال الحزب اليومية أو الاذن بصرف مبلغ فيما يقرره المجلس .

المادة التاسعة عشر

تشترط الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس إذا كان الموضوع المطروح للبحث :

١ — إصدار بيان ينشر على الناس .

٢ — تحديد موقف الحزب من هيئة رسمية أو أهلية فى داخل البلاد أو خارجياً .

٣ — إيفاد شخص أو أشخاص لتمثيل الحزب فى شأن خارج البلاد .

٤ — تعديل موقف الحزب فى أمر من الأمور الهامة المقررة فى جلسة سابقة .

٥ — إصدار قرار فى خلاف نشب بين عضوين أو أكثر من أعضاء هيئة من هيئات الحزب .

٦ — توقيع عقوبة تأديبية على أحد أعضاء المجلس ،

٧ — إصدار قرار بإعادة عضو اعتبر مفصولا من المجلس بحكم القانون لعدم سداده الاشتراك أو لتخلفه عن الحضور فى الجلسات .

٨ — قبول تبرع أو هبة .

المادة العشرون

يجوز للعضو الغائب أن يفوض أحد الحاضرين فى التصويت بخطاب يقدم للمجلس قبل الاقتراع يحدد تحديداً دقيقاً موضوع التفويض ولا يعمل بهذا الخطاب إلا فى جلسة واحدة .

الباب الثامن – فى واجبات الاعضاء

المادة الواحدة والعشرون

يجب على كل عضو أن يحترم قرارات المجلس وأن ينفذها .

المادة الثانية والعشرون

يجب أن يدفع عضو المجلس اشتراكا شهريا يحدده المجلس بقرار .

المادة الثالثة والعشرون

يجب عليه ألا يتخلف عن حضور جلسات المجلس إلا لعذر قاهرى .

الباب التاسع – الفصل

(١) بحكم القانون المادة الرابعة والعشرون

كل عضو ينضم إلى هيئة سياسية أخرى تسقط عنه عضوية هذا المجلس فوراً وبحكم القانون بغير حاجة إلى صدور قرار .

المادة الخامسة والعشرون

تسقط العضوية بحكم القانون عن كل من يرفض تنفيذ قرار من القرارات التأديبية التى تصدر بمواد الباب العاشر هذا القانون .

المادة السادسة والعشرون

كل من يتخلف من أعضاء المجلس عن أداء اشتراك شهرين ينذر بخطاب مسجل يوقع عليه الرئيس وأمين الصندوق أو أحدهما فإذا لم يقم بالسداد فى بحر أسبوعين من إنذاره يعرض أمره على المجلس للنظر فى فصله فى أول جلسة عادية أو استثنائية على أن يدعى لها بخطاب مسجل ويجوز للمجلس إمهاله أسبوعين آخرين ويعتبر العضو مفصولا بعد هذه المهلة بحكم القانون وعلى أمين الصندوق والرئيس أو أحدهما توجيه خطاب للعضو بهذا المعنى .

المادة السابعة والعشرون

كل عضو يتخلف عن حضور جلسات المجلس أكثر من ثلاث مرات متتالية بغير اعتذار ينبه عليه بخطاب مسجل من السكرتير فاذا لم يحضر الجلسة التالية مباشرة ينظر المجلس فى أمره فى الجلسة التى تليها بعد دعوته إليها بخطاب مسجل أيضا وإذا لم يحضر فى هذه الجلسة اعتبر مفصولا بحكم القانون وعلى الرئيس والسكرتير أو أحدهما إرسال خطاب له بهذا المعنى .

المادة الثامنة والعشرون

العضو المفصول لأحد الأسباب المذكورة فى المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ لا يسوغ له حضور جلسات المجلس ولا التحدث بوصفه عضوا فيه ولا يرد إلى عضويته إلا بعد طلب يقدم إلى المجلس وتقبله الأغلبية المطلقة فى جلسة يبين فى جدول أعمالها المعلن للاعضاء أن النظر فى هذا الموضوع مما سيتناوله البحث .

(٢) بقرار المادة التاسعة والعشرون

لا ينظر فى فصل عضو من أعضاء المجلس لغير الأسباب الواردة فى المواد السابقة إلا بناء على اقتراح من الرئيس أو بناء على طلب يقدم من خمسة من أعضاء المجلس على الأقل .

المادة الثلاثون

ولا يصدر قرار الفصل إلا بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الاقل .

الباب العاشر — العقوبات التأديبية المادة الواحدة والثلاثون

تعتبر من المؤاخذات التى تستوجب لتوقيع احدى العقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون ما يلى : —

١ — نقده لسياسة الحزب .

٢ — مخالفته لقرار من قرارات المجلس أو نقده له ولو صدر على غير موافقته .

٣ — العيب فى رئيس الحزب أو أحد أعضاء المجلس .

٤ — الخروج على نظام إحدى الجلسات أو نظام الجمعية العمومية أو عن طاعة أوامر رئيس الجلسة أو الجمعية العمومية .

٥ — افشاؤه مداولات المجلس أو اللجان الفرعية أو قراراتها قبل اذاعتها على الوجه المقرر .

٦ — اهماله فى حفظ ما لديه من أوراق أو مستندات أو مراسلات الحزب.

٧ — تخلفه عن رئاسة أو حضور جلسات احدى اللجان الفرعية المنتخب فيها مرتين أو أكثر أو تقصيره فى أداء مأمورية موكول اليه القيام بها .

المادة الثانية والثلاثون

يدعى العضو الذى ارتكب احدى المؤاخذات للحضور أمام المجلس بخطاب مسائل قبل الجلسة بأسبوع ويتولى الإتهام السكرتير العام أو من ينتدبه المجلس للقيام بهذه المهمة .

ويصدر القرار بتوقيع عقوبة أو أكثر من العقوبات المذكورة فى المادة التالية بأغلبية أعضاء المجلس فيما عدا عقوبة الفصل فتسرى عليها أحكام المادتين ٢٩ ، ٣٠ من هذا .

المادة الثالثة والثلاثون

العقوبات التأديبية هى : —

١ — لفت النظر ويكتب به خطاب خال من اللوم والتأنيب .

٢ — اللوم .

٣ — التكليف بالاعتذار أمام المجلس بصيغة تذكر فى القرار .

٤ — التكليف باعتذار بصيغة تنشر فى جريدة الحزب بمقره العام أو بمقار اللجان المختلفة حسب ما يتحدد فى النص .

٥ — الإيقاف عن حضور جلسات المجلس لمدة لا تزيد عن ثلاثة شهور ولا يحسب صوت العضو خلال هذه المدة فى اصدار القرارات ولا فى صحة انعقاد الجلسات .

٦ — غرامة مالية لا تزيد على مائة جنيه .

٧ — الفصل .

الباب الحادى عشر - اللجان المركزيه والفرعية والشعب والأعضاء العاملين ١ — العضو العامل

المادة الرابعة والثلاثون

يعتبر عضوا عاملا فى الحزب كل من يؤمن بمبادىء الحزب من المصريين والمصريات والسودانيين والسودانيات على أن : —

١ — يقدم طلبا إلى رئيس الحزب وتعتمد عضويته بخطاب منه .

٢ — ويرصد اسمه فى سجل العضوية .

٣ — ويدفع الاشتراك الشهرى الذى يقرره مجلس الإدارة .

٤ — يحمل بطاقة العضوية .

٥ — يحمل شارة الحزب .

٦ — وينفذ ما يعهد اليه من أى لجان الحزب .

المادة الخامسة والثلاثون

لا يفصل العضو العامل من الحزب إلا بقرار يصدره رئيس الحزب ويصح أن يصدر هذا القرار بناء على طلب أحد رؤساء اللجان أو بناء على طلب خمسة من الأعضاء العاملين .

(ب) اللجان المركزية المادة السادسة والثلاثون

يجوز أن تتألف للحزب فى عاصمة كل مديرية لجنة مركزية من عشرة أعضاء على الاقل من أعضاء الحزب العاملين الذين لا تقل أعمارهم عن ٢١ عاما ويراعى

فيهم أن يكونوا من المصريين أو السودانيين حسنى السمعة الذين أتموا تعليمهم العالى أو امتهنوا إحدى المهن الحرة وينتخبون من أنفسهم رئيسا وسكرتيرا وأمينا للصندوق بطريق الاقتراع السرى كل سنتين .

يصدر رئيس الحزب القرارات واللوائح المنظمة لإنتخاب اللجان المركزية وله اعتماد الانتخاب وتسجيل أسماء اللجنة وأصحاب الوظائف الإدارية فيها فى سجل خاص باللجان ويرسل إلى الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق خطاب بصحة الانتخاب واعتماد نتيجته ، ولرئيس الحزب أن لا يعتمد هذه النتيجة إذا رأى ذلك ، وفى هذه الحالة ينتدب من يشاء من أعضاء مجلس إدارة الحزب للقيام بالوظائف الإدارية فى اللجنة المركزية .

المادة السابعة والثلاثون

يجوز أن تنشأ فى أى مركز أو حى من أحياء العواصم الكبرى لجنة فرعية للحزب من سبعة من أعضاء الحزب العاملين المقيدة أسماؤهم بسجل الحزب اختيار رئيس هذه الشعبة وسكرتير وأمين صندوق أو تحديد يوم لإنتخاب هؤلاء بحكم الحقوق المنصوص عليها له فى شأن اللجان المركزية .

المادة الثامنة والثلاثون

يجوز أن تنشأ فى جزء من حى من أحياء العواصم الكبرى أو فى قرية شعبة للحزب تتكون من خمسة من أعضاء الحزب العاملين المقيدين بسجل الحزب العام وينتدب رئيس الحزب لها رئيسا وسكرتيرا تكون له أيضا اختصاصات أمين للصندوق وجار فى هذه الحالة إجراء الإنتخاب لأعضاء هذه المناصب على أن يعتمد نتيجة الانتخاب على الوجه المبين فى المادتين السابقتين .

الباب الثانى عشر – الجمعية العمومية

المادة التاسعة والثلاثون

تنعقد الجمعية العمومية للحزب الوطنى فى الساعة الرابعة من مساء السابع من شهر ديسمبر من كل عام وهو ميعاد انعقاد الجمعية الأولى للحزب برئاسة المغفور له مصطفى كامل للنظر فيما يلى :

أولا – سماع خطاب رئيس الحزب الوطنى .

ثانياً – سماع تقرير سكرتير عام الحزب .

ثالثا – النظر فى الرغبات المقدمة كتابة من أعضاء الحزب قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسبوعين على الأقل إلى سكرتير الحزب العام .

وتنتخب الجمعية العمومية الأولى مجلس إدارة الحزب كل ثلاث سنوات بطريق الاقتراع حسب المادة الرابعة من القانون .

المادة الأربعون

يحضر الجمعية العمومية للحزب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ورئيس وسكرتير وأمين صندوق كل لجنة مركزية وفرعية وكل شعبة وثلاثة أعضاء من كل لجنة مركزية وعضوين من كل لجنة فرعية وعضو من كل شعبة تنتخبهم لجانهم للحضور مع الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق لتمثيلها فى الجمعية العمومية والتصويت فيها على أن يخطر سكرتير الحزب بأسمائهم كتابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسبوعين على الأقل .

المادة الواحدة والأربعون

يصح انعقاد الجمعية العمومية الأول إذا حضرته أغلبية الأعضاء الذين يجوز لهم الحضور فيها . فإذا لم تتوفر هذه الأغلبية أجلت الجمعية العمومية أسبوعاً واحدا وصحت مهما كان عدد الحاضرين فيها .

المـادة الثانية والأربعون

يجب إلقاء خطاب رئيس الحزب أو من ينوب عنه وسكرتير عام الحزب مهما كان عدد الحاضرين فى الجمعية العمومية الأولى وتؤجل بقية أعمال الجمعية إلى الميعاد التالى .

المـادة الثالثة والأربعون

لا تصدر الجمعية العمومية قرارات فى غير الأمور المقدمة لها من مجلس الإدارة أو الرغبات المقدمة كتابة حسب البند ثالثا من المادة التاسعة والثلاثين والمدرجة فى جدول أعمال الجمعية العمومية بالمناداة بالإسم أو برفع الأيدى حسبما يرى رئيس الجمعية .

حزب الأحرار الدستوريين

(١)

قرر الموقعون على هذا تأليف حزب سياسى « حزب الأحرار الدستوريين » مركزه بمدينة القاهرة وله فروع فى المحافظات والمديريات .

(٢)

يتألف الحزب من الموقعين على هذا وممن ينضم اليهم من الأعضاء العاملين والانصار .

(٣)

يشترط فى العضو العامل أن يكون مصريا بالغاً من العمر إحدى وعشرين سنة[١] على الاقل غير محروم من حق الإنتخاب بمقتضى القانون ، وأن يقدم طلباً بالكتابة تقبله لجنة الحزب التنفيذية ، وأن يقوم بدفع رسم الإشتراك السنوى للحزب وقدره جنيهان[٢] . وأما العضو النصير فهو كل مصرى بالغ من العمر عشرين سنة على الاقل يقدم طلبا بالكتابة تقبله لجنة الحزب التنفيذية .

---

(١) ،(٢) تعديل أدخلته الجمعية العمومية بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٤١ .

(٤)

مبادىء للحزب وأغراضه : ــ

أولا :[١]

(ا) : الاستمرار فى العمل لإستكمال استقلال مصر استقلالا فعلياً تاما

(ب) : إنهاء الاحتلال البريطانى فى مصر

(جـ) والحرص فيما يختص بالمفاوضات المقبلة على أن الامور التى احتفظت بها بريطانيا العظمى لا يؤدى الاتفاق على شىء منها إلى المساس بأى حال من الاحوال باستقلال مصر أو تعطيل أى مظهر من مظاهره .

(د) : التمسك بعدم فصل السودان عن مصر وبحفظ سيادتها وحقوقها عليه وبرعايتها بنفسها منافعها الحيوية فيه .

ثانياً : إدخال مصر فى جمعية الامم دولة مستقلة ذات سيادة[٢] .

ثالثاً : تأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الامة وحقوق العرش .

رابعا : السعى فى ترقية شأن الهيئات النيابية المحلية كمجالس المديريات

---

(١) إن معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا قد استنفدت كثيراً من موضوع الفقرة حرف ج من المبدأ الاول ورأت الجمعية العمومية للحزب بجلسة ١٢ مارس سنة ١٩٤١ إستبقاء هذه الفقرة للاسترشاد بها فى المفاوضات المستقبلة المشار إليها فى المعاهدة مع استيفاء سائر الفقرات الثلاث الاخرى (ا) و (ب) و (د) لتكون دستور العمل فى المستقبل .

(٢) قررت الجمعية العمومية للحزب بجلسة ١٢ مارس سنة ١٩٤١ حذف هذا المبدأ لسبق تنفيذه .

والمجالس البلدية واستكمال هذا النظام النيابي حتى يقوم بالشئون المحلية المختلفة خير قيام .

خامساً : الدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدرته وعمله ، فلا تقيد حريته إلا في مصلحة عامة لا صارف عنها .

سادساً : السعي في إعداد وسائل الدفاع عن البلاد ضد كل اعتداء خارجي .

سابعا : محاربة الامية في البلاد وتوجيه قوى الأمة والحكومة جميعا للقضاء عليها بأن يجعل التعليم الأولى إجباريا ومجانيا وصرف العناية في تمكين البنين والبنات من الحصول على ما يريدون من أنواع لتعليم بكافة درجاته ، ووضع خطط التعليم على وجه يمكن كلا الفريقين من أن يرقى إلى كماله الخاص ، والسعي في جعل اللغة العربية لغة التعليم في جميع المعاهد العلمية العمومية في مصر بإعداد الوسائل لذلك من نقل أمهات المؤلفات العلمية إلى اللغة العربية والتزيد من البعثات المدرسية إلى أوربا وأمريكا ، إلى غير ذلك من طرائق النقل العملى إلى لغتنا وبلادنا ، مع الحرص دائما على اتصال مصر بالحركة العلمية في العالم .

ثامنا : السعي في تحسين حال البلاد الصحية .

تاسعا : السعي في اتخاذ الوسائل المؤدية إلى دوام انتشار الثقة بالحالة المالية في مصر .

عاشراً : الجرى على قاعدة الباب المفتوح في الاتفاقات الجمركية والمساواة في الرسوم الواردة مع مراعاة حماية المصنوعات والمنتجات (1) المصرية .

ثاني عشر : العمل لترقية الوسائل الزراعية بكافة الطرق والتدرج إلى إصلاح وسائل الرى والصرف ، والسعي في تخلى الحكومة عما تحت يدها من الأطيان للافراد

---

(1) أضيفت كلمة (المنتجات) بقرار الجمعية العمومية في ١٢ مارس سنة ١٩٤١ .

ثالث عشر : العمل لترقية صنوف الصناعة على العموم .

رابع عشر : السعى فى تسهيل وسائل النقل الخارجية بين مصر وبين البلاد الأخرى .

خامس عشر : السعى فى تعميم شركات التعاون بأنواعها وترقية شأنها .

سادس عشر : السعى فى تشجيع الشركات المصرية وتنمية أطماعها المشروعة حتى تستطيع أن تأخذ على عواتقها كثيراً من الاعمال العامة التى شأنها أن تكون أعمالا حرة فى يد الأفراد والشركات .

سابع عشر : اتخاذ الوسائل الفعالة لتنمية الموارد الطبيعية فى القطر من المناجم وغيرها وانتفاع المصريين بها .

ثامن عشر : السعى فى تنظيم العلاقات فى المصانع والمتاجر بين العمال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل وإتقاء الأمراض الاجتماعية الناشئة عن تحكم أحد الفريقين .

(٥)

تتكون مالية الحزب من اشتراكات الأعضاء العاملين ومن الهبات .

ادارة الحزب

(٦)

يقوم بإدارة الحزب وتنفيذ سياسته رئيسه ومجلس إدارته ولجنته البرلمانية ولجنته التنفيذية وجمعيته العمومية فى الحدود وبالكيفية المبينة بهذا القانون .

رئيس الحزب

(٧)

رئيس الحزب هو الذى يمثل الحزب ويرأس إدارته ولجنته التنفيذية وجمعيته العمومية .

(٨)

لرئيس الحزب أن يختار نائباً من بين أعضاء مجلس الإدارة ، وإذا اختار للنيابة عضواً من أرباب الوظائف فان له أن يختار من أعضاء المجلس الآخرين من يخلفه فى وظيفته[1] .

(٩)

يتألف مجلس إدارة الحزب من رئيسه وثلاثين عضواً تنتخبهم الجمعية لمدة ثلاث سنوات[2] ومن رؤساء اللجان العامة فى المديريات والمحافظات .

(١٠)

يشترط فيمن يكون عضواً فى مجلس الإدارة أن يكون من أعضاء الحزب العاملين وله حق حضور الجمعية العمومية كما هو مبين بالمادة (٣٦) وأن يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة على أقل .

(١١)

يقوم مجلس الإدارة بتنفيذ برنامج الحزب ورسم الخطط التى يسير عليها فى المسائل السياسية خارجية كانت أو داخلية ، وهو الذى يراقب مالية الحزب لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء ينتدبهم لهذا الغرض ، ويقدم حسابه وميزانيته فى كل سنة للجمعية العمومية .

---

(١) قرار الجمعية العمومية فى ١٢ مارس سنة ١٩٤١ .

(٢) قررت الجمعية العمومية بجلسة ١٢ مارس ١٩٤١ بصفة استثنائية أن يكون عضوا بمجلس الإدارة أيضا كل من سبقت له العضوية فيه من رجال الحزب ولو زاد هذه المرة عدد الأعضاء المنتخبين عن الثلاثين .

(١٢)

لمجلس الإدارة الحق فى شطب إسم كل عضو من أعضاء الحزب خالف مبادىء الحزب أو خططه أو أتى عملا أضر به ، على أن المجلس لا ينظر فى أمر الشطب إلا إذا تقدم له طلب بذلك من لجنة الحزب التنفيذية ، ولا يصح قراره بالشطب إلا صدر بالأغلبية المطلقة للحاضرين على شرط ألا تقل عن أصوات خمسة عشر عضواً .

(١٣)

ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه وكيلين وأميناً للصندوق وسكرتيراً ومساعد سكرتير لإدارة ما يدخل فى اختصاصهم الأعمال المتعلقة بالحزب — وللمجلس أن ينشىء وظائف أخرى يحدد مهمتها ويعين فيها من يختاره[١] .

(١٤)

يحل الوكيلان محل الرئيس عند غيابه فى كافة اختصاصاته ويقـــدم أكبرهما سنا .

وإذا اختار الرئيس نائباً له كان هو الذى يحل محله فى ذلك ، فإن غاب هو أيضا حل محله الوكيلان على الوجه المتقدم[٢] .

(١٥)

يدير أمين الصندوق مالية الحزب طبقاً لقرارات مجلس الإدارة ويشترك مع لجنة المراقبة المالية المنصوص عليها فى المادة (١١) فى وضع مشروع الميزانية ويمضى مع الرئيس التعهدات المالية التى يرتبط بها الحزب .

---

(١) قرار الجمعية العمومية بجلسة ١٢ مارس سنة ١٩٤١ .
(٢) قرار الجمعية العمومية فى ١٢ مارس سنة ١٩٤١ .

(١٦)

لا يصرف شيء من أموال الحزب إلا بتوقيع الرئيس وأمين الصندوق وبشرط أن يكون المصروف مقدراً بالميزانية ، فإذا احتاج الأمر لصرف مبالغ غير مقررة فى الميزانية أو فى غير الأبواب المقررة لها وجبت موافقة مجلس الإدارة قبل الصرف .

(١٧)

يقوم السكرتير ومساعده بإدارة الشئون الداخلية للحزب ودعوة مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية والجمعية العموميه وتبليغ القرارات للجنة التنفيذية .

(١٨)

يعقد مجلس الإدارة مرة فى كل شهر على الأقل ويجوز أن ينعقد انعقاداً غير عادى بناء على طلب الرئيس .

ويصح انعقاد مجلس الإدارة متى حضره سبعة من الأعضاء وتكون قراراته بأغلبية آراء الحاضرين المطلقة ، فإذا تساوى عدد الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

(١٩)

عند غياب الرئيس والوكيلين يرأس أكبر الأعضاء سنا جلسة المجلس .

(٢٠)

إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الإدارة اختار المجلس عضواً بدله لباقى مدته ، ويجب عرض ذلك على الجمعية العمومية فى أول انعقادها .

اللجنة البرلمانية

(٢١)

تتألف من أعضاء الحزب فى البرلمان لجنة تقوم بتنفيذ مبادىء الحزب وخططه السياسية فى البرلمان وتشترك مع مجلس إدارته فى تقرير الشئون المهمة .

اللجنة التنفيذية

(٢٢)

تتألف لجنة الحزب التنفيذية من رئيس الحزب ونائبه ووكيليه وأمين الصندوق والسكرتير ومساعده وغيرهم من أرباب الوظائف التى ينشئها مجلس الإدارة .

(٢٣)

تقوم اللجنة التنفيذية بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وبأداء أعمال المجلس المستعجلة التى يتعذر انعقاده لتقريرها والقيام بها ، ويجب إخطار مجلس الإدارة بما يتم من هذه الأعمال فى أول انعقاد له .

(٢٤)

تنعقد اللجنة مرة كل أسبوع

(٢٥)

يصح انعقاد اللجنة إن حضرها ثلاثة من الأعضاء بشرط أن يكون منهم رئيس الحزب أو نائبة أو أحد الوكيلين وتكون قرارات اللجنة التنفيذية بأغلبية الاراء المطلقة ، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس

الجمعية العمومية

(٢٦)

تتألف جمعية الحزب العمومية من أعضائه العاملين الذين دفعوا رسم الاشتراك

(٢٧)

تختص الجمعية العمومية بما يأتى :

أولا : النظر فى ميزانية الحزب والمصادقة عليها .

ثانياً : النظر فى الاقتراحات التى تقدم من الأعضاء .

ثالثا : انتخاب أعضاء مجلس إدارة الحزب

رابعا : تعديل قانون الحزب بالقيود والشروط المبينة بالمادة (٣٠) .

(٢٨)

تجتمع الجمعية العمومية اجتماعا عاديا فى شهر يناير من كل سنة ويصح انعقادها بصفة غير عادية بناء على طلب الإدارة وتصدر ، دعوة الاجتماع فى الحالتين قبل الميعاد المحدد له بأسبوعين على الأقل .

(٢٩)

يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إذا حضره مائة عضو من أعضائها ، فاذا لم يحضر هذا العدد تأجل انعقادها أسبوعين ويكون الانعقاد الجديد صحيحا بأى عدد يحضره من الأعضاء .

(٣٠)

تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين فيها ، وذلك فيما عدا القرارات الخاصة بتعديل القانون .

يكون التعديل فى نظام الحزب بحضور ثلثى أعضاء الجمعية العمومية على الأقل وموافقة ثلاثة أرباع الحاضرين .

حزب الأحرار الدستوريين

تعديل الباب الرابع
من قانون الحزب الاساسى

يسلك الحزب فى سياسته وفى تنفيذها طريق الديمقراطية البرلمانية ليحقق للوطن أغراضه بالمبادىء والوسائل الآتية .

السياسة الخارجية :

١ ـــ العمل لإستكمال استقلال البلاد وسيادتها وتدعيمها بجلاء القوات الأجنبية عن أراضيها ووحدة مصر والسودان .

٢ ـــ الحرص على عدم المساس بحرية مصر وسيادتها فى أى اتفاق أو ميثاق مبرم مع أية دولة أو دول أخرى .

٣ ـــ تعزيز مركز مصر فى المحافل الدولية ، والعمل على صيانة المبادىء المقررة فى ميثاق الأمم المتحدة إقرار للسلام العالمى .

السياسة الداخلية :

٤ ـــ التمسك بالنظام الدستورى والمبادىء الدستورية والتقاليد البرلمانية السليمة لتكون الأمة بكل هيئاتها وطوائفها مصدر السلطات بالفعل ، وإصدار القوانين التى ينص عليها الدستور .

٥ ـــ من التشريعات المنظمة للهيئات النيابية المحلية وأما لأحكام الدستور .

٦ ـــ كفالة حرية الرأى للافراد والجماعات وحمايتها من كل اعتداء وعدم المساس بحرية الصحافة بأى وجه من الوجوه .

٧ — الدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدرته وعمله ، فلا تقيد حريته إلا فى مصلحة علية لا صارف عنها .

٨ — صون استقلال القضاء من كل اعتداء أماكان مصدره ،

٩ — وضع سياسة ثابتة للتسليح تعزيزا للجيش فى عدده وعدده ، ونشر التربية العسكرية الإجبارية بين طبقات الأمة كلها .

١٠ — محاربة الفساد حيثما وجد والقضاء على الذين يجترمونه بغير رحمة ولا هوادة .

١١ — القضاء على الأمية قضاء تاما ، ومحو مركزية التعليم ، وتنويع فنونه وأما لتنوع البيئة ، والاسترداد من فروع التعليم الصناعى ، واحـــترام استقلال الجامعات .

١٢ — تقرير حق كل مواطن فى العلاج المجانى .

السياسة الاقتصادية والاجتماعية :

١٣ — تضييق الفوارق الاقتصادية بين الطبقات لرفع مستوى معيشة الشعب

١٤ — السعى فى اتخاذ الوسائل المؤدية إلى دوام انتشار الثقة بالحالة المالية فى مصر .

١٥ — توزيع الضرائب توزيعا عادلا على أساس إقتصادى ، والرقابة على تحصيلها من المجتمع دون استثناء وأنظمتها لمصلحة الشعب بكل طبقاته .

١٦ — تخلى الحكومة للشعب عما فى حوزتها من الأراضى الصالحة للزراعة أو البناء فى حدود القانون للأكثار من الملكيات الصغيرة .

١٧ — تصنيع البلاد وإقامة الصناعات الكبرى لرفع مستوى المعيشة بين الطبقات العاملة ونشر الصناعات الصغيرة والصناعات الزراعية الأخرى .

١٨ — تعميم المؤسسات التعاونية فى جميع القرى والمدن لمصلحة ذوى الدخول المحدودة بنوع حساس .

١٩ — استكمال القوانين التى تكفل حق العامل وصاحب العمل على السواء وتضامنهما لمصلحة الانتاج القومى أكما. للهزات الاجتماعية وسن تشريع للتأمين الاجتماعى بين طبقات العمال تشترك فيه الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال .

٢٠ — إعداد وسائل الاستغلال لموارد البلاد الطبيعية كالمناجم ، ورعاية الدولة على طرق استغلالها .

٢١ — الرقابة الفعالة لحماية نزاهة الحكم ونزاهة كل عمل يتصل بمصالح الجمهور » .

حزب الوفد المصري

برنامج الوفد المصرى

السياسة الخارجية :

١ — تحقيق استقلال البلاد بانهاء الاحتلال من أراضى مصر والسودان وإخراج كل جندى أجنبى منهما وتحقيق الوحدة بينهما الأساس الذى يرتضيه شعب وادى النيل .

٢ — رفض أية صورة من صور الدفاع المشترك .

٣ — التمسك بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة والحرص على حسن تنفيذها على أساس المساواة التامة فى السيادة لجميع الدول ؛

٤ — التمسك بجامعة الدول العربية والعمل على توطيد أركانها ومقاومة المطامع الأجنبية التى تحيط بها .

٥ — التمسك بعروبة فلسطين الشهيدة والعمل على تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى فيما يختص بحق اللاجئين العرب فى العودة إلى موطنهم واسترداد ممتلكاتهم .

٦ — تأييد شعوب شمال أفريقيا فى جهادها لنيل سيادتها واستقلالها .

٧ — دعم مجموعة الدول الافريقية الاسيوية وتأييد سياستها فى الدفاع عن قضايا الحرية والاستقلال ومبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الدول .

السياسة الداخلية :

تتلخص سياسة الوفد الداخلية فى العمل على رفاهية الشعب وترقيته عن طريق نظام اشتراكى اجتماعى تكون فيه العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أساس كل مقوماتنا الوطنية .

وتتجه همة الوفد المصرى بصفة خاصة إلى تحقيق هذه العدالة عن طريق التزام المبادىء التالية فى سياسة البلاد الداخلية : —

١ — أن يتوافر للمواطنين جميعا من رجال ونساء من وسائل العيش ما يكفيهم

٢ — أن يكون توزيع الموارد الأساسية للبلاد والسيطرة عليها بطريقة تحقق الخير العام للجميع .

٣ — ألا يؤدى النظام الاقتصادى إلى تركيز الثروة ووسائل الإنتاج على نحو ضار بالمصلحة العامة .

٤ — المساواة بين الرجل والمرأة فى الأجور عن العمل الواحد .

٥ — ألا يضار العمال رجالا كانوا أو نساء فى صحتهم أو قوتهم وألا يساء استغلال الأطفال فى مطلع أعمارهم وألا تقهر الضرورات المالية المواطنين على إحتراف صناعات لا تلائم سنهم أو قوتهم إذ أن ذلك هو الوسيلة المثلى لقيام كل عامل بواجبه على أكمل وجه يحقق الخير ويضاعف الإنتاج .

٦ — حماية الطفولة والشباب ضد الاستغلال والحرمان الأدبى والمادى .

٧ — الاعتراف لكل مواطن بحقه فى التعليم العام بالمجان وبحق رعاية المجتمع إياه فى حالة البطالة والشيخوخة والمرض والعجز وغيرها من حالات العوز الاضطرارية .

٨ — يعمل الوفد على أن يكفل لجميع العمال فى الصناعة والزراعة أو غيرها أجراً يفى بحاجاتهم .

الدستور :

دعم النظام الدستورى والبرلمانى لتمكين الشعب من أن يكون المصدر الحقيق للسلطان بإعداد دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب ليكون دستورنا صادراً من الأمة لا منحة من الملك لتحقيق مبـــدأ أن الأمة مصدر السلطات .

إذ يرى الوفد أن الدستور الحالى صادر بأمر ملكى والنصوص فيه (على أنه لا يجوز تعديله إلا بموافقة الملك مقدما على مبدأ التعديل وأنه نتيجة لذلك قد توسع فى سلطات الملك على حساب النظام الديموقراطى وقد ترتب على هذا أن الملك أوقف الدستور بأمر ملكى فى سنة ١٩٢٨ وإلغاء بأمر ملكى فى سنة ١٩٣٠ واستبدل به دستوراً جديداً ثم أعاد الدستور الأول بأمر ملكى . وتكررت الاعتداءات بتعطيل الحياة النيابية بأوامر ملكية .

ولذلك يجب إعلان إلغاء هذا هذا الدستور وإصدار دستور جديد من الأمة مباشرة بواسطة جمعية تأسيسية ولا مانع من تحويل هذا الحق للبرلمان الجديد منعقداً بمجلسيه (بهيئة مؤتمر) ويجب أن يبنى الدستور الجديد على الأسس الآتية : -

١ ـــ تحديد سلطة الملك فى حل مجلس النواب وحظر إقالة الوزارة مادامت متمتعة بثقة المجلس .

٢ ـــ تحريم إستصدار أى تشريع فى غيبة البرلمان فيما بين أدوار الانعقاد أو فى حالة الحل إلا فى أحوال محدوده ومبينة على سبيل الحصر وفى أضيق الحدود .

٣ ـــ إلغاء حق اعتراض الملك على القوانين التى يصدرها البرلمان والنص

صراحة على أنه بمجرد موافقة المجلسين على مشروع القانون يكون القانون واجب النشر والعمل بمقتضاه .

٤ ــ النص صراحة على أنه فى حالة حل مجلس النواب إذا لم يتم انتخاب المجلس الجديد فى موعده الدستورى يعود المجلس المنحل إلى العمل بحكم القانون إلى أن يتم إنتخاب المجلس الجديد .

٥ ــ رفع سن الرشد بالنسبة للملك القاصر إلى خمسة وعشرين سنة .

٦ ــ وجوب خضوع الملك لقوانين البلاد المدنية وألا يكون له أو لأسرته أى امتياز قضائى مع وجوب خضوعهم للمحاكم العادية وأن يكون شأنهم فى جميع هذه المسائل شأن سائر المواطنين .

٧ ــ يحظر على الملك شراء أو استئجار شيء من أملاك الحكومة أو بيع أو تأجير شيء من أملاكه لها كما يحظر عليه الاشتراك فى أى عمل تجارى أو مالى أو أن يكون ناظراً لوقف .

٨ ــ يحظر على الملك مباشرة أى سلطة فى أسرته أو ديوانه أو أية جهة حكومية تطبيقا للمبدأ الدستورى (الملك يملك ولا يحكم) كما لا يجوز له الإدلاء بتصريحات أو أحاديث فى شئون الدولة بغير موافقة وزرائه ولا أن يتصل بممثلى أية دولة أجنبيه إلا بحضور وزير الخارجيه .

٩ ــ إيجاد هيئه مستقلة للفصل فى دستوريه القوانين .

١٠ ــ الاعتراف بحق الانتخاب للمرأة المصريه .

القضاء :

المضى قدما فى سياسه دعم استقلال القضاء وتعزيزه بما يجعل القضاة فى ممارسه واجباتهم الساميه بمنجاة من كل تأثير وتعديل قانون استقلال القضاء وقانون مجلس الدولة بما يحقق هذا الغرض .

ديوان المحاسبة :

١ — استصدار قانون بمعاقبة كل وزير أو موظف يخالف التعليمات المالية أو يمتنع عن تقديم البيانات التى يطلبها ديوان المحاسبة .

٢ — استصدار قانون بوجوب الحصول مقدما على إذن من البرلمان بكل مصروف غير وارد فى الميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها وفرض عقوبة على الوزير أو الموظف الذى أمر بالصرف قبل الحصول على هذا الإذن .

الإدارة الحكومية :

١ — التوسع فى نظام اللامركزية فى جميع مصالح الدولة .

٢ — تعديل القوانين والأنظمة القائمة بما يحقق هذا الاتجاه .

٣ — تبسيط الإجراءات لضمان سرعة إنجاز الأعمال وقطع دابر الوساطات فى الدوائر الحكومية وإستصدار تشريع بفرض جزاءات رادعة على كل من تحدثه نفسه بالشفاعة لدى الوزراء أو الموظفين لقضاء الأعمال الرسمية .

٤ — الإفادة إلى أقصى حد من وقت الموظف بتعديل ساعات العمل الحكومى بما يكفل انتظام العمل وزيادة الإنتاج .

٥ — استبدال نظام المعاشات الحالى بنظام آخر جديد مع عدم الإضرار بمركز الموظفين المثبتين وعموم النظام الجديد بالنسبة لغير المثبت منهم .

الجيش :

استصـــدار قانون الجيش المنصوص عليه فى الدستور ووضع قانون للمحاكمات العسكرية .

فرض ضريبة خاصة بالدفاع ترصد حصيلتها بجانب ما يخصص من الميزانية

العامة لتقوية الجيش (بريا وبحريا وجويا) وزيادة عدده وتعزيز أسلحته والتوسع في إنشاء المصانع الحربية في أقصر مدة وتعميم التدريب العسكري والاستزادة من رفع مستوى الجندية وإنشاء مساكن لائقة ومؤسسات تعاونية وصندوق إدخار للجنود وضباط الصف .

البوليس :

تعزيز قوات البوليس وتزويدها بالأسلحة والأدوات التي تمكنه من القيام بواجبه وإنشاء مؤسسات تعاونية ومساكن لائقة وصندوق إدخار للجنود وضباط الصف .

العمال :

١ — استصدار قانون التأمين الإجتماعي للعمال وذلك بمساهمة الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال .

٢ — تعميم هذا النظام في جميع أنحاء البلاد لمقاومة البطالة .

٣ — العمل على تعميم المساكن للعمال تدريجيا الحكوميين منهم وغير الحكوميين .

٤ — استكمال التشريعات العمالية التي تكفل للعامل المحافظة على حقوقه وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل .

٥ — استصدار قانون للتأمين الصحي للعمال وأفراد أسرهم تيسيراً لعلاج هذه الفئة الكادحة لرفع المستوى الصحي بينهم بما يكفل رفع مستوى الإنتاج الصناعي .

٦ — استصدار تشريع يكفل زيادة اهتمام العامل بعمله والمحافظة على الصفح الذي يعمل به .

الفلاحون :

١ — فرض حد أدنى لأجر العامل الزراعى يكفل له المستوى اللائق من المعيشة مع المساواة بين الرجل والمرأة فى الأجور عن العمل الواحد .

٢ — تعميم المجالس البلدية والقروية وتوسيع اختصاصها ومدها بالمعونة الفنية والمالية لتقوى على النهوض بمرافق القرية ورعاية الهيئة .

٣ — تجديد القرية المصرية فى مدة أقصاها عشرون عاما .

٤ — الانتهاء من تعميم المياه الصالحة للشرب بجميع أنحاء البلاد فى مدى الخمس سنوات طبقا للمشروع الذى أقرته وزارة الوفد فى عام ١٩٥١ .

٥ — تعميم شبكة الطرق المرصوفة فى سائر البلاد فى مدى خمس سنوات وذلك بالاستعانة بالشركات العالمية وتمويلها بواسطة قرض أهلى .

التربية والتعليم :

١ — توجيه التعليم بصفة عامة لسد مطالب البلاد فى مختلف نواحى نشاطها .

٢ — العناية برفع المستوى الخلقى بين مختلف طبقات الأمة ومكافحة التحلل الخلقى والقضاء على أسبابه بنشر الفضيلة والمثل العليا بين جميع أفراد الشعب االاستعانة فى ذلك بحسن توجيه الصحافة والإذاعة والسينما وغيرها من وسائل النشر والدعاية وإستصدار التشريعات اللازمة لهذا الغرض .

٣ — جعل التعليم الدينى إجباريا .

٤ — فرض رقابة على دور الملاهى وأفلام السينما لحماية الأخلاق والآداب العامة من كل ما يشوبها .

٥ — تحريم الخمر والميسر .

الصحة العامة :

١ — إتخاذ الوسائل لتأميم العلاج بحيث يتوفر لكل مريض الحق فى العلاج المجانى والحصول على الدواء اللازم .

٢ — مكافحة التدرن الرئوى من عدد وحدات الأمراض الصدرية والمصحات العامة وأن ترعى الدولة أسر المرضى مادياً وإجتماعيا .

٣ — استصدار القوانين اللازمة لتنفيذ مشروعات الوقاية من البلهارسيا والأنكلستوما .

٤ — تشجيع الأبحاث فى مختلف فروع الطب والكيمياء بإنشاء معاهد حكومية مستكملة العدة وإعانة المعاهد البحوث الأهلية وربط معاهد الأبحاث الأجنبية بالمعاهد الوطنية .

٥ — إنشاء معهد تعليمى لإعداد الباحثين والممتازين .

٦ — إنشاء معهد صحى هندسى لتخريج مهندسين صحيين يساهمون فى مشروعات تحسين الصحة العامة .

٧ — إنشاء معهد ومصنع للعدسات البصرية لخدمة الجيش وقواته المحاربة .

٨ — استصدار القوانين اللازمه لتنفيذ مشروعات تحسين الصحه القرويه .

السياسة الزراعية :

يرى الوفد أن مشروع تحديد الملكية والإصلاح الزراعى يتفق مع ما يهدف إليه من إشاعة العدالة الاجتماعية والتقريب بين الطبقات وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فى الصناعات والاتجاه نحو تصنيع البلاد والعمل على إيجاد الصناعات الكبرى فيها .

بيع أراضى الحكومة المستصلحة لصغار الزراع وبيع أراضيها البور بعد توفير وسائل الرى والصرف بها مع تخصيص ما يسهل إصلاحه منها لصغار المزارعين .

السياسة الاقتصادية والمالية :

١ — إعادة تشكيل المجلس الاقتصادى الأعلى وتزويده بالعناصر الفنية ذات الكفاية الممتازة للاستئناس برأى أعضائه فى المسائل الاقتصادية الهامة .

٢ — تشجيع رؤوس الأموال فى استخراج الثروة المعدنية والبترول بوجه خاص .

٣ — تشجيع الإدخار القومى وتوجيهه إلى تنفيذ المشروعات الضرورية للنهضة الاقتصادية والاجتماعية .

٤ — المبادرة إلى تنفيذ المشروعات التى تؤدى إلى زيادة الإنتاج توصلا إلى زيادة الدخل القومى وما يتبعه من زيادة دخل الأفراد ومن ذلك تنفيذ مشروعات الرى الكبرى للوصول إلى زيادة المساحة المنزرعة .

٥ — تعميم محطات توليد الكهرباء من جميع مساقط المياه لتكون الكهرباء فى متناول الجميع بأسعار رخيصة فتنتشر الصناعات بمختلف أنواعها ويرتقى مستوى المعيشة .

٦ — تشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها بما لا يتعارض مع مصلحة المستهلك

٧ — تعديل فئات الضرائب تعديلا جوهريا وزيادتها على الإيرادات والتركات الكبيرة تمكينا للدولة من الحصول على المال اللازم لتنفيذ مشروعاتها مع التوسع فى اعفاء ذوى الدخل المحدود والتخفيف عنهم تحقيقا للعدالة الاجتماعية

٩ — حماية محصول القطن بما يضمن للفلاح بيعه بسعر مجز يتناسب مع قيمته الحقيقية بالنسبة لسائر أقطار العالم .

١٠ — العناية بالثروة الحيوانية .

١١ — تشجيع السياحة كمورد هام من موارد الدخل القومى وتحسين المصايف والمشاتى المصرية وعلى الأخص تنفيذ المشروع الخاص بمدينة حلوان .

١٢ — العمل على إنشاء أسطول تجارى بحرى ونهرى وجوى .

١٣ — فرض ضريبة تصاعدية على المبالغ التى يصرح بتحويلها للمسافرين إلى الخارج مع حصرها فى أضيق الحدود .

١٤ — وقف تيار البذخ فى مصروفات الدولة فى الداخل والخارج .

١٥ — زيادة الضرائب على الكماليات .

١٦ — مراقبة الشركات الصناعية وغيرها مراقبة دقيقة للحد من مصاريفها العمومية والإدارية بما لا يعوق نشاطها توصلا إلى خفض تكاليف الإنتاج .

١٧ — تنفيذ قانون المساكن الشعبية لتوفير العدد اللازم منها فى خلال الخمس سنوات طبقا لما قررته حكومة الوفد من تشريعات فى هذا الشأن عام ١٩٥١

١٨ — مكافحة الغلاء بتوفير المواد الضرورية والحد من استهلاكها .

١٩ — العمل على تأميم المرافق العامة بالتدريج .

حزب الإخوان المسلمين

قانون

(النظام الأساسى لهيئة الإخوان المسلمين العامة)

مقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الله أكبر ولله الحمد

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

فى ٢ من شوال سنة ١٣٦٤ الموافق ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٥ وافقت الجمعية العمومية للاخوان المسلمين المنعقدة فى هذا التاريخ بدار المركز العام للشبان المسلمين على قانون النظام الأساسى للاخوان المسلمين وأصبح نافذا التاريخ — وأمام تطورات الدعوة واتساع ميادين نشاطها وعلى ضوء التجارب التى مرت بها خلال هذه الفترة ، رأى المرشد العام للاخوان المسلمين أن يقترح على الهيئة التأسيسية المنعقدة فى المحرم ١٩٦٧ إدخال بعض التعديلات فوافقت الهيئة على ذلك وأقرت تأليف لجنة من : —

المرشد العام

الأستاذ طاهر الخشاب

« صالح عشماوى

« عبد الحكيم عابدين

لإجراء هذا التعديل طبقا للتوجيهات والرغبات التى أبدتها الهيئة وقد اجتمعت اللجنة عدة اجتماعات وانتهت بهذا المشروع الذى عرض على الهيئة التأسيسية بجلسة يوم الخميس ٢٧ جماد الآخر ١٣٦٧ الموافق ٦ مايو سنة ١٩٤٨ حيث قرىء القراءة الأولى وأبديت بعض الرغبات والتعديلات ، وأرجئت الهيئة اعتماده حتى ينظر للمرة الثانية فى جلسة الهيئة التى حدد لها يوم الجمعة ١٢ رجب سنة ١٣٦٧ الموافق ٢١ مايو سنة ١٩٤٨ — وفى هذا الإجتماع أعيدت قراءة التعديل وأقرته الهيئة بالإجماع وصار نافذا منذ هذا التاريخ طبقا للمادة ٦٤ الختامية .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الباب الاول

إسم الهيئة ومقرها

مادة ١ — فى شهر ذى القعدة سنة ١٣٤٧ هـ (١٩٢٨ م) تألفت هيئة « الإخوان المسلمين » ومقرها الرئيسى مدينة القاهرة .

الباب الثانى

الغاية والوسيلة

مادة ٢ — الإخوان المسلمون « هيئة إسلامية جامعة » تعمل لتحقيق الأغراض التى جاء من أجلها الإسلام الحنيف وبما يتصل بهذه الأغراض .

(ا) شرح دعوة القرآن الكريم شرحا دقيقا يوضحها ويردها إلى فطريتها وشمولها ويعرضها عرضا يوافى روح العصر ويرد عنها الأباطيل والشبهات .

(ب) جمع القلوب والنفوس على هذه المبادىء القرآنية وتجديد أثرها الكريمة فيها . وتقريب وجهات النظر بين الفرق الإسلامية المختلفة .

(جـ) تنمية الثروة القومية وحمايتها وتحريرها والعمل على رفع مستوى المعيشة .

(د) تحقيق العدالة الاجتماعية والتأمين الاجتماعى لكل مواطن والمساهمة فى الخدمة الشعبية ومكافحة الجهل والمرض والفقر والرذيلة وتشجيع أعمال البر والخير .

(هـ) تحرير وادى النيل والبلاد العربية جميعاً والوطن الإسلامى بكل أجزائه من كل سلطان أجنبي ومساعدة الأقليات الإسلامية فى كل مكان وتأييد الوحدة العربية تأييداً كاملا والسير إلى الجامعة الإسلامية .

(و) قيام الدولة الصالحة التى تنفذ أحكام الإسلام وتعاليمه عمليا وتحرسها فى الداخل وتبلغها فى الخارج .

(ز) مناصرة التعاون العالمى مناصرة صادقة فى ظل المثل العليا الفاضلة التى تصون الحريات وتحفظ الحقوق ، والمشاركة فى بناء السلام والحضارة الإنسانية على أساس جديد من تآزر الإيمان والمادة كما كفلت ذلك نظم الإسلام الشاملة .

مادة ٣ — يعتمد الإخوان المسلمون فى تحقيق هذه الأغراض على الوسائل الآتية وعلى كل وسيلة أخرى مشروعة .

(أ) الدعوة — بطريق النشر والإذاعة المختلفة من الرسائل والنشرات والصحف والمجلات والكتب والمطبوعات وتجهيز الوفود والبعثات فى الداخل والخارج .

(ب) التربية — بطبع أعضاء الهيئة على هذه المبادىء وتمكين معنى التدين العملى لا القولى فى أنفسهم أفراداً وبيوتا وتكوينهم تكوينا صالحا — بدنيا بالرياضة ، وروحيا بالعبادة ، وعقليا بالعلم وتثبيت معنى الأخوة الصادقة والتكافل التام والتعاون الحقيقى بينهم حتى يتكون رأى عام إسلامى موحد وينشأ جيل جديد يفهم الإسلام فهما صحيحا ويعمل بأحكامه ويوجد النهضة إليه .

(ح) التوجيه — بوضع المناهج الصالحة فى كل شئون المجتمع من التربية والتعليم والتشريع والقضاء والادارة والجندية والاقتصاد والصحة العامة والحكم .. الخ .

والاسترشاد بالتوجيه الإسلامى فى ذلك كله والتقدم بها إلى الجهات المختصة والوصول بها إلى الهيئات النيابية والتشريعية والتنفيذية والدولية لتخرج من دور التفكير النظرى إلى دور التفكير العملى :

(هـ) العمل بانشاء مؤسسات اقتصادية واجتماعية ودينية وعلمية والمساجد والمدارس والمستوصفات والملاجىء . . . الخ وتأليفها للجان لتنظيم الزكاة والصدقات لإعمال البر والاصلاح بين الأفراد والأسر ومقاومة الآفات الاجتماعية والعادات الضارة والمخدرات والمسكرات والمقامرة والبغاء . وإرشاد الشباب إلى طريق الاستقامه وشغل وقت الفراغ بما يفيد وينفع . بانشاء أقسام مستقلة طبقا للوائح خاصة تتفق مع القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجماعات الخيرية وأعمال البر وتسجيلها بوزارة الشئون الاجتماعية .

الباب الثالث

الأعضاء وشروط العضوية

مادة ٤ — عضو الهيئة هو كل مسلم عرف مقاصد الدعوة ووسائلها وتعهد بأن يناصرها ويحترم نظامها وينهض بواجبات عضويتها ويعمل على تحقيق أغراضها عليه ، ثم وافقت إدارة الشعبة التى ينتمى إليها على قبوله وبايع على ذلك وأقسم عليه ونص البيعة :

« أعاهد الله العلى العظيم على التمسك بدعوة الإخوان المسلمين والجهاد فى سبيلها والقيام بشرائط عضويتها والثقة التامة بقيادتها والسمع والطاعة فى المنشط والمكره وأقسم بالله العظيم على ذلك وأبايع عليه والله على ما أقول وكيل » .

مادة ٥ — يقضى العضو مدة اختبار قبل البيعة لا تقل عن ستة شهور يقيت فيها أنه قام بواجبات عضويته بصورة مرضية وفى هذه الحالة تعتمد عضويته من المركز العام ويؤذن له بأداء البيعة بناء على طلب الشعبة ويقوم رئيس الشعبة أو من يقوم مقامه بمبايعته نيابة عن المرشد العام .

مادة ٦ — على كل عضو أن يقرر على نفسه اشتراكا ماليا شهريا أو سنويا يقوم بتسديده بانتظام ولا يمنع ذلك من المساهمة فى نفقات الدعوة بالتبرع أو الوصية أو الوقف أو كلها معا كما أن للدعوة حقا فى زكاة أموال الأعضاء القادرين على ذلك ويعفى من كل هذه التكاليف المالية غير المستطيعين بقرار من إدارة الشعبة بعد التأكد من حالة عدم الاستطاعة وكل ما يدفع لا يجوز طلب رده بحال .

مادة ٧ — إذا قصر العضو فى واجب من واجباته أو فرط فى بعض حقوق الدعوة كان لرئيس الشعبة التى ينتمى إليها أن يلفت نظره إلى هذا التقصير ويعمل على إصلاحه بالوسائل الجدية وإذا عاد كان لمجلس الشعبة أن ينذره أو يوقع عليه جزاءاً ماليا أو يقرر وقفه مدة لا تزيد عن شهر أو يقرر إعفاءه من العضوية وفى حالة توقيع الجزاء بالإعفاء يجب أخذ موافقة المركز العام قبل إعلان القرار إذا لم يكن العضو تحت الاختبار .

مادة ٨ — على الأعضاء أن يتكافلوا فيما بينهم . وتنظيم هذا التكافل تتضمنه لائحة خاصة يضعها المركز العام .

الباب الرابع

الهيئات الإدارية الرئيسية للاخوان المسلمين

مادة ٩ — الهيئات الرئيسية للإخوان المسلمين هى : —

أولا : المرشد العام للإخوان المسلمين وهو الرئيس العام للهيئة لمكتب الإرشاد وللهيئة التأسيسية .

ثانياً : مكتب الإرشاد العام وهو الهيئة الإدارية العليا للإخوان المسلمين والمشرف على سير الدعوة والموجه لسياستها وإدارتها .

ثالثا : الهيئة التأسيسية — وهى مجلس الشورى العام للإخوان المسلمين والجمعية العمومية لمكتب الإرشاد العام .

اولا — المرشد العام

مادة ١٠ : المرشد العام للاخوان المسلمين هو الرئيس الأعلى للهيئة كما أنه رئيس مكتب الإرشاد العام والهيئة التأسيسية ، ويشترط فيمن يختار مرشداً عاماً أن تتوافر فيه الشروط الاتية :

(ا) أن يكون من أعضاء الهيئة التأسيسية وقد مضى على اتصاله بها خمس سنوات .

(ب) ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة هلالية .

(جـ) أن تتوافر فيه الصفات العلمية والخلقية العملية التى تؤهله لذلك .

مادة ١١ — ينتخب المرشد العام من بين أعضاء الهيئة التأسيسية فى اجتماع يحضره على الأقل أربعة أخماس أعضاء هذه الهيئة ويجب أن يكون حائز لثلاثة أرباع أصوات الحاضرين وإذا لم يحضر الإجتماع العدد القانونى أجل إلى موعد آخر لا يقل عن أسبوعين ولا يزيد عن شهر من تاريخ الاجتماع الأول ويجب أن تتوفر فى هذا الاجتماع النية المقررة فى الاجتماع الأول من عدد الحاضرين

والموافقين ، فإذا لم يتوفر العدد القانونى فى هذا الاجتماع أجل مرة ثانية وعلى الهيئة تحديد موعد اجتماع آخر فى مدة كالسابق بيانها مع الإعلان عنه وعن المهمة التى سيعقد من أجلها وعن أن الاجتماع التالى سيكون صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين ويكون الاختيار صحيحاً بأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين .

مادة ١٢ — إذا تم اختيار المرشد العام أقسم أمام الهيئة التأسيسية القسم الآتى : —

أقسم بالله العظيم أن أكون حارساً أميناً لمبادىء الإخوان المسلمين ونظامهم الاساسى ، وألا أجعل مهمتى سبيلا إلى منفعة شخصية وأن أتحرى فى عملى وإرشادى مصلحة الجماعة وفى الكتاب والسنة وأن أتقبل كل اقتراح أو رأى أو نصيحة من أى شخص بقبول حسن وأن أعمل على تنفيذه متى كان حقا ، واشهد الله على ذلك وعلى أعضاء الهيئة التأسيسية أن يجددوا معه بيعة الإخوان المنصوص عنها فى المادة (٤) ومبايعة الإخوان فى الشعب المختلفة عن طريق رؤسائهم ويجددون بيعتهم معه لأول لقاء يجتمعون به فيه .

مادة ١٣ — يضطلع المرشد العام من هذه اللحظة بمهمته وعليه أن يستقيل من عمله الخاص ويتفرغ كل التفرغ للمهمة التى اختير لها .

مادة ١٤ — لا يصح للمرشد العام لشخصه ولا بصفته أن يساهم فى شركات أو أعمال اقتصادية أو يشترك فى إدارتها حتى ما يتصل منها بهيئة الإخوان المسلمين وأغراضهم صيانة لشخصه وتوفيراً لوقته وجهوده ، على أن يكون له الحق فى مزاولة الاعمال العلمية والادبية بموافقة مكتب الارشاد العام .

مادة ١٥ - يقوم المركز العام بنفقات المرشد العام ما لم يكن له من ماله الخاص أو من الاعمال التى أجاز مزاولتها له مكتب الإرشاد العام ما يقوم بذلك على أن يكون تقدير هذه النفقات بلجنة تختارها الهيئة التأسيسية لهذا الغرض عقب انتخابه مباشرة .

مادة ١٦ — إذا أخل المرشد العام بواجبات منصبه أو فقد الأهلية اللازمة لهذا المنصب فعليه أن يتخلى عنه كما أن للهيئة التأسيسية أن تقرر إعفاءه فى إجتماع يحضره أربعة أخماس الأعضاء ويجب أن يكون هذا الإعفاء بموافقة ثلاثة أرباع الحاضرين على أنه إذا لم يتم الاجتماع على النحو السالف طبقت أحكام المادة (١١) .

مادة ١٧ — يقوم المرشد العام بمهمته لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد[١] .

مادة ١٨ — فى حالة الوفاة أو العجز عن العمل يقوم الوكيل مقام المرشد العام حتى يعرض الأمر على الهيئة التأسيسية فى اجتماع توجه إليه الدعوة خلال شهر على الأكثر .

ثانيا — مكتب الارشاد العام

مادة ١٩ — يتكون مكتب الارشاد العام من اثنى عشرة عضوا ينتخبون من بين أعضاء الهيئة التأسيسية عدا المرشد العام — ويلاحظ فى انتخابهم أن يكون تسعة منهم من إخوان القاهرة والثلاثة الباقون من بين إخوان الأقاليم .

مادة ٢٠ — يشترط فيمن يرشح لعضوية مكتب الارشاد العام أن تتوافر فيه الشروط الآتية : —

---

(١) كان أصل هذه المادة (يقوم المرشد العام بمهمته مدى الحياة ما لم يطرأ سبب يدعو إلى تخليه عنه والمرشد العام فى فترة إصدار هذا البرنامج كان هو فضيلة الأستاذ حسن البنا بإعتباره المؤسس الأول للدعوة والقائم عليها منذ نشأتها . وقد عدلت فى يوم الخميس ١٢ من المحرم ١٣٧٢ الموافق ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بموافقة الهيئة التأسيسية وتطبيقا لقانون تنظيم الأحزاب .

(ا) أن يكون من بين أعضاء الهيئة التأسيسية وأن يكون قد مضى على عضويته فيها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات :

(ب) أن يكون مؤهلا من النواحى الخلقية والعلمية لهذه العضوية .

(جـ) ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة هجرية .

مادة ٢١ — يتم انتخاب أعضاء المكتب من بين أعضاء الهيئة التأسيسية جميعاً (إلا من اعتذر وقبلت الهيئة عذره) بطريق الاقتراع السرى وتكون لجنة تختارها الهيئة من بين أعضائها (ويفضل المعتذرون عن الترشيح إن وجدوا) بالقيام بعملية فرز الأصوات وإعلان النتيجة .

مادة ٢٢ — إذا تم انتخاب أعضاء المكتب فعلى كل منهم أن يقسم أمام الهيئة القسم الآتى : —

« أقسم بالله العظيم أن أكون حارساً أميناً لمبادىء الاخوان المسلمين ونظامهم الأساسى واثقا بقيادتهم منفذا لقرارات المكتب العام القانونية وأن خالفت رأيى فى هذا بكل قوتى فى سبيل تحقيق الغاية السامية وأبايع الله على ذلك والله على ما أقول وكيل » .

مادة ٢٣ — إذا تم إعلان النتيجة والقسم انتخبت الهيئة بالاقتراع السرى ومن بين الاخوان التسعة القاهريين وكيلا وسكرتيراً عاما وأمينا للصندوق وكلفت لجنة الفرز السابقة (مادة ٢١) بفرز الأوراق وإعلان النتيجة أيضا .

مادة ٢٤ — مدة عضوية المكتب سنتان ويتجدد الانتخاب فى نهاية المدة ويجوز اختيار العضو لأكثر من مرة وإذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل مضى المحدودة حل محله مدى يليه فى عدد الأصوات فى انتخابات الهيئة .

مادة ٢٥ — من واجبات عضو المكتب السهر على مصلحة الجماعة والمواظبة على حضور الجلسات وسرية المداولات واحترام القرارات ولو كانت مخالفة

لرأيه الخاص وليس له نقدها أو الاعتراض عليها متى صدرت بصورة قانونية ، والقيام بالمهمات التى يكل بانجازها على أكمل وجه وإذا فصل أحد الأعضاء فى واجبات عضويته كان للمكتب أن يؤاخذه على التقصير بلفت نظره أو انذاره أو بالغرامة المالية أو بالايقاف مدة لا تزيد على شهر أو بالاعفاء من عضوية المكتب . ويجب أن يصدر قرار الاعفاء بأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين ويمهل العضو ليشرح وجهة نظره للمجتمعين .

مادة ٢٦ — لمكتب الارشاد العام الحق فى أن يضم لعضويته عدداً من أعضاء الهيئة التأسيسية من ذوى الكفاءة والمؤهلات والسبب فى الدعوة على ألا يزيد عدد هؤلاء على ثلاثة أعضاء ويكون لهؤلاء الأعضاء جميع الحقوق والواجبات التى للأعضاء المنتخبين .

مادة ٢٧ — السكرتير العام يمثل مكتب الارشاد العام والمركز العام للاخوان المسلمين تمثيلا كاملا فى كل المعاملات الرسمية والقضائية والادارية . إلا فى الحالات الخاصة التى يرى المكتب فيها انتداب شخص آخر بقرار قانونى منه .

مادة ٢٨ — مهمة السكرتير العام — تنفيذ قرارات مكتب الارشاد العام ومراقبة نواحى النشاط وأقسام العمل بالمركز العام وله أن يستعين بغيره من الأعضاء أو الموظفين ولكن هو المسئول أمام المكتب لما يسند إليهم من أعمال وفى حالة غياب السكرتير العام أو تعذر قيامه بعمله ينتدب المكتب من بين أعضائه من يحل محله مؤقتا .

مادة ٢٩ — مهمة أمين الصندوق — ضبط أموال الهيئة وحصر ما يرد منها وما ينصرف ومراقبة كل نواحى النشاط المالى والحسابى والاشراف على تنظيمها وإحاطة المكتب علما بذلك فى فترات مناسبة وله أن يستعين بغيره من الأعضاء أو الموظفين تحت مسئوليته وفى حالة غيابه أو تعذر قيامه بعمله ينتدب المكتب من بين أعضائه من يقوم بمهمته مؤقتاً .

مادة ٣٠ — جلسات المكتب دورية وتحدد بقرار منه ويجتمع فى غير الموعد الدورى إذا حدث ما يدعو إلى ذلك بدعوة من المرشد العام أو من يقوم مقامه او بطلب يقدم إليه من ثلاثة من الأعضاء. وتكون الجلسة قانونية إذا حضرها أغلبية الأعضاء المطلقة (النصف زائداً واحداً) ويعتبر المعتذرون بأعذار مقبولة مع التأييد فى حكم الحاضرين من حيث العدد لا من حيث الأصوات فإذا لم يتم النصاب القانونى للاعضاء أجلت أسبوعا وكانت الجلسة التى تليها قانونية بأى عدد يحضر ويقبه الأعضاء إلى ذلك بخطاب من سكرتير المكتب وتكون القرارات فى اجتماع تظل صحيحة متى صدرت عن الأغلبية المطلقة للمجتمعين كذلك وإذا تساوت الأصوات رجح جانب الرئيس.

مادة ٣١ — يرأس اجتماعات المكتب المرشد العام أو الوكيل عند غيابه أو أكبر الأعضاء سنا إذا إذا تخلف الوكيل ويتلى محضر الاجتماع السابق ويصدق عليه ثم ينظر فى جدول الأعمال.

مادة ٣٢ — لمكتب الارشاد العام أيضا أن ينشأ أقساما أو يؤلف لجانا من بين أعضائه أو أعضاء الهيئة التأسيسية أو غيرهم للقيام بتحقيق أغراض الهيئة ـ وله أن يضع اللوائح اللازمة لهذه اللجان ولأوجه نشاط وأقسامه والمشروعات المختلفة.

ثالثا — الهيئة التأسيسية

مادة ٣٣ — تتألف الهيئة التأسيسية و لهيئة الاخوان المسلمين من الاخوان الذين سبقوا بالعمل لهذه الدعوة.

مادة ٣٤ — مهمة هذه الهيئة الاشراف العام على سير الدعوة واختيار أعضاء مكتب الارشاد العام وانتخاب مراجع الحسابات وتعتبر مجلس الشورى العام للاخوان المسلمين والجمعية العمومية لمكتب الارشاد العام.

مادة ٣٥ — تجتمع هذه الهيئة اجتماعاً دوريا خلال كل شهر من كل عام هجرى لسماع ومناقشة تقرير مكتب الإرشاد عن نشاط الدعوة فى العام الجديد واختيار الأعضاء الجدد إذا حل موعد إختيارهم ومناقشة تقرير المراجع عن الحساب الختامى للسنة الماضية والميزانية المقترحة للسنة الآتية وانتخاب المراجع الجديد إذا حل موعد انتخابه (ويجب أن يكون من أعضائها وألا يكون من المختارين لمكتب الارشاد العام) والنظر فى غير ذلك من الأعمال والمقترحات التى تعرض عليها وتجتمع على غير هذا الموعد فوق العادة إذا حدث ما يدعو إلى ذلك من المرشد العام أو بقرار من مكتب الإرشاد أو بطلب يقدم من عشرين عضوا والمرشد العام هو الذى يرأس الإجتماع فإذا لم يحضر أو كان الاجتماع لأمر يتصل به أو رأى أن يتنحى عن رئاسة الجلسة قام بذلك الوكيل فإذا تخلف أو اعتذر فأكبر الأعضاء سنا ويكون الاجتماع صحيحا إذا حضرته الأغلبية المطلوبة (النصف زائدا واحدا) الا فى الحالات التى اشترط لها نصاب خاص فاذا لم يتكامل العدد اجل الاجتماع أسبوعين وأعيدت الدعوة ونص فيها على الموضوع وعلى أن الاجتماع سيصير قانونيا بأى عدد يحضر وتكون القرارات صحيحة إذا صدرت عن الأغلبية المطلقة للحاضرين إلا فى الحالات الخاصة .

المادة ٣٦ — لهذه الهيئة أن تقرر فى أى اجتماع . أو بناء على ترشيحات اللجنة المنصوص عليها فى المادة التالية تمنح بعض الإخوان حق العضوية للهيئة التأسيسية بشرط أن تتوفر فيما يراد منحه إياها هذه الشروط .

(أ) أن يكون من الأعضاء المثبتين .

(ب) ألا تقل سنه عن خمسة وعشرين سنة هلالية .

(جـ) أن يكون قد مضى على اتصاله بالدعوة خمسة سنوات على الأقل .

(د) أن يكون متصفا بالصفات الخلقية والثقافية والعملية التى تؤهله لذلك

ويجب ألا يزيد عدد من يمنحون هذه العضوية عشرة إخوان من كل عام على أن يراعى فى اختيار هؤلاء تمثيل المناطق بقدر الإمكان .

مادة ٣٧ — تنتخب الهيئة التأسيسية من أعضائها (ومن غير الأعضاء المنتخبين للمكتب) لجنة مكونة من سبعة أعضاء ويفضل غير القاهريين وذوى الإلمام والصلات بالفقه الاسلامى والاجراءات القانونية مهمتها تحقيق ما يحال من المرشد العام أو مكتب الإرشاد أو الهيئة نفسها خاصا بما يمس الأعضاء فى سلوكهم أو الثقة بهم أو أى أمر آخر ولهذه اللجنة أن توقع ما تشاء من الجزاءات حتى الإعفاء من العضوية على أن تعتمد ذلك من المرشد العام وعند اختيار هؤلاء الأعضاء يقسمون أمام الهيئة (بالله على أن يؤدوا ما عليهم بالذمة والصدق والأمانة) وتختار اللجنة رئيسها وسكرتيرها من بين أعضائها عقب اختيارها مباشرة وتدون قراراتها ومحاضرها فى سجل خاص بها ويكون اجتماعها صحيحاً فبحضور خمسة من أعضائها متى كان فيهم الرئيس وتكون قراراتها صحيحة إذا صدرت عن الأغلبية المطلقة للمجتمعين ويتجدد اختيارها مع اختيار المكتب ولا مانع من اختيارها كلها أو بعضها لأكثر من مرة وتجتمع بدعوة من رئيسها وللعضو الذى يتقرر فصله أن يستأنف هذا القرار بطلب كتابى يرفع إلى مكتب الارشاد العام ليعرض على الهيئة التأسيسية فى أول اجتماع لها ورأيها فيه حاسم .

مادة ٣٨ — إذا قصر واحد من أعضاء الهيئة التأسيسية فى الواجبات الملقاة عليه نصحه المرشد العام فاذا تكرر التقصير أحاله على اللجنة المنوه عنها فى المادة السابقة إلا إذا كان عضوا بالمكتب فيتخذ فى شأنه ما نص عليه فى المادة (٢٥) .

مادة ٣٩ — تزول صفة العضوية عن عضو الهيئة التأسيسية بالاستقالة أو بفقدانه أحد الشروط التى تؤهله للعضوية أو بقرار من اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٣٧) بالشروط الواردة منها أو بقرار من الهيئة نفسها . وفى كل الأحوال يجوز للمرشد العام أن يأمر بوقف العضو على أن يعرض أمره فورا على الهيئة المختصة فى أمره .

الباب الخامس

الهيئات الادارية للشعب والمناطق

مادة ٤٠ — الإخوان المسلمون فى كل مكان هيئة واحدة تؤلف بينها الدعوة ويجمعها هذا النظام الأساسى ويوجهها المكتب العام ويقسمون بحسب الأماكن والبلدان إلى شعب تعتبر كل منها وحدة إدارية يشرف عليها (مجلس إدارة) تختاره (الجمعية العمومية) الإخوان المسلمين فى هذه الشعبة طبقا للمواد الآتية :

أولا الجمعية العمومية

مادة ٤١ — تتكون الجمعية العمومية للشعبة من الأعضاء المثبتين المسددين لاشتراكاتهم إلى آخر شهر قبل الانعقاد أو المعفون منها بقرار قانونى وتجتمع اجتماعا دوريا خلال شهر المحرم وفى غير هذا الموعد إذا وجد ما يدعو إلى ذلك بدعوة من رئيس الشعبة أو من المرشد العام أو بطلب يقدم إلى أحدهما من خمس الأعضاء ويكون انعقادها صحيحا إذا حضره نصف الأعضاء على الأقل ، وتكون القرارات صحيحة إذا صدرت عن الأغلبية المطلقة فإذا لم يتم العدد القانونى أجل الاجتماع أسبوعا يكون بعدها الاجتماع صحيحا بأى عدد يحضر وترسل الدعوة فى الحالتين قبل الموعد بثلاثة أيام على الاقل ومعها جدول الأعمال ويقوم برئاسة الإجتماع رئيس الشعبة أو وكيلها أو أكبر الأعضاء سنا إذا لم يحضرا .

مادة ٤٢ — من اختصاصات الجمعية العمومية انتخاب أعضاء مجلس الادارة ومراجع الحسابات والنظر فى التقارير التى تقدم إليها منها واعتماد ميزانية العام الجديد والموافقة على الحساب الختامى للعام الماضى ومناقشة ما يعرض عليها من الاقتراحات والموضوعات .

مادة ٤٣ — يجب إخطار المركز العام دائماً بموعد انعقاد الجمعية العمومية

وبجدول أعمالها فى هذا الاجتماع ويشترط لصحة القرارات أيا كانت موافقة المكتب العام .

ثانيا — مجلس الادارة

مادة ٤٤ — يتألف مجلس الادارة من رئيس يختاره المركز العام ووكيلين وسكرتير وأمين صندوق تنتخبهم الجمعية العمومية من بين أعضائها بالاقتراع السرى ويجدد مجلس الادارة كل عامين ويشترط فيمن ينتخب عضوا بالمجلس أن يكون سنه أحد وعشرين سنة هلالية على الأقل ويجوز انتخاب العضو أكثر من مدة وللمركز العام إعفاء الرئيس من مهمته وانتداب من يحل محله إذا رأى ذلك فى أى وقت من الأوقات .

مادة ٤٥ — متى تم انتخاب أعضاء مجلس الادارة أدى كل عضو منهم هذا القسم .

« اقسم بالله العظيم أن أكون حارساً أمينا لمبادىء الاخوان المسلمين ونظامهم الأساسى واثقا بقيادتهم منفذا لقرارات مكتب الارشاد العام وقرارات مجلس إدارة الشعبة وإن خالفت رأيى مجاهدا ما استطعت فى سبيل تحقيق الغاية السامية وأبايع الله على ذلك والله على ما أقول وكيل » .

مادة ٤٦ — رئيس الشعبة هو المسئول الأول عن أعمالها ونشاطها بالاشتراك مع المجلس وهو الذى يرأس الجلسات والاجتماعات ويمثل شعبه فى كل المعاملات الرسمية والقضائية وفى التوقيع على الأوراق أيا كان نوعها ويقوم عنه أحد الوكيلين حال غيابه ويقوم السكرتير بالمحافظة على الأختام والسجلات والصفات الخ . . ويقوم أمين الصندوق بحفظ الأموال وتنظيم حساب الخزينة وتقديم التقارير والبيانات المتعلقة بمهمته لمجلس الادارة والجمعية العمومية .

مادة ٤٧ — اجتماعات المجلس دورية وتحدد بقرار منه ويدعى فى غيرها إذا حدث ما يدعو إلى ذلك بدعوة من الرئيس ويرأسه الرئيس أو أكبر الأعضاء

سنا وتكون الاجتماعات قانونية بحضور نصف الأعضاء إذا كان بينهم الرئيس أو الوكيل وتكون القرارات صحيحة إذا صدرت عن الأغلبية المطلقة للحاضرين فإذا تساوت الأصوات يكون جانب الرئيس مرجحا .

مادة ٤٨ — لمجلس الادارة الحق فى تكوين ما يرى من الأقسام الادارية واللجان ويحسن أن يكون ممثلا فى كل لجنة بعضو واحد على الأقل .

مادة ٤٩ — إذا خلا مكان عضو من أعضاء المجلس بالاعفاء أو الاستعفاء للمجلس الحق فى تعيين العضو الذى يليه فى عدد الأصوات فى آخر انعقـــاد الجمعية العمومية .

ثالثا — المناطق والمكاتب الادارية وشعب الخارج

مادة ٥٠ — للمركز العام أن يقسم شعب الاخوان فى داخل المملكة المصرية إلى مناطق بحسب التقسيمات الادارية الحكومية أو سهولة المواصلات أو غير ذلك من الاعتبارات وتكون إحدى هذه الشعب مقراً للمنظمة كما أن له أن ينشأ مكاتب إدارية يختص كل واحد منها بالإشراف على عدة مناطق وتحدد مهمات المناطق والمكاتب بلوائح وأوامر يصدرها المكتب العام .

مادة ٥١ — للمركز العام أن ينشىء للهيئة شعبا وفروعا فى البلاد العربية والاسلامية وغيرها مع ملاحظة الأوضاع والظروف الخاصة وتحدد الصلة بينه وبينها بلوائح وقرارات فى مؤتمرات جامعة تضم ممثليه وممثلى هذه الشعب .

الباب السادس

صلة المركز العام بالشعب

مادة ٦٢ — مكتب الارشاد العام باعتباره الهيئة الاداريه العليا للإخوان المسلمين له وحده حق اعتماد الشعب الجديدة والهيئات الادارية والاشراف بنفسه أو بواسطة المناطق والمكاتب والمندوبين على سير الدعوة فيها .

مادة ٥٣ — للمركز العام أن ينتدب من الاخوان فى كل شعبة أو منطقة مندوبا عنه يمثله إلى جانب مجلس الادارة ويكون لهذا المندوب حق حضور الجلسات والاشتراك فى المناقشات بدون تصويت وإذا رأى من القرارات ما يمس حقوق الدعوة فله حق وقف هذا القرار حتى يستشير المركز العام ويرى رأيه ورأى المركز العام فى ذلك نهائى .

مادة ٥٤ — للمكتب أن يرفض إعتماد أية هيئة إدارية لا يراها صالحة للقيام بأنباء الدعوة وحينئذ يعاد الانتخاب بمعرفة الجمعية العمومية كما أن للمكتب أن يرفض الموافقة على بعض الأعضاء المنتخبين وحينئذ يحل محلهم من يليهم فى الأصوات .

مادة ٥٥ — للمكتب العام حق حل أية شعبه تخرج عن سير الدعوة بقرار منه لما بعد ذلك الحق فى أن تتصرف باسم الاخوان فى عمل ما .

الباب السابع

النظام المالى للهيئه

مادة ٥٦ — تتكون ماليه المركز العام من اشتراكات أعضائه وأعضاء الهيئة التأسيسيه وأعضاء الشعب والمناطق ومن التبرعات والوقفيات والوصايا من أعضاء الهيئه خاصه ومن غيرهم إذا كانت باسم الدعوة ووافق على قبولها المكتب العام ومن ربح التبرعات والشارات الخ وتتكون ماليه الشعب والهالك من النسب المحددة لها من من اشتراكات أعضائها ومن تبرعاتهم ومن مساعدة المركز العام ومن كل الموارد المشروعه التى تصل إليها .

مادة ٥٧ — يوزع ما يزيد من رصيد المكتب العام أو الشعبه على متوسط شهرين — فى مصرف مصرى أو أى مصرف عربى أو إسلامى أو صندوق التوفير (بدون فائدة إلا إذا رأى مجلس إدارتها غير ذلك وموافقة المكتب

العام على رأيه كتابة وكل مبلغ يسحب يشترط أن يكون سحبه باذن موقع من الرئيس أو من يقوم مقامه وأمين الصندوق .

مادة ٥٨ — كل مال يجمع بمعرفة المكتب أو إدارات الشعب لغرض خاص لا يختلط بماليتها العام ويخصص للغرض الذى جمع له .

مادة ٥٩ — تنشأ دور الشعب أو توقف أو تستأجر من تاريخ صدور هذا القانون باسم مكتب الإرشاد العام للاخوان المسلمين ممثلا فى شخص السكرتير العام أو من يقوم مقامه والمكتب هو الذى يقوم بتأثيثها ويكون الاثاث وديعة باسمه عند إدارة الشعبة .

الباب الثامن

أحكام عامة

مادة ٦٠ — لمكتب الإرشاد العام ولمجالس إدارات الشعب منح العضوية الفخرية لمن يقدمون خدمات للدعوة أو يعرف عنهم تقديرها والعمل على مساعدتها .

مادة ٦١ — ينعقد كل سنتين مؤتمر عام من رؤساء شعب الإخوان المسلمين بدعوة من المرشد العام بمدينة القاهرة أو بأى مكان آخر يحدده ويكون الغرض منه التعارف والتفاهم العام فى الشئون المختلفة التى تتصل بالدعوة استعراض خطواتها فى هذه الفترة .

مادة ٦٢ — صدور هذا النظام يوجب إعادة النظر فى القوانين واللوائح السابقة وتعديلها على ضوء أحكامه ومواده .

مادة ٦٣ — لا يجوز تعديل هذا القانون الأساسى إلا بناء اقتراح يتقدم

المرشد العام أو مكتب الإرشاد أو عشرون عضوا من أعضاء الهيئة التأسيسية ولا يكون التعديل نافذا إلا إذا وافقت عليه الهيئة التأسيسية فى اجتماع ثلاثة أرباع أعضائها بالأغلبية المطلقة للحاضرين فاذا لم يتكامل العدد القانونى طبقت الأحكام العامة (٣٧) ،

مادة ٦٤ — تسرى أحكام هذا القانون من تاريخ موافقة الهيئة التأسيسية عليه .

والله أكبر ولله الحمد

الحزب الديمقراطى

عندما شرعت اتصل ببعض الزملاء لتأليف هذا الحزب ، قال البعض أن أهم ما يجب أن نعنى به هو البحث عن مجموعة من الشخصيات البارزة . مجموعة من ذوى « الحيثيات » المالية والاجتماعية ، لأن الناس فى مصر لا تعنى بالبرامج والأهداف ، بل تسأل أول ما تسأل عن زعماء الحزب ومن يكونون ؟

وقد قلت لهؤلاء الزملاء فى غير سخرية ، أن ثقتى فى الشعب ، ورأيى فى تطوره الفكرى تجعلنى أؤمن إيماناً وطيداً بأن الناس على العكس من هذا تماما . . إنهم أصبحوا من الوعى بحيث لا يمكن « تهويشهم » بالأسماء الضخمة ، وقد تكون هذه الأسماء بالذات هى أكبر منفر للناس من الاحزاب .

قلت لهم إن الشعب قد بلغ من الوعى والنضج ما جعله يتطلع إلى مبادىء جديدة ، وإلى برنامج جديد بل وإلى وجوه جديدة . . وقلت لهم إن الحزب الذى يريده الناس الآن وفى ظل ظروفنا الحالية هو الحزب الذى يقوم على أكتاف العمال والفلاحين قبل أن يقوم على أكتاف الباشوات والبكوات ، والأساتذة الكبار ،

قلت لهم إن مصر فى حاجة إلى برنامج تقدمى وطنى ، يرتبط به الحفاة والعراة قبل ان يرتبط به ساكنو القصور والعمارات . . إن مصر فى حاجة إلى حزب ديمقراطى فى برنامجه ، وفى تنظيمه ، وفى تكوينه ، ولا يمكن أن يقوم هذا الحزب ، إلا إذا فتح باب الانضمام له على مصراعيه . . للامى والفقير قبل المتعلم والغنى .

ومنذ أعلنا عن قيام حزبنا الديمقراطى ، ونحن نزداد إيمانا بوعى هذا الشعب، فإن مئات الرسائل التى تتلقاها كل يوم من شتى أنحاء البلاد لا تتضمن تعليقاً واحداً على الأشخاص . . . إنها جميعاً تتكلم عن البرنامج وعن اللائحة . . إنها جميعاً تؤكد أن الشعب لم يعد يحفل بالأشخاص بل إنه يحفل بالمبادىء وحدها ؟

هذا الشعب العظيم . . بفطرته وبغريزته ، أصبح يدرك تماما أن الأشخاص يمكن أن تزول ويمكن أن تتغير ، ويمكن أن تنحرف ، ولكن شيئا واحداً يبقى . . هو المبادىء . . ومن هنا فقد جعلوا هذه المبادىء التى يقوم عليها حزبنا هى أساس ارتباطهم به وتعاونهم معه، ويكفى . . يكفى أن يطمئن كل عضو . . أصغر عضو ، إلى أن لائحة الحزب تمكنه من الوصول إلى القيادة إذا توفرت له ثقة زملائه .

وقد أدرك هذا الشعب العظيم بفطرته ، وبغريزته ، أن الوقت قد حان لحزب ديمقراطى . لحزب ديمقراطى بالذات وبالتحديد

وبقيت قلة . . قلة من الانتهازيين الحقوديين الذين عاشوا يحاربون بعضهم ويحاربون أعمال سواهم .. قلة لم تفهم ما فهمه الشعب ، ولم تحس ما أحسه الناس ولم تخجل هذه القلة من أن تركز كل اهتمامها فى الأشخاص بدلا من البرنامج .. فى الأعضاء بدلا من الأهداف !

وليت هذه القلة من الانتهازيين جعلت من حديث الأشخاص حديثا سياسيا يشمل مواقفهم ، أو « سوابقهم » بل إنها لم تعن إلا بشىء واحد هى أن الحزب يضم عددا من « الملافيت » !

حسناً ، إننا نقول لهؤلاء إننا سنرحب دائما بالملافيت . بالصعاليك . . بالدهماء . . إننا حزب هذه الطبقات بالذات ، وسنقدم استمارة لكل من يتقدم إلينا . ونمد أيدينا لكل من يطلب التعاون معنا !

كلا ، بل إننا نقول لهؤلاء أكثر من هذا ، إننا سنفضل الحفاة على لابسي الأحذية سنفضل مهلهلي الثياب على لابسي الردنجوهات سنباهي دائماً بأن حزبنا يضم أغلبيته من ذوي الجلاليب ، واللاسات وسنقول دائماً أن حزبنا من بدايته من رأسه إلى أخمص قدميه . . من القيادة إلى القاعدة ، كله من الشعب . من أصغر ثائر في الشعب .

إن النداء الذي سنظل نردده رغم أنف الانتهازيين ، والموتورين والمخربين والأغبياء . النداء الذي سنظل نوجهه بلا ملل ولا كلل هو أيها الصعاليك . . أيها الدهماء . . أيها الهلافيت ، إنضموا إلينا . . إننا نرحب بكم ، إننا لا نثق إلا بكم انتم أشرف وأعز وأطهر المواطنين .

فتحي الرملي

التحرير الوطني :

يهدف الحزب الديموقراطي إلى قيام ديموقراطية شعبية حرة بعد أن يتم له : —

١ — طرد جميع القوات الاستعمارية عن مصر والسودان .

٢ — رفض مشروع النقطة الرابعة ومشروع المعاهدة المصرية الأمريكية ١٩٥٢ لخطرهما على استقلال البلاد .

٣ — مقاومة كل المشروعات والأحلاف العسكرية التي تدعو إليها الدول الاستعمارية والخاضعة للنفوذ الاستعماري .

٤ — استصدار تشريع باعتبار الدخول في أية مفاوضات سياسية مع الدول الاستعمارية خيانة عظمى .

السياسة الخارجية :

٥ — عرض فكرة الاتحاد مع السودان — بعد تحريره — على أساس

المساواة التامة فى الحقوق والواجبات وذلك فى استفتاء شعبى يشترك فيه جميع أبناء السودان ،

٦ — استرداد الأراضى التى سلخت من مصر مثل جغبوب .

٧ — وقف الاعتراف بالحكومات الوهمية وتبادل العلاقات السياسية مع الحكومات الشرعية الحقيقية .

٨ — تحويل جامعة (الدول العربية) إلى جامعة (شعوب الشرق الأوسط) التى تشمل مندوبى النقابات والهيئات الأهلية فقط .

٩ — تأييد جميع الحركات الشعبية والوطنية فى شتى أنحاء العالم فى كفاحها ضد مستغليها ومستعمريها .

١٠ — تعزيز العلاقات الشعبية بين مصر والعالم أجمع عن طريق تمثيل مختلف الطوائف والجماعات فى المؤتمرات والحركات الدولية .

١١ — عقد معاهدات عدم اعتداء مع الدول الديموقراطية والكفاح ضد المعاهدات والاتفاقات السرية التى تبرم من خلف الشعوب وبعيداً عن رقابتها .

١٢ — الوقوف فى معسكر الشعوب المقاومة للاستعمارية والحرب الماشية .

سلطة الشعب :

١٣ — تحقيق الحرية السياسية التامة بكفالة حق الشعب فى الدعوة لمختلف المبادىء والنظم بما فى ذلك حق المطالبة بالجمهورية .

١٤ — الاكتفاء بمجلس نيابى واحد كله منتخب .

١٥ — الأخذ بنظام القائمة فى اقتراع عام مباشر يشترك فيه جميع الراشدين من الرجال والنساء وأفراد الجيش والبوليس على أن تشرف على هذا الاقتراع العام الذى يجب أن يجرى مرة كل ثلاث سنوات هيئة مراقبة يرأسها رئيس محكمة النقض والإبرام ويشترك فيها مندوبون يمثلون جميع الأحزاب .

١٦ ـ تحويل المجالس البلدية إلى مجالس نيابة محلية لا تخضع لإشراف الهيئات الحكومية واستبدال نظام العمدة الأوتوقراطى بنظام مجلس القرية المنتخب انتخابا حراً من الفلاحين .

١٧ ــ إصدار قانون يمنع النواب والوزراء من عضوية الشركات والبنوك

١٨ ــ إصدار تشريع باعتبار كل محاولة لعرقلة مهمة المعارضة جريمة يحاسب مرتكبها قانوناً .

الحريات العامة :

١٩ ــ إلغاء الأجهزة الرجعية من عهدى الاستعمار والاستبداد كإدارة المطبوعات ومكتب مكافحة الشيوعية ومصلحة العمل وغيرها .

٢٠ ــ إلغاء جميع القوانين التى وضعت لتقييد حريات الجماهير وفى مقدمتها قوانين المطبوعات ومنع الاضراب وحمل السلاح وحفظ النظام فى معاهد التعليم ومكافحة الشيوعية والأحكام العرفية والاجتماعات والتجمهر والجمعيات والأحزاب . . الخ

٢١ ــ إصدار عفو شامل عن جميع القضايا السياسية السابقة وفى مقدمتها قضايا الرأى والصحافة .

٢٢ ــ فصل الدين عن الدولة وإصدار تشريع لحماية الشعب من الفتن الطائفية والدعوات العنصرية .

جهاز الدولة :

٢٣ ــ إلغاء المصروفات السرية .

٢٤ ــ إلغاء درجات الموظفين .

٢٥ — اعتبار جريمة الرشوة واستغلال النفوذ من جرائم الخيانة العظمى كما هو الحال فى الدول الديموقراطية .

٢٦ — تطهير الإدارة الحكومية من العناصر المعروفة بتاريخها السابق فى مناصرة الاستعمار والرجعية .

الدفاع الوطنى :

٢٧ — تسمية الجيش (جيش الشعب) وتحديد مهمته فى الدفاع عن الأراضى المصرية ضد الاستعمار وضد أى هجوم أجنبى فعلى عليها .

٢٨ — تعديل قسم الجيش بحيث ينص صراحة على احترام استقلال الشعوب وعدم اشتراكه فى أى حرب خارج حدوده .

٢٩ — رفض الأسلحة الإنجليزية والأمريكية التى يراد بها توريط الجيش المصرى العظيم فى معاونة الدول الاستعمارية فى مشروعاتها العدوانية .

٣٠ — جعل مدة التطوع فى قانون التجنيد الاجبارى عاما واحدا .

٣١ — رفع المستوى المعنوى والثقافى والمادى للجنود وفتح باب الترقيه فى وجوههم ليصبح منهم ضباط يصلون إلى أعلا مراتب القيادة .

الاقتصاد القومى :

٣٢ — تأميم شركة قناة السويس فورا واعتبار ما استولت عليه الشركة من أموال تعويضا قانونيا عن ممتلكاتها الحالية .

٣٣ — تأميم المرافق العامة والمؤسسات الاحتكارية والصناعات الكبرى أجنبية كانت أم مصرية .

٣٤ — إدارة الدولة بنفسها لجميع مصادر الثروة الرئيسية كالصحارى والمصايد والمناجم . وعدم الاعتراف لأية هيئة أو شركة أو دولة بحق امتياز استغلال أى جزء منها .

٣٥ — تنفيذ المشروعات اللازمة لتنمية القوى الإنتاجية مع كهربة خزان أسوان ومنخفض القطارة .

٣٦ — رسم خطة الإنتاج الصناعى والزراعى بحسب حاجة الشعب إلى الاستهلاك بواسطة لجنة عليا تشترك فيها الحكومة ونقابات العمال والمستهلكين والجمعيات التعاونية .

٣٧ — تحويل زراعة الحياض إلى زراعة دائمة وإنشاء محطات للرى وتشجيع الصناعات الزراعية وتقديم الماكينات والآلات الحديثة للزارع التعاونية لمضاعفة انتاجها مع العناية الخاصة بالثروة الحيوانية وإنشاء الحظائر العلمية لها .

٣٨ — إصلاح الأراضى البور وزيادة مساحة الأراضى المنزرعة .

٣٩ — إنشاء وزارة للانتاج تحل محل وزارتى الأوقاف والتموين .

صحة الشعب :

٤٠ — وإنشاء وزارة للمساكن تقوم بنسف الكهوف المروعة التى يعيش سواد الشعب لتقيم على أنقاضها عشرات الألوف من المساكن الجديدة التى تليق بالآدميين .

٤١ — تعميم نظام القرى النموذجية وإمدادها بالمياه المرشحة الصالحة وبالنور الكهربائى .

٤٢ — ردم البرك والمستنقعات فى القرى وتعميم المجارى فى جميع المدن والمراكز الكبرى .

٤٣ — الأخذ بنظام التأمين الصحى وتحويل جميع القيادات الخاصة إلى عيادات عامة تقوم على نفقة الدولة مع مساهمة كل فرد بـ ١ ٪ فقط من إيراده السنوى .

٤٤ — جعل الكشف الطبي إجباريا فى كل عام وإلزام راغبى الزواج بتقديم شهادات تثبت خلوهم من الأمراض المعدية .

٤٥ — نشر المستشفيات المختلفة والحدائق العامة والأندية الرياضية ودور الحضانة فى جميع أنحاء البلاد .

٤٦ — تأليف هيئة من المراقبين الصحيين للبحث عن المصابين بالأمراض المعدية لإلزامهم بالعلاج والإشراف على أعمال النظافة والوقاية .

التربيـة والتعليم :

٤٧ — جعل التعليم مجانا فى جميع مراحله على أن يكون التعليم الابتدائى منه على الأقل إجباريا حتى يبدأ الناس سباقهم فى الحياة من صف واحد .

٤٨ — إباحة الانتساب للجامعة والمعاهد العليا ومنح مكافآت مالية للناجحين وتنظيم مباريات كبرى فى شتى النواحى العلمية والأدبية والفنية .

٤٩ — إنشاء جامعات صناعية وفنية لتخريج العدد للثروة الصناعية المنتظرة . .

٥٠ — القضاء على الأمية فى عام واحد ونشر الثقافة العامة عن طريق الجامعات والمسارح الشعبية .

٥١ — إعادة بحث جميع مناهج التعليم وتطهيرها من كل أثر للتوجيهات الاستعمارية والاستبدادية .

٥٢ — تزويد كل قرية بمكتبة عامة وميكروفونات للاذاعة .

القضاء المصرى :

٥٣ — توحيد القوانين الأهلية والشرعية ، وتوحيد المحاكم والهيئات القضائية بالتالى :

٥٤ — تقصير الإجراءات القضائية حتى لا يؤجل نظر القضية أكثر من سنة إلا فى الحالات الاستثنائية التى يمكن تحديدها بقانون .

٥٥ — جعل منصب النائب العام بالإنتخاب عن طريق البرلمان وترشيح الهيئات القضائية العليا .

٥٦ — الأخذ بنظام المحلفين .

٥٧ — القضاء على نظام السجون انصاف الطبقات : ا — للفلاح الإرهابى الرجعى الحالى وإلغاء عقوبة الجلد وجميع العقوبات المهينة باعتبار المذنب مريضا اجتماعياً وليس عدوا للمجتمع .

٥٨ — وضع حد أقصى للايجار يحمى صغار المستأجرين من الملاك وحد أدنى للأجور يحمى الفلاحين من الاستغلال .

٥٩ — تأليف نقابات للعمال الزراعيين وجمعيات تعاونية لصغار المزارعين .

٦٠ — إلغـــاء البنوك العقارية والقضاء على المرابين وتصفية جميع الديون السابقة .

٦١ — تحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا بشرط أن يتم هذا المشروع دفعة واحدة لتوزع الدولة ما تستحقه بعد ذلك على صغار الفلاحين بلا ثمن .

(ب) للعامل :

٦٢ — جعل حد أدنى للأجور وحد أقصى لساعات العمل (٤٠ ساعة فى الأسبوع) ومساواة العاملات بالعمال فى جميع الحقوق والإمتيازات طالما كان نوع العمل وكيفيته واحدة .

٦٣ — الاعتراف بالإتحاد العام للنقابات ومنحه إعانة سنوية .

٦٤ — جعل الإشتراك فى النقابات إجباريا ومنع تدخل الحكومة فى الشئون النقابية .

٦٥ — سن قانون لعقد العمل المشترك .

٦٦ — اشتراك العمال ببحث التشريعات العمالية وإشراف النقابات على تنفيذ هذه التشريعات .

(جـ) للموظف :

٦٧ — تحديد الفرق بين اقل مرتب وأكبر مرتب فى الدولة بنسبة ١ : ١٠

٦٨ — استبدال نظام المرتبات الشهرية بنظام المرتبات الأسبوعية لحماية الموظف من الاستدانة والربا وتنشيط حركة تداول النقد .

٦٩ — تقديم قروض بدون فائدة لا تزيد على مرتب سنة كاملة فى حالة الزواج .

(د) للجميع :

٧٠ — محاربة الغلاء بجعل الحد الأقصى للربح ٢٠ فى المائة وفتح محلات رسمية لتوزيع المواد الغذائية الرئيسية بالأسعار المحددة .

٧١ — تأليف نقابات للمستهلكين لمراقبة الأسعار والأسواق .

٧٢ — إلغاء الرسوم الجمركية ومنع تصدير أى سلعة قبل سد حاجة الإستهلاك المحلى منها .

٧٣ — حل الهيئات التى يؤلفها المحتكرون وكبار الصناع للتآمر على العمال والمستهلكين كاتحاد الصناعات واتحاد الملاك .

٧٤ — إلزام الدولة بإيجاد عمل لكل فرد مع تأمينه ضد الشيخوخة والعجز

٧٥ — إلغاء الوقف الأهلى والخيرى .

٧٦ — تسهيل وتعميم طرق المواصلات وكهربة خط حلوان والمرج واستبدال المترو والترام بحيث يسير تحت الأرض لمواجهة الضغط الناتج عن اتساع المدن وزيادة سكانها .

(هـ) إيرادات الدولة :

٧٧ — فرض ضرائب تصاعدية تصل إلى ١٠٠ فى المائة .

٧٨ — أرباح الدولة من ايرادات قنال السويس وايرادات النقل والمواصلات ومن فائض القيمة الذى يجب ألا يزيد على ٢ فى المائة فى المشروعات الكبرى التى تتولاها الدولة .

٧٩ — استرداد ديون انجلترا لمصر التى استدانتها فى خلال الحرب الأخيرة والتى بلغت أكثر من ٦٠٠ مليون جنيه .

٨٠ — عقد قروض داخلية بفائدة لا تتجاوز ٢ فى المائة .

٨١ — تعديل فئات ضريبة التركات بحيث لا يقل نصيب الدولة عن ٥١ فى المائة فيما يزيد عن الألف الأولى .

اللائحة الأساسية للحزب الديمقراطى :

١ — الحزب الديمقراطى هو الحزب المعبر عن مصالح الشعب المصرى .

٢ — الحزب الديمقراطى يؤمن بالبرلمان والحرية السياسية والنظام الديمقراطى السليم كغاية ووسيلة فى وقت واحد وهو يرى وجوب التعاون مع الاحزاب والهيئات المتفقة معه فى بعض من أهدافه وبرامجه ويهدف لتوحيد كل الأحزاب والهيئات المتفقة معه فى غالبية الأهداف فى جبهة شعبية موحدة .

٣ — سكرتير الحزب الحالى هو الزميل فتحى الرملى .

٤ — أعلى سلطة فى الحزب هى المؤتمر .

٥ — يعقد مؤتمر الحزب بصفة دورية مرة كل سنة فى الخميس الثانى من شهر يناير .

٦ — أعضاء المؤتمر هم أعضاء الحزب الذين مضت على عضويتهم أكثر من ستة أشهر والذين يعملون فى إحدى تنظيمات الحزب ويقومون بتسديد اشتراكا.

٧ — يجرى انتخاب السكرتير العام للحزب مرة كل سنتين وفى المؤتمر الدورى للحزب .

٨ — تنتخب جميع أجهزة الحزب العليا فى المؤتمر وتعتبر جميع الاجهزة منحلة فور انعقاد المؤتمر ما عدا السكرتارية التى تنحل جلسات السكرتارية الجديدة .

٩ — المؤتمر العام حق فصل أو ضم أى عضو أو إلغاء أو حل أى هيئة للحزب .

١٠ — يحدد المؤتمر العام السياسة العامة للحزب مدى العام .

١١ — ينعقد المؤتمر الدورى للحزب من تلقاء نفسه وبموجب جدول الأعمال المقدم من السكرتارية الدعوة لمؤتمر عام غير عادى وكذلك يجوز بأغلبية مطلقة من الأعضاء الذين مضى عليهم سنة على الأقل أن يدعو لمؤتمر عام غير عادى لتغيير سياسة الحزب وإعادة انتخاب أو عزل أى أعضاء بما فيهم السكرتير العام .

١٢ — السكرتارية هى أعلى سلطة تنظيمية فى الفترة ما بين مؤتمرين للحزب .

١٣ — تتكون السكرتارية من السكرتير العام للحزب وسكرتير جميع المكاتب العليا .

١٤ — تشرف السكرتارية على جميع نشاط المكاتب وتوصى بتوجيهاتها عن طريق سكرتيرها المنتخبين من بين أعضاء المكاتب أنفسهم وللسكرتارية الحق فى إعادة تشكيل المكاتب وإضافه أعضاء جدد وتكوين مكاتب جديدة

تعتبر مؤقتة إلى أن يقرها المؤتمر العام على ألا يكون لها حق التصويت فى المؤتمر الخاص ويكون للسكرتارية الحق فى وقف أى مكتب أو أى عضو من الحزب على أن يحاول الامر إلى لجنة تحقيق يناقش قرارها أمام أول مؤتمر خاص يلى هذا القرار وجميع بيانات وتعليمات السكرتاريه تنشر فورا بجميع أجهزة النشر فى الحزب .

١٥ — تتكون المكاتب الحالية للحزب من :

(ا) مكتب الجريدة وهو مسئول عن إصدار جريدة الحزب والنشرات الدولية الناطقة باسمه .

(ب) مكتب الثقافة — وهو مسؤول عن تثقيف اعضاء الحزب ووضع وشرح فلسفة الحزب ونظريته فى السياسة المصرية والعالمية مع الإشراف على جميع المطبوعات الداخلية للحزب .

(جـ) مكتب الدعاية وهو المسئوول عن جمع أعمال الدعاية للحزب وشرح أعماله .

(د) مكتب الاتصال — وهو المسئوول عن تنظيم شعب الحزب وفروعه والاتصال بها للتعاون مع جميع الهيئات والأحزاب والجمعيات الديمقراطية فى مصر والخارج ،

(هـ) المكتب المالى — مسؤول عن مالية الحزب ومراقبة مالية اللجان الفرعية واحتياجاتها .

(و) مكتب الحريات — مسئول عن الدفاع عن القضايا السياسية وجميع القضايا التى تتعلق بالرأى والمشاكل الخاصة بحقوق الشعب .

١٦ — من أعضاء مكاتب الحزب وسكرتيرى المناطق يتكون المؤتمر الخاص للحزب وينعقد مرة كل ثلاثة شهور أو بناء على طلب أغلبية مطلقة من أعضائه

والسكرتارية مسؤولة أمامه وله أن يوقف أى عضو فى الحزب إلى أن ينعقد المؤتمر العام الذى يملك وحده حق الفصل .

١٧ — يشرف على تنفيذ الخط السياسى للحزب المكتب السياسى وهو مكون من السكرتير العام للحزب رئيساً وأربعة أعضاء منتخبين فى المؤتمر العام ويمثل فى السكرتارية عن طريق السكرتير العام وأعضاؤه وحدهم لهم الحق فى التكلم باسم الحزب فى السياسة العامة والجهات المسئولة وإصدار بيانات باسم الحزب وحضور المؤتمرات العامة ولا يملك إيقافهم أو أى عضو منهم إلا المؤتمر العام.

١٨ — لا يجوز أن يلى المكتب السياسى للحزب عضو يزيد إيراده السنوى عن ثلاثة آلاف جنيه .

١٩ — تتكون شعبة الحزب من أعضاء الحزب فى منطقة معينة وكل شعبة تنتخب لها سكرتارية وسكرتيراً .

٢٠ — لا يجوز أن ينتخب سكرتيراً لشعبة فى الريف من يملك أكبر من ٥٠ فدان وفى المدن من له دخل أكبر من ٦ آلاف جنيها فى السنة .

٢١ — كل خمسة شعب يكونون منطقة ومن سكرتاريات الشعب تنتخب سكرتارية المؤتمر .

٢٢ — جميع قرارات الحزب وفروعه ولجانه تتم بالأغلبية وتخضع الأقلية للأغلبية وجميع المسؤولين يختارون بالانتخاب السرى الكامل الحرية ولكل لجنة أو شعبة الحق فى سحب الثقة من جميع المسئولين المنتخبين على أن يكون النظام الديمقراطى الكامل هو السائد فى الحزب وعلى أن يتاح لكل عضو الفرصة للتعبير عن رأيه فى حدود البرنامج واللائحة والدفاع عن نفسه إزاء أى قرار يصدر ضده

٢٣ — السكرتارية العامة للحزب تقبل الأعضاء بعد ترشيح سكرتارية الشعبة لهم وبعد ستة شهور مدة اختبار ويجوز تعديل هذه المدة بموافقة السكرتارية العامة

٢٤ — اشتراك الحزب لا يقل عن ١ ٪ من دخل العضو .

٢٥ — تتكون مالية الحزب من الاشتراكات والتبرعات والمشروعات التى يديرها الحزب .

٢٦ — سكرتير عام الحزب يمثل الحزب فى جميع الجهات الحكومية والأهلية على السواء ويجوز له أن ينتدب من يشاء من أعضاء الحزب لينوب عنه فى هذا التمثيل فى مهمات محدودة وإذا تعذر على السكرتير العام القيام بمسئولياته بسبب المرض أو السفر أو غير ذلك لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر يجوز للسكرتارية العامة انتخاب من يخلفه بصفة مؤقتة على أن يعرض الأمر على أول جمعية عامة .

حزب العمال والفلاحين

أولا : يتكون حزب العمال والفلاحين من الهيئات الآتية .

١ — الجمعية العمومية .

٢ — الهيئة التنفيذية .

٣ — مجلس الإدارة .

٤ — الفروع :

٥ — اللجـــان .

ثانياً : تكوين الهيئات

الجمعية العمومية : تتكون من الهيئة التأسيسية ومن يقبلون فيها بعد ذلك ومن رؤساء الفروع واللجان :

الهيئة التنفيذية : تتكون من ٤٥ عضوا ينتخبهم أعضاء الجمعية العمومية . وللعضو أن يحضر للانتخاب بنفسه أو يوكل عنه من يشاء من أعضاء الجمعية .

مجلس الإدارة : يتكون من الرئيس ونائب الرئيس وثلاثة وكلاء وسكرتير عام وثلاثة سكرتيرين مساعدين وثلاثة مراقبين وأمين وأمين صندوق مساعد . وتنتخبهم جميعاً الهيئة التنفيذية لمدة ثلاثة سنوات بالاقتراع السرى ولا يجوز تجديد انتخابهم لأكثر من مدتين متتاليتين .

الفروع : الفروع تقوم فى المديريات وعواصم المحافظات وتتكون من جمعية عمومية من المؤسسين وهيئة تنفيذية منتخبة من ١٥ عضو .

اللجان : تتألف اللجان فى المراكز والقرى وتتكون من جمعية عمومية من المؤسسين وهيئة تنفيذية منتخبة من سبعة أعضاء :

ثالثاً : اختصاصات الهيئات :

مجلس الإدارة :

يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحزب وتصريف أموره طبقا لبرنامج الحزب وهو مسئول أمام الهيئة التنفيذيه .

الهيئة التنفيذية :

تقوم بوضع الخطوط الرئيسية للسياسه العامه للحزب . ومنها تتشكل لجان خاصة بدراسة المسائل السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والحربية وما إليها .

وهى مسئولة مسئولية تامة أمام الجمعية العمومية .

الفروع :

يتركز فيها نشاط الحزب فى الأقاليم وتكون حلقه الاتصال بينه وبين اللجان ولها حق اقتراح أسماء مرشحيها فى البرلمان وفى الجمعية العمومية للحزب يشترط موافقة الهيئة التنفيذية :

اللجان :

يتركز فيها النشاط المحلى فى المراكز والقرى ولها حق اقتراح أسماء مرشحيها للبرلمان وللجمعية العمومية للحزب يشترط موافقة الهيئة التنفيذية .

الجمعية العمومية :

يدعوها الرئيس للاجتماع مرة على الأقل كل عام وكلما دعت الضرورة إلى ذلك أو كلما طلب ذلك ثلثى الهيئة التنفيذية .

وعلى الجمعية العمومية أن تبحث وتبدى الرأى فى كل ما يعرضه عليها مجلس الإدارة من موضوعات وكذلك كل ما تعرضه عليها الهيئة التنفيذية من اقتراحات موقع عليها من عشرين عضو على الأقل .

قرارات الجمعية العمومية تعتبر نهائيه إلا إذا طلب مجلس الإدارة إعادة بحثها فى خلال أسبوع من صدورها .

تنتخب الجمعية العمومية أعضاء الهيئة التنفيذية عن طريق الاقتراع السرى ولا يجوز تعديل نظام الحزب إلا بقرار من الجمعية العمومية بحضور ثلثاى الأعضاء وبأغلبية أرباع الحاضرين .

مالية الحزب

تتكون مالية الحزب من التبرعات والاشتراكات طبقا للنظام الذى تقرره الجمعية العمومية .

تودع أموال الحزب فى بنك مصر ولا يجوز صرف أى مبلغ إلا بتوقيع الرئيس وأمين الصندوق أو من ينوب عنهما بتوكيل عرفى موقع عليه منهما .

أحكام عامة

مقر الحزب المؤقت هو ٣٠ شارع فؤاد الأول بالقاهرة .

يشترط فى عضو الحزب أن يكون حسن السمعة والسير والسلوك وأن يكون مقيداً فى جدول الإنتخاب .

يقسم الرئيس يمين الإخلاص لمبادىء الحزب وبرنامجه بعد إنتخابه أمام الجمعية العمومية ويقسم أعضاء الجمعية أمام الرئيس .

رئيس الحزب ينتخبه الجمعية العمومية .

لايفصل عضو من الحزب إلا بقرار من الجمعية العمومية بناء على طلب

بمجلس الإدارة وموافقة الهيئة التنفيذية . ويكون قرار الجمعية العمومية صادرا بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العمومية .

قبول الأعضاء الجدد من حق الهيئة التنفيذية بناء على ترشيح مجلس الإدارة .

رسالة حزب العمال والفلاحين

حزب العمال والفلاحين هيئة سياسية اشتراكية رسالتها هى هزيمة الظلم وإصلاح الحكم والانتصار على الفقر فتخلص مصر من كل احتلال عسكرى أو نفوذ أجنبى .

ومع أن هذا الحزب يعتقد أن ما أصاب مصر من التدهور السياسى والإنحلال الخلقى والإنحطاط الصحى والإنهيار الاجتماعى سببه الأكبر هو الفقر — إلا أنه يؤمن أن الفقر عدو ضعيف ووافد متطفل لم يستقر فى هذا البلد الطيب إلا لأنه لم يجد الحكومة الصالحة التى تحاربه ولا الهمة التى تطارده فبقى مستقرا جنبا إلى جنب يظاهر الإحتلال الأجنبى ويثبت دعائمه .

كيف يهزم الفقر

ويرى الحزب أن هزيمة الفقر سهلة إذا شمرنا عن ساعد العمل وعكفنا على الإنتاج وجعلناه قبلتنا وغايتنا وآمنا أن الإنتاج ، والإنتاج وحده هو المخلص والمنقذ ويؤمن الحزب أن من أسباب الفقر الهامة عدم بذل أى محاولة جدية للانتفاع بشقة الأرض الواسعة حيث أن مساحة بلادنا تصل إلى مائتى وست وخمسين مليونا فدانا فلم ينتفع منها فعلا إلا بنحو ستة ملايين فدان فبقيت خيرات هذه الملايين مطمورة كما بقيت خيرات بحار مصر ومعادنها ومصادر ثروتها تحت أقدامنا ولا نكلف أنفسنا حتى مجرد الإنحناء لتناولها .

الصناعة مصدر السعادة

كما أنه يؤمن بأن من أسباب الفقر الجوهرية هو الركون إلى الزراعة وعدم تقدير الصناعة حق قدرها وهى مصدر السعادة والثروة ومما يزيد مسئولية

مصر عن إهمالها الصناعة أن مجالها فى مصر متسع الآفاق بعيد المدى لما تحويه البلاد من المواد الأولية ومن توفر شروط مقومات كل صناعة فيها .

الشباب الاعزل

ويؤمن الحزب بأن من أسباب الفقر الاساسيةهو سوء برامج التعليم بحيث إنها لم تفلح إلا فى تخريج الأغلبية من الشباب عزلا من كل سلاح يعلى يصلح للقتال فى الحياة فسقط أكثرهم صرعى فى ميادينها إلا من فاز بكرسى وتير من كراسى الوظائف التى لا تصلح إلا للنوم وخلق روح الاستهتار وعـــدم المبالاة بالمسئولية .

ادارة عاجزة

وكان من أثر ذلك أن وضعت مقاليد الحكم فى يد إدارة عاجزة ولا تقدر المسئولية غير منتجة فظلت المشاريع المدروسة المنتجة عشرات السنين نائمة والامة تئن من آلام الفقر والفاقة . وأما ما أنشىء من الصناعة فإنه قام على أسس غير مدروسة ونفذ بوسائل ارتجالية . فأخرج صناعة كثيرة التكاليف عاش الكثير منها على حساب الفقير إذ لم يستطع البقاء إلا فى ظل الحماية الجمركية .

العامل بشر يحق له أن يعيش

ويؤمن الحزب بصفة خاصة أن من أسباب سوء الإنتاج المؤكدة هو عدم العناية بالعامل فلم ينظر إليه كبشر له الحق أن يعيش فى مسكن صحى وأن يتغذى غذاء كاملا وأن لا يحمل هموم عائلته وهو يراهم يعيشون عيشة غير كريمة .

لقد عنى كثير من أصحاب الصناعات بمصر بالآلة بل بالمسمار أكثر من عنايتهم بالعامل . لقد فعلوا كل ذلك ثم جاءوا يشكون بأن انتاج العامل المصرى قليل وأن العادم كثير وأن هذا سبب ارتفاع أسعار السلع المصرية .

البخل سبب الداء

ومع أن الداء ظاهر ودوائه أظهر وهو رفع أجر العامل والعناية بسكنه وغذائه ليكون قويا قادرا على الإنتاج بل وقادرا على الاستهلاك . فإن البخل وروح استغلال ورخص اليد العاملة جعلتهم يتبعون سياسة صناعية غير حكيمة اضرتهم واضرت العامل وأضرت الإنتاج . فني سبيل اغتيال بضعة قروش من عرق العامل يخسرون مئات الألوف ويلحقون الخسارة بالصناعة ويفقدون جهرة أغلبية المستهلكين وهم الطبقات العاملة بعد أن جردوها من كل قوة شرائية .

لماذا انخفض مستوى المعيشة

ويؤمن الحزب أن التقاليد الإجتماعية التى لم تعد تلائم روح العصر كانت من أهم أسباب الفقر ذلك أنه من المشاهد فى أكثر العائلات أنها تعيش على كدرب العائلة وحده رغما عن ضآلة هذا الكد وكانت النتيجة الطبيعية هو انخفاض مستوى المعيشة إلى حد غير معقول .

ويرى الحزب أن تقصير مصر فى الدعاية لنفسها وفى مقاومة الدعاية السيئة المغرضة التى تذاع عنها فى كل مكان حالت دون دخول كثير من رؤوس الأموال الإجنبية إلى مصر بل ودعت إلى هرب الكثير من رؤوس هذه الأموال فى مصر إلى الخارج مما عرقل نمو الصناعة وإبطاء سيرها وكاد يوقفها فى بداية الطريق .

الوطنية كما يجب ان يكون

وإذا كانت الصراحة واجبة على كل هيئة تتصدى للاصلاح فإن حزب العمال يرى أن الترفع عن الاستعانة بخبرة الخبراء الأجانب باسم الوطنية ليس من الوطنية فى شيء وأن المبالغة فى هذا الاتجاه أضرت بالإنتاج أكبر الضرر ومن ثم بتقدم الصناعة .

منبع الفقر انقسام كلمة الامة

على أنه مهما عددنا من أسباب الفقر وتنوعها فإن المتبع الحقيقى لها جميعاً ينحصر فى قوى الاستعمار والظلم والطغيان وانقسام كلمة الأمة وتجنيدها فى صفوف الأشخاص مصورة فى صورة أحزاب حتى ساد النفاق كثيراً من صفوف الأمة وسيطر عليها روح الاستسلام والاستهتار .

واقترن ذلك بانتشار روح الاسراف فى كل الطبقات التى اقترحت الدين والتدين وأقبلوا على المتعة الحرام مبالغين حتى سارت الأغلبية تصرف أكثر مما تكسب فكان ذلك كذلك من أسباب الفقر الواضحة ،

الانحلال الخلقى نتيجة فقدان الشجاعة

أما الأغنياء الذين أوتوا المال قناطير مقنطرة فقد انصرفوا إلى اكتنازه أو إلى استثماره فى الأطيان لأنه استثمار بعيد عن المغامرة وذلك لفقدان روح الشجاعة نتيجة للانحلال الخلقى وابتعدوا عن تأسيس الصناعة رغما عن تحققهم من وفرة أرباحها وإيرادها .

نهضة الجيش من روح الله

فى هذه الصورة التى لا تسر كان حال الأمة وهى مدبرة غير مقبلة تفر ولا تقر حتى أرسل الله لها جماعة الضباط الأحرار يحملون رسالة صادقة فتية فنفخوا فى الأمة من روحهم القوية واجتثوا الطغيان من أساسه ودفعوا بالمال دفعا إلى تأسيس الصناعة وإعلاء صرحها بأن أصدروا قانون تحديد الملكية فى حزم لا يشوبه تردد وعزم يحدوه التصميم فكتبوا للصناعة صفحة ثانية بعد الصفحة الأولى التى سطرها الزعيم الحقيقى طلعت حرب باشا وهكذا أعاد الضباط إلى ذاكرة الأمة أنها هى بذاتها الأمة الكريمة التى تنحدر من أصلاب الفراعنة والعرب وأن هذا الليل الذى طال قد أسفر عن فجر جديد وعهد جديد

هذه هى علل الفقر وأسس البلاء فاذا عالجناها ورفعنا المستوى المادى والروحى للأمة أما الوسائل التى يرى حزب العمال أنها توفر خير العلاج فهى مفصلة فى برنامج حزب العمال .

برنامج الحزب

فى السياسة الخارجيـــة :

١ — تحقيق استقلال مصر استقلالا تاما كاملا والعمل على جلاء الانجليز فورا دون قيد ولا شرط عن وادى النيل وإلغاء جميع المعدات التى تتعارض مع الإستقلال .

٢ — العمل على أن تكون جميع الأمم العربية بما فيها السودان أمة واحدة تظللها راية واحدة تحت نظام اتحادى يشبه من جميع وجوهه نظام الولايات المتحدة الأمريكية .

والحزب يؤمن أن هذا النظام هو الكفيل بخلق أمة عربية موحدة غنية قوية وفيه الحل لمشكلة ازدحام السكان لأن البلاد العربية تستطيع أن تستوعب . مليون نفس ولأن هذا الإتحاد سيخلق مجالا اقتصاديا فسيحا .

٣ — عدم الإعتراف بدولة إسرائيل ومحاربتها فى جميع الميادين حتى تعود فلسطين الشهيدة خالصة لأهلها العرب .

٤ — احترام مصر للمواثيق الدولية وأهمها ميثاق الأمم المتحدة والعمل على تنفيذ أحكامه .

* * *

فى السياسة الداخلية : —

مسائل دستورية :

١ — انتخاب جمعية تأسيسية لتعديل الدستور حتى يكون الدستور من صنع الأمة .

٢ — يرى الحزب إدخال التعديلات الآتية على الدستور الجديد .

٣ — تقرير حق الإنتخاب لرجال الجيش والبوليس .

٤ — مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق السياسية .

٥ — إلغاء شرط دفع التأمين فى الترشيح مع تحديد المصاريف الإنتخابية بـ ١٠٠ جنيه لكل مشرح وإلا جاز إبطال انتخابه .

٦ — أن يكون للعمال حق التصويت فى محـــل عملهم الموجودين به وقت الإنتخاب .

٧ — إجبار كل ناخب على حمل بطاقته الشخصية حتى تصان الانتخابات من العبث .

٨ — أن يكون التصويت إجباريا ومعاقبة المتخلفين .

٩ — تخفيض السن لعضو مجلس النواب إلى ٢٥ سنة والشيوخ إلى ٣٠ سنة والناخب إلى ١٨ سنة .

١٠ — تحريم اتصال عضو البرلمان بالسلطة التنفيذية بغير الوسائل البرلمانية وتحريم التوسط أو التدخل لصالح الأفراد لدى هذه السلطة وإلا سقطت عضويته .

* * *

فى الشئون الاقتصادية :—

الصناعة :

يؤمن الحزب بأن الصناعة هى أمضى سلاح لمحاربة الفقر والبطالة لذلك يرى اتخاذ الوسائل العملية الآتية لتصنيع البلاد : —

١ — إنشاء معاهد أبحاث تضم أعظم الخبراء من المصريين والعالميين فى شئون الصناعة المختلفة لوضع برنامج لخمس سنوات لتصنيع البلاد على أساس

استغلال جمع مصادر الثروة الطبيعية والخروج من دائرة الصناعات الخفيفة إلى دائرة الصناعات الثقيلة .

٢ — جعل وظيفة الجامعات الأولى البحث . وتتبع التطور العلمى ، بحيث يخلق من الجامعات معاهد فنية للنهوض بالصناعات وتأخذ بنظام التوسع فى مراكز التدريب المهنى .

٣ — تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية بشتى الوسائل التى تضمن اشتراكها فى الصناعة المصرية مع إزالة جميع العقبات التى تقف فى هذا الطريق .

٤ — يرى الحزب لتأسيس الصناعة على أحدث النظم السليمة ولتجنيب مضار فترة البداية والتجارب، أن تضع الحكومة نظاما من شأنه تشجيع مشاركة الشركات الأجنبية المشهورة فى الشركات المصرية الصناعية كشركات الحديد الألمانية المشهورة وشركات الأدوية والغزل . فتضمن بذلك أحدث الآلات والتجارب .

٥ — زيادة عن العون الكبير الذى عاد وسيعود على الصناعة نتيجة صدور قانون تحديد الملكية الزراعية فإن الحزب يرى أن هذه السياسة لا تستكمل أهدافها سواء من الناحية الصناعية والزراعية أو الناحية الانتاجية إلا إذا بادرت الحكومة فورا باستبدال الأوقاف الخيرية بأسهم صناعية فى الصناعات التى ستساعد الدولة على إنشائها . وبغير ذلك ستبقى الصناعة بغير عون حقيقى جدى لمدد طويلة .

٦ — إعفاء الصناعات الجديدة من الضرائب لمدة خمس سنوات .

٧ — إعفاء الآلات والمواد الأولية من الرسوم الجمركية .

٨ — تسهيل الإذن باستقدام الخبراء الأجانب اللازمين للصناعة الجديدة واختزال الإجراء التي هي مثار شكوى الصناعة .

٩ — تقرير سياسة تهدف من الآن إلى عدم تصدير القطن المصرى شعرا لكي يصدر جميعه غزلا لأن ذلك سيؤدى إلى تشغيل مليون مصرى يعولون نحو خمسة مليون مصرى وإلى أن تحصل البلاد من النقد الأجنبي على ثلاثة أمثال ثمن القطن الشعر فضلا عن ضمان جعل الميزان التجارى فى صالح مصر .

١٠ — تشجيع التعاون الصناعى لإدماج الورش الصغيرة وإحالتها إلى مصانع حديثة على أن تعمل الحكومة على تسهيل التسليف بفائدة بسيطة بضمان الآلات دون أى ضمان آخر .

* * *

الزراعة

١ — البدء فوراً فى استصلاح الأراضى البور المنتشرة فى الدلتا والواحات وكذلك الأراضى الصحراوية . ويرى الحزب أن يكون ذلك عن طريق مناقصة عالمية وأن تتجنب المناقصات المحلية لأن وسائل الاستصلاح قد تطورت تطورا كبيراً فى الخارج غايته الإسراع فى الإنتاج تمشيا مع ثورتنا الاصلاحية .

٢ — بما أن هناك برنامج صرف ورى مدروس على أساس المياه الممكن الانتفاع بها حالياً ! لذلك يطالب الحزب بأن ينفذ هذا البرنامج حالا وبأى ثمن ولو بفرض لأن هذا من شأنه مضاعفة الإنتاج ! وهذا يساوى تماما مضاعفة رقعة الأرض المنزرعة التى لا تحتاج لأى إجراء آخر ! خاصة وأن ثمار هذا المشروع سنجنيها سريعا بخلاف المشروعات الأخرى التى تحتاج إلى سنوات طويلة .

٣ — تكوين معهد أبحاث زراعى يحشد فيه كبار الإخصائيين العالميين والمحليين لوضع برنامج زراعى يتضمن استنباط أنواع جديدة من المحاصيل التى

تلائم بيئتنا وتحسين الأنواع الموجودة وكيفية التغلب على الآفات الزراعية المنتشرة .

٤ — تحويل الزراعة من وزارة إدارية إلى وزارة فنية لا يعمل موظفوها إلا فى الناحية الفنية الزراعية البحتة على أن تسند الأعمال الادارية لغيرهم .

٥ — التأمين الاجبارى ضد حريق وتلف المحاصيل وهلاك الماشية .

٦ — الاستفادة من التعاون بصفة جدية وذلك بأن تتعاقد الحكومة مع شركات إنتاج الآلات الزراعية لتوريد ما يكفى لجعل الزراعة آلية بحيث يشمل ذلك الجرارات وإنشاء آبار ارتوازية منتشرة فى زمام القرية ودراسات وثلاجات لحفظ المحصولات سريعة التلف كالبيض والألبان واللحوم والخضروات والفواكه .

٧ — وضع برنامج واسع المدى لإنشاء صناعة المأكولات المحفوظة فى جميع القرى وجعل صناعة الألبان ومشتقاتها كصناعة أساسية فى القرى مع الاسراع فى إصدار تشريع تعقيم الألبان .

٨ — إصدار قانون يحتم على جميع الملاك أن يزرعوا على جوانب الطرق والترع والمراوى والمصارف أشجارا يتعهدونها بأنفسهم وذلك فى خلال سنة من إصدار هذا القانون على أن تؤلف لجنة من الفنيين فى الأشجار لاختيار الأنواع الصالحة لكل منطقة حسب بيئتها وتربتها والحزب يفضل زراعة الأشجار المثمرة .يهدف إلى كفاية البلاد حاجاتها من الأخشاب وتصدير الفائض منه بعد استغلال نصيب كبير فى الصناعات المحلية الحالية والمستحدثة كصناعة الورق ومشتقاته .

٩ — تحديد أقصى حد للملكية القروية الزراعية بـ ٥٠ فدانا .

* * *

العمال الصناعيون :

١ — إنشاء وزارة مستقلة لشئون العمال الصناعيين والزراعيين وغيرهم .

٢ — إشراك العمال بقانون فى الأرباح التى تغلها المؤسسة بحيث لا تقل حصة العمال من الأرباح عن عشرين فى المائة .

٣ — إعطاء حصة أخرى للعمال من زيادة الأرباح عن حد معين يقرره القانون وبذلك نضمن زيادة الانتاج نتيجة وجود مصلحة للعمال فى زيادة الانتاج وبالتالى فى الأرباح .

٤ — التمليك التدريجى للعمال للأسهم فى الشركات المساهمة عن طريق الزيادة الاجبارية لرأس المال بسعر الاصدار مع تحريم تداول هذه الأسهم فى البورصات .

٥ — الاشتراك الاجبارى فى النقابات الزراعية .

٦ — تحريم استقلال صاحب العمل فى فصل العامل وجعل هذا الحق للجنة تأديبية مكونة من ممثل صاحب العمل وممثل للعمال ومندوب عن مصلحة العمل .

٧ — التأمين الاجبارى ضد البطالة والمرض والشيخوخة .

٨ — حق العامل فى مكافأة نهاية الخدمة سواء عند الفصل أو الاستقالة .

٩ — ولما كان من المحتمل أن يموت العامل مبكرا أو بعد مدة خدمة قصيرة يرى الحزب الأخذ بنظام التأمين عن مكافأة نهاية المدة عن طريق مؤسسات خاصة أو عن طريق شركات التأمين .

١٠ — ويرى الحزب لضمان زيادة الانتاج لليد العاملة أن يصدر قانون يلزم

أصحاب العمل بانشاء فصول خاصة داخل المصنع لاختيار العمل الذى يناسب كل عامل وتيسير الاعداد المهنى والفنى للعمال ، وذلك برفع مستوى كفاياتهم .

١١ — وكذلك يرى إدخال نظام الامتحانات والمكافآت فى المصانع وجعله من شروط الترقية .

١٢ — أن تشترك الحكومة مع المؤسسات فى إنشاء فصول خاصة بكل مؤسسة تقوم على تدريس فنى لتخريج فئة « الاسطوات » باعتبارهم عماد المصانع ويعلق الحزب أهمية خاصة على أن يكون التدريس داخل المصانع والمؤسسات لا داخل المدارس .

١٣ — تقرير السكن الصحى للعمال :

ويرى الحزب ألا يصدر مرسوم بانشاء شركة منذ الآن إلا إذا كان فى رأس المال اعتماداً يكفى لانشاء مساكن صحية لجميع عمال الشركة . ويرى الحزب أن التباطؤ فى إصدار هذا التشريع معناه الاستمرار فى إنشاء الاوكار المخجلة ومعناه إضعاف إنتاج العامل المصرى بشكل واضح ولا يخفى ما فى ضعف الانتاج من خسارة لا يمكن تعويضها .

١٤ — المساهمة الاجبارية من العمال وأصحاب الأعمال فى تقديم وجبة غذاء يومية لجميع العمال يراعى فيها بصفة خاصة مقاومة الضعف أو المرض الناشىء عن نوع العمل فى المصنع .

١٥ — إجبار الشركات على إنشاء النوادى الرياضية ، والعمل على تنمية الحياة الاجتماعية عن طريق الاخصائيين الاجتماعيين .

العمال الزراعيون :

١ — يرى الحزب أن يكون المبدأ الأساسى هو الاتجاه السريع إلى تمليك الأرض لمن يزرعها بيده أو يباشر زراعتها بنفسه .

٢ — للعمال القائمين باستصلاح الأراضى الأولوية فى شراء الأراضى المستصلحة على آجال طويلة .

٣ — تسهل الحكومة لأصحاب العزب إنشاء مساكن صحية وذلك بأن تقرضهم عن طريق بنك التسليف الزراعى المبالغ اللازمة لانشاء هذه المساكن بفائدة لا تتجاوز ٢ فى المائة على آجال طويلة . وأن يكون ذلك إجباريا إذا ما نفذت الحكومة نظام الاقراض .

٤ — يرى الحزب أن خير طريق للمساعدات التى تقدم للطبقات الفقيرة أن تعمل الحكومة على توزيع بقرة أو جاموسة على الفلاحين ويرى الحزب أن فى ذلك خير وسيلة كنواة لرأس المال وكوسيلة للتغذية الصحية .

٦ — يرى الحزب العمل على استغلال القوة البشرية المعطلة فى الصناعات الزراعية فقد تبين أن كل الوسائل التى اتبعت للآن لتصنيع الريف باءت بالفشل المحقق .

ولذلك يرى الحزب أنه فى الوقت الذى نطالب فيه بإنشاء شركات لاستغلال الأراضى البور نقترح إنشاء شركة لاستغلال الأيدى العاطلة فى الريف . ويتلخص عمل هذه الشركة فى تنظيم الوسائل اللازمة لتدريب الأيدى العاطلة على الصناعات التى تلائم كل منطقة وتوزيع المواد الاولية على أن تشترك الحكومة معها بنصف رأس المال . ولا بأس من تعدد هذه الشركات فى الجهات المختلفة .

* * *

التموين

١ — يرى حزب العمال أن الحل الصحيح لمشكلة التموين والذى لا حل غيره أن تشترى الحكومة ضروريات الحياة كاللحوم والخبز والملابس وغيرها

ثم تبيعها بثمن يوازى ضعف ثمنها قبل الحرب . على أن تدفع الحكومة الفرق وهذه الطريقة معروفة بطريقة الاعانة وعلى أن يكون التوزيع ببطاقات تحدد حصة للفرد فى كل مدة معينة بحيث يتلائم ذلك بقدر الامكان مع الميزانية .

٢ — ويرى الحزب أن لا حل لأزمة الملابس الشعبية إلا الوصول بها إلى ثمن منخفض إلا باستيراد القطن الهندى الرخيص وتصدير الغزل المصرى الرفيع الغالى الثمن .

٣ — ويرى الحزب لتوفير اللحوم أن تتعاقد الدولة لدراسة مع مربى الماشية وأصحاب الأراضى الصالحة لتربيتها والتى تستفيد من هذه الكيفية كوزارة الاوقاف وأصحاب الأراضى النصف مصلحة على تربية الماشية على أن تضمن لهم الحكومة سعرا معيناً لمدة ثلاث سنوات وبذلك يقبل الناس على التربية .

٤ — أن تنشىء الحكومة فوراً أو تتفق مع شركة على إنشاء مصنع للفواكه المحفوظة للفواكه التى يمنع الحجر الزراعى دخولها أو يطالب بإتلافها .

٥ — منع احتكار المواد الأولية ولو كان يملكها منتجيها ثم توزيعها على المصانع التى تشتغل فى تحويل هذه تشجيعاً للصناعة ومنعاً للاحتكار .

٦ — أن تكف الحكومة عن سياسة الضرائب غير المباشرة لأنها سياسة تصيب فى الأغلب الفقراء بينما أن الأصل فى الضريبة ألا تؤخذ إلا من مصدر ربح .

٧ — يشكو الحزب من أن هذه الضريبة تكون نصف إيرادات الميزانية مما قلب العدالة الاجتماعية ويرى الحزب رفع الضرائب الجمركية عن المواد الغذائية بتاتا وتخفيفها قدر الامكان عن المواد التى يستهلكها الشعب .

١ — التخلص من برامج التعليم التى لا تمت إلى الحياة العملية بصلة .

٢ — وضع برامج جديدة يشترك فى وضعها رجال الصناعة والتجارة حتى تخرج المدرسة أو الكلية خريجا صالحا نافعا فى الحياة .

٣ — تغليب الجزء العملى فى التعليم بحيث يكون التعليم الخاص بالغزل ملحقا بمصانع غزل والتعليم الخاص بصناعة الحديد ملحقا بمصانع الحديد الموجودة أى تنشأ المدارس أو الكليات المتصلة بصناعة ما فى نفس المصنع متى وجد .

٤ — الكف عن إنشاء الجامعات النظرية وتوفير ما يصرف فيها لصرفه فى الجامعات العملية .

٥ — بذل عناية خاصة فى تدريس علم طبقات الأرض واستخدام أساتذة عالميين فى هذا الفن حتى يوجد العدد الكافى من الشباب المزود بالعلم الصحيح للكشف فى صحارى مصر الواسعة وجبالها عن المعادن المختلفة الموجودة والمرجح وجودها فى مصر .

الكتاتيب :

٦ — الثابت أن المدارس الأولية غير كافية لتعليم جميع الصغار بحيث يتخلف سنويا مئات الألوف من الأطفال بغير تعليم .

لذلك يقترح حزب العمال العمل فوراً على إنشاء الكتاتيب بنظامها القديم فإن ذلك سيقضى على الأمية بين الصغار ولن يكلف الميزانية شيئا مذكورا .

الأزهر الشريف : —

هو القبلة العلمية التى يتجه إليها نظر العالم الإسلامى كله ورسالته فى العالم

الإسلامى أقوى من السفارات والمفوضيات مجتمعة وبفضله اعترف العالم الاسلامى لمصر بالزعامة الدينية .

لذلك يرى حزب العمال : —

أولا : أن تعدل برامج الأزهر تعديلا يثبت أن الإسلام هو الدين الذى يلائم كل عصر وأن تكون العلوم الأساسية منذ بدء الدراسة أساسها الثقافة الإسلامية .

ثانياً : أن تنشأ فروع للأزهر فى جميع البلاد الاسلامية .

رابعاً : إنشاء وظيفة مبعوث من الأزهر فى جميع السفارات والمفوضيات المصرية فى الخارج .

خامساً : التوسع فى إنشاء المدينة الجامعية للطلبة الأزهريين الأغراب فى مصر .

* * *

الصحة العامة

١ — تأميم المهنة الطبية والمستشفيات العامة والخاصة لتكون فى خدمة كل عامل وكل مواطن بالمملكة من حيث الفحص الطبى والعلاج بالمجان على أن يجند للمشروع كل الأطباء وهيئات التمريض تمشيا مع النظم الاشتراكية الحديثة .

٢ — القضاء على أسباب الشكوى من المعاملة والعلاج بالمستشفيات بكافة الوسائل .

٣ - إنشاء مستشفيات خاصة على النظم الحديثة لعلاج المصابين من العمال بسبب المهنة مع إنشاء مصانع للاطراف الصناعية والنظارات وتهيئة أعمال مناسبة لذوى العاهات من العمال :

٤ — العناية بالعجزة والطاعنين فى السن والمشوهين وذلك بانشاء ملاجىء ومستشفيات خاصة لعلاجهم . والعمل على رعاية أسرهم .

٥ — القضاء على الأمراض المتوطنة الرمدية والطفيلية وعلى الأخص البلهارسيا واستصدار القوانين اللازمة لتنفيذ مشروعات الوقاية من هذه الأمراض .

٦ — مكافحة الدرن والجذام والاستزادة من دور الفحص والعلاج مع رعاية المصدورين وأسرهم بصفة خاصة . والعمل على حماية النسل من الأمراض التى تنتقل بالوراثة .

٧ — الوقاية من الأمراض المعدية والعمل بكافة الوسائل الحديثة على منع تسربها إلى المملكة المصرية والقضاء على الحشرات الناقلة للأمراض مع إنشاء مصانع لمادة الـ د. د. ت. وغيرها من المواد المبيدة للحشرات تديرها أيد مصرية .

٨ — إنشاء مساكن صحية للعمال بالمدن والقرى بطريق التعاون حتى يصبح المسكن ملكا للعامل أو الزارع فيما بعد — مع العناية بتخطيط القرى والأحياء التى يسكنها العمال بالمدن تخطيطا صحيا .

٩ — نشر الثقافة الصحية بين العمال والفلاحين بالطرق الحديثة .

١٠ — رعاية الطفولة والأمومة بالاستزادة من إنشاء دور رعاية الطفل والحضانة للعناية بالأطفال الذين يمنعهم عمل أمهاتهم من رعايتهم .

مع إنشاء مدارس للأمومة والأبوة وتشجيع الرياضة لخلق جيل جديد سليم العقل والبدن .

١١ — إنشاء مصانع مصرية للأدوية بالنباتات المصرية وتشجيع زراعة النباتات الطبية . وتيسير الحصول على الدواء بكل عامل أو صانع فى أى وقت .

١٢ — توفير المياه الصالحة للشرب بكل منزل بالمدن والقرى وكذلك المياه

اللازمة للاستعمال المنزلى وتوفير تصريف الفضلات وإنشاء دورات مياه صحية بجميع المساكن .

مع العمل على وقاية الأغذية كاللحوم والخضر والفاكهة وكذلك الألبان من التلوث وصدور قانون التطعيم .

١٣ — إنشاء المعاهد الصحية الهندسية وتشجيع الأبحاث فى فروع الطب والصحة العامة بإنشاء معاهد خاصة بها .

١٤ — إيفاد بعثات بصفة دورية من الأطباء والقائمين بهيئة التمريض إلى الخارج للاستزادة من المعلومات الحديثة فى الفروع المختلفة .

مشكلة المساكن

يقترح الحزب لحل مشكلة المساكن بصفة عامة الاقتراحات الآتية : —

١ — أن تنزع الحكومة ملكية الأراضى المحيطة بالمدن التى تدخل فى دائرة الامتداد الطبيعى للمدينة ويقدر ثمنها على أساس أنها أرض زراعية .

٢ — أن تنشىء الحكومة عليها المرافق وأن تبيعها بالثمن الذى تكلفته بغير ربح .

٣ — أن تصدر الحكومة قرضا بفائدة ٣ ٪ وأن تتفق مع أحد البنوك على تسليف من يملك ربع ثمن بيت المبلغ الكافى لإتمامه على أن تدفع الحكومة نصف الفائدة أى ٥ر١ ٪ ويدفع المالك ٥ر١ وذلك على أن يقسط على ثلاثين سنة ما لم يرغب المالك فى تقصير المدة .

٤ — أن تبدأ الحكومة بنزع ملكية الجزء الغربى من مدينة الأوقاف على أساس أنها أرض زراعيه وتبيعها لذوى الدخول البسيطة وعليها أن تبين أسباب الأولوية وتبيعها بالشروط السابق بيانها .

٥ — أن تساهم الحكومة فى بناء مساكن العمال بأن تعطى أراضيها المجاورة للمصانع بغير ثمن أن تقيم المصانع عليها مساكن للعمال بشروط معينة وفى مدة معينة .

« المواصلات »

١ — إنشاء شبكة الطرق الرئيسية الناقصة فى بحر ٣ سنوات على أن تطرح فى مناقصة عالمية :

٢ — النظام التعاونى لإنشاء الطرق الفرعية بحيث تتعاون الجمعيات التعاونية والمجالس القروية فى القرى المشتركة فى الانتفاع بطريق فرعى فى إنشائه على أن تتكفل الدولة بصيانته متى تم على أن يتبرع كل من يمر الطريق بأرضه بثمن الأرض فى مقابل النفع الذى يعود عليه .

٣ — التخفيف من الضرائب المفروضة على سيارات نقل البضائع تخفيفا لأثمان الضروريات .

مجلس الدولة وديوان المحاسبة

يرى الحزب أن فى توسيع سلطات مجلس الدولة وديوان المحاسبة ما يكفل للمصرى عدالة كاملة ولأموال الدولة صيانة محققة — لذلك يرى الحزب .

١ — أن تكون رقابة ديوان المحاسبة على أموال الدولة قبل وبعد الصرف .

٢ — توسع اختصاص مجلس الدولة بحيث يكون له حق النظر فى دستورية القوانين والحكم بالغائها .

٣ — أن يكون للنيابة العمومية لا للأفراد فقط حق طلب إلغاء الأوامر والقرارات الوزارية المخالفة للقانون .

٤ — أن تمتد رقابة مجلس الدولة إلى شركات المرافق العامة .

٥ — يطالب الحزب بإنشاء محاكم العطاءات لكل وزارة تتبع مجلس الدولة وفيها يفحص القاضى العطاءات بعد إعلان جميع المتناقصين أمامه وسماع دفاعه فى مواجهة بعض من بعض ثم يصدر حكمه فى جلسة علنية بإرساء العطاء على صاحب الحق .

أننا لو اتبعنا هذا النظام لأغلقنا أوسع باب يدخل منه العابثون .

المحاكم

أولا : يرى الحزب أن بطء القضاء فى مصر مثار شكوى الناس وأن هذا البطء طالما سبب توسيع شقة الخلاف بين الناس وتكبير النزاع بل وضياع الحقوق

ويرى الحزب أن البطء فى القضاء وتعليق النزاع أمام المحاكم أضر بالناس من ضياع حقوقهم .

ويرى الحزب علاجا لذلك : —

١ — الأخذ بنظام القاضى الفرد .

٢ — تعديل قانون الإجراءات الجنائية بحيث يكون للمحكوم عليه فى جناية حق الاستئناف أى تنظر الجنايات على درجتين .

٣ — الغاء عقوبة الإعدام فيما عدا جرائم الخيانة العظمى .

٤ — إلغاء محكمة النقض المدنية والرجوع إلى نظام الدوائر المجتمعة لأن نظام محكمة النقض جعل من العسير الحصول على الحق إلا بعد سنين طويلة .

٥ — إدماج المحاكم الشرعية فى المحاكم الأهلية وإعطاء المحامين الشرعيين حق المرافعة فى القضايا الشرعية ،

٦ — تحديد مدة أقصاها أسبوعا للفصل فى القضايا العمالية وثلاثة شهور فى باقى القضايا .

ثانياً : تطبيق نظرية فصل السلطات بين القضاء والسلطتين الأخرتين بحيث لا يكون للسلطة التنفذية سواء من ذلك الوزير أو مجلس الوزراء رأى فى تعيين القاضى أو ترقيته أو تأديبه أو نقله . وبهذا فقط يكون لمصر قضاء مستقل .

٢ ــ تطبيق جميع الضمانات المقررة للقضاء على جميع أعضاء النيابة وعدم إقامة أى وزن للنظرية القائلة بأن النيابة جزء من السلطة التنفيذية .

٣ ــ اختيار الجمعية العمومية للمستشارين للنائب العام لشغل هذه الوظيفة .

السجون

يرى الحزب أن تصلح السجون بحيث تكون دار تهذيب وتعليم حقيقية وفعلا ويرى لتطبيق ذلك أن تتخذ الإصلاحات اللازمة .

١ ــ أن يفرق بين السجان والحارس بحيث يكون الأول حاملا لشهادة فى الخدمة الاجتماعية وأن تقتصر مهمة الثانى على مجرد الحراسة .

٢ ــ أن تمثل الصناعة فى السجون صناعة جدية وذلك بأن تتفق مصلحة السجون مع المؤسسات الصناعية المختلفة لأن تنشىء ورشا داخل السجون وأن يشتغل فى هذه الورش كل صاحب مهنة من المساجين فى مهنته على أن يتقاضى أجراً كاملا ويخصم من أجره ثلاثة أعشار فى مقابل مصاريف وغذائه وأما الباقى فيرسل لعائلته أو يحفظ له ليستعين به عند خروجه من السجن .

٣ ــ أن يعدل بناء السجون بحيث يكون لدورات المياه مكان خاص حتى لا تهدر إنسانيتهم وحتى تمكن من الصلاة وهى مما يساعد على إصـــلاح نفسية السجين .

٤ ــ أن تنشأ السجون بجانب الأراضى الزراعية ليشتغل فيها العمال الزراعيون من المساجين وذلك خير من إجباره على تعلم الصناعة وتغيير حرفته :

٥ ــ إنشاء سجون لجرائم الرأى .

البرنامج الرياضي والفني

يرى الحزب أن الرياضة والفن ضرورة للنهوض بالأمة إحداهما لتربية الجسم والثاني للسمو بالنفس والروح .

في الرياضة : —

١ — تكملة برنامج الساحات الشعبية .

٢ — لما كانت لمصر ألعابها الرياضية الخاصة فقد كان الفلاحون يزاولون الرياضة الوطنية ولكن ازدحام السكان دعى إلى زرع المساحات حتى المساحات حتى لم يعد مكان لممارسة الرياضة فكف الناس عنها . لذلك نقترح أن تنزع في كل قرية مساحة كافية لممارسة الألعاب الرياضية والتدريب العسكري فيها .

٣ — تشجيع المسابقات الرياضية بين الشعب وتشجيع الرياضيين البارزين .

في الفنون

محطة الإذاعة : —

١ — يرى حزب العمال أنه لن يكتب للإذاعة أي تقدم ونهوض إلا إذا أصبحت غير حكومية ولذلك نقترح الآتي : —

٢ — أن يعطى امتياز الإذاعة لشركتين كما يعطى لهما حق الإعلان . وبما أن الناس ستعلن في المحطة التي يفضلها الجمهور على الأخرى فستجتهد كل شركة لتقديم أحسن برنامج يزداد الإقبال في الإعلان عليها . وفي ذلك ما فيه من اختيار الأصلح من الفنانين والمحاضرين واختفاء المحسوبية .

٢ — ألا يبقى للحكومة غير حق الرقابة السياسية والأدبية .

٣ — يحرم احتكار الحكومات القائمة للاذاعة بل يجب أن يكون ذلك حقا لجميع السياسيين ولرجال المعارضة .

٤ — لما كان مصر فى حاجة قصوى للدعاية فيجب أن تكون محطة مصر تعادل أقوى المحطات فى العالم حتى يسمع العالم كله صوت مصر .

* * *

السينما : —

لما كان للسينما دورها الهام فى تكوين أخلاق الشعب . لذلك يرى الحزب

١ — حماية غير البالغين من مشاهدة الأفلام المثيرة .

٢ — أن تقوم الحكومة نفسها بإخراج أفلام قصيرة لتقويم أخلاق الناس وتوجيه الشعب توجيها صالحا لأن مثل هذه الأفلام لا تخرجها الشركات لأنها غير مربحة . أو تكلف الحكومات بإخراجها على أن تدفع لها إعانة .

٣ — حماية صناعة الفيلم المصرى من المنافسة الأجنبية .

* * *

مسائل متفرقة

الضمان الاجتماعى : —

يرى حزب العمال تعديل قانون الضمان الاجتماعى بحيث تخفض الوظائف اللازمة لتنفيذه بغير ضرورة والتى استغرقت مبلغا كبيراً أولى به الفقراء .

ويرى الحزب فى ذلك أن يعتبر الضمان نفقة على الدولة وأن على مستحقه أن يرفع دعوى أمام قاضى النفقات وعلى القاضى أن يحقق الطلب وأن يحكم بالنفقة إذا ظهرت صحته بدون تدخل العمد أو الموظفين أو غيرهم . وبذلك تستبعد المحسوبيات أو الغش .

٢ — إنشاء مكتب نفقات يتولى رفع الدعوى باسم للفقراء على أقاربهم الموسرين الذين تجرى عليهم النفقة شرعاً .

* * *

تعميم نظام مؤسسات للقرض الحسن فى جميع أنحاء البلاد .

* * *

أن تصدر الحكومة تشريعاً عاجلا يجبر صاحب العمل على دفع علاوة الغلاء متى رأت مصلحة العمل أنه ملزم بدفعها طبقاً للقانون . وعلى صاحب العمل أن يتظلم ضد هذا القرار الواجب النفاذ منذ صدوره أمام محكمة القضاء الإدارى التابعة لمجلس الدولة .

* * *

جعل المسجد معهدا للعلم ومكافحة الأمية والاستفادة بثقافة أئمة المساجد وموظفيها فى فى نشر العلم وتهذيب الشعب . وفى البلاد آلاف المساجد منتشرة فى كل البقاع :

* * *

أن يكون الطلاق أمام القاضى وألا يحصل الزواج بزوجة أخرى إلا بإذن من المحكمة .

* * *

الضرائب : —

يرى الحزب تخفيفا لأعباء الضرائب على الجيل الحاضر ومواجهة المطالب الكثيرة التى تواجه الحكومة أن تقسم المشاريع إلى قسمين لكل ما كان منه شعبيا

يستفيد منه أكثر من جيل . كإنشاء المدارس أو المصالح أو الخزانات أو إنشاء الترع وجب أن يكون ذلك بقرض يدفع على أجل طويل حتى يشترك فى كل عبء مالى جميع الذين يستفيدون منه من الجيل الحاضر والأجيال المستقبلة .

وأن المصاريف التى يقتضيها الحكم ولا يستفيد منها إلا الجيل الحاضر فهذه هى دون غيرها التى يجب أن تقتضى بضرائب فى الميزانية الحاضرة .

* * *

إلغاء لجان الشياخات : —

ويترتب على على ذلك تعديل نظام العمد بحيث لا تعينه اللجنة ولكن يخضع للانتخاب المباشر أمام لجنة يرأسها القاضى الجزئى للجهة ، ويعلن القاضى إسم من ينال الأغلبية عمدة لبلده بدون انتظار تصديق وزير الداخليه .

ويكون الطعن فى كشف المرشحين أمام القاضى الجزئى للجهة وحكمه نهائى .

أما محاكمة العمدة فتكون أمام هيئة مكونة من قاضى ووكيل نيابة ومفتش داخلية . وللعمدة حق الدفاع عن نفسه أو بواسطة وكلاء .

إصدار تشريع بتعيين لجان فى كل مركز من الموثوق بهم تفصل فى كل نزاع يرفع إليها باتفاق الخصوم ويكون لحكمها قوة الشىء المحكوم به : وبذلك نقضى على أسباب النزاع بسرعة تؤدى إلى استتباب الأمن .

* * *

الأخذ بنظام اللامركزية فى أوسع نطاق بالنسبة للقرية ثم للمديرية ، وقصر تدخل العاصمة على المسائل المتعلقة بالسياسة العامة .

الجيش

لا كرامة لأمة بغير جيش قوى ولا فائدة للسياسة ولا لخطب السياسيين فى المحافل الدولية وغيرها إذا لم يتكلموا من أفواه مدافعهم .

ويرى الحزب أن نظريات القائلين بأن لا ضرورة لجيش قوى فى مصر إنما هو حكم بالإعدام على طموح هذه الأمة وقضاء على أمانيها فى الاستقلال .

ويرى الحزب أن إنشاء جيش قوى ستتعدى آثاره الناحية العسكرية إلى صميم أخلاق الأمة فانه سيطبعها بطابع النظام ويغرس فيها روح الشجاعة والإيثار والتضحية وفى ذلك الكفاية لكى تصعد الأمة إلى أعلى درجات المجد .

لذلك يقترح حزب العمال : —

١ — تقوية الجيش عددا وعدة لأنه من العار أن يعيش الجيش على تسويق الأسلحة من الخارج .

٢ — أنه يجب لذلك إنشاء المصانع فوراً للأسلحة الخفيفة والثقيلة وأن ينشأ فى منطقة أسوان حيث الحديد والكهرباء .

٣ — وجوب تكملة تصنيع البلاد إذ أن جميع الصناعات متصلة بالمجهود الحربى :

٤ — وجوب إنشاء مراكز تدريب فى جميع القرى والساحات الشعبية لمباشرة التدريب الرياضى والعسكرى وخلق روح الشجاعة والنظام فى المصرى منذ طفولته حتى يكون جديراً بمجد آبائه وأجداده .

* * *

هذا هو برنامج حزب العمال والفلاحين وقد عنى فى دراسته بالنواحى العملية

دون النظرية وبالتخصيص دون التعميم — نرجو أن ينفع الله به الأمة وأن يتم به أهداف الثورة المباركة .

والله ولي التوفيق !

رئيس
حزب العمال والعمال والفلاحين
عبد الحميد عبد الحق

حزب الكتلة الوفدية

برنامج الكتلة الوفدية

مقدمة :

إن برنامج الكتلة الوفدية ، الذى تستكمله الآن تنفيذاً لقانون تنظيم الأحزاب الجديد ، ليس فى الواقع جديدا على مبادىء الحزب ولا مراميه ، وإنما هو مرآة تنعكس عليها أهدافه فى كل ماضيه ... ومن ثم ، كان برنامجها الحاضر فى جوهره هو هو برنامجها القديم ، ودستورها المستديم ..

ولا يسع الكتلة الوفدية إلا أن تحمد الله تعالى أن هيأ للأمة عن طريق ضباط وجنود جيشها الباسل ، وقائده المناضل ، عهداً جديداً تتحقق فيه أهدافها الشعبية الصحيحة هدفاً بعد هدف — تلك الأهداف التى ثار لها الشعب ثورته المجيدة ، والتزمتها الكتلة منذ تكوينها ، بل عانت ما عانته فى سبيلها ، فزادها الله شرفا فوق شرف ...

وما الكتلة الوفدية إلا تلك الكتلة من الرجال الذين واجهوا الفساد فثاروا على الذين آثروا الفساد ، ولمسوا الاستبداد فاتحدوا وتحدوا الاستبداد ... أو قل أن كيان هذه الكتلة الثائرة ، إنما هو مستمد من أنها كتلة طاهرة ، لا غرض لها إلا أن تكون دعائم الحكم مطهرة ومحررة ...

لهذا كانت الكتلة ، ومن أجل هذه الغاية تكونت الكتلة ، فكان لها الشرف أن كانت أول من نادى بالتطهير ، لأنها ما تكونت إلا للتطهير — باعتباره

أول خطوة إلى التحرير — حتى لقد كانت الديباجة التى اتخذتها شعارا يوم انشائها انها هى الوفد مطهراً ، وان الحكم فى عقيدتها يجب أن يكون منزهاً ومحرراً .

هذا هو شعار الكتلة ، وهذا شعورها ، الذى أبت إلا أن تسجله فى برنامجها منذ انشائها ، فقالت فى صدده أن « برنامج الكتلة الوفدية مستمد من تاريخها وأسباب تكوينها ، فهو برنامج طبيعى لا افتعال فيه ولا ارتجال » .

فإذا ما نادينا اليوم بوجوب التطهير كل التطهير ، سعياً وراء التحرير أكل التحرير ، فانما تحقق هدفا إليه عدنا ، بل من أجله وجدنا ، وفى سبيله حاربنا وحوربنا واضطهدنا ...

ولئن كانت غاية الكتلة منذ إنشائها هى التطهير ، فقد سجلت كذلك منذ إنشائها السبيل واضحا إلى هذا التطهير ، حيث نصت صراحة فى برنامجها المطبوع سنة ١٩٤٥ على وجوب اصدار تشريع « من أين لك هذا » فكانت بذلك أول من نادى باصدار هذا القانون حيث ورد فى المادة الرابعة من البرنامج المذكور مايلى نصا . —

« ٤ — إصدار تشريع فى مصر على نمط التشريع المعروف فى بعض بلاد أوروبا باسم « من اين لك هذا » على أن يخضع للتحقيق والعقاب بمقتضاه الوزراء والموظفون وغيرهم ممن تدور الشبهات حول مصادر ثرائهم » .

ولقد انتقل جهاد الكتلة إلى طورة العمل حين تألف لجنة حكومية برياسة رئيس الكتلة ، بصفته وزيراً للمالية ، وكان من ضمن أعضائها النائب العـــام والمستشار الملكى ، وقامت اللجنة بالتحقيق الدقيق فى تهم الرشوة واستغلال النفوذ وغيرها من المساوىء التى ارتكبت من الحاكمين ضد المحكومين الابرياء وانتهت فعلا إلى وضع تقرير شامل ينطوى على اتهامات خطيرة بالرشوة الجنائية

واستغلال النفوذ .. ولولا تدخل المستعمرين فى ذلك الحين تدخلا مفضوحا وفاضحا لتم التطهير بعدل القضاء ، ولكان فيه على الفئة الفاسدة القضاء كل القضاء ... !!

إلا أن الظروف من جهة أخرى قد مكنت الكتلة من تنفيذ بعض وسائل التطهير ، حيث أصدر رئيسها حين كان وزيراً للمالية فى سنة ١٩٤٥ قانون إلغاء الاستثناءات ، لمحاربة المحسوبية ، فكان هذا القانون أول خطوة رسمية ايجابية فى سبيل استئصال عوامل الفساد الذى نخر الادارة الحكومية وكاد — لولا لطف الله — أن يهدمها ويقوض أركانها .

حتى إذا ما خاضت مصر غمار الحرب فى فلسطين ، وحدث ما حدث من مآسى الاتجار فى الأسلحة والذخائر ، لم يتوان رئيس الكتلة عن أن ينادى باسمها فى خطاب عيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قائلا :

« يجب المبادرة بالعمل على تحسين حالة جيشنا الباسل وتزويده بالأسلحة الحديثة حتى يكون فى مصاف الجيوش الكبرى ... هذا فضلا عن وجوب الضرب على أيدى المتجرين بدماء أبنائه ووضع حد حاسم للفضائح المخزية فى صفقات الأسلحة والذخائر ... » ثم قال : —

« وبهذه المناسبة اقترح أن يصدر قانون بتقرير معاش استثنائى لكل من يستشهد فى سبيل واجبه من رجال الجيش والبوليس » .

* * *

هكذا كان شأن الكتلة دائما ، شأن الساعى إلى التطهير فى كل وقت وفى كل مكان ، فإن مكنتها الفرصة من تنفيذ ما تدعو إليه بادرت إلى انتهازها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا .

وإذا كانت الظروف التى سادت العهد البائد قد حالت بين الكتلة وبين تنفيذ

ما تعتنقه من مبادىء وآراء ، فانها لم تتوان عن المضى فى طريقها ، والاصرار على موقفها ، حتى ولو لاقت فى هذا السبيل الوعيد بعد الوعيد ، وتحقق الوعيد بالاعتقال والتشريد ...

ورغم ذلك فما كان الاضطهاد ليجعلها تلين ، وما كان الاستبداد ليجعلها تستكين ، بل على العكس فانها فى سبيل الافصاح عن مبادئها ، والكفاح لتحقيقها لم تلاين أحداً ، أو تجامل أحداً ، مهما بلغ مقامه أو تناهى خطره .

وقد كان موقف الكتلة الصريح — على صفحات جريدتها ، وعلى منابر الخطابة ، من نقد تصرفات الملك السابق — فضلا عن موقفها من الاستعمار — سببا فى استبعادها وحدها من الوزارة المؤتلفة ... فكان لها فى ذلك الشرف كل الشرف ...

وإن لرئيس الكتلة فى هذا الصدد قولة مأثورة طالما رددها ، وخاصة فى خطابه لمناسبة عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، حيث نادى بأعلى الصوت قائلا :—

« إن للشعب الارادة والسيادة ، فهو السيد الأوحد للبلاد ، ولا يصح أن يطلق على الملك أنه سيد البلاد ، بل هو الخادم الأول للبلاد » .

ولا شك أن التطهير — وإن كان غاية فى ذاته — إنما هو خطوة لامناص منها فى سبيل التحرير — وهو الغاية الأوصيلة والأصلية لثورتنا المصرية التى تزعمها الرئيس الخالد سعد زغلول على رأس الوفد الأمين ، الذى استمدت الكتلة الوفدية من أمانته نبراسا ، وجعلت من هذه الأمانة دعامة لها وأساسا.

لذلك أقامت الكتلة من نفسها حارسا على الحرية المقدسة وحرصت أبلغ الحرص على دفع كل خطر يتهددها — ولعل أقرب مواقفها إلى الأذهان موقفها المعروف بصدد الدفاع المشترك والمعاهدات الثنائية والرباعية التى كان من

شأنها — لو أبرمت — أن تربط البلاد بالعجلة الاستعمارية ، وتقضى على حريتهـــا .

بل إن الكتلة حين رأت أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد استنفدت أغراضها وتغيرت الظروف التى ابرمت فيها ، بحيث أصبحت لاتتفق مع تطورنا الوطنى والدولى معا ، كانت من أول من نادى فى البرلمان ببطلان هذه المعاهدة وبطلان اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ الخاصتين بالحكم الثنائى فى السودان ، وظلت الكتلة فى كل وقت تنادى بوجوب إلغاء تلك المواثيق الباطلة المقيدة لحرية البلاد ووحدتها . وقامت الأمة كلها تردد هذا النداء ، حتى انتهى الأمر فعلا ، وقانونا ، إلى تحقيق هذا الإلغاء ...

ولقد ظلت الوحدة بين مصر والسودان مطلبا لايخرج عن حيز الأمانى الأمانى القومية ، ولا يتقدم خطوة واحدة نحو التحقيق العملى ، حتى تقدم رئيس الكتلة — لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث — فنادى بوجوب تعديل الدستور بحيث ينص فيه على أن ملك مصر هو ملك مصر والسودان ، وظل يدافع عن اقتراحه أمام البرلمان حتى صدر المرسوم بتعديل الدستور وفق ما أراد .

ولعل للكتلة الوفدية أن تذكر — فى مجال الذكر لا الفخر — ما كان لرئيسها حينما كان عضوا فى الوفد من دور جوهرى فى تخليص البلاد من وصمة طالما لطخت جبين سيادتها ، وآذتها فى صميم حريتها — وهى وصمة الامتيازات الأجنبية ...

وهكذا ، فما من دور من أدوار الكفاح العملى فى سبيل تحرير البلاد ووحدتها واستكمال سيادتها ، الا كان للكتلة الوفدية فيه النصيب الاوفى والأوفر ، ليس فقط من ناحية التفكير والتجنيد ، وإنما فوق ذلك وقبل ذلك من ناحية التدبير والتنفيذ .. أما الأقوال الجوفاء ، فما عرفها هذا الحزب الذى ولد وعاش فعلا بالوفاء وللوفاء ...

وفيما يتعلق بالاصلاحات الداخلية لم يكن الحزب فى موقفه منها أيضا حزب أقوال ، بل أفعال تلو أفعال ، تحقيقا لبرنامج معلوم ومحدد ، أعلن فى حينه على الناس ...

وحسبنا فى هذا المقام أن نذكر على سبيل التمثيل لا الحصر — ماحققه رئيس الكتلة ابان توليه وزارة المالية فى إصدار كادر العمال ، ووضع النظم والاجراءات العملية تدعيماً للبنوك المصرية ، ثم القيام بالتسويات العقارية اسعافاً للمدينين المصريين — وفوق ذلك كله فلاول مرة فى تاريخنا الاقتصادى قرر وزير المالية اعفاء صغار الزراع من الضريبة العقارية .. وأخيراً وليس آخرا فقد أنشأ مدرسة للضرائب كانت حجر الزاوية فى الثقافة الضرائبية ونظامها ...

هذا هو مجمل البرنامج الذى حققته الكتلة عملياً — ورغم قصر المدة التى اشتركت خلالها فى الحكم — إذا لم تكن قد استقالت احتجاجا على مساوىء الحكم !

أما عن برنامجها المكتوب فقد سبق أن أعلنت الكتلة على لسان رئيسها فى خطابه يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أنه « يجب على كل حزب سياسى أن يضع لنفسه برنامجا عمليا يواجه به ما يطرأ من تطورت ، ويحدد وسائل العلاج تحديدا عمليا لاقوليا ... ومن الخطأ التقيد فى الجهاد بمجرد الفاظ مرصوصة ، لأن أول شريط من شرائط النضال فى سبيل الحرية ، هو أن المناضل نفسه يتحرر ليتطور »

ولهذا لم تكتف الكتلة ببرنامجها الأول الذى وضعته فى سنة ١٩٤٥ بل عادت فادخلت عليه فى سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥٢ من التعديلات مايتفق مع تطورنا القومى وما هذا البرنامج الحزبى إلا دستور الحزب ، الذى سيعمد جاهداً بكل ما أوتى من امكانيات ، وما قد يتعرض له من تضحيات ، على تحقيقه أو فى التحقيق ، والله ولى التوفيق .

* * *

نص البرنامج

السياسة الوطنية والخارجية :

١ — مصر والسودان بلد واحد وشعب واحد، تجمعت له الوحدة من الطبيعية، والتاريخية، والوطنية والسياسية فى وقت معا.

٢ — يجب جلاء القوات المحتلة الناجز التام عن وادى النيل ، ومقاومة الاحتلال الأجنبى فى أى صورة يتخذها، سواء أكان احتلالا بريا أو بحريا أو جويا أو ما تحايلوا عليه فأسموه فنياً.

٣ — رفض التقيد بأية معاهدة ثنائية كانت أو رباعية أو سواها تربط البلاد بعجلة الاستعمار ، والاكتفاء بوضعنا الدولى كعضو حر مستقل فى هيئة الأمم المتحدة.

٤ — يجب اتخاذ الاجراءات الايجابية لمقاومة دستور السودان الباطل الذى لايصح صدوره إلا من رئيس الدولة المصرية السودانية .. كما يجب إخطار الحاكم العام البريطانى ببطلان حكمه بعد إلغاء اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ .

٥ — التعاون مع الأمم العربية الشقيقة على أساس التكاتف على استكمال الأمانى القومية لكل منها، وعلى أن لايكون هذا التعاون سبيلا إلى وضع البلاد المتعاونة داخل منطقة نفوذ أجنبية.

٦ — كل مسعى لحل القضية الوطنية يجب ألا يتم إلا فى ظلال الحياة النيابية ، بعيدا عن الأوضاع التى تمنع أو تعطل رأى الشعب فى قضية الشعب.

٧ — يجب الاتفاق بين جميع الأحزاب والهيئات على اتخاذ خطة إيجابية وعملية لمقاومة الاستعمار وتحقيق أمانى البلاد فى أقرب وقت مستطاع دون أن ننسى الدرس الذى تلقيناه عن ثورتنا المجيدة ، وهو أن وحدة البلاد فى وحدة الجهاد.

نظام الحكم :

٨ — الدستور حق من حقوق الشعب ، وليس هو منحة ملكية ، بل نفحة شعبية ، تتمثل فيها إرادة الشعب وسيادته .

٩ — الحكم الديمقراطى والدستورى الصحيح يقتضى حكم الشعب بواسطة الشعب ، ولخير الشعب ، فالشعب الارادة والسيادة معاً ، وهو وحده سيد البلاد وجميع السلطات مصدرها الأمة .

١٠ — يجب تعديل الدستور بحيث يحذف القيد الوارد ببعض النصوص على عدم قابليتها للتعديل ، سيما وقد وضع الدستور منذ ثلاثين عاما ويجب أن يتمشى التطور الدستورى مع التطور الشعبى .

١١ — ولهذا يجب أن يكون للشعب مطلق الحرية فى اختيار نظام الحكم الديمقراطى الذى يرتضيه دون أن يتقيد بأى قيد من أى نظام يعانيه .

١٢ — ما دام النظام الملكى قائما ، فالملك الدستورى يملك باسم الشعب ولا يحكم .

١٣ — يحذف من الدستور النص القاضى بأن ذات الملك مصونه لا تمس لأن هذا النص يعفيه من المسئولية عما قد يرتكبه من مخالفات دستورية أو جنائية .

١٤ — وكذلك ليس للملك حق إعلان الحرب، — هجومية كانت أو دفاعية ولا عقد الصلح أو ابرام المعاهدات .

١٥ — وليس له ايضا حق اقالة الوزارة مادامت حائزة لثقة البرلمان والشعب . .

١٦ — ويجب أن لا يعفى من الضرائب الملك أو أفراد الأسرة المالكة ،

بحيث تكفل المساواة بينهم وبين أفراد الشعب فى المساهمة فى الأعباء العامة .

١٧ — كما يجب الغاء مخصصات أفراد الأسرة الملكية الغاء تاماً ، وتخفيضها إلى الحد الأدنى فيما يتعلق بشخص الملك .

١٨ — ثم يجب تمشيا مع الوضع الديمقراطى السليم أن تلغى رتب والقاب العائلة الملكية ، كما ألغيت الرتب والألقاب الخاصة بأفراد الشعب .

كما يجب حرصاً على كياننا الوطنى ، وكرامتنا القومية ، العدول عن تسمية الجامعات والمعاهد والمنشئات والشوارع بأسماء العائلة الملكية فى مصر ، مما يجعل وطننا عزبة ملكية أو بالاحرى عزبة مملوكة وكذلك يجب الغاء اسم الفاروقية وغيرها من المسميات المتشابهة .

ويلاحظ فى هذا الصدد أنه لاتوجد جامعة ما فى انجلترا أو غيرها باسم هذا الملك أو ذاك ، بل كلها بأسماء البلاد التى انشئت فيها واعتزت بها .

* * *

الحريات العامة :

١٩ — الحريات الأولية مكفولة للجميع :

لحرية الرأى تقتضى الغاء جميع القيود على الحرية الصحفية بحيث يمنع منعا باتاً مصادرة الصحف أو تعطيلها ما لم يكن ذلك بناء على حكم قضائى .

وحرية الاجتماع : يجب أن تكون مطلقة من كل قيد ، كما أن للمصريين الحق فى تكوين الاحزاب والجمعيات فى حدود القانون العام .

وحرية الفرد : تقتضى أن تتوافر لجميع الأفراد كافة الضمانات التى يكفلها القانون .

٢٠ — يجب أن يعدل الدستور بحيث لاتعلن الأحكام العرفية إلا فى حالة الحرب وحدها .

٢١ — يلغى فى مختلف صوره نظـــام البوليس السياسى ، وكذلك نظام المصاريف السرية بعد إذ تبين أنه قد أسىء التصرف فيها من غير ما ضابط ولا مقياس سيما وأنها غير خاضعة لأية رقابة مالية أو برلمانية .

* * *

السلطة التشريعية :

نظام الانتخابات :

٢٢ — يجب تعديل قانون الانتخاب لاقرار نظام جديد للانتخابات البرلمانية بحيث تتقرر المبادىء الآتية : —

أولا : جعل الانتخاب بالقائمة مع التمثيل النسبى .

ثانياً : جعل التصويت اجبارياً .

ثالثاً : إدارة عملية الانتخاب تحت الاشراف الفعلى المباشر للسلطة القضائية .

رابعا : فرض عقوبة على الرشوة أو الزيف أو اعطاء بيانات غير صحيحة أو غير ذلك مما يخالف نزاهة الانتخاب على أن تنظر الدعاوى فى هذا الصدد بطريق الاستعجال أمام دوائر قضائية تشغل لهذا الغرض .

خامساً : اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطهير دفاتر قيد الناخبين من كل زيف — تحت اشراف لجان حكومية — مع استيفاء شرائط الطعن فى المقيدين فيها طبقا للقانون .

سادسا : يجب أن يحمل كل ناخب بطاقة اثبات شخصية ، تحمل صورته الفوتوغرافية .

سابعا : يجب تقسيم الدوائر الانتخابية تقسيما جغرافيا ثابتا صحيحيا لا زيف فيه ، وتحديد أمكنة اللجان تحديداً سليما يمتنع معه كل عبث .

* * *

٢٣ ــ يجب أن تطهر فوق طهارة سمعة الحكم النيابى فى مصر وذلك بالعمل على تحقيق المبادىء الآتية :ــ

أولا : يحظر تدخل نواب الأمة ووساطتهم فى الشئون الادارية المحضة التى لاتخضع لرقابتهم النيابية .

ثانيا : يحظر على أعضاء البرلمان ــ حفظا لحريتهم وكرامتهم ــ قبول الوظائف الحكومية أبان عضويتهم . كما يحظر عليهم ــ وعلى الوزراء السابقين ــ استغلال نفوذهم لدى الشركات والبيوت المالية ، بأية صورة من الصور .

ثالثا : يحتم استقالة الموظف الذى ينتخب عضواً فى البرلمان بمجرد انتخابه ، على أن يحتفظ له بحق العودة إلى وظيفته إذا لم تصح عضويته .

* * *

السلطات القضائيه

استقلال القضاء:

٢٤ ــ يجب أن يدعم عمليا فوق تدعيم مبدأ استقلال السلطة القضائية بجميع هيئاتها بما يكفل قدسية العدالة التى اشتهر بها قضاؤنا .

كما أنه يجب التشدد فى مراقبة احترام وتنفيذ أحكام القضاء الادارى بمجلس الدولة تنفيذاً عاجلا وشاملا ، ومعاقبة كل موظف يمتنع عن تنفيذها ، سيما وأن من اختصاص القضاء الادارى الوقوف فى وجه التصرفات الادارية الخاطئة وحماية الشعب منها .

* * *

الإدارة الحكومية :

٢٥ — يجب تطهير الإدارة الحكومية وإعادة تنظيمها تنظيما جديداً وجديا بحيث ينتفى الوساطات والمحسوبيات ، ويقطع دابر الاستثناءات .

٢٦ — يجب احلال نظام اللامركزية محل المركزية الشديدة السائدة الآن فى الأداة الحكومية ، والتى أدت ، مع الأسف ، إلى تغليب الأنظمة الروتينية على المشروعات الأصلاحية .

٢٧ — منعا لتضارب السلطات — ومراعاة لحالة الميزانية — يجب الحد من عدد الوزارات المتماثلة أو المتقاربة فى اختصاصها ، ومن الوكالات المتعددة لوزارة واحدة - مع الأكتفاء بوكيل دائم لكل وزارة ، على أن يعاونه مديرون عامون لمختلف الفروع .

٢٨ — يجب تثبيت الموظفين غير المثبتين حتى لايحرموا مما يستحقونه من من المعاش ومن مقومات المعيشة بعد اعتزالهم الخدمة ، أسوة بغيرهم من موظفى الدولة الذين ربطت لهم معاشات قبل سنة ١٩٣٥ .

* * *

الرقابة المالية والأوضاع الإقتصادية :

٢٩ — يجب تركيز الاختصاص المالى فى وزارة المالية والاقتصاد — حتى لاتتعدد الإعتمادات المالية فى مختلف الوزارات — ويجب فوق ذلك اعادة تكوين المجلس الإقتصادى من كبار الماليين الفنيين ورجال الأعمال ، لاستشارتهم فيما يطرأ من المسائل المالية الهامة ، كما جرى العمل على ذلك من قبل .

٣٠ — يجب تدعيم سلطات ديوان المحاسبة حتى يتيسر له تأدية رسالته الخطيرة

على الوجه الأكمل ، وقد دلت الحوادث على مدى خطورة مهمته في الكشف عن كثير من مفاسد الحكم واستهتار الحاكمين بأموال الدولة .

٣١ — يجب التشدد في تطبيق قانون الكسب غير المشروع وهو المعروف بقانون من أين لك هذا ، حتى تتاح مراقبة الحكومة لمصادر ثروات الأفراد وخاصة من تولى منهم مناصب عامة . قطعا لدابر استغلال النفوذ في الثراء على حساب الشعب ، أو الكسب من خسران الشعب ...

٣٢ — تحقيقا للتوازن الإقتصادى فى أزمتنا المالية الحاضرة ، يجب التوسع فى الأعفاء من الضرائب بالنسبة لأصحاب الدخل الضئيل ، كما يجب بالنسبة لمن عداهم أن تتناسب ضريبة الدخل التصاعدية مع اقتصادنا القومى .

* * *

الجيش وقواتنا المسلحة :

٣٣ — يجب إعداد جيشنا الباسل اعداداً كاملا للدفاع عن البلاد وتزويده بأحدث الأسلحة بما يتناسب مع آخر تطورات الصناعة الحربية والاختراعات المعدة لاستعمالها فى الحروب ، كما يجب التشدد إلى أقصى الحدود فى تطبيق التشريع الحديث القاضى بأن يكون التدريب العسكرى اجباريا بحيث تعبأ الأمة كلها للدفاع عن الوطن عند اللزوم .

٣٤ — يجب وضع نظام للتأمين على حياة الضباط والجنود — وهم أكثر الموظفين تعرضا للخطر بحكم عملهم.

٣٥ — يجب اتخاذ اجراء عاجل ، وشامل ، فى مختلف المعاهد العلمية لتلقين أبنائنا درسا وطنيا وتاريخيا حول ثورة الجيش على التاج باعتبارها تاج الثورة من جهة ، وباعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تاريخنا الوطنى من جهة أخرى .

٣٦ — يجب تدعيم نظام البوليس بما يكفل تمكين رجاله من أداء واجبهم الخير فى حفظ الأمن والنظام وحمايتهم من المؤثرات الحزبية فى مختلف الحكومات

* * *

العدالة الاجتماعية

تحديد الملكية :

٣٧ — تحقيقا للعدالة الإجتماعية ، يجب الحد من التفاوت الكبير بين مختلف الطبقات بحيث تنتفى عوامل التذمر التى يستغلها أعداء البلاد أسوأ إستغلال ، وذلك بتحديد الملكية الزراعية — كما حددتها الحكومة الحاضرة — واتخاذ الإجراءات الكفيلة بايجاد التوازن الإجتماعى فى مجموع الشعب ، على اختلاف طبقاته وهيئاته ، سيما وأن العائلة الملكية وحدها كان تحت يدها من الأراضى المملوكة والموقوفه حوالى مليون فدان — أى خمس الأراضى الزراعية فى مصر..

٣٨ — ومن ناحية صغار الفلاحين يجب تحديد حد أدنى لاجورهم — شأن الفلاح فى الزراعة وشأن العامل فى الصناعة .

٣٩ — يجب توزيع الأراضى المنزوع ملكيتها ، كما يجب توزيع الأملاك الأميرية المستصلحة على صغار المزارعين ، تدعيما للسياسة التى أشرعتها الحكومة الحاضرة لمصلحة الفلاحين .

٤٠ — يجب استصلاح الأراضى البور والأراضى الصحراوية فى الصحراء الغربية وفى شبه جزيرة سيناء — وبها حوالى مليونى فدان قابلة للاصلاح — على أن تستخدم لهذا الاصلاح جميع الوسائل الفنية الحديثة ومن بينها الآلات الحديثة التى تدار بالكهرباء ، والقوى الكهربائية الناتجة عن مساقط المياه فى خزان أسوان ، ومنخفض القطارة ..

كما يجب استنباط المياه الجوفية ومياه الآبار وتجفيف البحيرات الواقعة فى

أرض الدلتا ، إلى غير ذلك من وسائل استغلال الارض المزروعة أو المستصلحة التى توفر للدولة الملايين من الافدنة وتضاعف ايراداتها ، بحيث تكون مورداً سخيا لرفع مستوى المعيشة فى البلاد .

٤١ — مصادرة جميع الثروات العقارية أو المنقولة التى يثبت بالتحقيق القضائى أنها إغتيلت إغتيالات بطريق غير مشروع من أصحابها الاصليين أو من عامة الشعب ، ولو كان ذلك من تاريخ بعيد ، بغير تفريق بين ممتلكات البيت المالك أو الامراء أو الرجال الذين تولوا الحكم أو زاولوا وظائف الدولة أو رجال الاحزاب السياسية أو أعضاء البرلمان أو غيرهم ممن استفاد المنافع العامة عن طريق الكسب غير المشروع .

٤٢ — يجب أن تروى ريا صيفيا أراضى الحياض (وهى تبلغ حوالى مليون فدان من الجيزة إلى أسوان) ، وما من شك أن فى تحقيق هذا المشروع تنمية ضخمة للثراء القومى والحكومى معا .

* * *

تشجيع الصناعة والتجارة :

٤٣ — يجب التوسع فى صناعات الصلب والحديد ، وإستغلال المناجم ، مما يتيح الفرصة لاقامة مصانع قومية وتشجيع الصناعة فى بلد قصر نشاطه على الزراعة

٤٤ — يجب على الحكومة أن تنشىء أو تساهم فى إنشاء اسطول تجارى مصرى — تشجيعا للتجارة والسياحة . . كما يجب أن تعزز الاسطول الحربى والجوى .

٤٥ — وفوق ذلك يجب على الحكومة أن تتخذ جميع الإجراءات العملية والايجابية لتشجيع الصناعات المحلية والقروية ، حتى يتوافر العمل لاكبر عدد من الايدى العاملة ويرتفع مستوى الطبقات الفقيرة .

٤٦ — يجب التوسع فى صناعة الغزل والنسيج وتشجيع الإنتاج المحلى بما يسد حاجة البلاد ، ويغنينا عن الاستيراد .

٤٧ — يجب المبادرة بإقامة مصنع محلى .D. D. T لإبادة الحشرات المختلفة وحماية زراعاتنا بوجه خاص من الآفات الدودية .

٤٨ — يجب العناية بإقامة مصانع للأسلحة المختلفة ، سيما وأن البلاد الأجنبية لا تصدر من الأسلحة إلا ما هى فى غنى عنه ، أو ما لا خطر عليها منه.

٤٩ — يجب تعميم نظام النقابات للعمال الصناعيين والزراعيين ، فى مختلف الأقاليم .

٥٠ — يجب إنشاء صندوق إدخار للعمال والفلاحين يؤمن شيخوختهم وتحقيقا لذلك يجب على المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية حجز نسبة معينة من صافى الربح كل عام ووضعه فى صندوق الإدخار باسم العمال لكى يصرف لهم علاوة على مكافآتهم عند ترك الخدمة ، حتى إذا ما أصبح العامل أو الفلاح مسناً وغير قادر على الكسب أمكنه أن يستعين بهذا المبلغ على حاجيات المعيشة .

٥١ — يجب تأميم الصناعات ذات الطابع القومى والحيوى للبلاد .

٥٢ — كما يجب تأميم وسائل النقل الحيوية للبلاد — وعلى الخصوص إدارة الملاحة فى قناة السويس .

* * *

العناية بشئون القرية : —

٥٣ — تدعيما للاقتصاد القومى ورفعا للمستوى الاجتماعى العام للسواد الأعظم من الشعب ، يجب توجيه أكبر عناية لشئون القرية المصرية وتنمية شخصيتها بحيث تكون صورة مصغرة للدولة ، وذلك بالوسائل التالية : —

أولا : إنشاء مجلس القرية : — يجب إعادة النظر فى النظام الإدارى القرية بحيث يتولى شؤنها رجال مثقفون ثقافة اجتماعية وزراعية وصحية كافيه ،وذلك بإنشاء مجلس القرية للإشراف على ما يتعلق بالقرية من الشئون الصحية والإدارية والزراعية والتعاونية . . . على أن يشكل المجلس من موظف ممثل للإدارة وطبيب ممثل للصحة وثلاثة من أعيان القرية ينتخبون انتخابا حراً وهذا النظام يغنى عن نظام العمد فى جميع القرى .

ثانياً : إنشاء قرى نموذجية : وتزويد القرى جميعاً بالكهرباء والماء النقى الجارى ، ووضع نظام محدد لبناء المساكن فيها على أحدث الطرق الصحية وأقلها نفقة ، مع تزويد كل قرية بوسائل الإرشاد والنشر ، كالنشرات والصور والأفلام السينمائية والمحاضرات الدورية وغيرها .

ثالثاً : مكافحة الأمراض المعدية والمتوطنة والعمل على الوقاية منها بردم البرك والمستنقعات وتوفير المواد الكيماوية اللازمة للقضاء على الحشرات المنتشرة فى الريف ، والاستعاضة بالمصارف الجوفية عن المصارف المكشوفة وغير ذلك من الوسائل الوقائية الصحية والزراعية .

رابعاً : يجب على الحكومة أن تشجع تكوين النقابات للفلاحين فى القرى للدفاع عن مصالحهم — شأنهم فى ذلك شأن العمال فى المدن .

* * *

مكافحة الغلاء :

٥٤ — يجب العمل على توفير الحاجيات الأولية ، وإطلاق القيود التموينية وتخفيض أجور المساكن لمكافحة غلاء المعيشة وإسعاف الفقراء من الأهلين ، عمالا كانوا أو فلاحين أو موظفين .

٥٥ — كما يجب العمل على تخفيض الضرائب على الملكيات الصغيرة وأصحاب الدخل المحدود الذين لم يشملهم الإعفاء .

٥٦ — يجب وضع سياسة زراعية ثابتة لزراعة الحبوب والأقطان جريا على الخطة المتبعة فى أمريكا وغيرها بصدد المحصولات القومية الرئيسية .

٥٧ — يجب أن تترك سوق القطن حرة من كل تدخل حكومى معيب مصطنع وحسبنا ما أصابنا من جراء التدخل المعيب للمصلحة الخاصة لا العامة ، وقد كان له أسوأ الأثر فى سمعتنا الاقتصادية والثقة التجارية ببورصتنا وأوضاعنا المالية . . ويا لها من فضيحة وزارية وتجارية وخلقية أن يضارب الوزراء أو نساؤهم فى بورصة القطن أثناء قيام الحاكمين بالحكم ! دون أن يلقوا جزاء — وقد حرمت على الوزراء التجارة فما بالك بالمضاربة !!

٥٨ — يجب لمحاربة الغلاء — تعميم الجمعيات التعاونية وخاصة فى القرى لإسعاف الفلاح .

٥٩ — يجب استخدام فائض الأموال الحكومية ، لإنشاء مساكن شعبية تخفف من حدة أزمة المساكن وترفع فى نفس الوقت المستوى الصحى لأمكنه إقامة الشعب .

٦٠ — تأمين أفراد الشعب من العمال والفلاحين والفقراء ضد الوفاة والمرض والعجز والتعطيل بحيث يتناسب هذا التأمين مع تكاليف الحياة على أن تقوم الحكومة بدفع نصيب من مصاريف هذا التأمين .

* * *

السياسة الصحية : —

٦١ — يجب تأميم العلاج بحيث يتسنى لكل مصرى أن يعالج على حساب الدولة مهما بلغ فقره ، كما يجب إنشاء وحدات علاجية متنقلة لعلاج الفقراء فى قراهم ، سيما وأن أكثر أهالى القرية لا يملكون نفقات السفر ، وتعميم المستشفيات والمراكز الصحية لحماية وعلاج أفراد الشعب مجانا .

٦٢ — يجب أن تقوم الحكومة برعاية الأمومة والطفولة طبقا للنظم الحديثة .

٦٣ — حرصا على الصحة والأخلاق العامة يجب تشديد العقوبة على تهريب الحشيش وغيره من المواد المخدرة والاتجار بها وتعاطيها .

* * *

تشجيع السياحة والفنون الجميلة :

٦٤ — يجب تشجيعا للسياحة وقد كانت مصدر ثراء لبلادنا ، ودعاية مجيدة لآثار أجدادنا ، أن تنشىء مصلحة للدعاية والفنون الجميلة تشرف على السينما ودار الإذاعة ومصلحة السياحة ، والآثار ، وكل إدارة أخرى تعمل على تشجيع السياحة والفنون الجميلة ، رفعا لمستوى هذه الفنون ، وحرصا على نشر الدعاية لبلد ، هو مصدر الفنون الجميلة ، ومهد المدنية الأولى والأصيلة .

كما يجب العناية بتوفير أسباب الإقبال على المناطق الأثرية وإنشاء فنادق من درجات مختلفة لمختلف السائحين .

* * *

العمل ثم العمل :

٦٥ — والمادة الأخيرة بل الأولى والأخيرة فى برنامجنا . ليست هى مجرد لفظ إلى قول ، ولا فكرة إلى أمل ، بل هى العمل ثم العمل .

لائحة تنظيم حزب الكتلة الوفدية

المادة الاولى

مركز الحزب الرئيسى مدينة القاهرة .

المادة الثانية

لا يقبل عضواً فى الحـــزب إلا من بلغ سن الحادية والعشرين وكان مصرى الجنس .

المادة الثالثة

يتكون الحزب من الهيئات الآتية : —

١ — الهيئة التنفيذية .

٢ — الهيئة الإدارية .

٣ — الجمعية العمومية .

٤ — الهيئة البرلمانية .

وتتكون الهيئة التنفيذية من الرئيس والوكيلين السكرتير العام والسكرتير العام المساعد وأمين الصندوق وأربعة مراقبين .

وتتكون الهيئة الإدارية من أعضاء الهيئة التنفيذية ومن أربعين عضوا من أعضاء الحزب . أو أكثر حسب ما تقرره الجمعية العمومية .

وتتكون الجمعية العمومية من جميع أعضاء الهيئات الأربعة ، ومن جميع أعضاء الحزب المنتسبين إليه وأعضاء اللجان العامة والفرعية فى المحافظات والمديريات .

المادة الرابعة

ينتخب أعضاء الهيئة التنفيذية بواسطة الجمعية العمومية بطريق الاقتراع السرى لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم .

المادة الخامسة

تنتخب الجمعية العمومية أعضاء الهيئة الإدارية من بين أعضاء الحزب بطريق الاقتراع السرى لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخابهم .

المادة السادسة

اختصاصات الرئيس : —

١ — الإشراف العام على هيئات الحزب .

٢ — العمل والإشراف على تنفيذ برنامج الحزب .

٣ — الإشراف على مؤسسات الحزب ولجانه .

٤ — تمثيل الحزب لدى جميع الهيئات وله دائماً حق التكلم باسم الحزب فى حدود برنامج الحزب وقراراته .

وهو يرأس اجتماعات الهيئة التنفيذية والإدارية والجمعية العمومية والهيئة البرلمانية .

المادة السابعة

اختصاصات الوكيلين : —

يكون للوكيلين نفس اختصاصات الرئيس الواردة فى المادة السابقة عند غيابه أو بتفويض منه فى كل أو بعض اختصاصه .

المادة الثامنة

اختصاصات السكرتير العام :

١ — يكون اختصاصه تحرير محاضر جلسات الهيئة التنفيذية ويكون فى حوزته الدفاتر الآتية :

(ا) دفتر يثبت فيه محاضر جلسات الهيئة الإدارية .

(ب) دفتر يثبت فيه محاضر جلسات الهيئة التنفيذية .

(جـ) دفتر يثبت فيه قرارات الهيئة الإدارية وما اتخذ بشأنها .

(د) دفتر يثبت فيه قرارات الهيئة التنفيذية وما اتخذ بشأنها .

٢ — تبليغ قرارات الحزب إلى اللجان والهيئات كما يتولى أمر النشر عنها .

٣ — مخاطبة جميع الهيئات الأخرى فيما يختص بشئون الحزب بتصريح من الرئيس .

٤ — استلام المكاتبات الواردة للحزب من اللجان والهيئات لعرضها على الرئيس للتصرف فيها طبقا لهذه اللائحة .

٥ — دعوة هيئات الحزب للاجتماع .

المادة التاسعة

اختصاصات أمين الصندوق :

١ — يتسلم أمين الصندوق الاشتراكات والتبرعات الواردة للحزب .

٢ — يشرف على دفاتر حسابات الحزب .

٣ — يودع أمين الصندوق باسم الحزب فى أحد البنوك التى تختارها الهيئة التنفيذية جميع الأموال التى ترد إليه أولا بأول .

٤ — يقدم إلى الهيئة التنفيذية فى الأسبوع الأول من شهر يناير من كل

عام الحساب الختامى لأموال الحزب على أنه يتضمن هـــذا الحساب نتائج الحسابات الختامية للجان العامة فى المديريات والمحافظات .

٥ — جميع إيصالات الأموال الواردة للحزب تكون ممهورة بامضاء رئيس الحزب وأمين الصندوق ومختومة بخاتم الحزب .

٦ — شيكات صرف الاموال تكون بامضاء رئيس الحزب وأمين الصندوق

المادة العاشرة

اختصاصات السكرتير العام المساعد :

ينوب عن السكرتير العام فى جميع ما يوكل إليه القيام به ، كما ينوب عنه فى حالة غيابه .

المادة الحادية عشرة

إختصاصات المراقبين :

١ — مراقبة الجلسات وصحة إنعقادها .

٢ — الإشراف على عملية إعطاء الاصوات .

٣ — الإشراف على عملية حضور وغياب الاعضاء .

٤ — مراقبة تصرفات أعضاء الحزب ونشاطهم .

٥ — تحقيق الشكاوى الخاصة بالحزب وأعضائه ورفع تقارير عنها لسكرتير الحزب لعرضها على الهيئة الإدارية .

* * *

المادة الثانيه عشر

الجمعية العمومية :

تنعقد الجمعية العمومية انعقاداً دورياً فى شهر يناير من كل عام فى الميعاد الذى يحدد ، وهى تنعقد كلما رأى رئيس الحزب ما يوجب دعوتها للانعقاد ، كما تنعقد كلما طلب ذلك ثلاثون عضوا من أعضاء الحزب المؤسسين .

المادة الثالثة عشر

اختصاصات الجمعية العمومية :

تختص الجمعية العمومية بنظر المسائل الآتية : ـــ

١ ـــ مناقشة واعتماد الحساب الختامى للحزب فى السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر من كل عام ، وهى تحدد اشتراكات الأعضاء السنوية أو الشهرية .

٢ ـــ إصدار القرارات فى المسائل التى تعرض عليها .

٣ ـــ انتخاب أعضاء الهيئتين التنفيذية والإدارية .

٤ ـــ النظر فى تعديل نظام الحزب ويشترط حضور ثلثى الأعضاء، وموافقة ثلاث أرباع الأعضاء الحاضرين .

٥ ـــ النظر فى فصل أى عضو من أعضاء الحزب ويشترط حضور ثلثى الأعضاء وموافقة ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين .

المادة الرابعه عشر

اختصاصات الهيئة الإدارية :

تختص الهيئة الإدارية بتنظيم جميع الشئون المتعلقة بالسياسة العامة الداخلية والخارجية ، كما تختص ببحث المسائل الحزبية البحتة المتعلقة بالحزب إدارية كانت أو مالية .

المادة الخامسة عشر

مالية الحزب :

تتكون ميزانية الحزب من اشتراكات الأعضاء وتحددها الجمعية العمومية، ومن الهبات والتبرعات التى يقدمها الأعضاء .

المادة السادسة عشر

يتكون فى مقر كل محافظة أو مديرية لجنة عامة ، وتنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً ووكيلا وسكرتيراً وأميناً للصندوق .

وهذه اللجان ترسل تقاريرها ومحاضرها إلى سكرتير عام الحزب لعرض ما يرى عرضه على هيئة الحزب التنفيذية أو الإدارية أو الجمعية العمومية حسبما يقتضيه الحال .

كما تتشكل لجان فرعيه فى كل محافظة أو مديرية بالنظام السابق، وهذه اللجان الفرعيه تتصل باللجنة العامة .

المادة السابعة عشر

يتألف من بين أعضاء الحزب ثمانية عشر لجنة وبيانها كالآتى : —

١ — لجنة الشئون المالية
٢ — « الزراعة
٣ — « التموين
٤ — « الدفاع والسودان
٥ — « الشئون الخارجية
٦ — « « التشريعية
٧ — « « الدستورية .

٨ — لجنة التجارة والصناعه

٩ — « الأوقاف

١٠ — « الأزهر والمعاهد الدينية

١١ — « التربية والتعليم

١٢ — « الشئون الاجتماعية والعمال

١٣ — « المواصلات

١٤ — « الأشغال

١٥ — « الشئون الداخلية

١٦ — « « الصحية

١٧ — « شئون ما بعد الحرب

١٨ — « الدعاية

* * *

وتنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً وسكرتيراً ، وتجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو من رئيس الحزب إذا رأى لزوماً لذلك .

ولا يكون انعقادها صحيحا إلا بحضور ثلث أعضائها ، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة ، وفى حالة غياب رئيس اللجنة أو سكرتيرها ينتخب الأعضاء رئيسا أو سكرتيراً مؤقتا .

ولكل عضو من من أعضاء الهيئة الإدارية حق حضور جلسات اللجان التى لا يكون عضواً فيها ولكنه لا يشترك فى التصويت .

يحضر السكرتير العام للحزب إجتماع اللجان السابقة إذ رأى ضرورةلذلك .

وتقدم رؤساء اللجان التقارير إلى السكرتير العام وهو يقدمهابدوره إلى

رئيس الحزب للتصرف فيها إما مباشرة أو بتقديمها إلى إحدى هيئات الحزب حسب الأحوال .

* * *

المادة الثامنة عشر

الهيئة البرلمانية :

تتكون الهيئه البرلمانيه من أعضاء مجلسى الشيوخ و النواب ، ويدعوها رئيس الحزب للانعقاد للنظر فى المسائل المعروضة على البرلمان أو التى يراد عرضها على أى المجلسين .

ويجوز دعوة المرشحين الذين لم يفوزوا فى الانتخابات العامة لحضور إجتماع الهيئة البرلمانية .

المادة التاسعة عشر

نادى الكتلة الوفدية :

يشرف على إدارة النادى ـــ ومركزه القاهرة ـــ مجلس إدارة تنمية الهيئة الإدارية ويكون رئيس الحزب هو رئيس مجلس إدارة النادى ، وميزانية النادى فرع من ميزانية الحزب .

الحزب النسائى السياسى

مادة ١ — الحزب السياسى هيئة سياسية اشتراكية .

مادة ٢ — مقر الحزب الرئيسى مدينة القاهرة ، وتنشأ له فروع فى أنحاء مصر والسودان طبقا لما تقضى به الظروف .

مادة ٣ — أهداف الحزب :

(أ) تحقيق استقلال مصر والسودان استقلالا واقعيا .

(ب) تحقيق مطالب المرأة السياسية .

(جـ) رفع مستوى الطبقات الفقيرة صحيا واجتماعيا وثقافيا .

(د) المساواة بين المصريين جميعا رجالا ونساء فى كافة الوظائف والأعمال.

مادة ٤ — يشترط فى كل عضو منتمى إلى الحزب :

(أ) أن يكون مصريا بالغا من العمر إحدى وعشرين سنة .

(ب) أن يقبل لمبادىء الحزب المقررة فى قانونه ولائحته الداخلية بعد أداء اليمين القانونى .

ويجوز أن يشترك فى الحزب النساء والرجال على السواء .

مادة ٥ — تتكون أموال الحزب من اشتراكات الأعضاء والتبرعات .

مادة ٦ — يقوم على شئون الحزب مجلس أعلى مؤلف من بعض أعضاء الجمعية العمومية .

مادة ٧ — تنظم اللائحة الداخلية الإجراءات الإدارية والمالية التى تتبع فى إدارة شئونه .

مادة ٨ — لا يجوز تعديل القواعد المقررة فى هذا القانون إلا بموافقة الجمعية العمومية بناء على اقتراح المجلس الأعلى .

مادة ٩ — تتولى الجمعية إقرار اللائحة الداخلية وكل تعديل يطرأ عليها وتعين هذه اللائحة اختصاصات الجمعية العمومية والنصاب اللازم لصحة انعقادها واتخاذ القرارات فى المسائل المعروضة عليها .

اللائحة الداخلية

١ — المجلس الأعلى : يشرف على كافة شئون الحزب وقانونه وبرامجه مجلس يتألف من ٣٠ إلى ٥٠ عضو ويتكون من

(أ) هيئة مجلس الادارة .

(ب) رئيسات الفروع فى أنحاء مصر والسودان .

(جـ) رئيسات اللجان الفنية .

(د) شخصيات من التى يرى ضمها للافادة من جهودها .

٢ — يقوم المجلس الأعلى بتنفيذ سياسة الحزب والإشراف على كافة شئونه الادارية والمالية والفنية وتنظيم الادارات والفروع من حيث تأسيسها وإدماجها وتنسيق أعمالها والنظر فى مقترحاتها ومشروعاتها وقبولها وتعديلها ولا تكون قانونية وواجبة التنفيذ إلا بعد إقراره لها ، ويقوم بإعداد الحساب الختامى والميزانية والتقرير السنوى وتقديمها للجمعية العمومية فى كل عام وإقرار السياسة الجديدة وخطة العمل وتنظيم الجمعيه العمومية والنظر فى أمر الفروع واللجان والأعضاء من حيث لفت النظر والفصل والإيقاف ، والتصرف فى الأمور

والمواقف التى ينص عليها فى قانون الحزب ولوائحه بما لا يخالف السياسة العامة للحزب تحت مسئوليته .

٣ — تختار الجمعية العمومية من أعضاء المجلس الأعلى هيئة الادارة التى تؤلف من رئيسة الحزب والوكيلة والامينة العامةوالمراقبة العامةوأمينةالصندوق ورئيسات اللجان والهيئات الفنية الآتية ، ويكون ذلك بالاقتراع السرى لمدة سنتين : —

لجنة الدعاية — لجنة الثقافة — لجنة الشئون القروية — لجنةالعاملات — لجنة الدعاية — لجنة الثقافة — لجنة الشئون الخارجية — لجنة الرحلات — لجنة مكافحة الغلاء وتشجيع المنتجات الوطنية — لجنة الشئون الدينية .. الخ .

٤ — يجتمع المجلس الأعلى فى جلسة عادية مرة واحدة كل يوم اثنين من أول كل شهر . ويكون اجتماعه قانونيا بحضور أكثر من نصف عدد أعضائه ولو بواحد . وقراراته واجبة بموافقة الأغلبية المطلقة للحاضرين .

ترسل الأمينة العامة الدعوة وجدول الأعمال بخطاب موصى عليه قبل الموعد بخمسة أيام على الأقل ، وإذا لم يتكامل العدد القانونى تؤجل الجلسة لموعد آخر ويكون الاجتماع صحيحا بأى عدد .

هيئة مجلس الادارة

٥ — يكون للحزب هيئة مجلس إدارة مؤلف من الرئيسة والوكيلة والأمينة العامة والمراقبة العامه ورئيسات اللجان الفنية .

٦ — مدة عضوية الهيئة الادارية سنتان تنتهى الدورة الأولى منها فى أول نوفمبر ١٩٥٤ ويجوز للمجلس الاعلى إعادة إنتخاب من انتهت عضويته ولكن لا يجوز إنتخاب الرئيسة والوكيلة والامينة العامة مرتين متواليتين .

٧ — يقوم مجلس الإدارة بتنفيذ قرارات المجلس الاعلى ودراسة التقارير والمذكرات التى توجه للمجلس الاعلى وتمدها له وتقدم مقترحاتها ولها أن تتصرف فى المسائل العادية السريعة تحت مسئولتها .

٨ — يجتمع مجلس الادارة يوم الاثنين من كل أسبوع ويكون اجتماعه قانونيا بحضور ستة من الاعضاء وقراراتها بالمقترحات صحيحة بموافقة الاغلبية من الحاضرين .

مناصب مجلس الادارة واختصاصاتها

٩ — الرئيسة تمثل الحزب رسميا أمام جهات الاختصاص والهيئات وترأس جلسات المجلس الاعلى والهيئة الادارية والجمعية العمومية .

١٠ — تقوم الوكيلة مقام الرئيسة عند غيابها .

١١ — الامينة العامة تشرف على كافة أعمال السكرتارية بالحزب ودعوة اللجان للاجتماع وتدوين محاضر الجلسات وتحرير مكاتبات الحزب وإصدار النشرات والاوامر والتبليغات .

١٢ — أمينة الصندوق تتسلم أموال الحزب وتودعها بنك مصر وتوقع على الشيكات مع الرئيسة وتعطى الايصالات على الاشتراكات وتمسك دفاتر الحسابات وتحتفظ بكافة الاوراق والمستندات المالية .

١٣ — المراقبة العامة تقوم بالاشراف على تنظيم الاجتماعات وعلى أعمال اللجان .

١٤ — إذا خلا مكان فى مجلس الادارة جاز للمجلس شغله بعضو جديد من المجلس الاعلى .

الجمعية العمومية

هى الهيئة التى يكون لها الرأى الاعلى فى سياسة الحزب وشئونه الادارية والمالية والفنية ويستمد المجلس الاعلى سلطته منه ويكون مسئولا أمامه وتقوم

الجمعية العمومية لمراجعة أعمال الحزب والنظر فى التقرير السنوى واعتماد الحساب الختامى والميزانية وتنتخب أعضاء المجلس الاعلى بالترشيح والاقتراع السرى .

تنعقد الجمعية العمومية فى شهر نوفمبر من كل سنة ويكون اجتماعها قانونيا بحضور نصف الاعضاء ، وقراراته صحيحة وواجبة التنفيذ بالاغلبية المطلقه من الحاضرين بشرط أن لا يقل عدد الموافقين عن ثلث مجموع الاعضاء . وترسل الامينة العامه الدعوة ومحضر جدول الاعمال والتقرير السنوى والحساب الختامى والميزانية بالبريد المسجل قبل الجلسة بخمسة عشر يوما وإذا لم تكتمل العدد القانونى تؤجل الجلسة شهراً فإذا لم يكتمل العدد فى الجلسة المؤجلة يكون الاجتماع صحيحا بأى عدد من الحاضرين .

ويكون للجمعية العمومية وحدها حق تعديل القانون الاساسى لنظام الحزب بشرط أن يحضر ثلثا الاعضاء على الاقل ولا يكون التعديل إلا بموافقة ثلاثة أرباع الحاضرين .

شروط العضوية بالحزب

١ — يقبل العضو بالحزب كل مصرى ومصرية بعد الموافقة على قانون الحزب ولوائحه وبرامجه والقبول بالعمل به .

٢ — يشترط أن يكون سن العضو واحد وعشرون عاما على الاقل .

٣ — لا يجوز لاعضاء الحزب الاشتراك فى هيئة سياسية أخرى أو أى هيئة ضد أهداف الحزب ومبادئه .

٤ — يدفع العضو بالجمعية العمومية اشتراكا شهريا قدره عشرة قروش ويتمتع العضو بكافة حقوق العضوية بمجرد سداد الاشتراك .

٥ — يدفع أعضاء مجلس الادارة والمجلس الاعلى اشتراكا شهريا قدره عشرون قرشا .

٦ — يشترط فى قبول العضو فى الجمعية العمومية أن يقرر مجلس الإدارة قبوله . ولا ينظر المجلس فى أمر القبول إلا إذا كان طلبه بالانضمام إليها مشفوعاً بتزكية من ثلاثة من مجلس الإدارة ويكون مستوفيا للشروط التى يتطلبها القانون حتى لا يكون محل اعتراض .

٧ — لمجلس الإدارة حق ضم أعضاء فخريين وهم الذين يقدمون للحزب مساعدة مادية أو مساعدة أدبية .

حقوق وواجبات الاعضاء

١ — لكل عضو حق الاطلاع على الحساب الختامى فى آخر كل عام .

٢ — أخذ صورة من قانون الحزب ونسخ من مطبوعاته ونشراته .

٣ — يجب على كل عضو عامل أو مؤسس أن يدفع اشتراكه كاملا .

٤ — لمجلس الإدارة أن يقرر فصل العضو إذا تبين أنه قد طولب مرتين بسداد قيمة الاشتراك عن ثلاثة أشهر متتالية .

٥ — ليس لأى عضو بالحزب حق استغلال أمواله أو استعمالها لمنفعته الذاتية ولو كانت مما قدمه لها على سبيل التبرع .

٦ — كل عضو يتخذ من عضويته سبيلا إلى الطعن فى الحزب أو أعماله أو يحاول تجريح سمعته أو إذاعته بعض المعلومات الخاطئة عنه لمجلس الإدارة أن يقرر فصله .

٧ — ليس لأى عضو أن ينشر فى الصحف أو فى نشرات مطبوعة أو بإحدى طرق النشر الاخرى باسم الحزب أو عنه أو أخبارا تتعلق بإدارته أو أعماله أو أمواله أو شئونه بدون إذن سابق من مجلس الإدارة وليس له أن يذيع هذه الاخبار بأى طريقة أخرى وإلا يقرر المجلس فصله .

٨ — يجب على كل عضو من أعضاء المجلس أن يبلغ الأمينة العامة قبل ميعاد الجلسة اعتذاره عن الحضور إذا كان ما يمنعه من ذلك .

٩ — كل عضو يتغيب عن الحضور ثلاثة جلسات عادية متواليات بدون إبداء عذر كتابة مع عدم وجود ما يمنعه من الاعتذار يعتبر مستقيلا من المجلس .

١٠ — يكون الاجتماع العادى بدعوة من الأمينة العامة ويكون الاجتماع الغير عادى بدعوة من الرئيسة أو بناء على طلب ستة من أعضاء مجلس الإدارة .

فروع الحزب

يكون للحزب فروع فى مختلف أقاليم مصر والسودان طبقا لقانون الحزب وأهدافه .

أهداف الحزب

١ — العمل على استقلال مصر والسودان استقلالا واقعيا .

٢ — المطالبة بحقوق المرأة السياسية .

٣ — العمل على تعديل قانون الانتخاب للبرلمان بما يحقق المساواة بين الرجل والمرأة للانتفاع بجميع العناصر الصالحة من رجال الأمة ونسائها .

٤ — رفع مستوى المرأة والأسرة وتنظيم شئون الزواج والنفقة وسائر الأحوال الشخصية .

٥ — إنشاء معاهد الأمومة والأبوة للارشاد وتنشئة جيل جديد صحيح البنية والأخلاق .

٦ — تنظيم أوقات الفراغ الرجال والنساء بما يحقق الخير للأسرة والوطن .

٧ — حماية الطفولة المشردة والشباب فى سن البلوغ وإنشاء ملاجى للأطفال والعجزة .

٨ — تعديل نظام السجون والاصلاحيات وجعلها مؤسسات للتربية والتعليم والإنتاج والعمل على ضمان مستقبل شريف للمسجونين بعد خروجهم من السجن .

٩ — العناية بتعليم البنت وتوجيهها وجهة عملية صالحة .

١٠ — العناية بصحة التلاميذ والعناية بالتربية البدنيه للبنين والبنات والتوسع فيها وتعميم الغذاء والكساء بالمدارس الأولية ولغيرهم من الطبقات الفقيرة .

١١ — رعاية الطفولة والأمومة بإنشاء مؤسسات للحامل والوالدة والطفل وإنشاء دور حضانة لأولاد الفقراء والعاملات .

١٢ — حماية النسل من أمراض الوراثة وتعميم مكاتب الكشف قبل الزواج مع التدرج بجعلها إجبارية .

١٣ — إنشاء الحمامات الشعبية ودورات المياه العامة .

١٤ — مكافحة الغلاء بكافة الوسائل الممكنة ومراقبة الأسعار وتشجيع المنتجات الوطنية .

١٥ — إنشاء المساكن الصحية للفقراء والزراع وصغار الموظفين

١٦ — العمل على ترقية الفنون بجميع أنواعها وتهذيب الأغانى والتمثيليات.

١٧ — العمل على إنشاء مستشفيات للمرضى ووحدات علاجية متنقلة فى القرى ومصحات لعلاج مدمنى المخدرات .

١٨ — المطالبة بجعل الخدمة الاجتماعية إجبارية من الجنسين .

وسائل تحقيق الأهداف

١ ــ لكى يصل الحزب إلى تحقيق أهدافه ومراميه سيعمل جاهدا على نشر دعوته بكافة طرق النشر من صحافة ودعاية وزيارات للأقاليم واشتراك فى المؤتمرات الدولية النسائية وإنشاء المؤسسات الاجتماعية والخيرية .

٢ ــ كما سيعمل على ضم نخبة من رجال الدولة مصريين وسودانيين المناصرين لحركة الحزب وأهدافه لدخول البرلمان وفقا لمبادىء الحزب المقررة سلفا .

٣ ــ المعاونة والاستعانة بمجهودات الجمعيات الخيرية للخدمة الاجتماعية والمؤسسات التى تسعى لتحقيق الغايات التى ينشدها الحزب .

فاطمة عزت　　　　رحمة لشأت

عزيزة هيكل　　　　منيرة حسنى

الحزب النسائى الوطنى

برنامج الحزب النسائى الاول

١ — المطالبة على تعديل الدستور لتكون الأمة مصدر السلطات والمطالبة بالاستقلال التام للبلاد لمصر والسودان ووحدة شعب وادى النيل .

٢ — مساواة المرأة بالرجل والنهوض بها برفع مستواها الأدبى والفكرى والاجتماعى .

٣ — يسعى الحزب بكل الوسائل المشروعة لتنال المرأة المصرية حقوقها القومية والسياسية والاجتماعية كاملة فيكون لها من الانتخاب والتمثيل النيابى التمتع بحقوقها كمواطنة مصرية .

٤ — توثيق الروابط بين نساء مصر والبلاد الشرقية .

وللحزب برنامج تفصيلى آخر ضمنه مطالبه وهى : -

١ — قبول الفتيات فى كل وظائف الدولة على العموم متى كانت لديها المؤهلات اللازمة لشغل هذه الوظائف .

٢ — إعطاء العاملات حق التمتع بكل قوانين العمال ومساواتهم فى جميع الحقوق ووجوب اشتراكهن فى النقابات وعمل الترتيب اللازم بحيث تعطى العاملات أجازات كاملة للوضع بأجر كامل والعمل على إنشاء دور لحضانة الأطفال حتى عودة أمهاتهن من العمل .

٣ — ضرورة العمل على منع تعدد الزوجات ومنع حرية الطلاق وتقييدهما بما يستبقيهما رخصة لمواجهة الضرورة الطارئة أو الحاجة الماسة وتحريمهما حيث يمليهما العبث الفارغ .

٤ — تحسين النفقات الشرعية ووجوب سرعة البت فيها .

٥ — رفع مستوى الحضانة من السن المقررة إلى الآتى (١٤ — ١٦)

٦ — ضرورة جعل الكشف الصحى على طالبى الزواج من الجنسين إجباريا حتى تضمن جيلا سليما .

٧ — المطالبة بالتدريب العسكرى للفتاة الجامعية .

٨ — سن تشريع الولاية على الأولاد صيانة لهم من شرور الآباء والأمهات والأولياء فى الحالات التى يخشى فيها على أخلاقهم من مفاسد البيئة .

٩ — ضرورة رفع مستوى الطبقات الفقيرة ولتحقيق هذه الرغبة سيعمل بقدر المستطاع على إنشاء مركز فى كل حى شعبى لتعليم نساء الشعب القراءة والنظافة والأخلاق وبعض المهن البسيطة وتزويدهن بالارشادات العامة .

١٠ — مساعدة جميع الهيئات النسائية التى تناشد الحزب المساعدة .

حزب الفلاح الاشتراكي

« أعطوا الفقير حقه دون أن يطلبه »

البرنامج الاشتراكي

(ا) القسم العام (السياسة الداخلية أو الخارجية) :

١ — الفلاح رمز الوطن ، والدستور حصن الأمة ، والديمقراطية حياة الشعب ، ومصر والسودان وطن واحد وشعب واحد ، ويقرر نظام الحكم فى الدولة بانتخاب جمعية تأسيسية .

٢ — الأمة فوق الحكومة ، والحكومة ما هى إلا أداة لتحقيق رغبات الشعب .

٣ — من الخيانة العظمى قبول أى تدخل أجنبى أو بقاء جندى أجنبى واحد على أرض الوطن لأنه يعرقل النهوض الاقتصادى والاصلاح الاجتماعى ويجرح الكرامة الوطنية فى الصميم ويهدم دعائم الحرية وصرح الاستقلال .

٤ — عدم الاعتراف بأى امتياز لأى دولة أجنبية . وربط العلاقات على أساس القواعد الدولية العامة . فلا مفاوضة ولا معاهدة .

٥ — عدم السماح للأجانب بتملك الأراضى فى مصر ؛ وحماية المؤسسات والمنتجات القومية . وقصر تملك الأجانب للعقارات للاستهلاك .

٦ — توثيق الروابط بين شعوب الدول العربية وعدم الاقتصار فى ذلك على الحكومات وتدعيم مركز مصر فى الشرق الأوسط ، وتضافر القوى لمناهضة الاستعمار وتحرير الشعوب وتحقيق السلام العالمى .

٧ ــ مناهضة النزعات الاستبدادية وتمكين كل فرد أو جماعة من التمتع بحرية الرأى كاملة فى حدود الدستور .

٨ ــ تخفيض تأمين الترشيح لعضوية مجلس النواب وجعله خمسين جنيهاً فقط . ومنح المرأة والشبان الذين بلغوا سن الثامنة عشر حق الانتخاب ، ومساواة المرأة بالرجل فى جميع الحقوق السياسية وتدعيم الحياة النيابية بجعل الاقتناع وحرية الفرد أساس التمثيل النيابى الصحيح . وتعديل قانون الانتخاب لجعله بالقائمة مع التمثيل النسبى .

٩ ــ توطيد دعائم الجيش وتزويده بأحدث الآلات ، وجعل الخدمة العسكرية إجبارية ولمدة سنة ليتسنى له تدعيم السلام العالمى والدفاع عن قنال السويس واستغلال جهوده فى القيام بالاصلاحات الداخلية إبان السلام .

١٠ ــ الصحافة ملزمة أن تكون مناراً للرأى العام وجميع إتجاهاته بعيدة عن أى تحيز .

(ب) القسم الخاص (السياسة الاقتصادية) :

١ ــ الدولة ملزمة باستصدار التشريعات لتحقيق العدالة الاجتماعية . وإنصاف الطبقات الفقيرة والنهوض بها ، بحيث يحظى كل فرد بمستوى مناسب للمعيشة والرقى الاجتماعى يتفق مع آدميته ومصريته .

٢ ــ الدولة ملزمة بضمان استقرار حياة الفرد بالتأمين الاجتماعى ضد المرض والشيخوخة والعوز والبطالة ، وحماية الاسرة وكفالة الأولاد ، وضمان التعليم بالمجان فى جميع مراحله .

٣ ــ الدولة ملزمة بتقريب الفوارق بين طبقات الأمة بتخفيض مرتبات كبار الموظفين ورفع مرتبات صغارهم وتحديد حد أقصى للملكية بخمسين فدانا وتأميم القدر الزائد وتوزيع الأراضى للاستغلال على صغار الفلاحين بنظام شامل

وتدعيم نظام التعاون وتوحيد الزى وتعميم نظام اللامركزية فى الحكم ومنح الأقاليم شخصية معنوية كاملة والقضاء على مظاهر البذخ والترف فى الدولة . وكذلك تحديد الملكية الصناعية والتجارية والعقارية .

٤ — كل فرد ملزم بالعمل والدولة ملزمة بتهيئة الفرص لتوفير العمل لكل فرد وإيجاد المسكن الصحى للفلاحين والعمال وغيرهم من الطبقات الفقيرة بتشييد القرى والأحياء الوطنية من جديد واستصدار التشريعات لتنظيم علاقاتهم بأصحاب رؤوس الأموال وإنصافهم وضمان حقوقهم وتحديد أجورهم وساعات عملهم وإشراكهم بحصة محددة فى الأرباح .

٥ — تجب المساواة فى معاملة الأفراد مهما اختلفت طبقاتهم باحترام وتقدير لعزة النفس والكرامة المصرية .

٦ — لا يسمح لأى فرد أو جماعة بالحصول على فوائد غير مشروعة من طريق الحكومة أو غيرها على حساب الشعب ويجب القضاء على كل تصرف أساسه الأنانية والمحسوبية واستغلال النفوذ .

٧ — القضاء على الارستقراطية المتعجرفة والرأسمالية المتضخمة مع احترام الملكية الفردية وذلك بنشر روح الديمقراطية الصحيحة ومساواة الأمراء والنبلاء بسائر المواطنين كأفراد فى المجتمع والتوسع فى التأميم ، بتأميم شركة قناة السويس ، ومهنة الطب ، وبإدارة الدولة لجميع المرافق العامة وشركات الاحتكار لحساب الأمة وتنمية الثروة القومية وفرض الضرائب التصاعدية مع معافاة صغار الملاك لغاية خمسة أفدنة ومن فى حكمهم من الرسوم القضائية والأموال .

٨ — استغلال رؤوس الأموال لإنهاض الصناعات الثقيلة والخفيفة واستخدام الأيدى العاملة وتعميم المصانع القروية وحماية المستهلك بتحديد سعر السلعة وحماية الصناعة والتجارة المصرية وتحقيق الاستقلال الاقتصادى .

٩ — تنسيق السياسة الزراعية والصناعية طبقاً للأساليب الحديثة وتحويل

الأيدى العاملة الفائضة فى الزراعة إلى الصناعة ، وزيادة القوى الإنتاجية بما يواجه اطراد زيادة السكان ويكفل الاكتفاء الذاتى ، وتنظيم الاستهلاك .

١٠ — تدعيم مجلس الدولة ، واستصدار تشريع يقضى بمحاكمة الوزراء وتطهير الإدارة بتجسيم مسئولية كل من يقوم بوظيفة عامة يقصر فيها أو يخالف قوانين الدولة أو يستهتر بالدين والأخلاق بمنتهى الشدة والحزم .

* * *

قال تعالى « والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم »

والله معنا

ملحوظة : « وسائلنا » :

خطتنا الأساسية فى تنفيذ هذا البرنامج هى اتباع الوسائل الديمقراطية المشروعة بايجاد مرشح فى كل دائرة انتخابية من دوائر القطر لتحقيق مبادئنا عن طريق التشريع (والله معنا) .

القاهرة فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

أدخلت على هذا البرنامج التعديلات المبينة به (والموضحة بالحبر) فى اجتماع الهيئة التأسيسية الجديدة للحزب فى تاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ :

رئيس الحزب

القانون الأساسى

صدر هذا القانون فى ٢ ديسمبر ١٩٣٨

الباب الاول

مادة ١ — تأسست بالمملكة المصرية هيئة قومية وطنية باسم « حزب الفلاح الاشتراكى » مركزها الرئيسى مدينة القاهرة .

مادة ٢ — يؤلف الحزب اتحـــادات بالمديريات وفروع بالمراكز وشعب بالقرى .

مادة ٣ — أغراض هذا الحزب رفع مستوى الفلاح المصرى وتوفير سعادته ورخائه كما يتبين من البرامج المفصلة الملحق بهذا القانون .

مادة ٤ — للحزب قسم يؤديه كل عضو أو مجاهد أمام الهيئة التابع لها وصيغة القسم كما يلى « اقسم بالله العظيم وبشرفى ووطنى . . أن أكون مخلصا لحزب الفلاح الاشتراكى محترما قوانينه عاملا على تنفيذ برامجه مضحيا فى هذا السبيل بكل ما أستطيع من مال ونفس لتحقيق رخاء الفلاح ومجد الوطن » .

مادة ٥ — يعمل الحزب على تحقيق أغراضه بكل الوسائل القانونية المشروعة فى حدود الدستور المصرى .

الباب الثانى

تكوين الحزب وهيئاته

مادة ٦ — يتكون الحزب من الهيئات الآتية . .

(ا) مجلس إدارة ويشترط فى العضو أن يكون بلغ درجة من الثقافة تؤهله للقيام بمهمته ولا يقل سنه عن خمسة وعشرين عاما .

(ب) مجلس استشارى يتكون من مستشارين للحزب يختارون من مختلف الرجال الفنيين ورأى هذا المجلس استشارى .

(جـ) هيئة الانصار (منتسبين) ويشترط فى العضو أن يكون قد بلغ درجة مناسبة من الثقافة العامة أو يكون من ذوى الأملاك ويقدم طلبه لمجلس الإدارة ويزكيه اثنان من أعضاء مجلس الإدارة ويوافق مجلس الإدارة على قبوله .

(د) مجاهدين (عاملين) يعملون على نشر رسالة الفلاح فى الريف المصرى ويجاهدون فى سبيله ويتعاونون مع مجلس الإدارة فى تحقيق أغراض الحزب ويشترط فى المجاهد أن يكون ذا ثقافة مناسبة ولا يقل سنه عن واحد وعشرين عاما وأن يعتمد طلبه مجلس الادارة وتصرف له شارة الحزب (فأس) وتذكرة إثبات شخصية بهـــا صورته مختومة بخاتم الحزب ويوقع عليها الرئيس والسكرتير العام .

(هـ) فلاحين . . ويشترط أن يقدم الفلاح طلبه باشتراكه فى الحزب وتفويضه فى الدفاع عن مصالحه والمناداة بمطالبه وحقوقه .

مادة ٧ — يعد لكل هيئة من هيئات الحزب سجل خاص تدرج فيه الأسماء وكافة البيانات اللازمة .

مادة ٧ مكرر يشترط فى جميع الأعضاء أن تنطبق عليهم الشروط الواردة بقانون تنظيم الأحزاب رقم لسنة ١٩٥٢ .

الباب الثالث

مجلس الادارة

مادة ٨ — يتكون مجلس إدارة الحزب من خمسة عشر عضواً من بينهم رئيس الحزب .

مادة ٩ — ينتخب مجلس الادارة من بين أعضائه رئيساً ووكيلين وأميناً

المالية وسكرتيراً عاما . ورئيس الحزب يمثله أمام مختلف الهيئات والمحاكم ولا ينوب عنه فى ذلك غير أحد الوكيلين . ويرأس مجلس الادارة والجمعية العمومية .

مادة ١٠ — مجلس الادارة يدير كافة شئون الحزب إدارياً وفنياً وله حق اعتماد الأعضاء والأنصار والمجاهدين والفلاحين . كما له حق انذارهم وفصلهم كنص الماده ١٤ . إذا ثبت ما يوجب الانذار أو الفصل . كما له حق إصدار لوائح داخلية نافذة فى حدود هذا القانون وتكون لها قوة أحكامه .

وعلى العضو الذى يرغب فى الانفصال عن الحزب أن يقدم استقالته بخطاب مسجل لرئيس الحزب فيقرر قبولها ويستبعد إسمه من السجلات .

مادة ١١ — يجتمع مجلس الادارة مرة فى كل شهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من الرئيس والسكرتير ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره خمسة من الأعضاء على الأقل . وتنفذ القرارات بالأغلبية النسبية . وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى فيه الرئيس .

مادة ١٢ — من يتخلف من أعضاء مجلس الادارة عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون إبداء الاعتذار يخطر بخطاب مسجل فاذا تخلف بعد ذلك دون اعتذار أصبح مستقيلا .

مادة ١٣ — إذا خلا كرسى لأحد من أعضاء مجلس الادارة فللمجلس حق انتخاب ممن تتوفر فيه الشروط .

مادة ١٤ — تؤلف لجنة تأديبية من سبعة من أعضاء مجلس الإدارة وتختص هذه اللجنة باصدار قرارات لفصل أى عضو سواء بمجلس الادارة أو بأى هيئة أخرى من هيئات الحزب إذا اتضح ما يبرر الفصل وتنفذ قرارات هذه اللجنة بالأغلبية النسبية بعد التصديق عليها من مجلس الادارة .

مادة ١٥ — للمجلس أن يؤلف لجنة تنفيذية من خمسة عشر عضواً من الأنصار والمجاهدين فى الحزب ومهمتها معاونة المجلس فى تنفيذ قراراته ومجلس

الادارة وحده هو الذى يعين أعضاء هذه اللجنة . وتنتخب اللجنة مراقبا ومقرراً لها يجوز لهما الحضور فى جلسات مجلس الادارة دون الاشتراك فى التصويت على القرارات .

الباب الرابع

المجلس الاستشارى

مادة ١٦ — يؤلف المجلس الاستشارى من مستشارين يختارهم مجلس الادارة ويتجدد اختيارهم بواسطة المجلس كل عام . بالاقتراع السرى .

مادة ١٧ — يعرض على حضرات المستشارين كافة الأمور والأعمال التى يقرر مجلس الإدارة عرضها على حضراتهم مجتمعين أو منفردين للاستعانة بآرائهم الفنية .

مادة ١٨ — يراعى أن يمثل حضرات المستشارين النواحى الفنية المختلفة التى تتصل بجهاد الحزب .

مادة ١٩ — إذا طرح موضوع على حضرات المستشارين مجتمعين أو منفردين يرفع تقرير برأيهم فيه مجلس الادارة ، لبحثه والاقتراع على تنفيذه .

مادة ٢٠ — لمجلس الادارة أن ينتدب من بين أعضائه من يتصل بالمجلس الاستشارى لعرض ما يتقرر عرضه عليه .

الباب الخامس

الجمعية العمومية

مادة ٢١ — تتألف الجمعية العمومية من الاعضاء المجاهدين (العاملين) وتنعقد فى شهر نوفمبر من كل عام بدعوة من مجلس الادارة ويرأسها رئيس الحزب .

مادة ٢٢ — تختص الجمعية العمومية بالاختصاصات الآتية ..

(ا) انتخاب الرئيس ومجلس الادارة من بين أعضائها كل ثلاث سنوات بالاقتراع السرى .

(ب) النظر فى تقرير مجلس الادارة السنوى والحساب الختامى والتصديق عليهما
(جـ) النظر فيما يقرر مجلس الادارة عرضه عليها .
(د) حق تعديل القانون .

مادة ٢٣ — لا تعتبر قرارات الجمعية صحيحة إلا إذ حضرها خمسون عضواً عن الاقل من المسددين اشتراكاتهم وإلا تأجل الاجتماع أسبوعين ويعتبر الاجتماع التالى صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين منهم . إلا فى حالة تعديل القانون فلا يجوز إلا بحضور ثلاثة أرباع الحاضرين ، ويشهر عن التعديل باخطار الجهات المختصة ونشره .

الباب السادس

اتحادات الحزب وفروعه وشعبه

مادة ٢٤ — يؤلف فى كل مديرية اتحاد للحزب باسم المديرية يتكون من خمسة من الاعضاء على الاقل وتسند المراقبة فيه إلى شخص ممتاز ينتخبونه ويعتمد تعيينه مجلس الادارة ويكون له لقب « مراقب عام الاتحاد » .

مادة ٢٥ — يؤلف فى كل مركز فرع تابع للحزب باسم المركز يتكون من خمسة من الاعضاء (المجاهدين) على الاقل . وينتخبون من بينهم مراقباً ومقرراً ويعتمد انتخابهما مجلس الادارة .

مادة ٢٦ — تؤلف فى القرى شعب باسم القرية ويشترط فى الشعبة أن تكون من ثلاثة من المجاهدين على الاقل . وتنتخب الشعبة من بين أعضائها مراقباً ومقرراً ويعتمد انتخابهما مجلس الادارة .

الباب السابع

مالية الحزب

ماده ٢٧ — تتكون ايرادات الحزب من اشتراكات الاعضاء المنصوص عنها فى اللائحة الداخلية للحزب ومن التبرعات والاكتتابات التى تمنح للحزب أو غير ذلك . وتقيد الايرادات فى دفتر خاص .

مادة ٢٨ — السنة المالية الحزب تبدأ من أكتوبر من كل سنة وتنتهى فى سبتمبر من السنة التالية .

مادة ٢٩ — يستلم أمين المالية إيرادات الحزب ويعطى عنها إيصالات عليها بامضاؤه وخاتم الحزب وعليه أن يودع هذه الأموال أولا بأول فى بنك مصر . وذلك بعد قيدها فى دفتر خاص . ولا تسحب نقود من المصرف إلا بتوقيع الرئيس وأمين المالية والسكرتير العام وتقيد المصروفات فى دفتر خاص ويجوز لأمين المالية أن يستبقى بعهدته أو بحريته السكرتارية مبلغا لا يزيد على عشرة جنيهات للمصروفات النثرية .

مادة ٣٠ — تؤلف لجنة لمراجعة الحسابات كل ستة أشهر وتعرض النتيجة على مجلس الادارة لفحصها ورفع تقريره عنها للجمعية العمومية سنوياً .

مادة ٣١ — الاشتراك السنوى لعضو مجلس الإدارة ستة جنيهات ، وللعضو العامل (المجاهد) أو المنتسب ستون قرشاً وللفلاح قرشان .

ملحوظة :

أدخلت على هذا القانون التعديلات المبينة به (المدونة بالمداد) فى اجتماع الهيئة التأسيسية الجديدة للحزب فى تاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ » .

٥ / ١٠ / ١٩٥٢

رئيس الحزب

البرنامج الاجتماعى

أولا : الولاء والفناء الوطن .

ثانياً : تكوين رأى عام للشعب الريفى ودخول الإنتخابات العامة للبرلمان لإنتخاب ممثلين للفلاح يدافعون عن مصالحه وينادون بمطالبه وحقوقه وإصدار جريدة لهذا الغرض .

ثالثاً : احترام الروح الدينية وتقديس العقيدة الوطنية .

رابعاً : بعث روح الاعتزاز بالنفس وبالبيئة الريفية .

خامسا : محاربة الأمية بين الفلاحين .

سادساً : النهوض بالمستوى الاجتماعى بين أوساط الفلاحين ومحاربة المخدرات والبدع والخرافات والجهالة .

سابعا — تنظيم رجال الأمن فى القرى ومحاربة الإجرام والقضاء على الحزازات والأحقاد والخصومات القديمة بين العائلات الريفية ومحاربة فكرة الأخذ بالثأر .

ثامنا : تنظيم القرية إداريا بمجلس القرية على أساس الانتخابات وتوسيع اختصاصات مجالس المديريات والمجالس المحلية والقروية .

تاسعا : تجميل الريف المصرى وتجديد القرى بغرس الأشجار فى الطرقات وإنشاء المتنزهات العامة وتنظيم مساكن الفلاحين وتوفير مياه الشرب الصحية .

عاشراً : القضاء على أمراض الفلاح بنشر الدعوة الصحية وتعميم المستشفيات القروية والمركزية وإيجاد طبيب بكل قرية .

حادى عشر : بث الروح الرياضية والعسكرية بين أوساط الشعب الريفى لتحقيق الدفاع الوطنى بأجلى معانيه وإنشاء ملعب رياضى بكل قرية ،

ثانى عشر : تحقيق النهضة الزراعية بتعميم المكاتب الزراعية الصناعية فى القطر .

ثالث عشر : تعميم وسائل الإذاعـــة اللاسلكية لنشر الثقافة بين أوساط الفلاحين .

رابع عشر : محاربة هجرة القرى سواء من الملاك أو من صغار الفلاحين .

خامس عشر : الدفاع عن جميع مطالب الفلاحين وحاجياتهم وشكاياتهم وتبليغها للحكومة والبرلمان والجهات المختصة وتولى الدفاع عنها أمامها واقتراح سن القوانين على الهيئة التشريعية التى يكون فيها حماية مصالح الفلاح وحقوقه .

البرنامج الاقتصادى

أولا : رفع الفقر والجوع والبؤس عن كاهل الفلاح وأسرته ومحاربة البطالة بين الفلاحين .

ثانيا : الدعوة لسن قانون للإيجارات والأجور يقضى بتحديد إيجارات الأطيان بما يتفق مع قيمة الانتاج وتحديد حد أدنى لأجور المزارعين بما يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه لا يتعارض مع مصلحة المالك .

ثالثا : تخفيف عبء الضرائب عن كاهل الفلاح بما يتناسب مع الحالة الاقتصادية وتنظيم جبايتها .

رابعا : حماية أسعار الحاصلات الزراعية من الهبوط كالقطن والحبوب بما يحقق الرخاء مع حماية المستهلك من الارتفاع المتطرف للأسعار ومحاربة الآفات الزراعية بأحدث الأساليب .

خامسا : ترقية الصناعات القروية والزراعية المحليه وإقامة مصنع قروى بكل قرية والاعتماد على المنتجات القروية دون الأجنبية المماثلة لها .

سادسا : توسيع نطاق حماية الملكيات الصغيرة .

سابعا : توسيع نطاق التسليف الزراعى وتبسيط إجراءاته مع توخى السرعة فيها بما يكفل استفادة الفلاح على أكمل وجه .

ثامنا : تعميم إنشاء الطرق الزراعية وتنظيمها وإقامة الكبارى والجسور اللازمة للقرى والبلدان الريفية .

تاسعا : المطالبة بتنظيم وسائل الرى والصرف بما يكفل عدم شكاية الفلاحين والاهتمام بشكاياتهم .

عاشراً : تعميم إنشاء الجمعيات التعاونية فى القرى وتنظيمها بما يكفل تحقيق أغراضها على أتم وجه .

حادى عشر : تنظيم الأسواق الريفية ومعاونة الفلاح على تصريف محصوله وقضاء حاجياته بما فيه السهولة والمصلحة .

ثالث عشر : العمل على زيادة الانتاج الأهلى بما يتناسب مع إطراد زيادة عدد السكان واستغلال الأراضى البور بتوزيعها على صغار الفلاحين .

رابع عشر : تنظيم علاقات الفلاحين بأصحاب الأملاك من ناحية تعويضهم عن إصابات العمل ومكافآتهم وتحديد ساعات العمل وأيام الراحة ووضع نظام لفض المنازعات بينهم .

خامس عشر : تعميم وسائل التأمين الاجتماعى والاقتصادى والصحى لدى الفلاحين .

حزب الفلاح الاشتراكى

بيـــان

« الموارد المالية للحزب »

الموارد المالية للحزب مبينة فى المادة ٢٧ من الباب السابع من قانون الأساسى ، وليس للحزب الآن أية مالية أو ممتلكات ولا رصيد له فى أ حيث كانت مصروفاته تستغرق إيراداته المحدودة أولا بأول حيث تحصيل الاشتراكات فى السنوات الأخيرة إلا على حسب ما تقتضيه الظر وكان رئيس الحزب يقوم بالانفاق الذى تتطلبه الظروف وكذلك كل عضو مصاريف جهاده .

والهيئة الجديدة للحزب ستقوم بتمويلة من الاشتراكات وتودع ما فى بنك مصر كنص القانون .

تقـرير

عن تاسيس حزب الفلاح الاشتراكى وتاريخه وجهاده

« حالة الفلاح وخطورة مركزه »

لما كان الفلاح يمثل تسعين فى المائة من سـكان هذا القطر ، وهو السواد الأعظم والأغلبية الساحقة فى هذه الأمة ، بل هو عتادها وعدتها وعماد الحياة ومحور الانتاج فيها وقريته هى عنوان لهذا الوطن المقدس . . . فإنه مع خطورة مركزه وعظم شأنه فى الأمة على هذه الصورة ظل آلاف السنين كما مهملا ، جائعا بائسا ، عاريا مريضا ، جاهلا أميا . يخرج التبر والذهب للآخرين وهو محروم من لقمة العيش وجرعة المياه النقية ، وهكذا استغله نفر قليل هم الاقطاعيون والرأسماليون الأمر الذى كان أكثر حافز لنا على تأسيس حزب الفلاح .

وقد قمنا بهذه الحركة منذ عشرين عاما (فى عام ١٩٣٢) نجاهد ونضحى فى سبيل الفلاح ، ونضطهد من أجل رفع صوته ، ونـكتوى فى النهاية بمشاطرته آلامه وشقاءه ، وكاد اليأس من الإصلاح يسيطر على النفوس بسبب سيطرة قوى الشر والفساد والطغيان ، حتى قيض الله للبلاد حركة الجيش المباركة ، فبسطت العناية الإلهية يدها لملايين الفلاحين الـكادحين وغيرهم تمسح عن جبينهم آلام آلاف السنين التى مضت ، فصدرت قوانين الاصلاح الزراعى فى ليلة واحدة مبشرة بفجر جديد ونور جديد فاطمأنت نفوس الفلاحين وهتفت قلوبهم وقد أتتهم ساعة النصر « وأن ينصركم الله فلا غالب لـكم » .

« المراحل التاريخيه للحزب »

لذلك فأنه يهمنا فى هذا الصدد أن نبين المراحل التاريخية التى مر بها « حزب الفلاح الاشتراكى » فى إيجاز وطرفا من جهاده .

فقد قام بتأسيسه رئيسه الأستاذ أحمد كامل قطب المحامى فى عام ١٩٣٨ ، وتكون الحزب باسم « حزب الفلاح » الاجتماعى والاقتصادى ، ووضع له نظام معين فى قانونه الخاص (مرفق تحت رقم ١ بالحافظة) ، كما وضع له برنامج اجتماعى واقتصادى (مرفق أيضا تحت رقم ١ حافظة) .

وفى عام ١٩٤٥ وضع له برنامج اشتراكى (رقم ٢ حافظة) وأصبح إسم الحزب : « حزب الفلاح الاشتراكى » .

* * *

« تأسيس مشروع القرى »

أن حركة « حزب الفلاح الاشتراكى » لم تكن طفرة ، بل مهد لها بجهاد دام سنينا ، فقد بدأت هذه الحركة منذ عام ١٩٣٢ حيث أسس الأستاذ أحمد كامل قطب « مشروع القرى » فى ذلك العام ، فكان أول صوت يرفع للفلاح والدفاع عنه فى هذه البلاد وأسندت إلى الأستاذ قطب السكرتارية العامة كما أسندت الرياسة إلى المغفور له الدكتور على ابراهيم (باشا) مدير الجامعة المصرية بالنيابة وقتذاك ، وانضم له عدد من رجالات مصر العاملين وآلاف من المتطوعين المثقفين ، ثم أصبح المشروع يعرف باسم « جمعية نهضة القرى » وكانت أهدافها محو الامية فى الريف ورفع مستوى الفلاحين ونهضة القرى من النواحى الاجتماعية والاقتصادية شعارها « أن من هدم ركنا من أركان الجهالة ، شيد ركنا من أركان الوطن » وتألفت للجمعية ما يزيد على الالف شعبة ، واعترفت بها وزارة المعارف العمومية فى عام ١٩٣٥ ومنحتها إعانة قدرها أربعمائة جنيها مصريا ووضعت دور المدارس الإلزامية فى القرى تحت تصرفها لإستغلالها ليلا لحركة محو الامية بين الكبار ، وطاف الاستاذ قطب بوصفه السكرتير العام للجمعية برفقة بعض الاعضاء حوالى أربعمائة قرية فى مختلف أنحاء البلاد فى الوجهين البحرى والقبلى حتى عام ١٩٣٨ حين أسس « حزب الفلاح » بعد أن لمس عمليا

مقدار آلام الفلاحين وآمالهم وما يعانونه من بؤس وشقاء وقيامه بدراسة أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية دراسة عملية .

* * *

وكانت الجمعية توالى نشاطها بإصدار حلقات وكتيبات تبعث بها إلى شعبها فى مختلف القرى المنتمية إليها مصدرة بنداءات وبيانات من رئيسها المغفور له الدكتور على ابراهيم (باشا) وسكرتيرها العام الاستاذ أحمد كامل قطب وتحوى برامجها وتعليماتها وتوجيهاتها والمحاضرات التى تلقى على الفلاحين بلغة سهلة بواسطة المتطوعين من المثقفين والمتعلمين ، وقد قامت الجمعية بمحو الامية لدى ما لا يقل عن مائة ألف فلاح فى العام حيث كان قد انضم إليها أكثر من ألف قرية وكان متوسط من يتعلمون فى القرية مائة فلاح على الاقل ، وكانت تجرى لهم امتحانات تحريرية وشفوية فى نهاية العطلة الصيفية وتعطى للقرى وللمتطوعين درجات على أساس هذا النشاط .

أن الحلقات التى كانت تصدرها الجمعية تدل على صفحات كفاح صامت طويل لوجه الله والوطن . (مرفق بالحافظة تحت أرقام ١٠ مكرر و ١١ و ١٢ بعض نماذج من هذه الحلقات عن سنى ١٩٣٤ و ١٩٣٠ و ١٩٣٦) .

* * *

وهكذا كان « مشروع نهضة القرى » وجهاد ستة أعوام فيه هو السلم الذى ارتقينا منه لتأسيس « حزب الفلاح » ، وكان «حزب الفلاح »هو التطور الطبيعى لحركة الفلاح التى بدأناها « بنهضة القرى » فى عام ١٩٣٢ .

نعم لقد قمنا بهذه الحركة منذ عشرين عاما ، وكنا ننادى ونقول — كما هو ثابت فى هذه المطبوعات التى كنا نصدرها فى ذلك الوقت عام ١٩٣٢ — « أن هذا الجهاد هو جهاد عشرين عاما ، وليس يوما أو أياما ، ولم يخطىء القدر فى

حساب الزمن بالضغط ، فها هو اليوم ينتصر بعد أن كان الجميع يسخرون منا ومن التصدى للدفاع عن الفلاح والجهاد فى سبيله ويعيروننا بالانتساب إليه فكنا نرد عليهم قائلين أنه لا نهضة لهذه الامة إلا بنهضة الفلاح ولا وطنية صحيحة إلا بالجهاد فى سبيل الفلاح . . كما كان كل منا يردد شعارنا دائما قائلا : « لو لم أكن فلاحا ، لوددت أن أكون فلاحا » ، « والله معنا » .

وهكذا دارت الأيام دورتها حتى حقق الله النصر للفلاح على يد جيش البلاد الباسل « الجيش الفلاح » ... وتلك الأيام نداولها بين الناس .

* * *

« حزب الفلاح ضرورة اجتماعية وسياسية »

بعد استعراض هذا الجهاد فى سبيل نهضة القرية المصرية أعواما ، وإدراك حالة الفلاح وما هو عليه من بؤس وظلم وشقاء ، وبعد أن طاف الأستاذ قطب مئات القرى فى كفاحه وقيامه بدراسة شئونها فى مختلف أنحاء البلاد من كتب ، لمس الحاجة الماسة لتأليف حزب للفلاح يدافع عن حقوقه الإجتماعية والاقتصادية ويتخصص فى ذلك ، وكانت تجربة عملية طويلة كسبها الأستاذ قطب فى هذا المضمار بالجهاد فى « مشروع نهضة القــــرى » مكنته وعاونته على تأسيس « حزب الفلاح » .

* * *

والذى يلقى بنظرة فاحصة يتضح له جليا أن فكرة تأسيس «حزب الفلاح» كانت قائمة على ضرورة اجتماعية واقتصادية تستلزمها مقتضيات الحال فى البلاد وتتمشى مع ظروفها مثل « حزب العمال » فى إنجلترا الذى يمثل غالبية السكان باعتبارها بلاد صناعية ، وكذلك الحال فى مصر وهى بلاد زراعية فالفلاح فيها سوادها الأعظم وأغلبيتها الساحقة ومحور القوة ونقطة الإرتكاز ودعامة

الإنتاج ، وهو مصدر جميع الطبقات ، فقريته إذن هي عنوان البلاد ، وهي الأم الأصلية والينبوع الرئيسي الذي تنحدر منه جميع الطبقات ، من فلاحين وعمال وجنود وطلاب وموظفين ومتعلمين من مختلف المهن ، كالأطباء والمحامين والمهندسين وغيرهم ، فما من واحد من هؤلاء جميعاً إلا ويرجع إلى أصل ريفي ويرتبط بالقرية المصرية اجتماعياً واقتصاديا وسياسيا ويمت بأوثق الصلات إلى الفلاح . .

* * *

فإذا كان هناك حزب يكتب له الخلود في هذه البلاد فهو « حزب الفلاح » لأنه ليس حزبا قائما على الأشخاص ، بل هو فكرة «واقعية عملية» ، «وضرورة» تقتضيها ظروف البلاد من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، « ورسالة وطنية ، لبعث الأمة من جديد ببعث فلاحها » ، وتجديد الحياة فيها تجديدا تقدميا ، وتغيير معالمها ، بناء الدولة الحديثة على أساس من العدالة الاقتصادية والسلم الاجتماعي .

لحزب الفلاح حزب مبادىء ، وليس حزب أشخاص ، وهو يتميز بأنه يمثل قوة اجتماعية واقتصادية كبيرة يكون لها أكبر الأثر في التوجيه السياسي إذا توفرت لديه الإمكانيات وأزيلت من طريقه العقبات والألغام التي كانت توضع له دائما في العهد البائد . وإننا لنشعر ونعتقد دون شك أنه قد آن الأوان في هذا العهد الجديد ، عهد الحرية والحق والنور بأن « حزب الفلاح » سيأخذ مكانته اللائقة به في هذه البلاد ، وما كان يعوقه من قبل عن الوصول إلى مكانته الطبيعية سوى الفساد والبطش والطغيان والدجل السياسي والفوضى والتهريج الحزبي وسلطان المال ونفوذ الإقطاعيين وسيطرة أولئك الذين كانوا لا يحبون لهذه الأمة أن تحيا أو تتقدم لتأخذ مكانتها اللائقة بها بين الأمم ، حتى هب الجيش ووثب وثبته الكبرى ليطهر البلاد تطهيراً من هذه المفاسد ويفسح المجال والطريق والأمل أمام العاملين المخلصين .

« تأسيس حزب الفلاح »

فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ استقال الأستاذ أحمد كامل قطب من جمعية نهضة القرى ليؤسس « حزب الفلاح » وتبعه اثنان من زملائه هما الأستاذان محمد عبد المنعم عفيفى ومحمد صالح سمك فاستقالا من الجمعية ليحمل معه لواء الجهاد والتضحية فى الحركة الجديدة .

وتأسيس حزب الفلاح فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، وانتخب الأستاذ قطب بالإجماع رئيسا للحزب فى ١٤ ديسمبر سنة١٩٣٨ ،وأقيمت حفلة كبرى احتفالا بتأسيس الحزب فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ بداره الكائن مقرها وقتذاك بميدان الملكة فريدة ، وأذاعت جميع الصحف العربية والافرنكية أنباء تأسيس « حزب الفلاح » والاحتفال به .

واتخذنا لنا شارة هى « فأس الفلاح » ، وشعارا هو « العدالة الاجتماعية أساس بناء الدولة الحديثة » ، هتافنا وتحيتنا « الله أكبر والله معنا » ، مبدؤنا لا نعادى أحداً إنما نخدم الفلاح وقضية الوطن فهذه غايتنا وأملنا لا نريد جزاء ولا شكوراً من أحد فالثواب عند الله تعالى وهو أفضل الثواب ، وما كنا نبتغى من وراء جهادنا مغنما أو نعيما سوى أداء ضريبة الجهاد للوطن ، فقد وطدنا العزائم وروضنا النفوس على أن تقوم بأشق الأعمال التى عرفها الإنسان فى التاريخ ، عدتنا الإيمان بالله والتضحية فى سبيل الوطن المفدى بالمهج والأرواح .

الهيئة التأسيسية :

فكانت الهيئة التأسيسية فى عام ١٩٣٨ مكونة من حضرات :

الأستاذ أحمد كامل قطب المحامى ، الأستاذ عبد المنعم عفيفى المحامى (التحق بوظيفه محقق بالسكة الحديد) الأستاذ محمد صالح سمك المدرس ، الأستاذ محمود حسين المحامى ، الأستاذ محمد فهمى غانم المحامى ببنك التسليف (التحق بالسلك

القضائى) قاض) ، الأستاذ عبد المجيد أبو العز المحامى ، الأستاذ أحمد جعفر المحامى ، الأستاذ أحمد فؤاد عمرو المحامى (التحق باللجنة المالية بمجلس الشيوخ) الأستاذ سيد عبد الوهاب المحامى (توفى) الأستاذ مصطفى المنزلاوى المحامى (التحق بالحزب الوطنى) الأستاذ حنفى عبود المحامى (التحق بحزب العمال) الأستاذ عبد الفتاح عمران وكيل نيابة (توفى) الأستاذ محمد على إمام المحامى (التحق بحزب الكتلة) الأستاذ واصف رزق الله المحامى (التحق بحزب الأحرار) الأستاذ محمد حامد موظف بوزارة الصحة (توفى) الدكتور محمود نور الدين يوسف (توفى) ،

التفويضات والتوكيلات :

وقام « حزب الفلاح الاشتراكى » منذ تأسيسه فى عام ١٩٣٨ على أساس قانونى ودعامة قوية فبعد أن وضع لنفسه نظاما معينا فى قانونه الخاص (مرفق بالحافظة) وبرامج ثابتة اجتماعية واقتصادية (مرفقة بالحافظة) حصل من الفلاحين فى مختلف أنحاء البلاد على آلاف من التوكيلات والتفويضات الموقع عليها بتوقيعاتهم وأختامهم وبصماتهم يوكلون فيها هيئة «حزب الفلاح» ويفوضونها فى الدفاع عن جميع حقوقهم الاجتماعية والإقتصادية وفق قانون الحزب وبرامجه ، ويقررون فيها باشتراكهم والتحاقهم بالحزب مع تأدية القسم الخاص به (وهذه التوكيلات والتفويضات مودعة بمكتب الحزب ومرفق صورة نموذج لها مطبوع تحت رقم ٥ بالحافظة) .

كما وأن عضوية الحزب كانت منظمة حيث يقدم العضو الذى يرغب الإلتحاق به طلبا بذلك على استمارة مطبوعة (أنظر النموذج المودع تحت رقم ٣ حافظة) ثم يخطر العضو بعد قبوله بخطاب اعتماد (أنظر النموذج المطبوع رقم ٤ حافظة) ويسلم بطاقة شخصية تحمل صورته (النموذج رقم ٦ حافظة) .

سجلات الأعضاء :

وأعدت فى الحزب سجلات منظمة لقيد الأعضاء فيها ، وقد رصدت هذه السجلات حتى عام ١٩٤٨ الأعضاء المقيدين بها فبلغ عددهم ١٤٠٤ ألف وربعمائة وأربعة عضوا خلاف الفلاحين المنتسبين . كما أعدت دفاتر خاصة منظمة للإيرادات والمصروفات وفقا لقانون الحزب ونظامه .

إصدار جريدة للحزب :

وقد أصدر الحزب منذ تأسيسه فى عام ١٩٣٨ جريدة لتكون لسان حاله يعبر بها عن آرائه ويدافع فيها عن حقوق الفلاحين ومصالحهم وكانت هذه الجريدة باسم « النضال » ، ولم يدم صدورها طويلا حيث عطلتها حكومة الوفد (مقدم بالحافظة أحد أعدادها التى كان يصدرها الحزب على سبيل المثال مؤرخ فى ١٦ / ٦ / ١٩٣٩ ومصدر بمقال افتتاحى بعنوان صاحب السعادة أحمد كامل قطب باشا لصاحب الشقاء والجهاد أحمد كامل قطب المحامى رئيس حزب الفلاح (أنظر رقم ٧ حافظة) هذا وقد أعد الحزب عدته لإصدار جريدة جديدة باسم « الفلاحين » فى هذا العهد الجديد عهد النور والحرية

* * *

« طرف من جهاد الحزب ورئيسه »

صيام رئيس الحزب :

ولقد سار الحزب فى جهاده فأخذ يطوف فى مختلف القرى بين أوساط الفلاحين منذ تأسيسه فى عام ١٩٣٨ حتى آخر عام ١٩٥١ — ولم يقعد عن ذلك إلا فى سنى الحزب وعهد الأحكام العرفية — وكانت خطته الحزب دائما أن يستمع إلى شكليات الفلاحين فى قراهم ، ويدرس أحوالهم وآلامهم دراسة عملية وينشر دعايته بينهم تطبيقا لبرامجه .

وقد صام رئيس الحزب الأستاذ أحمد كامل قطب فى ٢٣ يونيو عام ١٩٣٩ تسعة أيام مستمرة من أجل مطالب الفلاحين التى كان قد تقدم بها إلى الحكومة والبرلمان باسم « مشروع انتعاش الفلاحين » ذى الطلبات الأربعة ولم تحقق ، وانتهت الدورة البرلمانية وقتذاك ولم يصدر قانون واحـــد لمصلحة الفلاحين ، وذلك لتعارض مصلحة الفلاح الفقير مع مصلحة النواب الرأسماليين والاقطاعيين وأخيراً إذا بالحكومة فى ذلك العام تكرم البرلمان بحفلات العشاء الساهرة الحافلة بألوان الطعام والحرم والديوك الرومى وما إليها والفلاح لا يجد اللقمة ولا جرعه المياه ، فاعلن الأستاذ قطب صيامه المستمر احتجاجا واستمساكا بمطالب الفلاحين ، وكان ذلك فى دار الحزب فى التاريخ المشار إليه سابقا وظل دون طعام أو شراب بصفة مستمرة حتى كاد يشرف على الهلاك وتعرضت حياته للخطر كما ثبت من النشرات الطبيـــة التى كانت تذيعها الصحف يوميا وخاصة جريدة الأهرام ، وكان الغرض من هذا الصيام فضلا عن الاحتجاج على إهمال مطالب الفلاحين الحصول على صك كتابى صريح من أولى الأمر بتحقيق هذه المطالب أو بموت رئيس الحزب شهيداً وفى اليوم الخامس أرسل رئيس الحكومة للأستاذ قطب تصريحا شفهياً فرفض الافطار حتى وصله فى اليوم التاسع تصريح كتابى كما طلب ، وذلك بأن أرسل إليه السيد على ماهر — وكان رئيسا للديوان الملكى — كتابا رسميا يشكره فيه على عواطفه ويعده بتحقيق هـــذه المطالب عاجلا ويطلب إليه العدول عن الصيام فاستجاب إلى ذلك ونشرت مجلة المصور صفحة كاملة مصورة عن هذا الصيام بعنوان « غاندى مصر » .

وكانت المطالب الأربعة التى حصل الصيام من أجلها هى :

(١) صدور قانون بتخفيض ايجارات الأطيان ورفع أجور الفلاحين (العمال الزراعيين) .

(٢) تخفيض ضرائب الأطيان لصغار الفلاحين الملاك بإعفائهم منها وجعلها تصاعديه لكبار الملاك .

(٣) تخفيض الديون العقارية وسعر الفائدة .

(٤) توزيع الاراضى البور على صغار الفلاحين المعدمين مع سلفيات زراعية

معهد الدراسات الريفية :

وأخذ الحزب يوالى نشاطه ويقوم بدراسة شئون الفلاح . فأسس لذلك معهداً باسم « معهد الدراسات الريفية » كانت تلقى فيه المحاضرات والأبحاث التى تتصل بحياة الفلاح الاجتماعية والاقتصادية واقبل الطلاب على الانتساب لهذا المعهد وكان فرصة لتخريج شباب مؤمن بقضية الفلاح إيمانا مبينا على العلم والمعرفة والتصميم والتخطيط والثقافة للدفاع بقوة عن قضية الحق والعدل والحرية . . .

مواصلة النشاط رغم العقبات والاضطهاد :

واستمر الحزب فى موالاة نشاطة وعقداجتماعاته وأصدر القرارات وتقديم المذكرات والعرائض والبيانات إلى أولى الأمر لرفع صوت الفلاح بكافة الوسائل الممكنه ، كان يلمس تصرفا غريبا من أولى الأمر فبدلا من الاستجابة لمطالبه العادله كانت تتصدى له بالاضطهاد والاعتقال والتشريد والحيلولة درن الاتصال بالفلاحين بكافة السبل .

دخول الانتخابات العامة :

وقد خاض حزب الفلاح الاشتراكى المعارك الانتخابيه ثلاث مرات فى العشر سنوات الأخيرة منذ عام ١٩٤٢ وقد رشح رئيس الحزب نفسه ن هذه الثلاث مرات ، مرة فى القليوبية ، ومرتين فى الشرقية ، وكان برنامجه فى هذه الانتخابات هو نفس المبادىء والتشريعات التى حققتها اليوم « حكومة الثورة » فى العهد الجديد التى كان ينظر إليها فى العهد القديم نظره الإجرام والاشمئزاز .

ولم يكتب للحزب الفوز فى تلك الانتخابات نظراً للأساليب الرجعية المعروفة

التى كان يحارب بها كل مجاهد مصلح ، وفى الانتخابات قبـل الأخيرة رشح الحزب أحد الفلاحين فى مديرية القليوبية هو « الشيخ عبد اللطيف يوسف » وكاد النجاح يحالفه لولا الأساليب الرجعية ذاتها .

* * *

جهاد الحزب فى سبيل فى القضية الوطنية

فى السودان وأمريكا وانجلترا :

ولم يتخلف « حزب الفلاح الاشتراكى » عن الجهاد وفى سبيل القضية الوطنية فقد سافر رئيسه الأستاذ أحمد كامل قطب إلى أمريكا عام ١٩٤٧ عندما كانت القضية الوطنية تنظر أمام مجلس الأمن وقام هناك بكل ما يمكنه من الدعاية لرفع صوت مصر الثائر ضد الاستعمار واحتلال الوادى ، وفى طريق عودته إلى بلاده طاف بانجلترا وفرنسا وقام بالدعاية للقضية الوطنية وبثورته المعروفة فى داخل مجلس العموم البريطانى ضد الاستعمار والطغيان .

كما سافر الأستاذ قطب رئيس الحزب إلى السودان ثلاث مرات ، الأولى قبل سفره إلى أمريكا عام ١٩٤٧ حيث اعتقله الانجليز وحكم عليه وقضى مـدة العقوبة فى سجن كوبرى بالخرطوم ، والمرتين الثانية والثالثة فى عام ١٩٤٩ حيث استطاع الدخول إلى السودان متخفيا دون تصريح بعد أن قطع الطريق فى احدى عشر يوما — فى الوقت الذى كان الإنجليز فيه يحملون هناك علم الإرهاب والاضطهاد ويمنعون المصريين من دخول السودان — وقبض الانجليز على الأستاذ قطب فى المره الثانية وسجن فى كوبر وحلفا وحوكم وأبعد من السودان بحراسة مسلحة حتى الشلال ، أما الأخيرة فلم يستطيعوا الاهتداء إليه (أنظر مجموعة صور الأستاذ قطب فى السودان رقم ٨ حافظة) .

مؤتمر الفلاحين واعتقال رئيس الحزب :

وفى العام الماضى دعا « حزب الفلاح الاشتراكى » إلى عقد « مؤتمر الفلاحين »

فى حديقة الأزبكية بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥١ ، وأعد العدة ليحضره عشرة الاف فلاح ، حيث يتوجهون من مكان المؤتمر إلى سراى الملك السابق ودار البرلمان ورئاسة الوزراء لتقديم مطالب الفلاحين فى عرائض تكتب بدمائهم .

وقام الأستاذ قطب رئيس الحزب وزملاؤه أعضاء الحزب بطواف كبير واسع المدى فى مختلف القرى بمديريات القطر عموما يدعون الفلاحين لحضور المؤتمر ، وأقبل الفلاحون على تلبية هذه الدعوة اقبـــالا منقطع النظير دل على اكتمال الوعى لديهم ونضجه ومدى شعورهم بالمظالم وقسوتها ، فلما وصل رئيس الحزب وزملاؤه فى طوافهم إلى تفاتيش الملك السابق وتفاتيش ولى عهده الأمير محمد على فى مديريه الشرقية تصدت لهم القوات الكبيرة من المديرية التى كان يتوف عددها على اربعمائة جندى لمنعهم والحلولة بينهم وبين الاتصال بالفلاحين ، وأخيراً أصدر وزير الداخلية فى ذلك الوقت الأستاذ فؤاد سراج الدن أمراً باعتقاله فاعتقل دون أية جريمة أو مخالفة للقانون سوى أنه يتصل بالفلاحين ورحل إلى القاهره وزج به فى السجن خلال الأيام المحددة لمؤتمر الفلاحين ثم أعيد إلى نيابة الشرقية حيث الاختصاص وأخيراً أفرجت عنه النيابة دون أى ضمان لعدم وجود أية جريمة .

اضطهاد وتشريد للحيلولة دون الاتصال بالفلاحين :

ومع ذلك عاد الأستاذ قطب بعد الإفراج عنه إلى مواصلة جهاده والاتصال بالفلاحين فوراً وعاد إلى طوافه فى الاسبوع الثانى مباشرة ، فكان كلما انتقل إلى مديرية الشرقية كانت تتصدى له هذه القوات الكبيرة وتقبض عليه وتبعده حتى آخر حدود مديرية الشرقية عن طريق بلبيس ، وأمعن وزير الداخلية المذكور فى استهتاره بالمكافحين فأنكر وجودنا وأعلن أنه لا يوجد فى مصر حزب باسم «حزب الفلاح الاشتراكى » وأصدر أوامره إلى جميع مأمورى المراكز بعدم السماح لرئيس الحزب بزيارة أى قرية مطلقا والقبض عليه فوراً ووزعت صورته

على رجال البوليس لهذا الغرض وتنبه بذلك على جميع العمد فى مديرية الشرقية وكان للأستاذ قطب فى هذا الشأن عدة مغامرات طريفة . وكما اضطهد رئيس الحزب إضطهد كثير من الأعضاء فى مناطقهم .

وكانت مطالب مؤتمر الفلاحين :

(١) تحديد الملكية الزراعية بحيث لا تقل عن فدان لكل فلاح للاستهلاك الشخصى للأسرة ولا تزيد عن خمسين فدانا .

(٢) تخفيض ايجارات الأطيان ٤٠ ٪ وتحديدها .

(٣) عدم إخلاء المستأجرين من الأطيان ما دام مسدداً الإيجار .

(٤) رفع أجرة « العامل الزراعى » إلى عشرين قرشا كحد أدنى .

(٥) عدم تحصيل الأموال الأميرية من صغار الملاك لغاية خمسة أفدنة وجعلها تصاعدية فيما زاد عن ذلك .

(٦) الاحتجاج الصارخ على الاعتداءات والمظالم التى وقعت أخيراً على الفلاحين فى حوادث « كفور نجم » و « بهوت » وغيرها .

(أنظر نشرة مؤتمر الفلاحين رقم ١٠ حافظة)

عهد ظلم ينقضى ومطالب عادلة تتحقق :

وهكذا كان العهد البائد الظالم يحارب المصلحين والإصلاح ، ويقبض ويضطهد من يطالبون بالعدل والرحمة والإنصاف حتى أتى عهد الحرية فإذا به فى ليلة واحدة يحقق نفس المطالب التى كنا نضطهد من أجل المناداة بها ونزج فى السجون جزاء لنا على التجرؤ على رفع الصوت والمطالبة بها ، وإذا الآية تنعكس فيسحق الظالمون سحقا وتذهب دولتهم ، فسبحان الله مغير الأحوال إنه على كل شىء قدير .

اعتقال سابق فى عهد صدقى :

وقدسبق أن اعتقل رئيس الحزب كذلك فى عام ١٩٤٥ فى عهدوزارة اسماعيل صدقى بمناسبة وضع برنامجه الاشتراكى ومزاولة نشاطه وعقده اتحادا مع حزب العمال ، وأفرجت عنه النيابة بلا ضمان مقررة أن البلاد أحق ما تكون إلى وجود حزب للفلاح لأنه الضرورة الطبيعية التى تقتضيها ظروف البلاد .

كفاح بين عهدين . . . وهذا عهدنا :

كان كفاحا ضد الطغيان فى العهد البائد أما اليوم فهو كفاح مع أبطال الحرية لتدعيم عهد الحرية ، وهذه نبذة تاريخية لمراحل حزب الفلاح الاشتراكى وتطوراته كان لا بد من الإشارة إليها فى هذا الصدد وهذا طرف من جهاده وجهاد رئيسه ذلك الجهاد المرير الطويل لوجه الله والوطن . . .

وهذا كان كفاحنا فيما مضى ضد أصحاب السلطان ، ضد الظلم والطغيان والجبروت ، أما اليوم فكفاحنا مع أصحاب السلطان متعاونين فى سبيل تدعيم الحرية والعدل والحق .

فهذا هو عهدنا ، وهو حياتنا ، وروحنا ، وأملنا الذى تحقق ، نفديه بالمهج والأرواح وندافع عنه ما حيينا عن إيمان وعقيدة مستظلين بعناية الله سبحانه جل شأنه وتعالت قدرته سائلين المولى أن يوفقنا لخدمة الوطن المفدى ويهدينا جميعا سواء السبيل لنحيا كراماً أو نموت كراما .

والله أكبر والله معنـــــا

* * *

أعدته « لجنة الاخطار » بالحزب وصدقت عليه « الهيئة التأسيسية » المنعقدة فى ٥ أكتوبر ١٩٥٢

الحزب الاشتراكى

برنامج الحزب الاشتراكى

اسم الحزب

المادة الأولى : ألف الموقعون على هذا البرنامج حزبا إسمه « الحزب الاشتراكى » ، وهو استمرار لحركة مصر الفتاة التى بدأت فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ لتحرير مصر والسودان من ربقة الاستعمار الأجنبى والاستغلال الداخلى .

ويعتبر الموقعون على هذا البرنامج والنظام (أعضاء عاملين) وفق ما هو وارد بالنظام .

ميدان نشاطه

المادة الثانية : اتخذ الحزب مقراً رئيسيا له الدار رقم ١٦ بشارع ضريح سعد بالقاهرة .

شعار الحزب

المادة الثالثة : شعار الحزب الاشتراكى هو « الله — الشعب » على أساس أن الإيمان بالله خالق هذا الكون وعبادته هى دعامة الاجتماع البشرى . وعبادة الله لا تتجلى فى شىء قدر تجليها فى خدمة الشعب فى صدق وإخلاص كما دعت إلى ذلك الأديان السماوية .

اغراض الحزب

المادة الرابعة : يعمل الحزب على تحقيق المبادىء والأغراض التى تتضمنها النقط العشرة الآتية :

١ — حقوق الشعب ونظام الحكم :

يعتبر الحزب الاشتراكى أن حرية العقيدة والحرية الشخصية وحرية الخطابة وحصانة المسكن وحرية الصحف وحرية الاجتماع والتظاهر السلميين وحق الشعب فى تأليف الجمعيات والنقابات والاتحادات والأحزاب وحق كل فرد فى السعى لترشيح نفسه للنيابة وتقلد الوظائف العامة للاشتراك فى إدارة بلاده وحقه فى التعليم وفى العمل مع التوقف السلمى عنه كما هو مبين فى البندين الثالث والرابع — كل هذه يعتبرها الحزب الاشتراكى حقوقا مقدسة ودعائم قوية للمحافظة على كيان الشعب المصرى .

وهذه الحقوق يجب أن يتضمنها دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب إنتخاباحرا ليكون الدستور وليد إرادة الشعب شكلا وموضوعا .

وعلى أية حال يجب أن يكون النظام البرلمانى القائم على الانتخاب الحر المباشر هو أساس الحكم فى البلاد . ويعتقد الحزب الاشتراكى أن الانتخاب بالقائمة مع التمثيل النسبى للأحزاب هو أقرب الأنظمة الانتخابية للتعبير تعبيراً صادقاً عن رأى الشعب .

٢ — تأمين الدولة لأفراد الشعب :

يجب أن تضمن الدولة لكل فرد حدا أدنى من المعيشة الكريمة اللائقة بما وصلت إليه الإنسانية من الحضارة المادية والعلمية . فلا يكون هناك بيت خال من الماء أو الكهرباء ولا يكون هناك مصرى لا يتذوق نعم الحياة الحديثة التى لم تخلق لتكون وقفا على إناس دون إناس . ويقدر الحزب الاشتراكى

هذا الحد الأدنى حسب القوة الشرائية للعملة وقت وضع هذا البرنامج بخمسة عشر جنيها شهريا . فهذا هو القدر الذى يعتبره من حق كل مصرى عامل ولا يجوز الهبوط عنه بأى حال من الأحوال .

ويعتبر المصريون جميعا منذ ولادتهم حتى نهاية حياتهم فى كفالة الدولة التى يتعين عليها أن تسهر عليهم منذ الطفولة المبكرة بأن تعاون الأمهات والآباء على إحسان تربيتهم ومدهم بالغذاء الكافى والعناية الطبية ومنح كل أم إعانة مالية قدرها عشرة جنيهات عند ولادة كل طفل لا تضعه فى المستشفى . وتأمينهم بعد ذلك ضد المرض والبطالة والعجز والشيخوخة بتقرير معاشات شهرية مناسبة لهم فى كل حالة من هذه الحالات .

٣ — حق التعليم :

التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية واجب على كل مصرى ومصرية بالمجان . والتعليم لما فوق هذه المرحلة هو من حق كل مصرى ومصرية . ويجب أن لا يحول دونه موانع من المال أو قلة الأمكنة مع مراعاة احتياجات الدولة فى كل فرع من فروع التعليم . واستعداد الطالب نفسه .

وعلى الدولة أن تضع برنامجا يتم فى خمس سنوات يقضى فى ختامها على الأمية فى طول البلاد وعرضها . ولا يدع طفلا فى سن التعليم بغير تعليم :

٤ — حق العمل :

العمل واجب على كل مصرى وهو فى ذات الوقت حق له . فلا ينبغى أن يكون هناك مصرى واحد بغير عمل كما لا ينبغى أن يطلب مصرى العمل فلا يجده .

وحق العمل مشفوع بحق الراحة بأجر . ويتقاضى كل عامل ما يتناسب وكفاءته وإنتاجه من ناحية وحالته الاجتماعية من حيث عدد أفراد أسرته من

ناحية أخرى بحيث يهيء له الأجر مضافا إلى الخدمات الاجتماعية المعيشة اللائقة التى تضمنها الدولة وفق ما جاء بالبند الثانى بمعنى أن يكون الحد الأدنى لأجر العامل خمسة عشر جنيها شهريا .

وللعمال جميعا — سواء أكانوا مشتغلين بالصناعة أو الزراعة أو التجارة أو غيرها — حق تكوين النقابات والاتحادات العامة التى يهيمن عليها اتحاد أعلى هو الواسطة لتنظيم علاقة العمال والدولة .

وللعمال أيضا حق التوقف السلبى عن العمل ما دامت الدولة لا تشرف إشرافا تاما على الإنتاج فيها . وذلك حماية للعمال من تحكم أصحاب رؤوس الأموال .

٥ — الانتاج وفق مشروعات دورية مدروسة :

هدف الحزب الاشتراكى أن يحل الانتاج الجماعى محل الإنتاج الفردى حتى تتحقق مصلحة المجموع ولا يكون الهدف من الإنتاج تحقيق المغانم والأرباح لطائفة ضئيلة من أصحاب رؤوس الأموال وحتى يمكن منع إنتاج أو إستيراد مواد الترف والكماليات التى لا تفيد منها إلا قلة من الأفراد .

ويتم هذا الإنتاج الجماعى سواء فى الزراعة أو الصناعة أو فى التبادل التجارى وفق خطط مدروسة ومشروعات شاملة تضعها الدولة لمدة سنوات متتالية بحيث تتمكن الدولة من تلبية جميع حاجات أفراد الشعب . فيوضع مشروع ضخم يتم خلال ست سنوات على مرحلة واحدة أو مرحلتين كل منهما ثلاث سنوات . يهدف إلى مضاعفة محصولات الأرض المزروعة فى الانتاج الزراعى لزيادة المزروع فى الوقت الحاضر وبإضافة أراض جديدة إليها . والتصنيع البلاد بإنشاء الصناعات الثقيلة وصناعة آلات وتوليد القوى الكهربائية وصناعة محصولات البلاد الزراعية وذلك لرفع مستوى معيشة الشعب وتحسين البلاد ضد الغزو والاستغلال الأجنبى .

ويجوز للأفراد فى مرحلة الانتقال امتلاك المصانع وإنشاؤها وإدارتها بشرط يتفق وجودها وإنشاؤها مع البرنامج الذى تضعه الدولة لنظام العمل وثمن السلع وكيفية التصرف فى انتاجها . على أن الصناعات الكبرى الرئيسية وكل الصناعات التى تتصل بالمنفعة العامة للشعب كالمياه والكهرباء والمواصلات ولا يمكن أن تكون محلا للاستغلال أو الكسب أو خاضعة لأهواء الفرد بل تكون مملوكة للدولة أى المجموع .

٦ ـ إعادة توزيع الأراضى الزراعية :

الأرض ملك من يعملون فيها بأنفسهم على أن ينتجوا وفق الخطة الموضوعة لمصلحة المجموع ولتحقيق ذلك تستولى الدولة على (أ) أراضى جميع الملاك الذين تزيد ملكيتهم عن خمسين فدانا . (ب) الذين تقل ملكيتهم عن هذا القدر ولا يعملون فيها . وذلك فى مقابل سندات على الخزانة العامه فى حالة إثبات مشروعية تملكهم لهذه الأراضى . وتوزع الدولة الأراضى المستولى عليها على المزارعين الذين اعتادوا العمل فى الأرض أو استئجارها ثم على صغار الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة وذلك فى مقابل أقساط صغيرة تدفع على آجال طويلة من محصولات الأرض نفسها أو بالنقد على حساب اختيار المشترى على أن لا يزيد ما يتملك من هذا الطريق عن خمسة أفدنة وعلى أن يتم الانتاج الزراعى فى سائر أنحاء البلاد بصورة جماعية : فيؤلف ملاك ومزارعو كل بلدة ـ أو قرية يزيد زمامها عن ألف فدان ـ جمعية للانتاج على صورة اتحاد زراعى ليتسنى للدولة التعامل معهم وإحاطتهم بخططها فى الانتاج ولتقدم من ناحية أخرى بالآلات والأموال والفنيين اللازمين لحمل الإنتاج الزراعى على أساس علمى حديث والإنتفاع بمزايا الإنتاج الكبير وثمرة المشروعات الدورية المدروسة .

وتتولى اتحادات البلاد والزراع بمعاونة الدولة إعادة تخطيط بناء القرية المصرية على صورة إنسانية كريمة على أن يوضع لذلك برنامج شامل يتم فى خمس سنوات .

٧ — القضاء على الفوارق الاجتماعية :

تتولى الضرائب التصاعدية على الدخل والتركات والضرائب على الكماليات إعادة توزيع الثروة فى مصر توزيعا عادلا فلا يسمح بزيادة دخل الشخص عن حد معين يكفل له حياة طيبة فى غير بطر أو تجبر ويقدر الحزب الاشتراكى هذا الحد فى الظروف الحاضرة بخمسة آلاف جنيه فى العام .

ويلغى كل ما من شأنه أن يخلق فوارق بين المصريين لا يكون مردها الكفاءة فى الإنتاج أو العلم أو العمل بإخلاص لمصلحة المجموع .

٨ — تحرير وادى النيل :

هدف الحزب الاشتراكى هو تحرير وادى النيل من ربقة كل استعمار أجنبى عسكريا كان أو اقتصاديا ولذلك فقد عمل على طرد قوات الاستعمار بالقوة وعدم الإرتباط بمواثيق أو مشروعات تتنافى مع استقلال البلاد .

ومع إيمان الحزب بأن مصر والسودان وحدة اقتصادية واجتماعية واحدة وأن النيل لا يتجزأ فهو مع ذلك يقدس حق الشعب السودانى فى اختيار شكل حكومته بعد جلاء الانجليز عن بلاده وتحديد الصورة التى يرغبها فى التعاون بينه وبين الشعب المصرى على قدم المساواة فى ظل النظام الاشتراكى الديمقراطى الذى يحول دون استغلال فرد لفرد أو استعلاء جماعة على أخرى .

٩ — الولايات العربية المتحدة :

يعمل الحزب الاشتراكى على توحيد الشعوب العربية كلها فى ظل دولة واحدة يطلق عليها اسم « الولايات العربية المتحدة » حيث يحتفظ كل شعب عربى فى ولايته بشخصيته وطابعه واستقلاله بشؤونه الداخلية وأن يتعاون الجميع كدولة واحدة على ما يرفع من مستوى الشعوب العربية اقتصاديا واجتماعيا لتنظيم الانتاج والتوزيع فيما بينها طبقا للنظم الاشتراكية وأن يتألف من الجميع جيش واحد لفض كل عدوان يقع من الخارج على الكتلة العربية أو أى محاولة أجنبية من أى نوع كان للاستغلال أو التحكم

١٠ — التآخي العالمي :

يؤمن الحزب الاشتراكي بوجوب توطيد السلام العالمي على أساس التآخي بين البشر على اختلاف ألوانهم وأجناسهم وأديانهم ومقاومة كل محاولة أو فكرة ترمي إلى الاستعمار أو الاستغلال أو تحكم دولة كبيرة في أخرى صغيرة أو إنشاء تكتلات أو أحلاف من شأنها تكدير السلم العالمي أو إثارة روح البغضاء بين الشعوب .

وسيلة الحزب

المادة الخامسة : لا سبيل لتحقيق المبادىء السابقة إلا بنضج الوعي القومي وتربية الشعب تربية اجتماعية على أوسع نطاق . ولذلك فإن الحزب يعمل جهد طاقته في هذه السبيل ويشجع كل مجهود يبذل في هذا الإتجاه ويحمي حرية الفكر وحرية البحث العلمي وحرية العقيدة وينكر كل الإنكار أي محاولة لاستعمال العنف أو الارهاب لتطبيق المبادىء السابقة أو محاربتها فضلا عن استخدام الجريمة . ويعتبر ذلك كله شرا لا ينتج إلا الشر .

ويرى الحزب الاشتراكي أن الايمان بهذه المبادىء وإقناع الناس بها والاخلاص في القول والعمل هو كل السلاح اللازم لتحقيق البرنامج السابق .

نظام الحزب الاشتراكى

البـاب الأول

عضوية الحـــزب

الفصل الاول

شروط العضوية

المادة ١ — للمصريين جميعا رجالا أو نساء فى شمال الوادى وجنوبه حق الانضمام إلى الحزب متى بلغوا من العمر إحدى وعشرين سنة .

المادة ٢ — الانتماء إلى الحزب ينقسم إلى المراتب الآتية :

(أ) المناصرون .

(ب) المنتسبون .

(جـ) المرشحون للعضوية .

(د) الأعضاء العاملون .

المادة ٣ — المناصر هو كل من يقدم للحزب مساعدة مادية أو أدبية أو يصوت لمرشحى الحزب فى الانتخابات دون أن يوقع طلب إلتحاق بالحزب ولا يكون إسمه مدرجا فى جداوله .

المادة ٤ — المنتسب هو كل من يتقدم طلب إلتحاق بإحدى شعب الحزب ويدفع اشتراكا شهريا لا يقل عن خمسة قروش تخفض إلى قرشين إذا كان المنتسب عاملا نقابيا ويسدد المنتسب هذا الاشتراك الشعبة التى تقدم لها بطلبه .

المادة ٥ — المرشح للعضوية — العضو تحت الاختبار — هو كل منتسب مضى على انتسابه ستة أشهر واظب فيها على دفع اشتراكه الشهرى وأظهر رغبته فى الانضمام إلى عضوية الحزب العاملة وزكى هذه الرغبة عضوان عاملان بالحزب ثم قبلته الجمعية العامة للشعبة التى قدم لها طلبه ليكون عضوا تحت الإختبار .

ويجب أن يكون قرار الجمعية بالقبول بالأغلبية المطلقة للحاضرين . ويدفع المرشح للعضوية اشتراكا شهريا قدره عشرة قروش أو جنيه فى العام يدفع مقدما للشعبة . ويخفض إلى خمسين قرشا سنويا أو خمسة قروش شهريا إذ كان المرشح عاملا نقابيا .

المادة ٦ — العضو العامل هو كل عضو قضى كمرشح للعضوية ستة أشهر على الأقل واظب فيها على دفع اشتراكه وعلى حضور اجتماعات الشعبة واجتاز اختبار العضوية العاملة الذى تعقده اللجنة المركزية التابع لها الشعبة ووافقت على انضمامه أغلبية الأعضاء العاملين بالشعبة إذا كان بها أكثر من عضوين عاملين . ويدفع العضو العامل للمركز العامل اشتراكا سنويا يتناسب مع دخله السنوى على أن يقل ذلك عن ستة جنيهات فى السنة ويخفض هذا القدر إلى عشرة قروش شهريا إذا كان العضو عاملا نقابيا .

الفصل الثانى
واجبات العضو العامل

المادة ٧ — يشترط فى العضو العامل فضلا عما ورد فى المادة السابقة ما يلى :

(أ) أن يقسم أمام الجمعية العامة للشعبة قسم الإخلاص والوفاء لمبادىء الحزب ونظامه .

(ب) أن يكون ملتزما ينزل دائما عند قرار الأغلبية ويلتزم بما يصدره

الحزب من قرارات سواء كانت صادرة من الهيئة المحلية التابع لها أو الهيئات العامة للحزب . ولا يجوز له بحال من الأحوال أن يطعن فى عضو من أعضاء الحزب أو يجرح قرارا أو تصرفا من التصرفات الحزبية إلا فى داخل الهيئات الخاصة بالحزب عند مناقشة هذه الأمور بالطريق المرسوم فى فى هذا النظام .

(جـ) أن يكون مثالا طيبا للاخلاق وقدوة حسنة لأفراد الشعب بأن يكون صادقا أمينا وفيا منزها عن الأنانية والغرور يستمد سعادته الكبرى فى خدمته للآخرين .

(د) أن لا يفتر عن نشر الدعاية للحزب ومبادئه وتكتيل الأنصار وضم الأعضاء وأن يكون مستعدا دائما لأداء كل ما يطلب منه أداؤه من أعمال لمصلحة الحزب فى حدود هذا النظام .

المادة ٨ — يعطى العضو العامل كتاب العضوية وهو وثيقة شرف لكل عضو ويتضمن كتاب العضوية برنامج الحزب ونظامه وشهادة رئيس الحزب والسكرتير العام بالعضوية العاملة لحامل الكتاب . كما يتضمن الكتاب فوق ذلك ما يشير إلى استمرار العضو فى تسديد اشتراكاته .

الفصل الثالث

فصل الأعضاء

المادة ٩ — يختص مكتب كل شعبة بفصل المنتسبين للحزب متى تأخروا فى دفع اشتراكهم الشهرى ثلاثة شهور متتالية أو أن ارتكبوا ما يخدش الكرامة أو يسىء إلى سمعة الحزب، أو طعنوا فى قراراته وللمنتسب أن يعترض على قرار فصله بخطاب مكتوب فيتعين عرضه على الجمعية العامة للشعبة التى ينتسب إليها فأما أن تقر المكتب على تصرفه أو تلغى قرار فصله .

ولكل منتسب تقرر فصله أن يجدد طلب انتسابه للحزب بعد عام من هذا القرار .

المادة ١٠ — تختص اللجنة المركزية التابعة لها الشعبة بفصل المرشحين

للعضوية إذا أخلوا بواجبات العضوية بناء على اقتراح مقدم من مكتب الشعبة أو أى ثلاثة أعضاء عاملين ويصدر قرار الفصل بعد سماع أقوال العضو المطلوب فصله . ويستغنى عن سماع أقواله إذا كان قد دعى لابداء الأقوال فى الموعد المحدد له ولم يحضر . ويصدر القرار بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أن لا يقل عدد الحاضرين عن ثلثى الأعضاء . وللعضو المفصول أن يعترض على قرار الفصل بخطاب للجنة العليا فإذا وجدت اللجنة ما يدعو للنظر من جديد فى القرار إعادته للجنة المركزية فتبحثه من جديد . فإذا رأت اللجنة الموافقة على قرار الفصل الذى أصدرته أو لا نفذ قرار الفصل .

وللعضو المرشح الذى صدر قرار بفصله أن يجدد طلب قيد إسمه بعد انقضاء عام على قرار الفصل .

المادة ١١ — تختص اللجنة العليا بفصل الأعضاء العاملين إذا أخلوا بواجبات العضوية وتنظر فى هذا الأمر بناء على اقتراح مقدم من مكتب الشعبة أو من خمسة من الأعضاء العاملين ويجب أن يكون قرار الفصل صادراً بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين الذين يجب أن لا يقل عددهم عن ثلثى الأعضاء . وتخطر اللجنة المركزية والشعبة بقرار الفصل .

ويصدر قرا الفصل بعد سماع العضو المطلوب فصله . ويستغنى عن سماع أقواله إذا كان قد دعى للحضور فى الموعد المحدد له ولم يحضر .

وباستطاعة العضو أن يجدد طلب قيده بعد انقضاء عام على فصله .

هيئات الحزب

الفصل الاول

الشعبــــة

المادة ١٢ — الشعبة هي الوحدة الأساسية التي يقوم عليها بناء الحزب بأكملــــه .

المادة ١٣ — إذا وجد ثلاثة أعضاء ممن تجاوزوا مرحلة الانتساب في أي بلد من البلاد أوحي من الأحياء أو قرية من القرى كان لهم الحق في أن يؤلفوا شعبة . بشرط أن لا تكون هناك شعبة أخرى في نفس المكان وبعد استئذان اللجنة المركزية الكائنة في منطقتهم إذا كانت هناك لجنة مركزية فاذا لم توجد استؤذنت اللجنة العليا .

وبمجرد تأليف الشعبة تصبح هي المهيمنة على شئون الحزب بالمنطقة التي تألفت بها من حيث نشر الدعاية للحزب وتنفيذ قراراته وقبول طلبات الانضمام اليها وكذلك تنظيم الاتصال بين الحزب وجموع الشعب في دائرة اختصاصها .

المادة ١٤ — يؤلف مجموع الأعضاء في أي شعبة من الشعب الجمعية العامة لهذه الشعبة .

وتجتمع الجمعية العامة بصفة دورية مرة كل أسبوعين للنظر في شئون الشعبة

أو الحزب بصفة عامة ولبحث مايتقدم لها من إقتراحات وموضوعات . وتختار الجمعية العامة سكرتيراً وأميناً للصندوق ومراقباً بالانتخاب العام لمدة سنة. وهؤلاء الثلاثة يؤلفون مكتب الشعبة الذى يدير حركتها .

ويجوز أن يبلغ عدد أعضاء المكتب خمسة أعضاء إذا إقتضى ذلك ظروف الشعبة ونطاق نشاطها . وتختلف الجمعية العامة لدى كل إنعقاد عضوا من أعضائها ليتولى رئاسة الاجتماع واحدة فقط وفى الاجتماع التالى يتولى الرئاسة ريثما ينتخب رئيس جديد للإجتماع . ولا يجوز تجديد انتخاب نفس العضو لرئاسة إجتماعين متوالين .

المادة ١٥ — يقدم السكرتير وأمين الصندوق والمراقب تقريراً للجمعية العامة لدى كل إنعقاد عما قام به كل منهم من نشاط فى حدود إختصاصه . وعن الأعضاء الجدد الذين يرشحونهم للانضمام أو الذين أخلوا بواجبات العضوية . وعن مقدار الأموال المحصلة من الاشتراكات وغيرها وعن كيفية التصرف فيها . وعن الصعوبات التى يلقونها فى تنفيذ ما صدر من قررات وما يقترحونه لمعالجة هذه الصعاب .

وللجمعية العامة أن توجه اللوم إلى السكرتير أو أحد أعضاء المكتب ويتعين عليه فى هذه الحالة أن يستقيل من منصبه وينتخب من يحل محله .

الفصل الثانى

اللجنة المركزية

المادة ١٦ — كلما وجد خمس شعب على الأقل أمكن أن تؤلف لجنة مركزية فى المحافظات وعاصمة كل مديرية من مديريات مصر والسودان . وفى المراكز الصناعية الهامة التى تحدد بقرار خاص من اللجنة العامة .

وبمجرد تأليف اللجنة المركزية تصبح هى المهيمنة على نشاط الحزب فى

المنطقة التى تتبعها . لا تتألف شعبة جديدة إلا بعد موافقتها والحصول على إذن منها . وتـكون اللجنة المركزية حلقة الاتصال بين الشعب وبين اللجنة العليا للحزب .

المادة ١٧ — وتتألف اللجنة المركزية من مندوبين عن الشعب التابعة لها باعتبار مندوب واحد تنتخبه كل شعبة .

المادة ١٨ — تجتمع اللجنة المركزية بصفة دورية مرة كل شهر أو كلما طلبت شعبتان تابعتان لها انعقادها أو كلما طلبت ذلك اللجنة العليا .

المادة ١٩ — تنتخب اللجنة المركزية ثلاثة من أعضائها يقومون بأعمال السكرتارية وأمانة الصندوق والمراقبة . ويؤلف هؤلاء مكتب اللجنة وينتخبون لمدة سنة .

وتـكون رئاسة اللجنة بالتناوب بين الأعضاء حسب الترتيب الأبجدى لأسماء الشعب وتـكون مقصورة على رئاسة اجتماع واحد .

وعلى أعضاء المكتب أن يقدم كل منهم للجنة تقريره عن نشاطه فى الفترة التى مارس فيها عمله . كما أن على مندوب كل شعبة لدى اللجنة أن يقدم لها تقريراً عن نشاط شعبته عن الفترة التى بين الاجتماعين .

الفصل الثالث

اللجنة العليا

المادة ٢٠ — تتألف اللجنة العليا للحزب من مندوب تنتخبه اللجنة المركزية من بين الأعضاء العاملين بمكتبها . ويجوز انتداب هيئة المكتب بأكملها إذا كانوا من الأعضاء العاملين على أن لا يكون لهم عند التصويت سوى صوت واحد

المادة ٢١ — تجتمع اللجنة العليا بصفة دورية مرة كل شهرين على الأقل

إلا إذا طلب رئيس الحزب عقدها فى مدة أقصر من ذلك . أو إذا طلب ذلك لجنتان مركزيتان .

ويجب أن تتضمن الدعوة فى هذه الحالة الأسباب التى دعت إلى عقد اللجنة فى غير موعدها .

المادة ٢٢ — يقدم الرئيس والسكرتير العام وأمين الصندوق تقاريرهم للجنة لدى كل اجتماع عادى تعقد فيه . ويبين فى هذه التقارير مدى ما تم من تنفيذ قرارات المؤتمر ومدى تقدم النشاط الحزبى وتطوره .

ويجوز فى الاجتماعات العادية أن يثير أى عضو من الحاضرين أى موضوع لمناقشته . أما فى الاجتماعات غير العادية فلا تجرى المناقشة إلا فى الموضوع الذى دعيت لأجله اللجنة .

المادة ٢٣ — يجوز للجنة العليا بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الحاضرين أن توجه اللوم إلى أى عضو من أعضاء مكتب الحزب . ويتعين على العضو فى هذه الحالة أن يقدم استقالته وتنتخب اللجنة عضوا من أعضائها ليحل محله . ويعرض الأمر بعد ذلك على هيئة المؤتمر فى الانعقاد الدورى له . ولها أن تقر اللجنة العليا على قرارها . أو تمنح الثقة العضو المستقيل فيعود فى هذه الحالة إلى عمله الذى استقال منه .

على أنه إذا كان قرار اللوم موجها لرئيس الحزب يدعى المؤتمر للانعقاد فى اجتماع غير عادى فى مدى شهر من صدور القرار للنظر فيه . ليقر اللجنة العليا على قرارها هذا أولا يقرها على هذا القرار فيعود الرئيس لمزاولة عمله . وفى هذه الحالة يتعين إعادة تشكيل اللجنة العليا بمندوبين جدد من اللجان المركزية .

الفصل الرابع
المؤتمر العام

المادة ٢٤ — يطلق على الجمعية العامة لأعضاء الحزب العاملين والمرشحين للعضوية إسم « المؤتمر العام » وهو أعلى هيئات الحزب والمرجع النهائى لتحديد سياسته وتكييفها ووضع الخطط والمناهج ليسير الجميع عليها . وللمؤتمر وحده حق تعديل هذا النظام بأغلبية ثلاثة أرباع الحاضرين بدون حاجة إلى إجراء أو تمهيد سابق .

المادة ٢٥ — يجوز للجنة العليا إذا تجاوز عدد من يحق لهم حضور المؤتمر من الأعضاء والمرشحين للعضوية عن ألف أن تضع نظاما يختار بمقتضاه كل اثنين أو ثلاثة أو خمسة .. الخ مندوبا ليحضر المؤتمر نيابة عنهم .

المادة ٢٦ — ينعقد المؤتمر سنويا فى نوفمبر من كل سنة بصفة عادية لسماع ومناقشة تقرير الرئيس عن السياسة العامة للحزب . وتقرير أمين الصندوق عن مالية الحزب .

ويجوز دعوة المؤتمر إلى اجتماع غير عادى بناء على طلب مكتب الحزب أو طلب مقدم من خمسين عضوا من الأعضاء العاملين إلى سكرتير الحزب الذى عليه أن يقوم بدعوة المؤتمر فى خلال أسبوعين من تاريخ تقديم الطلب إليه . وفى هذه الحالة لا تجرى المناقشة إلا فى الموضوع الذى دعى من أجله المؤتمر .

المادة ٢٧ — ينتخب المؤتمر كل سنتين مكتب الحزب المؤلف من الرئيس ونائب الرئيس والسكرتير العام وأمين الصندوق وخمسة أعضاء من الأعضاء العاملين . وللمؤتمر الحق فى توجيه اللوم إلى أى عضو من هؤلاء . وفى هذه الحالة يتعين على من وجه إليه اللوم أن يستقيل من منصبه على أن يظل محتفظا بعضوية الحزب . ويجوز دائما تقييد انتخاب أعضاء المكتب متى حازوا ثقة المؤتمر .

المادة ٢٨ — للمؤتمر أن ينتخب واحداً أو أكثر من بين أعضائه لتأليف لجنة خاصة . على سبيل التوقيت أو الدوام لدراسة أو تحقيق مسألة معينة أو للاشراف على نشاط الحزب واتجاهاته فى ميدان من الميادين الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غيرها . ويتعين على المؤتمر فى هذه الحالة أن يحدد اختصاصات اللجنة وكيفية مزاولتها لعملها .

المادة ٢٩ — لكل شعبة أو لجنة مركزية وللجنة العليا أن تقترح مناقشة أى موضوع من الموضوعات فى المؤتمر . بشرط أن تقدم اقتراحها كتابة للسكرتير العام للحزب قبل انعقاد المؤتمر بمدة أسبوعين على الأقل ليمكن إدراجه فى جدول أعمال المؤتمر .

على أنه يجوز دائماً لأى عضو من أعضاء المؤتمر أن يطلب طرح أى موضوع لم يكن مدرجاً فى جدول الأعمال على المؤتمر للمناقشة فيه متى وافق ثلاثة أرباع أصوات الحاضرين على ذلك .

المادة ٣٠ — بمجرد تلاوة أمين الصندوق تقريره عن مالية الحزب وموافقة الأعضاء عليه يعتبر تصديقاً على حساب الحزب الختامى للفترة التى تضمنها التقرير .

المادة ٣١ — لكل عضو عامل حق التصويت فى الموضوعات التى تطرح للمناقشة ولأخذ الرأى عليها فى الاجتماعات التى يدعى لها طبقاً لهذا النظام .

ويحضر الأعضاء المرشحون (تحت الاختبار) جميع الاجتماعات التى يدعى لها الأعضاء العاملون ويكون لهم حق إبداء الرأى دون التصويت .

أما المنتسبون فلا يشتركون فى تسيير دفة شئون الحزب ولا يحضرون سوى اجتماعات الشعب ويكون لهم حق إبدء الرأى دون التصويت .

الفصل الخامس

اجتماعات هيئات الحزب

المادة ٣٢ — لجلسات أى هيئة من هيئات الحزب — بما فيها المؤتمر — تكون قانونية بأى عدد من الحاضرين متى وجهت إليها الدعوة كتابة فى الموعد القانونى .

ويعتبر الموعد قانونيا إذا وجهت الدعوة قبل أربع وعشرين ساعة من اجتماع الشعبة . وقبل ثلاثة أيام لإجتماع اللجنة المركزية . وقبل أسبوع لإجتماع اللجنة العليا . وقبل أسبوعين لإجتماع المؤتمر .

المادة ٣٣ — كل لجنة ملزمة بتنفيذ القرارات التى تصدر منها . وكذلك القرارات الصادرة من اللجنة الأعلى منها بدون مناقشة . ولا يجوز الطعن فى هذه القرارات . ويلزم كل عضو بتنفيذ قرارات اللجنة أو الشعبة التى يتبعها .

المادة ٣٤ - لمكتب الحزب وللجنة العليا حق طلب طرح أى موضوع للمناقشة العامة فى سائر أنحاء اللجان المركزية والشعب . وأن يجرى التصويت عند نهاية المناقشة . وتسجل نتائج المناقشة فى محاضر ترسل إلى السكرتير العام لعرضها على المؤتمر .

الباب الثالث

اختصاصات الأعضاء ذوى الوظائف

الفصل الاول

الرئيس

المادة ٣٥ — الرئيس هو ممثل الحزب فى التعامل والتقاضى وهو الناطق بلسان الحزب فى الشئون العامة والخاصة . طبقا لإرادة الحزب كما تتحدد فى المؤتمرات السنوية . وهو المسئول الاول عن رعاية وتطبيق نظام الحزب والمشرف على النشاط العام وعلى قيادة الحركة .

ويرأس اجتماعات المؤتمر واللجنة العلياللحزب . ويعلن افتتاح الاجتماعات وانتهائها ويضبطها ويدير المناقشات ويأذن فى الكلام ويحدد موضوع البحث وذلك كله طبقا لجدول أعمال الاجتماع . ويعلن ما يصدره الحزب من قرارات .

وهو الذى يطلب عقد اللجنة العليا خلال الشهرين أى لدعوة غير عادية طبقا للمادة ٢١ من هذا النظام .

المادة ٣٦ — إذا غاب الرئيس قام مقامه فى رئاسة الاجتماعات وباقى الاختصاصات نائب الرئيس .

الفصل الثانى

السكرتير والسكرتير العام

المادة ٣٧ — السكرتير هو العضو العامل والمسئول عن تنمية وتوسيع نطاق الهيئة التى اختارته لسكرتيريتها وهو أداة التنفيذ لما تصدره هذه الهيئة من

قرارات . ويتعين على تنفيذ أوامره وتعليماته التى يصدرها فى حدود القرارات التى أصدرتها الجمعية العامة . وما تقضى به اللوائح والتعليمات التى تتخذها هيئة أعلى . وهو بمقتضى هذه الوظيفة يباشر الأعمال الآتية .

(أ) يحفظ أوراق الهيئة التى يتولى سكرتيريتها . وتقدم إليه طلبات الالتحاق بالحزب ليتولى عرضها على الجمعية العامة والتصرف فيها بالقبول أو الرفض . وعند قبول العضو يسجل إسمه فى الدفاتر المعدة لذلك . ويصرف له البطاقة الشخصية إذا كان منتسبا . وكتاب العضوية الأزرق إذا كان مرشحا للعضوية والكتاب الأخضر إذا كان عضوا عاملا .

(ب) يعد جدول أعمال اجتماع المكتب واجتماع الجمعية العامة من واقع الاقتراحات والموضوعات التى يطلب أى عضو طرحها للبحث أو المناقشة . أو مما يكون قد وصله من تعليمات من اللجنة المركزية أو اللجنة العليا لتبليغها للأعضاء .

(جـ) يحرر محاضر الجمعية العامة ويثبت بها مكان الاجتماع وتاريخه وصفته وأسماء الحاضرين ومرتبة عضويتهم . وعليه أن يثبت فى المحضر كل ما يطلب منه إثباته بمعرفة أحد الأعضاء ثم يسجل القرارات التى انتهى إليها المجتمعون . ويوقع على المحضر مع رئيس الاجتماع ليكون المحضر قانونيا .

(د) يقدم للجمعية العامة دائما لدى كل اجتماع تقريرا عما قام به من أعمال منذ آخر انعقاد لها ويذكر به عدد الأعضاء الجدد الذين انضموا إلى الحركة أو رشحوا للانضمام . كما يذكر به ما تم بالنسبة لما صدر من قرارات ومدى تنفيذها .

(هـ) يتولى رئاسة الموظفين الذين يقومون بالأعمال الادارية داخل الشعبة .

(و) ينسق أعمال اللجان التى تنتخبها الجمعية العامة لمباشرة مهمة معينة ويكون مسئولا عن تهيئة الأسباب لتمكين هذه اللجان من مزاولة أعمالها .

المادة ٣٨ — ويقوم السكرتير فى اللجنة المركزية بنفس هذه الاختصاصات مع مراعاة أن هيئاته تتألف من ممثلى شعب لا من مجرد أفراد .

ولذلك يكون المقصود بكلمة العضو فى المادة السابقة « ممثل الشعبة » فيما يختص بسكرتير اللجنة المركزية .

المادة ٣٩ — يقوم السكرتير العام بكل الاختصاصات السابقة فى دائرة الحزب العامة . ولذلك يتعين لفهم المادة السابقة استبدال كلمة المؤتمر بكلمة الجمعية العامة .

المادة ٤٠ — يجوز دائماً للمكتب انتخاب عضو أو أكثر لمساعدة السكرتير العام فى مباشرة اختصاصاته .

الفصل الثالث

أمين الصندوق

المادة ٤١ — يتولى الإشراف على الشئون المالية الخاصة بالهيئة التى انتخبته . ويعد الميزانية والحساب الختامى . ولا يتم تحصيل أى مبلغ إلا بتوقيعه أيضا . ويتبعه الموظفون الذين يتولون الشؤون المالية فى الحزب . ويوقع إلى جوار السكرتير على شيكات وأذونات للصرف من أمواله الشعبة أو اللجنة وعليه أن يقدم دائماً تقريراً بسير الحالة المالية للحزب من حيث تحصيل الاشتراكات وما فى مالية الحزب أو اللجنة من عجز أو زيادة . وما يقترحه لتحسين الحالة المالية . وعليه دائماً أن يمسك دفاتر منظمة لتبيان حركة الإيراد والمنصرف .

المادة ٤٢ — يباشر أمين صندوق الحزب العام الاختصاصات السابقة فضلا عن توليه الإشراف على مالية اللجان المركزية والشعب .

الباب الرابع

مالية الحزب

المادة ٤٣ — تتألف مالية الحزب من :

(أ) الاشتراكات .

(ب) التبرعات .

(جـ) إيراد الصحف والمطبوعات التي يصدرها الحزب :

المادة ٤٤ — يجب إيداع أموال الشعبة أو اللجنة أو الحزب في أحد المصارف أو صندوق التوفير . ولا يجوز أن تزيد العهدة التي يصرف منها أمين صندوق الشعبة أو اللجنة عن عشرين جنيها وعن مائة جنيه بالنسبة لأمين صندوق الحزب .

ويتولى الصرف من أموال الحزب أمين الصندوق بالاشتراك مع السكرتير طبقا لقرارات الهيئة التي يتبعها على أن تؤخذ دائما إيصالات بالمبالغ التي تنفق وعلى من قام بالصرف أن يقدم المستندات الدالة على الصرف .

المادة ٤٥ — تتألف مالية الشعبة من اشتراكات المنتسبين والمرشحين للعضوية ومن التبرعات التي يتبرع بها الأنصار والمنتسبون والأعضاء .

وتتألف مالية اللجنة المركزية من اشتراكات الشعب التي تتألف منها والتي تتحدد بحسب قدرة كل شعبة وما يحتاجه تسيير أعمال اللجنة المركزية من نفقات.

المادة ٤٦ — أما مالية المركز العام فتتألف من اشتراكات الاعضاء العاملين كاملة . ومن التبرعات التى يقدمها الأنصار أو الأعضاء. ومن إيرادات صحف ومطبوعات الحزب .

المادة ٤٧ — مالية الحزب واللجان والشعب منفصلة تماما عن مالية الأعضاء ولا يحق لعضو أن يطالب بأى مبلغ دفعه كاشتراك أو تبرع . ولأمين الصندوق مطالبة كل عضو تعهد بدفع قدر معين من المال . ويظل العضو مطالبا بما تعهد بدفعه حتى بعد انفصاله . وذلك عن المدة التى سبقت هـــذا الانفصال أو الاستقالة .

الباب الخامس

حل الحزب

المادة ٤٨ — لا يجوز حل الحزب إلا إذا طلب ذلك ربع الأعضاء العاملين من الذين سددوا اشتراكاتهم إلى حين تقديم طلب الحل منهم . وعليهم إثبات هذا الطلب فى عريضة مكتوبة توجه إلى رئيس الحزب أو نائبه فى حالة غياب الرئيس متضمنة الأسباب التى من أجلها تقدموا بهذا الطلب .

المادة ٤٩ — يجب عرض موضوع حل الحزب عند تسلم العريضة السابقة الذكر على المناقشة العامة فى جميع اللجان والشعب . وتسجل قرارات هذه اللجان والشعب فى محاضر رسمية مع مراعاة ما جاء فى المادة ٣٤ أى أن تجرى هذه المناقشة فى الشهر السابق للانعقاد غير العادى للمؤتمر .

المادة ٥٠ — تعرض نتيجة المناقشة على المؤتمر عند انعقاده فإذا قرر الحاضرون بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات حل الحزب فقد وجب حله .

المادة ٥١ — ينتخب المؤتمر الذى أصدر قراراً بحل الحزب لجنة التصفية ويحدد لها اختصاصاتها وكيفية مباشرة أعمالها . على أنه لا يجوز للمؤتمر أن يقرر توزيع أموال الحزب بعد التصفية على الأعضاء وإنما يجب أن يقرر منحها لإحدى المؤسسات العلمية أو لأقرب الهيئات التى تعمل على تحقيق أغراض التى أنشىء من أجلها . وبصفة خاصة اتحادات العمال .

الموارد المالية للحزب الاشتراكى

تتألف الموارد المالية للحزب الاشتراكى من اشتراكات وتبرعات الأعضاء والمناصرين وإيرادات الصحف والمطبوعات التى يصدرها الحزب .

وقد أودعت أموال الحزب وقدرها ١١٠ ج و ٩٢٩ م (مائة وعشرة جنيهات مصرية وتسعمائة وتسعة وعشرون مليما) بحساب الحزب الاشتراكى رقم ٣٧٦ — ببنك مصر (المركز الرئيسى) وأخطرت بذلك فى الموعد المنصوص عليه فى المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ .

عن الأعضاء المؤسسين
(دكتور فخرى أسعد)

حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية

ــ أعضاء هذا الحزب فريق من الناس الذين يأسوا من إخراج الإنجليز . فبدأوا يفكرون فى خدمة مصر عن طريق التعاون مع الانجليز .

ــ وقد نشأ هذا الحزب حول جريدة المؤيد فى عام ١٩٠٦ .

ــ كان يرأس هذا الحزب على يوسف رئيس تحرير جريدة المؤيد وكان الشيخ على يوسف عضوا بارزا فى الجمعية العمومية .

ــ أصبحت جريدة المؤيد هى لسان حال الحزب الجديد .

برنامج الحزب

١ ــ تأييد سلطات الخديوى حتى لو لم تتفق مع فرمان السلطان .

٢ ــ المناداة بتنفيذ الوعود البريطانية لمصر .

٣ ــ الحياة النيابية بكل السلطات الكاملة السياسية والادارية فى شئون مصر

٤ ــ تعميم التعليم الأولى الحر وتدريس العلوم بالعربية .

٥ ــ زيادة عدد المصريين الموظفين فى الحكومة مع تخفيض متساوى لهذه الزيادة بين الأوربيين .

٦ ــ إعطاء المحاكم المختلطة سلطة محاكمة الأجانب على جرائمهم .

وقد نشرت هذه المبادىء على صفحات المؤيد فى شهر مارس سنة ١٩٠٨ .

وكان الحزب يدعو المصريين مطالبة الخديوى إقامة حياة نيابية بسلطات مجلس شورى النواب .

ويلاحظ :

ــ أن سياسه الحزب كانت أكثر من معتدلة ولكن بموت الشيخ على يوسف في عام ١٩١١ وقف نشاط الحزب .

ــ لقد نجح الحزب في جمع مجموعة من الأمراء المؤيدين ولم يكن للحزب فروع في الريف وإن كان الحزب حاول افتتاح فروع له .

كما أن للحزب موقف لا بأس به تجاه ما جاء في افتراءات كرومر في كتابه « مصر الحديثة » حيث عقد مؤتمر عام للحزب رد فية على الكثير مما جاء في هذا المؤتمر .

ومع ذلك فإن الحزب رغم نشأته ومحاولاته إلا أنه كان من ضمن الأحزاب الثانوية في تاريخ مصر .

الحزب الشيوعى المصرى ١٩٤٩

تكون هذا الحزب فى ذلك العام من د. فؤاد مرسى و د. إسماعيل صبرى وسعد زهران ومصطفى طيبة وداود عزيز ومجدى فهمى وسعد باسيلى وصلاح هاشم ومصطفى خليل وكان ضمن برنامج الحزب بندا بعنوان « إقامة جيش وطنى قوى » . وإدراج بند عن « الجيش » فى برنامج شيوعى عملا فريدا فى برنامج الأحزاب الشيوعية .

كان الحزب يؤمن بالبنود التالية : —

١ — النظام الملكى فى مصر اقطاعى .

٢ — أنه حتما ستحدث ثورة فى مصر وأن الملك لن يستطيع ضرب الشعب بالجيش لأن الجيش له تركيبه طبقيه تساعد على ذلك باعتبار قاعدته من أبناء الفلاحين والعمال وقيادته الصغرى من أبناء الطبقة البورجوازية الصغيرة .

٣ — كان الحزب يؤمن باطلاق الحريات الكاملة .

٤ — كان الحزب يؤمن بالإفراج عن المسجونين السياسيين .

٥ — كان الحزب يؤمن بالكفاح المسلح ضد الانجليز فى القناة .

٦ — كان الحزب يطالب بإعلان الجمهورية .

٧ — أعلن الحزب أنه ضد الاستعمار الاقتصادى والذى يتعادل مع الاستعمار السياسى فى سنة ١٩٥٣ سيطر الحزب الشيوعى المصرى على حركة الطلبة والعمال ونزل إلى الفلاحين ولكن ذلك فى صورة غير مطلقة .

كان للحزب منشوراته السرية وقد هاجم الثورة نتيجة لبعض مواقفها .

وفى أواخر ١٩٥٣ انضم بعض من الضباط الأحرار إلى الحزب الشيوعى

لم تعرف أسماءهم وإنما جاء ذلك على لسان سكرتيره العام وهو الدكتور فؤاد مرسى .

كان للحزب بعد ذلك الانضمام تنظيما داخل الجيش وكان لهذا التنظيم مجلة توزع على نطاق سرى كما كان يصدر الحزب منشورات للضباط والجنود .

كان تمويل الحزب يتم عن طريق مجموعة من الاشتراكات الشهرية إدارة الحزب تتركز فى بيوت الأعضاء .

كان للحزب قواعد طلابية بحكم نفوذ سكرتيره العام[1] :

وأخيرا ذاب الحزب الشيوعى المصرى أو قام بحل نفسه سنة ١٩٦٥ وصدر بذلك بيانا فى جريدة الأهرام وأن الحزب قرر أن يندمج أعضاؤه فى الحياة السياسية العلنية وذلك بالإنضمام إلى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى أى أن الحزب ظل منذ سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٦٥[2] .

وبعد النكسة بدأت معظم التيارات الشيوعية فى مصر تتوحد ضمن تنظيم

---

(١) فى منتصف سنة ١٩٥٥ قبض على إسماعيل صبرى عبد الله وسجن لفترة طويلة حيث عذب عذابا شديدا وكان ضمن الأعضاء البارزين فى الحزب ومع ذلك فإن الحزب أيد الثورة بعد بداية اتصالها بالكتلة الشرقية ولم يهمه التنكيل بأعضائه والعجيب أن حرم الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله كانت شيوعية أيضا وكانت فى منظمة « أسكرا » .

(٢) كان سكرتير عام الحزب هو الدكتور فؤاد مرسى (ويلاحظ دائما أن التنظيمات اليسارية ليس لها رئيس وإنما سكرتير عام) وفؤاد مرسى كان استاذا للاقتصاد بجامعة الاسكندرية ١٩٤٩ — ١٩٥٩ وكان عضو مجلس الأمة فى عام ١٩٦٩ وعضو الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى سنة ١٩٧١ . كما عين وزيرا للتموين سنة ١٩٧٢ .

واحد هو تنظيم تطلق عليه تنظيم سنة ١٩٦٨ وظل الوضع كذلك حتى انتهى الأمر بثورة التصحيح وبداية إنحسار المد الشيوعى على مصر .

وقد أعلن الحزب فى مدينة اسكندرية وبطريقة سرية بالطبع وكان إعلانه كما يقول أعضاؤه بسبب الفشل فى فهم الماركسية وغموضها بالنسبة للتنظيمات اليسارية المصرية الأخرى .

ومن منشورات الحزب الشهيرة : —

تقرير بعنوان « صراع الطبقات فى مصر » .

وتقرير آخر بعنوان « ثورتنا المقبلة » .

وأصدر الحزب عقب إلغاء المعاهدة كتاباً صغيراً للدكتور إسماعيل صبرى بعنوان « ماذا بعد المعاهدة » وفى يناير سنة ١٩٥٠ نشرت روز اليوسف برنامج الحزب وذلك بعد أن أرسل الحزب البرنامج بالبريد إلى « إحسان عبد القدوس » .

ولقد رفع الحزب فى عام ١٩٥١ موضوع « الجبهة الشعبية » وذلك لنجاح الكفاح الشعبى فى القناة وأن تكون هذه الجبهة ممثلة لكل الاتجاهات ولكل الأحزاب ولكل الفئات ولكل الطوائف فى مصر .

مجلة الحزب السرية التى كان يصدرها هى مجلة « راية الشعب » .

محاكمة الحزب الشيوعى المصرى السرى

عام ١٩٢٤

مـــذكرة

في القضية الجناية رقم ٢٩٣ محرم بك سنة ١٩٢٤ الخاصة بالشيوعية

ظهر فى التحقيق فى هذه القضية أن :

١ ـــ محمود حسنى العرابى .

٢ ـــ أنطون مارون .

٣ ـــ صفوان أبو الفتح

٤ ـــ الشحات ابراهيم .

٥ ـــ محمود ابراهيم السكرى .

٦ ـــ عبد الحميد أحمد نره .

اشتركوا فى تكوين حزب يسمى الحزب الشيوعى المصرى الذى تبين أنه تابع للدولية الشيوعية الثالثة التى مقرها موسكو بروسيا وكانوا هم الستة يؤيدون حركة الحزب المذكور ويبثون دعوته التى ترمى إلى إلغاء الملكية الفردية ونشر الأفكار المغايرة لمبادىء الدستور وتحبيذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة وحرضوا العمال على الإضراب واستعمال طرق التهديد والقوة مع أصحاب الأعمال وكان مركز الحزب المذكور بمدينة الاسكندرية وكان الستة المتهمون المذكورون مقيمين بالمدينة المذكورة وقد حبسوا ولا زالو محبوسين وسيقدمون لحضرة قاضى الإحالة .

٧ — محمد الصغير .

وهو حلاق بشبين الكوم كان معينا سكرتيراً لشعبة تابعة للحزب المتقدم ذكره وقد أنشئت الشعبة فى مدة مضت واستمر هذا المتهم يراسل المركز الرئيسى للحزب باسكندرية كما أنه نشر بروجرام الحزب بمدينة شبين الكوم وقد حبس احتياطيا ولا يزال محبوسا حتى يقدم لحضرة قاضى الإحالة أيضا .

٨ — شعبان حافظ .

وهو مساعد أجزجى بالزقازيق اشترك فى الحزب الشيوعى المتقدم ذكره من مدة مضت وكان ينشر دعوته وقد حبس احتياطيا ولا يزال محبوسا وسيقدم لحضرة قاضى الإحالة أيضا .

٩ — الشيخ عبد الحفيظ عوض .

وهو مدرس بإحدى المدارس الأهلية بمدينة طنطا واشترك فى الحزب الشيوعى المتقدم ذكره فى سنة ١٩٢٣ وكان يبث دعوته علنا فى المدرسة للطلبة وخارج المدرسة وقد حبس احتياطيا على ذمة القضية ولا يزال محبوسا وسيقدم لحضرة قاضى الإحالة .

١٠ — إبرام كانى .

١١ — هابيل زالبرج .

وهما من اليهود الروس ومن أعضاء الحزب الشيوعى المصرى واشتركا فى بث دعوته وفى تحريض العمال على الاضراب وقد هربا ولم يمكن العثور عليهما ولذلك لم يستجوبا ولم يحبسا وسيقدمان لحضرة قاضى الإحالة غيابيا .

١٢ — روبير جولد برج .

إذ تبين من أقواله والتحقيق أنه ينشر الدعوة الشيوعية وقد حبس احتياطيا ولكن تبين فيما بعد أنه تابع لدولة رومانيا التى طالبت به فسلم إليها لمحاكمته أو إبعاده عن أرض الدولة المصرية .

وقد ظهر من التحقيق شبهات ضد :

١ — محمد ابراهيم .

وهو دخاخنى بالزقازيق بأنه إشترك فى نشر الدعوة الشيوعية ولكنه قال أنه كان مشتركا فى الحزب الاشتراكى القديم وانفصل منه بعد أن تغير الحزب إلى شيوعى ولكنه استمر فى النقابات بصفته من العمال ولم يوجد طلب اشتراك الحزب — الشيوعى باسمه ولم يشترك فى نشر الدعوة الشيوعية ولم يثبت التحقيق أنه استمر مشتركا فى الحرب الشيوعى أو تداخل فى نشر دعوته ولذلك أفرجنا عنه بعد انتهاء التحقيق .

٢ — صمويل كيرزون .

وهو من رعايا روسيا ولكن لم يثبت اشتراكه فى الحزب الشيوعى ولم يوجد إسمه مكتوبا مع المشتركين ولا فى نشر دعوته وإن كان ظهر أنه كان يختلط مع بعض أعضاء الحزب — الشيوعى وقد قرر بأنه كان مشتركا فى الحزب الاشتراكى القـــديم ولم يستمر فى الاشتراك وقد حبس احتياطيا وبما أنه لم يظهر من الأدلة قبله ما يؤيد اشتراكه فعلا فى الحزب أو أنه كان ينشر الدعوة الشيوعية علنا فقد اكتفينا بما تتخذه وزارة الداخلية ضده من جهة إبعاده عن البلاد المصرية وقد بعثنا لها باسمه .

٣ — مصطفى أبو هرجه :

وهو شخص مزارع من أبو صير غربية وبما أنه لم يكن مقيما باسكندرية ولم يثبت اشتراكه فى الاضطرابات التى حصلت منهم بالاسكندرية أو وجوده بالمدينة المذكورة فى أيام تلك الاضطرابات فقد أخلينا سبيله بعد أن حبسناه وبعد أن تم التحقيق لعدم ثبوت — توفر أركان الجريمة قبله لأنه لم يشترك فى الحزب إلا فى يوم ٢ مارس سنة ١٩٢٤ أى عند ابتداء التحقيق فى هذه القضية .

٤ — حسن حسنى .

وهو ترزى بالمحلة الكبرى وتبين من الأوراق أنه التحق بالحزب الشيوعى فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٤ قبل البدء فى التحقيق بأسبوع واحد وقال أن عبدالحميد برّه أحد المتهمين أفهمه أن الحزب ينفع العمال ولم يكن يعرف مبادىء الحزب الحقيقية واشترك فى الحزب وهو يجهلها وبما أن بلده بعيد عن الاسكندرية ولم يثبت أنه حضر فى مدينة الاسكندرية فى أيام اضراب العمال أو أنه نشر الدعوة الشيوعية وقد أخلينا سبيله بعد أن انتهى التحقيق لعدم ثبوت توفر أركان الجريمة قبله .

٥ — أحمد صادق .

وهو من الاسكندرية وقال بأنه اشترك فى الحزب الشيوعى من مدة سنة ولكنه انقطع منه بعد ذلك ولم يحضر اجتماعات له وأنه لا يعرف شيئا عن الحزب ولا مبادئه وانما اشترك بناء على أن صفوان أبو الفتح أحد المتهمين أفهمه أن غرض الحزب مساعدة العمال وقال بأنه استقال من الحزب فى شهر فبراير الماضى بسبب خلف حصل فى اتحاد النقابات وقد ظهر صحة قوله فأخلينا سبيله بعد انتهاء التحقيق حيث لم يثبت أنه اشترك فى نشر الدعوة الشيوعية ولعدم ثبوت توفر أركان الجريمة قبله .

٦ — عبد العزيز أحمد سليمان أفندى .

وهو موظف فى جمرك أسكندرية وقد وجد له طلب اشتراك فى الحزب الشيوعى وقال أنه لم يحضر اجتماعاته وأنه اشترك فيه باعتقاد أنه مثل الأحزاب السياسية السليمة وقد أخرج عنه أثناء التحقيق بعد أن حبس احتياطيا لأنه لم يثبت أنه حضر اجتماعات للحزب أو أنه اشترك فى نشر الدعوة الشيوعية وقد كتبنا للمصلحة التابع لها النظر فى أمره اداريا لما وقع منه بصفة موظفا وكان اشتراكا فى ١١ فبراير ١٩٢٤ .

٧ — أحمد القاضى أفندى .

وهو موظف بمجلس بلدى اسكندرية ووجد له طلب اشتراك فى الحزب الشيوعى وقد قرر أنه اشترك باعتبار أنه يشترك فى اتحاد النقابات وأن الشيخ صفوان أبو الفتح أحمد المتهمين الذى أثر عليه باعتبار أن الحزب يسعى لصالح العمال فاشترك فيه بغير أن يعرف مبادئه الحقيقية وقد حبس احتياطيا وأفرج عنه أثناء التحقيق لأنه لم يثبت اشتراكه فى نشر الدعوة الشيوعية أو فى تحريض العمال على الاضراب أو أنه كان يعلم مبادىء الحزب وكتب للمجلس البلدى بخصوص النظر فى أمره لما وقع منه بصفة موظفا وقد اشترك فى الحزب فى ٢ مارس سنة ١٩٢٤ أى عند البدء فى تحقيق القضية .

بنـاء على ما تقدم

ستقدم القضية لحضرة قاضى الإحالة ضد الإحدى عشر متهما الاول بتهم الاتفاق الجنائى ونشر الدعوة الشيوعية وتحريض طائفة العمال على كراهية طائفة أصحاب الأعمال .

أما باقى المتهمين فلا نرى محلا لتقديمهم لقاضى الاحالة أما بسبب أنهم غير خاضعين للقضاء المصرى أو لأن التحقيق لم يثبت بصفة أكيدة توفر أركان جريمة ضدهم .

النائب العمومى

٢١ شوال سنة ١٣٤٢ .

٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ .

وزارات حزب الوفد

رغم أن حزب الوفد كان هو حزب الأغلبية فى مصر والذى أطلق عليه الحزب الجماهيرى الكبير إلا أنه كان للاسف الشديد أقل الأحزاب حظا فى الوصول إلى كرسى الحكم والاستمرار فيه ، وما من انتخابات حرة ونزيهة دخلها هذا الحزب إلا واكتسح كافة الأحزاب الأخرى وبأغلبية ساحقة ، إلا أن استمراره فى البقاء بالحكم كان مستحيلا بسبب التحالف غير المقدس بين الاستعمار وبين أحزاب الأقلية وبين الرأى .

ومهما قيل فى تاريخ حزب الوفد ومهما كان من تصور فى هذا الحزب وبرامجه وتداخل بعض العناصر الاقطاعية فيه للحد من اتجاه الحزب نحو الشعبية والجماهيرية إلا أن التاريخ يؤكد لنا أن هذا الحزب كان أفضل الأحزاب جميعاً من حيث منحه الحرية فى الاجتماع والتفكير والرأى بل هو الحزب الذى وعى تطور الحركة الاجتماعية واعترف بشرعية النقابات العمالية . وأعطى هذا الحزب لبقية الأحزاب حرية نقده وحرية التطاول عليه ولكن رغم كل ذلك فقد كانت وزارات هذا الحزب هى أقصر وزارة مصر فى الجلوس على كرسى الحكم .

بل أنه من سخريات القدر أن نقول أن فترة حكمها حزب الوفد لم تجىء نتيجة انتخابات بل جاءت على يد البريطانيين أنفسهم وهى وزارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ والتى جاءت رغم أنف أحزاب الأقلية ، ولم يأت الانجليز بالوفد فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى الحكم حبا فى حزب الوفد وإنما حماية لظهورهم من الموقف المأساوى الذى كانوا يقفونه ضد قوات المحور فى الصحراء الغربية بعد

الهزائم المتتالية التى أوقعها إياهم أروين روميل القائد الألمانى الشهير المعروف باسم ثعلب الصحراء .

وفيما يلى عرض لوزارات حزب الوفد مع بيان بخطابات توليتها وظروف هذه الولاية ثم إقالتها أو استقالتها .

ولقد تشكلت فى مصر سبعون وزارة منذ أن عرفت نظام الوزارات فى تاريخها الحديث أى منذ النظرة الأولى التى شكلها نوبار باشا فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ حتى الوزارة رقم (٧٠) التى شكلها على ماهر باشا فى أعقاب ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ .

لم يحدث طوال هذا التاريخ أنه أقيل رئيس وزراء إلا مصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد ، إذ أن كل الأزمات أو التغييرات الوزارية ، كانت تسوى بأن يقدم رئيس الوزراء استقالته أما النحاس الذى كان مقتنعا اقتناعاً لايتزعزع بأنه صاحب الأغلبية البرلمانية ، ومن ثم صاحب الحق الدستورى المطلق فى الحكم ، فقد رفض أية تسويات لأزماته مع القصر ورفض أن يقدم استقالةومن ثم فقدكان السبيل الوحيد أمام القصر للإطاحة بحكومات الوفد هو إقالتها .

وكان النحاس يجابه كل محاولة لاقناعه بالاستقالة بقولة مشهورة على لسانه يقولها دائماً عندما تتأزم الأمور : —

« لن تستطيع قوة على الأرض أن تنحينى عن واجبى فى خدمة الأمة ، إلا هذه الأمة ذاتها فهى التى وكلتنى وهى التى أن شاءت عزلتنى »[1] .

ولقدكان عدد الوزارات التى شكلها النحاس ٧ وزارات ولكن يقول

---

(١) جريدة رابطة الشباب ١٥ / ٤ / ١٩٤٦ .

البعض من المؤرخين أن إحدى هذه الوزارات عدلت (وهى وزارة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢) ومن ثم لا تحتسب كوزارة مستقلة وإنما هى وزارة واحدة.

وخلال هذه الوزارات التى شكلها حزب الوفد فى عهد رئاسة النحاس له إلى جانب الوزارة التى شكلها سعد زغلول سنة ١٩٢٤ يصبح حزب الوفد نصيبه وهو حزب الأغلبية ثمانى وزارات لا يتجاوز عمرها جميعا أكثر من عشر سنوات فى ظل سنوات حكم قدرها ٧٢ عاماً من ٧٠ وزارة وذلك لم يحدث فى تاريخ أى أمة ديموقراطية لها دستور .

ولقد قدم النحاس باشا خلال وزاراته السبعة استقالة واحدة فقط هى الاستقالة التى قدمها بعد فشله فى المفاوضات مع الانجليز ، كما قدم استقالة شكلية مرتين بهدف إعادة تشكيل وزارته من جديد . وقد أقيل النحاس باشا ٤ مرات وكانت هى الإقالات الوحيدة فى تاريخ مصر المعاصر .

وزارة الوفد الأولى

فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ جرت فى مصر أول انتخابات عقب صدور دستورها المعروف باسم دستور سنة ١٩٢٣ دخل الوفد بعد أن اكتملت له ملامح الحزب حيث كان يتزعمه زعيم الأمة آنئذ « سعد زغلول » . .

وانتهت الانتخابات باكتساح حزب الوفد حيث بلغ عدد المقاعد التى نالها ١٩٥ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٢١٤ أى بنسبة تزيد على ٩٠٪ [1] .

---

(١) كان عضو مجلس النواب ينوب عن ٦٠ ألفا من السكان وصدر بتقسيم الدوائر قرار من وزارة الداخلية ريثما يصدر به قانون ووزعت الدوائر كما يلى :
المحافظات ١١ القاهرة ، ٦ الاسكندرية ، ١ لمحافظة القنال ، ١ للسويس ، ١ لدمياط ، ٣ للحدود .

المديريات ١٥ للبحيرة ، ٢٨ للغربية ، للمنوفية ، ١٧ للدقهلية ، ١٦ للشرقية ، ٩ للقليوبية ، ٩ للجيزة ، ٨ لبنى سويف ، ٩ للفيوم ، ١٣ للمنيا ، ١٧ لأسيوط ، ١٤ لجرجا ، ١٤ لقنا ، لأسوان .
كما قسمت البلاد إلى ٧١ دائرة للشيوخ المنتخبين .

وكان الانتخاب العام على درجتين وحدد يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٤٣ لإنتخاب المندوبين الثلاثينيين وحدد لإنتخاب النواب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ ومعنى الانتخاب على درجتين ، المرحلة الأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثينيين والثانية هى انتخاب النواب ففى المرحلة الأولى ينتخب كل ثلاثين ناخبا مندوبا منهم يشترط أن يكون سن الناخب خمس وعشرين سنة .

وقد ظهر فوز الوفد أول ما ظهر فى الانتخابات الثلاثية فإن معظم المندوبين الثلاثينيين كانوا من أنصاره وممن تعاهدوا على انتخاب مرشحه للبرلمان .

وقد عهد الملك فؤاد إلى سعد زغلول تأليف الوزارة وأرسل إليه فى هذا الصدد كتابا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٤ قال :

والمرحلة الثانية هى انتخاب النواب فالمندوبون الثلاثينيون هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب فى دائرتهم .

عزيزى سعد زغلول باشا

« لما كانت آمالنا ورغائبنا متجهة دائما نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته وبما أن بلادنا تستقبل الآن عهدا جديدا من أسمى أمانينا أن تبلغ فيه ما نرجوه لها من رفعة الشأن وسمو المكانة ولما أنتم عليه من الصدق والولاء وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الرأى فى تصريف الأمور وبما لنا فيكم من الثقة التامة قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم ، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالى به ونسأل الله جلت قدرته أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة أنه سميع مجيب » .

صدر بسراى عابدين فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ — ٢٨ يناير ١٩٢٤ .

جواب سعد :

مولاى صاحب الجلالة .

« أن الرعاية السامية التى قامت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف توجب على والبلاد داخله فى نظام نيابى يقضى باحترام إرادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها ألا أتنحى عن مسئولية الحكم التى طالما تهيبتها فى

ظروف أخرى وأن أشكل الوزارة التى شاءت جلالتكم تكليفى بتشكيلها من غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى الذى لا أزال متشرفا برياسته .

أن الانتخابات لأعضاء مجلس النواب ظهرت بكل جلاء إجماع الأمة على تمسكها بمبادىء الوفد التى ترمى إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى فى الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية ونقصت من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدت من حرية أفرادها وشكواها من سوء التصرفات المالية والإدارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من من وسائل التقدم والعمران ، فكان حقا على الوزارة التى هى وليدة تلك الانتخابات وعهدا مسئولا عنها أن توجه عنايتها إلى هذه المسائل ، الأهم فالمهم منها وتحصر أكبر همها فى البحث عن أحكم الطرق وأقربها إلى تحقيق رغبات الأمة فيها وإزالة أسباب الشكوى منها وتلافى ما هناك من الأضرار مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسئولين فيها وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان ، ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاعتماد بإعداد ما يلزم لإنعقاده فى القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الأمر إليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته الخطيرة الشأن .

ولقد لبثت الأمة زمانا طويلا وهى تنظر إلى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قديراً يدبر الكيد لها لا وكيلا أمينا يسعى لخيرها ، وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيراً سيئاً فى إدارة البلاد

وعاق كثيراً من تقدمها ، فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة فى الحكومة وعلى إقناع الكافة بأنها ليست إلا قسما من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شؤونها بحسب ما يقتضيه الصالح العام ، ولذلك يلزمها أن تعمل ما فى وسعها التقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات وإحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم ، كما يلزمها أن تبث الروح الدستورية فى جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لأحكامه وذلك إنما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأى كان باستخفاف بها أو الإخلال بما تقتضيه .

« هذا هو بروجرام وزارتى وضعته طبقا لما أراه وتريده الأمة ، شاعرا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهينات خصوصا مع ضعف قوتى واعتلال صحتى ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمانا طويلا ولمن اعتمد فى نجاحه على عناية الله وعطف جلالتكم وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالى البلاد ونزلائها . فأرجو إذا صادف استحسان جلالتكم أن يصدر المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى مع تقليدى وزارة الداخلية : محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية . محمد توفيق نسيم لوزارة المالية . أحمد مظلوم باشا لوزارة الأوقاف . حسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية . محمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة . مرقص حنا بك لوزارة الأشغال العمومية مصطفى النحاس بك لوزارة المواصلات . واصف بطرس غالى أفندى لوزارة الخارجية . محمد نجيب الغرابلى لوزارة الحقانية .

وأدعو الله أن يطيل فى أيامكم ويمد فى ظلالكم حتى تنال البلاد فى عهدكم كل ما تتمناه من التقدم والارتقاء وإنى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سيادتكم .

سعد زغلول

تحريرا فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤) وصدر المرسوم الملكى يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ وتألفت الوزارة على النحو الوارد فى كتاب سعد .

وسميت هذه الوزارة الوفدية الأولى باسم الوزارة الشعبية أووزارةالشعب.

أهم أعمال وزارة سعد زغلول :

١ – الافراج عن المسجونين السياسين .

٢ – حماية مقبرة توت عنخ آمون .

٣ – عدم تسليم اللاجئين السياسيين الذين لجأوا إليها من طرابلس (ليبيا) التى كانت خاضعة للاحتلال الايطالى .

٤ – وضعت الموظفين الأجانب فى حجمهم الطبيعى حيث تضاءلت سلطتهم فى عهدها و بالذات الموظفين الانجليز .

٥ – التمسك بحقوق الوزاوة الدستورية حول تعيين أعضاء مجلس الشيوخ ولما حاول الملك فؤاد التصدى لسعد حدث تحكيم بينهما وكان الحكم هو البارون فان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتئذ وكان عالما بلجيكيا وقد انصف هذا العالم سعد وقال « أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » .

وقد قام سعد بتعديل فى وزارته بعد يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ وتم التعديل كالآتى :—

فتح الله بركات باشا وزيرا للداخلية ، الدكتور أحمد ماهر وزيرا للمعارف ، الأستاذ محمود فهمى النقراشى وكيل محافظة مصر وكيلا لوزارة الداخلية .

استقالة الوزارة :

قابل سعد الملك فؤاد فى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر وقدم إليه استقالة الوزارة وفى مساء ذلك اليوم حضر سعد جلسة مجلس النواب وأعلن أنه قدم استقالته إلى الملك لأن صحته لم تعد تحتمل أعباء منصبه ومتاعبه وأعلن ذلك أيضاً فى مجلس الشيوخ فقوبلت الاستقالة فى كلا المجلسين بالدهشة وبإعلان الثقة بالوزارة .

وأوفد مجلس الشيوخ رئيسه زيور باشا ووكيله أحمد زكى أبو السعود باشا وعلوى بك الجزار إلى القصر الملكى ليعرضوا على الملك رغبة المجلس فى عدم قبول استقالة سعد فاستقبلهم الملك وأبلغهم أنه ساءه إستعفاء سعد باشا وأنه أعرب له عن ثقته به وعن أمله فى العدول عن الاستقالة وبعد انتهاء جلستى المجلسين ذهب كثير من النواب والشيوخ إلى بيت الأمة ليستوضحوا سعدا عن السبب الحقيقى الذى دعاه إلى الاستقالة فأجابهم « هنالك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية وهنا أيضا « دسائس » فاستزادوه صراحة فى البيان فلم يجب إلا بقوله « أنا لا أحب العمل فى الظلام ومن أجل هذا لابد لى من الاستقالة » .

واشترط سعد لسحب استقالته أن لا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ولا بتعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة واستند فى ذلك إلى المادة ٤٨ من الدستور التى تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

فوافق الملك وأعلن سعد العدول عن الاستقالة ولكن لم يستمر الوضع فقد قتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان ووجهت السفارة البريطانية إنذار إلى سعد بوصفه رئيسا للحكومة احتوى على مطالب جسيمة نلخصه فيما يلى :

١ — اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية .

٢ — أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب .

٣ — أن تمنع من الآن وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ — أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

٥ — سحب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها .

٦ — إطلاق يد حكومة السودان فى زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان (كما كان مقررا من قبل) إلى مقدار غير محدود .

٧ — أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب فى مصر وأن يعاد طبقا لهذه الرغبات فى شروط خدمة الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وفى الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزلوا الخدمة منهم وأن تبقى منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية وتحترم أيضا نظام القسم الأوربى فى وزارة الداخلية واختصاصاته وتنظر بعين الاعتبار الوافى إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة . وقد ردت الحكومة المصرية على ذلك الإنذار برفض المطالب الثلاثة الأخيرة ولكن الرد لم يرضى الحكومة البريطانية وانتهى الأمر إلى أن سعد أدرك من المراسلات التى تبودلت بينه وبين اللورد اللنبى المندوب السامى فى مصر أن بريطانيا تريد بقاءه فى الوزارة بعد قتل السردار ومع أنها اعتبرت وزارته مسئولة عن هذا الحادث .

فعرض سعد على الملك استقالة الوزراء شفويا يوم ٢٢ نوفمبر أى يوم وصول الانذار البريطانى .

وفى اليوم التالى رفع إلى الملك كتاب الاستقالة قال فيه :ـ

« مولاى . أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أنى لم أقبل مسئولية الوزراء إلا لخدمة البلاد تنفيذا لمقاصدكم السامية ولكن الظروف الحالية تجعلنى عاجزا عن القيام بهذه المهمة الخطيرة ولهذا أرجو من مكارم جلالتكم أن تتفضلوا بقبول استعفائى مع زملائى من الوزارة وإنى وإياها مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم أدام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة وأدامكم مؤيدين بالعز والاقبال وموضع كل أكبار وأجلال » .

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ شاكر نعمتكم سعد زغلول

وفى يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

قبل الملك استقالة الوزارة فى كتاب قال فيه :

« عزيزى سعد زغلول باشا : اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المتضمن استقالتكم من مهمتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم إخلاصكم وما أديتموه من الخدمات أثناء قيامكم بأعباء منصبكم » .

فؤاد

صدر بسراى عابدين فى ٢٧ ربيع الثانى ١٣٤٣ — ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

هذه هى وزارة حزب الوفد الأولى وبعدها لم يتولى سعد وزارة رغم أن حزبه حصل فى انتخابات أخرى على الأغلبية المطلقة ولكن بموت سعد سنة ١٩٢٧ يبدأ وضع جديد بالنسبة لحزب الوفد حيث يتولى زعامته مصطفى النحاس وهو الذى سوف نتكلم عن رئاسته لوزارات حزب الوفد السبعة ..

ولكن قبل أن نتكلم عن الوزارات الوفدية الخالصة التى ألفها حزب الوفد يجدر بنا إتماما للبحث التاريخى أن نتكلم عن الوزارة الائتلافية التى شارك فيها حزب الوفد والتى كانت سببا فيما بعد لتصلب النحاس فى ضرورة أن يتولى الوزارة وفدية لحما ودما لأن الائتلاف يعنى سيطرة القصر والتلاعب بالحياة الدستورية للبلاد .

ففى ٧ يوليو سنة١٩٢٦ كون عدلى يكن وزارته الثانية والتى استمرت حتى ٢١ أبريل سنة ١٩٢٧ .

وكانت هذه هى أولى وزارات الائتلاف الوفدية ..

وقد تشكلت على النحو التالى : [1]

عدلى يكن للرئاسة والداخلية ، عبد الخالق ثروت لوزارة الخارجية ، أحمد زكى أبو السعود باشا لوزارة الحقانية ، محمد محمود باشا للمواصلات وبقية الوزراء وهم محمد فتح الله بركات باشا للزراعة ، مرقص حنا باشا للمالية ، محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف ؛ على الشمسى باشا للمعارف ، عثمان محرم بك للإشغال ، أحمد محمد خشبة للحربية والبحرية .

ولقد كان للوفد الأغلبية البرلمانية خلال حكم هذه الوزارة أى أن الوفد كان هو الحاكم الحقيق رغم المظهر التشكيلى للوزارة الائتلافية[2] .

وكان أهم عمل لوزراء الوفد فى تلك الوزارية هو أن أحمد خشبة وزير الحربية الوفدى بدأ سياسة واسعة تستهدف زيادة قوة وحجم الجيش المصرى كما

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٥٧ لسنة ١٩٢٦ .

(٢) تم الانتخاب لهذا البرلمان فى ٢٢مايو ١٩٢٦ وأسفرت نتيجة الانتخابات عن حصول الوفد على ١٧١ مقعدا والأحرار الدستوريين ٢٩ ، والحزب الوطنى على ٥ وحزب الاتحاد على مقعد واحد والمستقلون على ٥ ، وهكذا أصبح للوفد الأغلبية البرلمانية .

عمل على سلب المفتش العام الانجليزي للجيش المصري (سبنكس باشا) كافة سلطاته . بل لقد وصل الأمر إلى حد أن اقترح خشبة باشا على عدلي يكن شرا أسلحة للجيش المصري من أي دولة أجنبية أخرى غير بريطانيا ولو بشكل سري كما يتضح ذلك من الوثيقة البريطانية المرسلة من المندوب السامي جورج لويد إلى وزارة الخارجية البريطانية[1] .

أما الوزارة الائتلافية الثانية التي شارك فيها حزب الوفد فقد كانت هي وزارة عبد الخالق ثروت التي شكلت في ٢٥ أبريل ١٩٢٧ واستمرت حتى ١٦ مارس ١٩٢٨ وكانت على النحو التالي :

عبد الخالق ثروت للرئاسة والداخلية ، جعفر والي باشا للحربية والبحرية ، محمد محمود باشا للمالية ، أحمد زكي أبو السعود باشا للحقانية ، محمد فتح الله بركات باشا للزراعة ، مرقص حنا باشا ، للخارجية ، محمد نجيب الغرابلي باشا للأوقاف ، على الشمسي باشا للمعارف ، أحمد محمد خشبة باشا للمواصلات ، عثمان محرم باشا للاشغال .

ولقد كان وضع وزراء الائتلاف في تلك الوزارة أي الأربعة الأول أكثر حساسية في الوزارة .

ومع ذلك كان للبرلمان ذو الأغلبية الوفدية أيضاً بناء على نصيحة سعد زغلول قابلا عدم إثارة أية مشكلات قد تحرج الوزارة إلا أنه بعد وفاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ بدأ الائتلاف يدخل مرحلة الشقاق .

وبعد وفاة سعد زغلول تولى رئاسة حزب الوفد مصطفى النحاس باشا[2] وكانت أول وزارة يقوم بتأليفها وزارة ائتلافية شارك فيها عناصر غير وفدية .

---

(1) F.O. 407/204 No 19 LLOYD to Chamberlain April 21, 1927 Tel No. 133 .

(٢) ولد عام ١٨٧٦ وتعلم بمدرسة الناصرية ثم الخديوية الثانوية وتخرج في مدرسة الحقوق وقد عين قاضيا بالمحاكم الأهلية وخدم بالسلك القضائي فترة =

تشكلت وزارة النحاس الأولى — الائتلافية كما سبق — فى ١٦ مارس ١٩٢٨ حتى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ وذلك بناء على الأمر الملكى رقم ١٤ لسنة ١٩٢٨ الصادر إلى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا كالآتى :

عزيزى مصطفى النحاس باشا .

« لما لنا من الثقة بكم ؛ ولما نعهده فيكم من الخبرة والجدارة لتولى مهام الأمور ، قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزارتنا مع رتبة لرياسة الجليلة إليكم .

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاخذ فى تأليف الوزارة ، وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا العالى به ..

والله المسئول أن يمدنا فى كل الأمور بعونه وعنايته وأن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للبلاد ..

صدر بسراى عابدين فى ٢٤ رمضان سنة ١٣٤٦ .

١٦ مارس ١٩٢٨ .

فؤاد

وكان تشكيل هذه الوزارة على النحو التالى :

مصطفى النحاس باشا رئيساً للوزراء ووزيرا للداخلية

= طويلة ودخل غمار السياسة فاشترك فى الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ ونفى سنة ١٩٢١ مع سعد زغلول إلى جزيرة سيشل . وأجرى مفاوضات ١٩٣٠ مع هندرسون وزير الخارجية البريطانية ، كما رأس الوفد المصرى فى المفاوضات التى انتهت بعقد معاهدة الزعفران سنة ١٩٣٦ وكان ضمن من ساهموا فى إنشاء الجامعة العربية ، وفى عام ١٩٥١ ألغى معاهدة سنة ١٩٣٦ وقد اعتزل الحياة السياسة بعد قيام ثورة سنة ١٩٥٢ حتى وفاته سنة ١٩٦٥ . وكان حزب الوفد المصرى مجسدا فى صورته .

جعفر ولى باشا (عن الأحرار الدستوريين) وزيرا للحربية والبحرية

واصف بطرس غالى باشا وزير للخارجية

محمد نجيب الغرابلى وزير للاوقاف

على الشمسى للمعارف ، أحمد محمد خشبة للحقانية ، محمد محمود باشا للمالية ، إبراهيم فهمى بك للاشغال العمومية ، محمد صفوت باشا للزراعة ، مكرم عبيد أفندى للمواصلات [1] .

وقد بدأت المتاعب التى سببت النهاية لهذه الوزارة بتقديم مجموعة من الاستقالات بدأها محمد محمود ثم تلاه جعفر ولى بعد يومين ثم قدم الوزير الوفدى أحمد خشبة باشا استقالته بعدها بستة أيام ثم تلاه ابراهيم فهمى الوزير المستقل فى اليوم السابع . ولا شك أن استقالة أربعة وزراء من عشرة يؤكد وجود مؤامرة على الوزارة شارك فيها القصر كما وضح فيما بعد مع محمد محمود بالذات . . .

أما السبب الآخر والذى أدى إلى أن الملك فؤاد اقال الوزارة فهى الوثيقة المعروفة باسم وثيقة سيف الدين . .

وهى عبارة عن اتفاق معقود بين كل من النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى وبين والد الأمير سيف الدين وهو أحد امراء الأسرة المالكة وقد حجز على املاكه لاتهامه بالجنون ووضعت هذه الأملاك تحت وصاية الملك فؤاد ، وقد تضمن الاتفاق أن يسعى الثلاثة المشار اليهم بصفتهم محامين برفع الحجر عن ممتلكات الأمير المذكور مقابل أتعاب قيمتها ١٣٠ ألف جنيه ولما كان هذا المبلغ خياليا فى ذلك الوقت فقد رئى أن النحاس باشا كان سيستخدم نفوذه

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٥٢ لسنة ١٩٢٨

السياسى لتحقيق الاتفاق مما اعتبر رشوة لاشك فيها [1] .

وبالرغم مما تأكد بعد ذلك من تزوير الوثيقة المذكورة ولكن كان هدف نشرها هو جر الفضيحة على رئيس الوزارة وكل ذلك هيأ للملك فؤاد أن يقيله بالأمر الملكى رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٨ والذى جاء فيه :—

« عزيزى مصطفى النحاس باشا »

لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا اقالة دولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أديتم من عمل فى خدمة البلاد .

صدر بسراى عابدين فى ٧ محرم سنة ١٣٤٧

٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ — فؤاد

ولكن بعد فترة من الحكم الغير دستورى تجرى انتخابات لعقد البرلمان وينال الوفد فيها ٢١٢ مقعدا من مجموع النواب عددها ٢٣٥ مقعدا أى أكثر من ٩٠٪ بينما نال الحزب الوطنى خمسة مقاعد والاتحاد ثلاثة وشغل المستقلون بقية المقاعد [2] .

---

(1) F.O. 407/206 129 LLoyd to CHamberlin June 24/1928
Tol NO 326

(٢) تلك الاحصائية ذكرها عبد الرحمن الرافعى فى كتابه فى أعقاب الثورة المصرية جـ٢ص ٩٩ بينما يسجل المندوب السامى فى القاهرة إحصائية أخرى تقول أن الوفد حصل على ١٩٨ مقعدا وأن الحزب الوطنى حصل على ثلاثة بدلا من خمسة وأن المستقلين كان لهم ٢٨ بدلا من ١٥ .

F. O. 407 210 No II Loraine to Hederson, Jan 4 1930 — Desq. No 15.

وبناء على ذلك كلف مصطفى النحاس زعيم الوفد بتشكيل الوزارة (وهذه هى وزارته الثانية) وهى وزارة وفدية تماما وقد استمرت هذه الوزارة من أول يناير سنة ١٩٣٠ حتى يونيو من نفس العام .

وتشكلت بناء على الأمر الملكى رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الصادر إلى صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا :—

عزيزى مصطفى النحاس باشا

لما عهدناه فيكم من الاخلاص والولاء وحسن الرؤية قد إقتضت إرادتنا أسناد رياسة مجلس وزرائنا اليكم وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به .

ونرجو الله أن يجعل التوفيق رائدنا جميعا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة .

صدر بسراى القبة فى غرة شعبان سنة ١٣٤٨

١١ يناير سنة ١٩٣٠ .

فــؤاد

ونظرا لفشل المفاوضات البريطانية المصرية فان النحاس باشا رفع استقالته إلى الملك فؤاد والذى قبلها على الفور وكان كتاب الاستقاله هو الأول فى حياة مصطفى النحاس .

وفيما يلى صورته :—

كتاب الاستقالة .

المرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك .

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا .

مولاى

أتشرف بأن أرفع إلى سدتكم العلية استقالتى وزملائى من الوزارة، نظرا لعدم تمكننا من تنفيذ برنامجنا الذى قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه [1] راجيا أن تتفضلوا بقبولها وأنى على الدوام خادم سدتكم المخلص الوفى الأمين .

القاهرة فى ٢٠ محرم ١٣٤٩

١٧ يونيو ١٩٣٠

مصطفى النحاس

الوزارة الثالثة لمصطفى النحاس

٩ مايو ١٩٣٦ — ٣١ يوليو ١٩٣٧

---

(١) كانت تلك الوزارة تشكون على الشكل التالى :—

مصطفى النحاس رئيساً ووزير للداخلية

حسن حسيب باشا وزير للحربية والبحرية

واصف بطرس غالى باشا وزير للخارجية

محمد نجيب الغرابلى باسا وزير للحقانية

عثمان محرم باشا وزير للاشغال العمومية

محمد صفوت باشا وزيرا للزراعة

مكرم عبيد أفندى وزير للمالية

محمد فهمى النقراشى أفندى وزيرا للمواصلات

محمد بهى الدين بركات بك وزيرا للمعارف العمومية

محمود بسيونى أفندى وزيرا للاوقاف ... وقد نشرت فى الوقائع المصرية العدد ٢ لسنة ١٩٣٠

أمر ملكي رقم ٢

صادر إلى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا [١] .

دولة الرئيس العزيز مصطفى النحاس

لما أنتم عليه من عظيم الاخلاص والولاء فوق ماحزتم من ثقة كبرى ولما اتصفتم به من أصالة الرأى ومضاء العزيمة وما نعرفه فيكم من واسع الخبرة وكمال الكفاية وسمو التدبير قد اقتضت أرادتنا إسناد رياسة مجلس الوزراء اليكم . . .

---

(١) تشكلت الوزارة النحاسية الثالثة فى ٩ مايو عام ١٩٣٦ على النحو الآتى : —

مصطفى النحاس باشا	الرئاسة والداخلية ووزارة الصحة
واصف بطرس غالى باشا	الخارجية
عثمان محرم باشا	الاشغال العمومية
محمد صفوت باشا	الاوقاف
مكرم عبيد	المالية
محمود فهمى النقراشى	للمواصلات
أحمد حمدى سيف النصر بك	للزراعة
محمود غالب بك	للحقانية
على فهمى باشا	للحربية والبحرية
عبد السلام فهمى محمد جمعة بك	للتجارة والصناعة
على زكى العرابى بك	للمعارف العمومية

إنظر الوقائع المصرية العدد ٥٩ لسنة ١٩٣٦

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للاخذ فى هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به .

وفقنا الله جميعا وسدد خطانا إلى مافيه خير الوطن .

صدر بسراى عابدين فى ١٨ صفر سنة ١٣٥٥

٩ مايو سنة ١٩٣٦

بمجلس الوصاية

محمد على عبد العزيز عزت شريف صبرى

وعقب توليه الملك فاروق العرش فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧ قدم مصطفى النحاس باشا استقالته للملك وفقا للقواعد الدستورية فى ٣١ يوليو ١٩٣٧ وقد كلفه الملك فى اليوم التالى مباشرة بتشكيل وزارته الرابعة .

الوزارة الرابعة :

أول أغسطس ١٩٣٧ — ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧

أمر ملكى رقم ٣ لسنة ١٩٣٧ صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

عزيزى مصطفى النحاس باشا

إنى وقد حملت الأمانة التى عهد الله بها معتمدا عليه سبحانه وتعالى لاجد فيكم وقد أحرزتم الثقة الكبرى بعظيم اخلاصكم وولائكم وصادق وطنيتكم وقدمتم تلك الخدمات الجيدة بحسن جهادكم وسداد رأيكم وثبات عزمكم ذلك الذى توليه مهام الدولة فنعهد اليه برياسة مجلس وزرائنا وأنى لعلى يقين أنكم بواسع خبرتكم وسمو تدبيركم ستواصلون جهودكم الموفقة بمعاونة من تختارون على تحقيق أمانى ورغائبى فى إسعاد شعبى الذى أشربت حبه ووقفت حياتى على رقية ورفاهيته

إذ لاهناءة لى الابهناءة وقد أصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به .

والله ولينا وهو نعم المولى ونعم النصير .

صدر بسراى عابدين فى ٢٤ جمادى الأول سنة ١٣٥٦ (أول أغسطس سنة ١٩٣٧) .

فاروق

وقد تشكلت هذه الوزارة على النحو التالى : —

مصطفى النحاس باشا	للرئاسة والداخلية
واصف بطرس غالى باشا	للخارجية
عثمان محرم باشا	للأشغال العمومية
مكرم عبيد	للمالية
الاستاذ محمود بسيونى	للأوقاف
أحمد حمدى سيف النصر باشا	للحربية والبحرية
عبد السلام فهمى محمد جمعة باشا	للتجارة والصناعة والمعارف العمومية
على زكى العرابى باشا	للمواصلات
محمد محمود خليل بك	للزراعة
الأستاذ محمد صبرى أبو علم	الحقانية
الأستاذ عبد الفتاح الطويل	للصحة العمومية

ولكن أقيل رئيس الوفد فى هذه الوزارة أيضاً وذلك طبقا للكتاب التالى .

اقـــالة

أمر ملكى رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٧ .

باقالة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

عزيزى مصطفى النحاس باشا

نظرا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم ، وأنه يأخذ عليها العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى تترأ سونها لم يكن بد من إقالتها تمهيدا لأقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة،تستقر به السكينة والصفاء فى البلاد ويوجه سياستها خير وجهه فى الظروف الدقيقة التى تجتازها ويحقق أمالنا العظيمة فى رقيها وعزتهـــا .

وأنى أشكر لمقامكم الرفيع ولحضرات زملائكم ماتم على أيديكم من الخير للبلاد .

وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع بذلك .

صدر بسراى القبة فى ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦

٣٠ ديسمبر ١٩٣٧

فاروق

ثم تجىء الوزارة الخامسة وهى وزارة ٤ فبراير والتى جاءت نتيجة لتدخل بريطانيا وهى أطول وزارة للوفد وقد استمرت من ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٤ .

وفيما يلى الأمر الملكى الخاص بتشكيلها :—

الوقائع المصرية العدد ٧٠ لسنة ١٩٣٧ .

أمر ملكى رقم ٦ لسنة ١٩٤٢ .

صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

عزيزى مصطفى النحاس باشا

يسرنى وقد عرفت فيكم أصالة الرأى وسداد التدبير وقوة الاخلاص أن أسند اليكم رياسة مجلس وزرائنا .

أن مصر وطننا العزيز لاحوج ماتكون فى هذه الآونة الدقيقة إلى تضافر الجهود وضم الصفوف وجمع القوى وبذل التضحية وانكار الذات فى سبيل حفظ كيانها وأعلاء شأنها ورفاهية شعبها وذلك ما ارجو أن يكون بتوفيق الله وعظيم تأييده .

وقد أصدرنا أمرنا هذا إلى مقامكم الرفيع للأخذ فى تأليف هيئة لوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به .

والله المسئول أن يوفقنا جميعاً إلى العمل على مافيه اسعاد الأمة والبلاد .

صدر بقصر عابدين فى ١٨ محرم ١٩٦١

٤ فبراير ١٩٤٢

وقد اجاب مصطفى النحاس على ذلك التكليف بالخطاب التالى .

« ياصاحب الجلالة »

تفضلتم جلالتكم فمهدتم إلى مهمة تأليف الوزارة فى هذه الظروف الخطيرة وابيتم إلا أن تزيدونى شرفا فوق شرف بأن أعربتم بلسانكم الكريم المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة عن ثقتكم فى وطنية هذا الضعيف وأنكاره لذاته مؤكدين أن هاتين الصفتين الكريمتين اللتين شاء فضلكم أن تسندوهما إلى تقضيان على بان اتقدم لانقاذ الموقف واتحمل مسئولية تطورات علم الله أن لم يكن لى يد فيها ، بل جلبها على البلاد غيرى باعماله أو باهماله فأصبح من

واجبى كمصرى وكوطنى – إذا إتسعت لذلك جهودى – أن أنقذ البلد من نتائجها واجنبها وزرها بعد أن ظهرت بوادرها وتكررت نزرها .

قدرت المسئولية ووزنت عبء أثقالها ، فرجحت أمام عينى كفة ضعفى عن إحتمالها فاعتذرت عن قبول الوزارة فتفضلتم فاصررتم فزادى أصراركم على ثقة بى خشية من الثقة بنفسى لكنى أراء أمركم الصادر إلى باسم العرش ومصر قبلت وعلى الله توكلت . .

وكان أول عهد أخذت به نفسى أن أحاول إنقاذ البلاد من خطورة الموقف الأخير فاخطو خطوة عملية حاسمة فى هذا السبيل قبل المضى فى تأليف الوزارة ، بل كشرط أول أشترطته على نفسى للسير فى تأليفها .

وقد رأيت أن خطورة الموقف لايكفى فى معالجتها كلمة أقولها أو صيحة أرسلها أو دعوة أبدلها ، بل يجب لوضع الأمور فى نصابها أن تؤتى البيوت من أبوابها فيصدر تصريح من الجانبين يحفظ للوطن استقلاله وحقوقه ، وتقطع له الحليفة عهداً رسمياً يمحوا ما عكر أو ما من شأنه أن يعكر صفو الجو بين الحليفتين . .

تحقيقاً لذلك اجتمعت بسعادة السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى مصر ، وأوضحت له وجهة نظرى التى بها وحدها تصان حقوق الوطن وتتوطد صلات المودة والتحالف بين مصر وبريطانيا ، فلقيت من سعادته رغبة صادقة وأكيدة فى تنفيذ المعاهدة بين بلدينا على أساس الاحترام والود المتبادلين ، ومعاملة مصر معاملة الند للند ، من غير مساس باستقلالها وحقوق سيادتها أو تدخل فى شئونها الداخلية وبخاصة تكوين أو تغيير وزراتها . .

وفيما يلى نص هذين الكتابين التاريخيين أثبتهما بعد كريم أذنكم . .

« ياصاحب السعادة »

لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية ولكن مفهوما أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية ونحاحه فى تأليف االوزارات أو تغييرها . .

وأنى أومل ياصاحب السعادة أن تتفضلوا بتأييد ما تضمن خطابى هذا من المعانى وبذلك تتوطد صلات المودة والاحترام المتبادلين وفقا لنصوص المعاهدة . .

وتفضلوا ياصاحب السعادة بقبول فائق احترامى ، ، ،

٥ فبراير ١٩٤٢ مصطفى النحاس

إلى حضرة صاحب السعادة السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى مصر — القاهرة . (ترجمة)

« ياصاحب المقام الرفيع »

لى الشرف أن أويد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم وأن أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون باخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وخليفة فى تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية من غير تدخل منها فى شئون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات أو تغييرها . .

وإنى لانتهز هذه الفرصة لأؤكد لرفعتكم فائق الاحترامى

٥ فبراير ١٩٤٢ مايلز لامبسون

إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا
رئيس مجلس الوزراء .

القاهرة

ترجمـــة :

يا صاحب الجلالة .

« بعد أن وفقني الله إلى هذه النتيجة التي جلبت للبلاد كسبا ولم تنحصر في أن تدفع عنها ضرآ ، فحققت وعد الخلاق الكريم لخلقه من أن بعـد العسر يسرا ، بعد ذلك لم يبق لى إلا أن أرجو من الله توفيقا فيما بقى من مهمتى ، وما تفضلتم فحملتمونى فى ذمتى من تولى شئون الحكم فى البـلاد ، تحقيقا لحـريتها ومصلحتها ورفاهيتها بعد أن عانى الشعب كثيرا مما وجد وبعد أن أهدر ما أهـدر وفسد ما فسد .

وسيكون أول عمـل بالوزارة التي شرفتمونى برياستها هو أن توطد الحيـاة النيابية الصحيحة وإن تـكفل أحكام الدستور صيانة الحريات وتيسير لعوامـل الطمأنينة والعدل والمساواة ، حتى يستظل بظلها الـكبير والصغير والغنى والفقير ، من غير ميل أو محاباة أو محسوبية أو مراعاة للوجوه الأوجه ربك ذى الجلال . ذلك لأن هذه الوزارة تؤمن بأن اتحاد الـكلمة على احترام الدستور والحياة النيابية الصحيحة هو وحده الـكفيل بتحقيق الحكم الديموقراطى فى مصر وهو وحـده الـكفيل بتوحيد الصفوف وتضافر الجهود وحشد القوى فى سبيل حفظ كيان البلاد وأعلاء شأنها ورفاهة شعبها .

ومن ثم فسيكون فى طليعة ما تعنى به الوزارة ، أثر صدور الأمر الـكريم بتأليفها أن تعرض على جلالتكم مشروع مرسوم بحل مجلس النواب الحاضر لـكى يـكون للامة ممثلة فى ناخبيها الـكلمة الفاصلة فى تقرير مصيرها وتدبير أمورها ،

فى هذه الظروف الخطيرة التى تجتازها البلاد وسيحدد للانتخابات العامة أقرب أجل ممكن فى حدود الدستور بحيث لا يتجاوز الشهرين المقررين فى نصوصه .

وكذلك ستعنى الوزارة عناية خاصة بيموين البلاد فتعالج جهد الطاقة كل ما يمكن معالجته من أخطاء الماضى حتى ينعم الفقير قبل الغنى بخير أرضنا التى كانت وما تزال مباركة الثمرات وفيرة الخيرات .

وستعالج الوزارة فيما تعالج جميع ما خلفته آثار الماضى من تركة مثقلة بجسيم الأعباء وباهظ النفقات وتعنى على وجه عام بتوطيد الاقتصاد الأهلى على أسس ثابتة الأركان والاتجاهات ، من غير أن تنقصها المرونة اللازمة لمواجهة مختلف التطورات و لاحتمالات الاقتصادية .

وسترعى الوزارة فى سياستها الخارجية أول ما ترعى تجنيب البلاد ويلات الحرب وشرورها .

وكذلك ستعمل الوزارة على توطيد الثقة والصداقة بين مصر المستقلة وحليفتها بريطانيا العظمى وعلى أن تنفذ المعاهدة البريطانية المصرية من الطرفين تنفيذا صادقاً لمصلحة البلدين وعلى تعزيز صلاتنا الودية بالبلاد الودية بالبلاد الأجنبية وبجماعة البلاد العربية والشرقية التى تربطنا بها الأواصر الوثيقة من قديم ..

وأتشرف بأن أعرض على جلالتكم أسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاونتى فى مهمتى محتفظا لنفسى بوزارتى الداخلية والخارجية ..

عثمان محرم باشا	للاشغال
مكرم عبيد	وزيرا للمالية
أحمد نجيب الهلالى بك	للمعارف
أحمد حمدى سيف النصر باشا	للدفاع الوطنى
عبد السلام فهمى محمد جمعه	للزراعة

على زكى العرابى	للمواصلات
الأستاذ محمد صبرى أبو علم	للعـــدل
الأستاذ عبد الفتاح الطويل	للصحة
على حسين باشا	للاوقاف
كامل صدقى بك	للتجارة والصناعة

مصطفى النحاس

وعلى أثر الخلاف بين النحاس ومكرم عبيد رفع النحاس إلى الملك استقالة وزارته الخامسة فى ٢٩ مايو ١٩٤٢ حتى يتمكن من إعادة تشكيلها بعد إبعاد مكرم عبيد وقد قبل الملك الإستقالة وكلفه على الفور بتشكيل الوزارة السادسة ..

الوزارة السادسة

٢٦ مايو ١٩٤٢ — ٨ أكتوبر ١٩٤٤

أمر ملكى رقم ١٧ لسنة ١٩٤٢

صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى باشا

عزيزى مصطفى النحاس

يسرنى وقد عرفت لكم سداد الرأى وبعد الهمة وصدق الولاء أن أسند إليكم رئاسة مجلس وزرائنا راجيا لكم التوفيق فى ظل من التعاون والصفاء الذى أود أن يكون شعار الجميع حتى تصل سفينة البلاد فى هذه الآونة العصيبة إلى شاطىء السلام ..

وقد أصدرنا أمرنا هذا إلى مقامكم الرفيع للاخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به ..

والله المسئول أن يوجهنا إلى ما فيه خير الوطن العزيز .

صدر بقصر عابدين فى ١١ جمادى الأولى ١٣٦١

٢٦ مايو ١٩٤٢

فـؤاد

وفيما يلى أسماء الوزارة السادسة لمصطفى النحاس .

مصطفى النحاس باشا	رئيس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية
عثمان محرم باشا	وزير الأشغال العمومية
أحمد نجيب الهلالى باشا	وزيرا للمعارف العمومية
أحمد حمدى سيف النصر باشا	وزير الدفاع الوطنى
محمد صبرى أبو علم باشا	وزيرا للعدل
عبد الفتاح الطويل باشا	وزيرا للمواصلات
كامل صدقى باشا	وزير المالية
محمد فؤاد سراج الدين باشا	وزيرا للزراعة
محمد عبد الهادى الجندى بك	وزيرا للاوقاف
الأستاذ عبد الحميد عبد الحق	وزيرا للشئون الإجتماعية
الأستاذ مصطفى نصرت	وزيرا للوقاية المدنية
الأستاذ أحمد حمزة	وزيرا للتموين
الدكتور عبد الواحد الوكيل بك	وزيرا للصحة العمومية
الأستاذ محمود سليمان غنام	وزيرا للتجارة والصناعة

ولقد قامت هذه الوزارة خلال الحرب وفى وسط ظروف قاسية بمجموعة من الانجازات لا بأس بها وإن كان قد وجه لها فيما بعد الكثير من الانتقادات وبالذات حول الاستثناءات ومحاباة حزب الوفد للكثرة من أنصاره .

وفيما يلى أهم أعمال هذه الوزارة .

منجزات وزارة الوفد سنة ١٩٤٢ :

١ — قانون استعمال اللغة العربية فى مكاتبات الشركات ومحرراتها وسجلاتها .

٢ — مجانية التعليم الإبتدائى .

٣ — قانون عقد العمل الفردى .

٤ — قانون التأمين الإجبارى ضد إصابات العمل .

٥ — قانون تكوين نقابات العمال .

٦ — تخفيف ضريبة الأراضى الزراعية على صغار المزارعين وإعفاء من لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أرضه خمسون قرشا من الضريبة .

٧ — إقامة مشروع المجموعات الصحية .

٨ — إنشاء ديوان المحاسبة وجعلة هيئة مستقلة تماما عن السلطة التنفيذية محاطة بسياج من الضمانات ..

٩ — قانون استقلال القضاء الذى كفل للقضاة مبدأ عدم العزل .

وحينما شعر الملك فاروق بالضوء الأخضر من بريطانيا بأنه يمكن الاستغناء عن وزارة النحاس سرعان ما أطاح بها .

وفيما يلى صورة الإقالة .

إقـــالة

أمر ملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ .

بإقالة وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

عزيزى مصطفى النحاس .

لما كنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديموقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم .

وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع ، شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ، أحكام أداءه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم .

صدر بقصر عابدين فى ٢١ شوال ١٣٦٣ .

٨ أكتوبر ١٩٤٤

فاروق

وفيما يلى الوزارة السابعه والأخيرة التى كونها حزب الوفد وقد استمرت حوالى سنتين ونصف شهر .

١٢ من يناير ١٩٥٠ — ٢٧ يناير ١٩٥٢ .

والتى جاءت نتيجة لإكتساح حزب الوفد الانتخابات بأغلبية ساحقة .

أمر ملكى رقم ٥ لسنة ١٩٥٠ .

صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

إن توفير الرفاهية لشعبنا من أمن وسلام أعز رغباتنا وأعظم ما تتجه إليه أمانينا ورائدنا دائماً أن تكون الحياة النيابية ونظم الحكم صورة صحيحة لأمانى البلاد وأن تكون عامل اسعاد ودعامة استقرار .

وبلادنا العزيزة اليوم فى مسيس الحاجة إلى هدوء وسكينة وعمل منتج يوفر كل أولئك الطمأنينة لأهل البلاد وضيوفها لذلك اقتضت إرادتنا تحميلكم أمانة الحكم وإسناد رئاسة مجلس الوزراء إليكم لتقوموا بتلك المسئوليات الجسام التى ستلقى على عاتقكم تلك الحقبة الدقيقة من حياة البلاد والتى تقتضيكم العمل لصالح الشعب على نهج واضح من السياسة القومية التى تهدف إلى تأليف القلوب وتوحيد الجهود للسير بالوطن العزيز نحو الغاية التى نؤملها جميعاً لرفعته وإسعاده وتحقيق ما ينشده أهله من مطالب طبيعية عادلة .

وأنا على يقين من أن تلك الأمانى ستكون رائدكم ورائد من تختارونهم الاطلاع بأعباء الحكم .

وقد أصدرنا أمرنا هذا إلى مقامكم الرفيع للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا فيه .

نسأل الله جلت قدرته أن يكلأ بلادنا برعايته ويوفقنا جميعاً إلى ما يعود على رعايانا بالخير والسعادة .

صدر بقصر القبة فى ٢٣ ربيع الأول ١٣٦٩ .

١٢ يناير ١٩٥٠

فاروق

وفيما يلى تشكيل هذه الوزارة

مصطفى النحاس باشا	رئيساً للوزراء
عثمان محرم باشا	للاشغال
على زكى العرابى باشا	للمواصلات
عبد الفتاح الطويل	للعدل
محمد فؤاد سراج الدين	للداخلية
الأستاذ أحمد حمزة	للزراعة
الأستاذ مصطفى نصرت	للحربية والبحرية
الأستاذ محمود سليمان غنام	للتجارة والصناعة
الأستاذ محمد محمد الوكيل	للاقتصاد الوطنى
الدكتور أحمد حسين	للشئون الاجتماعية
مرسى فرحات بك	للتموين

يس أحمد باشا	للاوقاف
عبد اللطيف محمود بك	للصحة العمومية
الأستاذ إبراهيم فرج	للشئون البلدية والقروية
الدكتور حامد زكى	وزير دولة
محمد صلاح الدين	وزير للخارجية
الدكتور طه حسين	وزيرا للمعارف
الدكتور محمد زكى عبد المتعال	وزيرا للمالية

وبعد حدوث حريق القاهرة وإعلان الأحكام العرفية صدر أمر إقالة مصطفى النحاس .

إقالة

أمر ملكى رقم ٨ لسنة ١٩٥٢

صادر إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

أن أشد ما نحرص عليه ونعمل له هو أن تنعم بلادنا العزيزة بحكم يحفظ سلامتها ويرعى الامن بين ربوعها تسود فيه كلمة القانون ويستتب معه النظام وتتوافر فى ظله طمأنينة الناس على أرواحهم وأموالهم . .

ولقد أسفنا أشد الأسف لما أصيبت به العاصمة أمس من إضطرابات نجمت عنها خسائر فى الأرواح والأموال وسارت الامور سيراً يدل على أن جهد الوزارة التى ترأسونها قد قصر عن حفظ الامن والنظام . .

لذلك رأينا أعفائكم من منصبكم وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما قمتم به مدة أطلاعكم باعباء منصبكم . .

صدر بقصر عابدين فى ٢٠ ربيع الثانى ١٣٧١

٢٧ يناير سنة ١٩٥٢

فاروق

وبعد فهذه الوزارات التى كونها حزب الوفـد البعض منها وفدى خالص والبعض فى صورة ائتلافية والبعض كان يستقيل فيها رئيس الوزراء والبعض الآخر يقال منها . .

وفيما يلى ملحق أخصائى نتائج الانتخابات البرلمانية التى شارك فيها حزب الوفد مقارنا بالاحزاب الأخرى . .

برنامج وقانون حزب الشعب

صدر فى نوفمبر سنة ١٩٣٠

مبادىء الحزب وأغراضه : —

١ — إستقلال مصر إستقلالا تاما والمحافظة على سيادة مصر على السودان وحقوقها كاملة فيه .

٢ — الاتفاق مع الدولة البريطانية على المسائل المعلقة بينها وبين الدولة المصرية والعمل على تنفيذ هذا الاتفاق بما يضمن إستمرار حسن العلاقات بين الدولتين .

٣ — إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحافظة على روابط المحبة والصفا بين الوطنين والأجانب وأحكام العلاقات الودية بما يضمن إستمرار تبادل الثقة بين مصر والدول الاخرى .

٤ — دخول مصر فى جمعية الأمم .

٥ — تأييد النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش .

٦ — ضمان إستقلال القضاء .

٧ — إصلاح الشئون الداخلية فى كل نواحى الحياة العامة الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والزراعية والصحية والصناعية وترقية شئون العمال وتنمية روح التعاون .

تأليف الحزب : —

١ — قرر الموقعون على هذا تأليف حزب سياسى يسمى « حزب الشعب » مركزه مدينة القاهرة وله لجان فى جميع جهات القطر المصرى .

٢ — يتألف الحزب من أعضاء عاملين وأعضاء منتسبين .

٣ — يشترط فى كل عضو أن يكون مصريا بالغا من العمر ٢٥ سنة ميلادية على الأقل متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية وأن يقرر مجلس إدارة الحزب قبوله عضوا فيه عاملا أو منتسبا بناء على طلب كتابى يقدمه إن لم يكن من المؤسسين متضمنا موافقته على مبادىء الحزب وأحكام قانونه .

٤ — يجب على كل عضو عامل أن يدفع لخزانة الحزب رسما للدخول قدره جنيهان واشتراكا سنويا قدره أربعة جنيها مصرية وعلى كل عضو منتسب أن يدفع جنيها مصريا عند تقديم طلب الالتحاق بالحزب .

إدارة الحزب :

للحزب مجلس إدارة وجمعية عمومية وإليهما يرجع الأمر فى إدارة شئونه وتنفيذ برنامجه طبقا لهذا القانون وله كذلك هيئة برلمانية تكون على إتصال دائم بمجلس إدارته .

ورئيس الحزب هو حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا ورئيس الحزب هو الذى يمثل الحزب ويرأس مجلس إدارته وجمعيته العمومية وفى حالة غيابه ينوب عنه فى ذلك أحد الوكيلين فإذا اجتمع الوكيلان قدم أكبرهما سنا وإن غابا يتولى رئاسة الاجتماع أكبر الحاضرين سنا .

ويتألف مجلس الادارة الخاص بالحزب من ٣٠ عضوا من أعضائه العاملين تنتخبهم الجمعية العمومية ولا يقل سن الواحد منهم عن ٣٠ سنة لمدة ٣ سنوات ومن رؤساء لجان الحزب الفرعية والرئيسية فى المديريات والمحافظات وينتخب هذا المجلس من أعضائه الثلاثين وكيلين وسكرتيرا عاما ومساعدا للسكرتير وأمينا للصندوق .

ويباشر المجلس مهمته لمدة ٣ سنوات ويجوز إعادة إنتخاب أعضائه كلهم أو بعضهم بعد مضى هذه المدة .

ويصح إنعقاد مجلس الادارة بحضور ٩ أعضاء على الأقل منهم الرئيس وتكون قراراته نافذة بالأغلبية المطلقة فإذا تساوى عدد الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس مهمات مجلس الادارة :ـ

١ ـ يتولى مجلس الادارة برنامج الحزب ورسم الخطط الواجب إتباعها فى معالجة المسائل السياسية ومراقبة مالية الحزب وحساباته ودفع ميزانيته وتقديمها كل عام إلى الجمعية العمومية مع الحساب الختامى .

٢ ـ يجتمع مجلس الادارة فى كل شهر على الأقل وللرئيس أن يدعوه كل ما مست الحاجة إلى إنعقاد غير عادى كما أنه يدعـــوه كلما طلب ذلك من كتابه عشرون عضوا من أعضائه .

٣ ـ إذا خلا محل أحد أعضاء مجلس الادارة إختيار المجلس عضوا بدله لما بقى من مدته ويجب عرض ذلك على الجمعية العمومية فى أول إنعقاد لها .

٤ ـ يتولى تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومجلس الادارة رئيس الحزب أو من يقوم مقامه قانونا وسكرتيره وأمين الصندوق .

اللجنة البرلمانية للحزب :ـ

١ ـ تتألف من أعضاء الحزب فى البرلمان لجنة تنفذ مبادئه وخططه السياسية فى البرلمان وتكون على اتصال دائم بمجلس إدارة الحزب لتبادل الآراء فيما ذكر .

الجمعية العمومية للحزب :ـ

١ ـ تتألف جمعية الحزب العمومية من أعضائه العاملين الذين دفعوا قيمة الاشتراك .

٢ ـ تجتمع الجمعية العمومية إجتماعا عاديا فى أول نوفمبر من كل سنة ويصح إنعقادها بصفة غير عادية بناء على طلب مجلس الإدارة أو بناء على طلب

١٠٠ عضو ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية ويتولى دعوتها فى جميع الأحوال رئيس الحزب أو من يقوم مقامه قانونا وتكون الدعوة قبل الميعاد المحدد للاجتماع اسبوعين على الأقل .

٣ — يكون إنعقاد الجمعية صحيحا إذا حضره ١٠٠ عضو من أعضائها فإذا لم يتكامل هذا العدد يؤجل الاجتماع أسبوعين ويكون الانعقاد صحيحا بأى عدد يحضر .

٤ — تختص الجمعية العمومية بما يأتى :

أولا : النظر فى التوتر السنوى لمجلس الإدارة .

ثانيا : النظر فى ميزانية الحزب والموافقة عليها .

ثالثا : النظر فى الاقتراحات التى يقدمها الأعضاء كمجلس الادارة ويرى مجلس الإدارة عرضها على الجمعية العمومية .

رابعا : إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

خامسا : إنتخاب رئيس الحزب إذا خلا محله .

سادسا : تعديل قانون الحزب على أن يصح تعديل المبادىء والأغراض المبينة بصدر هذا القانون إلا إذا حضر الاجتماع أكثر من نصف أعضا الحزب الذين تتألف منهم الجمعية العمومية وأقر هذا التعديل ثلثا هذا العدد .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بأغلبية آراء الحاضرين المطلقة مالية الحزب :

تتكون مالية الحزب من رسم الدخول والاشتراك السنوى والهبات .

ويتسلم أمين الصندوق جميع المبالغ التى ترد إلى خزانة الحزب ويعطى بها إيصالات موقعة ومختومة بخاتم الحزب ويدير مالية الحزب طبقا لقرارات مجلس الإدارة ويوقع مع الرئيس التعهدات المالية التى يرتبط بها الحزب .

ويقدم حساب الحزب إلى مجلس الإدارة فى كل شهر وتودع أموال الحزب فى بنك يعينه مجلس الإدارة .

ولا يصرف شىء من أموال الحزب إلا بتوقيع الرئيس أو من يقوم مقامه وأمين الصندوق .

فى حالة الضرورة يجب أن يعرض كل صرف خارج عن الميزانية على مجلس الإدارة لإقراره .

احكام عامه

كل عضو فقد شروط العضوية أو أى أمر يتعارض مع مبادىء الحزب أو سياسة يجوز فصله بقرار من مجلس الإدارة ولا يقع هذا الفصل إلا بالأغلبية المطلقة لجميع أعضاء المجلس .

يضع مجلس الإدارة لائحة داخلية لتنفيذ هذا القانون .

وقبل أن نختتم هذه الدراسة الوثائقية عن الأحزاب المصرية بقى أن نقول أنه ولدت فى مصر جماعات أخرى حملت معنى الجمعيات ولكن كانت أهدافها سياسية وإن حاولت أن تنفى عن نفسها غرضها السياسى .

نذكر من ذلك جماعتين الأولى هى رابطة النهضة والثانية هى جماعة إخوان الحرية .

أما عن رابطة النهضة فقد أسسها الوزير الوفدى أمين عثمان وضمت أعداد كبيرة من مختلف الهيئات والأحزاب وقد إدعت جماعة رابطة النهضة أنها تهدف إلى الاصلاح القومى وتكوين رأى عام مصرى ناضج والعمل على تحقيق حرية الفرد والجماعة (١) .

---

(١) تشكلت رابطة النهضة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وكانت تتخذ مقرا لها فى شارع عدلى وعلى سلالم هذه الرابطة إغتيل أمين عثمان على يد حسين =

وكان أمين عثمان على علاقة كبيرة بالسفارة البريطانية فقد كان متزوجا من انجليزية فوق أنه كان مؤمنا بتحالف وطيد بين مصر وانجلترا إلى درجة أن شبهه بالزواج الكاثوليكى وكان ذلك معروفا لكل الصحفيين والسياسيين والوطنيين تقريبا ، فقد كانت فاطمة اليوسف والدة إحسان عبد القدوس وصاحبة مجلة روز اليوسف تطلق عليه اسم « ابن لامبسون »(١).

ولقد كان أمين عثمان هو البطل الحقيقى لحادث ٤ فبراير ولكنه للاسف الشديد لم يتكلم لأن اغتياله الفجائى حرم الحقيقة التاريخية من معرفة دوره الحقيقى فى المراسلات التى كانت بينه وبين الانجليز قبيل هذا الحادث . ولكن من المؤكد أن أمين عثمان خلال قيامه بهمزة الوصل بين الوفد والانجليز أنه كان يعمل لحسابه (٢) ، وقد ذكر على ماهر فى شهادته عند نظر قضية أمين عثمان ، أن أمين عثمان أفهم السفير البريطانى أن النحاس باشا كان يحب المساومة كثيرا ويزيد دائما عن مطالبه أو ينقص مطالب الغير ، وبالنسبة للانجليز كان النحاس لا يستجيب إلا لـ ٥٠ ٪ من طلباتهم وكان أمين عثمان ينصح السفير الانجليزى أن يعرض الانجليز طلباتهم على النحاس بمبالغة ٢٠٠ ٪ فتكون مساومته هى أن يصل إلى ما يريدون هم وقد عمل الانجليز بهذه النصيحة .

وقد أهدى أمين باشا عثمان مائة ألف جنيه مصرى لبريطانيا — فى الوقت الذى كانت مصر فى أمس حاجة إلى مثل هذا المبلغ — لتبنى بها قرية من القرى التى دمرها الألمان فى الحرب العالمية الثانية .

وقد أكد أمين عثمان فى الكثير من أقواله أن رابطة النهضة ليست حزبا جديداً ولكنها ترمى إلى نشر فكرة يعتنقها من يشاء من رجال الأحزاب .

= توفيق وأعوانه — انظر المصور ٤ يناير ١٩٤٦ ص ٥

(١) فاطمة اليوسف : ذكريات صحفية ص ٢٢٢ .

(٢) د. محمود متولى: حادث ٤ فبراير فى التاريخ المصرى المعاصر القاهرة ١٩٧٨ .

وكان أمين عثمان لايخفى الغرض من تشكيل هذه الرابطة الا وهو توثيق المعاهدة الانجليزية توثيقا يوطد التحالف بين مصر وبريطانيا ويوثق الثقة بين المصريين والأجانب [1] .

أما الجماعة الثانية والتى تستحق منا دراسة ولازالت حتى الآن تحيط بالكثير من الغموض ولعل ذلك يعود بصفة أساسية إلى قلة المعلومات عنها من ناحية ولأن الصراعات بين حزب الوفد وبين هذه الجماعة كان سببا فى اختفاء الكثير أوراقها وفى ذات الوقت فان ارتباط الجماعة الوثيق بالمخابرات البريطانية فى مصر كان سببا فى تصفية الكثير من وثائق هذه الجماعة حتى لاتكتشف الشخصيات المرتبطة بهذه الجماعة .

ولاشك أن هذه الجماعة تلقى عليها تبعات ومسؤليات إثارة الكثير من الصراعات الطائفية طبقا لرغبات الانجليز فى الوقت المطلوب إثارتها فيها وفى ذات الوقت لازالت ظلال الشكوك تحيط بدور هذه الجماعة الغامض فى حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .

---

(١) المقصود هو المعاهدة المصرية الانجليزية التى وقعت فى سنة ١٩٣٦ فى شهر أغسطس والتى عرفت باسم معاهدة الزعفران وقد أطلق عليها اسم معاهدة الشرف والاستقلال ولكنها فى الواقع لم تعط مصر إلا سراب الاستقلال كما أثبتت الحوادث فيما بعد .

وعن المزيد من أهداف الرابطة المذكورة من النواحى الاجتماعية يمكن الرجوع الى .

١ — نداء الحرية العدد ١٥ أول سبتمبر ١٩٤٥ ص ٦
٢ — الأهرام ٢٩ / ٨ / ١٩٤٥
٣ — نشرات رابطة النهضة

فما هى هذه الجماعة وكيف تشكلت ومن هم أعضاؤها وما هى طرق تمويلها وما دورها الحقيقى وعلاقتها بالتاريخ المصرى المعاصر .

تلك أسئلة نحاول الاجابة عليها من خلال الاطلاع على بعض الدوريات التى كانت تصدرها وعلى ما نشر حول لائحتها الداخلية ولكن لازالت تنقصنا الكثير من المعلومات عن هذه الجماعة لأن الكثير من أعضائها لا يمكن أن يدعوا شراف الانتماء عليها ولايريدون الكلام عن ذكرياتهم منها وظروف الانضمام إليها .

فما اسم هذه الجماعة .. هذه الجماعة هى المعروفة فى تاريخ مصر باسم « جماعة إخوان الحرية » .

جماعة إخوان الحرية

أولا : ظهرت الجماعة فى مصر فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ . ومن الجدير بالذكر أن هذه الجماعة أنشأتها المخابرات البريطانية فى المناطق الاستراتيجية الخاضعة للاستعمار البريطانى .

وكان المقر الأول لهذه الجماعة هو عدن وقامت إمرأة انجليزية تدعى « فرياستارك » بتأسيس هذه الجماعة فى عدن حتى تبعد أى شبهه إتصال بينها وبين المخابرات البريطانية وقامت بوضع دستور مؤقت هدفه الاصلاح الاجتماعى والاهتمام بأموال السكان فى المناطق التى تؤدى خدماتها ولذلك كنا نجد تكثيف جهود هذه الجماعات فى المناطق الشعبية فى أى بلد تعمل فيها وإن كان هذا لا يعنى إنضمام مجموعة كبيرة من المواطنين على اختلاف نوعياتهم وتعدد طائفتيهم فمنهم المسلم ومنهم المسيحى ومنهم كبار رجال الدولة ومنهم بعض رجال الدين .

وكان لهذه الجماعة فروع فى القاهرة والعراق وفلسطين وبقية بلدان الشرق الأوسط مثل الأردن والسودان .

وفى البداية لم تتشكل أية مؤسسات تنظيمية لهذه الجماعة وكانت تعتمد على نشرات مكتوبه بالاستنسل وإن كانت بعد ذلك قد بدأت تنشط مع تلبد الجو العالمى وضباب السياسه الدوليه فبدأت المخابرات الانجليزية تهتم بتجنيد مجموعة من البريطانيين فى السفارات البريطانيه فى الشرق الأوسط لكى يلعبوا دوراً أكبر فى داخل هذه الجماعات وبمدونها بما تطلبه من تمويل ولكن بأسلوب سرى وبعيد عن إثارة الشبهات وقد صدرت أول نشرات لجماعة الحريه التى

مركزها القاهرة فى شهر مارس سنة ١٩٤٢ وإن كان ذلك لم يمنع صدور بعض نشرات على الاستنسل منذ عام ١٩٤٠ .

ومن الجدير بالذكر أنه رغم نشأة المركز الرئيسى لهذه الجماعة فى عدن إلا أن النشاط المكثف لم يلبث أن إنتقل إلى القاهرة عقب إنشاء فرع القاهرة بل لقد إنتقلت « فريا ستارك » مؤسسة الجماعة « لكى تقيم بصفة نهائية فى القاهرة نظرا لأهمية القاهرة كمركز لأحداث الحرب ولأن المخابرات البريطانية أرادت الأهتمام بفرع القاهرة بصفة خاصة .

البناء التنظيمى للجماعة : ـ

يتكون البناء التنظيمى للجماعة من هيئة تأسيسية هى السلطة الاولى وكان عدد أعضاءها ٢٠ عضوا تضم مؤسسة الجماعة ، المراقب العام، مساعدوا المراقب العام ، بعض رؤساء اللجان الرئيسية .

٢ ـ اللجان الفرعية .

٣ ـ المكتب الرئيسى لكل منطقة .

ولكل منطقة رئيس لجنة معين يرشح الأعضاء .

ويعاون الجميع على تنفيذ القرارات والأوامر القومية(١) .

---

(١) نشرة إخوان الحرية العدد ٤٠٠ فى ٣٠ مايو سنة ١٩٥٠، وحتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ كانت اللجنة التأسيسية للجماعة مكونة من فريا ستارك المؤسسة للجماعة .

رونالد فاى المراقب العام بالقطر المصرى .

إدوارد جاثورون هاردى مساعد المراقب العام بالقطر المصرى .

الماجور سيكيف المراقب العام بالشرق الأوسط وكان يعمل مستشارا إنجليزيا فى وزارة المعارف المصرية .

=

العضوية داخل جماعة إخوان الحرية :

كانت أكبر التجمعات لهذه الجماعة شوارى وأزقة وحوارى السيدة زينب فى القاهرة وقد إتخذ المكتب الرئيسى فى لجنة السيدة زينب فى بيت السنارى وهو منزل لازالت معالمه موجودة حتى الآن حتى يقن فى حارة « منج »[1] كما ركزت الدعوة لجماعة إخوان الحرية داخل كلية الاداب جامعة القاهرة ونجح رئيس قسم اللغة الإنجليزية بصفة خاصة وهو المستشرق سكيف والذى كان يعمل فى ذات الوقت مستشاراً إنجليزيا فى وزارة المعارف المصريه كما أنه كان المراقب العام بالشرق الأوسط لجماعة إخوان الحرية .

نجح سكيف فى تجنيد عدد كبير من طلاب قسم اللغة الانجليزية بكليه الآداب جامعة القاهرة ـــ لجماعة إخوان الحرية .

وحتى يكون هناك نوع من الإغراء لجذب أعضاء جدد لجماعة إخوان الحرية

= المستر فور يكرز مساعد ثان المراقب العام بالقطر المصرى .

أما عن أهم رؤساء اللجان الذى جاءت أسماءهم فى تشكيل اللجنة التأسيسية فقد كانوا :

محمد وجيه قطب ، البكباشى أحمد شوقى عبد الرحمن ، البكباشى عبد الرحمن زكى ، الدكتور محمد سيد عبد العال ، الشيخ يوسف على الزواوى ، القس سليم ميخائيل ، مس مارى بيرى رئيسة لجان السيدات بالقطر المصرى .

(١) أنظر : ـــ

(أ) عبد الفتاح حسن . ذكريات سياسية القاهرة ١٩٧٩ .

(ب) جمال الشرقاوى : حريق القاهرة القاهرة ١٩٧٨ .

(جـ) نشرة إخوان الحرية العدد ١١٩

فإن الانجليز كانوا يقومون بدفع الطلاب المجندين بعد تخرجهم إلى بعض المراكز المرموقة والتى لا تسمح لغير المنضمين للجماعة ومن ضمن هذه المراكز الشركات الانجليزية وكانت تمنح لهم إمتيازات مادية وأدبية، ولعل أكثر هذه الشركات البريطانية التى كانت بمثابة بؤرة تجمع لجماعة إخوان الحرية هى شركة « شل » للبترول، والمكتب الدولى البريطانى لتوزيع الشاى ومن الجدير بالذكر أن إختيار هاتين الشركتين لم يأت إعتباطا ولكن لأن لكل من هاتين الشركتين بحكم عملهما فى فروع وإنتشار كبير فى أنحاء مدن وقرى القطر المصرى حيث تستلزم طبيعة عملها إنتشار شبكة توزيع واسعة تغطى مساحة سكانية كبيرة.

وكانت الجماعة تحاول فى تخطيطها أن تضم بين أعضائها مجموعة كبيرة من رجال الادارة فى مصر مثل العمد والمشايخ ومأمورى المراكز والأقسام ....

وفى ذلك فطنة لتسهيل فهم الجماعة والترويج لدعايتها وفى نفس الوقت تأكيد على إرتباط هذه الجماعة بالسلطة البريطانية فى مصر.

كما كانت الجماعة تضم مجموعة ضخمة من نظار المدارس الأولية والثانوية فى بعض مناطق القطر المصرى. وكذلك بعض المحامين والتجار والأطباء والمقاولين وأصحاب المطابع والأعيان.

بل لقد ضمت الجماعة فى عضويتها بعض وكلاء المحامين وبعض العمال إلى جانب الطلبة بالطبع. بل فوق ذلك ضمت مجموعة من علماء الأزهر مثل الشيخ توفيق أحمد فرج والشيخ عبد الاخر أبو زيد والشيخ عبد العزيز المراغى والشيخ عطية البسيونى والشيخ عبد القادر والشيخ فكرى يسن والشيخ محمد أبو الفضل المراغى والشيخ محمد يوسف موسى كما ضمت الجماعة بعض رجال الطرق الصوفية مثل الشيخ محمد فضل أحمد نائب السادة الشاذلية بأسوان، محمد عبد العزيز الخضرى شيخ السادة الشاذلية بالدرب الأحمر والشيخ سيد سليمان شيخ

الطريقة الابراهيمية الدسوقية[1] .

وانضم لعضويتها أيضا بعض أئمة المساجد الشيخ سليمان حسن عبد الوهاب إمام جامع المسيرى بكوم الشقافة ، وقد تزايد عدد أعضاء هذه الجماعة بصورة مثيرة وملفتة للانتباه فى مصر ، فى حفل تكريم لمؤسسة الجماعة «فريا ستارك» أفادت أنه فى الفترة منذ تأسيس الجماعة فى أواخر سنة ١٩٣٩ بلغ عدد اللجان ١٢٥ لجنة فى كل أنحاء القطر وأنها كانت تضم حوالى ٢٠ ألف عضو وكان هذا الاحتفال فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٢[2] .

وفى سنة ١٩٤٣ أرسل مراقب عام الجماعه مستر «فاى» برقية إلى السفير البريطانى يهنئه على إستسلام إيطاليا ووقع البرقية باسم ٣٥ ألف عضو[3] ، وفى رساله أخرى لأعضاء الجماعة ذكر أن عدد أعضاء الجماعة وصل فى أوائل سنة ١٩٤٤ حوالى ٥٠ ألف عضو منتشرون فى المدن والقرى المصرية وقد إزداد عدد الأعضاء حتى سنة ١٩٥١ إلى درجة أن وصل إلى رقم خيالى وهو أكثر من ١٥٠ ألف عضو . ضم نوعيات مختلفة فى المجتمع المصرى .

أهداف ومبادىء جماعة إخوان الحرية الغير المعلنة :ـــ

بالطبع هناك أهداف غير معلنة وإتصالات مريبة بين هذه الجماعة وبين البوليس السياسى المصرى بحيث يمكن أن يقال أن البوليس السياسى المصرى كان يعتمد على الكثير من تقارير هذه الجماعة للايقاع بجماعات الوطنيين وبعض المتطرفين فى العقائد السياسية . هذا إلى جانب الاتصالات التى وصلت إلى حد

---

(١) السيد محمد عشماوى : تاريخ الفكر السياسى المصرى (١٩٤٥-١٩٥٢) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة ١٩٧٧ .

(٢) نشرة إخوان الحرية العدد ٢٣ فى ٢٠ أكتوبر ١٩٤٢ .

(٣) « « « العدد ٧٠ فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٢ .

العمالة بينها وبين الاحتلال البريطانى والذى لا نستغرب له إذ كان قد أنشأها ورعاها ثم حاول التظاهر بأن لا علاقة له بها .

فقد كانت الدعاية البريطانية تقدم لهذه الجماعة كميات ضخمة من الورق لكى تصدر نشرتها فى وقت كانت المؤسسات السياسية والحزبية الأخرى تعانى من نقص وتجد صعوبة فى الحصول على كمية الورق اللازمة لها .

كما كانت الجماعة وسيلة فى يد المخابرات البريطانية لكى تتعقب وتتجسس على الحركة الوطنية ليمكن ضربها وشل فاعليتها .

ورغم أنه لم تكن هناك أية اشتراكات بالمعنى المفهوم إلا أن الانفاق المالى لهذه الجماعة كان يؤكد تلك العلاقة بينها وبين أجهزة المخابرات . كانت تعرف لبعض الأعضاء مجموعة عن المال مثل محمد الطيب صاحب مكتبة بشارع عبد وكان يتقاضى مبلغا كبيرا بصفة دورية نظير أن يقوم بتوزيع نشرات الجماعة . وكان هناك الحاج محمد الزواوى الذى أقام فى السيدة زينب ليالى دينية كانت تتكلف الليلة الواحدة منها حوالى ٥٠ جنيها وكان يعترف أن رئاسة الجماعة وأن لجنة السيدة زينب هى التى تقوم بالانفاق على هذه الليالى .

كما أن الجماعة أرسلت بعض المصريين على حسابها لأداء فريضة الحج بل وصل الأمر أن الجماعة نظير الإعلان عن نفسها كانت تتبع نفس الإسلوب فى التفكير الذى يستخدم فى الحملات الإعلانية الآن فقد كانت تعطى مكافآت مالية وإعانات لمن يطلق على واجهة محالهم إسم «إخوان الحرية» فنجد أن بعض المصريين أطلقوا إسم «إخوان الحرية» على دكاكينهم أو مقاهيهم .

مبادىء وأهداف الجماعة :ـــ

جاء فى البند الثانى عن أهداف إخوان الحرية ما يلى :ـــ

«إخوان الحرية هيئة إجتماعية غرضها ربط الصلات بين الذين يدينون بمبادىء الحرية والديمقراطية والدفاع عن هذه المبادىء ونشرها وتوضيحها وبهذا تؤدى

خدمة فى أثناء الحرب وبعدها لمصر وللامم المتحدة إذ يتوقف تقدم مصر ونجاحها هى والأمم المتحدة على القضاء على المذهب الدكتاتورى ومحوه من المجتمع ».

كما جاء فى البند الرابع مايفهم منه :ــ

« أن الجماعة تهاجم الشيوعية بنشر الدعاية المضادة لها وأنها نصبت نفسها للدفاع عن نمط الحياة الرأسمالية وفرض نماذج ونظريات غريبة تسهل مهمة الوجود البريطانى فى مصر .

وأن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال إكتساب عناصر معروفة من بين الشعب المصرية معاديه للدعوه الشيوعية ومعاديه للتطلعات الشعبية وكان مثار نشاطهم هو كبار موظفى الدوله ورجال الدين وبعض المسئولين فى الدوائر الحكومية والذين قد تطلب بعض تطلعاتهم الوقوف ضد آمال الجماهير .

وتتضح بقية أهداف ومبادىء الجماعة من خلال ماكان يرد إلى الإعضاء من تعليمات مثل ماجاء فى الرسالة التى وجهها المراقب العام إلى جميع الأعضاء فى النشرة رقم ١٦٥ المؤرخة فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٥ جاء فى هذه الرسالة :ــ

« يجب علينا أن نذكر أن الجهل هو دائما السبب فى القذارة والفقر ، وأن القذارة والفقر هما السببان الرئيسيان لاعتلال الصحة وأن إعتلال الصحة هو عدم التعليم الصحيح الذى بدونه لا يمكن أن تكون هناك مناقشة صحيحة وعليه فالجهل والمرض هما العدوان اللدودان للديمقراطية .

ولا شك أنها كلمات براقة وشعارات جذابة يمكن أن تبهر رجل الشارع العادى ولكنها فى الواقع كانت المصيده التى عن خلال يمكن تجنيد الأعضاء لأهداف الجماعات الأخرى غير المعلنه والتى تركزت فى تثبيت الوجود الانجليزى فى مصر وفى تنفيذ أوامر المخابرات البريطانيه وفى محاربة التيارات التقدمية وفى التجسس على الحركات الوطنية .

وقد جاء فى البند الثامن من لائحة الجماعة .

واجب أولى للاعضاء :

أولا محاربة الاشاعات التى ترمى إلى تقريب جانب المحور والتى تضر الأمم المتحدة بالحديث الشفهى .

ثانيا : تنبيه أولئك النفر من مواطنيهم الذين لم يدركوا بعد أن مصر يجب ألا تقف وقفة المبالاة عن نتائج هذا الصراع العالمى الدائر ما دامت حريتهم التى اكتسبوها أصبحت فى كف القدر .

ثالثا : تفهم مبادىء الديموقراطية ومثلها العليا فهما صحيحا والعمل على نشرها وإذاعتها [1] وكانت أفكار الجماعة وتعاليمها تتداول وتنشر من خلال النشرة التى كانت تصدرها الجماعة ، وكانت هذه النشرة تصدر كل ثلاثاء باسم « إخوان الحرية » وقد تولى رئاسة تحريرها شفيق رمزى وهو موظف سابق بحكومة السودان [2] .

وقد حاولت هيئة تحرير النشرة خلال فترة الحرب أن تملأها بأخبار الحرب ودعوة المصريين إلى تأييد الحلفاء كما كانت هذه النشرة فى ذلك الوقت تشيد ببسالة الحلفاء ومهاجمة الألمان وأفكارهم .

ولكن بعد الحرب بدأت النشرة تحوى موضوعات أخرى لعل أهمها الدعوة لنشرة الفكر الرسمالى وتحبيذ التحالف مع بريطانيا والوقوف ضد الأفكار

---

(١) نشرة اخوان الحرية ٩ يونيو ١٩٤٢ .

(٢) كان لهذه النشرة دور كبير فى النشاط الذى دب بين لجان جماعة إخوان الحرية ، وقد أرسل على محمد لقمان السكرتير الفخرى فى مكتب النشر بعدن رسالة من جمعية أصدقاء الحرية بعدن يبدى فيها إعجابه بحركة إخوان الحرية فى القاهرة أنظر : نشرة اخوان الحرية العدد ٣٠ فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢

اليسارية . وكانت اللجان الفرعية تقوم باعداد وطبع نشرات وتوزعها على الشعب الشعب تدعوه فيها إلى الهدوء وإلى محاربة الاشاعات الضارة وكان المركز الرئيسى يصدر تعليماته إلى اللجان الفرعية .

ولما شعرت الجماعة بثبات مركزها وبقوتها بعد حوالى ثلاث سنوات من تأسيسها وحماية السلطة لها فى ذات الوقت قامت بتكليف مطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه بمصر بطبع كتاب لها فى ديسمبر سنة ١٩٤٣ باسم جماعة اخوان الحرية بالقطر المصرى حوى كشف بأسماء وعناوين رؤساء اللجان مرتبة بحسب الحروف الأبجدية للجهات الموجودين بها وتشمل كافة لجان الجماعة وتركيبها العضوى وأعدائها فى القطر المصرى ورؤساء اللجان والمراقبين العموم بالقطر المصرى ويعد هذا الكتاب هو أهم مراجع الجماعة حتى ذلك الحين .

نشاط جماعه اخوان الحريه وأساليب عملها :

فى حديث أدلت به رئيسه الجماعة حول نشاط الجماعة قالت ان اخوان الحرية ليست جمعية سرية وليس لها نشاط سياسى ولكن هذا لايعنى أن أعضاءها لايستطيعون الانضمام إلى الأحزاب السياسية ، إذ أن اشتغال أعضاء الجماعة بالسياسة بوصفهم أفراد ومواطنين لايتعارض مع مبادىء الجماعة وأضافت أن الوحدة العربية لاتتعارض مع المصالح البريطانية وهى الطرق التجارية إلى الممتلكات الحرة ، وأن تحقيق وحدة العالم العربى أمر يتفق مع وجهة النظر البريطانية » .

وإذا كان هذا القول قد نشر صراحة فى نشرة اخوان الحرية فى العدد ١٣٧ فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٥ فان تحليله يمكن أن يعطى لنا مؤشرا إلى أى مدى كان ارتباط هذه الجماعة — حتى وإن حاولت أن تبعد الشبهة عن نفسها — بالسلطة البريطانية .

أما عن أساليب العمل للجماعة فقد جاء ذلك فى نشرة الجماعة العدد ١٨٥

فى ٢٢ يناير سنة ١٩٤٦ حيث قالت النشرة إن الهدف والأسلوب هو :

« توثيق عرى الصداقة بين الشعبين دون الاقتصار على الأساليب العتيقة فى روتين العلاقات الرسمية بين الحكومتين عن طريق الاتصال الشخصى بين الأفراد من مختلف الهيئات باقامة الحفلات وتكرار الزيارات مما يسهل الأمور بعد ذلك على الحكومات عند اتصالاتها الرسمية » أى أنها تريد التأكيد على أسلوب الدبلوماسية الشعبية كوسيلة لتقارب الحكومات وأما عن موقف الجماعة من بعض الأحداث الهامة فى تاريخ مصر مثل أحداث فبراير سنة ١٩٤٦ فان الجماعة تصدر فى ٥ مارس من هذا العام النشرة رقم ١٩١ حول الحوادث التى جرت فى القاهرة قالت فيها :

وجميع الاخوان وجميع من ينشدون الصداقة المصرية الانجليزية يتوقون إلى عدم تكرار مثل هذه الحوادث التى قد تعكر العلاقات المصرية الانجليزية .

الايام الاخيرة للجماعة وصداماتها مع القوى السياسية الاخرى فى مصر :

فى الفترة التى أعقبت الغاء المعاهدة المصرية البريطانية » فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ وبداية الكفاح المسلح فى القنال من خلال الكتائب الشعبية المصرية ضد الاحتلال البريطانى ، نشرت جماعة اخوان الحرية نداء أكدت عمالتها حيث قالت فى نشرتها فى العدد ٤٦٦ فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

« الاهتداء إلى اتفاق بين الجانبين المتنازعين فلا يؤدى الأمر إلى زيادة تعكير العلاقات بين مصر وإنجلترا اضطرابا .. إن ما يربط بينهما من مثل روحية أساسية فى الحرية والديمقراطية ومن مبادىء مشتركة ولاسيما فى وجه الخطر المذهبى الذى ينكر الله والدين » [1].

---

(١) من الجدير بالذكر أن الجماعة صدرت إليها الاوامر خلال فترة الحرب الباردة بين الشرق والغرب بتشديد الحملة على الشيوعية على اعتبار انها لاتختلف =

وكان هذا الموقف من الجماعة سببا فى كشفها وتعريتها ومن ثم تعرضت لحملة تشهير من كافة المنظمات الوطنية وبالذات جريدة الجمهور المصرى، وفعلا انتهى الموقف بأن صدر قرار حكومة حزب الوفد بحل هذه الجماعة وجاء فى أسباب الحل، أنها كانت غريبة رغم تغلغلها وأنها كانت عميلة رغم تظاهرها بالعمل من أجل الوطن وأن قادتها أجانب مما يثير الشك فى حقيقة موقفها أو أهدافها فى وقت يحتاج فيه الوطن إلى التكاتف والتآزر بين كافة أحزاب ومؤسساته ومنظماته، وكان ذلك فى سنة ١٩٥١ وفى الحقيقة أنه قبل صدور قرار الحل الرسمى كان الانحلال التنظيمى قد بدأ يصيب الجماعة حيث أحس الكثير من الأعضاء بخطورة موقفهم لمعاداة الحكومة للجماعة بصفة رسمية ولخوفهم من أن يحسبوا خونة لذلك أرسل الكثير من الأعضاء استقالاتهم الفورية إلى المركز العامة، بل لقد أعلنت استقالات لجان بأكملها.

إلا أن الجماعة لم ينفرط عقدها كما ظن البعض عقب مثل هذه الاستقالات أو عقب صدور قرار الحل الرسمى ولكنها ظلت موجودة تحت الأرض واستمرت

= عن النازية وخصصت أعدادا من نشراتها حول مكافحة الشيوعية حيث جاء فيها.

« نحن لا نقاوم الشيوعية لمجرد أسباب سياسية بل لأنه ما من إنسان هو فى وسعه أن يخضع لخطر مثل هذه الوحشية التى تنكرها الانسانية وينكرها كل دين، ذلك النظام الذى يسعى الى السيطرة على العالم ويقضى على ما كسبه الانسان من حضارة على مر السنين »

انظر :

— نشرة اخوان الحرية العدد ٢١١ فى ٢٣ يوليو ١٩٤٦
— » » » » ٣٨٢ « ١٧ يناير ١٩٥٠
— » » » » ٤٠٠ « ٣٠ مايو ١٩٥٠

اجتماعاتها تعقد بشكل سرى ولكن أقتصرت هذه الاجتماعات على العناصر التى باعت نفسها للشيطان وعلى أولائك الذين وثق بهم الاستعمار البريطانى ومن ثم لم نستغرب عندما أحرقت فى السويس كنيسة فى ٤ يناير سنة ١٩٥٢ فاتجهت أصابع الاتهام الفورى إلى جماعة اخوان الحرية وظهر ذلك واضحا عندما قدم الوزير الوفدى وزير الشئون البلدية والقروية ابراهيم فرج تقريراهم جماعة اخوان شفويا بأن المسئول عن الحادث (عرض هذا التقرير على مجلس الوزراء المصرى) الحرية وأن الهدف هو اشعال نيران الفتنة الطائفية بين الأقباط والمسلمين حتى ينصرف المصريون عن معركتهم الأساسية ضد المستعمر الإنجليزى .

وكان من نتيجة شهادة ابراهيم فرج الشفوية أن صدر فعلا قرار الحل وأغلقت نوادى الجماعة فى أى مكان بمصر وانطلقت الجماهير الغضبى تحرق المركز الرئيسى فى القاهرة وهو بيت السناوى واختفى رئيس الجماعة ...

ولكن بدأت الجماعة تجتمع فى دار الشفاء بجاردن سيتى والتى رغم تعرضها هى الأخرى للحريق الا أن هناك شىء ما كان يدبر لم يدركه أحد فى ذلك الوقت حيث بدأت المخابرات البريطانية تخطط مع جماعة اخوان الحريه لحريق القاهرة والذى تم فعلا فى ٢٦ يناير سنه ١٩٥٢. وعندئذ كان الجماعة قد استنفذت آخر أغراضها ولم تعد تمثل فائدة لبريطانيا بعد أن حققت من ورائها أكبر النفع حيث انتهت المقاومة فى القناة وسقطت حكومة الوفد وحكم الملك ديكتاتوريا وظلت مصر تعانى حتى قيض الله لها فجرا جديدا .

وهكذا يمكن القول أن جماعة اخوان الحرية وان كانت مجهولة الا أنها لها دور خطير فى دفع عجلة الأحداث بعد عام ١٩٥٠ وحتى نشوب حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنه ١٩٥٢ .

بقى أن نذكر أخيرا قبل الكلام عن تقييم الحياة البرلمانية قبل ١٩٥٢ أن نذكر آخر ما أصدرته الثورة بخصوص الأحزاب السياسية مستقى من الوقائع المصرية.

الوقائع المصرية

عدد غير اعتيادى

مرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣

فى شأن حل الأحزاب السياسية

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش المؤقت

بعد الإطلاع على الإعلان الصادر فى ١٩ من ديسمبر سنة ٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش ؛

وعلى الاعلان الصادر منه فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ والمتضمن حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية .

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور .

رسم بما هو آت :

مادة ١ ـ تؤول أموال الأحزاب السياسية المنحلة إلى الجهات التى يعينها مجلس الوزراء

مادة ٢ ـ يحظر على أعضاء الأحزاب السياسية المنحلة والمنتمين اليها القيام بأى نشاط حزبى على أية صورة كانت ..

كما يحظر تقديم أيه مساعدة لهؤلاء الأشخاص فى سبيل قيامهم بالنشاط الحزبى

مادة ٣ ـ يعين بقرار من وزير الماليه والاقتصاد مندوب لها تكون مهمته تسلم أموال الأحزاب المنحلة وتصفيه ما يتطلب تصفيته منها .

مادة ٤ ـ على كل من يكون لديه مال لاحد الأحزاب المنحلة يقدم عنها إقرارا

للمندوب المنصوص عليه فى المادة السابقة خلال أسبوع وعليه أن يسلمها اليه فى الميعاد الذى يعينه .

ويجوز للمندوب الغاء العقود المبرمه مع الحزب المنحل دون أن يتم على هذا الالغاء أو حق فى التعويض للمتعاقدين الآخرين .

مادة ٥ - كل مخالفه لأحكام المادتين الثانيه والرابعه يعاقب مرة بالحبس وبغرامه لاتجاوز الفين من الجنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦ - يحظر تكوين أحزاب سياسيه جديدة ويلغى المرسوم بقانون رقم ٢٧٩ لسنه ١٩٥٣ المشار إليه .

الحياة البرلمانية المصرية
فى الميزان

قبل أن ندخل فى تقييم التجربة النيابية فى مصر قبل سنة ١٩٥٢ علينا أن ندرك بعض الحقائق العلمية المجردة حول هذه التجربة بلا تحيز أو إنحياز :—

أولا :—

كيف يتصور قيام ممارسة ديموقراطية حقيقية يشارك الشعب فيها من خلال نوابه عن طريق إنتخاب حر إذا كان المجتمع المصرى فى ذلك يعانى من مشكلات مزمنة ليس أولها فحسب المفاهيم الكلاسيكية للمشكلات وهى الفقر والجهل والمرض بل لقد بلى هذا المجتمع فى ذلك الحق بأحزاب لاقواعد لها على الوجه الأعم وبقوانين طوارىء تكاد تكون متلاحقه وإن لم تكن معلنة ولمصادرة حرية الرأى وبنوع من الرقابة على الحياة السياسية تتمثل فى البوليس السياسى الذى كان أخطر أجهزة تدمير الديمقراطية فى مصر وباعث الخوف فى قلوب الشباب من السياسيين أو رجال الأحزاب الوطنيين المخلصين .

ثانيا :—

كيف يتصور قيام ممارسة ديموقراطية حقيقية فى ظل حكم ديكتاتورى يقوده الملك وحاشية وكان كل ملك مستعد لتدمير كافة القيم والمبادىء فى سبيل إحتفاظ كل منهم بكرسى العرش ومقر السلطة .. فكانت الفرقة بين الأحزاب وكانت أحزاب القصر وكان تشتيت الزعامات الوطنية وكانت التصفية الجسدية فى بعض الأحيان كلها أساليب لدعم سلطة القصر وساكن السراى والذى لم يكن من صالحه وجود أيه زعامات مشاركة له فى إتخاذ القرار وإن كان هذا لا يعنى بتاتا أن الملك لم يجد من بعض الزعامات الوطنية من يقف فى مواجهته من أجل تثبيت الحياة الديمقراطية فلا ينسى التاريخ موقف سعد زغلول فى مواجهة الملك فؤاد حول قضية تعيين أعضاء مجلس الشيوخ والمسئولية الدستورية .

ولا ينسى التاريخ مواقف النحاس باشا قبل سنة ١٩٣٥ ويده القوية من أجل حماية ديموقراطية الشعب .

ولا ينسى أيضا التاريخ موقف النقراشي الذى وأن كانت لم تعلن تفاصيله بعد بالنسبة لحرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ودخول الجيش المصرى من وراء ظهره حيث أن القتال بدأ بناء عن قرار إتخذه الملك فاروق دون أن يعلم رئيس وزرائه بذلك ... وموقف النقراشي باشا من مغامرات الملك فاروق الليلية واضح تماما فهو معضاد له على طول الخط .

كما لا ينسى التاريخ مواقف أحمد حسين وصراعه ضد الملك وبالذات فى أواخر عهد الملكية .

والدور الذى لعبته الصحافة المصرية فى سبيل دعم القيم والمبادىء الديمقراطية والحرية لمجتمعنا المصرى ...

كل ذلك لا تنساه كتب التاريخ ولكنه كان أضعف من أن يسقط النظام ، صحيح أن كل ذلك فضح النظام ومهد لسقوطه وطعنه عدة طعنات بحيث لم يصبح لديه القدرة على المقاومة عندما حانت ساعة الخلاص بقيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ على يد القوات المسلحة وهى الاداة الثورية الحقيقية للتخلص من الفساد فى مجتمع دول العالم الثالث. وبدونها يصعب إسقاط الأنظمة التى تجد سندا لها فى الاستعمار وإن كانت هناك بعض الأحداث التاريخية الاستثنائية وهى تولى الشعب إسقاط الأنظمة الحاكمة الطاغية إلا أن هناك شرط لنجاح ذلك وهو حياد القوات المسلحة .

ثالثا : —

كيف يتصور قيام ممارسة ديمقراطية حقيقية وهناك إحتلال بريطانى له جنوده وله أدواته من بعض الآدميين المصريين الذين أرتبطوا بهذا الاحتلال ووجدوا فرصتهم فى بقائه وحاول الاحتلال دوما إعطائهم بعض المكاسب على حساب

شعوبهم ومن هنا يصبح الموقف معقد تماما لكى نقول أن التجربة الديموقراطية فى مصر كانت تجد التربة صالحة لنموها .

رابعا :ـــ

قضية الأحزاب المصرية والسلطة من ناحية وقضية هذه الأحزاب والجماهير من ناحية وقضية هذه الأحزاب والفكر السياسى والتربية السياسية من ناحية ثالثة ثم أخيرا قضية هذه الأحزاب والمفاهيم الديموقراطية . . . كل هذه الصور الاربعة لم تجد صفحة مستوفاه فى تاريخ الأحزاب المصرية . فان وجد حزب يملك الأيدلوجية فهو غير قادر على حيازة مساحة جماهيرية وإن وجد حزب يتلاءم مع السلطة فهو لن يجد إلا الإحتقار من الشعب وقواه الكادحة وإن وجد حزب يمثل الجماهير الحقيقية فهو يجد الصعوبة فى الوصول إلى الحكم من خلال الشرعية الدستورية .

فالأحزاب المصرية فى الواقع لم تتح لها الفرصة لكى تمارس الديموقراطية فى ظل الضباب السياسى الذى كانت تحكم فيه مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو .

ورغم ذلك يجب أن نؤكد أن الممارسة الديموقراطية رغم ماشابها من الكثير من الأقوال إلا أنها كانت عنوانا أعطى لمصر والكثير ممن شاركوا فيها بعض الأمل فى إمكانية أنه لو وجدت الظروف المادية لما إنتكست وفشلت .

وبقى لنا أيضا أن نقول :ـــ

أن الحياة النيابية فى ظل محمد على كانت حياة على الهامش تجاوزا يطلق عليها المؤرخون أن هذه الحياة وجدت . ولكن لوقارنا مثلا ما فعله نابليون بما قام به محمد على نحو الفكرة الديموقراطية فى مصر لوجدنا نابليون قد أفاد كثيرا ولكن لم تكن الفكرة الديموقراطية التى زرعها نابليون لوجه الله بل كانت من أجل ضرب القوى الاخرى المتصارعة ولكى يفوز بثقة المصريين وفى ذات الوقت كان يريد

أن تظل هذه التجربة الديموقراطية تحت وصايته وداخل إطار ما يريد ومن هنا حينما أرادت الحركة الديموقراطية الوليدة فى مصر أن تشب عن طوقها فإنها وجدت نابليون يقوم بضربها ويحدد حركتها .

وجاء محمد على وأدرك قوة الشعب التى ولته ولذا شعر أنها منافسة له فى وجوده ومن هنا كانت المأساة إما أن يحقق ما يريد ويضرب القوى الشعبية أو أن يلزم بهذه القوى ويؤخر ما يدور فى عقله والواقع أن محمد على كان متقدما على عصره كما أن السمة الديموقراطية لم تكن ظاهرة واضحة لدى كل المجتمع الدولى المتقدم آنئذ وتجىء عهود النكسة لبذور الديموقراطية فى عهدى عباس وسعيد ثم يأتى إسماعيل لتدخل مصر تجربة جديدة لها قيمتها سبقت غيرها من الدول بل وكان البرلمان المصرى فى عهد إسماعيل الذى تكون سنة ١٨٦٦ من أبرز ظواهر القرن الـ ١٩ فى الشرق كله . وفى ضوء ذلك كان من الممكن أن تمنح التجربة الديموقراطية فى مصر فرصة كبرى للتطور والنمو ولكن المؤامرة الدولية على مصر والتى قادتها بريطانيا أدت إلى وأد هذه الفرصة وانتهى الموقف إلى خضوع مصر للاحتلال البريطانى .

وفى ظل الاحتلال البريطانى تبدأ التجربة الشكلية للديموقراطية ومع كل هذا فإن القليل من المؤرخين هم الذين أنصفوا حقيقة الرجال الذين صمدوا خلال الوجود البريطانى فى مصر وناضلوا ـ وفقا لظروفهم وظروف عصرهم ـ من أجل كلمة حق فى سبيل مصر . وكانت تجربة مجلس شورى القوانين فيها تأكيد لوجهة نظرنا هذه .

لقد تقلب هذا المجلس على ثلاث أطوار من أطوار الوجود، فالطور الأول كان فى السنين الأولى من سنى الاحتلال البريطانى ومنها لم يكد أحد يلتفت إليه لأن البلاد كانت على شفا الافلاس وأحوال السودان كان لها المقام الاول فى السياسة المصرية فاستغرقت إنتباه الحكومة والرأى العام تقريبا والطور الثانى إبتداء من سنة ١٨٩٢ وفيه تقاذفت المجلس الأحوال حتى سلك سبيل العداوة

للحكومة ولكن زمان هذا الطور لم يدم طويلا بل مضى سريعا ليبدأ الطور الثالث حيث أبدى الأعضاء الرغبة فى معاونة الحكومة على الاصلاح المصرى حيث تبدأ الحكومة تطلب مشورتهم وهم يبدون الاستعداد لتلبية طلبها!(١) ويتهم كرومر بعض عناصر مجلس شورى القوانين بالعداء للسلطة ثم يجىء السير الدن غورست فيقول أن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية أظهرا فى سنة ١٩٠٩ وفى النصف الأول من سنة ١٩١٠ ميلا متزايدا إلى أن يكونا آلتين فى يد الحزب الوطنى يستعملها فى تحريضه وتهييجه على الاحتلال البريطانى ، فان طلبها المتكرر لحكومة دستورية تامة وحملاتها المتكررة على الحكومة فى ما يتعلق بالميزانية والسودان والعداوة والريبة اللتين أظهراهما فى مشروع قنال السويس وتجاوزا فيهما حد الاعتدال كانت كلها فى جوهرها مظاهرات ضد الانكليز طوعا لتحريض الحزب الوطنى(٢) .

ولم تستطع وزارة بطرس باشا غالى ولا وزارة محمد سعيد باشا أن تتوليا قياد المجلس حتى الآن أو أن تنشىء فيه حزبا للحكومة، بل إن الأمير حسين كامل عدل عن السعى فى إدخال روح النظام والاعتدال إلى المجلس فى مداولاته ولما أستعفى من رئاسة المجلس لم يكن يقبل هذا المنصب الذى لا يعترف لمن فيه بفضل بل كان المصريون يرفضونه واحداً بعد واحد .

ويقول الانجليز عن مجلس شورى القوانين ولم نجد فيه جماعة تمين الحكومة على عملها بالمناقشات المعقولة بين أصحاب رأى ورأى آخر بل وجدنا فيه جماعة معادية للجماعات الأخرى فى الهيئة الحاكمة » .

وهكذا تتضح الصورة الحقيقية لشخصية مصر والمصريين أنه حتى فى ظل الاحتلال لم تسكت روح المقاومة ولم تخفت صوت النضال رغم الظروف المريرة التى كان يعيش فيها المجتمع المصرى .

---

(١) تقرير اللورد كرومر إلى السير إدوارد جراى مصرفى ٨ مارس ١٩٠٦

(٢) « السير الدن غورست إلى السير إدوارد جراى مصر فى ٢٥ مارس ١٩١١

ملاحظات على الوضع النيابى فى مصر : —

١ — طبقت مصر فى الفترة قبل سنة ١٩٥٢ نوعا من النظام النيابى خضع لدستورين الأول هو دستور ١٩٢٣ والثانىوهو دستور ١٩٣٠والدستور الأخير لم يعش طويلا فقد كانت مدة تطبيقه لا تزيد على الخمس سنوات ثم عادت مصر من جديد إلى دستور سنة ١٩٢٣ .

	يوم	شهر	سنة
٢ — إن إجمالى مدة الدستورين معا	٢٢	٧	٢٨

٣ — إجمالى مدة إنعقاد البرلمان المصرى فى ظل الدستورين معا بلغت

يوم	شهر	سنة
١٥	—	٢١

٤ — أن البلاد فى تلك الفترة حكمت بدون برلمان مدة وقدرها

يوم	شهر	سنه
٧	٧	٧

٥ — أنه لم يستكمل أى من البرلمانات التى تشكلت فى ظل هذين الدستورين مدته الدستورية وهى خمس سنوات بل كان مصير كل منها هو الحل قبل إستكمال هذه المدة .

٦ — أن أحد هذه البرلمانات دامت مدة إنعقاده يوما واحدا (كما هو موضح فى الجداول السابقة) حيث إجتمع فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ وحل فى الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم .

٧ — أدى إستجواب مصطفى مرعى بشأن الأسلحة الفاسدة فى الجلسة التى عقدها مجلس الشيوخ بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٠ إلى إسقاط العضوية عن رئيس مجلس الشيوخ فى ذلك الحين (دكتور محمد حسين هيكل باشا) ١٩ من أعضاء المجلس .

٨ — حادثة إغتيال أحمد ماهر باشا رئيس وزراء مصر تمت أثناء عبوره البهو الفرعونى من مجلس النواب ليصل إلى مجلس الشيوخ ليلقى بيانه فى ٢٤ فبراير

سنة ١٩٤٥ وكان قد سبقه فى ١٤ نوفبر سنة ١٩٤٠ حسن صبرى رئيس الوزراء الذى أصيب بالسكتة القلبية أثناء ألقائه خطاب العرش فى البرلمان .

٩ — تعددت مراحل حل البرلمان وتعددت أيضا إجتماعاته خارج مبناه .

إذ كانت الحكومة عقب كل حل تغلق مبنى البرلمان بسلاسل حديدية وتحتل الشوارع المحيطة بمبناه بالبوليس لتمنع دخول الأعضاء وكان أعضان البرلمان يضطرون إلى عقد إجتماعاتهم فى أماكن أخرى نذكر فيها .

(ا) إجتماع الكونتنتال حيث عقد البرلمان المصرى بمجلس (الشيوخ والنواب) فى الفندق المذكور إجتماعا فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقرر الحاضرون أن مرسوم حل البرلمان الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ غير قائم وطالب الأعضاء كما تعاهدوا على ضرورة إسقاط الوزارة القائمة حينئذ وسحب الثقة منها .

(ب) إجتماع الشريعى حيث اجتمع البرلمان فى منزل أحد أعضائه وذلك بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٢٨ وكان قد صدر مرسوم بحل البرلمان وتعطيل الحياة النيابية لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد فاجتمع البرلمان فى منزل مراد الشريعى وقرر بطلان مرسوم الحل واعتبار البرلمان قائما وله حق الاجتماع .

(ج) إجتماع البلاغ حيث إجتمع البرلمان مرة أخرى فى ١٧ نوفبر سنة ١٩٢٨ بمقر جريدة البلاغ بدعوة من عبد القادر حمزة باشا وأكد على تمسكه بقراراته السابق إتخاذها فى منزل الشريعى .

(د) اجتماع النادى السعدى حيث اجتمع البرلمان فى مقر النادى السعدى عقب اصدار إسماعيل صدقى باشا قرارا فى ١٢ يولية سنة ١٩٣٠ مرسوما بحل البرلمان وقد ندد المجتمعون بهذا القرار .

١٠ — إذا ماتتبعنا النظام النيابى فى مصر فإننا سنجد نوعية من المجالس النيابية .

(ا) أحدهما استشارى بحت ومن ثم لا يمكن أن تطلق عليها اسم المجالس

النيابية إلا من باب التجاوز لأنها فى الواقع لم تكن تحمل من مضمون هذه المجالس إلا الشكل فهى لا تعتبر مجالس نيابية بالمعنى العلمى أو الدقيق وأن كانت تعتبر صورة من صور المشاركة فى الحكم وهذا النوع من المجالس هو الذى يشكل صورة النظام النيابى قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ .

(ب) الثانى هو تلك المجالس التى كان لها بعض الاختصاصات فى التشريع والرقابة وإن كان لم يسلم من الاعتداءات المتكررة عليه والحد من سلطات هذه المجالس إلى درجة كبيرة .

إحصاء بعدد أعضاء المجالس النيابية فى مصر

من سنة ١٨٢٤ إلى سنة ١٩٣٩

إسم المجلس	سنة	أعضاء: معينون	أعضاء: منتخبون	أعضاء: قانونيون	إجمالى عدد الأعضاء	عدد سكان القطر	ما يخص كل نائب بالألف
١ ـ المجلس العالى		٥٧	٩٩	—	١٥٦	٢٥٦٠٠٠٠	١٧
٢ ـ مجلس شورى النواب	١٨٦٦	١	٧٥	—	٧٦	٥٠٣٦٠٠٠	٦٦
مجلس شورى النواب د الملغى	١٨٧٩	—	١٢٠	—	١٢٠	٦٤٦١٠٠٠	٥٣
٣ ـ مجلس النواب المصرى	١٨٨٢	—	١٢٥	—	١٢٥	٦٨٠٤٠٠٠	٥٤
٤ ـ مجلس شورى القوانين	١٨٨٣	١٤	١٦	—	٣٠	٦٩٩٤٠٠٠	—
٥ ـ الجمعية العمومية	١٨،٣						
(ا) أعضاء مجلس شورى القوانين		١٤	١٦	—			
(ب) أعضاء الجمعية والنظار		—	٤٦	٨	٨٤	٦٩٩٤٠٠٠	٨٣
٦ ـ الجمعية التشريعية	١٩١٤	١٧	٦٦	٨	٩١	١٢٢٩٢٠٠٠	١٣٥
٧ ـ البرلمان المصرى	١٩٢٣						

تابع إحصاء أعضاء المجالس النيابية فى مصر

(ا) مجلس النواب	١٩٢٤	—	١٢٤	—	٢١٤	١٣٧٨٧٠٠٠	٦٤
» »	١٩٣٠	—	٢٣٥	—	٢٣٥	١٤٦٣٢٠٠٠	٦٢
» »	١٩٣١	—	١٥٠	—	١٥٠	١٤٨٠١٠٠٠	٩٨
» »	١٩٣٦	—	٢٣٢	—	٢٣٢	١٥٧٧٥٠٠٠	٦٨
» »	١٩٣٨	—	٢٦٤	—	٢٦٤	١٦١٢٩٠٠٠	٦١
(ب) مجلس الشيوخ	١٩٢٤	٤٨	٧٤	—	١٢٢	١٣٧٨٧٠٠٠	١١٣
» »	١٩٣٠	٤٨	٨٢	—	١٣٠	١٤٦٣٢٠٠٠	١١٢
» »	١٩٣١	٦٠	٤٠	—	١٠٠	١٤٨٠١٠٠٠	١٤٨
» »	١٩٣٦	٥٣	٧٩	—	١٣٢	١٥٧٧٥٠٠٠	١١٩
» »	١٩٣٨	٥٩	٨٨	—	١٤٧	١٦١٢٩٠٠٠	١٠٩

رؤساء الهيئات النيابية من سنة ١٨٢٤ الى سنة ١٩٣٩

١ ــ المجلس العالى سنة ١٨٢٤

محمد لاظوغلى بك	من ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٤ إلى ١٨ ابريل سنة ١٨٢٧
محمد شريف بك	من أول مارس سنة ١٨٢٨ إلى ٩ ابريل سنة ١٨٢٩
الحاج إبراهيم أفندى	من ١٠ ابريل سنة ١٨٢٩ إلى ١٥ يوليو سنة ١٨٣٣
محمود أفندى	من ١٦ يوليو سنة ١٨٣٣ إلى ١٢ يوليو سنة ١٨٣٤
عبدى شكرى بك	من ١٣ يوليو سنة ١٨٣٤ الى ٧ سبتمبر سنة ١٨٣٤
مصطفى مختار بك	من ٨ سبتمبر سنة ١٨٣٤ الى ٩ سبتمبر سنة ١٨٣٦
عبد الباقى بك	من ١٠ سبتمبر سنة ١٨٣٦ الى ١٤ مايو سنة ١٨٣٧

٢ ــ مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦

اسماعيل راغب باشا	من ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ الى ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧
عبد الله عزت باشا	من ٢٤ نوفمبر سنة ٢٨٦٧ الى ٣١ مارس سنة ١٨٧٠
السيد أبو بكر راتب باشا	من ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٠ الى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣
عبد الله عزت باشا	من ٧ أغسطس سنة ١٨٧٥ الى ١٦ مارس سنة ١٨٧٧
قاسم رسمى باشا	من ٢٧ مارس سنة ١٨٧٨ الى ٢١ ابريل ستة ١٨٧٨
جعفر مظهر باشا	من ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٨ الى ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٨
أحمد رشيد باشا	من ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٨ الى ٢٠ ابريل سنة ١٨٧٩
حسن راسم باشا	من ١٨ مايو سنة ١٨٧٩ الى ١٥ يونيو سنة ١٨٧٩

٣ ــ مجلس النواب المصرى سنة ١٨٨١

محمد سلطان باشا	من ١٨ ديسمبر سنة ٢٨٨١ الى ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٣

٤ — مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سنة ١٨٨٣

محمد سلطان باشا	من ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٣ الى ١٨ أغسطس سنة ١٨٨٤
على شريف باشا	من ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ الى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٤
عمر لطفى باشا	من ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٤ الى ١٧ يونيو سنة ١٨٩٩
إسماعيل محمد باشا	من ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٩ الى ٧ ابريل سنة ١٩٠٢
عبد الحميد صادق باشا	من ١٠ ابريل سنة ١٩٠٢ الى ٢٩ يناير سنة ١٩٠٩
الأمير حسين كامل باشا	من ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ الى ٢٩ يناير سنة ١٩١٠
محمود فهمى باشا	من ٧ مارس سنة ١٩١٠ الى ٣٠ يونيو سنة ١٩١٣

٥ — الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣

أحمد مظلوم باشا	من ٨ ديسمبر سنة ١٩١٣ الى ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٣

٦ — مجلس النواب

أحمد مظلوم باشا	من ١٦ مارس سنة ١٩٢٤ الى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٤
أحمد مظلوم باشا	من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤
سعد زغلول باشا	من ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ الى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥
سعد زغلول باشا	من ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ الى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧
مصطفى النحاس باشا	من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ الى ١٦ مارس سنة ١٩٢٨
ويصا واصف	من ٢٠ مارس سنة ١٩٢٨ الى ١٨ يوليو سنة ١٩٢٨
ويصا واصف	من ١١ يناير سنة ١٩٣٠ الى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠
د. محمد توفيق باشا	من ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ الى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤
الدكتور أحمد ماهر باشا	من ٨ يونيو سنة ١٩٣٦ الى ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨
د. محمد بهى الدين بركات باشا	من ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ الى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩

مجلس الشيوخ منذ سنة ١٩٢٤

أحمد زيور باشا	من ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ الى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٤

أحمد زيور باشا من ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ إلى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤
محمد توفيق نسيم باشا من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥
حسين رشدى باشا من ٢٣ مايو سنة ١٩٢٦ إلى ١٤ مارس سنة ١٩٢٨
عدلى يكن باشا من ٣ يناير سنة ١٩٣٠ إلى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٠
يحيى ابراهيم باشا من ١٥ يونيو سنة ١٩٣١ إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤
محمد توفيق نسيم باشا من ١١ مايو سنة ١٩٣٦ إلى ١٢ مايو سنة ١٩٣٦
محمد بسيونى من ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ إلى ٢ أغسطس سنة ١٩٣٦
محمد بسيونى من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ إلى ٧ مايو سنة ١٩٢٨
محمد محمود بك من ٨ مايو سنة ١٩٣٨ إلى ٨ / ٨ / ١٩٣٩

أسماء رؤساء مجالس النواب من سنة ١٩٣٩
وحتى سنة ١٩٥٢

ـ الدكتور أحمد ماهر باشا من ١٩٣٩/١١/١٨ إلى ٤٢/٢/٣
(الفصل التشريعى السابع - دورة الانعقاد الثالث)

ـ عبد السلام فهمى جمعة من ٤٢/٣/٣٠ إلى ٤٤/١١/١٥
(الفصل التشريعى الثامن دورة الانعقاد من الأول حتى الثالث)

ـ محمد حامد جودة بك من ١٨ يناير ١٩٤٥ إلى ٨ أغسطس ١٩٤٩
(الفصل التشريعى التاسع من دورة الانعقاد الأول حتى الخامس)

ـ عبد السلام فهمى جمعه باشا من ١٦ يناير ١٩٥٠ إلى ٢٥ يناير ١٩٥٢
(الفصل التشريعى العاشر من دورة الانعقاد الأول حتى الثالث)

أسماء رؤساء مجالس الشيوخ بعد سنة ١٩٣٩ وحتى سنة ١٩٥٢

دورة الانعقاد	رئيس المجلس	مدة الرئاسة
الـ ١٥	محمد محمود خليل بك	٣٩/١١/١٨ إلى ٥ ١١/٤٠
الـ ١٦	محمد محمود خليل بك	٤٠/١١/١٤ إلى ٤١/١٠/١٨
الـ ١٧	محمد محمود بك	
	ثم زكى العرابى باشا	٤١/١١/١٥ إلى / ٤٢/٥
الـ ١٨	على زكى العرابى باشا	٤٢/١١/١٩ إلى ٤٣/ ٧/١٥
الـ ١٩	على زكى العرابى باشا	٤٣/١١/١٨ إلى ٤٣/ ٨ / ٩
الـ ٢٠	محمد حسين هيكل باشا	٤٥/ ١ /١٨ إلى ٤٥/ ٨ / ٧
الـ ٢١	محمد حسين هيكل باشا	٤٥/١١/١٢ إلى ٤٦/ ٧ /٢٥
الـ ٢٢	محمد حسين هيكل باشا	٤٦/١١/١٤ إلى ٤٧/ ٧ /١٠
الـ ٢٣	محمد حسين هيكل باشا	٤٧/١١/١٢ إلى ٤٨/ ٧ / ٦
الـ ٢٤	محمد حسين هيكل باشا	٥٠/ ١ /١٦ إلى ٥٠/ ٨ / ٧
الـ ٢٥	محمد حسين هيكل باشا	٥٠/ ١ /١٦ إلى ٥١/١٠/١٧
الـ ٢٦	على زكى العرابى باشا	٥٠/١١/١٦ إلى ٥١/١٠/١٧
الـ ٢٧	على زكى العرابى باشا	٥١/١١/١٥ إلى ٥٢/ ٢ /٢٥

والجدول التالي يوضح مدد انعقاد المجالس النيابية خلال الفترة منذ أول برلمان مصرى بعد الاستقلال فى ١٥ مارس ١٩٢٤ حتى حل المجلس اعتبارا من شهر فبراير سنة ١٩٥٢ نتيجة لحريق القاهرة الذى وقع فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وإعلان الأحكام العرفية فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ٠

الفصل التشريعى	مدة الانعقاد من	مدة الانعقاد إلى	اجمالى مدة الانعقاد يوم	شهر	سنة
الأول	٢٤/٣/١٥	٢٤/١١/٢٤	٤	٨	
الثانى	٢٥/٣/٢٣	٢٥/ ٣ /٢٣	١	—	—
الثالث	٢٦/٦/١٠	٢٨/ ٧ /١٩	٩	١	٢
الرابع	٣٠/١/١١	٣٠ / ٦ /٢١	١٠	٥	—
الخامس	٣٦/٥/٢٣	٣٨/ ١ / ١	٨	٧	١
السادس	٣٨/٤/١٢	٤٢ / ٢ / ٣	٢١	٩	٣
السابع	٤٢/٣/٣٠	٤٤/ ٨ / ٩	٩	٤	٢
الثامن	٤٥/١/١٨	٤٩/ ٨ / ٨	٢٠	٦	٤
التاسع	٥٠/١/١٦	٥٢/ ٢ / ٢٥	٩	—	٢
		إجمالى المدة	٦	٧	١٧

وماسبق كان فى ظل دستور سنة١٩٢٣ أما فى ظل دستور سنة١٩٣٠ فقد عقد البرلمان فصلا تشريعيا واحدة دامت مدته من ١٩٣١/١١/٢٠ حتى ١٩٣٤/١١/٢٩

	يوم	شهر	سنة
وبذلك فإن مدة هذا البرلمان بلغت	٩	٥	٣

وفيما يلى أدوار إنعقاد مجلس الشيوخ من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٣٩

أدوار الانعقاد	من	إلى	رئيس المجلس
فى عهد دستور سنة ١٩٢٣			
الأول	١٥ مارس ١٩٢٤	١٠ يوليو ١٩٢٤	أحمد زيور باشا
الثانى	١٢ نوفمبر ١٩٢٤	٢٣ مارس ١٩٢٥	أحمد ومحمد توفيق نسيم باشا
الثالث	١٠ يونيو ١٩٢٦	٢٠ سبتمبر ١٩٢٦	حسين رشدى باشا
الرابع	١٨ نوفمبر ١٩٢٦	١٤ يوليو ١٩٢٧	حسين رشدى
الخامس	١٧ نوفمبر ١٩٢٧	٢٨ يوليه ١٩٢٨	بدون رئيس
ثم حل مجلس الشيوخ لأول مرة فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨			
السادس	١١ يناير ١٩٣٠	٢٣ يونيو ١٩٣٠	عدلى يكن باشا
فى عهد دستور سنة ١٩٣٠			
السابع	٢٠ يونيو ١٩٣١	٢١ يوليو ١٩٣١	يحيى ابراهيم باشا
الثامن	١٧ديسمبر ١٩٣١	٧ يوليو ١٩٣٢	« «
التاسع	١٥ديسمبر ١٩٣٢	٢٧ يوليو ١٩٣٣	« «
العاشر	١٤ديسمبر ١٩٣٣	٢٨ يوليو ١٩٢٤	« «
فى عهد دستور سنة ١٩٢٣ الذى أعيد سنة ١٩٣٥			
مؤتمر لوفاة الملك فؤاد	٨ مايو ١٩٣٦	٨ مايو ١٩٣٦	محمود بسيونى
الحادى عشر	٢٣ مايو ١٩٣٦	٢٠ سبتمبر ١٩٣٦	« «
الثانى عشر	٢١ نوفمبر ١٩٣٦	٢٩ يولية ١٩٣٧	« «
الثالث عشر	١٨ نوفمبر ١٩٣٧	١٦ نوفمبر ١٩٣٨	محمد محمود خليل
الرابع عشر	١٩ نوفمبر ١٩٣٨	٨ أغسطس ١٩٣٩	محمد محمود خليل

وهناك اجتماعان غير عاديان

غير العادى بعد الدورة

الحادية عشر ٢ نوفمبر ١٩٣٦ ١٩ نوفمبر ١٩٣٦ محمود بسيونى

غير العادى بعد الدورة

الثانية عشر ٢٣ أكتوبر ١٩٣٧ ١٠ نوفمبر ١٩٣٧ » »

ميزانية مجلس شورى القوانين من عهد أنشائه سنة ١٨٨٣
حتى سنة ١٩١٣

السنة	إجمالى الميزانية	السنة	إجمالى الميزانية
	جنيه مصرى		جنيه مصرى
١٨٨٣	٥٢٦٨	١٨٩٩	٨٤٥٦
١٨٨٤	٨٨٨٠	١٩٠٠	٨٤٥٦
١٨٨٥	٨٠٠٠	١٩٠١	٨٦٩٧
١٨٨٦	٨٠٠٠	١٩٠٢	٨٦٩٧
١٨٨٧	٨٠٠٠	١٩٠٣	٩٣٥٥
١٨٨٨	٨٦٠٠	١٩٠٤	٩٣٥٥
١٨٨٩	٨٦٠٠	١٩٠٥	٩٦٦١
١٨٩٠	٨٦٠٠	١٩٠٦	٩٧٧٥
١٨٩١	٨٦٠٠	١٩٠٧	٩٩٥٥
١٨٩٢	٨٦٠٠	١٩٠٨	١٠٢١٦
١٨٩٣	٨٦٠٠	١٩٠٩	١٠٤٠٦
١٨٩٤	٨٦٠٠	١٩١٠	١٢٥٩٢
١٨٩٥	٨٦٠٠	١٩١١	١٣٤٣٤
١٨٩٦	٨٢٧٠	١٩١٢	١٣٧٢٧
١٨٩٧	٨٢٧٠	١٩١٣	١٧١٥٢
١٨٩٨	٨٢٨٠		

والجدول التالى يوضح

بيان أسماء الذين تولوا الأحكام بالديار المصرية من بيت محمد على والمجالس التى أنشأوها فى القطر المصرى

رقم التتابع	إسم الحاكم	تاريخ ميلاده	مدة حكمه	تاريخ وفاته	المجالس النيابية التى أنشأها
١	محمد على باشا	١٧٦٩	من سنة ١٨٠٥ إلى سنة ١٨٤٨	١٨٤٩	المجلس العالى سنة ١٨٣٤
٢	إبراهيم باشا	١٧٨٩	من يونيه إلى نوفمبر سنة ١٨٤٨	١٨٤٨	—
٣	عباس باشا الأول . . .	١٨١٣	من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٥٤	١٨٥٤	—
٤	سعيد باشا	١٨٢٢	من سنة ١٨٥٤ إلى سنة ١٨٦٣	١٨٦٣	—
٥	إسماعيل باشا	١٨٣٠	من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩	١٨٩٥	مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦
٦	محمد توفيق باشا	١٨٥٢	من سنة ١٨٧٩ إلى سنة ١٩١٤	١٨٩٢	مجلس النواب المصرى سنة ١٨٨١ ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سنة ١٨٨٣
٧	عباس باشا حلمى الثانى .	١٨٧٤	من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩١٤	—	الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤
٨	السلطان حسين كامل . . .	١٨٥٣	من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٧	١٩١٧	—
٩	الملك فؤاد الأول	١٨٦٨	من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٣٦	١٩٣٦	البرلمان المصرى سنة ١٩٢٣
١٠	الملك فاروق الأول . . .	١٩٢٠	من سنة ١٩٣٦	١٩٦٥	ولكن إنتهى حكمه بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وظل البرلمان حتى فبراير ١٩٥٢ عندما أصدر قرار حله نجيب الهلالى .

إحصائية بعدد أعضاء الهيئات النيابية من عهد
محمد على باشا حتى يوم أول ديسمبر سنة ١٩٣٩

٣١٦٩ إجمالى عدد الأعضاء الذين انتخبوا أو عينوا فى جميع
المجالس النيابية من سنة ١٨٢٤ إلى سنة ١٩٣٩ :

منهم		عدد الأعضاء
١١١٢	دخلوا فى هيئة واحدة	١١١٢
٣٢١	دخلوا فى هيئتين	٦٤٢
١٦٨	دخلوا فى ثلاث هيئات	٤٠٤
٩١	دخلوا فى أربع هيئات	٣٦٤
٦١	دخلوا فى خمس هيئات	٣٠٥
٣٢	دخلوا فى ست هيئات	١٩٢
٦	دخلوا فى سبع هيئات	٤٢
١	دخلوا فى ثمان هيئات	٨
١٧٩٢	الإجمالى	٣١٦٩

ملاحظة : لا يدخل فى هذا العدد النظار الذين اعتبرهم القانون النظامى بحكم وظائفهم أعضاء قانونيين فى الجمعيتين العمومية والتشريعية منذ سنة ١٨٨٣ سنة حتى ١٩٢٣ وعددهم ١٦٢ عضو .

نقـــد التجربة الحزبية
المصرية قبل سنـة ١٩٥٢

رغم الكثير من الأخطاء التى وقعت فيها أحزاب ما قبل الثورة إلا أنه لا يجب أن نضلل التاريخ ونقول أنها لم تفعل شيئا ذلك أن إلغاء الإمتيازات الأجنبية والحصول على استقلال محدود فى ظل الظروف التى كانت تعيش فيها هذه الأحزاب تعتبر ولا شك عملا قوميا ووطنيا رائعا . . .

ومن المؤكد أن بعض زعماء الأحزاب كانت لهم بعض المواقف الوطنية بل أن بعض هؤلاء رغم إنتمائه إلى كبار الملاك إلا أنه كانت له رؤية وطنية بل واجتماعية صادقة .

إلا أنه من الملاحظ أيضا أن الأحزاب الحاكمة فى مصر ما قبل الثورة — باستثناءات قليلة — لم يكن لها برامج واضحة للاصلاح الداخلى ولم تكن تملك رؤية متكاملة حول قضايا التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية ولم يشذ عن ذلك إلا الحزب الاشتراكى بزعامة أحمد حسين وكذلك الحزب الوطنى .

كما أن كل الأحزاب كانت تؤمن بالسعى بالطرق السليمة المشروعة للحصول على استقلال مصر استقلالا تاما باستثناء الحزب الوطنى الذى كان يرفع شعار « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » .

ونحن نختلف مع الكثير من الكتاب والمؤرخين الذين يحاولون دمغ مرحلة ما قبل الثورة على أنها فترة ظلام .. فنحن ضد وحيد جودة رمضان أحد رجال ثورة ٢٣ يوليو عندما يقول أن ماضى الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ملىء بالجرائم التى تنوء بها كواهل قطاع الطرق فقد كانت هذه الأحزاب تتربص للحكم ومغانمه على حساب الوطن ودينه[1] أما أحمد قاسم جوده فهو يقول أن السياسيين القدامى

---

(١) مجلة الثورة : ٢ يونيو ١٩٥٥ مقال بعنوان « حنانيك يا هيكل » .

نوابا وشيوخا أعماهم الولاء الحزبى والهوى الشخصى وكانوا عصابة من طلاب الثراء والكسب الحرام[1] .

نحن ضد هذه الاتجاهات التى تحمل معنى الظلم لكثير من الوقائع التاريخية ولسنا فى صدد الدفاع عن الحزبية السابقة قبل سنة ١٩٥٢ ولكن أنه لشىء مثير للحزن اللاذع ومثير للابتسام المر أننا عندما نذكر ماضينا لا نجد فيه شىء نفخر به مع أن حركة التاريخ لا تسير ولا تنطلق من فراغ .

لقد كانت هناك مجموعة من الظروف .. ومجموعة من الأشخاص ومجموعة من القوانين .. وكل هذه المحاور الثلاثة ساهمت فى إغتيال التجربة الحزبية والنيابية فى مصر .

إن الناخب مثلا هو حجر الأساس فى بناء حياتنا البرلمانية ولكن كان لا يعرف كيف يمارس حقه النيابى عن إيمان لا عن خوف أو رهبة .

كانت هناك قوانين انتخابية متعددة ولكن لم تتح لجماعة الناخبين يوماً ما أن تسحب الثقة من النائب الذى يثبت بالدليل أنه خان أمانة النيابة عنهم إذ أساء إستعمال حقوقه وامتيازاته .

وعندما يقول على ماهر فى أول أغسطس سنة ١٩٥٢ لجريدة الأهرام « أن النظام البرلمانى الذى كان متبعا فى مصر لم يستطع أن يؤدى أية خدمة للبلاد لأنه كان متأثرا بمناورات الأحزاب السياسية التى كانت تنطوى على الأنانية وتهدف إلى خدمة مصالحها دون العناية بخدمة البلاد » .

نسأل على ماهر بكل بساطة ألم تكن أحد الذين شاركوا فى وضع دستور سنة ١٩٢٣ ؟ ألم تكن أحد الذين ساعدوا الملك على الطغيان ؟ ألم تكن اول

(١) الثورة ٩ يونيو ١٩٦٥ مقال لأحمد قاسم جودة بعنوان « وكان فى مصر برلمان » .

من سخر من حكم الأغلبية وكنت تتلاعب بأقدار السياسة المصرية قبل سنة ١٩٥٢ وهو فى الحقيقة لا يلعنها ولكنه يلعن نفسه .. لأنه أحد من وثق به الشعب .. فهل تحمل هذه المسئولية بأمانة .

والواقع أنه ليس سهلاً أن نقوم بتقييم التجربة الحزبية فى مصر قبل سنة ١٩٥٢ لأن الحكم من الصعوبة بمكان ومع ذلك فنحن نعتقد أن الأزمة الحقيقية للأحزاب المصرية كانت ولا زالت تتركز فى الفشل الذى تعانيه هذه الأحزاب فى تكوين الكادرات السياسية . فالتربية هى جوهر ما تعانيه هذة الأحزاب ولذلك فإننا سوف نناقش هذه القضية أولا بصفتها العمود الفقرى لنجاح الأحزاب السياسية .

الأحزاب المصرية والتربية السياسية ..

إن العمل الحزبى فى مصر فى أمس الحاجة إلى التأصيل خاصة ونحن مقبلون على عملية إعادة البناء الداخلى وبشكل جاد .. والحزبية إن كانت تعتمد فى نجاحها على الممارسة فإن هذه الممارسة لا معنى لها إن لم تستند إلى الأسلوب العلمى والموضوعية والمواجهة الايجابية لمشكلات رجل الشارع ودفع عجلة التنمية والتطور لصالح أغلب أولئك الذين يكدحون لكى تصل مصر إلى ما تريد من رخاء وديموقراطية فى الميدان الداخلى وقدرة وقوة فى مجال العلاقات الخارجية .

ولا شك أن عالمنا المعاصر — وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية يشهد تدخلا متسع الميادين ومتعدد الأشكال للأنظمة السياسية فى بنية العملية التربوية وأهدافها ومناهجها ووسائلها وأجهزتها فعلم الثورات السياسية والإنتاجية والسكانية والتقنية لابد أن يكون فيه للعملية التربوية تأثير حاسم فى الحياة السياسية ولعل تقرير اللجنة الدولية لتنمية التربية الذى صدر عن اليونسكو عام ١٩٧٢ أفضل مثال على التأثير المتبادل بين العوامل السياسية والتربوية سواء فى شكله هذه الإيجابى الذى يأخذ طابع المساندة أم على صعيد الأزمة التى تأخذ بطرفى العلاقة فى كثير من الأحيان .

والتربية بمفهومها الواسع والعميق هى عملية سياسية ، كما أن السياسة فى جوهرها عملية تربوية وليس أدل على ذلك من أن حركة التاريخ عبر العصور المختلفة تشهد تداخلا وتشابكا متزايدين بين العملية التربوية وبين الحياة السياسية للمجتمع فمن « جمهورية أفلوطون » و « سياســة » أرسطو والمدينة الفاضلة ، للفارابى ، و « اميل » جان جاك روسو و « الديموقراطية والتربية » لجون ديوى، إلى المناهج التربوية الحديثة التى تنعكس عليها أيدلوجيات الأنظمة السياسية التى تنتمى إليها .. يتضح لنا إرتباط العملية السياسية بالعملية التربوية .

ولاشك أيضا أن العلاقة بين السياسة والتربية تزداد وثوقا فى المجتمعات النامية وهناك تلازم كامل بين الإصلاح التربوى مع التغيرات السياسية الأساسية فى حياة المجتمعات النامية .

وإذ أن مهمة التربية فى هذا الجزء المتخلف من العالم مهمة استثنائيه فهى مطالبة بإعادة تكوين الشخصية الانسانية التى شرعتها ظروف الاحتلال الأجنبى والتخلف وهذه المهمة لا تنفصل عن المشروع السياسى الضخم الذى يهدف إلى بناء المجتمع الجديد فى البلدان التى تسير على طريق النمو والتطور واستكمال شخصيتها القومية والوطن العربى يتميز بين جميع الوحدات القومية فى العالم الثالث بأن المهمة الاساسية التى تحدد جميع اتجاهات التطور فيه ، هى مهمة النهضة الشاملة والانبعاث الحضارى العميق ، لذلك فان التداخل والتشابك بين السياسة والتربية يشكل ظاهرة بارزة جدا .

وفى مصر .. تبدأ التجربة الحزبية تأخذ مكانتها من جديد بعد صراع طويل بين الديموقراطية والنظام الشمولى .. والموقف يحتاج إلى وضع مفهوم جديد للسياسة والذى يتجدد بـ « فن إدارة المجتمع » غير المفهوم التقليدى لا يمكن أن يغطى المهمة الاساسية التى تفرضها طبيعة المرحلة التاريخية فى مصر .. ذلك أن

المهمة الراهنة تتطلب نظرية جديدة أكثر عمقا لمفهوم السياسة وأكثر جـدية والتزاما .

فالسياسة فى ظرف قومى كالذى تمر به مصر إنما تعنى حركة الأمـة ونضال الجماهير الذى يصنع وحدتها ويقضى على أسباب تخلفها ويدفع بها فى طريق التقدم والنهضة والانسان المصرى الجديد المطلوب بناء شخصيته بناءجديدا هو الإنسان الذى تتمثل الوحدة الوطنية فى تـكوينه الداخلى ويتخلص من كل عوامل التجزئة والتفرقة والانقسام التى تحول دون وحدةالوطن وتعرقل مسيرة النضال القومى. وبناء مثل هذا الإنسان لا يـكفى رفع المعاناة عنه من خلال مواجهة السلبيات التى وقفت ضد تطوره وقضت على آماله فى الغد الأفضل وحطمت تطلعاته بل وخدعته من خلال تضليل الشعارات فى بعض المواقف . وإنما بناء هذا الإنسان يعنى تلقينه مبادىء جديدة تعطيه الأمل وتعمق داخله معنى الانتماء للوطن وتزيد من ارتباطه بأرض مصر وأن يـكون كل ذلك من أعوام الطفولة ويستمر حتى عام الرجولة .. وذلك يتطلب نظرة علمية واستيعاب عميق لحركة التطور داخل هذا الوطن كما يعتمد على تحليل موضوعى للتفاعـلات الحضارية فوق أرضنا وامتدادها نحو المستقبل .

وإذا كان من الجـدير بالذكر أن إسرائيل تخضع العملية التربوية إخضاعا كاملا لمشرعها السياسى فان من أبسط البديهات أن تـكون نزعة البناء للمواطن المصرى تسعى إلى التقدم والحضارة .

والتربية السياسية بالمفهوم الذى نقصده ليست كتابا يدرس ولا مادةتخصص فى المناهج ولا حصة تملأ بالنصائح والتوجيهات النظرية بل هى مفهوم جـديد يهدف إلى خلق مناخ يسيطر على العملية التربوية كما يخـيم على الفـكر السياسى والتفـكير السياسى الذى يقود المجتمع فى آن واحـد ليرفعها إلى مستوى الرسالة القومية فهى القاعدة التى تستند عليها كل عناصرالعملية التربوية وتدخل فى تكوين

جميع مواد البرامج والمناهج والفعاليات التربوية، فإذا ما انتشر هذا الوعى واتسع شمول هذا المفهوم ووصلنا إلى مستوى تجسيده فى صيغ واقعية موضوعية استطعنا أن نطمئن إلى أن وتيرة التطور نحو تحقيق أهدافنا القومية سوف تتسارع وتحمل أطيب الثمار للنضال من أجل المستقبل الأفضل .

إن العمود الفقرى لكل خط مستقيم إلى النضال الحزبى يستند إلى تكوين كادرات سياسية عقائدية تحمى الحزب وتدافع عن مبادئه وتسعى لتحقيق أيديولوجية وماعانته التجربة الحزبية المصرية فى الماضى وما تعانيه الآن هو عجزها عن سرعة بناء الكادرات السياسية .. وذلك يعود بصفة أساسية إلى تبنى مفهوم خاطىء للتربية السياسية وإلى رفع شعارات لا يمكن أن تجد مطبقين لها وإلى سد الطرق أمام المواطنين الشرفاء ليساهموا بالبناء البعيد عن التصفيق أو التأليه لحكم الفرد .

وإرادة التحدى والكبرياء والصمود التى يجب أن تسلكها الجماعات الحزبية فى مصر لبنتها الأولى هى الكادرات السياسية والتى تعتبر بحق جسور العبور للجماهير القلقة والمتعبة والمرهقة من عناء الرحلة التى بدأت تدمى أقدامها منذ أكثر من مائة عام بدأت منذ الاحتلال البريطانى ولم تنته حتى الآن ومن هنا .. نحن فى حاجة إلى وثبة توعية لانستطيع حيالها أن نبقى على الإيقاع القديم لخطواتنا وأفكارنا ومواقعنا فلابد أن نثبت معها وأن نقفز بمؤسساتنا إلى مستواها حتى نكون جديرين بها ولا نكون عبئا عليها .

إن بناء الأحزاب على أسس علمية .. لن يكون إلا من خلال التربية السياسية الصادقة .. إن ذلك تحد لذواتنا بمقدار ماهو تحد للاستعمار والاستغلال إنه معركة داخلية بقدر ما هو انتصار على التحدى الخارجى إن فى حياة الأحزاب وأداء دورها ورسالتها وتعميق مفاهيم الديموقراطية على يديها حماية الفرد المصرى .. إن فى نجاح هذه الأحزاب تكمن حياة الأفراد وخير الجماهير وسعادة الأجيال المتفتحة على المستقبل وفى نجاح هذه الأحزاب يمكن التحول الجذرى

فى حياة المجتمع .. ولا يجوز أن يستمر ذلك الانفصام فى الشخصية المصرية .. سواء فى حياة الفرد بينه وبين المجتمع أو بينه وبين الجيل الذى سبقه .. لأن هذه المرحلة يجب أن ترفضه وتدينه .. وعلى السلطة أن تفهم أن وجود أحزاب قوية ناجحة إلى جانب الحزب الحاكم إنما هو دفعة قوية لمعنى الديموقراطيـة وتأمين لحياة المواطنين فى معيشة أفضل فى مستقبلهم .. فلابد وأن ترتبط أحلام رجال السلطة الخاصة بطموح شعبهم وحاجات جماهيرهم لتحطيم التجزئة وبناء الوحدة من أجل القضاء على التخلف ومن هنا نحن نرى أن البنـاء الصحيح لكادرات السياسية إنما ينبغى أن يستند إلى مجموعة من الأسس نجملها فيما يلى :

١ ــ على عضو الكادر أن يؤمن بتواضع وممـارسة مخلصة وصميمة بالنقـد الذاتى .. وعملية المراجعة النفسية والوقفة مع الحدث والاعتراف بالخطأ ما دام لم يتم بسوء نية .. ذلك أول الصفات التى يجب أن يتحلى بها الكادر السياسى .

٢ ــ التواضع فى الحصول على المعرفة وعـدم الغرور .. ذلك أن ما يحصل عليه من معرفة لهيىء الانسان للقيام بدوره المطلوب .. لأن انغلاق باب المعرفة هو أول باب الضياع للوطن وللمواطن .. ومن المهم أن يضع عضو الكادر هذه المعرفة فى إطارها السياسى الصحيح :

٣ ــ ولابد أن يتحقق الربط بين المعرفة والفضيلة .. والمعرفة فى جوهرها هى أكثر من مجرد فهم للظواهر والقوانين الثابتة التى تحكمها فهى فى الوقت ذاته تعنى توظيف هذا الفهم فى ميدان التحكم بالظواهر وإجـراء التبـديل والتغيير اللازمين لتسريع الزمن والتعجيل فى إعادة تـكوين بنية الواقع على أسس جديدة ودفع مراحل التطور نحو الالتقاء بمسيرة التاريخ الصاعدة .

المعرفة اذن ثورة وفضيلة لأنها التغيير الأكمل المعبر عن المسئولية التاريخية .

٤ ــ على عضو الكادر السياسى أن يكون على دراية وعلم بكل الظروف التاريخية المحيطة بالعالم الخارجى ليمكنه أن يملك المعلومة لكى يقتنع ويقنع بكافة ما يحيط بالمجال الداخلى مرتبطا بالمجال الخارجى .

وصورة العالم كما تلخصها الأرقام سوف تكون على النحو التالى فى فاتحة القرن الواحد والعشرين .

١ — سيكون مجموع سكان العالم ٦ مليارات نسمة .

٢ — سيكون منهم مليار و ٥٠٠ مليون نسمة داخل المجتمعات الصناعية المتقدمة يتراوح استهلاك كل فرد فيها بين ٥ آلاف دولار كحد أدنى و ١٠ آلاف دولار سنويا وهذه المجتمعات تشمل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وأوربا واليابان .

٣ — أما العالم الثالث فان مجموع سكانه ٤ مليارات و ٥٠٠ مليون نسمة يتحدد معدل استهلاك الفرد منهم بثلاثمائة دولار سنويا فقط .

ومن هنا فان موقعنا من مجتمع المستقبل لابد وأن يأخذ فى اعتباره ما سوف يحدث من متغيرات دولية وذلك يتطلب نظرة نقدية جريئة ودائمة إلى أنفسنا وإنتاجنا ومواقفنا وموقعنا .. فعلى عضو الكادر أن يفكر فى المستقبل قبل الحاضر والجماهير قبل الأفراد وبالقيم قبل المصالح .. يجب على عضو الكادر وزملائه أن يعيشوا للوطن قبل أنفسهم وأن يعطوا أضعاف ما يأخذون وأحيانا يجب أن تكون حياتهم كما لو أنها تضحية دائمة دون مقابل .

إن هذا العالم يتجاوزنا بالفكر .. وقد تضخم جسد هذا العالم كثيرا . أما روحه وحسه وضميره فهما فى حالة من الانحطاط والتخلف ولا يعكس أبعادها شيء أكثر من الرقم الذى يشير إلى أن ٧٠٪ من إنتاج العالم الراهن يتركز فى أيدى ١٦٪ فقط من مجموع سكانه . ومن هنا فإن القيم الروحية هى أهم ما يجب أن يتمسك به عضو الكادر السياسى .

إن العمل الحزبى فى حاجة الى بنيان جديد .. إلى برامج موضوعية .. إلى مواجهة جديدة وجادة لبناء عقل وجسد وروح المواطن للقضاء على الشعور بالاغتراب والاهتمام بالانتماء لكى يمكننا أن نقول فى النهاية أننا نستحق الحياة فوق أرض مصر .. أرض الحضارة .. أرض العلم والإيمان .

لقد عاشت مصر فى تاريخها الحزبى قبل سنة ١٩٥٢ موزعة بين مجموعة من القوى السياسية تجاوزا نطلق عليها مسميات الأحزاب لأن معظمها لم يكتمل الشكل العلمى أو الجماهيرى للمفهوم الحزبى سواء فى الممارسة أو فى التشكيل والتنظيم أو فى التمويل ومع ذلك إذا ما قيست مصر بظروف غيرها بين الدول المتوازية معها فى الحركة التاريخية لوجدنا أن الطريق الحزبى المصرى قبل سنة ١٩٥٢ لو وجد الأطر الصحيحة للانطلاق بعد ١٩٥٢ ولو حدثت حركة تطهير حقيقية للتنظيمات الحزبية لكان ذلك سياجا حاميا للديموقراطية وإنطلاقا للوعى السياسى ومنقذا لنا من كل العثرات التى وقعنا فيها فيما بعد سنة ١٩٥٢ سواء بحسن نية أو بسوء نية .

ولاشك أن البناء السياسى لمجتمع ما ليس من السهل القضاء عليه بين يوم وليلة وهذا ما وقعت فية ثورة ٢٣ يوليو عندما تصدت الحزبية فهى قد تصدت لجيل قائم دون أن تبنى لجيل قادم .

وهناك ظاهرة خطيرة فى أحزاب ما قبل سنة ١٩٥٢ وهى التى أصبحت تنقص الكثير من التشكيلات الحزبية فيما بعد بل لامبالغة أن نقول أن أزمة أحزاب ما قبل سنة ١٩٥٢ كانت الجماهير لأن القيادات كانت موجودة ومثقفة وعلى مستوى عال من الوعى السياسى والنضال القومى بينما أن أزمـــة الموقف بعد سنة ١٩٥٢ كانت هى نقص القيادات أو فشلها أو عجزها أو عدم قدرتها وبالتالى كانت الجماهير هى الضحية ولايعنى ذلك أن الجماهير قبل سنة ١٩٥٢ لم تكن ضحية ولكن الجريمة كانت ترتكب فى الماضى باسم القصر أو الاحتلال أما بعد سنة ١٩٥٢ فانها أصبحت ترتكب باسم الحرية وباسم الوطنية ومن أجل الثورية .

والدليل على ذلك تذكر شخصية مثل حسن البنا زعيم الاخوان المسلمين والذى كان ممتازا فى اختياره للموضوعات التى يلقى فيها محاضرات ودروس يوم الثلاثاء وكان واعيا وفاهما للدين ولديه القدرة على الشرح والتلقين . . من كل النواحى فملاكان مصريا حميما لـكل ما تحمله هذه الـكلمة من دماثة خلق وسماحة وبساطة فى معاملة الناس [١] .

لقد كان الرجل يتـكلم عن الدين والدنيا معا وبأسلوب جديد لم نألفه من رجال الدين ولـكن الـكثير من الأجهزة المعاونة له كانت متعصبة ولم تفهم أهـــدافه .

وإلى جانب زعامة حسن البنا كنا نجد زعامة مصطفى النحاس لحزب الوفد . . . ومصطفى النحاس مهما قيل عنه فى كتب التاريخ فقد كان بحق خليفة سعد زغلول ونجح فى أن يظل يقود الجماهير لفترة طويلة ورغم سقطات حزب الوفد إلا أن النحاس كان ومازال من وجهة نظر الـكثيرين أحد قديسى الوطنية المصرية .

ولـكن شخصية النحاس لم تستطع الاستمرار فى التوازن بعد سنة ١٩٣٥ لظروف داخلية ولأخرى خارجية ومن هنا انتهت الأوضاع والآمال التى كانت معلقة فى رقبة هذا الزعيم وكان سقطات الوفد المتوالية ابتداء من النفاق السياسى للجماهير إلى المهادنة مع القصر والسراى وبينهما كانت المأساة فى حادث ٤ فبراير ثم قوانين يوليو الصحفية ثم حريق القاهرة بسبب اهمال فؤاد سراج الدين وزير الداخلية آنذاك كل هذه أفلست حزب الوفد سياسيا .

أما بقية الأحزاب الأخرى مثل الأحرار الدستوريين أو الـكتلة الوفدية أو بقايا الحزب الوطنى القديم أو غيرها من الأحزاب الليبرالية فقد كانت تبحث

---

(١) أنور السادات : البحث عن الذات (قصة حياتى) المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ١٠ أبريل ١٩٧٨ ص ٣٦ .

عن قائد وليس لها جماهير بعد أن فقدت كل منها قيادات كانت لها سمعتها الوطنية وربما كان حزب الهيئة السعدية هو الحزب الثرى بزعامته فبعد قتل أحمد ماهر ثم اغتيال النقراشي يجيء ابراهيم عبد الهادى ومع ذلك لم يكن للحزب أية قواعد جماهيرية متغلغلة فى الريف توازى ما كان لحزب الوفد فوق أن قيادات هذا الحزب كانت بعيدة عن الواقع المصرى إلى حد كبير .

وهنا يجب أن نذكر بالفخر جماعة الاخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة فقد كان لكل منها نشاط رغم الاضطهاد والتشرد الذى عاناه أعضاء الحزبين وكانت لهما بلا شك بصمات لا يمكن أن تمحى من تاريخنا السياسى والحزبى .

أما عن التنظيمات الماركسية فقد كانت تحمل من صفات التناقض ما جعلها تتصف بأنها المتهم البرىء فى أحيانا والجانى والضحية فى أحيان أخرى والقاتل والقتيل فى حين ثالثة واللص الشريف فى معنى رابع ... حاولت أن تضفى على نفسها صفة المصرية ولكنها لم تتمكن لأنهم شوهوا صورتها تارة باسم الالحاد وأخرى باسم استيراد المبادىء . . ومع أنه كان يندرج فيها بعض الصفوة من العقول العلمية التى رفضت الطغيان وحملت صفات الانسانية وآمنت بالحرية وكانت مستعدة للدفاع عنها حتى ولو دفعت حياتها ثمنا لها .. إلا أنها ولاشك أخطأت حركة الصراع داخل المجتمع المصرى وأصطدمت بالسلطة وهى تعرف أنها غير قادرة على مواجهتها وكان اضطهادها بصفة دائما سببا فى أن تظل مشردة لاتستطيع أن تلتقى بالواقع المصرى الجماهيرى ومن هنا فإنها ظلت تنظيمات تحت الأرض بعيدة عن الصفة الحزبية وحتى الأقلية التى انضمت اليها كانت شرائح لم يكن يجمعها فى كثير من الأحيان إلا أسباب شخصية أكثر منها أيديولوجية وإن كان لا يمنع أن يحكم عليها بأنها أى هذه التنظيمات حتمية الظهور فى مجتمعات تتضح فيها الفوارق الطبقية وتقل فيها معانى الانسانية وتسرق فيها القيم وتضطهد الأغلبية لصالح الأقلية . . كل هذا مناخ خصب لنمو بذور الأفكار المتطرفة

وعلينا ونحن نبنى مجتمعنا الجديد من أن نتعلم من دروس التاريخ .

ولاشك أن أعظم ما فى التجربة الحزبية المصرية قبل سنة ١٩٥٢ تلك الحركة الصحفية التى صحبتها فقد كان كل حزب لا يكتفى حتى بصحيفة واحدة تعبر عن لسانه بل له من الصحف المؤيدة الكثير ويضاف لهذا كله مجموعة الصحف المستقلة والتى كان لها دور كبير فى حركة الوعى القومى .

وإذا كانت الحركات السياسية المشروعة فى مصر قبل الثورة قد حظيت بأكثر من جريدة فإن عظمة مصر ما قبل الثورة أيضا أنها سمحت للكثير من الجماعات السياسية المتطرفة سواء أكانت مشروعة أم غـــير مشروعة بصدور صحافة تعبر عنها نذكر فى هذا المجال الكثير من الصحف اليسارية التى صدرت لمدة ربع قـــرن فى مصر مثل صحيفة الحساب وهى صحيفة سياسية اجتماعية اقتصادية كانت تصدر مؤقتا بصفة أسبوعية للدفاع عن حقوق العمال والفلاحين وصحيفة الجماهير وصحيفة البعث وغير ذلك من الصحف مثل روح العصر وشبرا والتطور والفجر الجديد والضمير التى كانت تعبر عن الأفكار اليسارية .

بقيت فى هذا التحليل مجموعة من المعانى نود أن نذكرها وهى أن السياسة هى الحاجة والشعور بالحاجة هو الذى يدفع المرء إلى الكفاح من أجل تحقيق حاجاته ومن هنا تصبح السياسة هى عمل كل مواطن وهى حاجة كل انسان لا يجب أن يعمل بها فرد دون آخر وفى السياسة يكون الانسان هو محور العمل السياسى وبدون أن توجه السياسة اهتماماتها للانسان تعتبر حركة التنظيم والإدارة داخل الدولة عملية حسابية فاشلة وتخطيط مدمر يهدف إلى المادة على حساب الروح ويريد الجماد على حساب الانسان ويدعو إلى التغرير أكثر من التبصير .

أما عن الديموقراطية فهى انتزاع الحقوق المسلوبة ويصبح الجهاد فى سبيل

الحق هو نوع من ممارسة الديموقراطية والحرية هى جوهر الديموقراطية وهى السعى الدائب ليحصل المواطن على حاجاته المادية والروحية ومن أجل ذلك لايمكن فصل الديموقراطية الإجتماعية عن الديموقراطية السياسية ولايمكن القول بوجود ديموقراطية حقيقية طالما كانت هناك فوارق طبقية ضخمة بين المواطنين .

الخاتمة

بقى أن نقول أن إستمرار من حركة التاريخ المصرى تجعلنا بلا خجل أو عار تتذكر ما كان فى الماضى ... فمن المؤكد أنه ليس كله يأسا أو بؤسا أو دمار أو خراب ... فذلك يبعد بنا عن الموضوعية وعن الحقيقة التاريخية ... ومهما كانت الظروف المتسلطة على المؤرخ فان الحقيقة لا يمكن أن تغيب إلى الأبد ... فهى كالشمس لابد وأن تسطع وما حاولوا طمسا أو إخفاءها

إن كل حقبة تاريخية فى حياة أمه من الأمم أو شعب من الشعوب تحمل من السلبيات والايجابيات ولا يوجد مطلق فى أى شىء ...

ولكن من خلال السلطة تظهر معادن الرجال وفوق كرسى الحكم يعرف المزيف من الأصيل ... وكم من زعامات ضاعت تحت أبهة السلطان وكم من قيادات أختفت فى زوايا النسيان لتمسكها لصولجان وحبها لكرسى الحكم أكثر من إنتمائها لجماهيرها وشعوبها وسيظل التاريخ يلح فى وضع النقط فوق الحروف خاصة عندما نتحدث عن الأحداث الكبرى فى حياة الشعوب .

عاشت مصر بابنائها تناضل من أجل الديموقراطية والحياة النيابية . . .

وعرفت الحزبية منذ مايقرب من مائة عام أو يزيد وأصبحت هناك قواعد تحكم اللغة السياسية داخلها لا يمكن أن نغفلها لانها تفرض نفسها ومن يفهم الاطار التاريخى للشخصية المصرية يستطع أن يفوز بحب وثقة هذا الشعب الذى لا يطمح فى أكثر من حريه حقيقية فى القول والعمل والعبادة والاجتماع وأمن حقيقى للقمة العيش الشريفة وعدالة اجتماعية تمنع الاستغلال وتقف به دونها على أساس الشعور بالذات بان الانسان هو جوهر التنمية وهو أداتها وهو المعنى الكبير لبناء مجتمعنا العظيم بالثقافة وبالنضال وبالخير والحرية وبالممارسة والمشاركة

فى إتخاذ القرار يمكن أن يصبح هذا الوطن للجميع بلا استعلاء من أحد على جماهير هذا الشعب ...

ولا شك أن التجربة التى تحياها مصر الآن تحمل فى طياتها الكثير من المتناقضات والمفاجئات ولكن الغد لاشك سيكون أجمل من الأمس وعلى طريق الأمل نحن نسير من أجل الوجود الأفضل لبلدنا ... والتى يجب أن ننسى كل ذواتنا فى سبيل تطورها وتقدمها ...

لقد بليت مصر فى حياتها السياسية والنيابية بطراز من الزعامات لا يعرف فى معاملاته إلا المساومة واللف والدوران . وعانت الجماهير كثيرا من مظهرية العمل السياسى والوعود والشعارات الجوفاء .

ولذلك لم تكن الثورة شىء غريب عن أذهان الشعب أو بعيد عنه إذ أن الحقيقة التاريخية الثابتة تقول إن الثورة لاتقوم إلا عندما تصنع السلطة حاجزا يحول بين الناس والتطور إلى حياة أفضل ، عندئذ يصبح أمام الشعب أحد أمـــرين ،

إما البقاء خلف الحاجز الذى تفرضه السلطة بكل مايحمله ذلك من قبول التخلف والجمود .

وإما تحطيم هذا الحاجز حتى لاتتجمد الحياة .

وليس أثقل فى الميزان من آهة الألم حين يصدر من شعب مغلوب على أمره وهناك مخاطر يصعب على الانسان التصدى لها ولكن هذا التصدى مهما بلغت صعوبته يكون فى بعض الأحيان محتوما ويجب فى هذه الحالة — كى نتأكد أننا على صواب — أن نسأل أنفسنا ؟

ماذا يترتب على التصدى والتردى ؟

وماذا يترتب على الخضوع والاستسلام ؟

ومن هنا كانت ثورة ٢٣ يوليو حتمية تاريخية ولكن ليس الحاضر بكل ما سوف يحتوى سوى موجات متدافعة من بحر الماضى . . . فهكذا كان التاريخ وسوف يظل حلقات متداخلة تضم سلسلة واحدة فإذا سقطت واحدة من هذه الحلقات ضاعت السلسلة كلها أعنى ضاع التاريخ .

ولذا كانت الثورة أملا وأخلاصا فهل حققت ثورة يوليو الأمل والخلاص وهل عبرت الجماهير فى ظلها مبتغاها . . . ذلك ليس موعدنا الآن وخارج عن نطاق موضوعنا . . . فتحليل حركة التاريخ وتقييم ثورة ٢٣ يوليو مالها وما عليها ما أعطت وما أخذت ما قدمه حماة الثورة للشعب وما سرقة اصوص الثورة من الشعب ما تحقق من ديمقراطية وما عانيناه من حكم الفردية والديكتاتورية . . . كل ذلك لنا معه لقاء فى دراسة أخرى ليس أوانها الآن ولكن عندما تحين ساعة التاريخ بلا مواربة وبلا خوف وبتوافر الوثائق لتتضح كل الحقائق أمام شعبنا لنعرف طريق مستقبلنا ونبنى ونحمى إطار شخصيتنا على مر العصور.

ملاحظة هامة :ـ

نظرا لحجم الكتاب الكبير فقد رأينا أن ترجىء قائمة المراجع والمصادر والوثائق ــ والتى قد لا يقل عددها عن ملء أكثر من ثلاثين صفحة التى إعتمدنا عليها فى هذا المبحث ليرى النور ... رأينا أن نرجئها لتكون ملحقا بالجزء الثانى من هذه الدراسة والتى ستصدر قريبا جدا تحت عنوان :ــ

« مصر والحياة الحزبية والنيابية بعد سنة ١٩٥٢

وسوف نضع تعريفا وتلخيصا لأهم ما ضمته هذه المراجع من معرفة تاريخية وذلك إتماما للفائدة فنرجو القارىء المغفرة لقائمة البيليجرافيا لحين ظهور الجزء الثانى من الكتاب قريبا إنشاء الله .

المؤلف ؟

فهرس الكتاب

الفصل السادس

الصفحة

رقم الايداع بدار الكتب المصرية

٤٣٥٩ / ١٩٨٠م

الترقيم الدولى

٩٧٧ ـ ٧٣٢٢ ـ ٢٧ ـ ٥

دار نشر الثقافة

٢١ ش كامل صدقي (الفجالة سابقا) القاهرة

تليفون ٩١٦٠٧٦